توفيق المديني

التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب

دراسة

التوتاليتارية الليبرالية الجديدة
والحرب على الإرهاب

الحقوق كافة
محفوظة
لاتحاد الكتاب العرب

البريد الالكتروني: E-mail : unecriv@net.sy

aru@net.sy

موقع اتحاد الكتّاب العرب على شبكة الإنترنت

http://www.awu-dam.org

❑❑

من منشورات اتحاد الكتاب العرب
دمشق – ٢٠٠٣

مقدمة

– ١ –

هل يجوز نعت الليبرالية الجديدة، أو الليبرالية العولمية، أو الليبرالية المتوحشة " ديكتاتورية الأسواق " و " ديكتاتورية تقنيات الاعلام الجماهيري "، بالتوتاليتاتورية ؟ .

دأبت الإيديولوجية السائدة في الغرب على نقد و وصف النظام الشيوعي الذي كان سائدا في روسيا و دول أوروبا الشرقية بالنظام التوتاليتاري. و قد كان لمفهوم التوتاليتارية، الذي يعرف بالشمولية، دور كبير في إسقاط التجربة التاريخية للشيوعية. و من أهم خصائص هذه التوتاليتارية، تميزها بعدد من الثوابت و العلامات الفارقة : الحزب الشمولي الواحد، الدور المركزي للايديولوجيا، إلغاء الحدود الفاصلة بين الدولة و المجتمع، تقديم دولة السلطة على سلطة الدولة، تضخم أجهزة القمع و الإرهاب و افتراسها المجتمع، نفي مشروعية الصراعات الداخلية و تقديس مبدأ الانصهارية .

غير أنه مع انتصار إيديولوجيا النيوليبرالية، أو الليبرالية الجديدة في زمن العولمة، التي تزعزع أسس الحياة الاجتماعية في مختلف أنحاء المعمورة شمالا و جنوبا، و التي تقوم على المرتكزات التالية: الدعوة المتطرفة إلى الحرية الاقتصادية، و إنكار دور الدولة في ضبط آليات و حركة النظام الرأسمالي والتخفيف من شروره الإجتماعية (تحديدا في مجال التوزيع و العدالة الإجتماعية)، هيمنتها على المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ،و تعاملها مع البلدان النامية من منطلق التكيف و ضرورته مع السوق الرأسمالي العالمي، و ابعاد الدولة و اضعافها، و ترك آليات السوق لكي تعمل طليقة، برزت في العالم الغربي إيديولوجيا نقدية هي الأكثر شيوعا اليوم، إيديولوجيا مضادة للعولمة الرأسمالية المتوحشة، تصف الليبرالية الجديدة أو الليبرالية المتوحشة،

بإيديولوجيا كاملة لإدارة الأزمة في النظام الرأسمالي العالمي .

فهناك اليوم في صفوف مناهضي العولمة، من يرى أن الليبرالية الجديدة تعبير عن توتاليتارية الأسواق، و عن توتاليتارية تقنيات الاعلام الجديدة، و أن الذي شجعها على اكتساحها في التطبيق مختلف مواقع الساحة العالمية، ضعف قوى اليسار، و هو الضعف الذي بلغ ذروته بانهيار دول شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي .

ويترافق مع ازدهار الليبرالية الجديدة هذا، و حتى في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما، انحسار مهم لدور السلطات العامة بدءا بالبرلمان ، و تخريب بيئي و تصاعد انعدام المساواة، وتسارع الفقر و البطالة، أي كل ما يمثل نقيض الدولة الحديثة و المواطنية. و نشهد أيضا فصلا جذريا بين تطور تقنيات الإعلام الجديدة من جهة، و مفهوم تقدم المجتمع من جهة أخرى .

فالليبرالية الجديدة التي جاءت مع صعود رونالد ريغان إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، و مارغريت تاتشر في بريطانيا، في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، كانت نتيجتها تعميق الفوارق الطبقية الحادة داخل البلدان الغربية عينها. فهناك اليوم ٦٠ مليون فقير في الولايات المتحدة الأمريكية أغنى بلد في العالم. و كذلك يمكن احصاء ٥٠ مليون فقير داخل بلدان الاتحاد الأوروبي، أول قوة تجارية في العالم .في الولايات المتحدة يملك ١ % من السكان ٣٩ % من خيرات البلاد، و على الصعيد العالمي تفوق ثروة ٣٥٨ شخصا من أصحاب المليارات من الدولارات الدخل السنوي لـــ ٤٥ % من السكان الأكثر فقرا أي ٦، ٢ مليار نسمة .

من هنا دأبت الإيديولوجيا اليسارية الجديدة المناهضة للعولمة الرأسمالية المتوحشة، على نعت هذه الليبرالية الجديدة بالتوتاليتارية، لكي نشهد في عالم اليوم قلبا واضحا لمفهوم التوتاليتارية. و لكن قبل أن نغوص في تحليل سمات النظام الرأسمالي العالمي التوتاليتاري، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، علينا أن نميز بين الليبرالية الكلاسيكية الغربية و بين الليبرالية الجديدة المتوحشة التي يتبناها اليمين النيوليبرالي الأمريكي،التي تعبر عنها نازية بوش أفضل تعبير .

ما هو جوهر الإيديولوجيا الليبرالية ؟

ظهرت الأفكار الليبرالية في عصر التنوير و حتى الثورة الصناعية (١٧٥٠ – ١٨٥٠)، و هي تشكل منارة مضيئة و عظيمة في تاريخ تطور

البشرية. فالليبرالية متناقضة جذريا مع الإيديولوجيا الإقطاعية، أي أنها ضد فكرة الماوراء حين أكدت على موضوعية الطبيعة و المادة. و هي ضد الوحي و الميتافيزياء حين أكدت على العقلانية و العلم. و هي ضد الاستبداد حين أكدت على الحرية و هي ضد سحق الفرد و امتصاصه في المجموع، حين أكدت على أولوية الفرد. فقد جاءت الليبرالية كانتصار باهر على النظام الاقطاعي الذي ساد في العصور الوسطى، و هو النظام الذي كان يستند على الاستبداد و العبودية و قهر حرية الفرد و حقوقه و شكل حينذاك بمؤسساته وقيمه و علاقاته عائقا أمام تطور الرأسمالية في ظهورها .

و هكذا فإن الأفكار الليبرالية هذه شكلت منظومة للإيديولوجية متكاملة لليبرالية، التي عبرت عن مرحلة تاريخية محددة، هي مرحلة الرأسمالية الوليدة والصاعدة، و عن اتساق متطلبات تقدم البشرية مع متطلبات صعود الطبقة البرجوازية. و لم يكن من الممكن انتشار الأفكار الليبرالية في مختلف دول القارة الأوروبية، و في الولايات المتحدة الأمريكية لو لم تكن متفقة إلى أبعد الحدود مع حرية الفرد التي قادته إلى محاربة الاستبداد على الصعيد السياسي، وإلى العقلانية على الصعيد المعرفي، و إلى العلمانية، و تحرير المرأة، والديمقراطية التي تشكل التخطي الديالكتيكي لهذه الليبرالية .

و قد ارتدت المبادئ الليبرالية هذه طابع فتوح دائمة للبشرية، رست في أساس المجتمعات الحديثة (حتى إذا تجاوزت الليبرالية)،إلا أن حرية المشروع الاقتصادي التي بدت في ظل المجتمع التقليدي، بمنزلة مبدأ عقلاني، يحرر ولا يضطهد، و يطلق قوى الأنتاج، أصبحت فيما بعد تظاهرة لا عقلانية، و أداة للاستغلال و لمزيد من التفاوت الاجتماعي على حد قول ياسين الحافظ في كتابه عن التجربة التاريخية الفيتنامية.

أما الليبرالية الجديدة، فقد جاءت بمنهاج جديد لإدارة الرأسمالية في زمن العولمة. و قد كشفت عن عدد من الحقائق أهمها :

١-تتسم العولمة الرأسمالية المتوحشة الحالية باستقطاب الرساميل والتدفقات الاستثمارية، و بالتالي بتركيز الثروة و الرأسمال في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، خاصة في الولايات المتحدة .

٢-يزداد إفقار العالم الثالث و تهميشه و تتخذ عمليات نهبه السافرة والمقنعة طابعا همجيا .

٣- تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا رئيسا في صياغة هياكل القوة

الاقتصادية من خلال قوتها السياسية و العسكرية .و منذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها المطلقة على النظام الدولي الجديد في ظل القطبية الأحادية، حاولت أن تصيغ العالم على شاكلتها و مثالها، ونشر سلطتها في العالم الفوضوي الذي وصفه هوبس. و الولايات المتحدة لاتثق بالقانون الدولي ولا بالمواثيق الدولية، و هي تنظر الى تحقيق الأمن، كما الدفاع عن الليبرالية الجديدة، عبر حيازة القوة العسكرية واستخدامها.وهي تزداد ميلا الى العمل العسكري في شكل أحادي الجانب، وترفض المبادرات أو القرارات التي تتخذ تحت راية مؤسسات دولية على غرار الأمم المتحدة مثلا، وتشك في القانون الدولي وتؤثر العمل خارج نطاقه حين ترى ذلك ضروريا – كماهو الحال في حربها المرتقبة على العراق– أو حتى مفيدا لمصالحها فحسب.

ولقد ارتبط صعود الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة و أوروبا منذ الثمانينات وحتى يومنا هذا بتولي اليمين المتطرف أو اليمين النيوليبرالي مقاليد السلطة ، و هو اليمين الذي لا يعبأ مطلقا باعتبارات العدالة الإجتماعية و أهمية التوظيف الكامل في عصر العولمة. يقول اغناسيو رامونيه في كتابه " الجغرافية السياسية للفوضى " إن سادة العالم الجديد، ما عادوا يتمثلون برؤساء الدول و رؤساء الوزارات و زعماء الأحزاب السياسية و قادة التكتلات البرلمانية، بل بمدراء الشركات المتعددة الجنسية و رؤساء مجالس الإدارة وأرباب الرأسمال المالي و كبار المضاربين في البورصات و الأسواق المالية. وليست الدول هي التي تملي سياساتها على رجال الصناعة و المال، بل هؤلاء هم من يملون على السياسيين السياسة المطلوب تنفيذها .

فالسلطة السياسية في زمن العولمة، أو التوتاليتارية الليبرالية الجديدة تحولت إلى مجرد خادم أو مجرد نادل في مقهى الأسواق المالية التي آلت إليها السيادة الفعلية على العالم، لأن الحاكم الفعلي في عالم اليوم، هو الرأسمال المالي، و توتاليتارية الأسواق، و توتاليتارية تقنيات الاعلام الجماهيري. و على هذا النحو يؤكد عالم الاجتماع الفرنسي الراحل بيار بورديو في معرض نقده للعولمة، بقوله، إن التوتاليتارية لم تعد صفة للدولة بل صفة للإقتصاد، و أن التوتاليتارية الاقتصادية، بعكس التوتاليتارية السياسية، توتاليتارية مغلفة و لا منظورة، و تبسط هيمنتها " السرية " على العالم بأسره. فمن خلال البنك

العالمي و صندوق النقد الدولي و البنك المركزي الأوروبي و الشركات المتعددة الجنسيات تمارس " الحكومة العالمية اللامنظورة " دورها حسب تعبير بورديو " سلطة شبه مطلقة على كبريات المجموعات الإعلامية المتخصصة في إنتاج و توزيع السلع الثقافية، و في التحكم بالرأسمال الرمزي، و في فبركة رؤية للعالم توافق إلى حد بعيد المصالح الاقتصادية و المالية لسادة العالم الجديد".

و من جهة يؤكد اغناسيو ر امونيه في كتابه الآخر الذي يحمل عنوان " طغيان الإعلام " إن أجهزة الأعلام في عصر العولمة قد غدت " أفيون الشعوب الجديد ". فتحت ستار " موت الإيديولوجيا " تروج للإيديولوجيا الوحيدة التي مازالت حية بالفعل، و هي الإيديولوجية الليبرالية المنزوعة عنها صفتها الإيديولوجية، مما يتيح لها أن " تتسلل " بسهولة أكثر و بلا مقاومة إلى الأذهان لتخدرها و لتشل طاقتها على التفكير النقدي. و في نظر رامونيه إن هذه " الدعاية الصامتة " أشد فاعلية بما لا يقاس من " الدعاية الصاخبة " في عصر " الخطابة الإيديولوجية ".

فالأفيون الليبرالي الجديد لا يسعى إلى استفزاز الوعي و تعبئته بل إلى تنويمه و تخديره، بحيث يجعله يستطيب و يتلذذ " التوتاليتارية الناعمة والمستساغة المذاق " بعصر العولمة. فوسائل الاعلام العولمية لا تسعى إلى الترويج المباشر للأفكار، بل إلى غزو العقول : و يستشهد رامونيه ههنا بمقولة لغوبلز، كبير خبراء النازية و " علم الاعلام " : " إننا لا نتكلم لنقول شيئا، بل لنحصل على مفعولها ".. و هذا المفعول هو ما تسعى إليه وسائل الاتصال الجماهيري المعاصر، و لكن من غير أن تتكلم. فهي تكتفي بأن تلوح بالصورة كيما تستثير لدى المتلقي، تماما كما لدى كلب بافلوف، المفعول المطلوب .

– ٢ –

إذا كانت الليبرالية الكلاسيكية الغربية هي بمنزلة إيديولجية الامبراطورية البريطانية، فإن التوتاليتارية الليبرالية الجديدة هي إيديولجية الامبراطورية الأمريكية. فالعولمة الاقتصادية التي تشكل " توتاليتارية الأسواق " ديناميتها الطاغية على عصرنا، تحتاج التكملة لجهة إيجاد استراتيجية شمولية على الصعيد الأمني و العسكري. و منذ نهاية الحرب الباردة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ التي توافقت مع انهيار جدار برلين، و بعد انتهاء مرحلة ما بعد

الحرب العالمية الثانية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ التي توافقت مع زوال الاتحاد السوفياتي و حرب الخليج الثانية، بلغت الولايات المتحدة الأمريكية قمما في السيطرة العسكرية و الاقتصادية و السياسية لطالما كانت غير قابلة للتخيل، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تطمح وحدها إلى تحديد قواعد الحياة الدولية من خلال تبوئها مركز قيادة النظام الدولي الجديد أحادي القطبية .

وافتتحت حرب الخليج الثانية، و حرب كوسوفو، مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، لجهة قيام نظام توتاليتاري جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. فباسم التدخل الإنساني الذي بات يعتبر الأرفع أخلاقيا، لم تتردد الإمبراطورية الأمريكية في الاعتداء على ركيزتين أساسيتين في السياسة الدولية، و هما سيادة الدول و أنظمة الأمم المتحدة .

وهذا النظام التوتاليتاري الذي يحكم سيطرته على العالم برمته ،هو نظام ترعاه و تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في الدرجة الأولى، بوصفه نظاما يعبر في الواقع عن الرأسمالية العسكرية المالية المتعددة الجنسيات، التي تمتد شبكة مؤامراتها و تواطؤها لتستهدف معظم حكومات العالم، و هي الشبكة التي تحتكر الوسائل التكنولوجية، و الاقتصادية، و التجارية لإحكام سيطرتها على العالم. ويتجه هذا النظام التوتاليتاري على الصعيد العالمي منذ نهاية الحرب الباردة نحو قيام سيادات محدودة شبيهة بما كان يريد بريجينيف و الاتحاد السوفياتي إقامته في السبعينات في أوروبا الشرقية .

وفرضت الإمبراطورية الأمريكية بوصفها القوة العظمى المفرطة في قوتها و جبروتها أينما كانت في العالم تجارتها و مصالحها ،و قانونها الإمبراطوري، الذي يعني في جملة ما يعني، للولايات المتحدة، أن تنتهك القانون الدولي انتهاكا فاضحا و صارخا، و تلغي دور الأمم المتحدة، و تستثنى من العهود و المواثيق الدولية التي إنما تطالب بتطبيقها على سواها من الدول. و هذا ما نلمسه في العديد من السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة منذ بداية عهد التسعينات من القرن الماضي ، إذ رفضت التجديد لبطرس غالي، واستبدلته بالأمين العام الحالي للأمم المتحدة كوفي أنان، المعتبر أكثر انصياعا لطروحات واشنطن .

و في الواقع كل شيء يدل على أن الإمبراطورية الأمريكية لم تعد تتقبل القانون الدولي و وجود الأمم المتحدة، و أنها في وضع الهيمنة التي هي عليه أصبحت ترفض القيود الشرعية لآليات عمل الأمم المتحدة ، وتصر على دور

القوة في العلاقات الدولية و ميلها الحاد الـى الخطـوات الأحاديـة الجانـب، ونفورها من توقيع الاتفاقات الدولية. و يلاحظ آلان جوكس في بحثـه " نظـام التحالفات الجديد في الاستراتيجية الأمريكية " المنشور فـي دفـاتر الدراسـات الاستراتيجية في ربيع ١٩٩٧ " إن قيام امبراطورية عالمية (أميركيـة) عبـر توسع اقتصاد السوق يؤدي إلى مسلسلات بلقنة – لبننـة مـن خـلال تـدمير صلاحيات الضبط الخاصة بالدول التقليدية. فهـذه الإمبراطوريـة الأميركيـة المفرطة في قوتها Hyperpuissance كما يسـميها أوبيـر فيـدرين وزيـر الخارجية الفرنسي السابق، تسيطر على العالم سيطرة سـاحقة فـي المجـالات الخمسة الأساسية، التي تقوم عليها القوة : السياسية، الاقتصـادية، العسـكرية، التكنولوجية و الثقافية. و هي ترفض رفضا قاطعا، أي الولايات المتحدة، تقاسـم سيطرتها مع طرف آخر أو الحد منها فيما هي قادرة على ممارستها مـن دون ان يتمكن أحد (و لا حتى الأمم المتحدة) من الاعتراض .

الإمبراطورية الأمريكية تتصرف بطريقة أحادية الجانب في تعاملهـا مـع مختلف الأزمات الإقليمية و الدولية، و هي تفـرض علـى الجميـع تفسـيرها الخاص للقانون الدولي، و أفضل تعبير عن هذا القانون الإمبراطـوري، يتمثـل في الطريقة التي انتزعت بها الولايات المتحدة من الأمم المتحدة سـلطة تقريـر الحروب الأمريكية السافرة ضد العراق، و يوغوسـلافيا، لصـالح الإمبرياليـة الأمريكية، و في شكل غير شـرعي. ففـي عـام ١٩٩٠، و ١٩٩٩، دفعـت الولايات المتحدة بالمنظمة الدولية إلى الواجهة، طالبة منها تحقيق أهدافها هـي، عن طريق الإغراءات و الضغوطات و العقوبات، بغية التصويت فـي مجلـس الأمن على خوض الحرب على العراق و يوغوسلافيا .

و جاءت أحداث ١١ أيلول / سبتمبر لتفتح حقبـة جديـدة فـي التـاريخ المعاصر، لجهة تجسيد القطيعة الواضحة مع المرحلة التي أعقبت سقوط جـدار برلين و انهيار الاتحاد السوفياتي، التي شهدت ازدهار العولمة الليبرالية ،و هي تمجيد النظام الديمقراطي و الاحتفال بدولة القانون، و تعظيم حقـوق الإنسـان، حيث اعتبر هذا الثالوث الحديث على صعيد السياسيتين الداخليـة و الخارجيـة بمنزلة أمر واجب يشار إليه باستمرار .

فبا سم " الحرب العادلة " ضد الإرهاب، فرضت الإمبراطورية الأمريكيـة أينما كانت في العالم رؤيتها الأحادية و مصالحها و تجارتها، و عقدت تحالفـات مع العديد من الحكام المستبدين، لم يكن من اللائق التعـاطي معهـم. الجنـرال

الانقلابي برويز مشرف في باكستان أو الديكتاتور الأوزبكي إسلام كريمـــوف، وشجعت الأنظمة العسكرية، و جعلتها تحت إشرافها لقهر الشعوب، و تشـــتيتها، كما سمحت باسم الحرب ضد الإرهاب بالقضاء علـــى المعارضـــة السياســـية والنقابية و حتى تجريمها .و كان الرئيس بوش قد أنذر أن " من ليس معنا فهـــو مع الإرهابيين " و أضاف أنه سوف يتذكر الذين اتخذوا في هذه اللحظة بالـــذات موقفا سلبيا .

و ها هو الرئيس بوش – المستقوي بالمتطرفين النيو–إمبرياليين الملقبـــين بالصقور في الإدارة الأمريكية من مؤيدي "الليكود"و المتطـــرفين الصـــهاينة–، يمارس الضغوطات على باقي الأعضاء الدائمي العضوية فـــي مجلـــس الأمـــن للحصول على تفويض من الأمم المتحدة لشن حرب الولايات المتحدة الأمريكية القذرة على العراق. و كانت موافقة الحكومة العراقية علـــى عـــودة المفتشـــين الدوليين إليها، ووفائها بالتزاماتها وفقا لمضمون قرار مجلـــس الأمـــن ١٤٤١، وسماحها للمفتشين الدوليين بممارسة مهامهم دون قيد أوشرط، و تقديم تقريرهـــا لمجلس الأمن حول برامج العراق التسليحية في الموعد المحدد قد عقدت قلـــيلا من الوضع .

ولازالت الإدارة الأمريكية تؤكد أن المصالح الأمريكية في خوض الحرب لم تتغير، و أن القرار ١٤٤١ لم يسقط خيار الحرب بل أخر موعـــدها قلـــيلا ، وتواصل التهديد و التهويل و اسنفزاز العراق، لا سيما بعد أن استأثرت بالنسخة الأصلية للتقرير الذي قدمته بغداد للأمم المتحدة، و تواصـــل تحضـــير منطقـــة العمليات الحربية ، و تقوم بنشر الخطط و الإستراتيجيات العسكرية ، و تســـعى بكل جهد ممكن لبناء تحالف دولي يقدم مشاركة جوهرية في الحـــرب المقبلـــة، التي صيغت كهدف استراتيجي يعمل من أجله صقور الإدارة الامريكية، الذين يهدفون إلى تحقيق طموحاتهم النيو كو لونيالية ، لجهة تغيير ملامـــح المنطقـــة العربية عبر القوة العسكرية، و ترجيح ميزان القوى في الشرق الأوسط و جعله يميل نهائيا لكفة الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان الصهيوني .

إن الإدارة الأمريكية الحالية ترى في الحرب على الإرهـــاب و التطـــرف الإسلامي و العربي فرصة لا سابقة لها للتخلص مـــن نظـــام الـــرئيس صـــدام حسين، و إعادة رسم خريطة الوطن العربي ،و صياغة علاقـــات جديـــدة مـــع أنظمة المنطقة.و هي الأهداف التي باتت تعرف ب"الامبرياليـــة الديمقراطيـــة"، وذلك لطرح فكرة استخدام القوة العسكرية الأمريكية للقضـــاء علـــى الأنظمـــة

العربية التي تعاني من الضعف و الهوان – بدءا ببغـداد– كمقدمـة لإدخـال الديمقراطية و إصلاحات "غربية" أخرى إلى الوطن العربي، هي فـي حقيقتهـا التاريخية و السياسية شكل من الإستعمار الأمريكي الجديد للمنطقة العربية.

و إذا كانت أسلحة الدمار الشامل تعتبر خطيرة في يد العراق حسب تعبيـر الرئيس بوش، فهي في الوقت عينه ذات أهميـة فـي يـد الـدول الرأسـمالية الغربية،و عدة دول أخرى. و أن امتلاك دول معروفة بماضـيها الاسـتعماري والامبريالي، و تواطؤها في حدوث مجازر، أو دول تقترف انتهاكات فاضـحة لحقوق الإنسان، و تعارض استقلال دول، و امتلاك الكيان الصـهوني أسـلحة الدمار الشامل، و هي التي تؤهلها قدرتها العسكرية للاستخفاف بكافـة حقـوق الشعب الفلسطيني، أو أن تعتبر مثلا الولايات المتحدة دولة فاضلة، و هي التـي تتحمل مسؤولية تدمير هيروشـيما و ناغـازاكي بالأسـلحة النوويـة، و رش الديوكسين على فيتنام، و موت آلاف المدنيين خلال أشهر قليلة في أفغانسـتان، هذا كله يؤدي إلى إثارة النقمة و الغضب و الكراهية لدى شعوب تقـع ضـحية هذه الدول. و هذه النزعة الفاشية، و انتهاج سياسة الهيمنة الأمريكية، هما اللتان تولدان اللجوء للإرهاب على المدى الطويل .

لقد فوض ميثاق الأمم المتحدة " المادة ٥٦ " مجلس الإشراف على مهمـة نزع التسلح في العالم. و تخلى هذا المجلس عن مهمته تلك منذ بضع سـنين، و أن الرجوع إليه من أجل تغطية النزعات الحربية لدى الـرئيس بـوش حيـال العراق ليس أكثر من إجراء فاشي لهذه المهمة، و مقدمة لفقـدان الثقـة بـالأمم المتحدة. إن هشاشة مفهوم الأمن الجماعي، الذي أسيء إليه منذ عام ١٩٩٠، لا يمكن إحياؤه سوى بإخضاع جميع دول العالم، على قدم المساواة لنزع أسلحتها.

إن جميع الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل (بما فيها الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني) تعتبر خطيرة، أو يمكن أن تصبح كذلك فـي وقـت مـا. والجميع سواسية يجب أن يخضعوا للشروط و الضغوط عينها لنزع أسـلحتهم، ويراقبوا و يفتشوا. و إلا فلن يكون هناك سوى الفاشية الأمريكية هي التي تقرر مصير السياسة الدولية، و بالتالي تسهم في نشر الفوضى و الدمار الأكيدين فـي كل العالم .

إن مفهوم التوتاليتارية هو مفهوم مطابق لطبيعة الليبراليـة الجديـدة التـي يتبناها اليمين الأمريكي المتطرف بزعامة الرئيس جورج بوش، الذي يمـارس فاشية و"أبلسة" للنظام الدولي الجديد، و للأسواق، و لوسائل الإعـلام. و خيـر

دليل على ذلك، عاصفة التدابير المضادة للحريات المدنية التي اعتمدت في الولايات المتحدة. فغداة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أنشيء قضاء استثنائي وحصل وزير العدل السيد جون اشكر وفت على إقرار القانون المناهض للإرهاب و المعروف بـ" القانون الوطني "، الذي يسمح للسلطات بتوقيف المشتبه بهم لفترة غير محددة و إبعادهم و سجنهم في زنزانات انفرادية، ومراقبة بريدهم و محادثاتهم الهاتفية و اتصالاتهم عبر الانترنت، و تفتيش مراكز إقامتهم من دون إذن قضائي .

و كي لا يتعرض العسكريون الأمريكيون لأي ملاحقة بسبب ارتكابهم جرائم حرب في الخارج، فإن واشنطن عارضت إنشاء محكمة الجزاء الدولية، ولا تزال تعارضها. و صادق الكونغرس على قانون حماية الأمريكيين أثناء الخدمة الذي يسمح للولايات المتحدة باتخاذ أقصى الإجراءات وصولا إلى الاجتياح، من أجل استعادة أي مواطن أمريكي مهدد بالمثول أمام محكمة الجزاء الدولية هذه .

و الحا ل ،منذ فرضت الولايات المتحدة هيمنتها على النظام العالمي عملت إدارة الرئيس بوش على بناء نظام بوليسي عالمي، وسلطة توتاليتارية كونية لامنظورة ،يخدمان المنطق التوتاليتاري ،و الطبيعة التوتاليتارية لليبرالية الجديدة ، في السعي إلى التعبئة الإيديولوجية ضد العراق و العرب و المسلمين.

وأمراض هذه السلطة التوتاليتارية أو الفاشية الجديدةأمراض أمريكية بامتياز، نشير في هذا الصدد إلى ظاهرات أساسية :

١-انتهاك القانون الدولي بشكل فاضح و سافر، و تهميش الأمم المتحدة، و تحديد الولايات المتحدة وحدها معايير الحياة السياسية الدولية باسم " تفوق أخلاقي " مزعوم ،و من أجل فرض قانون الإمبراطورية الأمريكية الفاشي على عالم اليوم، الذي يخدم أهدافها و مصالحها الإستراتيجية، متجاهلة بصورة متعمدة أن العالم هذا الذي نعيش فيه شبع من حكم الإمبراطوريات الإستعمارية التعسفية .

٢-الصهيونية في إدارة الرئيس بوش: تواجهنا الصهيونية اليهودية و الصهيونية المسيحية بالتلازم، و الدعم المطلق الذي تقدمه الولايات المتحدة لدولة الكيان الصهيوني و هو ليس دعما لدولة أجنبية، بل هو دعم لدولة لا تعدو كونها مظهرا من مظاهر الفاشية الأمريكية، و قاعدة عسكرية استيطانية للإمبريالية الأمريكية في قلب الوطن العربي.

٣-العدوانية السافرة، و استخدام القوة العسكرية وسيلة لدفع شبح الأزمة الداخلية التي تنذر بالانفجار، بعد مسلسل فضائح الشركات الأمريكية الكبرى الذي تفجر خلال الشهور الأخيرة ،و الذي أفصح عن العديد من مساوئ و إخفاقات النظام الرأسمالي الأمريكي، الذي كان ينظر إليه بعضهم باعتباره " النموذج " الذي يجب أن يحتذى به في البلدان التي تأخذ بنظام " اقتصاد السوق ".

أخيرا، إن العدوانية العسكرية المنفلتة من عقالها، و الفاشية التي تمارسها الإمبراطورية الأمريكية ضد الأمم و الشعوب و الدول التي تبدي نزوعا إلى الإستقلال الوطني و التنمية المستقلة، أو فك الروابط مع الامبريالية و الخروج من منطق العولمة الرأسمالية المتوحشة، تعكس درجة التوحش و الفاشية و التوتاليتارية التي بلغتها هذه الليبرالية الجديدة التي تبناها اليمين الأمريكي المتطرف. إن التوتاليتارية الليبرالية الجديدة تسعى إلى السيطرة على العالم لخدمة أهداف الإمبراطورية الأمريكية و ليس إلى الحرية، و إلى اغتيال الديمقراطية الفتية في العالم الثالث .

و النظام التوتاليتاري الأمريكي بزعامة بوش يمارس أكثر أشكال النهب و الاستغلال و القهر وحشية و فظاظة، و هذا العدو الرئيس للديمقراطية ليس في مراكز النظام الرأسمالي و حسب، بل في العالم الثالث .

و يبدو أن امكانات التطوير الديمقراطي في الوطن العربي تتناسب عكسا مع الهيمنة الإمبريالية الأمريكية على النظام الدولي بوجه خاص .

الإمبراطورية الأمريكية التي تحاول تكييف النظام الدولي التوتاليتاري وفق مصالحها و تعيد العالم المتمدن إلى الفاشية و البربرية و شريعة القوة العارية. الامبراطورية الأمريكية هذه هي النسخة الجديدة من النازية الهتلرية، فليحذرها العالم، خاصة العرب و المسلمون .

■■■

القسم الأول:

العولمةالرأسمالية المتوحشة

الفصل الأول

الليبرالية الجديدة و حقائق العولمة

١ – هل يمكن تنظيم العولمة؟

يعود أصل مفهوم العولمة --بوصفها مشروعا لمركزة العالم في حضارة واحدة-- إلى الأدب السياسي المتخصص للشركات العملاقة المتعددة الجنسية ، التي فرضت هيمنتها المتزايدة على المقدرات و الفاعليات المالية و الإنتاجية عبر العالم. و مفهوم العولمة لم يتبلور بعد، لكنه يشير إلى ظاهرة محددة، عولمة الطلب، و لكنه اغتني خلال الزمن إلى درجة أنه أصبح يعرف اليوم، بمرحلة جديدة من الإقتصاد الرأسمالي العالمي. و علينا أن نميز بين الاستخدام الشائع لمفهوم العولمة، و بين تفسير نمو هذا المفهوم و تقبله على نطاق واسع منذ السبعينات .

فمفهوم العولمة بلغ من الانتشار مبلغا جعله يغطي أشد أنواع النظريات والمصالح الاجتماعية، تباينا، فهو يغطي الطيف السياسي من اليمين إلى اليسار، وهو مقبول في شتى العلوم – الإقتصاد – الاجتماع – الدراسة

الثقافية و السياسات الدولية – و هو مطروح أيضا على لسان المجددين والتقليديين في الحقل النظري. (١) .

ولما كانت العولمة و التكنولوجيا تشكلان العاملين الرئيسين اللذين يصوغان العلاقات الدولية، فإن العولمة تعني تشكلا جديدا من إدارة الأعمال الاقتصادية، مندمجة كليا على صعيد عالمي، مع الشركات المتعددة الجنسية، التي تمثل جزءا مهما من الإنتاج العالمي. و العولمة تعني السيرورة التي من

خلالها تحا

وللشركات العملاقة الأكثر دولية، إعادة تعريف قواعد اللعبة السابقة المفروضة من قبل الدول – الأمم لمصلحتها. و هكذا تمثل العولمة مظهرا جديدا يجسد القطيعة مع المراحل السابقة للاقتصاد الدولي. ففي السابق، كان الإقتصاد بين – –قومي،. لأن تطوره كان محددا من قبل تفاعل المسار الذي يعمل جوهرياعلى مستوى الدول – الأمم.

أما المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية، فقد شهدت انبثاق الإقتصاد المعولم الذي سوف تكون فيه الاقتصادات الوطنية محللة ثم منفصلة ثانية داخل نظام من التفاعلات، و سيرورة تعمل مباشرة على المستوى الدولي. و هذا التعريف للعولمة يشير إلى القطيعة النوعية مع مجموع الأنظمة التي تعاقبت منذ ظهور الرأسمالية التجارية. إذ فقدت الدول الأمم، و بالتالي الحكومات كل قدرة على التأثير على التطورات الاقتصادية الوطنية، إلى درجة أن المؤسسات المركزية الموروثة عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،قد حلت محلها كيانات إقليمية أو مدنية، بوصفها نقاط ارتكاز ضرورية للشبكة التي نسجتها الشركات المتعددة الجنسية .

ليس هناك أدنى شك في أن العولمة قلبت موازين تقاليدنا و أعرافنا، السياسية منها و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و حتى نمط تفكيرنا في حين أوحى لنا بروز الشركات متعددة الجنسية، و ازدهار التكنولوجيات الجديدة، و صعود بعض السيادات المقسمة بالقوة في أوروبا في بعض المؤسسات الدولية، بأننا نترك مستقبلنا و مصائرنا للمجهول، كما أوحى لنا ذلك بفقدان سماتنا العادية و المألوفة ، و أحاطنا بالمخاوف و الاضطرابات .. ويربط الكثيرون ذلك بمفاهيم الليبرالية الجديدة، و الأسواق المفتوحة، و هيمنة الشركات متعددة الجنسية و عمالة الأطفال، و التفاوت الطبقي، و الخطر الذي يهدد الرعاية الاجتماعية، و تخريب البيئة وتلوثها، و الهيمنة الثقافية الأميركية و تحديات أخرى تخيم على بداية القرن الحادي و العشرين. فإذا وضعنا السلبيات الناجمة عن العولمة في المقدمة، فإننا سوف ننسى الميزات و الفوائد التي تحققت، و التي من أبرزها : الثراء، و ابتكارات و إبداعات تكنولوجية، اجتماعية، و منتوجات أقل و أكثر تنوعا، و إغناء الثقافات، و حرية متزايدة، ولا شك أن الجميع يتمنون الحصول على المزايا دون مواجهة السلبيات .

إذا هل من الضروري تنظيم العولمة من أجل إبعاد، أو على الأقل، تخفيف

أضرارها مع الحفاظ على ميزاتها ؟ و هل ينبغي إيجاد قوانين اجتماعية و بيئية مشتركة ليغدو العالم بأكمله على القدر نفسه من المساواة كي يكون التبادل متوازنا و عادلا ؟

العولمة بلغة مبسطة، هي الإقتصاد الرأسمالي الجديد، و النمو الجديد، والإنتاجية الجديدة، الناجمة عن تطبيق التكنولوجيات الجديدة (خاصة الإنترنت)، و الأسواق الجديدة، و الأعمال الجديدة المقترحة بأعداد هائلة. و هذه العناصر تشكل " العصر الذهبي " الجديد للاقتصاد. و هذه العولمةأصبحت الآن في خدمة العصر الجديد للرأسمالية التي اتخذت شكلها في الولايات المتحدة بداية من ديسمبر ١٩٩٦، في صالات رجال الأعمال و معارض التكنولوجيا الجديدة، وعمت أوروبا منذ عام ١٩٩٩. و هذه العولمة لا تعني ترتيلة للتكنولوجيات الجديدة فقط، و إنما هي ترجمة حديثة لليبرالية الاقتصادية الجديدة، حيث تصبح التكنولوجيات الجديدة الأداة المفترضة لتوسع الأسواق والسيطرة على القطاعات التي لازالت تبدي مقاومة .

علينا أن نفرق بين العالمية و العولمة، فالعالمية هي انتقال الظواهر من الطابع الوطني أو القومي إلى الطابع العالمي، و هي ظاهرة موضوعية يتحدد مدى انتشارها بمستوى تطور القوى المنتجة و الثقافات. و هي بوتقة لتفاعل الأمم في إطار مجتمع إنساني تقوم العلاقات فيه، على أساس التكافؤ، فلا يلغي أحد أطرافه الأطراف الأخرى، مجتمع يقوم على التعددية الثقافية، والاقتصادية، و السياسية، و الاجتماعية. أما العولمة ،فهي ليست ظاهرة جديدة، و لا هي مجرد ظاهرة غريبة. فقد تقدمت العولمة عبر آلاف السنين، جراء تطور المواصلات و الاتصالات بين الشعوب، و التجارة و الهجرات، و توسع الثقافات، و انتشار العلم و الاكتشافات خاصة في ميداني العلوم الدقيقة والتكنولوجيا. و هكذا في نهاية الألفية الثانية انبثقت العولمة من الغرب، و لكن منذ بدايتها أي ما يقارب العام ١٠٠٠، تأثرت أوروبا بالعلم و التكنولوجيا الصينية، و بالرياضيات العربية، إذا يوجد إرث عالمي من التفاعلات بين الحضارات. و تتدرج الحركات المعاصرة في هذا التاريخ .

وكان الفيلسوف الألماني جوهان غو تفريد هيردر قد كتب متسائلا في عام ١٧٧٠ : هل كانت الكرة الأرضية مرتبطة بروابط وثيقة و متعددة ؟ و من كان يعتقد أن قوة عظمى تمتلك عددا متفوقا من الماكينات، تستطيع بمجرد أن تضغط بالإصبع على كبسة الزر، أن تهز أمما بأكملها. ؟أما الكاتب الفرنسي

شاتوبريان، فقد كتب في عام ١٨٤٠، عن انتشار السكك الحديدية و التلغراف والسفن التي تسير بالبخار قائلا :" عندما قلص البخار المسافات، فإنها ليست السلع وحدها هي التي ستسافر، و إنما أيضا الأفكار المرسلة و المتخصصة. فعندما تتم إزالة الحواجز الجمركية و التجارية بين مختلف الدول، و كذلك الأمر عينه بين الأقاليم و المقاطعات داخل الدولة عينها، و عندما تتجه مختلف البلدان التي هي في علاقات يومية إلى وحدة الشعوب، كيف يمكن بعث النمط القديم من الفصل ؟

فمع القضاء على الحواجز بين الأقاليم، ازداد الازدهار الاقتصادي و القوة السياسية، من غير أن يضعفا الدولة بل على العكس من ذلك عززاها. فقد حلت محل الأقاليم المتنافسة و المتصارعة دولة ألمانيا القوية. و ولدت قوة اقتصادية عظمى هي الولايات المتحدة، المختلفة عن الدول الأخرى التي تتنافس فيما بينها بواسطة حقوق الجمارك و الضرائب المحلية. و يؤكد المؤرخون أن المبادلات التجارية و حركات تنقل الأشخاص كانت أكثر أهمية في عام ١٩٠٠، من اليوم.

و إذا كان تاريخ الرأسمالية هو التحول العنيف للسكان إلى قوى عمل منظمة و منتجة، فإن العولمة بسبب من فضائها الأساسي، تمثل اليوم رأسمالية جديدة تختلف في تقنياتها و تنظيمها عن الرأسمالية القديمة. إنها نظام رأسمالي يعمل على أساس الخصوصية. فالذي يعبئ سيرورة الإنتاج الحديثة، ليست العموميات الموجودة في كل واحد منا، و إنما ما هو خاص. و هذا النظام يقوم بها أولا، لأن العلاقة بين الإنتاج و الاستهلاك تغيرت كليا. بالأمس، كانت الحدود بين الإنتاج و الاستهلاك للعامل بالسلسلة، تصطدم بالحواجز، أما اليوم، فإنها سالكة، أي نافذة.

و نشهد اليوم، مضاعفة السكان الذين يعملون في التجارة و الخدمات والتأمينات الخ، و انتقالا من العمل اليدوي إلى العمل الذهني، و من المواد إلى اللامواد، و أيضا العمل الذي يجمع بين الإنتاج التقني و الخدمات، أي الإنتاج وجها لوجه .

في الرأسمالية الكلاسيكية ،نجد قوة العمل ممتزجة في الناتج، أما في الرأسمالية الجديدة، فسواء في القطاع الصناعي، أو في قطاع الخدمات، فإن الشخص نفسه – وقته، خصائصه المميزة، قدرته الإبداعية – هو الذي يصبح الناتج تقريبا. و لا شك في أن هذا النمط الجديد من الإنتاج له انعكاسات

مستجدة بكل تأكيد، لأنه يغير كليا العلاقة بين الفردي و الجمعي، و ينتج مزيجا من التحرر و أشكالا جديدة من الاستغلال، و من الاستغلال الذاتي المتزايد ولكن أيضا أشكالا من التبعية و من الضغوطات الشديدة، هذه هي خاصية الرأسمالية الجديدة في زمن العولمة .

في الواقع، ارتبط مفهوم العولمة بالتحولات الخارقة التي تعيشها الرأسمالية المعاصرة، خاصة على صعيد التدويل الهائل للأسواق المالية التي تعمل اليوم على قاعدة الشبكات التي تتجاوز الحدود القومية .فالصفقات المالية التي كانت منظمة بقوة على قاعدة قومية حتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي، عرفت عدم انتظام و تدويلا سر يعين. و قد أسهم تكاثر الابتكارات المالية، و عدوى إجراءات الليبرالية،و الانفتاح، و الحركية المتزايدة التي تسمح بها التقنيات الحديثة للاتصال، و معالجة المعلومات، في تحويل شروط عمل الأسواق المالية، و أيضا سندات الدولة و العمولات، اذ توازن ميزان المدفوعات وتحديد معدلات الصرف. و الحال هذه فقد تغيرت السياسات الاقتصادية كليا، لأن الأوساط المالية الدولية تقدر و تحرر قرارات الدولة بانتظام، إلى درجة أنها أصبحت تشكل سلطة موازية، غير مسماة ظاهريا، و لكنها قوية .

و لا يبدو أن عولمة الأسواق المالية قد أدى إلى تنوع مصادر تمويل الشركات المساهمة العملاقة جغرافيا، إذ استمرت الشركات المتعددة الجنسية تمول معظم رأسمالها من الأسواق المالية المحلية. و هذا يعني أن مفهوم العولمة، بوصفه نهاية الدولة القومية ليس دقيقا : فعلى الرغم من تكاثر عوامل عدم الاستقرار، فإن الفضاءات القومية لم تذب بعد في مجموع جديد معولم كليا(٢).

٢- العولمة...حرية التجارة في خدمة الدول الصناعية الغربية

ومع انتصار النيوليبرالية الجديدة في نهاية الحرب الباردة، و سعيها لفتح الحدود أمام الشركات المتعددة الجنسية، و ولادة منظمة التجارة العالمية بالمصالح التي تعبر عنها، ازداد الضغط على الدول لتتراجع عن أداء وظيفتها الاقتصادية الاجتماعية. و مازال النقاش حول مفهوم العولمة مركزا عموما حول مستقبل الكيانات القومية .

ويتساءل كبار المحللين الاقتصاديين حول الطريقة التي ستتطرر بها الدول

– الأمم، انطلاقا من رصد ظاهرتين كبيرتين : الأولى : عولمة الأسواق المالية (و هي الوحيدة التي تستحق هذا الاسم). و الثانية الانتقالات القومية السريعة لشركات الإنتاج، لا الشركات التجارية فقط، و التي تترجم عادة بانفجار الإستثمارات المباشرة في الخارج، و بتنامي المبادلات ما بين الفروع، و مابين الشركات العملاقة في المبادلات العالمية. فالإطار القومي الذي لا يعجب بعض أنبياء الإقتصاد المفتوح بلا حدود، يظل، و سوف يظل بلا شك و لمدة طويلة أيضا، مرجعا من الدرجة الأولى، حتى للشركات المساهمة العملاقة، وإستراتيجياتها.

ومع ذلك، فإن الجغرافيا الجديدة للاقتصاد المعولم تتمفصل على بؤر التراكم و النمو تحت – القومية، للمناطق و المدن، و المتروبولات، أكثر مما على المجموعات القومية المتجانسة. فتدفقات الإستثمارات لا تذهب بشكل رئيس كما يزعم الخطاب المسيطر إلى حل التبديلات المحلية، من البلدان الغنية نحو البلدان الفقيرة. بل إنها تنسج مشروعها جوهريا داخل البلدان المتقدمة، وبصورة أدق بين المناطق الأكثر ديناميكية من تلك البلدان، لكي نشهد على بروز " متروبولات " حقيقية للاقتصاد المعولم، إلى درجة أن المدن الكبرى هي التي تجلب وحدها القسم الأكبر من النمو، و الثروة، و السلطة. فإنتاج طوكيو يقارن اليوم بإنتاج بريطانيا، و يساوي مرتين إنتاج البرازيل .

ويبدو أن الإقتصاد المعولم اليوم بين– متروبوليتان(مختص بالعاصمة) إلى حد كبير أكثر منه بين– قومي. فالديناميكيات المتروبوليتانية ليست الإطار الفيزيائي للرأسمالية المعولمة الجديدة فقط، بل إنها في قسم كبير منها هي المحرك و الجوهر، و هي سوف تنشر أشكالا اجتماعية، و مؤسساتية و ثقافية متميزة أكثر فأكثر. ويروج الخطاب السياسي للنيوليبرالية الجديدة إلى أن زمن الدولة القومية قد ولى ، و أن التحكم على المستوى القومي عديم الفاعلية بوجه العمليات الاقتصادية و الاجتماعية الكونية(هورسمان و مارشال Horsman Et Marshall)١٩٩٤). كما يقال ان السياسات و الخيارات السياسية القومية قد نحيت جانبا بفعل قوى السوق العالمية التي باتت أعتى من اكثر الدول جبروتا. فرأس المال متحرك، حر من أي روابط قومية، و هو يستقر حيثما تملي المنافع الاقتصادية، أما العمل فهو مستقر قو ميا و جامد نسبيا، و ان عليه أن يعدل آماله السياسية كي يواجه الضغوط الجديدة للقدرة التنافسية العالمية. و بناء عليه فالنظم القومية المتميزة، التي تكفل حقوقا و اسعة و حماية اجتماعية للعمل،

صارت بالية... إن هذا الخطاب الجديد يستند إلى عقيدة ليبرالية مناوئةللسياسة. وهي ترى أن الإقتصاد الكوني الجديد، المتحرر من قيود السياسة،و أن التجارة الحرة، و الشركات العابرة للقوميات و أسواق رأس المال العالمية،قد حررت الاعمال من كوابح السياسة، و مكنتها من أن تزو د مستهلكي العالم بأرخص المنتجات و أكثرها كفاءة. و أن العولمة تحقق المثل العليا لليبرالي التجارة الحرة في القرن التاسع عشر مثل كوبدن Cobdonو برايت Bright، أي عالم منزوع السلاح ، حيث نشاط الاعمال هو الأول ، و حيث لامهمة للسلطة السياسية سوى حماية نظام التجارة الحرة العالمي(٣).

ان النيو ليبراية تسمح للشركات و الأسواق بتوزيع عوامل الإنتاج بما يحقق لها أعظم منفعة من دون تدخل الدولة. غير أن هذه الصورة التي حصلت في مجال الاتصالات أضعفت أهمية الحدود بين الدول، و بالتالي زادت من الضغط على الدولة القومية، مهددة الكثير من وظائفها بعدما أصبح العالم قرية صغيرة. فالإنتاج و التوزيع و الاستثمار و تقديم الخدمات أصبحت من مهام الشركات العابرة للقوميات، و انحسر تدخل الدول في الحياة الاقتصادية ،لكن وعلى الرغم من الضعف الذي اعترى الدولة، خاصة في الشؤون الاقتصادية، إلا أنه مازال لها دور كبير في الحياة السياسية، فهي مسيطرة على حدودها وعلى حركة انتقال الناس عبر هذه الحدود، فأغلب السكان لا يستطيعون التنقل بسهولة بين دولة و أخرى باستثناء قلة قليلة من أصحاب الأموال و المهارات، بينما غالبية مواطني بلدان العالم الثالث لا يجدون الترحيب في الدول المتقدمة، فأمريكا و أوروبا التي طبقت النظام العالمي الجديد تريد فتح الحدود أمام إنتاجها و إغلاق حدودها أمام انتقال الأشخاص، فهي تريد حدودا مفتوحة مع جميع البلدان اقتصاديا لأن ذلك في مصلحتها.

إذا كانت العولمة قد لعبت دورا في تحويل الكرة الأرضية إلى مدينة كبيرة، و سعت إلى إسقاط الحواجز التاريخية و النفسية بين الأمم، فإن الثابت أنها لم تستطع تحقيق العدالة بين الشعوب. . و مع ذلك، فإن المدافعين عن العولمة يرون أن مستوى تطور الأحوال المعيشية لسكان الكرة الأرضية شهد تقدما ملموسا في تاريخ الإنسانية خلال الخمسين سنة الأخيرة. فمنذ عام ١٩٦٠، انخفضت معدلات وفيات الأطفال إلى النصف في البلدان النامية، و معدلات سوء التغذية إلى ٣٣ %، و تم إرجاع نسبة الأطفال الذين هم في سن الدراسة ولم يلتحقوا بالمدارس من النصف إلى الربع. كما أسهمت العولمة في

انقاذ أكثر من ١٥٠ مليون من الفلاحين الفقراء الصينيين من الفقر المدقع .

أما البلدان الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية، فهي تتمتع بنمو سريع أكثر من البلدان الأقل انفتاحا. و هي أقل فقرا، و تتمتع بمستوى جيد من التوظيف، ولديها مستشفيات و مدارس أفضل. فقبل ثلاثين سنة كان مستوى أحوال المعيشة في غانة يساوي المستوى عينه في كوريا الجنوبية. غير أن هذه الأخيرة أصبحت الآن عضوا في منظمة التعاون و التطور الاقتصادي (OCDE). و يكفي القيام بالمقارنة بين وضع كوريا الجنوبية و كوريا الشمالية، للتأكيد على أهمية الفارق .

لاشك أن العولمة أثرت الكرة الأرضية من الناحية العلمية و التكنولوجية والثقافية، و لكنها قدمت فوائد كثيرة على الصعيد الاقتصادي أيضا. فقبل بضعة قرون قليلة، كان الفقر و الحياة " البائسة و البهيمية " كما كتب طوماس هوبس، يسيطران على العالم، باستثناء بعض الجيوب التي كانت تنعم ببعض الرفاهية. فمن خلال السيطرة و التحكم في هذه القلة، تمكنت التكنولوجيات الحديثة وكذلك المبادلات الاقتصادية من قلب المعادلة. و مع ذلك، فإن البلدان الفقيرة لا يمكن أن تتحسن أوضاعها إذا كانت محرومة من الفوائد الجمة للتكنولوجيات الجديدة، و الأساس الفعال للتجارة و المبادلات الدولية، و أخيرا من المكتسبات الاجتماعية و الاقتصادية في مجتمع منفتح، أكثر منه مغلق. فالقضية الضرورية تكمن في التوزيع العادل لفوائد العولمة .

و تتجلى العولمة الاقتصادية في مظاهر أهمها :

١- انخفاض الرسوم الجمركية إلى الحد الأدنى أو إلغائها، و هذا طبعا من مصلحة الدول الصناعية الغنية. فالعمل بمبدأ الأواني المستطرقة سيؤدي إلى انسياب السلع من الدول المتقدمة صناعيا إلى الدول النامية، و جعل هذه الدول سوقا للدول المتقدمة و مصدرا للمواد الأولية. و لا تكتفي الدول المتقدمة بذلك، بل تضع العراقيل أمام صادرات البلدان النامية و الحيلولة دون دخولها الأسواق الدولية ، خاصة من خلال الدعم الذي تقدمه لبعض صناعاتها أو للمنتجات الزراعية. فالولايات المتحدة، كانت تدعم القطاع الزراعي بنحو ٥٠ مليار دولار سنويا حتى لا ينتقل عمال الزراعة إلى العمل الصناعي لأنه أكثر مردودا و طبعا أولى نتائجه اختلال الميزان التجاري للدول النامية، حيث تستورد أكثر بكثير مما تصدر .

٢ – بروز دور الشركات متعددة الجنسية، بينما تشغل ٢٠٠ شركة عالمية ٧٥ % من القوة العاملة في العمل، فإنها تستحوذ على ٢٨ % من النشاط الاقتصادي العالمي، و تستحوذ ٥٠٠ شركة على ٧٠ % من التجارة الدولية، و هذه الشركات تبتز هذا العامل بالعامل الآخر، و هذه الدولة بالدولة الأخرى .

٣ – إن عولمة رأس المال تقتلع دولا بمجملها من ناحية، و تهدد مرة هنا و مرة هناك و مرة بهروب رأس المال، مما يجبر الحكومات على تقديم تنازلات كبيرة .

٤ – أصبح انتقال الرساميل يتم بسرعة الضوء عبر الأجهزة الإلكترونية وتحتم على الدول أن تسمح لمصارفها ببيع العملات الأجنبية لأي شخص و بلا حدود، و السماح بنقلها لأي مكان، و هذا ما شجع المضاربات على العملة المحلية. فحركة الرساميل قصيرة الأجل للاستثمارات المالية و النقدية هدفها المضاربات بعكس الإستثمارات طويلة الأجل التي قد تتجه للإنتاج السلعي أو الخدمي .

٥– ازدياد حجم المتاجرة بالعملات القابلة للتحويل. ففي عام ١٩٩٥ بلغ هذا الحجم ٧٣ مرة حجم الصادرات من سلع و خدمات في ذلك العام، و هذا ما جعل ديون العالم الثالث تتزايد كثيرا، خاصة في العقد الأخير، الأمر الذي يقود إلى فقدان بلدان العالم الثالث استقلالها الاقتصادي، و بالتالي السياسي .

و يرى التيار المناهض للعولمة، أن هذه الأخيرة عمقت اللامساواة بين البلدان الغنية و البلدان الفقيرة، و بين المناطق الجغرافية داخل الفضاء القومي الواحد. إذ أن العولمة تؤدي إلى شل استراتيجيات الإصلاح الراديكالي على الصعيد القومي، باعتبارها استراتيجيات غير قابلة للتنفيذ بمواجهة ما تنزله بها الأسواق العالمية من حكم و عقاب. و في ظل هذا الإقتصاد الكوني المعولم، لا تزال الكرة الأرضية تعج بقضايا شائكة خطيرة كالتعصب العرقي و الديني، كما أن بقايا مآسي العهود القديمة لا تزال تتراءى في وجدان الشعوب. و الكرة الأرضية لا تزال تشهد الملايين من الجائعين و العراة و اللاجئين و ساكني الشوارع و الكهوف و الخيام إضافة للأمراض المستجدة و المستعصية، علاوة على مواضيع حساسة فيما يخص البيئة و الأمن الغذائي و غسيل الأموال والشفافية المالية .

قبل عام كتب جوزيف ستيجليتزالذي يعتبر واحدا من أبرز المفكرين الاقتصاديين العاملين في البنك الدولي مجموعة من المقالات و الكتابات قدم عبرها تحليلا منطقيا و علميا لآثار العولمة الاقتصادية البالغة الخطورة على دول العالم الثالث، أغضب بها إدارة البنك و بالأساس وزارة الخزينة الأميركية التي تسيطر على صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، الأمر الذي قاد إلى طرده من عمله. و مما جاء في مقالة ستغلنز التي نشرها في صحيفة " أمريكان بروسبكت " في بداية عام ٢٠٠٢، ما يلي " إن مقدار نجاح العولمة أو فشلها اقتصاديا في بلد ما يعتمد على السياسات الوطنية و القومية لهذا البلد " و يطرح مثالا على ذلك :" إن الدول النامية التي دخلت معترك العولمة بناء على سياسات صندوق النقد الدولي واجهت مصاعب اقتصادية كبيرة لم تقدم العولمة فيها مكاسب إلا لشريحة قليلة جدا. بينما دمرت اقتصاديا غالبية الشعب ". و يضيف ستيجليتز " أما في الدول التي دخلت العولمة بناء على سياسات وطنية و قومية و حافظت على استقلالها مثل بعض دول آسيا خاصة ماليزيا فقد استفادت من فرص العولمة ". و بالتالي يرى ستيجليتز :" إن المشكلة ليست في العولمة بحد ذاتها بل في الطريقة التي تحث بهاإدارة العولمة وطنيا و قوميا ".

إذا الدول التي حددت مساراتها في العولمة بناء على خصوصية أوضاعها الاقتصادية و ضمان توزيع المكاسب و الأرباح بعدالة، و الاعتماد على " عولمة المعرفة " لا " عولمة السوق " ، هي التي حققت هذا النجاح .و يحدد ستيجليتزأخطر أنواع العولمة على بلدان العالم الثالث و هي :" عولمة انتقال رأس المال و تحرير القطاعات المصرفية في الدول النامية ". و هذا ما أدى على نحو رئيسي إلى أزمة شرق آسيا عام ١٩٩٨، و أزمة الأرجنتين الهائلة عام ٢٠٠١-٢٠٠٢. بعد أن قام المضاربون الأجانب بسحب أموالهم من الأسواق تاركين وراءهم دمارا اقتصاديا و اجتماعيا كبيرا .

و يصف ستيجليتز سياسات صندوق النقد الدولي بأنها تمثل " أصولية السوق الخطيرة "، و أنها تعتبر اقتصاديات سيئة و سياسات سيئة أيضا، و لها تأثيراتها المباشرة على قطاعات واسعة من الشعوب. و من غير أن تكون هناك أية رؤية أو تقييم للكلفة الاجتماعية لهذه السياسات المدمرة، خاصة ما يسمى " التكيف الهيكلي " الذي يتباهى مؤيدو العولمة في الوطن العربي بأن يلقبوه باسم " الإصلاحات الهيكلية ". و يقدم ستيجليتزمثالا واحدا حول صناعة الحديد والصلب الكورية التي كانت تعتبر الأفضل مستوى في العالم عندما كان القطاع

العام يشرف على إدارتها، و كانت أفضل بعشرات المرات من صناعة الحديد والصلب الأمريكية التي تدار من قبل القطاع الخاص، و تحظى بدعم حكومي أمريكي كبير يصل إلى مئات الملايين من الدولارات. و لكن عندما تمت خصخصة شركات الصلب الكورية تراجع أداؤها و جودة إنتاجها، و تفوقت عليها الشركات الأمريكية الخاصة و المدعومة .

ومن أبرز تأثيرات العولمة، تصاعد الاحتجاجات التي رافقت انعقاد مؤتمرات منظمة التجارة العالمية لمواجهة النمط العولمي السائد عبر صرخات و مواجهات و تظاهرات تحذر بشكل أساسي من الخطر على مستقبل الإنسان وحريته و انعتاقه من الهيمنة الرأسمالية الجديدة، حيث تدير الولايات المتحدة من خلال شركاتها الرأسمالية الضخمة الدفة العولمية، و توجه مسارات العديد من النشاطات على المستوى العالمي، لا سيما فيما يتعلق بوسائل الإنتاج وأنماط الاستهلاك و توظيف رأس المال و تطوير سلوكيات اجتماعية و توجهات ثقافية ذات صبغة أمريكية .

إن الدول الصناعية الكبرى تقع و لو جزئيا تحت السيطرة الرأسمالية للولايات المتحدة الأمريكية و ما يترتب على ذلك من تأثيرات اجتماعية واقتصادية و ثقافية. و إذا كان هذا هو وضع مثل هذه الدول، فإن السؤال المطروح هو : ما هو مستقبل الدول الصغيرة و الفقيرة ؟

بعد الحرب العالمية الثانية، كان نقد " خطة مارشال " يعطي لمفهوم " أمركة " العالم بعده السياسي الحقيقي. و في مرحلة الستينات من القرن الماضي انتقل مركز ثقل نقد الأمور الأمريكية و مقاومتها النشطة إلى بلدان العالم الثالث، التي ترفض اتباع الطريق المسطرة من قبل الخبراء الأمريكيين في عملية التحديث و التطور .

و في عقد الثمانينات من القرن الماضي تم تنصيب مفهوم العولمة، تحت رعاية الجغرافيا الاقتصادية، لا تحت رعاية الجيوبوليتيك على طريقة البراغماتية السلعية لا على طريقة تأملات العلماء و منظري العلوم الاجتماعية.. و العولمة واقع ... و هي أيضا إيديولوجية تعتمد مفهوما للنظام العالمي الجديد. و هي تلتقي في نهاية المطاف مع الأطروحات المحافظة لنهاية الإيديولوجيا و الطبقات و السياسة و التاريخ (٤) .

ويرى فرانسيس فوكوياما المستشار الاستراتيجي و المخطط للسياسة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٨٩، أن انهيار الاتحاد السوفياتي و تفكيك

المنظومة الشيوعية لم يضع حدا للصراع التقليدي و حسب، و إنما وضع نهاية للتاريخ أيضا. و بتلك النهاية يميل التاريخ إلى الاستقرار عند الرأسمالية المعولمة كنظام للديمقراطية و نظام أمثل. و قد حاول صمويل هنتنجتون تجاوز فلسفة النهايات التي اكتملت عند فرانسيس فوكو مايا بحتمية انتصار الليبرالية كمصير للشعوب إلى حتمية صدام الحضارات .

وسرعان ما تصدر مفهوم " صدام الحضارات " الذي سكه صمويل هنتنجتون جدول أعمال هذا الحوار الصاخب، و ما لبث أن أزاح غيره من مفاهيم و تسميات و مصطلحات عن دائرة الاهتمام أو الحوار. فالصراع في العالم الجديد، كما يقول هنتنجتون لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا، بل سيكون الانقسام الكبير بين البشر، و المصدر الغالب للصراع ثقافيا. و لقد سبق لهنتنجتون أن وضع تسلسلا لمراحل الصراع في التاريخ، فكان قديما بين الملوك و الأباطرة، ثم بين الشعوب، و يقصد الدول القومية، ثم بين الأيديولوجيات. و لكن بعد انتهاء الحرب الباردة سينشب الصراع بين الحضارات مع حلول النظام العالمي الجديد ..."فما يهم الناس ليس هو الإيديولوجية أو المصالح الاقتصادية،بل الإيمان،و الأسرة، و الدم، و العقيدة، فذلك هو ما يجمع الناس، و ما يحاربون من أجله، و يموتون في سبيله "، كما يعلن أن " الدين محوري في العالم الحديث، و ربما كان الفكرة المركزية التي تحرك البشر و تحشدهم " ،و الحضارة هي الكيان الثقافي الأوسع الذي يضم الجماعات الثقافية مثل القبائل و الجماعات العرقية و الدينية، و الأمم. و فيها يعرف الناس أنفسهم بالنسب، و الدين، و اللغة، و التاريخ، و القيم، و العادات، و المؤسسات الاجتماعية بدرجات متفاوتة وفقا للجماعات الثقافية الداخلة تحت حضارة واحدة. و الحضارات، كما يقول هنتنجتون، هي القبائل الإنسانية الكبرى. و صدام الحضارات صراع قبائلي على نطاق عالمي. و الفروق الثقافية هي التي تحتل الأساس و المركز في التصنيف و التمييز بين البشر اليوم. و تتجدد الهوية الثقافية عند هنتنجتون بالتضاد مع الآخرين، و في الحروب تترسخ الهوية، و يتحقق التماسك الاجتماعي بدلا من الانقسام الذي يتطلب زواله وجود محور مشترك (٥) .

العولمة يمكن اعتبارها المرحلة النهائية من الكوكبية التكنولوجية– الاقتصادية في ضوء التحولات الهائلة و الجذرية التي طرأت على خريطة العالم بفعل ثورة الاتصالات و المعلومات. و يمكن اعتبارها أيضا مجتمع عالم

يتشكل تحت اسم العولمة أو ما بعد الحداثة مـن المخلوقـات و المنتوجـات أو الأنظمة و الآليات أو القوى و العلاقات أو الهويات و الذوات. و كمـا يتجلـى ذلك على غير صعيد و في غير حقل من النشاط البشري و التطور الحضاري، اتصالات سريعة و تخوم مفتوحة، موارد افتراضية و مبادلات مختلفة الأشكال، تدفقات عالمية وسيرورات متعددة الخطوط، منظومات تراثية مرنة ، و شركات سلطوية معقدة، هجرات بشرية متزايدة، و هويات ثقافية مهجنة علـى أرضـية جديدة ذات تعددية قصوى، و خريطة لعالم جديد حيـث الحـدود غيـر ثابتـة والقدرات غير محدودة .

٣- تحدي العولمة مشروط بالديمقراطية المتكاملة

في ظل العولمة تنهار الحدود بين الـدول و المجتمعـات ،و تصـبح الكـرة الأرضية عبارة عن إقليم مجهز بنسيج من أدوات الاتصالات الحديثـة (طـائرات، هواتف، فاكس، إنترنت) . و لم يشهد أي مجتمع آخر مثل هذا الانقلاب التـاريخي المهم، الذي يتكون فيه مجال عالمي جديد ،غير مركزي و غير إقليمي، و بصـورة تتجاوز الشكل الإمبريالي للدولة القومية، و تتجاوز نمط الإنتاج الرأسمالي للعصـر الصناعي، بقدر ما تتجاوز الهويات الثقافية المحلية و المنظومات الفكرية الحديثـة. أنه عالم جديد حيث السيادة تلبس فيه لبوسا جديدا يؤثر كل من مايكـل هـاردت و انطونيو نيغري تسميته " الإمبراطورية " باستعادة اسم قديم لواقـع جديـد ، و هـو الاسم الذي يطلقه المؤلفان اليساريان العريقان في مناهضة الرأسـمالية و العولمـة على كتابهما الجديد " إمبراطورية العولمة الجديدة" .

و أيا ما كان الاسم، الإمبراطورية، أم العولمة ، أوما بعد الحداثة، فالفضاء العالمي الجديد الذي يتكون يجسد، برأي المؤلفين، " قفزة نوعيـة "، أو" نقطـة عبور و تحول حا سمة "تجسد نهاية عالم و بداية عالم آخر، تتغير معه شـروط الوجود، لأن ما يتحول و يستجد يشكل " عملية خلق هائلـة " ،تطلـق قـدرة لا سابق لها على " الحركة و التداول و التهجين "، الأمر الذي يـؤدي إلـى قلـب علاقات السلطة، و إلى تدمير الخصوصيات المحلية ،من أجـل التوجـه نحـو حضارة عالمية مشتركة. و هذه الحضـارة الجديـدة تتضـمن الإقتصـاد ، و الإقتصاد المهيمن هو الإقتصاد الرأسمالي الذي ينتمي إلى عالم جديد، الذي حل محل عالم الحداثة بنمطها الإنتاجي و علاقاتها السلطوية و ترسـانتها الفكريـة، لكن تنقصه متطلبات مجتمـع مـنظم (قـوانين، حقـوق، و مراقبـة). إذ أن

المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي عاجزتان عن إحداث عمليات التنظيم و الضبط الضرورية لهذا العالم الجديد، في الوقت الذي حدثت فيه أزمات مالية في جنوب شرق آسيا و البرازيل و روسيا عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، و الأرجنتين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. و قد أثبت صندوق النقد الدولي و البنك الدولي عجزهما عن تدارك هذه الأزمات ، و تحاشي امتدادها إلى بلدان أخرى، و إشراك القطاع الخاص في حلها، و تخفيف آثارها الاجتماعية على الشعوب .

و يرى المنظران اليساريان مايكل هاردت و أنطونيو نيغري في كتابهما " إمبراطورية العولمة الجديدة "، أنه لا يجوز للمثقفين أن يخشوا من " نهاية " عالم الحداثة القديم، بقولهما " حسنا إذا كانت تلك الحداثة قد وصلت إلى نهايتها، و إذا كانت الدولة القومية الحديثة التي شكلت الشرط الضروري لكل من السيطرة الإمبريالية و العديد من الحروب، قد باتت موشكة على الاختفاء عن المسرح العالمي، أفليس ذلك خيرا كله ؟ ألا بد لنا من أن نتطهر من أي حنين ما ضوي في غير مكانه، إلى العصر الذهبي الجميل لتلك الحداثة " (٦).

العولمة في رأي المثقفين و المنظرين في الوطن العربي تؤدي إلى ذوبان الهوية القومية، و تهميش الثقافات الوطنية، و تحطيم قدرات العالم الثالث، خاصة الوطن العربي الإسلامي على النمو و الإنتاج مضيفة إلى فقره فقرا ، وإلى ضعفه ضعفا، لتتوالد الأزمات في أرض مهدت لذلك. و يدعم هذا الرأي أيضا المفكر الفرنسي جورج لابيكا الذي لا يرى في العولمة سوى حركة تدعمها الولايات المتحدة و الشركات المتعددة الجنسيات هدفها سحق مواطني العالم بأسره و خلق نسخ مكررة و استهلاكية ذات نمط استهلاكي عالمي يغذي الحركة الرأسمالية الوحشية، و في الوقت عينه تسعى الحركة لتهميش كل من يتماشى مع النظام و الخضوع له .

ويتفق المناهضون للعولمة، على أن هذه الأخيرة تشكل نظاما اقتصاديا وسياسيا، و اجتماعيا يعمل باتجاه تفكيك الأشياء و البشر، كي يتسنى له تحريك العالم إلى سوق كبير و ضخم تتم فيه و تحت قانون العرض و الطلب، كل أنواع المعاملات التجارية و المالية بداية بتجارة الإبر و وصولا إلى تجارة الرقيق (تجارة الرياضيين و تجارة الدعارة)، بهدف التمكين لهوية سوقية سلعية كونية هي هوية السلعة الأمريكية، و العمل على تسويقها و تصميمها في إطار نظام السوق أفقيا و عموديا، عبر تحرير الأسواق الدولية ، و فتح الحدود

الجمركية و خلق مناطق التبادل الحر و المساهمة من جهة في تقويض وحصار القلاع الرافضة للانخراط في النظام الرأسمالي العالمي عبر التركيع الإمبريالي الأمريكي بواسطة القوة المسلحة.

هذه القراءة للعولمة يرفضها المؤلفان مايكل هاردت و أنطونيو نيغري اللذان يختلفان مع موقف الحركات المناهضة للعولمة، سواء على مستوى الأطروحة النظرية أو على مستوى الاستراتيجية و الممارسة. و يشير المؤلفان إلى أن أكثرمناهضي العولمة من تشومسكي إلى سمير أمين يتعاملون مع العولمة و ما بعد الحداثة بمنطق عدائي سلبي، كشر محض، أو تفاهة فكرية، أو ثرثرة ثقافية، أو قرصنة أمريكية، و هذا الموقف يعتبر في نظر المؤلفين المدافعين عن النظرة الماركسية التقليدية، التي ترى في ما يحدث اليوم مجرد تصحيح أو استكمال للإمبريالية التي تحدث عنها لينين. ما يراه المؤلفان هو غير ذلك. فالتغييرات الجذرية في المشهد العالمي تجعلنا نرى العالم بصورة مختلفة بالكلية : بمعنى أن سيرورة العولمة تشكل " قفزة نوعية " و حالة جديدة بصورة جذرية أو مرحلة تاريخية حاسمة تحتاج إلى عدة مفهومية جديدة يجتهد المؤلفان في بلورة مصطلحاتها الملائمة، مستفيدين من الإنجازات المعرفية لفلاسفة ما بعد الحداثة كميشال فوكو و جيل دولوز و إن اختلفا عنهما في الوقت نفسه .

و يعزز المؤلفان أطروحتهما المدافعة عن العولمة، من خلال استعادتهما لموقف ماركس من العالم الرأسمالي فكما أن صاحب " رأس المال " رأى أن الرأسمالية هي أفضل الأشكال المجتمعية و الأنماط الإنتاجية التي سبقتها، كذلك يرى المؤلفان أن تجاوز الأنظمة السياسية الحديثة نحو نظام الإمبراطورية والعولمة هو خطوة نحو الأمام. بالطبع إنهما لا يتعاميان عما يحفل به المسرح العالمي مع الدخول في عصر العولمة من المآسي و الدمار، و لكنهما يعتبران في الوقت نفسه عولمة العلاقات تزيد من احتمالات التحرر .

و على الصعيد العملي نجد أن أكثر مناهضي العولمة يفكرون بمنطق يقودهم إلى التمسك بأطر النظام العالمي الآفل و قيمه، كالدولة و الخصوصيات المحلية، على ما كان يفعل بشكل خاص عالم الاجتماع الراحل بيار بورديو في مناهضة الليبرالية الجديدة. مثل هذه الاستراتيجية يعتبرها المؤلفان " ضارة وزائفة " مآلها هدر الفرص و تضييع البدائل) ٧)، إذ لا رجوع برأيهما إلى الوراء، أي إلى ما قبل الإمبراطورية و عولمتها لأن هذه تقدم فرصا أوسع

للثروة بقدر ما تنتج إمكانات جديدة للتحرر .

ليس من شك في أن هناك أبعادا إيجابية للعولمة، خاصة ثورة المعلومات والاتصالات و التكنولوجيات الجديدة، و احتكاك و تلاحم الحضارات، والثقافات بطريقة إيجابية و أكثر أنسنة. فالعولمة بوصفها " مفتاحا للإمكانية " بحسب تشخيص هاردت و نيغري، أي بوصفها فتحا عالميا لا سابق له أمام البشر في مجالات التواصل و التداول أو الاختلاط و التعارف أو الخلق و الابتكار، لا يجوز ان تحجب عنا رؤية العولمة السيئة التي لا بد من محاربتها بكل الوسائل، هي العولمة التكنولوجية – الاقتصادية التي تفتح أسواق بلدان العالم الثالث ، وتنهب مواردها الطبيعية أمام جشع الشركات العملاقة متعددة الجنسية، و التي تتمتع بدعم سياسي حكومي نيوليبرالي واسع، و هي الشركات التي تجني أرباحها من خلال التعاون مع النخب المالية و التقنية الصغيرة في بلدان العالم الثالث على حساب مصالح غالبية الشعوب .

و علينا أن نميز بين العولمة الاقتصادية الرأسمالية المتوحشة، و بين الثورة العلمية و التكنولوجية التي يعيشها العالم. و من الخطأ وصف العولمة بأنها نتاج حتمي للتطور العلمي و التكنولوجي، لأن هذا التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل عملية مستقلة بذاتها لا تقود حتما إلىالعولمة الرأسمالية المتوحشة التي نراها و نعيشها الآن. كما أن دمج العولمة بالليبرالية الاقتصادية هي في صالح الليبرالية الجديدة الأمريكية. لهذا السبب تشيع

النيوليبرالية مصطلح العولمة لأن غموضه يخدم إيديولوجيتها و يحل متطلبات الليبرالية نفسها محل مقتضيات العولمة التكنولوجية و العلمية .

و يذهب معظم المفكرين و الباحثين إلى الاعتقاد أن عولمة الدولة – الأمة الغربية، التي تهتدي بروح القوة الفاوتسية المتجسدة في معاني الغلبة و الصراع والتحدي و الانتصار و القوة، و التي انتهت مع نهاية القرن العشرين، تعطي قاسما مشتركا لهوية حضارية غربية واحدة متجانسة ثقافيا و اقتصاديا و اجتماعيا، تعمل على بناء ثقافة و حضارة كونية واحدة، و تسعى إلى هدم الحضارات وتذويب الخصوصيات الثقافية، و الحواجز الثقافية و الفكرية و الاقتصادية بين الأمم لمصلحة سيادة و سطوة و هيمنة ثقافة غربية واحدة، هي الثقافة الأمريكية بامتياز. فالعولمة من هذا المنظور تطرح نفسها ثقافة عابرة للقوميات و الجنسيات تسعى إلى تدمير التقاليد و العادات و المرونة في المجتمعات التقليدية. و على هذا الأساس يمكن أن نقول مع القائلين " لقد غزت ثقافة العولمة جميع المجتمعات

البشرية و بدرجات متفاوتة حتى النخاع الشوكي (٨) .

فالثقافة التي تطرحها العولمة ثقافة استهلاكية مسطحة لا عمق فيها و لا معنى تفرضها ثقافة السلطة و التسويق و الربح. إنها هذا الصنف من الثقافة الذي يوحد شباب العالم في نمط استهلاكي مجنون مبتذل. إنها ثقافة استهلاك تتمثل في " الهامبرجرر " و الأزياء و المأكولات، و " البيتزا "و المياه الغازية، و الأفلام السينمائية، و أغاني " مادونا " و " مايكل جاكسون "، و ملابس الجينز، و ماركات " كلفن كلاين "، و " بينتون " و " التيتانيك " و حرب النجوم (٩) .

إن عولمة الإمبراطورية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، و بالتالي عولمة الثقافة الأمريكية اللاإنسانية التي تختزل الكون في ثقافة الفوضى والجنس و التسلط، نظرا لما تمتلكه من مؤسسات إعلامية عالمية و أقمار صناعية، تشكل حاجزا بنيويا أمام تحرر الأمم و الشعوب في العالم الثالث، لأنها تخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية المسيطرة و بالذات الشركات متعدية الجنسية .

و تسخر عولمة الإمبراطورية الأمريكية : القانون الدولي و مؤسساته مثل هيئة الأمم المتحدة و مجلس الأمن لحشد الدعم و التأييد لتدخلها العسكري في العالم، و فرض سياساتها التسلطية في العلاقات الدولية من أجل تكريس هيمنتها. كما أن العولمة الأمريكية تتستر بالديمقراطية و حقوق الإنسان والأقليات و مسائل البيئة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، من أجل تدمير الهويات المثمرة العريقة مثل الهوية العربية الإسلامية، و الهوية الصينية، والهوية الهندية، و انبثاق هويات أخرى طائفية و أثنية، و إقليمية ،تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على العالم و تسويقها .كما تستعمل العولمة سلاح المال و المؤسسات المالية و الدولية و فقر الشعوب لفرض أنماط جشعة تخدم مصالح شركاتها الدولية العابرة على حساب الاقتصاديات المحلية. و تحت ستار التبادل الحر و التنمية، تسعى العولمة إلى تشويه الهويات الثقافية و بناء منظومة ثقافية استهلاكية واحدة تعطي لدورة الإقتصاد الرأسمالي العالمي الجديد اندفاعاته التاريخية التي يبحث عنها .

إذا كانت الكرة الأرضية تشكل إقليما يتمتع بنظام من الاتصالات الحديثة، و اقتصاد رأسمالي جديد، و حضارة غربية مهيمنة، و ثقافة، فإن العولمة الرأسمالية المتوحشة، خاصة في نسختها الأمريكية، التي تمثل مرحلة معاصرة

من مراحل الرأسمالية، أو كما يصفها منظرو ما بعد الحداثة بأنها مرحلة متأخرة من مراحل الحداثة في ظل الليبرالية الأمريكية الجديدة، عجزت عن أن تحقق مرتكزات أساسية :هي الحكومة العالمية، و المواطنيه، و مراقبة السلطات، و ينقصها أيضا الوعي الجماعي بالانتماء إلى أرض –الوطن. فالكرة الأرضية في ظل هذه العولمة لا تتمتع بالتنظيم العقلاني، و الحق، و السلطات الدولية العادلة، و التنظيم الجيد للاقتصاد. و السياسة الحكيمة، و الشرطة العالمية ،و محيط حيوي. و حتى هيئة الأمم المتحدة، فإن الولايات المتحدة تسخرها لخدمة مآربها و تكريس هيمنتها، لأن هذه المؤسسة الدولية لا يمكن لها أن تتشكل كسلطة عابرة للقومية، خاصة أن نظام الفيتو (النقض) يشلها .

من الصعب جدا أن ينبثق مجتمع مدني – عالمي، كتتمة كونية للإمبراطورية الأمريكية المهيمنة، لأنه لا يوجد سلطة مجتمع مدني عالمي. ولأن فكرة التطور تضمنت دائما قاعدة تكنولوجية – اقتصادية، تفترض ضمنيا أن التطور الاقتصادي – التكنولوجي هو القاطرة التي تقود إلى بناء " تطور إنساني " حيث نموذجه الناجز و الناجح هو التطور السائد في البلدان الصناعية الغربية. هذه النظرة من العولمة تفترض أن الحالة القومية للمجتمعات الغربية تشكل الهدف و الغاية لتاريخ الإنسانية، و تعمل بإغراءاتها و مفاتنها و إثاراتها على تحطيم قدرات الإنسان في المجتمعات التقليدية، و تحويله إلى إنسان البعد الواحد وفقا لتعبير ماركوز. و فضلا عن ذلك، فإن التطور كمفهوم كوني، يشكل ظاهريا أسطورة نموذجية للمركزية الغربية، و محركا للتغريب والاستلاب، و أداة لاستعمار البلدان " النامية " (الجنوب) من قبل الشمال. فالتطور كما هو مطروح من قبل العولمة، يجهل ما هو غير خاضع للحساب والقياس ،و الحياة ،و المعاناة ،و الفرح، و الحرب، و قياسه الوحيد يتمثل في تحقيق النمو للإنتاج و الإنتاجية ، و التمركز حول " النحن الاستهلاكية " التي تبتكر نجومها و قيمها المتصلة بالربح و النجاح باعتبارهما البوابتين الرمزيتين لامتلاك روح العصر و الانتماء إليه (١٠).

التطور كأحد مرتكزات إيديولوجية العولمة الرأسمالية المتوحشة، يولد معرفة متخصصة، هي عاجزة عن الإلمام بالمشاكل المتعددة الأبعاد للشعوب و الأمم في عالم الجنوب. فمفهوم التطور يقدم معارفه و لكنه يحدد لنا عجزا ثقافيا من قبل الغرب عن الاعتراف بالمشاكل الأساسية و الكونية، كالفقر، و انعدام العدالة .

إن العولمة تكون في خدمة الإنسانية حين تتبلور سياسة الكل الإنسانية،

المرتبطة بالتلازم بتحقيق العدالة للجميع، خاصة للشعوب و الأمم غير الغربية، الذين يتعرضون لمصادرة حقوقهم الحضارية من قبل الغرب نفسه. و سوف تكو ن مهمة هذه السياسة تطوير ما هو إيجابي في الحضارة الغربية، بتقنياتها و علومها و قيمها الحضارية، و إسقاط كل ما هو سيئ منها، و القيام بتكافل بين الحضارات، مدمجين الإسهامات الأساسية للشرق و الجنوب .هذه السياسة الحضارية سوف تكون ضرورية للغرب نفسه، الذي يشكو من سيطرة الحسابات، و تقنية الربح على كل أوجه الحياة الإنسانية، و سيطرة الكمية على الكيفية، و انحطاط قيمة الحياة في ربوعه، و تصحر الريف الخاضع للإنتاج الزراعي و تربية الماشية الصناعيين اللذين أنتجا كوارث غذائية .

في مواجهة العولمة متعددة الاتجاهات (المالية و الاقتصادية و التجارية و الثقافية و الاجتماعية) المستهلكة للطاقة من كل طبيعة و الملتهمة لكل المداوة الإنسانية، تصبح ملحة–بلورة استراتيجية مقاومة للعولمة و تنظيم مقاومة عالمية و ترقية الوعي العالمي من أجل فرض شروط تنمية مستمرة، بوصفها شرطا رئيسا ضد العولمات التي نتكلم عنها قليلا، عولمة الفقر، و عولمة العوز الإنساني، و عولمة الرشوة و الفساد، و عولمة استهلاك المخدرات، و عولمة خسارة القيم الأخلاقية، و عولمة الأمراض كالإيدز، و عولمة اللسانيات، و عولمة الجريمة غير المرئية (تجارة الأسلحة و المخدرات و التهرب الضريبي، و القرصنة المعلوماتية، و تخزين النفايات النووية في إفريقيا، و تهريب الحيوانات الغريبة جدا في آسيا و إفريقيا).

و قبل أن نقدم اقتراحات لبلورة استراتيجيات بديلة لإسقاط العولمة، علينا أن نميز بين ثلاثة أشكال من العولمة ،و لكل شكل مشكلاته الخاصة .

١– هناك العولمة الاقتصادية الناجمة عن الثورات العلمية و التكنولوجية و المعلوماتية، وعن الإستثمارات في الخارج، و عن عمل الشركات متعددة الجنسية. في هذه العولمة، الأطراف الرئيسية الفاعلة، هي : الشركات المساهمة العملاقة متعددة الجنسية، و البنوك، و القطاعات الخاصة، .إضافة إلى الدول و المنظمات الدولية العامة و الخاصة الموظفة في خدمة العولمة الاقتصادية. إنها الشكل الحاضر من الرأسمالية الذي تنبأ به، و كتب عنه، كل من ماركس و إنجلز .

ان هذه العولمة تطرح معضلة رئيسية في وجه الدول، أيهما أهم، الفاعلية أم الانصاف؟ صحيح أن تخصص الشركات و تكاملها

يسمحان بزيادة الثراء بالمعنى التراكمي، لكـــن منطـــق الرأســـمالية الصرف لا يخدم قط العدالة الاجتماعية، إلى حد أنه ثمة ثلاثة عوالم داخل الإقتصاد العالمي، و داخل عدد لا بأس به من الـــدول، قطـــاع متطور، و قطاع متخلف، و قطاع متروك على حدة لانـــه لايجـــذب أصحاب المشـــاريع و الممـــولين الراســـماليين.ان هـــذه العولمـــة الاقتصادية هي من أعظم أدوات احلال انعدام المساواة بين الـــدول، وداخل الدولة ذاتها، كما أن التنافسية على الصعيد الدولي تحـــد مـــن قدرة الدولةعلى تخفيف تاثيراتها..

٢- و تأتي لاحقا العولمة الثقافية، الناتجة من الثروة التكنولوجية ومن العولمـــة الاقتصادية، اللتين تسهلان تدفق المنتجات الثقافية. و المســـألة الرئيســـية المطروحة على هذا المستوى هي مسألة فرض التماثل أو الأمركة. ففي الواقع، ثمة' في أن واحد"خيبة من العالم" نتيجة هذا التماثـــل،و رد فعـــل معاكس يتخذ شكل أحياء الثقافات و اللغات المحلية، و لكن أيضا هجـــوم على الثقافة الغربية التي تعتبر متعجرفـــة و حاملـــة لإيـــديولوجيا قـــيم علمانية و ثروة تستخدمها الولايات المتحدة لترسيخ هيمنتهـــا. فالثقافـــة الأحادية هذه ، لا تدعو إلى تعدد ثقافي و تنوع قومي ، و لا تعمل علـــى تحقيق مبدأ التكافؤ بين الهويات الثقافية و القومية المختلفـــة، بـــل أنهـــا تقلص امتداد الكون في هويـــة واحـــدة متجانســـة ثقافيـــا و اقتصـــاديا واجتماعيا، و تعمل على بناء ثقافة واحدة، أي ثقافة العولمة التـــي هـــي ثقافة الشركات المساهمة العملاقة العابرة للجنسية و القوميات والثقافات. و يعرف الطيب التيز يني هذه العولمة، بأنها نظام اقتصـــادي سياســـي اجتماعي و ثقافي يسعى إلى ابتلاع الأشياء و البشر في ســـبيل تمـــثلهم وهضمهم و إخراجهم سلعا " (١١).

٣- و أخيرا العولمة السياسية، ثمرة العولمتين السابقتين. و تتخذ شـــكلين : شكل التفوق الأمريكي و شكل هيمنة المؤسسات السياسية (المنظمات الدولية و الإقليمية) و الشبكات العابرة للحكومـــات(بـــين وزراء، و موظفين رسميين من مختلف بلدان متخصصة فـــي مجـــال محـــدد: كالشرطة، و الهجرة ،و العدالـــة) و المؤسســـات الخاصـــة ،مثـــل المنظمات غير الحكومية. و تتمثل المشاكل الرئيسية لهذه العولمة في غياب الديمقراطية داخل هياكلها، و الشك الذي يحوم حـــول هيمنـــة

الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب المقاومات التي تثيرها في عدة مناطق من العالم، و التارجح الأمريكي بين السيطرة و الانسحاب .

لقد ظهر جليا خلال العقدين الماضيين من تنفيذ الصيغة الأمريكية في العولمة ان الفجوة بين الاغنياء و الفقراء ازدادت اتساعا. كما ازدادت مشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية و هيمنتها بعدما راقب الفقراء عملية توسع و ازدياد الثروة الأمريكية و هيمنتها دون أن ينالوا أي فائدة من التغيرات التي جرت. لكن المؤيدين للعولمة في الولايات المتحدة و خارجها لا يتفقون مع و جهة النظر هذه. و مع ذلك، لا يقوم معظمهم باعطاء أي تبرير أو تعليل مضاد لحقيقة أن الفجوة بين الاغنياء و الفقراء اتسعت كثيرا. و يقول هؤلاء ان معدل المستوى الكلي لدخل الفقراء في العالم ازداد عمليا خلال السنوات العشرين الماضية و لذلك يرون بالاستناد إلى هذا الزعم أن الصيغة الأمريكية للعولمة على الرغم من اتاحتها حدوث فجوة متسعة بين الاغنياء و الفقراء، إلا أنها قدمت منافع و أرباحا للفقراء أيضا.

والمشكلة التي تكمن في هذا التحليل هي أنه يستخدم القياس بالمعدل العام لجميع دول العالم النامي الثالث و مجموع سكانه و هذا الاستخدام مضلل. فثمة مايزيد على مئة دولة نامية فقيرة صغيرة تجد نفسها مجبرة على قبول جميع أجزاء برنامج العولمة الأمريكية ، و اذا لم تفعل ذلك فسوف يرفض صندوق النقد الدولي بكل بساطة تقديم القروض أو اغاثات الديون المالية لها.و في جميع الاحوال لا تزال فجوة الدخل بين الاغنياء و الفقراء في العالم كبيرة و ضخمة. و لهذه الاسباب تصاعدت الاحتجاجات التي رافقت انعقاد مؤتمرات منظمة التجارة العالمية لمواجهة النمط العولمي السائد عبر صرخات و مواجهات وتظاهرات تحذر بشكل اساسي من الخطر على مستقبل الإنسان و حريته وانعتاقه من الهيمنة الرأسمالية الجديدة،حيث تدير الولايات المتحدة من خلال شركاتها الرأسمالية الضخمة الدفة العولمية و توجه مسارات العديد من النشاطات على المستوى العالمي، لا سيما فيما يتعلق بوسائل الانتاج، و أنماط الاستهلاك، و توظيف راس المال، و تطوير سلوكيات اجتماعية،و توجهات ثقافية ذات صبغة امريكية.

ان الدول الصناعية الكبرى تقع و لو جزئيا تحت السطوة الرأسمالية للولايات المتحدة الأمريكية ، و مايترتب على ذلك من تأثيرات اجتماعية واقتصادية و ثقافية، و اذاكان هذا هو وضع مثل هذه الدول ، فان السؤال

المطروح هو ماهو مستقبل الدول الصغيرة و الفقيرة؟

الواقع ان نقد العولمة هو نقد عادل، ذلك ان الأحداث التي شـــهدهايوم ١١ أيلول/سبتمبر الماضي ، دليل واضح على ان العولمة أخفقت فيما بشرت به من و عود، و زرعت عدم الثقة المطلقة في الإقتصـــاد العـــالمي الـــذي تتزعمـــه الولايات المتحدة. و لهذا فان على الأمم التي امتلكت ناصـــية العلـــم و تعـــيش مجتمع الرفاهية أن تضع نصب اعينها الملايين الجائعة التي لم تحصـــل علـــى العلم و الثقافة، و التي تعاني من هول الظلم و الجور الواقع عليها...

ضمن هذه الرؤية، يمكن أن نقدم اقتراحات لبلـــورة اســـتراتيجية مقاومـــة للعولمة، التي لا ينكر أي إنسان عاقل ايجابياتها.

١- الشرط الأول لعودة التنمية المستمرة هو إعطاء الأولوية للسياسي على الاقتصادي، للمصلحة الجماعية على المصلحة الفردية. هذا الشـــرط لا يمكن ان يتجسد شرعا إلا عن طريق التعبئة المستمرة للمجتمع المـــدني و انخراط مباشر للمثقفين، و عودة التدفق الجديد للنخب السياسية .

٢- الشرط الثاني : هو تجديد عقود اجتماعية جديدة تمكن المواطنين مـــن العيش في كنف الكرامة الإنسانية و الشعور و الاحترام بالانتماء إلـــى أمة، لا إلى قبيلة. و العدل يجب أن يكون مخصصـــا كحـــق ، و فـــي الوقت عينه كواجب،و على كل مواطن أن يجد عمـــلا يناســـب كـــل مرحلة من حياته. و على المجتمع أن ينظم صفوفه لتـــأمين الوظـــائف للجميع و لكل الأعمار .

٣- الشرط الثالث هو نفي النمط الواحد من معايير الاستهلاك .

٤- الشرط الرابع هو مكافحة هدر الطاقة، و الموارد مـــن خـــلال إعـــادة توجيه معنى التقدم، و اتجاهات البحث، و عادات الاستهلاك خاصـــة . إدارة الوقت .

٦- الشرط الخامس هو التكوين المستمر و لكل الأعمار عبر نفي المعايير الإدارية، و تثمين معايير الكفاءة و مجموع العوامل المحـــددة لســـلوك المستهلك .

٦- الشرط السادس هـــو إصـــلاح النظـــام القضـــائي الـــدولي بصـــورة ديمقراطية، بما ينسجم مع احترام الســـيادة للـــدول و كرامـــة الأمـــم، واحتضان كل المجالات (علاقات دولية، تجارة، صحة ،ثقافة، رياضة،

بيئة و سياحة) .

٧- الشرط السابع ينبثق من الحركة الأمريكية المناهضة للتكنولوجيا التي تبحث في إعطاء طابع شعبي للتنظيم الجديد، لنمط العمل الأمريكي. إن العالم بحاجة إلى الانخراط في حركة ثقافية، و سياسية نشطة تمكن كل شعب، من حيازة التكنولوجيا الضرورية لتحقيق سعادته، و ليس تكنولوجيا المنافسة التي تحقق السعادة للأقلية، و التي تسقط قسما من المستهلكين بسرعة، و تنمي كتلة العاطلين عن العمل مع كل تطور صناعي و تكنولوجي .

ان العالم بحاجة إلى حكومة ديمقراطية عالمية هي في الوقت الحاضرغير ممكنة، لكن من المفضل أن تكون هذه الحكومة منبثقة عن هيئة الأمم المتحدة عبر خلق مؤسساتها الكونية المزودة بسلطات من أجل التصدي للمشاكل الحقيقية و الأخطار المحدقة (الأسلحة النووية ،و البيولوجية، و الإرهاب، البيئة، الاقتصاد، الثقافة)و يمكن للمرء أن يتساءل عن غياب التأثيرات " الإيجابية "للعولمة، أو بشكل مبسط " للعولمة السعيدة ". و الحال هذه كيف يمكن أخلاقيا تبني أطروحات تشارك في شرعنة الفكر الواحد، و الثقافة الأمريكية الهابطة، و دفع الشعوب في عالم الجنوب ، و الفئات الاجتماعية في الغرب نفسه إلى اليأس الذي يتوسع يوما بعد يوم .

في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ضحايا العولمة هم متأرجحون بفضل أنظمة المساعدات الاجتماعية المخصصة لمدة معينة ،حيث يتم التخلي عنهم، ليجدوا أنفسهم في عالم المطرودين، عالم المنسيين .

أخيرا، هل يترك منتوج الإنسان يدمر الإنسان نفسه و محيطه ؟ أنه سؤال أخلاقي و سياسي، لأنه في ظل النسق الحالي للعولمة، أصبح العالم مسيطرا عليه من قبل ديكتاتورية غير مرئية، و لكنها مكتنفة (١٢). إنها التوتاليتارية الاقتصادية المقترنة بالتوتاليتارية الأمريكية على الصعيدين السياسي والعسكري، الأكثر حدة و عنفا من كل التوتاليتاريات التي شهدتها الإنسانية حتى وقتنا الحاضر. إنها التوتاليتارية التي تقتل الإنسان في عالم الجنوب ،و تترك الشعوب تموت جوعا، و عطشا، أو ضحية للأمراض المزمنة .

فهل أصبح قدرا على القرن الحادي و العشرين أن يكون قرن البربرية الأمريكية ؟.

■■

الهوامش :

١-بول هيرست و جراهام طومبسون – ما العولمة – الإقتصاد العالمي و امكانات التحكم – ترجمة د. فالح عبدالجبار — سلسلة عالم المعرفة – العدد ٢٧٣ – سبتمبر ٢٠٠١ (ص ١٢).

٢-la decouverte, 1997(Les La mondialisation au dela des mythes- Paris (dossiers de L etat du monde ,(P25).

٣--بول هيرست و جراهام طومبسون ، مرجع سابق (ص ٣٨٧).

٤- مرجع سابق--La mondialisation au dela des mythes

٥- -صامويل هنتجتون – صدام الحضارات- إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة : طلعت الشايب، تقديم :د صلاح قنصوه ، الطبعة الثانية ١٩٩٩،صادر عن Simon et Schuster Rockefeller Center 1230 Avenue of the Americas New York NY10020, من المقدمة (ص ١٠).

٦-مايكل هاردت و أنطونيو نيغري –الإمبراطورية – امبراطورية العولمة الجديدة،تعريف فاضل جتكرو مراجعة د.رضوان السيد. الناشر : مكتبة العبيكان – الرياض – الطبعة الأولى ٢٠٠٢ (ص ٨٧).

٧-المرجع السابق (ص ٨٤).

٨-مسعود ضاهر،خصوصية الثقافة في مواجهة الثقافة الكونية، مجلة العربي العدد ٤٣٨ مايو١٩٩٥(ص ٦٠).

٩-عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها، عالم الفكر، الكويت-المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، ديسمبر ١٩٩٩،(ص٧٩-٨٠).

١٠-مصطفى حجازي، حصار الثقافة بين القنوات الفضائية، المركز الثقافي العربي، بيروت – الدار البيضاء١٩٩٨ (ص ١٥٧).

١١-الطيب التيزيني ، الواقع العربي و الألفية الثالثة، ضمن ندوة حوارات في الفكر ، الواقع العربي و تحديات الألفية الثالثة، مراجعة و تدقيق ناصيف نصار، مؤسسة عبد الحميد شومان، العدد ٣، عمان،٢٠٠١، (ص ١٧-٢١-٤٢).

12- BEN ALI Ahmed, La tribalisation par la mondialisation, casbah Editions Alger1999(P117).

■■

الفصل الثاني

العولمة السيئة و راديكالية المناهضين لها

منذ فشل مؤتمر سياتل لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانون أول ١٩٩٩ ، لم تعد الأمور تسير كما كان في السابق. فقد فاجأت الحركات المناهضة للعولمة الجميع بقوة اندفاعها ، وبراديكالية شعاراتها ، وتركت آثاراً عميقة. العولمة تبدو سائرة على غير هدى ، بلا آفاق ،ديناميكية أفلتت من عقالها، باتت سيدة نفسها تتوسل البشر عوض أن يتوسلوها، باستثناء الشركات الكبرى العابرة للقارات، ربما و ليس بالتأكيد. "اليد الخفية" للسوق، تلك التي يراها غلاة الليبرالية الاقتصادية قمينة بإصلاح كل شيء، بتقويم ما اعوج وبتدارك ما اختل، و بجعل الفوضى تستوي نظاما من بلقائها، باتت القوة العمياء المستقلة عن إدارة البشر، تمحض سطوة تكاد أ ن تكون من طبيعة غيبية، أصابها، كمبدأ ربما كان ساريا و فاعلا في بعض النظريات الاقتصادية أو السو سيو لوجيه، ما أصاب سواها من نفس طينتها في السابق، تحولت إلى أمثولة إيديولوجية دوغمائية الصرامة، تقيم انقساما حادا بين دعاتها وداحضيها، بين المؤمنين بها و الكافرين بها.

حينئذ فصاعداً ، لا يمكن أن تعقد قمة للدول الرأسمالية أو للمؤسسات المالية الدولية من غير أن تأتي الحركات المناهضة للعولمة للتشويش عليها. فمن دافوس إلى واشنطن ، ومن أوكيناوا وبراغ ونيس، وغوتنبرغ إلى جنوة أخيراً ، حيثما عقدت قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى قبل سنتين، تدفقت حشود المنظمات الفوضوية واليسارية والليبرالية المناهضة للعولمة من جميع أنحاء أوروبا ، وازدادت حجماً وتعقيداً كل فترة وهي تحاصر قمة دولية واحدة بعد الأخرى وصولاً إلى جنوة .

وقد شكل كانون أول ١٩٩٩ منعرجاً حاسماً في العلاقات الدولية ، إذ أنه

لأول مرة يشهد العالم على أرض الواقع ، مواجهة بين الديمقراطية الافتراضية والديمقراطية الصورية ، أي ديمقراطية ممثلي الدول الرأسمالية الغنية. ففي كل قمم العولمة تجابه المتظاهرون المحتجون ضد الاسقاطات المدمّرة للعولمة ، والمفاهيم النيوليبرالية ، والأسواق المفتوحة ، وهيمنة الشركات المتعددة الجنسية، وعمالة الأطفال ، والتفاوتات الطبقية ، والخطر الذي يهدد الرعاية الاجتماعية ، وتخريب وتلوث البيئة ، والهيمنة الثقافية الأميركية ، وتحديات أخرى. وفي قمة جنوة الأخيرة يتهم مناهضو العولمة أعضاء مجموعة الثماني بالتواطؤ فيما بينهم وبما يخدم مصالحهم فقط ويقولون ، إنهم مجموعة شريرة مخصصة لنهب الفقراء ولجعل الأثرياء أكثر ثراء ، فهم لا يمثلون سوى ٨% من عدد سكان العالم ومع ذلك فهم يتحكمون بـ ٩٢% من اقتصادياته ، وبالتالي فهم يحددون مصائر وأقدار البشرية جمعاء بما يدفع دولاً وشعوباً كاملة إلى حافة الجوع والفقر وبما يضمن رفاهية كاملة لشعوبهم .

وفيما تشدد قمم العولمة الرأسمالية على الميزات والفوائد التي تحققت في ظل العولمة ، والتي من أبرزها ، الثراء ، وامتيازات وإبداعات تكنولوجية ، اجتماعية ، ومنتوجات أقل غلاء وأكثر تنوعاً ، وإغناء للثقافات ، وحرية متزايدة ، فإن مناهضي العولمة ومعهم دول الجنوب يعتقدون أن دول الشمال الغنية ترفض شطب ديون العالم الثالث ، وتحث دائماً على تحرير التجارة العالمية والنواحي العامة للاقتصاد العالمي ومحفزات الاستثمار وقضايا البترول والطاقة ، وتحاول تعميم نموذج عالمي كي تحمي نفسها من المنافسة التي من الممكن أن تواجهها ، وبالتالي ليس من قبيل المصادفة أن تكون دول الجنوب أكثر صلابة تجاه القوانين الاجتماعية والبيئية والدولية.

ويصر مناهضو العولمة على أن لا تفعل الشركات متعددة الجنسية ما تريد عندما تريد وكما تريد ، بل يجب أن تخضع لقوانين البلدان التي توجد فيها، كما تخضع لعاداتها وتقاليدها فيما يخص النشاطات الخاصة ، والعمل ، وحقوق الإنسان ، ويعتقدون أنه يتعين عليها مراعاة تلك القوانين. ويتساءل هؤلاء كيف يمكن نسيان ضحايا المصنع الهندي الذي انفجر في منتصف الثمانينات مخلفاً وراءه أكثر من ٨٠٠٠ قتيل ومسؤولية شركة يونيون كاربيد عن ذلك ، فقد آثار ذلك الحادث المأساوي بلبلة واضطرابات عديدة وسط المجتمع الأميركي ، ونتذكر كذلك المقاطعة العالمية التي عانت منها شركة ويبوك لأنها كانت تستخدم أطفالاً باكستانيين لا تتجاوز أعمارهم ١٢ عاماً لصناعة كرات القدم ،

فسارعت إلى سحب منتجاتها وألغت اتفاقاتها وأنشأت معمل تصنيع جديد يشرف عليه مراقبون مستقلون ، وأطلقت حملة إعلانية كبيرة للترويج لكراتها الجديدة تحت شعار " صنعت دون عمل الأطفال ".

غير أن الذي أضفى طابعاً سلبياً على العولمة ، ارتباط هذه الأخيرة بعدة إشكاليات على المستوى الدولي أخطرها طابعها الأميركي الذي حوّلها من وسيلة عصرية لإقامة نظام إنساني مؤسس على التعاون وطامح إلى معالجة مشكلات العالم الاقتصادية والسياسية والحد من الصراعات العسكرية إلى أداة تحتكرها الولايات المتحدة لتوسيع هيمنتها على العالم و ترسيخها ، ومد نفوذها إلى أقصى مناطق الكوكب متنكرة لأبسط مبادئ حقوق الإنسان والشعوب ، وضاربة عرض الحائط بكل الأعراف والقوانين الدولية الناظمة للعلاقات بين الدول والشعوب .

ويجمع المحللون الاستراتيجيون على أن العولمة القديمة أو المتجددة مرتبطة بتطور الرأسمالية التي تجدد ذاتها باستمرار ، بوصفها نظاماً قائما على التغير المستمر ، وهو تغير كيفي أكبر من مجرد تغير هيكلي ينجم عن عملية تراكم في هذا المجال أو ذاك .و العولمة الرأسمالية التي نعرفها اليوم هي المحطة الثانية في تجربة الرأسمالية : فقد سجل القرن التاسع عشر ديناميكية قوية يطلق عليها " العصر الذهبي " للرأسمالية ، والممتدة من أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى ، والتي اتسمت بسيادة مطلقة لرأس المال ، تشابه حالتنا اليوم : ترافقت أو سبقت حملة ثورات اجتماعية وعلمية وتكنولوجية انتهت بأزمة اقتصادية رأسمالية خانقة هي أزمة ١٩٢٩ الشهيرة التي ضربت الولايات المتحدة وكل البلدان الأوروبية الغربية. وكانت الكولونيالية التي هيمنت على البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة هي واحدة من أوجه التشابه مع العولمة كما يحدث اليوم في ظل الهيمنة الأميركية بوصفها تكييفاً بالعنف ، إضافة إلى التشابه على الصعيد الإيديولوجي ، بين مفهوم القرية الكونية ، وبين مقولة الجولة حول الأرض في ثمانين يوماً ، المقولة التي فجرت حقيقة انتصار الرأسمالية في غزو الفضاء .

السؤال الذي يطرح نفسه ، هل أسهمت عولمة الأمس في تقارب الاقتصادات التي شاركت في السيرورة التاريخية ؟ إن الخيط الأساسي في عولمة القرن الماضي الذي يعني اختلافه مع العولمة التي نشهدها اليوم ، يتمثل في حجم الهجرات الدولية الكبيرة التي كانت متجهة نحو أميركا وأستراليا ، إذ

كان المهاجرون الأوائل من الإنكليز والايرلنديين ، ثم من السكنديناڤيين والإيطاليين ، وأخيراً من سكان أوروبا الوسطى .

أما العولمة الجديدة ، الناجمة عن النقلة الجديدة التي شهدها الإقتصاد الرأسمالي العالمي ، فهي بلا شك قلبت موازين تقاليدنا وأعرافنا السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وحتى نمط تفكيرنا. فالمقولة الأساسية لهذه العولمة الجديدة هي ببساطة " ما يفرزه السوق صالح ، أما تدخل الدولة فهو طالح". و انطلاقا من أفكار أهم ممثل لهذه المدرسة الاقتصادية الاقتصادي الأمريكي وحامل جائزة نوبل ملتو ن فريدمان، اتخذت في الثمانينات الغالبية العظمى من الحكو مات الغربية هذه

الليبرالية النظرية منارا تهتدي به في سياساتها. وهكذا صار عدم تدخل الدولة إلى جانب تحرير التجارة و حرية تنقل رؤوس الأموال، و خصخصة المشروعات و الشركات الحكومية،أسلحة استراتيجية في ترسانة الحكومات المؤمنة بأداء السوق و في ترسانة المؤسسات و المنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكو مات، و المتمثلة في البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. فقد غدت هذه المؤسسات الوسائل التي تحارب بها هذه الحكومات في معركتها الدائرة رحاها حتى الآن من أجل تحرير رأس المال.(١) وهذا ما أضفى على العولمة الجديدة طابعا سلبيا مرفوضاعلى أوسع نطاق ، تتلاقى في ذلك شعوب الدول الغنية نفسها مع دول العالم الثالث التي شعرت بالخوف من طغيان سياسي واقتصادي وفكري يهددها في شخصيتها وتفردها ويلغي التمايزات الغنية المتوزعة بين مختلف الحضارات الإنسانية .

وقد أوحى لنا بروز الفاعلين الاقتصاديين الجدد ، وهم بكل تأكيد فاعلين عالميين بصورة مباشرة ، دون المرور بالضرورة في الإطار الوطني ، أي عبر تلاشي دور الدولة ، وتآكله من فوق ومن تحت ، وفقدان شرعيتها بما يكشف عن بروز سلطة للشركات متعددة الجنسية ، إلى جانب الحركات الجماعية المستندة إلى شرعيات غير وطنية ، وازدهار التكنولوجيات الجديدة ، وصعود بعض السيادات المقسمة بالقوة في أوروبا في بعض المؤسسات الدولية ، بأننا نترك مستقبلنا ومصائرنا للمجهول ، كما أوحى لنا ذلك بفقدان سماتنا العادية والمألوفة واحاطتنا بالمخاوف والاضطرابات. وهكذا تهمشت إيجابيات العولمة على كثرتها وأهميتها ، وأصبحت شعوب العالم الثالث خائفة من استحقاقاتها السلبية على هويتها وتراثها وتاريخها ومواقعها.

إذا كانت " الحرية " هي يوطوبيا القرن التاسع عشر ، وكانت المساواة هي يوطوبيا القرن العشرين ، فإن النظام العالمي الجديد الذي يعمل على غزو الرأسمال لجميع مجالات الحياة الاجتماعية وإخضاعها لقانون الربحية ، بوساطة المؤسسات التي تنظم وتحمي احتكارات الشمال (الشركات متعددة الجنسية) مثل منظمة التجارة العالمية ، والثورة التكنولوجية التي تثير في بدايتها موجه عارمة من الحماس ، والتي وضعتها مؤسسات الإنترنت ، هذا النظام العالمي الجديد الذي بشر به جورج بوش الأب هو " يوطوبيا " القرن الحادي والعشرين ، وهو نظام بالمحصلة النهائية لا يمكن أن يدار دون تدخل عسكري عنيف أكثر وأكثر ، يكفل إدارة الاحتلال لمصلحة رأس المال المهيمن، أي الرأسمال الاحتكاري الأميركي .

ليس للعولمة مشروع سياسي ، وبالتالي ليس هناك أسطورة تأسيسية للعولمة. فالعولمة غير موجودة بعد ، أي لم توحد منطقها أو مفهومها النظري ، وهي لا تزال في حدود المصطلح الإجرائي التعريفي ... وهو ما عبر عنه سمير أمين بـ " أرخبيل العولمة " أو جزر معولمة لفاعلين عولميين ، في محيط غير معولم ، تتفاوت الكثافة في هذه الجزر بين الدول والمجتمعات التي أقامت نظماً إنتاجية متمركزة على ذاتها (الصين ، المكسيك ، الدول الإشتراكية سابقاً) وتنخفض عند دول دخلت التصنيع ، لكنها لم تقدم نظماً متمركزة ، وأما النظم القريبة من الصفر ، والتي تعبر عنها المجموعة المهمشة ، فلم تدخل بعد مرحلة الإنتاج .

قبل خمسة قرون ، كانت الطباعة ، والعالم الجديد : أميركا ، والإصلاح، هي الاكتشافات الثلاثة الوسائلية الإقليمية والأخلاقية ، التي أشعلت النهضة الأوروبية. أما اليوم ، وعلى صعيد عالمي ، فنحن نعيش معاً ، اكتشاف طباعة جديدة (للفرضي والعددي) ، واكتشاف أميركا الجديدة (ثورة الإنترنت ، والابتكارات التكنولوجية التي لا تعد ولا تحصى). واكتشاف الإصلاح الجديد مع بروز المنفعة المشتركة العالمية ، وانبثاق اقتصاد سياسي للعولمة .

هل يكون هذا التماثل كافياً لإثارة الفكرة أو " الأسطورة " لنهضة جديدة ترتسم على صعيد عالمي ، وتشمل كل الإنسانية ، وتعتمد على نمط مجتمع المعرفة. هناك أسطورة مضادة ترفض العولمة وتدخل في خصومة مع المفهوم عينه لمجتمع المعلوماتية ، الذي تعتبره تحولا إيديولوجيا لرأسمالية اجتازت الحدود الوطنية ولا تحكمها قوانين ، ومستعدة لكل المغامرات ، من منظمة

التجارة العالمية ، لكي تستمر في منطقها المتجرد من الماديات. ويتساءل كبار المنظرين المناهضين للعولمة ، هل سيشهد العالم انبثاق قرون وسطى جديدة ، وعودة إلى الامتيازات الإقطاعية والبارونات المحصنة ، والإقليميات المتغطرسة ، ورسوم المرور والحواجز ، وإلى عبودية جديدة هي محطة أمل عبيد مؤسسة الإنترنت المعولمة ؟

إذاً ، نحن أمام قرون وسطى جديدة أم نهضة جديدة ؟ الجواب يتوقف على ظهور أو عدم ظهور طبقة سياسية قادرة على تقديم مشروع سياسي يزيل ويحل المعضلات العالمية الناتجة عن ازدياد الضغط المتسارع على صعيد الكرة الأرضية كلها. فحتى الحركات المناهضة للعولمة ، التي تقول أن تعميم مقولات العولمة وتطبيق معايير المنافسة وحرية الأسواق والتبادل سيصيب البلدان النامية بالاختناق لانعدام التكافؤ بين عالمي الشمال والجنوب ، والتي ترد في شعاراتها المرفوعة " العالم ليس سلعة " ، " العولمة عدو العالم " ، " العالم ليس للمتاجره " ، هذه الحركات التي تكيل وابلاً من اللعنات وردود أفعال عنيفة في قمم العولمة ، ليس لها مشروع مشترك. ثم إن مناهضي العولمة ، من قبيل أولئك الذين يتوافدون على المؤتمرات الدولية بعشرات الآلاف ، متعددي المشارب الإيديولوجية والأهواء و التيارات و الهموم، من الصادرين عن مجتمع مدني ، يبقى من وجهة نظر الفلسفة السياسية و فلسفة القانون، كائنا هلاميا،ممن ليست لهم من تمثيلية غير تلك التي يدعونها، أي ممن لم ينتخبهم أحد للاضطلاع بما انتدبوا أنفسهم له، و ممن نراهم مع كل ذلك ، يتوخون مقاربة للعولمة و لشؤونها، من طبيعة ديمقراطية. إذ قليل و هامشي بينهم من يناصب العولمة عداء من قبيل إيديولوجي ، كلي و منغلق و إطلاقي. نقدهم للعولمة قطاعي،ينكب على جوانب بعينها ، محدد، موثق. إذ منهم من يقوم بجهد مضاد لذلك الذي ينجزه خبراء الدول و المؤسسات العالمية الرسمية والمختصة، لا يقل عنه خبرة و احترافا و قد يبزه، و لا يكتفي بترديد شعارات الإدانة بل يضع خططا بديلة يبرهن على أنها قابلة للتحقيق، و على أن عولمة من نوع آخر ممكنة وأن عالما غير هذا الذي تقيمه الرساميل الفالتة من كل عقال في المتناول. و هم لا يقدمون ذلك على أنه الحقيقة المطلقة و اليقينية، بل حقيقتهم الجزئية في صدد ما يعرفون، أو في ما هو مجال تدخلهم و نشاطهم (٢).ولكن يكفي القول أن إجتماع كل هذه الحركات المناهضة للعولمة ، ذات المشارب الفكرية والإيديولوجية المتباينة يعتبر في حد ذاته رهاناً ناجحاً .

فهذه الحركات المناهضة للعولمة تطالب بإعلان بداية ضرورة "إصلاح عالمي"، يتضمن بعض "الاطروحات " ضد " التسامحات " التي تمارسها الدول الرأسمالية الغنية. المناهضون للعولمة يقولون إن دول الشمال ترفض سن أطروحة ضد " التسامح " الممنوح للفراديس الضرائبية في زمن العولمة المالية، وأطروحة ضد " التسامح " تجاه الاحتكارات والكارتلات في زمن المردودات المتنامية والتقويمات الهائلة للبورصات التي يسمحون بها ، وأطروحة ضد " التسامح " للقانون تجاه الأقوياء. والحال هذه ، هناك أربع أولويات جوهرية يدافع عنها المناهضون للعولمة: مواصلة المعركة من اجل إلغاء ديون العالم الثالث ، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية وصندوق النقد الدولي ، والحصول على إيقاف مخططات الإصلاح الهيكلي ، وإلغاء الفراديس الضرائبية التي تستقبل الأموال المبيضة والمنهوبة ، ووضع قواعد جديدة لحركة التجارة العالمية .

إن المواجهات العنيفة التي باتت مشهداً مألوفاً في كل القمم من سياتل إلى جنوة الأخيرة ، تكشف لنا ظاهرة أصبحت متنامية ، ألا وهي بداية تشكل جبهة عالمية مناهضة للعولمة ، هي متشابهة إلى حد كبير مع الجبهة المناهضة لليبرالية الثورة المحافظة الناجمة عن الأزمة الرأسمالية في أوروبا طيلة سنوات ١٨٧٢- ١٨٩٦ .

ما زال المشروع السياسي الذي يقدم أجوبة أساسية لتحديات العولمة ، لم يتبلور بعد على صعيد عالمي. وفي انتظار ذلك ، فإن مقاومة العولمة بالديمقراطية الواسعة ، ومن موقع وطني طبقي معين ، تمثل الخيار الواقعي من أجل ابعاد ، أو على الأقل تخفيف أضرار العولمة مع الحفاظ على ميزاتها ، وإيجاد قوانين اجتماعية وبيئية مشتركة ليغدو العالم بأكمله على القدر من المساواة كي يكون التبادل متوازناً وعادلاً.

بعيد قمة جنوة ، بدأ الفرنسيون يطرحون العودة إلى روح قمة رامبويه ، وهي أول قمة للدول الصناعية عقدت في فرنسا عام ١٩٧٥ ، من أدجل مناقشة وتبادل الأفكار ، والخروج من " عبادة الأنانية واللامبالاة " على حد قول الرئيس جاك شيراك. فالقرن الحادي والعشرون يجب أن يكون عهد تبادل الاعتماد والتضامن لا عهد العولمة السيئة التي هي الآن مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوماً سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً. وفضلاً عن ذلك فإن العولمة التي تقوم على حرية انتقال السلع والخدمات عبر الدول ، وعلى حرية حركة

الرساميل العالمية ، وعلى تطبيق مبادئ الليبرالية الجديدة التي جاءت بها الثورة المحافظة بقيادة ريغان وتاتشر في أوائل الثمانينات ، وتوحيد القياس الـذي هـو أمر جيد للتصنيع ، هي الآن في خدمة رأس المال الاحتكاري الأميركي. أي أن حرية التجارة العالمية التي أطلقتها العولمـة تعمـل لمصـلحة الإمبراطوريـة الأميركية ، مثل ما هي الحال عندما كانت هناك عولمة اقتصادية خلال الفتـرة الممتدة من ١٨٤٠ إلى ١٩١٤ ، تعمل لمصلحة الإمبراطورية البريطانية.

لقد عمقت العولمة الاقتصادية المرافق لها العنف العسـكري الأميركـي ، الهوة بين أمم الشمال الغنية وأمم وشعوب عالم الجنوب الفقير ، وهذا ما جعـل الرئيس شيراك في قمة جنوة يدعو إلى أنسنة العولمة ، في إشارة مبطنـة إلـى رفض الهيمنة الأميركية ، حيث تعمل هذه العولمة الاقتصادية الأميركيـة علـى توحيد البشر وحياتهم وبالتالي مجتمعـاتهم وأنظمـتهم السياسـية والاجتماعيـة والثقافية في كل وقت وفي كل مكان ، وفق قيم الليبرالية الأميركية المتوحشـة ، الرافضة باطلاقية الحوار والتفاعل بين الشعوب والحضارات اللذين من شـأنهما أن ينميا الحضارة الإنسانية .

إن حياة المجتمعات البشرية تتسـم بـديناميكياتها وخصائصـها الثقافيـة والحضارية المتفردة ، والحال هذه لا يمكن للحضارة الغربية وفي القلب منهـا الأميركية أن تفرض بالقوة قيمها على الحضارات والثقافات الأخرى مهما بلغت من أوج القوة. ذلك أن المطروح الآن هو تبادل الاعتماد القائم على العدل لأنـه وحده يفسح في المجال لكل دولة وكل ثقافة وكل حضارة أن توجد على الساحة العالمية من موقع التفاعل الإيجابي ، ومن موقـع المسـاهمة الخاصـة ، لا أن تذوب وتسحق تحت أقدام الثقافة الأميركية المتوحشة. كما أن المطلـوب أيضـا هو الاستمرار في نقد عولمة السوق، و مدها بشحنة من الديمقراطية، و إضـفاء قدر من المضامين القيمية و الإنسانية عليها، و تحويلها إلى فرصة تنفتح فـي وجه البشرية جمعاء.

١-العولمة و المواجهة بين بورتو أليغري و دافوس

– انتهت في الاول من شباط٢٠٠١ ستة ايام من المناقشات فـي المنتـدى الاقتصادي العالمي في دافوس السويسرية في شأن مستقبل التجـارة العالميـة. واذا كان المشاركون في هذا المنتدى قد نوهوا بقوة الإقتصاد العالمي، واختفـاء الاضطرابات الناجمة عن الازمات الآسيوية والبرازيليـة والروسـية، وبـدور

الثورة العلمية والتكنولوجية في تحقيق الثروة، والديناميكية الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، إلا أن المحللين ما أنفكوا يطرحون الاسئلة في هذا الملتقى الاقتصادي العالمي، ومنها هل عثرت الرأسمالية على الحل الاكيد لتناقضاتها الداخلية عبر العولمة ؟ وكيف يمكن الحديث عن النمو الاقتصادي الصارخ في الولايات المتحدة الاميركية، والمتين في اوروبا، والمتجدد في اسيا، والواعد في اميركا اللاتينية، والتغاضي عن مسالة التوزيع غير المنصف لثمار هذا النمو، وعن افرازات العولمة وانعكاساتها المدمرة التي احدثت فوارق طبقية مهولة بين فئات المجتمع، بل حتى بين الشركات العملاقة المندمجة والحكومات، وفجوة كبيرة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وبين الأغنياء والفقراء في البلدان المتقدمة .

لقد انطلق منتدى دافوس قبل ٣٠ عاما بمبادرة من البروفسور الاقتصادي السويسري كلاوس شواب، واصبح بذلك حدثاً مميزاً يستقبل ثلاثة آلاف من الاختصاصيين، ووزراء وأعضاء برلمانات، ورؤساء شركات دولية عابرة للقارات، ورجال أعمال، وغالبية زعماء الدول الصناعية الغربية. وبات من المعروف أن منتدى دافوس الاقتصادي هو منتدى نخبوي للأثرياء، لا يعطي الفرصة لمشاركة الدول الفقيرة التي لا توجه لها الدعوات، فتمثيلها ضعيف مقارنة بالدول الغنية المواظبة على حضوره. بالإضافة إلى أنه يعطي الشركات العملاقة وضعاً يجعلها في مركز مؤثر على الحكومات مما يفسح في المجال لعمليات الابتزاز والرشاوى والفساد.

ويناقش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي الذي يعتبر بمنزلة « الدولية الجديدة للعولمة « La nouvelle Internationale de la globalization » القضايا الاقتصادية الساخنة، والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بدفع مسيرة العولمة الرأسمالية في ضوء المستجدات والتحولات التي تطرأ في العالم. ومن يتابع قمم دافوس الماضية خلال الأعوام ١٩٩١ – ١٩٩٨ وما تمخضت عنه من مفاهيم وتوصيات، نجد أنها كانت الأساس في صياغة مشاريع وأفكار تروج لمسيرة العولمة، وآلياتها، وكيفية ضمان استمرارها، خصوصاً وأن عقد التسعينات شهد تضاعفاً لا مثيل له للصادرات العالمية، بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل أربعة عقود ماضية. وتابعت العولمة هذا المشروع بشكل متميز للغاية، فغيرت الكثير من الأمور في العالم، حتى وصلت إلى هذه المرحلة، فألغت الحدود الوطنية، ولم تعرف الشركات والأسواق

المالية وقرارات الإستثمارات أية حدود على الإطلاق .

وشجعت العولمة وكذلك التساهل الذي كان يظهره الزعماء السياسيون حيالها خلال عقد التسعينات على سريان مفعول ما يشبه الهيئة التنفيذية العالمية وذلك بشكل غير ظاهر. وتضم هذه الهيئة أربعة فاعلين أساسيين فيها، وهم : صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة التجارة العالمية. وهذه الهيئة التنفيذية هي التي تقرر بإطلاقية مصير سكان هذا العالم، دون أن يكون هناك أي سلطة مضادة لها سواء أكان على شكل برلمان أو أحزاب، أو أجهزة إعلام تستطيع تصحيح أو تعديل أو حتى رفض قراراتها .

وعلى الرغم من سعي الأسواق والشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق مبيعات وأرباح أوفر مستعينة بالعولمة، إلا أن الأزمة التي ألمت بالنظام المالي العالمي، أي الأزمة الآسيوية والروسية خلال عامي ١٩٩٧ – ١٩٩٨، كانت بمنزلة أول إعصار عنيف تواجهه العولمة الرأسمالية المتوحشة، الأمر الذي فتح الباب أمام « ثورة الشك » حول مسيرة العولمة هذه. وهذا ما جعل قمة منتدى دافوس المنعقدة خلال ثلاثة أعوام (١٩٩٩) تركز على موضوع «العولمة المسؤولة « globalization Responsable ». وكان هذا العنوان يعكس مناخ « أزمة العولمة » في أعقاب الأزمة الآسيوية والروسية، وما قد تسببه من « خسائر مالية » و« خسائر اجتماعية » بعد أن كان الحديث يدور دوماً عن مزايا ومكاسب العولمة، وضرورة الهرولة لركوب « قطار العولمة » على حد قول الدكتور محمود عبد الفضيل .

ويجمع المحللون الاقتصاديون على أن الوجه الخطير للعولمة يتمثل في مشكلتين أساسيتين : الأولى هي اللاستقرار الاقتصادي الذي تفرزه العولمة، صحيح أن التطور الاقتصادي سيكون عالمياً، لكنه ينعكس بشكل منفرد على الاقتصاديات، والفوضى كانت سبب الأزمة المالية الآسيوية. ففي بداية التسعينات غرقت أسواق آسيا المالية وشركاتها المحلية بالرساميل الخارجية وقروض المصارف والاستثمارات المباشرة في المصانع وأسواق المال، في الوقت الذي نشطت فيه صادرات الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان، ثم توقفت الأزمة في منتصف عام ١٩٩٧ .

والمشكلة الثانية التي تفرزها العولمة هي سياسية وثقافية واجتماعية. فإذا كانت العولمة الرأسمالية قد استفادت من الثورة العلمية والتكنولوجية في صنع

المعلومات وحفظها واستعادتها، واستغلت التقدم في جميع العلوم في قطاع إنتقال وإنتاج الأموال، فإنها في الوقت عينه فشلت في تحقيق الرخاء الذي لم يحدث إلا في جزء صغير من هذا العالم. فالأرقام تتكلم وحدها : يعيش في هذا العالم ستة مليارات شخص مع بداية الألفية الثلاثة، يعيش خمسة مليارت منهم في بلدان عالم الجنوب. وهناك الشعوب الغنية التي تمثل ١٥ في المئة من سكان العالم تتحكم بنحو ٨٥ في المئة من العائد الدولي، ويعيش ٥٦ في المئة من البشرية في البلدان المسماة ذات العائد الضعيف. أنه بسبب الفشل في تحقيق النمو على صعيد البلدان الفقيرة الناجم بدوره عن العولمة الرأسمالية وتوزيعها غير العادل للثروة، تعمق الإفقار المطلق في عالم الجنوب، وهذا ما جعل جيمس وولفوسون، رئيس البنك الدولي، يتحدث عن « عولمة الفقر globale pauvrete' » بالنسبة للمتخلفين عن العولمة. وحسب تعبير أحد المفكرين لم « تتعولم » العولمة بعد، لأنه لا يوجد توزيعاً عادلاً لثمارها، لذا فإن بعض منتقدي العولمة على حق حين يقول إن العولمة ليست عولمة لأنها لم تصل إلى العالم كله، والعولمة ليست عولمة لأنها ليست حتمية كما يدعي المبشرون بها .

وهكذا، فإن العولمة الرأسمالية، التي احتفظت بل زادت في الواقع من قدرتها على إنتاج الثروة زيادة مذهلة، تبدو في نهاية عقد التسعينات ومع بداية الألفية الثالثة عاجزة عن إيجاد السبل والوسائل لضمان التوزيع العادل لما تخلفه من ثروات. وهذا هو جوهر ومضمون مظاهرات مدينة سياتل الأميركية، التي أسهمت إسهاما فعلياً في إفشال مؤتمر وزراء « منظمة التجارة الدولية »، حيث كانت الشعارات المرفوعة من قبل المتظاهرين تتمثل في الآتي :

« العالم لن يتحول إلى سلعة يتداولها الأقوياء » (سواء دول أو شركات دولية كبرى) .

« الناس والشعوب قبل الأرباح » (People before profits) .

« لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة » (Fair trade not free trade) .

لقد فشل مؤتمر سياتل في إصدار بيان ختامي، واسس المعارضون له معارضة قوية تطالب بالعدالة والمساواة، باعتبارهما أساس أي مجتمع سليم، وبجيل جديد من الحقوق للشعوب، وبشكل حقوق جماعية مثل حقوق للسلام، وحقوق للمعلوماتية، وحقوق للطفولة، وحقوق لتنمية الشعوب. ومن هذا

المنطلق لم يعد مناسباً عدم مشاركة هذا المجتمع المدني في محادثات دولية مقبلة، تفرض فيه مناقشة المسائل المرتبطة بالبيئة والصحة، والسيطرة المالية، والمسائل البشرية، والتعددية الثقافية، والهندسة الجينية. وقد طالب المعارضون لمؤتمر سياتل، تفكيك المجال المالي، ووجوب فرض ضرائب ورسوم على عائدات راس المال، وإجراء تسويات مضاربية في أسواق المال بشكل خاص، والغاء فردوس الضرائب، هذا الفردوس الذي يسيطر ويهيمن فيه السر المصرفي، والذي يشكل غطاء يحجب خلفه الاختلاسات والألاعيب والجرائم المالية، واعتماد أسلوب تقسيم جديد للعمل، واسلوب توزيع جديد للعائدات في ظل نظام اقتصادي شامل، وضمن هذا النظام لا يحتل السوق سوى حيز صغير، حيث أن الناتج العالمي الذي سيوزع بعدل كاف لتأمين حياة كريمة لكل سكان الأرض.

وقد أشار رالف نادر (اللبناني الأصل)، أحد أشهر المدافعين عن المستهلك في الولايات المتحدة الأميركية في السبعينيات إلى أن حركة الاعتراض التي ظهرت في سياتل ضد منظمة التجارة العالمية : «سوف تنتشر من الآن فصاعداً . في أنحاء الأرض كافة ». وكانت الصحف اليابانية قد علقت على فشل مؤتمر سياتل : « إن فشل المؤتمر ألقى مياهاً باردة على الثقة المفرطة التي أبدتها الولايات المتحدة الأميركية أثبتت أنه لا يمكن التوصل إلى إطار عمل لتحرير التجارة، على الصعيد العالمي، من دون الأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية والقوى الاقتصادية الأخرى في العالم. وجاء في صحيفة « أساهي شيمبون » اليابانية « أن المؤتمر كان فرصة للدول المتقدمة والنامية لكي تقول « لا » للولايات المتحدة التي اتصفت تصرفاتها بالأنانية والصلف والغرور، لكونها القوة العظمى الوحيدة في العالم » .

وكان « شبح سياتل »حاضراً في قمة دافوس الأخيرة، حيث هيمنت النقاشات المتعلقة بالبحث في مدى قصور آليات العولمة الراهنة، وكيف يمكن محاصرة سلبياتها، وإيجاد آليات جديدة لها، لا سيما بعد إخفاق مؤتمر سياتل، بالإضافة إلى مناقشة نقطة مهمة تتعلق بتوضيح العلاقات الجديدة التي ما لبثت أن نشأت بين قطاع الأعمال والحكومات .

وفي منتدى دافوس، هاجم ألفا متظاهر قمة دافوس باعتبارها أهم المنابر التي تدافع عن مستقبل العولمة، ورفعوا لافتات تندد بالهمينة السياسية « للأممية الرأسمالية » و«لقاء القتلة» .ويتوقع المحللون السياسيون و الاقتصاديون، أنه،

إذا لم يتم ردم الفوارق الطبقية والاجتماعية، وردم الهوة في التطور بين الدول الرأسمالية المتقدمة ودول عالم الجنوب، فإن وقوع أحداث ومتغيرات مثيرة ستكشف عنها السنوات المقبلة، لأن العولمة الرأسمالية المتوحشة ستوسع خطرها وفي كل الأحوال هذا محتم .فالنظام الاقتصادي العالمي ظل لعشرات السنين وفق تقسيم معين للأدوار إذ يتولى الشمال المتقدم عمليات التصنيع بينما يقوم الجنوب بتصدير المواد الأولية و العمالة الكثيفة الرخيصة.

و قد سمح هذا النظام المنبثق أساسا عن الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر بإمكانيات واسعة لتحرك عمالة الجنوب بين حدود الدول و كذلك تكوين ثروات من تصدير المواد الأولية الزراعية، إلا أن مشروع العولمة بأدواته الرئيسية : منظمة التجارة العالمية و اتفاقية الجات، هذا المشروع قد غير تغييرا جوهريا النظام الاقتصادي العالمي في اتجاه تحرك رؤوس الأموال و في نفس الآن منع تحركات العمالة عبر الحدود لانه لم تعد العمالة هي العنصر الرئيسي في تكوين القيمة المضافة و إنما راس المال الكثيف الذي يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة. هذه هي الضربة الأولى للجنوب و هي ضربة في الأساس تمس الاستقرار الاجتماعي لدول العالم الثالث، أما الضربة الثانية فهي اشد براعة إذ تمثلت في أحكام الحلقة حول دول العالم الثالث في الاتجاهات التالية:

- منع دول الجنوب من وضع حواجز جمركية في مواجهات صناعات الشمال.
- حرمان الجنوب من نقاط قوته المتمثلة في تجارة المواد الأولية و ذلك بأن تقوم حكومات الشمال بتدعيم القطاعات الزراعية المحلية فتنتج بأسعار و تكلفة تنافسية فيترتب على ذلك أن يغلق الشمال أسواقه تلقائيا في مواجهة المنتجات الزراعية الواردة من الجنوب.
- استحالة انتقال التطور التكنولوجي إلى العالم الثالث، و استمرار الاحتفاظ بالتفوق المطلق و الكاسح للسياسات الصناعية في دول الشمال، إضافة إلى أن هذا التفوق الصناعي للشمال هو كذلك و وثيق الصلة بصناعات التسليح. لم يكن من العجب إذن أن يدق الجنوب طبوله في بورتو أليجري و أن يتحاور بانفعالية على الشاشات التليفزيونية مع أساطين دافوس المتخمين ثروات و نفوذا ثم ينهي الجنوب هذه التظاهرة العالمية بدون أي بيان ختامي، إن الجنوب يجتاز لحظة حرجة من عدم التوازن و عدم القدرة على بلورة خطة عمل

تفصيلية في مواجهة مأزق حضاري كبير ألا و هـو التغيـر البنيـوي والهيكلي العميق في النظام الاقتصادي العالمي، و مفتـاح فهـم هـذه اللحظة الفارقة في تاريخ العلاقات الدولية هو أن القيمة المضافة لم تعد دالة على العمالة الكثيفة و لا المواد الأولية الوفيرة الرخيصـة و إنمـا أصبحت دالة على المعلومة و العنصر التكنولوجي بالغ التعقيد التقـدم، وهذا العنصر لا يمكن الحصول عليه بدون رؤوس أمـوال عملاقـة، وهنا تطل رؤوس الشركات متعددة الجنسية عـابرة القوميـة و هـي شركات ت لا يعنيها في شيء البشر و الأرض و من هنا فالاسـتقرار الاجتماعي لبلدان الجنوب قد غدا في مهب رياح العولمة(٣).

٢- منتدى بورتو الليغري :مسيرة ضد العولمة النيوليبرالية

في تزامن مدروس بدقة افتتح مناصرو و مناهضو العولمة يـوم الخمـيس ٣١كانون الثاني٢٠٠٢،اجتماعهم السنوي الرئيسـي،الأوائـل فـي نيويـورك، عاصمة العولمة المالية،و الآخرون فـي بورتـو أليغـري، عاصـمة اليسـار الراديكالي البرازيلي ،الواقعة في جنوب البرازيل ،والتي يحكمها حزب العمـال الاشتراكي منذ العام ١٩٨٩، إذ استقبلت أكثر من ٦٠٠٠٠ مشارك قـدموا مـن ١٢٠ بلد، منهم ١٢٠٠٠ مندوب يمثلون منظمات بالغة التنـوع فـي المجتمـع المدني (منظمات غير حكومية لإلغاء الديون الخارجية لـدول العـالم الثالـث، لخفض الضرائب، للدفاع عن حقوق الرجل و المـرأة و الأقليـات الجنسـية، بيئيون، مزارعون، شعوب أصلية) .

و يعتبر هذا " المنتدى الإجتماعي العالمي " التجمـع الكبيـر الأول علـى المستوى العالمي لمعارضي العولمة الليبرالية الجديدة ، الذي اسـتمرت أعمالـه من ٣١ كانون الثاني و لغاية ٥ شباط. وهو حدث ناجح بالمعنى النوعي، إذ أنه حجب الشمس عن المنتدى الاقتصادي العالمي " حيث " أسياد العالم " يصوغون مستقبل الكوكب، و الذي عقد على مدى ٣١ سنة في دافـوس فـي سويسـرا، وانتقل استثنائيا هذه السنة إلى نيويورك بكل الأقوياء و النافذين .و هذا المنتـدى الاجتماعي نشا بمبادرة من الصحفي الفرنسي البارز برنار كاسين ، ليدافع عـن حقوق البسطاء من المواطنين و على رأسهم الأيـدي العاملـة الوطنيـة التـي أصبحت تتعرض لقرارات ليست صادرة من الإقليم الذي تعيش فيه و إنما مـن مراكز إقتصادية متعددة الجنسيات و عابرة القومية. و هناك علاقة تأثير و تأثر

واضحة بين عالمية أو عولمة الإقتصاد و محلية أو قومية السياسة و قومية المجتمعات.

و يرى البروفيسور دافيد أبيتر أستاذ السياسات المقارنة بجامعة بيل أن نموذج التنمية في سعيه إلى تعظيم الإنتاجية لن يعتمد على الصناعات كثيفة العمال و إنما على الصناعات ذات رأس المال الكثيف و العمالة المحدودة، فنقطة الفهم الجوهرية لاقتصاد العولمة أن القيمة المضافة لم يعد مرجعها العمالة الكثيفة أو المواد الأولية الرخيصة الوفيرة و إنما أساسا وفي المقام الأول المعدات و التجهيزات التكنولوجية بالغة التعقيد و التقدم التي تؤدي إلى منتج تنافسي عالي الجودة و ربما متفرد. و لعل أبرز مثال على ذلك صناعة البرمجيات في الولايات المتحدة و اليابان، و كل هذه التجهيزات التكنولوجية المعقدة تتطلب أساسا رؤوس أموال عملاقة و عمالة محدودة. و من هنا فان عصر العولمة قد أدى إلى اختلال عميق و بنيوي بين رأس المال و العمالة، فبينما ازداد رأس المال قوة تهمشت العمالة لانه أصبح بالإمكان الاستغناء عنها و استبدالها بشبكات المراقبة الإلكترونية لعمليات الإنتاج(٤).

و هكذا تجمع المحامون المدافعون عن التبادل الحر في أميركا الشمالية، بينما تجمع المناهضون للسياسات الليبرالية الجديدة و منطق السوق المسؤول عن الفقر و الاستعباد بقواه في أميركا الجنوبية. و تتكثف رمزية انعقاد هاتين القمتين في توقيت واحد هذه السنة، و هو يعكس تصادما بين فلسفتين للحياة و العالم. فمن جهة هناك منتدى اجتماعي، و في المقابل منتدى اقتصادي، منعقدا في القارة نفسها .

و السؤال الذي يطرحه المحللون السياسيون في العالم هل إن بورتو أليغري هي الوجه النقيض لدافوس، أم دافوس هو الوجه النقيض لبورتو أليغري؟ إن المنتدى الاجتماعي العالمي " لبورتو أليغري في طور النمو، ونجح إلى حد الآن في إحراج الحكومات الغربية، و المنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، و صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي. و هو يجلب إلى صفوفه بطريقة غير متوقعة عدة ممثلين لمنظمات سياسية و ثقافية كلاسيكية. فمن فرنسا ذهب إلى بورتو أليغري ستة وزراء من حكومة جوسبان السابقة، ومستشاران واحد عن قصر ماتينيون و الثاني عن قصر الليزيه، إضافة إلى ثلاثة مرشحين للانتخابات الرئاسية ربيع ٢٠٠٢، أبرزهم جان بيار شوفنمان عن حركة المواطنين .

غير أن هذا النجاح الذي حققه ا لمنتدى الاجتماعي العالمي يمكن أن يتعرض للانتكاسة، إذا كانت البدائل المقترحة بشأن " عولمة أخرى "، ونبذ"اقتصاد منفصل عن الشأن الاجتماعي "، و الدعوة إلى " اقتصاد تكافلي " في عالم لا تتوقف فيه الفروقات عن التضخم، ليست قوية كفاية، فضلا عن واقعية المقترحات. هناك ستة و عشرون موضوعا طرحت للنقاش في بورتو أليغري، و هي مواضيع تنتقد العولمة الليبرالية الجديدة. و في ختام هذا المنتدى الاجتماعي العالمي، عمل المنظمون على حوصلة النتائج عبر نشر كراس مقترحات، من أجل رسم حدود نموذج مضاد لليبرالية المتوحشة. و تتمثل هذه المقترحات في التالي :

١- سن ضريبة على حركة تدفق رؤوس الأموال، من أجل محاربة المضاربة، و تحديد موارد جديدة لمصلحة البلدان النامية

٢-إلغاء الفراديس الضريبية .

٣-إلغاء ديون البلدان النامية

٤-تعريف نظام جديد لحكم العالم عبر إعادة التوازن لثقل المؤسسات. فالمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي، و منظمة التجارة العالمية لا يجوز أن تتفوق على منظمات دولية أخرى، مثل منظمة العمل الدولية، و المنظمة العالمية للصحة .

٥-إعادة تنظيم الإنتاج الزراعي من خلال إعطاء الأفضلية لمبدأ تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي. فالزراعة يجب أن لا تكون موضوعا للمفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية فلكل بلد الحق في أن يحدد استراتيجيته للإنتاج الزراعي، و هو ليس مجبرا على فتح سوقه إذا أراد حماية مزارعيه و فلاحيه من المنافسة .

٦-إصلاح الديمقراطية عبر تعزيز المشاركة للمواطنين .

إن نجاح حركة مناهضة العولمة الليبرالية الجديدة يكمن في هدفها الأول: ألا و هو المعارضة، و التظاهر ضد الطابع الصنمي لعالم السلعة الذي قاد إلى ازدهار الاتجاهات الوضعوية، و البراغماتية ، و برزت مظاهر اللاعقلانية في الفكر و السياسة، ممثلة بالمذهب العرقي، و النازية و الفاشية و العدوانية الأميركية، في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة .

ليس من شك في أن طموح " المنتدى الإجتماعي العالمي "راديكالي، لأن

رهانه هو الاقتراح و ليس المعارضة، و محاولة إبـراز مسـألة صـنميةالعالم كسلعة، و ما قادت إليه " العقلانية الاقتصادية "التي فكت ارتباطهـا بالعقلانيـة عموما، من اتجاهات لا عقلانية في الفكر و السياسة، لكي تؤكد بأن الديمقراطية المشاركة مفهومة على أنها مجتمع الساحة (الأغوار) ضد مجتمع القصر، غير ممكنة في ظل العولمة الرأسمالية المتوحشة المنفلتة مـن عقالهـا. فالمشـروع الديمقراطي الذي تحمله حركة مناهضة العولمة الليبرالية الجديـدة، بمـا هـو مشروع شعبي و إنساني ، هو بالأحرى مشروع مضاد للإمبريالية. و يمثـل " المنتدى الاجتماعي العالمي " لحظة تاريخية مهمة، بوصفه إطارا قـادرا علـى تجميع النزعة الإنسانية مع القدرة النضالية لأن هدف هذه الحركـة المناهضـة للعولمة، هو بناء معارضة متصادمة مع الليبرالية المتوحشة ، و تطـوير بـديل ممكن في إطار العولمة. إنها لحظة أساسية في إطار بناء إمبراطورية مضـادة. غير أن الطريقة النضالية مستحدثة : فلا توجـد قيـادة مركزيـة، و المبـادرة متروكة لكل مجموعة تمارس على الأرض ما تراه مناسبا لها.بيـد أن الـرابط المستحدث، هو شبكة الانترنيت التي تلعب دورا رئيسا في التنسيق بين مختلـف المجموعات البشرية، و في خوض الصراع الإيـديولوجي. فحركـة مناهضـة العولمة ترفض أن تتحول إلى تنظيم أممي على غـرار الأمميـات الإشـتراكية والشيوعية التي تشكلت في القرنين التاسع عشـر و العشـرين، و هـي تريـد المحافظة على شكلها التنظيمي غير الهرمي .

و تسعى حركة مناهضة العولمة إلى أن تكون مدرسة مدنية دولية قبل كل شيء، موجهة لمساعدة الرأي العام العالمي لتكوين وعـي بمخـاطر العولمـة، خصوصا عند الشباب : و هذا العمل يجب أن يستمر، و لكن مـن دون قيـادة محددة ، و في إطار فن الممكن. إضافة إلى هذه العفوية في التنظيم و العمل، لا تريد حركة مناهضة العولمة أن تكون معادية للحكومة الأميركية، لسبب معـين، و هو أن الحكومة الأميركية ليست الحكومـة المعاديـة الوحيـدة فـي العـالم الرأسمالي. فهذه الحكومة العدوانية اضافة الى طابعها الخاص، تستمد قـو تهـا وجبروتها أيضا من مساعدة الطبقات القائدة للرأسمالية العالمية في المجتمعـات الغربية و غير الغربية، التي تقدم لها دعما غير محدود.

إن حركة مناهضة العولمة الليبرالية الجديدة تسعى إلـى تجـاوز النزعـة العالمثالثية التي سادت إبان الحرب الباردة،لأنها وهم خبيـث. فالعالمثالثيـة لـم تقاوم الرأسمالية لأنها لم تعتبر وحدتها على مستوى عـالمي. و يطـرح كبـار

المنظرين للمنتدى الاجتماعي العالمي، أنه إذا أراد هذا الأخير بناء منظمة عالمية للعمال فيجب أن تجسد القطيعة مع مفهوم الصراع بين الشمال والجنوب، ولأنه لا يوجد اختلاف جغرافي بين الدول – الأمم، و مع مفهوم الدول – الأمم لأنه في ظل العولمة الرأسمالية المتوحشة عجزت الدول – الأمم عن مراقبة حركات الرأسمال و الصراعات في إطار فضائها الخاص. فخلال ثلاثة أو أربعة قرون شكلت الدول– الأمم فضاءا رائعا لتطور الرأسمالية وتنظيم المجتمع. و إذا كان مفهوم الدولة – الأمة تجاوزته العولمة، فلأن الأميركيين عجزوا عن المحافظة عليه .

ومع ذلك فإن حركة مناهضة العولمة الليبرالية الجديدة لازالت مؤمنة بأن " عالما آخر ممكن "بناؤه. .

■■

الهوامش:

١–هانس – بيتر مارتين و هارالد شومان – فخ العولمة – الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية – ترجمة د. عدنان عباس علي – مراجعة و تقديم د. رمزي زكي – سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٣٨ – أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٨ – الكويت (ص ٣٤).

٢–صالح بشير – مناهضة مناهضي العولمة أفدح نقائص الديمقراطيات - ملحق تيارات – صحيفة الحياة،٢٤ حزيران ٢٠٠١ .

٣ –خالد عبدالعظيم – منتدى بورتو اليجري : إعادة طرح لحوار الشمال و الجنوب – مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٤ – أبريل / نيسان ٢٠٠١ – القاهرة. (ص ١٧٣).

٤–المرجع السابق (ص ١٧٢) .

■■

الفصل الثالث

عودة الصراع بين الشمال و الجنوب في ظل العولمة المالية و العسكرية

لقد أصبحت العلاقات الاقتصادية و التجارية بين شمال العالم الذي يضم كل بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية((OECD، و جنوب العالم الذي يضم كل البلدان غير المنتمية إلى منظمة(OECD)، قضية أساسية من قضايا الصراع حول الاسقاطات المدمرة للعولمة الرأسمالية الجديدة. و فيما تمتاز اقتصادات الشمال بقدرة تنافسية عالمية في انتاج السلع المصنعة ، فان اقتصادات الجنوب لازالت خاضعة لذات التقسيم الراسمالي للعمل ، اذ أضحت محطة لتحويل نشاط الصناعات التحويلية القادمة من الشمال، بسبب تأثيرات الميول الرئيسية للعولمة ، خاصة مستويات تكامل التجارة الكونية، مقابل تاثيرات التطورات التكنولوجية على العمالة و مستويات الاجور في الشمال. فالتجارة هنا تجري بين الشمال ، الذي يمتاز بقابلية كبيرة من رأس المال المدفوع، و بين الجنوب، الذي يمتلك قابلية كبيرة من العمل غير الماهر مقرونا بمستويات متدنية من الاجور، و مستويات متدنية من قابلية رأس المال،وأن النموذج الطبيعي في ظل هذه الظروف هو أن يتخصص الشمال في منتجات متطورة تكنولوجيا و ذات قيمة مضافة عالية و ذات مهارة عالية الكثافة،أما الجنوب فيتخصص في منتجات متواضعة تكنولو جيا، و ذات قيمة مضافة واطئة و ذات مهارة متدنية الكثافة. و عندئذ يجري تبادل هذه المنتجات بين المنطقتين. و هكذا فان هجرة السلع المصنعة من الشمال إلى الجنوب تعبر، ببساطة، عن الفعل الاعتيادي لنظام السوق العالمي. و أن نموه يكو ن متوقعا

بموازاة تسارع عملية تكامل "العولمة" اعتمادا على توسيع أسواق العالم(١).

رغم ان كبار الاقتصاديين والصناعيين في كل أرجاء المعمورة كانوا يشيدون بالمعجزة الاقتصادية الآسيوية، معتبرين إياها قدوة ودليلاً حيا على جدارة العولمة الرأسمالية الجديدة لكسر طوق الفقر والتخلف، إلا أن دليل الدراسات الاقتصادية التي أجراها العالمان الاقتصاديان كروجمان(Krugman١٩٩٤-ب) و يونج(Young١٩٩٤-أ، ١٩٩٤-ب) يبين أن النمو الاقتصادي السريع عند النمور الاسيوية كان يرتكز إلى مستويات استثنائية عالية من مدخلات عوامل الانتاج، و لم تكن ثمة معجزة، بل مجرد معدلات عالية جدا من الإستثمارات ، و زيادات مرة و إلى الابد، في نوعية و كمية قوة العمل الصناعية. و سادت عدة أفكار لا تقل خرافة و اشكالية عما أطلقه المتفائلون والمتشائمون بشان الازمة الاسيوية ، اذتقول ان الازمة الاسيوية ناجمة عن عدم قيام البلدان الاسيوية بلبرلة قطاعات المال بدرجة كافية، و باخفاقها في تحويل بنوكها المحلية إلى مؤسسات تعمل على الطراز الغربي بدرجة عالية من الشفافية.و هناك تفسير خرافي ثان للازمة الاسيوية يقول بانها ناجمة عن السحب الفجائي للارصدة قصيرة الاجل من جانب المستثمرين الغربيين، والبيع المبكر و اسع النطاق في البورصات الاجنبية و اسواق الاسهم من جانب المضاربين.

و يعزو هذان العالمان الاقتصاديان الأزمةالآسيوية إلى أنه ابتداء من منتصف عقد التسعينات أخذت نمور آسيوية عدة تراكم مستويات كبيرة من الدين الخارجي في شكل قروض قصيرة الأجل للمصارف الخاصة، ولاستثمارات الأسهم و السندات المالية بدرجة أقل، و هكذا تلقت أندونيسيا ثالث أكبر حصة من تدفقات رأس المال الخاص (٩، ١٧ مليار دولار) و تلقت ماليزيا رابع أكبر حصة (١٦ مليار دولار) و تايلاند سادس أكبر حصة (٣ ،١٣ مليار دولار في العام ١٩٩٦ .وأدى تدفق الأرصدة إلى هذه البلدان ابتداء من العام ١٩٩٤ حتى العام ١٩٩٦ إلى تعميق العجز في الحساب الجاري، وتمتد بإقراض واسع من جانب المصارف التجارية الأجنبية إذ زاد تدفق قروض المصارف إلى المنطقة من ٢٤ مليار دولار العام ١٩٩٤ إلى ٥٦ مليارالعام ١٩٩٦. و انقلب التيار في العام ١٩٩٧ إلى صافي خروج الأرصدة من المنطقة بمقدار ٣ ،٢١ مليار دولار. و هكذا كانت النمور تقترض حتى العام ١٩٩٧ على حساب أداء اقتصادي يتدهور (٢) .

وهكذا، فإن تدفق الإستثمارات الأجنبية يهدد الإقتصاد الوهمي في العقارات و قيم أصول الأسهم، كما أن نمو الاقتراض الخارجي و الإخفاق في فرض الضوابط الفعالة جاء في أعقاب الليبرالية المزدوجة في النظام المالي المحلي و الضوابط الخارجية على رأس المال و الحساب الجاري. و بدا أنه لم تكن تدفقات الاستثمار الأجنبي تعزز الانتاج المحلي الفعلي، أو تقوم بتطوير الصناعة التحويلية، بل تسهم في نفخ فقاعة أسعار الأصول. زد على ذلك، أن نسبة معتبرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت استثمارات لأغراض الاستيلاء و الدمج، مما جعل هذا الاستثمار تدفقات قصيرة الأجل أكثر منها إضافة إلى أصول رأس المال. و المشكلة أن مثل هذه الديون الخاصة الكبيرة من شأنها أن تقوض سعر صرف العملة ، إذا ما سحب المقترضون مقدارا كبيرا من الأرصدة قصيرة الأجل(٣).

و جاءت أحداث ١١أيلول الماضي وما ترتب عليها من تداعيات عالمية، تقودحتما إلى تغيير المشهد الاقتصادي و السياسي العالمي، بنفس قوة الحدث الذي نجم عن انهيار الشيوعية .لقد غيرت ١١ايلول كل شيء.و سقط الإقتصاد من الاعلى:وها هو الدين يحسب له ألف حساب.فالرأسمالية كانت لها مراحلها"التوسعية"التي دعمت التطور القائم على الفتو حات الاستعمارية للاسو اق.وبدا للجميع، أنها دخلت بفضل التكنو لو جيات الجديدة، في مرحلة جديدة من التوسع "المكثف"التي اعتقدت في غضونها أنها ليست بحاجة الى منافس بما أنها تجد عندها القوى لنموها. و ساد اعتقاد بأن الإقتصاد الرأسمالي المعولم سو ف يفتح للشمال مرحلة جديدة من الرخاء الدائم و المتمركز في الغرب.غير أن القطيعة حصلت أول مرة في الازمة الاسيو ية لعام١٩٩٧، ثم عام١٩٩٩، وأخيرا في عام ٢٠٠١، اذ أصبحت التدفقات المالية من الشمال الى الجنو ب ضعيفة جداأكثر من الاتجاه المعاكس.

واذا كان خطر الكساد العام للإقتصاد العالمي أصبح قوياً أكثر من أي وقت سبق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن الخطر الذي تفرزه الرأسمالية المعولمة جراء هذا التطور الفوضوي في البورصات والأسواق النقدية العالمية، يقود إلى عودة التناقضات بين الشمال والجنوب (أي بين الأغنياء والفقراء)، وبين الشرق والغرب (أي بين المؤيدين لأميركا والمعادين لها) .

إن الانهيار العنيف للعملات الآسيوية، وللروبل، والعملة البرازيلية، والتخلف عن الدفع بالنسبة لبعض النمور الآسيوية، ولروسيا التي تعتمد في

الحصول على مصادرها من العملة الصعبة على بيع المواد الأولية، التي تشهد بدورها انخفاضا ملحوظا في الأسواق العالمية، هي بدون شك أحداث تلقي بظلال من الشك على ديناميكية النمو الاقتصادي العالمي خلال الخمس عشرة سنة القادمة. وكانت هذه الديناميكية قد ساعدها تشكل السوق العالمية للادخار بشكل خاص – حيث أن الطبقة الاجتماعية المتوسطة في العالم الرأسمالي الغربي، زودت بما لديها من مدخرات، مؤسسات التأمين والمصارف، وصناديق الاستثمار بالمادة الأساسية الضرورية للهجوم على النقابات ودولة الرعاية– عولمة سوق المال العابرة للحدود. وساعد هذا النظام المالي المعولم على ولادة ما أصبح الاقتصاديون يطلقون عليه بشكل عرضي اسم الأسواق الناشئة (markets emerging) في إشارة واضحة إلى البلدان الجديدة الآخذة في النمو في جنوب المعمورة ..

وقد حققت بلدان الجنوب هذه، خاصة في جنوب شرق آسيا نمواً اقتصادياً مطرداً خلال العقود الماضية تمت تسميته بالمعجزة الاقتصادية الآسيوية، نظرا لمضاهاته النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية الغربية، و حصل هذا النمو في فترة زمنية قصيرة بالقياس إلى الفترة الزمنية التي استغرقها في الدول الصناعية المتطورة. وكانت الانطلاقة القوية لهذه الأسواق الناشئة الموزعة في القارات الخمس، التي طبقت السياسات الليبرالية الجديدة، وألغت الحدود والحواجز أمام حركات تنقل السلع ورؤوس الأموال، قد جعلت القضايا التي شغلت ساحات الفكر و السياسة الدولية طيلة مرحلة الحرب الباردة، مثل صراع الشمال والجنوب، والصراع بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، والعالم الثالث، والتحرر والتقدم، قضايا متقادمة في زمن العولمة. ولكنها في الوقت عينه أسهمت في سيرورة الإقصاء لبلدان عالم الجنوب التي لم تكن جزءا من عائلة هذه البلدان الفتية الصاعدة على درب الرأسمالية. . .

وبذلك فتحت أبوابها على مصاريعها للنظام المالي الدولي (قروض بنكية، استثمارات مباشرة تقوم بها مؤسسات متعددة الجنسية، تسهيلات ضريبية، واستقبال رؤوس الأموال الهاربة من دفع الضريبة). ولعب سوق المال الدولي دوراً مركزياً التخصيص خلال المرحلة الماضية، حيث عمل إدخار البلدان الغنية في أوروبا واليابان بشكل خاص على تمويل مشاريع تنموية في بلدان فقيرة وفتية، أي هذه الأسواق الناشئة. .

ومع اندلاع الأزمات الآسيوية والروسية و البرازيلية ،و أخيرا الأرجنتينية

تعطلت آلة توجيه الإدخار العالمي. وقد تخلت بعض الأسواق الناشئة عن الدفع، واضطرت إلى عدم المجازفة من جانب "سماسرة المال الحاذقين"، الذين خسروا الكثير من أموالهم، بعد أن حققوا أرباحا دسمة، لأنهم باتوا يعتبرون اليوم الأسواق الناشئة بمنزلة أفخاخ حقيقية. و في بداية العام ١٩٩٧، كانت رؤوس الأموال المتدفقة نحو بلدان جنوب شرق آسيا تقدر بنحوو ١٠٠ مليار دولار في السنة، بعد أن خصخصت الجزء الأعظم من المؤسسات الصناعية، وألغت كل العوائق من طريق المستثمرين الأجانب، ألغت الضرائب الجمركية على الواردات، وفتحت أبوابها على مصاريعها للنظام العالمي المالي .

غير أنه مع بداية العام ١٩٩٨، انهار الازدهار المبني على المديونيةوصار تخفيض قيمة العملات المحلية أمراً لا مناص منه، ودرءا لانهيار مالي على المستوى العالمي، عمل المستثمرون الأجانب بسبب ما سيتكبدونه من خسائر على إخراج رؤوس أموالهم بنفس المعدل. لان القروض قصيرة الأجل مثيرة للمصاعب بوجه خاص، فهي خلافا للاستثمار الأجنبي المباشر لا تجلب معها خبرة او تكنولوجيا أجنبية. أما المستثمرون المباشرون فليس لديهم ما يخشونه من الضوابط المفروضة على العملة الصعبة و حركة راس المال، شريطة ضمان حقوق الملكية و توافر وضع تجاري سليم.فالهدف الرئيسي للمستثمرين المباشرين هو الإفادة من الأجور المتدنية في بلدان مثل اندونسيا، أو الإفادة من مزايا الموقع ، كما هي حال سنغافورة. و يبدو أن البلدان التي كانت فيها مستويات التدفقات المالية قصيرة الأجل أدنى من حيث نسبتها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، تأثرت بدرجة أخف. و قد كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القروض قصيرة الأجل في ماليزيا أعلى مما في تايلاند، لذا فان ماليزيا لم تضطر إلى التماس العون من صندوق النقد الدولي برغم الانخفاض الحاد في عملتها و الاضطراب الكبير في أسواق الأسهم. أما سنغافورة فهي في الأساس متلق لهذه الاستثمارات، و قد كانت أكبر متلق من بعد الصين خلال الفترة ١٩٨٨– ١٩٩٢. .و بفضل تدني مستوى مديونيتها الخارجية قصيرة الأجل استطاعت سنغافورة أن تواجه ضغوط المضاربة في العام ١٩٩٧ بأن تدع الدولار السنغافوري يهبط إزاء الدولار الأمريكي. و كان توافرها على احتياطات كبيرة من العملة الصعبة يعني قدرتها على تحمل الأسواق حتى النهاية، وتقبل بحصول بعض الضعف في النشاط الاقتصادي الناجم عن ارتفاع معدل الفائدة.و هكذا فان البلدان التي حرصت على ضبط الإقراض قصير الأجل لم تكن عزلاء بلا استراتيجيات قومية لصد هجمات

المضاربة(٤). .

ولا ريب في أن هذا دليل قاطع على أن سعي بلدان عالم الجنوب المفتقرة لرؤوس المال، إلى التكامل الاقتصادي في نطاق العولمة الرأسمالية المتوحشة مع بلدان الشمال الصناعية المتقدمة، عن طريق تصدير رؤوس الأموال وإنشاء مناطق تجارية حرة لن يكون في المحصلة النهائية في مصلحتها، بل إن الإسقاطات المدمرة للإنهيارات المالية التي شهدتها بلدان جنوب شرق آسيا، وروسيا، والمكسيك، والبرازيل، وأخيرا الأرجنتين، تؤكد على نهاية الأسواق الناشئة. و لانه اصبح من الصعب على رؤوس الأموال الدخول إلى بلدان عالم الجنوب، من دون أن تدفع هذه البلدان "مكافأة المخاطرة". .

والحال هذه، في ظل العولمة الإقتصادية، التي تحقق حصة متزايدة من مجموع الرفاهية المتزايدة في البلدان الغنية في الشمال، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، انتقلت عناصر عدة من مقومات السيادة الوطنية في بلدان الجنوب، في مجال الإقتصاد من الدولة إلى المؤسسات الدولية، التي تدير النظام الاقتصادي العالمي : صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية (WTO) . وقد أصبحت هذه المنظمات تحدد قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية، التي يجب اتباعها بوساطة راسمي السياسة الأميركية، وخاصة في مجال فرض إعادة جدولة مديونيات بلدان عالم الجنوب، والالتزام بالسقوف الجديدة المفروضة على أشكال وأنماط التسلح (أسلحة الدمار الشامل)، وامتلاك القدرات التكنولوجية، ومنع تسرب التكنولوجيات لبلدان العالم الثالث، أو تجميد الأرصدة النقدية والمالية في الخارج كما حدث لإيران بعد الثورة، أو عدم منح قروض جديدة كما حدث للعديد من البلدان الفقيرة. وهذه السياسات الأميركية بامتياز تؤكد على العبور الأميركي من العولمة الاقتصادية إلى العولمة العسكرية، وهو ما قاد الآن إلى ظهور المعارضة القديمة الجديدة بين الغرب وباقي العالم، خصوصا في الوطن العربي والإسلامي. وهي معارضة اعتقد الكثيرون أنها اختفت. .

إن البلدان الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، تعمل على إيصال بلدان الجنوب إلى نقطة"الاختناق الاقتصادي"، وبالتالي الإستسلام الكامل لكل متطلبات نظام الهيمنة الأميركية الجديدة، ومنع قيام أي تكتل يتشكل في أوروبا أو آسيا يقاوم أمركة العالم، أو الثقافة الإستهلاكية الأميركية التي قوامها تفكيك التعبئة السياسية للمواطنين في بلدان عالم الجنوب ومنها روسيا والصين،

وتحويلهم إلى "حيوانات استهلاكية" يتم تدجينها في سبيل اعادة تشكيل عقلهم ووجدانهم بما يتلائم مع المفاهيم والممارسات، التي تدعم زخارف ثقافة العولمة الاقتصادية، ثم الوصول إلى فرض العولمة العسكرية الأميركية، التي تستعرض أعلى تقنياتها وجبروتها، وبربريتها فوق سماء العراق، و أفغانستان. إنها الثقافة التي تدعم القوي الأميركي وحده وتضاعف من جبروت أدواته في التدمير الشامل. .

وتدرك واشنطن الآن نزعة العداء للغرب المتنامية في بلدان عالم الجنوب، والعداء للولايات المتحدة الأميركية بوجه خاص، التي تم خلقها بسبب تداعيات العولمة الاقتصادية في شرق آسيا و روسيا والبرازيل و الأرجنتين– هذه البلدان التي جرفتها العاصفة المالية، وأصبحت تشعر بأنها ضحية لمؤامرة أمريكية أولاً. وبسبب الهمجية العسكرية الأميركية التي استخدمت في العدوان ضد العراق، و أخيرا في أفغانستان، ثانياً .و اقترنت نزعة الانتي أمريكانية المركبة بمناهضة الليبرالية المستبدة، و "الإهانة العربية"بالتخلف.و قد نددد المناهضون للعولمة خلال السنوات القليلة الماضية بتنامي الفوضى العالمية، وعدم المساواة، الناجمة عن الإقتصاد المعولم،الذي يخدم مصلحة الغرب وحده.و تبنى الإرهاب هذا الخطاب و جعله مأساويا.و إن كان الإرهاب لم ينشأ من الفقر وحده، لكن القضاء عليه يمر عبر القضاء على الفقرو التخلف. .

إن الولايات المتحدة الأميركية أصبحت تمثل وتجسد الاستعمار الجديد، الذي يعمل على فرض أمركة العالم، وتكييف النظام الدولي لمتطلبات العولمة المالية، التي راحت تفرخ استخدام القوة العسكرية المباشرة، كأحد أدوات السياسة الخارجية الأميركية من دون تفويض من مجلس الأمن، وهي في الوقت عينه (أي أميركا) تسهم في خلق شروط العودة إلى الأشكال الكلاسيكية من الوطنية والقومية في مواجهة الاستعمار الجديد، أي العودة بشكل صريح إلى شرق من نمط جديد. فالحرب الأميركية الأخيرة ضد العراق، و حاليا ضد أفغانستان وبقية العالم غير الغربي، أسهمت في إعادة بناء عالم مقسم من قبل جدارين مالي وإيديولوجي، يعمق الفوارق واللامساواة بين الشعوب، ويخلق بؤر التوتر بين الأمم، ويفجر من جديد الصراعات بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، مع بداية هذا القرن. .

و هناك من يطرح في الغرب أنه يجب "السيطرة "على العولمة، وأن هذه الأخيرة "يجب ان تكون في خدمة مصلحة الناس".و هذا السيناريو يقتضي أن

تعترف الدول العربية بفشلها الاقتصادي، وأن تباشر بإنجاز ثـورة ديمقراطيـة وبدو ن شك غير دينية. و بالمقابل يجب علـى الولايـات المتحـدة أن تجسـد القطيعة مع السياسة أحادية الجانب، و تكف عن أن تعتبر نفسها النموذج الوحيد للرأسمالية.فهل يدفع خوض الصراع ضد الإرهاب هذا الطرف أو ذاك في هـذا الاتجاه؟ ليس بالضرو رة، لان مرحلة ما بعد ١١أيلو ل اتسمت بسيطرة الدو لة البوليسية الاميركيةعلى الحياة السياسية الدوليةبحجة مكافحة الإرهاب..

و قد تجسدت سيادة النزعة البولسية في الغرب عامة و الولايات المتحـدة بشكل خاص بمراقبة تدفق رؤوس الأموال التـي تزيـد فـي ارتفـاع أسـعار المعاملات المالية والحماية المحدثة للأمن، وهذا يقـود الـى تقييـد الحريـات وتضييق دخو ل الافراد و الخيرات.و اذا كان البحث عن الامن يمر قبل البحث عن الربح، فان التجارة العالمية سو ف تستقطب علىمحـور شـمال–شـمال، وعلى سيادة الفقر في الجنوب المهمش،و بذلك سو ف يسـتمر الإرهـاب فـي الظهور، و يتحمل العالم الغربي مسؤولية تاريخية في ذلك.

ومنذ أن أنجز الغرب الثو رة الديمقراطية البرجوازيةقبل ثلاثة قرو ن،كان السباق لصياغة التاريخ الكو ني الدنيو ي(غيـر الـديني)، بـو صـفه الشـكل الوحيدالذي يحث على تحقيق المساواة بين كل الناس.غير أنـه طيلـة تاريخـه الكولونيالي و مغامرته للهيمنةماانفك يقلص مدى هذا الكوني لتستفيد منـه فئـة خاصةمن البشر.و لما كان هذا الكو ني العلماني غربيا بامتيـاز، فـان الـوطن العربي و الاسلامي غير العلماني اعتبر هذا الكو ني حصان طـروادة للغـرب من أجل استمراره في الهيمنة، لهذا التجألى موروثه الكو ني المنافس للكو نـي الغربي، بو صفه نو عا من العزاء للفقراء و لكـل الـذين يعتبـرو ن انفسـهم مضطهدين من هذه المرحلةالتاريخيةالحاليةمن العولمة الرأسمالية المتوحشة.

فالكوني الغربي يقدم نفسه على أنه النمو ذج الوحيد فـي مجـال التنميـة الاقتصادية، و نمط التفكير،و هو بطبيعته نمـوذج هيمنـة، رغـم أن تجربـة الخمسين سنة الماضية أثبتت أن النموذج الغربـي فـي التنميـة لـيس قـابلا للاستنساخ في كل مناطق العالم.و من وجهة نظرهذا الكو ني، أن تكو ن انسانيا حقا، أي أن تكو ن متطورا فعليا، يعني أن تكو ن مشابها للغربي.و لكن الغرب وقع في فخ هيمنته الخاصة، لأنه يقو ل:" و حده نمو ذجي هو الصالح للتطور"، "و اذا أصبحتم مثلي، فسو ف تتطورون".غير أنه في الو قت عينـه، و بشـكل عام، يرفض هذا الغرب أن نكو ن مثله.فالشعو ب والأمم الأخرى غير الغربيـة

ليس لديها التاريخ نفسه و لا الوسائل نفسها و لا الإمكانيات التي يمتلكهاالغرب، فضلاعن أن هذا الأخير يرفض للأخرين أن يكو ن لديهم نفس الامكانيات.و في مجال التنمية الاقتصادية يطبق الغرب المعايير المــزدو جــة: فالقواعــد التــي تفرضها بلدان الشمال على بلدان الجنو ب، ليست هي نفسها التي تفرضها بلدان الشمال في التعامل فيمابينها.و من هنا ينجم عدم مساواة اساسية.

جراء عدم التكافؤ هذا،تحو ل الصراع بين الشرق و الغــرب الــذي ســاد خلال مرحلة الحرب الباردة الى صراع بين الشمال و الجنوب..

هذا الصراع بين الشمال و الجنو ب، و بــين الغــرب و الآخــرين، هــو صراع مستمر يتمظهر علــى جميــع الصــعد الإقتصــادية ، و الإجتماعيــة، والتاريخية،والاستراتيجية، و الثقافية. و في ظل الاســقاطات المــدمرة لصــدام الشمال و الجنو ب، و تعمق هو ة عدم التكافؤ في مستو ى التطو ر، و ازديا د تنامي الشعو ر بالظلم و الغبن، فإن الشعو ب المضطهدة في عــالم الجنــو ب يمكن أن تسمع خطاب الأصوليين، الحامل للحقائق النهائية.و من أجل فهــم مــا يجري اليوم في عالمنا المعاصر، من المهم التركيز في التفكير على مسألة عدم التكافؤ في التطور، و مسألة الإفقار المطلق المنتشر في عالم الجنوب .

الوعد الكاذب بالرفاهية من خلال التجارة الحرة.

ان تبني الليبرلية المتوحشة كعقيدة تجارية و إقتصادية من جانب الولايــات المتحدة الأمريكية ، هو الذي جعل الادارات المتعاقبة على السلطة في واشــنطن تنتهج سياسات تهدف إلى التحكم في العالم من خلال إمتلاك القــوة العســكرية الضاربة ، و الهيمنة التجارية على أسواقه ، حيث أن الغاية الأولى و الوحيــدة لهذه الليبرالية هي إنفتاح الأسواق أمام البضائع الأمريكيــة دون أيــة حــواجز دفاعية لحماية المواطنين المحليين. فالتبادل الحر للسلع عبــر الحــدود الدوليــة يؤدي ، حسب ما يقوله دعاة التجارة الحرة حتى هذا اليوم، إلى زيادة الرفاهيــة لدى كل الامم المشاركة. و لتبرير هذا الإدعاء يستشهد الجميع، ســواء كــانو ا أساتذة جامعيين أو سياسيين، دائما و أبداً بنظرية "التكاليف النسبية" التي صاغها الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو في القرن التاسع عشر. و كان ريكاردو قد حاول آنذاك أن يوضح أن التجارة الدولية ستحقق الخير لتلك البلدان أيضا، التي هي أدنى انتاجية مقارنة بشركائها في التجارة.(٥).. . .

وفي هذا السياق تتعاقب قمم العولمة الرأسمالية وتتشابه من ســياتل إلــى واشنطن، ومن براغ إلى كيبك. وقد صاحب قمة كيبك التي عقدت في الأســبوع

الاخير من شهر نيسان/ابريل ٢٠٠١ ، وجمعت أربعة وثلاثين رئيس دولة من الأميركيتين قدراً ملموساً من الجدل والسخط الشعبي ضد الفكرة الرئيسية للقمة القاضية بتشكيل السوق القارية الكبرى Free Trade Area of the America
للسنة ٢٠٠٥، التي تضم ٨٠٠ مليون مواطن، وبناتج داخلي خام يقدر بنحو ١١٠٠٠ مليار دولار، إذ يرى هؤلاء المتظاهرون في هذا التكتل أنه يخدم مصلحة الأغنياء ويستغل الفقراء. .

وتعتبر فكرة إنشاء السوق القارية الكبرى للأميركيتين فكرة قديمة – جديدة، إذ تبناها الرئيس بوش الأب عام ١٩٩٠، وواصل الرئيس السابق بيل كلينتون السير في الطريق عينه عندما أقرت في عهده أي في عام ١٩٩٤ اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية وهو ما أصطلح علىتسميته بالنافتا NAFTA.و يعود تاريخ التعاون بين الامريكيتين إلى قيام الاتحاد الدولي للجمهوريات الأمريكية عام،١٨٩٠ثم تحول هذا الاتحاد إلى الاتحاد الأمريكي عام ١٩١٠، و في عام ١٩٤٨أصبحت منظمة الدول الأمريكية القائمة حاليا التي وقع على وثيقتها ٣٥ دولة أمريكية. و قد سعى رؤساء الدول الاعضاء في المنظمة إلى اقامة اشكال من التعاون الاقليمي داخل الامريكيتين، فكان الحصاد خمس مناطق لتحرير التجارة في القارتين:

١- اتفاقية تحرير التجارة لدول أمريكا الشمالية(ALENA) دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ بعضوية ثلاث دول : الولايات المتحدة الأمريكية، كندا ، و المكسيك، ويبلغ اجمالي عدد السكان ٤٠٦ ملايين نسمة.

٢- تجمع دول الكاريبي(AEC)أنشأ عام ١٩٩٤ و ظل يحتوي حتى عام ٢٠٠٠على ٢٥ دولة.

٣- جماعة دول الكاريبي(Caricom) : أنشئت عام ١٩٧٣ بعضوية ١٢ دولة مع استبعاد كوبا و يبلغ اجمالي عدد السكان ٧ملايين نسمة.

٤- جماعة دول الجنوب(Communaute Andine):أنشئت عام ١٩٦٩ بعضوية كل من بوليفيا، كولومبيا، الاكوادور، فنزويلا، و بيرو ، و يبلغ اجمالي عدد السكان بها ١١٠ ملايين نسمة.

٥- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (MCCA) :أنشئت عام ١٩٦٠ بعضوية كل من كوستريكا ، جواتيمالا، هندوراس، نيكارغوا، و

السلفادور، و يبلغ اجمالي عدد السكان ٣٣ مليون نسمة.

٦- السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية(MERCOSUR): أنشئت عام ١٩٩٢ بعضوية كل من الارجنتين ، البرازيل ، باراجواي، وأوراجواي، و يبلغ اجمالي عدد السكان ٢١٦ مليون نسمة.

وها هي الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جورج بوش الابن تدفع باتجاه خلق كيان أو تكتل تجاري قاري، يتيح لواشنطن توسيع نطاق حرية الحركة أمام صادراتها واستثماراتها شمال وجنوب القارة .

و يعد الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الامريكيتين تجسيدا لحلم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في إقامة منطقة تجارة حرة تعزز النفوذ و الوجود الأمريكي في أمريكا الجنوبية خاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة و بروز كتل و منظمات اقتصادية اقليمية مثل :الاتحاد الاوروبي، و الاسيان، و الايبيك، و زيادة التوجه نحو التعاون القاري بين القارات و من أمثلته:الحوار الاوروبي – الاسيوي، و الاروبي الافريقي. هذا بالاضافة إلى أن هذه المنطقة تعد أحدى المحطات الهامة في طريق الرئيس الحالي جورج بوش الابن لضمان سيادة و هيمنة الولايات المتحدة على السياسة التجارية العالمية في ظل العولمة، حيث أن هناك تصورا لبوش يرى الولايات المتحدة كدولة مرابطة محاطة بالاعداء عسكريين و تجاريين على حد سواء، وأنه لابد من ضرورة اخضاع هؤلاء الاعداء و احدا تلو الاخر للارادة والمصلحة الأمريكية. وتعد أمريكا اللاتينية أول هؤلاء الاعداء ، لذا كانت البداية بهم من خلال اقامة هذه المنطقة للتجارة الحرة.

و مع أن هناك توافقا داخل الإدارة الأمريكية حول أسس و أدوات التحرك على الساحة الخارجية ، ومن بينها ساحة الامريكيتين ، إلا أن ثمة اعتراضات أو احتجاجات على المنطق الرسمي الأمريكي الخارجي في التعامل مع الامريكيتين، حيث يرى بعض الخبراء و المتخصصين الأمريكيين أن اقامة مناطق التجارة الحرة سلاح ذو حدين ، لان تقليص الحو اجز أمام الاعضاء يرفع بشكل عملي الحاجز امام الخارجيين. و يجادل الخبير الاقتصادي في التجارة جاجديس بهاجواني، الذي قارن السباق العالمي الحالي نحو عقد صفقات و مناطق تجارة حرة "تمييزية"بحروب التعريفات الجمركية التي تسببت في كارثة الازمة الاقتصادية الدولية في مطلع الثلاثينات ، بأن نظاما عالميا هو وحده القادر على أن يكو ن حرا بحق و لايشكل تهديدا لكل دولة. و يذهب فريد

برجستين من معهد الإقتصاد الدولي إلى أبعد من ذلك، محذرا من أن تركيز واشنطن على الامريكيتين سيحرك الصراع التجاري على جبهتين هما أوروبا وآسيا مما يوثق عرى التحالف بينهما للوقوف في وجه السياسة الأمريكية. وتتردد أصداء هذه التحذيرات في كتاب سيصدر قريبا تحت عنوان "حماقات أمريكا التجارية"(Americas Trade Follies) لعالم السياسة الأمريكي برنارد جوردون. و يجادل جوردون بان الولايات المتحدة ، التي انقادت وراء اسطورة روابطها الخاصة مع الدول الأمريكية الاخرى تجازف باستفزاز أوروبا و آسيا من أجل أسواق لا تينية،" تمثل فتاتا صغيرا على مائدة العشاء العالمية". و يشبه جوردون " صلابة و تخشب الرأس " الذي تنطوي عليه هذه الاستراتيجية التي تركز على نصف الكرة الارضية بالحماقات العظيمة في التاريخ مثل : خسارة الملك جورج الثالث للمستعمرات الأمريكية(٦).

إن تشكيل السوق القارية الكبرى جزء من كل يتمثل في تعظيم المكاسب الاقتصادية التي تحققها واشنطن من جراء تحرير التجارة، حيث أن حبس القيود في الأسواق الخارجية تسيطر على قطاع الأعمال ومتخذ القرار السياسي في البيت الأبيض سواء بسواء. فالشركات الأميركية تعتبر أن الحواجز التجارية، تمثل أكبر عقبة تحول دون رفع قيمة مبيعاتها إلى الخارج. وكلما زادات الصادرات إلى الخارج، ارتفع معدل النمو الاقتصادي، و من ثم فإن العلاقة طردية بين الجانبين. ويتساءل المحللون الاقتصاديون في القارة الأميركية، هل أن مشروع إنشاء السوق القارية الكبرى، في ظل تأثيرات الأزمة النقدية العالمية (كما نلاحظ في البرازيل والأرجنتين) يعني القبول بالنموذج النيوليبرالي الذي يترجم بخلق حلف مقدس مع الدولار، أو بمعنى آخر دولرة أميركا اللاتينية ؟.

إن كل المعطيات تشير إلى أن الفضاء الخارجي للولايات المتحدة سوف يتحول في القريب العاجل مشاركاً تجارياً أساسياً في الإقتصاد الشمال – الأمريكي قبل أوروبا وآسيا، حتى وإن كانت اميركا اللاتينية لا تزال مصدر مشكلات بالنسبة للأميركيين لا سيما بسبب المخدرات والهجرة .

إن الأسباب التي تدفع بلدان أميركا اللاتينية إلى دولرة اقتصاداتها ليست متماثلة، إلا أنها ترتكز كلها على هم مشترك واحد، ألا وهو التخلص من عدم الاستقرار، إذ أن شبه القارة اللاتينية قد ارتجفت تحت تأثير الأزمة المكسيكية في العام ١٩٩٤. فلا مراء في أن الأزمة المكسيكية قد سلطت الضوء على

طبيعة النظام العالمي الجديد في عصر العولمة. فقد أماط المتعاملون مع الازمة- على نحو لا سابق له حتى الان- اللثام عن التغير الجذري الذي طرأ على موازين القوى في العالم اثر سيادة التكامل الاقتصادي العالمي. فكما لو كانوا مسيرين من قبل يد خفية خضع الجميع و أعني حكومة القوة العظمي في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، و صندوق النقد الدولي ، الذي كان معروفا لذلك الحين بجبروته و عظمته ، و كذلك كل المصارف المركزية الاوروبية ، نعم خضع هؤلاء جميعا لما أملته عليهم قوة فاقت قوتهم ، قوة لم يكن بمقدورهم التعرف على حجم ذخيرتها التدميرية، أعني السوق المالية الدولية(٧). و حملت إلي أمريكا اللاتينية الأزمات الآسيوية والروسية عام ١٩٩٨، موجة المضاربات والاستعداد لمرحلة جديدة من التسويات والركود، والتضخم المطرد. .

لقد اعتمدت بنما الدولار كعملة وطنية منذ عام ١٩٠٤، ولما كان اقتصادها مرتبطا تاريخياً بالريع المتأتي من عائدات القناة، وحصتها من الصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية تصل إلى ٥٠ %، فإن قرار الدولرة لا يؤثر عليها. واختارت الاكوادور التخلي عن السكر لمصلحة الورقة الخضراء (الدولار) في كانون الثاني ٢٠٠٠، من اجل الخروج من أزمتها السحيقة. أما خيار السلفادور بدولرة اقتصادها، فإنه ناجم عن مسار عام لتعزيز صادراتها إلى السوق الأميركية التي تصل إلى ٥٥ % ولتنقية مركزها المالي، الأمر الذي يفسر لنا نجاحها المحدود. وسوف تعتمد غواتيمالا طريقاً وسيطاً، حيث أقرت قانوناً في أيار ٢٠٠١، يسمى قانون حرية المفاوضات للعملات، الذي يسمح بفتح حسابات بالعملة الأجنبية أي بالدولار، وكذلك الأمر بالنسبة لتنفيذ المعاملات المالية. فغواتيمالا التي تصل مبادلاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأميركية إلى نحو ٥٠ % مقابل ٩ % فقط مع جارتها الشمالية المكسيك تفسر قرارها بأنه انفتاح لمرحلة انتقالية سوف يمكنها من تحقيق معايير أساسية (الانضباط الضريبي والنظام المالي القوي، والاندماج التجاري الإقليمي، واحتياطات كافية من العملة الصعبة). .

وإذا كان من المبكر الحديث عن موجة قوية من الدولرة، فإن الاقتصادات الملتزمة في سيرورة خلق السوق القارية الكبرى، تتسم بنفس السمات : سوق داخلية محدودة، وتأخر في عملية الاندماج الإقليمي، وانفتاح تجاري كبير، وفقر شديد. والحال هذه، فإن دولرة اقتصادات بلدان أميركا الوسطى سوف تزداد حتى عام ٢٠٠٥، من أجل ضمان الاستقرار وجلب الإستثمارات الأجنبية

الضروريةلتمويل النمو الاقتصادي..

إن بلدان أميركا الوسطى التي تدور اقتصادياً في فلك الولايات المتحدة الأميركية، تقدر بأنها ستربح من عملية الشراكة الاقتصادية أكثر مما تخسر، من دون الحديث عن المكسيك التي تعتبر الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة الأميركية إذ تصل صادراتها إلى السوق الأميركية إلى ٧٥.٨ %، فضلاً عن أن صادرات كل من كوستاريكا، وهوندوراس ٧٣.٨ %، ونيكارغوا ٥٣.٩ %، وسلفادور وبنما يسوقان أكثر من ٥٠ % من صادراتهما إلى الولايات المتحدة الأميركية. .

غير أن جنوب هذا الخط الاستوائي التجاري، يوجد خط مرسوم من قبل الاقتصاديين، ويتبع بامانة الخط الاستوائي السماوي – يضعف تأثير الولايات المتحدة الأميركية لمصلحة الاتحاد الأوروبي خاصة، الذي يعتبر الشريك التجاري الأول، خصوصاً لبلدان سوق المركوسور(MERCOSUR) التي تضم البرازيل والأرجنتين والأورغواي والبارغواي. وكان تشكيل هذه السوق الجنوبية المشتركة (MERCOSUR) بمنزلة الإجراء الوقائي الأول والبسيط في الطرف الجنوبي من القارة الأميركية، في وقت كانت الولايات المتحدة الأميركية تفكر في أن تضم انتقائياً بعض البلدان من نصف القارة الجنوبية إلى اتفاق التبادل الحر في أميركا الشمالية، وذلك بدءاً بتشيلي. لكن الأزمة المكسيكية غيرت المعطيات فأتاحت لسوق الجنوب المشتركة كسب الوقت لتعزيز تماسكها. فنسبة صادرات دول أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة الأميركية هي على النحو التالي : فنزويلا ٥١.٢ %، كولومبيا ٣٩.٢ %، البيرو ٣٠.٧ %، البرازيل ١٩.٥ %، بوليفيا ١٩.٤ %، تشيلي ١٨ %، الأرجنتين ١٢ %، باراغواي ٧.٨ %، الأوروغواي ٦.٩ % .

وهكذا استطاعت دول سوق الجنوب المشتركة وفي مقدمتها البرازيل أن تقاوم حملة واشنطن فيما يتعلق بإنشاء منطقة تبادل حر تشمل البلدان الأميركية، وأن تسمع صوتها في المفاوضات في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من أن الأرجنتين غارقة في أزمتها المالية الخانقة

وترى البرازيل ، تحت قيادة عالم الاجتماع و السياسة الذي اصبح رئيسا لها فرناندو ازيكية كاردوسو و المشهور بنقده لتبعية أمريكا اللاتينية للولايات المتحدة، أنها تقوم بدور الزعيم القائد في أمريكا الجنوبية. و قاومت البرازيل قي اجتماع عقد في بداية ابريل ٢٠٠١ في بيو نس ايرس للتحضير لاجتماع

كيبك، ضغوطا أمريكية لتشكيل منطقة تجارة الامريكيتين بحلول عام ٢٠٠٣ قبل سنتين من الموعد المحدد لها. و يقول كاردسو في هذا الصدد:"ان منطقة التجارة الحرة في الامريكيتين خيار، و لكن مركوسور قدرنا"..

المسألة التي تقسم الآن الإقتصاديين البارزين في جامعة هارفارد هي مسألة دولرة اقتصادات بلدان أميركا اللاتينية، إذ لم يعد هذا النقاش يدور في دوائر ضيقة بين أكاديميين بل أنه اتسع أكثر مع الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، حيث قاد انهيار العملات آنذاك، المتشبثة بالدولار بطريقة مكرهة تقريباً إلى إفلاس الأسواق الناشئة. والسؤال المطروح الآن هل يجب على البلدان الناشئة أن تتبنى عملة دولية مثل الدولار، أو على العكس تعوم عملاتها المحلية ؟ المدافعون عن الدولرة، والمعارضون لها، يتفقون على نقطة واحدة، وهي عدم وجود أنصاف الحلول .

وهناك ٨٠ % من الإيداعات البنكية في كل من بوليفيا والأوروغواي موجودة بالدولار، بينما تصل هذه النسبة في كل من الأرجنتين والبيرو إلى ٤٤ % و ٦٤ % بالتوالي. فالمستثمرون الأجانب يفضلون التعامل بالدولار، خشية أن يخسروا رؤوس أموالهم تحت تأثير انخفاض قيمة العملات المحلية. ويبرر هؤلاء المدافعين عن الدولرة، ذلك بأنها تسمح للبلدان التي اعتمدت الدولار بالدخول إلى الأسواق المالية الدولية بسهولة، والعيش مع معدلات فائدة غير مرتفعة، والاندماج السهل والمستقر في الإقتصاد العالمي. وفضلاً عن ذلك، تسمح الدولرة بالسيطرة على الأسعار، لأن البلد المرتبط مباشرة بالبنك المركزي الأميركي" الخزانة الفيدرالية"، لا يسمح له بالتضخم .

غير أن المعارضين للدولرة يقدمون مجموعة من الحجج، منها : أن البلد الذي يعتمد الدولار يجب عليه أن يقبل التخلي عن سياسته النقدية، وهذا الوضع يجعله سجين سياسات واشنطن. وفي حال نشوب أزمة، أو ركود اقتصادي، فإنه يجد نفسه عاجزاً عن ضخ سيولة نقدية، لأن البنك المركزي الأميركي هو الذي يمتلك وحده صلاحية لعب دور « المقرض في نهاية المطاف » .

إن البرازيل التي تريد أن تلعب دوراً إقليمياً في بلدان سوق الجنوب المشتركة تعارض بشدة هذه الدولرة. فبالنسبة لبرازيليا المستقبل يمر عبر إنشاء عملة موحدة لأمريكا اللاتينية. وقد رفضت البيرو وتشيلي وبحدود أقل الأرجنتين الدولرة. وبغض النظر عن هذه النقاشات حول دولرة إقتصادات أمريكا اللاتينية، فإن البرازيل تظل دائماً البلد الصالح للنضال ضد النيوليبرالية

في العالم. فكما قال ريتشارد نيكسون يوم كان رئيساً للولايات المتحدة « حيثما تتجه البرازيل ستتجه أمريكا اللاتينية ».

أخيراً، هل إن خلق منطقة التبادل الحر في الأميركيتين هو مجرد اتفاق تجاري أم أنه على العكس من ذلك سوف يتطور نحو اندماج إقليمي مدفوعاً بقوة لمنافسة الاتحاد الأوروبي ؟ إذا كانت منطقة التبادل الحر في الأميركيتين اختارت طريقة الاندماج الأوروبية، فإنها ستتعرض لصعوبات جمة. فالمقارنة بين أوروبا وأمريكا توضح لنا الاختلال الداخلي الهائل. ففي أوروبا يمكن تجاوز هذا الاختلال، بينما في منطقة التبادل الحر في الأميركيتين يصعب تجاوزه. فعلى الصعيد الديمغرافي الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة الأولى الأكثر عدداً في السكان، تليها البرازيل والمكسيك، بينما بقية الدول الأخرى هي أقل عدد ً السكان بنسب كبيرة ..

في الاتحاد الأوروبي القوة الاقتصادية لفرنسا وإيطاليا مجتمعة تنافس القوة الاقتصادية لألمانيا، بينما في الأميركيتين الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة هو ثلاثة أضعاف الناتج الداخلي الخام لمجموع الـ ٣٣ بلداً. فالسيطرة الأميركية مطلقة. من هنا فإن مشروع السوق القارية الكبرى للأميركيتين ليس له حظوظ للنجاح بسبب الاختلالات الداخلية الكبيرة وغياب القيم المشتركة على الصعيد السياسي .

كما رفضت منظمات المجتمع المدني مشروع منطقة التجارة الحرة في قمة كيبيك للاسباب التالية:

تحتوي الأمريكيتان على ٨٠٠ مليون نسمة منها ٥٠٠ مليون نسمة في جنوب القارة الأمريكية، أي في الفقر.و تقدر ديو ن أمريكا اللاتينية بنحو ٧٩٢ مليار دولار أمريكي للشمال منها١٢٣ مليار دولار خدمة الدين لسنة ١٩٩٩ فقط.و يتركز راس المال و التكنولوجيا في الشمال ، اذ أن الولايات المتحدة تحتكر ٨٠% من الوزن الاقتصادي للقارة الأمريكية.، في حين يحتكر القطاع الخاص سوق العمالة ، الذي لا يحترم حقوق العاملين.و فضلا عن ذلك تزداد الفجوة بين الاغنياء و الفقراء، و بين الشمال و الجنوب، حيث ستجعل ٢٠% يستهلكو ن ٨٠% من الموارد مع تشجيع التصدير و ليس الاستهلاك المحلي في الاتساع .

و تمسك الولايات المتحدة اليوم بيدها كل الاوراق الاساسية في اللعبة الكونيةبالطبع. فلا يمكن اتخاذ أي قرار جوهري و لا اقرار حل حاسم دون

موافقتها.و في القارة الأمريكية اللاتينية ، الامريكيو ن الشماليون هم الاسياد بالرغم من المقاومات التي تنشأ هنا و هناك في المجال الاقتصادي.والواقع أن النظام العالمي الجديد الذي تعمل الولايات المتحدة على انشائه، يجمع تيارات متناقضة غير واقعية لدى الجنوب، مثل الاتجاه نحو العولمة، والاتجاه التفتيتي الذي يظهر على السطح في قالب صراعات عرقية وعنصرية وثقافية، والاتجاه السريع نحو تقنين الأوضاع السياسية و الاقتصادية والتكنولوجية في اتفاقيات دولية مختلفة، يبقى هذه الأوضاع، ويحتفظ للمراكز الغربية ، خاصة الأمريكية منها بميزات تفوق نسبية عديدة سياسية واقتصادية وتكنولوجية، وهو ما يطرح تساؤلاً حول دور ومكان ووضع العالم الثالث في هذا المجال .

٢-أمريكا عراب جديد للقارة الأفريقية.

وقد شملت زيارة كلينتون ست دول أفريقية، جرى انتقائها كرموز لإفريقيا اختارت في شجاعة طريقة الليبرالية الاقتصادية الرأسمالية، وحققت نجاحات اقتصادية مهمة. فزار غانا، حيث جعل الرئيس جيري رولينغز الناس ينسون ماضيه العسكري الانقلابي المؤيد للاشتراكية والمدعوم من قبل العقيد القذافي، منذ أن تحول إلى اقتصاد السوق وانضم إلى المعسكر الغربي، وأصبح يلقب بالتلميذ النجيب من جانب المؤسسات المالية الدولية لدوره في تحقيق الإصلاحات الهيكلية الكبيرة للاقتصاد الغاني، وتقليل النفقات الحكومية خاصة الاجتماعية منها، والتركيز على إنتاج ما يمكن تصديره للغرب، وتخفيض الضرائب على المداخيل وفرضها على المبيعات، وتحسين الجو لاجتذاب الرأسمال الأجنبي، وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية، وتخفيض الأجور، أي بصورة إجمالية تطبيق وصفات وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وزار كلينتون أوغندا التي ينمو اقتصادها بقيادة موسيفيني بنسبة ٥ % في السنة ولا يزيد التضخم فيها عن ٨ %. كما زار أيضاً رواندا بعد المجازر التي حصلت فيها سنة ١٩٩٤، وبوتسوانا التي تعيش حالة من الازدهار الاقتصادي وقبل رئيسها كيتي ميلي التخلي عن الرئاسة لمصلحة نائبه بعد أخر لقاء له مع كلينتون مما حذا بالرئيس الأميركي ليصفه بأنه « مثال لكل الذين يقدرون الحرية وأن إفريقيا تحتاج إلى دول مثل بوتسوانا ». وهي بلد بحكم استقرارها السياسي وديمقراطيتها الضاربة الجذور تعيش في اقتصاد مزدهر بفضل مناجم

الألماس والسياحة.

أما زيارة جنوب إفريقيا فقد اكتسبت أهمية خاصة بسبب الثقل العالمي للرئيس نيلسون مانديلا كأخر عمالقة هذا القرن، الذي يجسد الشجاعة، وثورة الرجل الأسود المهان ضد العنصرية في نظر الزنوج الأميركيين، وبسبب أيضاً انتقاداته للسياسة الأميركية التي تحاول أن تفرض آرائها على الآخرين، ولأن جنوب إفريقيا الدولة المستقرة والمنتصرة على سياسة التفرقة العنصرية والمنتهجة للديمقراطية والتعددية السياسية هي اكبر شريك تجاري للولايات المتحدة .

واختتم كلينتون جولته الأفريقية بزيارة السنغال التي تنتمي إلى إفريقيا الفرانكوفونية من بين البلدان الستة التي زارها، والسنغال وحدها دون غيرها تعتبر محطة الثقل الفرنسية ولذلك اعتبرت الزيارة رسالة موجهة لفرنسا، خصوصاً أن الرئيس الأميركي أعلن عن عزم الولايات المتحدة الأميركية على إنشاء مركز أفريقي للدراسات الأمنية من أهدافه التدريب والارتقاء بمستوى القادة الأفارقة مدنيين وعسكريين، وتدريب قوات حفظ السلام الأفريقية التي تشارك في إنشائها فرنسا وبريطانيا وثلاث دول أفريقية أخرى هي فضلاً عن السنغال وأوغندا وملاوي ومالي وستنضم إليها قريباُ غانا وأثيوبيا على حد قول الرئيس الأميركي. وتقاسمت الدول الكبرى النفقات وتولت الولايات المتحدة التدريب. ومن أبرز الدول الأفريقية الرافضة لتشكيل هذه القوى بهذه الطريقة جنوب إفريقيا.

وجاءت جولة كلينتون هذه في ظل مرحلة تاريخية تتسم باكتساح تيار العولمة الرأسماليةالجديدة (GLOBALIZATION) مناطق مهمة من العالم ومنها القارة السوداء، في السنوات العشر الأخيرة، وبالتحديد بعد انهيار الحرب الباردة، وانعدام وجود الانقسامات القديمة بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، وموت حركة عدم الانحياز.

ومن منظور واشنطن المحتفلة بنشوة الانتصار على الشيوعية، وعلى النزعة العالمثالثية(Tiermondisme)- حيث أن البنية الجديدة للمبادلات العالمية التي تأخذ أشكال ظاهرة نهائية، رغم وجود بضعة دفعات حرارة دورية في أسواق المواد الأولية، يجعل إذا مفهوم العالم الثالث، كما فرض نفسه طيلة ثلاثين عاماً، مفهوماُ آيلا للزوال نهائياً- تظهر إفريقيا الخصبة التي تضم خمسة من بين الاقتصاديات العشرين التي حققت نمواً هو الأسرع في العالم، بنسبة

٦% في سنة ١٩٩٧، بمنزلة العالم الجديد. وهذا ما قاله الرئيس كلينتون في خطابه في أكرا عاصمة غانا « نريد أن نعمل مع إفريقيا وإقامة شراكة معها (...) ينبغي الدفاع عن الديمقراطية » وأضاف « آن الأوان لوضع إفريقيا جديدة على خريطتنا ».

ففي ظل نظام القطب الواحد، بعد أن تحررت الولايات المتحدة من خصمها التقليدي الاتحاد السوفيتي، وإطلاق عنان العولمة، مع ازدياد سرعة النقل والمواصلات واتساع الأسواق، وإزالة الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار، أصبحت عدة قوى أفريقية صاعدة ذات علاقات وثيقة بواشنطن، تعتبر النموذج الأميركي مثالاً يحتذى به، خصوصاً مع التقلص المستمر والمتسارع للفضاء الاقتصادي والثقافي ومن ثم السياسي للفرانكوفونية في القارة الأفريقية لمصلحة المجال الأنجلوفوني الذي ترعاه الولايات المتحدة .ان الدخول الأمريكي في بقية افريقيا"المفيدة " يثير العجب عندماننظر من خلال الخارطة إلى حجمه، ففي الواقع كل هذه الدول من زائير سابقا إلى جمهورية الكونغو و غينيا و الغابو ن و الكاميرو ن و السنغال و افريقيا الوسطى و أوغندا ...الخ تمثل مصالح اقتصادية و استراتيجية عظمى. و في كل مكان و خاصة في المناطق التي تتعامل بالفرنك الفرنسي الافريقي الذي خفضت قيمته أيام حكومة ادوارد بالادور السابقة حلت المؤسسات الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) مكان المؤسسات التي كانت موجودة سابقا و مرتبطة بفرنسا و تم اعداد الخطط الهيكلية التي تناسب الواقع المستجد.و بمعنى أخر تحولت المنطقة السابقة لنفوذ الفرنك كي تصبح منطقة للدولار.و بهذا انتهى النفوذ الفرنسي في افريقيا فيبدو حقا أن شبه الجزيرة باكاسي (بين نيجريا و الكاميرون)الغنية بالبترول و بالصيد البحري والآبار الاستثنائية للبترول في خليج غينيا و احتياط المناجم في الكونغو تشحذ ذكاء المناورات الأمريكية في هذه المناطق. و يفسر تدريب الخبراء العسكريين الاميركيين لقوات كابيلا، عزم الولايات المتحدة على امتلاك أقصى حد من العقود مع السلطات الجديدة في الزائير السابق، لاستغلال النحاس و الكوبالت في شابا، و ألماس فيكاساي و منطقة واطسا(حيث الذهب أيضا) و نحاس ومناجم كولويزي و لومومباشي (٨).

الشراكة التجارية الأميركية-الإفريقية

دخلت السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة جديدة من العلاقات مع

القارة الأفريقية، بعد أن ابتعدت أكثرية الدول الأفريقية عن الإقتصـــاد الموجـــه شيئا فشيئا، حين كانت الدولة المركزية تتدخل في كل صـــغيرة وكبيـــرة، فـــي الإقتصاد والمجتمع، وتعلن عن الخطط الخمسية الطموحة للتنميـــة، وهـــي فـــي كثير من الأحيان تتبنى الإشتراكية ذات الخصوصية الوطنية. ويركز الخطـــاب الأميركي الحالي على فشل العقود الثلاثة الماضية التي تلت سنوات الإســـتقلال للبلدان الأفريقية، وعلى فشل مختلف « نماذج» التنمية فيهـــا مـــن الإشـــتراكية الشخصانية التي طبقها كل من جوليوس نيريري في تنزانيا وكينيث كواندا فـــي زامبيا، التي اتسمت بهيمنة الحزب الواحد، إلى الماركسية اللينينية التي طبقـــت بشكل مأساوي في أثيوبيا وانغولا وبينين، وأخيراُ ديمقراطية الحـــزب الواحـــد الشمولي في (زائير وكينيا) والرئاسة مدى الحياة في كل من (إفريقيا الوســـطى وملاوي).

ومن وجهة نظر واشنطن أعطى انهيار النموذج الاشتراكي فـــي أوروبـــا الشرقية دفعة قوية للإصلاحات السياسية في إفريقيا منذ بداية عقد التســـعينات، حيث تبنت عدة أنظمة أفريقية نموذج التعددية السياسية، الـــذي ينـــدرج ضـــمن سياق إعادة تأهيل النظم القائمة، لا ضمن أفاق التحرر من نظام الحزب الواحـــد وبناء ديمقراطية فعلية. ففي عدة بلدان أفريقية جنوبي الصحراء تم تنصيب فئـــة « الذئاب الشابة » ممثلة الطبقة السياسية الجديدة الحريصة جداً على الاغتنـــاء بسرعة قبل إقالتها أو الإطاحة بها، والمتلهفة أيضاً « للسلطة من أجل الســـلطة » أكثر من أسلافها. وبشكل عام، فإن اللعبة السياسية في تلـــك البلـــدان ظلـــت محكومة بأساليب الأنظمة القديمة التي عرفت كيف تجتاز الأزمات السياسية منذ الاستقلال، ولم تعد ترى ضيراً من أن تعلن نفسها ديمقراطيـــة لكـــي يتطـــابق خطابها مع الخطاب السياسي الجديد السائد عالمياً ومفرداته حول حقوق الإنسان والديمقراطية.

وإذا كان الخطاب الأميركي يطنب في الحديث عن الديمقراطيـــة وحقـــوق الإنسان، إلا أن الولايات المتحدة دعمت طول سنوات الأنظمة الديكتاتورية التي كانت سائدة في القارة الأفريقية، والتي اتسم عهدها بانتشار الفساد فـــي معظـــم الحكومات، وبغياب القانون، وبتغلب مصالح النخب علـــى مصـــالح الشـــعوب. والإدارة الأميركية تغمض عينيها عن أماكن كثيرة تمـــارس القمـــع والإكـــراه، ولكنها معمدة بالمياه الأميركية، ومحمية بروح البيت الأبيض المقدس، مثل نظام موسوفيني الذي له مفهومه الخاص للديمقراطية، يقوم علـــى تفضـــيل الحـــزب

الواحد، ويعتبر حزبه هو الحزب الشرعي الوحيد، لأن ما يهمها بالدرجة الأولى هو التجارة، واندماج إفريقيا في دواليب الإقتصاد العالمي. والـرئيس كلينتـون زار إفريقيا مسلحاً بمضاعفة النمو و الفرص فيها ، بالقـانون التجـاري الـذي صوت عليه مجلس النواب، ويحتاج إلى موافقة مجلس الشيوخ. وهذا القـانون يندرج ضمن سياسة الولايات المتحدة الجديدة في إفريقيا والتـي تعتمـد علـى المشاركة لا على المساعدة (Trade- -Notaid) و علـى ازالـة الحـواجز الجمركية الأميركية عن صادرات ٤٨ دولة أفريقية تقع في المنطقـة مـا دون الصحراوية التي زارها، كما يفتح القارة الأفريقية للاستثمارات الأميركيـة فـي الدول التي تتبع الليبرالية الاقتصادية وتخضع لقوانين صندوق النقـد الـدولي، وذلك بدلاً من سياسة المعونات.

ويشير النائب الديمقراطي شارل رانجيل، أب القانون حول التجـارة مـع إفريقيا، بأن المنطقة الوحيدة في العالم التي لم نستثمر فيها فعلياً، ولـم نتشـجع على التجارة معها هي القارة الأفريقية. وتعتقد سوزان رايـس المسـؤولة عـن قطاع إفريقيا في وزارة الخارجية الأميركية أن هناك أكثر من سبب « للتفـاؤل بمستقبل إفريقيا التجاري، من السنغال إلى إفريقيا الجنوبية.و تـردف سـوزان رايس قائلة:أن إفريقيا تشكل سوقا غير مستغلة، قوامها ٦٠٠إلـى ٧٠٠ مليـون مستهلك، لا يصلهم سوى (٧%) من صادرات الولايات المتحدة التي لا تتعـدى حصة إفريقيا من استيرادها سوى (١%) بالرغم من أن حصـة إفريقيـا مـن فرص العمل التي أوجدتها التجارة الخارجية ٢ مليون وظيفـة لا تتعـدى ١٠٠ ألف..

كما يؤكد كبار الساسة الأميركيين أن الموجة الجديـدة مـن الديمقراطيـة، والدفاع عن حقوق الإنسان، واقتصاد السوق يجب أن توضع موضـع التنفيـذ، وعلى الولايات المتحدة أن تلعب دوراً رئيسياً في تغيير إفريقيا علـى الصـعد السياسية والاقتصادية والتجارية، باعتبار أن هذا الدور ضروري لتسريع عملية اندماج إفريقيا في الإقتصاد العالمي، ولخدمة مصالح الولايات المتحـدة. وهـذه السياسة تقوم على تفكيك الدول الأفريقية نفسـها، وتسـليم مهامهـا ووظائفهـا لتتولاها الشركات العملاقة متعدية الجنسيات، أو المؤسسات المالية الدولية التـي تتكلم باسم هذه الشركات العملاقة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتظل القارة الأفريقية شريكا اقتصاديا صغير الحجم بـالنظر إلـى حجـم تجارة الولايات المتحدة مع العالم. لقد بلغ حجم الواردات الأميركية من إفريقيـا

نسبة (٣,٢%) في سنة ١٩٩٠، أما صادراتها فكانت بنسبة(٢%). غير أن مشتريات الولايات المتحدة ازدادت نسبياً في عقد التسعينات. فهي تستورد النفط من البلدان المنتجة للنفط، نيجيريا، الجزائر، الغابون، مصر، وأنغولا. وبالنسبة لبعض المواد الاستراتيجية، تجاوز حجم الواردات الأميركية من إفريقيا (٥٠%) مثل الكروم (٨٠%)، والغاز الطبيعي (٧٩%)، والمواد المزلقة (شحم وزيت) (٦٥%) والمنغانيز (٥٥%)، والبلاتين (٥٥%) والكوبالت (٥٤%). وتستورد أميركا (٤٢%) من مادة الكاكاو، و(٤٠%) من عجين الورق و(٣٤%) من البوكسيد " صخر يستخرج من الألمنيوم".

وتظل نيجيريا هي المُوَرد الرئيسي للولايات المتحدة، بنسبة (٣٧,٧%)، أما زبائنها الرئيسيون فهم مصر (٢٨,٨%)، وإفريقيا الجنوبية(٢٢,٨%). وتقدر نسبة الإستثمارات الأميركية في إفريقيا بنحو ٢٧٠٠ مليون دولار.

أما المساعدات الخارجية الأميركية، فهي في نقصان مستمر منذ سنة ١٩٨٥، غير أن المساعدات المخصصة للبلدان الأفريقية جنوبي الصحراء انخفضت بسرعة. فكانت تمثل في سنة ١٩٨٥ نسبة ١٦,٨% من حجم المساعدات (١,٤ مليار دولار) مقابل ١٢,٥% (٨٠٠ مليون دولار) في سنة ١٩٩١. أما في سنة ١٩٩٢ فقد بلغت المساعدات الخارجية الأميركية ١٤,٤ مليار دولار بالطبع ذهب ثلث هذه المساعدات إلى كل من مصر ٢,٢ مليار دولار "واسرائيل" ٣,٢ مليار دولار. وظل هذان الرقمان على حالهما، وخصصت الحكومة الأميركية مبلغ مليار دولار إلى القارة الأفريقية (باستثناء شمال إفريقيا). وكانت الدول المحظوظة أكثر من هذه المساعدات هي موزامبيق (٥٧,٢ مليون دولار)، وأوغندا (٤٧,٧ مليون دولار)، وملاوي (٤٤,١ مليون دولار)، وكينيا (٤٤.٥ مليون دولار)، وغانا(٤٠.٢ مليون دولار).

وشهدت السنوات السبع الأخيرة تراجعاً تدريجياً في المساعدات الأميركية للخارج. والمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لدول إفريقيا، في إطار التعاون لا تتجاوز ٧٠٠ مليون دولار أي نصف ما كانت تقدمه قبل وصول كلينتون إلى البيت البيض، يضاف إليها ٦٠٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية.

وفي عصر العولمة الرأسمالية الجديدة، يتحدد نجاح أو تهميش الاقتصاديات الأفريقية، بالعلاقة التي توجد ما بين التجارة الخارجية والناتج الوطني الخام، وبحجم المنتجات الصناعية من مجموع الصادرات، وبحجم

الإستثمارات الأجنبية، والقدرة على وفاء الديون.

والحال هذه، فان « المساعدات » تشكل المقوم الثاني في تشكيل الناتج الوطني الخام في إفريقيا، باستثناء جنوب إفريقيا. وهذه المساعدات تشكل ١١%، مقارنة مع ١,٢% في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، و٠,٧% في أسيا، و٠,٤% في أميركا اللاتينية. وهذه المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي تمثل في حد ذاتها صناعة استثمارية. لأن المستدينين مطالبون بفتح اعتمادات، يستخدمونها لاستيراد الخيرات الاستهلاكية والخدمات من الدول الرأسمالية الغربية، ومن أجل تنفيذ مشاريع لا تلبي حاجيات التطور المحلية للدول الأفريقية.

والجدير بالذكر هنا أن هروب رؤوس الأموال الأفريقية يقدر بنحو ١٣٥ مليار دولار، أي بما يعادل ١٢٠ مرة حجم الإستثمارات الخارجية. أما حجم الديون الخارجية للدول الأفريقية جنوبي الصحراء فهي تقدر بنحو ٢٣٥.٤ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٩٦، مقابل ٨٤.٣ مليار دولار في سنة ١٩٨٠. وفي غضون ذلك دفعت هذه الدول مبلغ ٥٠.٤ مليار دولار كخدمات على الديون، هذه الخدمات التي تكلفها سنوياً ٤ مرات حجم الموازنات المخصصة للصحة والتعليم. وفوق كل ذلك، راكمت الدول ٤٨ الواقعة جنوبي الصحراء متأخرات بقيمة ٤٨ مليار دولار سنة ١٩٩٤ .

ويبين لنا هذا الجدول أن الخدمات على الديون هي أعلى ٥ مرات من الإستثمارات الخارجية(بمليارات الدولار).

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	1996
الديون الخارجية	٨٤.٣	١٨٦	٢٢٦	٢٣٥.٤
الخدمة على الديون	٩	١٥.٢	١٣.٦	١٢.٦
الميزان التجاري	٢.٢	٠.٦	١١.٤-	١١.٥-
الاستثمارات الاجنبية المباشرة	٠	٠.٩	٢.٢	٢.٦
اعادة ترحيل ارباح الشركات المتعدية الجنسية إلى المراكز الغربية	٤	٤.٥	٤.٤	٤.٢

وأبلغ الرئيس الأميركي رجال الاعمال خلال زيارته الأخيرة إلى إفريقيا أنه قرر إلغاء ١.٧ مليار دولار من ديون القروض التي وفرتها بلاده بمعدلات فائدة ضئيلة جداً إلى بعض الدول الأفريقية الفقيرة، وتحدى الدول الصناعية الأخرى ان تحذو حذوه. وأوضح كلينتون لدى إعلانه إنشاء صندوقين

للاستثمار في إفريقيا تبلغ قيمتهما الاجمالية ٦٥٠ مليون دولار، ان أحدهما سيخصص ٥٠٠ مليون دولار لانشاء الجسور والمرافئ والطرق، والثاني ١٥٠ مليون دولار لتمويل تأسيس شركات. وستتولى تأسيس الصندوقين هيئة أميركية حكومية لضمان الإستثمارات الخاصة. وسبق لواشنطن ان أنشأت في آيار ١٩٩٧ صندوقا قيمته ١٢٠ مليون دولار لإفريقيا الجنوبية .

الدولارات والديمقراطية لغزو الفضاءات الإفريقية العذراء

الاعلانات عن المساعدات الأميركية لإفريقيا لتحسين الأوضاع في مجالات التعليم والقضاء والتجارة والبيئة، ما هي سوى قطرات لتسكين الأوجاع المزمنة. ففي قمة عنتيبي بأوغندا التقى الرئيس كلينتون مع عدد من الرؤوساء الأفارقة هم – دوري موسيفيني، ودانيال آراب موي من كينيا، وباستوربيزيمونغو من رواندا وبنجامين مكايا من تنزانيا ولورن ديزيريه كابيلا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالاضافة إلى رئيس الوزراء الأثيوبي زيناوي، ووزير المال في زيمبابوي هيربرت موريرا ممثلا للرئيس روبرت موغابي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي تغيب عن حضور القمة احتجاجاً على عدم انعقادها في بلاده مادام هو رئيس المنظمة الأفريقية .

وقد وجدت الإدارة الأميركية "مخرجا" من مأزق التعامل مع من تعتبرهم "أفضل قادةافريقيا"، على الرغم من سجلهم الأسود فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بالاتفاق على ان لا وجود ل"نموذج فريد" للديمقراطية. المهم أن كلينتون أكد في هذه القمة على أنه سيبذل جهوداً مع الكونغرس لاقرار معاهدة دولية لمقاومة التصحر الذي أضر حتى الآن بنسبة ٢٧ بالمئة من أرض القارة وأنه سيوجه (ناسا) لاجراء مسح للقارة فضلاً عن تأكيده تقديم المساعدات وهي بالفعل قد بلغت ١٨٠ مليون دولار لأوغندا لإنشاء محطتين لتوليد الكهرباء وللتعليم وتحسين البذور، كما خصص ٣٠ مليون دولار لرواندا لتدريب قضاة وموظفي نيابة وإنشاء شرطة. وقدم ١٠٠ مليون دولار لجنوب إفريقيا للمعونة المقدرة أصلاً وقدرها ٧٠٠ مليون دولار، فضلاً عن المعونات التي وعد بها السنغال ولم يتم تقديرها بعد .

وإذا كانت شروط المعونات الاقتصادية الأميركية للدول الإفريقية هي مناهضتها للأحزاب الشيوعية والقومية وعدائها للاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، فإن الشروط الأميركية الحالية تتمثل في إزالة الحواجز من جانب الدول

الإفريقية أمام التجارة، ثم تضييق تدخل الدولة في الاقتصاد، وتقويض القطاع العام وتمليكه للقطاع الخاص، وإصلاح أجهزتها وأنظمتها الإدارية والمالية والمصرفية بحيث تتقبل الإستثمارات الاجنبية الخاصة، وتضمن للشركات عبر القومية المتعدية الجنسية الضخمة، إخراج الأرباح والرساميل المستثمرة في التجارة والصناعة، واندماج الدول الإفريقية في عجلة الإقتصاد الرأسمالي العالمي أي العولمة، بعد أن تم تحرير الإقتصاد والتجارة فوراً ودون تدرج أو تقسيط زمني، بما يعني تعرية الإقتصاد الوطني الهش بطبيعته وتجريده من الحماية الجمركية أمام المنافسة الخارجية .

والمشروع الأميركي كان قد خرج به الرئيس كلينتون غداة قمة دينفير للدول الصناعية السبع التي عقدت في عام ١٩٩٨، و يعني ذلك فتح السوق الأميركية أمام المنتجات الإفريقية، وفتح الأسواق الإفريقية أمام السلع الأميركية، و إقامة شراكةمن أجل مساعدة وانطلاق التنمية في إفريقيا.

والحكام الإفريقيون الذين نهبوا شعوبهم لا يجدون في خزائن الدولة ما يدفعونه من ديونهم إلى الولايات المتحدة، فكان الحل الوحيد المطروح هو العبور إلى العولمة، وإعادة بناء الاقتصاديات الإفريقية بعد إجراء الإصلاحات الهيكلية على أسس استعمارية. وقد اصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أداة الامبريالية الأميركية الممركزة في هذا الجهد. وتقوم هاتان المؤسستان اللتان تأسستا عام ١٩٤٤ على يد دول الحلفاء، بممارسة نفوذ عظيم على دول العالم الثالث من أجل :

١- دفع الفوائد على الديون في المدى القصير، حيث أن تلقي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من فوائد الديون لا يوازي ما قدماه من ديون منذ تأسيسهما، في ظل استمرار تدهور شروط التبادل التجاري بين العالم الثالث والغرب، أي انخفاض أسعار صادرات المواد الأولية، وارتفاع أسعار الواردات، ويعود ذلك إلى اختراع المواد الصناعية البديلة للمواد الأولية الطبيعية (الكاوتشوك الصناعي بدل الطبيعي، والالياف الزجاجية حلت محل النحاس، والمنتجات الاصطناعية (synthetiqe) تواصل منافستها للألياف النسيجية الطبيعية. وهكذا فإن المنتجات الأساسية (مواد أولية) التي استمرت رهانا إستراتيجيا بالنسبة للدول الإفريقية المصدِرة، لم تعد كذلك بالنسبة للاقتصاديات الصناعية في ظل عصر الثورة التكنولوجية .

٢- إعادة تنظيم الاقتصاديات الوطنية بما يتلاءم مع مصالح الشركات العملاقة متعدية الجنسية على المدى الطويل، وفتح القارة الإفريقية للاستثمارات الأميركية التي تتبع سياسة السوق الحرة وتخضع لقوانين صندوق النقد الدولي، وكذلك بدلا من سياسة المعونات التي قالت مادلين اولبرايت انها بلغت ١٥ مليار دولار خلال عشر سنوات، والتي وصلت إلى أدنى حد لها وهو ٦٥٠ مليون دولار سنويا. والحال هذه يصبح من ناقل القول ان الربا أصبح يشكل الاستغلال الأساسي الذي يمارس على النطاق العالمي ضد العالم الثالث عامة وإفريقيا خاصة، وأن أزمة الديون الإفريقية باتت بيد الامبريالية الأميركية. وهذا مادفع الافارقة الذين اجتمعوا في جنوب إفريقيا في المدة الاخيرة، ومن دون تردد إلى توصيف القانون التجاري الخاص « بتنمية إفريقيا » ومسعى الولايات المتحدة بمحاولة استعمار إفريقيا مجدداً .

من هنا كان تصريح الرئيس مانديلا في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس كلينتون، عن تحفظ بلاده على سياسة واشنطن التجارية تجاه إفريقيا لأنها لن تحقق ما يقوله الأميركيون من أنها تقوم على اساس المشاركة الفعّالة (Partner not Patron)، في محاولة لاقناع الرئيس الأميركي بأن مبدأ الشراكة التجارية لا ينبغي أن يلغي المعونات أو يكون بديلا لها، إنما مبدأ الشراكة المعزز بالمعونات هو الأساس القديم لتحقيق مبدا الشراكة. ولذلك جدد مانديلا إلتزام الولايات المتحدة بالمعونات. كما انتقد مانديلا السياسة الخارجية الأميركية حين دافع بقوة عن علاقة الصداقة التي تربط بلاده بكوبا وليبيا وإيران ودعا منتقديه إلى « الشرب من باب البحر ». وذكر ان الرئيس الكوبي فيدل كاسترو كان أحد أول رؤساء الدول الذين دعاهم لزيارة جنوب إفريقيا (كذلك دعوت إلى هذا البلد الأخ الزعيم الليبي معمر القذافي، أقوم بذلك بسبب سلطتنا المعنوية التي تملي علينا عدم التخلي عن أولئك الذين مدوا لنا يد العون في الأوقات العصيبة من تاريخ هذا البلد، ولم يدعمونا قولاً فحسب بل مدونا أيضا بالامكانات لمكافحة التمييز العنصري السابق في جنوب إفريقيا. ووجه مانديلا انتقادا واضحا للسياسة الأميركية إزاء العراق، ودعا كلينتون للجلوس إلى طاولة المفاوضات بدلا من التهديد باللجوء إلى القوة .

إن مانديلا عِبر انتقاده للسياسة الأميركية يسعى إلى تأسيس نقطة ارتكاز جديدة على مسرح السياسةالدولية، لتمتلك فكرة عدم الإنحياز في عالم أحادي

القطبية ، مبررا قويا، خصوصا وان العولمة الرأسمالية الجديدة وفقا لنموذج الليبرالية الرأسمالية المتوحشة الأميركية والمتعصبة بدأت تسقط ضحاياها من نمور العالم غير الغربي (جنوبي شرقي آسيا). من هنا يبدو ان مانديلا عازم على المضي قدما في خط الخروج على الطاعة الأميركية، وشق طريقة جديدة لأفريقيا وعالم الجنوب تقوم على محاربة الهيمنة الامبريالية، وتعميم الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعميم المعرفة العلمية والتكنولوجية كبديل للتخلف والاذعان .

صوغ جغرافيا سياسية جديدة في إفريقيا :

اذا كانت الولايات المتحدة الأميركية تعتبر الوجود الفرنسي داخل إفريقيا عقب الحرب العالمية الثانية ضمانة حقيقية تقف في وجه المد السوفياتي الداعم لحركات التحرر الوطنية الإفريقية والانظمة الوطنية التقدمية في وقت حاولت فيه باريس الاستفادة من هذا الوجود في حمى الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، ففي الظروف الراهنة اصبحت واشنطن حاضرة بقوة على الساحة الإفريقية وترسم خطوط سياستها بدقة لضمان هيمنتها الاحادية، كما ظهر في كثير من القضايا، لعل آخرها تراجع الدور الفرنسي في منطقة البحيرات العظمى وإعادة توزيع الأدوار فيها لمصلحة الولايات المتحدة .

ويشكل الصراع على الثروات الاستراتيجية والمواد الأولية التي تزخر بها القارة الإفريقية (اليورانيوم والمعادن الثمينة والنفط ...في ضوء احتمال ان يحتوي خليج غينيا على احتياطات من النفط توازي احتياطات الخليج)، الهدف الاستراتيجي للسياسة الأميركية في إفريقيا، وبات الحضور الأميركي في القارة الإفريقية أمرا واقعا اقتصاديا حيث تشكل التجارة أحد المقومات الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية .

العصر الذهبي للسيطرة الكولونيالية الفرنسية في إفريقيا بدأ في الافول وترافق مع مسعى من نوع آخر بغية صوغ جغرافية سياسية جديدة في القرن الإفريقي وافريقيا الوسطى، ولا سيما بعدما تمكنت واشنطن من ايجاد قاعدة من الأنظمة التابعة لها تنضم حول محور اريتيريا – اثيوبيا – اوغندا، ومن دون السودان، الذي تسعى الولايات المتحدة إلى الاطاحة بنظام الحكم فيه وتقسيمه .

وكانت الإدارة الأميركية قد نجحت ابان الأزمة الزائرية في تثبيت قاعدة حليفة لها عبر انتصار كابيلا، واستلامه السلطة في كينشاسا نهاية الربيع

الماضي، باعتبار ان كابيلا وحركته وسلطته مجـرد صـنيعة اميركيـة يتقـدم لتصفية المصالح الفرنسية والاوروبية في الكونغو لمصلحة الولايات المتحـدة لا سيما ان السياسة الأميركية منذ الخمسينات كانت تتعـاون مـع موبوتـو وقـد اعتمدته كأحد حصون مقاومة المد السوفييتي في إفريقيا .

وهكذا سقطت جمهورية الكونغو الديمقراطية كثمرة ناضجة في سلة العـم سام، كما استغلت الشركات الأميركية والبريطانية عداء كابيلا لفرنسـا، لتضـع يدها على مناجم القصدير والكوبالت في شرق الكونغو لا سيما " انغلو اميركـان " و " غانكور " الشركتين جنوب افريقيتين و"بونـدو" الشـركة البريطانيـة و" اميركان فيلدز" الأميركية و " كونسوليدا بتيدا وركان" الكندية، في الوقت الـذي سنحت فيه الفرصة لشركة " هويبرز لتعزيز موقعها في سوق الماس " .

وما لا يترك مجالا للشك ان الخاسر الكبير في هذه الحـرب فـي منطقـة البحيرات العظمى هي فرنسا، ومع استلام كابيلا السـلطة، اخضـع الكونغـو الديمقراطي لتحالف الدول التي تحكمها قبائل التوتسي فـي منطقـة البحيـرات العظمى، اوغندا، ورواندا، وبوروندي، التي تسعى إلـى اقامـة امبراطوريـة التوتسي والسيطرة على منابع النيـل، وتقسـيم السـودان، وخدمـة المخطـط الأميركي، الصهيوني. ولم تكتف الولايات المتحدة بمحور التوتسي الذي بـات مؤلفا من اربعة اضلاع بعد انضمام جمهورية الكونغو الديمقراطيـة لـه، بـل سعت لتوسيع نفوذها في كل الاتجاهات. فعلى الصعيد العسكري طرحت الإدارة الأميركية مبادرة لتجهيز وتدريب قوات سلام إفريقية تتولى بنفسها التدخل فـي مناطق النزاع في القارة بدلا من القوى الاجنبية الاخرى (طبعا هنـا المقصـود فرنسا حصراً). وفعلا بدأت الولايات المتحدة خطوات عملية في هـذا الاتجـاه الذي سيضم مجموعة بلدان هي مالي وغانا وغينيا بيساو والسنغال وربما ساحل العاج، وطبعا اوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا وبروندي .

ومن الواضح ان الولايات المتحدة تعتبر جمهورية الكونغـو الديمقراطيـة البلد الإفريقي الثالث من حيث الحجم ونظـراً لأهميتـه الجغرافيـة وثرواتـه المنجمية التي تشكل إحدى أهداف واشنطن الاستراتيجية في القـارة. وتتجسـد عودة الولايات المتحدة إلى الساحة الإفريقية بقوة ظهرت بوادرها فـي زيـارة وارن كريستوفر وزير الخارجية السابق إلى إفريقيا خلال شهر تشرين اول عام ١٩٩٦. وقتها تعرضت هذه الزيارة لانتقادات حادة من قبل مسؤولين فرنسـيين ابدوا دهشتهم مما اعتبروه اهتماما أميركيا مفاجئا بإفريقيـا. فـرد كريسـتوفر

بغضب: « ان الولايات المتحدة الأميركية تنوي زيادة نفوذها في إفريقيا، ولا تحس انها تتطاول على مناطق النفوذ الفرنسي فيها ».

وشملت جولة مادلين ألبرايت الإفريقية خلال شهر كانون الاول١٩٩٨ إلى كل من اثوبيا وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأنغولا، وزيمبابوي، وجنوب إفريقيا، وكان من أبرز ما طرحته زياراتها، تشديد الضغط على حكومة الخرطوم والانفتاح المثير لاستياء واشنطن، من جانب رئيس جنوب إفريقيا نلسون مانديلا على كل من حكومة السودان والعقيد القذافي .

وجاءت جولة اولبرايت هذه بعد أن شهدت إفريقيا جنوبي الصحراء، تغيرات جذرية في العديد من دولها، فكان سقوط نظام منغستو هيلامريام في اثيوبيا واستقلال اريتريا، وتثبيت حكم يوري موسيفيني في اوغندا والتغيرات في رواندا وبوروندي وأخيراً في زائير التي اصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقبل كل هذا سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ومن ثم تثبيت الحكم في انغولا، بعد فشل سافيمبي في الانتخابات ورضى واشنطن عن الحكومة هناك بزعامة دوس سانتوس .

إنها تغيرات ليست ناجمة بالكامل عن عوامل داخلية، بقدر ما هي ناجمة عن التدخلات الدولية، وبالأخص من جانب الولايات المتحدة، القوة المنتصرة في الحرب الباردة، والتي أصبحت القوة العظمى الوحيدة، في العالم، التي ساعدت في تسريع هذه التغيرات، التي يبدو انها تسير في سياق متجانس يصب في خدمة المصالح الاقتصادية والسياسية المستقبلية للولايات المتحدة وشركاتها.

إن الدولارات والديمقراطية ليست الاسباب الوحيدة لعودة الاهتمام الأميركي بالقارة السوداء، بل ان وزير الدفاع ومدير مخابرات " سي. آي. ايه " السابق، جايمس شليسينغر، كتب: « إن هدف كلينتون، هو اجتذاب إفريقيا الواقعة في جنوب الصحراء، في اطار النفوذ الأميركي » أي أن الرئيس الأميركي يريد احلال النفوذ الأميركي الثقافي والاقتصادي مكان النفوذ الفرنسي.

وهكذا تحولت إفريقيا حاليا إلى مسرح لآخر التحديات التي سيشهدها نهاية قرننا الحالي بين الولايات المتحدة وأوروبا، أساسه الإستثمارات الخاصة، وأرباح الشركات العملاقة متعدية الجنسية، بدلا من المساعدات الحكومية لإفريقيا، التي تشهد تقلصا في هامش مناوراتها الاقتصادية، وقدرتها التفاوضية تجاه العالم الصناعي بشكل دراماتيكي، طالما إذ لم يعد لديها ما تقدمه له سوى

منتجات حيوية لها وقليلة الاهمية له .

٣- إفلاس الارجنتين

تعتبر الأزمة الارجنتينية و احدة من الازمات المتلاحقة التي حدثت في عدة دول ناشئة، و هي بالاساس أزمات هروب رؤوس الاموال. تلك الاموال التي تدخل و تخرج دون اذن مسبق، بوصفها احدى قواعد العولمة و حرية حركة رؤوس الاموال و تدفق المعلومات و السلع و التكنولوجيا و الافكار والبشر.فإن أي أزمة داخلية تحدث في البلدان الناشئة التي فتحت أبوابها أمام حرية حركة رؤوس الاموال تؤدي سريعا و بشكل مغال فيه لدفع رؤوس الاموال الاجنبية إلى الهروب سريعا قبل ان تطالها التحقيقات و تمنعها من الهرب بغنائمها.و نضيف إلى ذلك أن رؤوس الامو ال تبحث عن الربحية فقط بغض النظر عن مساهمة أنشطتها في اقامة اقتصاد حقيقي حيث تركزت هذه الامو ال في شراء الشركات العامة المعروضة للخصخصة و بدلا من تنشيطها لخلق فرص عمل جديدة قامت بتطبيق قو اعد السوق الحرة عليها ممانتج عنه مزيد من البطالة.

وهكذا تبرز العولمة و جهها السلبي الذي تضع دول الشمال نظريته لتكون أداته في تدمير اقتصاد الجنوب. و بالفعل كما يقول طلعت شاهين في مجلة الراي"اننا لم نسمع عن دولة متقدمة أصابتها أثار الازمة في تركيا أو في المكسيك أو جنوب شرق أسيا، بل كانت بنو ك الشمال تتقدم في تلك الأزمات لتلعب دور المنقذ لتلك الدول من ازماتها باغراقها في مزيد من الديون(٩)..

وكانت الارجنتيندخلت سنتها الرابعة من الأزمة الاقتصادية الخانقة، وأصبحت عاجزة عن دفع ديونها الضخمة البالغة ١٥٥ مليار دولار. كما أن معدل البطالة اقترب من ٣٠%، و ازداد عدد الفقراء من مليون إلى ١٤ مليون (من أصل ٣٧ مليون عدد سكان الأرجنتين)، و ارتفع عدد من هم تحت خط الفقر من ٢٠٠ ألف إلى ٥ ملايين ، و ارتفعت نسبة الامية من ٢% إلى ١٢% ، كما لم يثر التهرب الضريبي الذي قدر في عام ١٩٩٨ بمقدار ٤٠ مليار دولار أي قلق لدى المنظمة الدولية.و كانت آخر مكافأة للأرجنتين هي منحها قرضا في عام ١٩٩٩ و توصية رئيس صندوق النقد برفع المساعدات الموجهة للارجنتين من ١٤ مليار دولار إلى ٢٢ مليار دولار. و زاد خط الفقر، منذ أن أصبحت البلاد في صراع مع الكساد الاقتصادي .

و كان من المفترض ان يصو ت خلال شـــهر ديســـمبر ٢٠٠١البرلمـــان الأرجنتيني على موازنة ٢٠٠٢ " العجز صفر " بمقتضى الوعود المقدمة مقابل مساعدة بقيمة ٤٠ مليار دولار، ممنوحة من صندوق النقد الـــدولي منـــذ ســـنة. وكانت المفاوضات داخل الحكومة بين الأحزاب فـــي الســـلطة مـــع مســـئولي صندوق النقد الدولي قد فشلت. و بسبب عدم التوصل إلى حل، فـــإن صـــندوق النقد الدولي أوقف قروضه إلى الأرجنتين، الأمر الذي جعل البلاد متخلفة عـــن الدفع. و هنا عمت الكارثة .

في آخر إجتماع عقده صندوق النقد الدولي برئاسة الألماني هورســـت كـــولير لبحث الوضع في الأرجنتين، توصل المجتمعون إلـــى قناعـــة بـــأن العجـــز فـــي الموازنةصفر لم يتحقق، و أن الانتاج شل بالكامل ، وأصـــبحت خزينـــة الـــدو لـــة فارغة. و الحال هذه لا يستطيع صندوق النقد الدولي أن يوصي بـــدفع قســـم مـــن المبلغ المقرر لشهر ديسمبر بقيمـــة ٢٦٤ ،١ مليـــار دولار فـــي إطـــار برنـــامج الـــ٤٠ مليار دولار. و قال الناطق الرسمي للمؤسسة المالية الدولية توماس داوســـن " على السلطات الأرجنتينية أن تحقق أهداف البرنامج التي حددتها، قبـــل أن تتســـلم دولارا واحدا ."و كان صندوق النقد الدولي و على رأسه الولايات المتحـــدة الأمـــر يكية أكبر شريك في الصندوق قد لعبا دورا كبيرا في مجاراة الأرجنتين في تمويـــل سياساتها الخاطئة التي اتبعتها الحكو مة. فقد استمر الصندوق في تجاهـــل الموقـــف المتداعي في الأرجنتين على الرغم مـــن أنـــه كـــان بالاجـــدر أن يوقـــف تمويـــل السياسات الخاطئة منذ أعوام مضت. فمشكلة الاعتماد علـــى القـــروض الخارجيـــة لتمويل العجز الحكومي هو مزيد من الاعباء بما فيها خدمة تلك الـــديون و تـــأخير الدفع أو تخفيض العملة في تلك الظروف عادة ما يؤديان إلى عدم استقرارالاســـواق المالية و حدوث أزمات بالتبعية لدول الجوار(١٠).

و لا يمكن للمرء أن يحصي كم هو عدد المرات التي طرح فيها صـــندوق النقد الدولي برامج إنقاذ مالي لهذه الحكومة أو تلك التي تواجه أزمة اقتصـــادية. و لا يمكن أن نحصي أيضا الدعم غير المشروط الذي قدمتـــه هـــذه المؤسســـة المالية الدولية لبعض رؤوساء الدول، على الرغم مـــن أنهـــم ليســـوا فاضـــلين ولا ديمقراطين، و لكن لأن هذا الدعم يخدم المصـــالح السياســـية و التجاريـــة والاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية فقط. أنه حال روســـيا بوجـــه خـــاص، والبرازيل، و باكستان اليوم. فبالنسبة لروسيا الأمر يتعلق بمساعدة هـــذا البلـــد الذي كان في الماضي قوة عظمى على تعزيزديمقراطيته الناشئة، أما البرازيـــل،

فقد تدخل صندوق النقد الدولي بين الدورتين في الانتخابات الرئاسية التي جرت في أكتوبر ١٩٩٨ ،لمساندة و إعادة انتخاب فرناندو هونريك كاردوسو الذي تتماشى خياراته الاقتصادية مع متطلبات صندوق النقد الدولي، بعكس منافسه لويس أنا سيولولا من حزب العمال الذي يمثل اليسار. و في حال باكستان لعب الوضع الجيوبوليتيكي لهذا البلد في الأزمة الحالية دورا رئيسا في تبرير تدفق مليارات الدولارات من القروض و المساعدات و التسهيلات التجارية إلى إسلام آباد .

الأرجنتين لا تمتلك أي من هذه الحجج التي يمكن اعتمادها. و منذ منتصف عام ، و الارجنتين تعاني من حالة ركو د قوية لها عدة اسباب نابعة من سوء التخطيط الحكو مي ١٩٩٨ . ففي عهد الرئيس كارلوس منعم (١٩٩١-١٩٩٥)، (١٩٩٥-١٩٩٩ اعتمدت الأرجنتين، التكافؤ بين سعري الدولار والبيزو (العملة الوطنية)، أي ربط البيزو بالدولار الأمريكي على أساس ١بيزو =١دولار، من أجل وضع حد للتضخم الجامح ،الذي بلغ ٣٠٠٠% في عام ١٩٩٨، و تقرر أن يتم وضع دولار في خزينة البنك المركزي مقابل كل بيزو يتم طرحه في الاسواق،حين أجبر الرئيس الارجنتيني السابق راؤول ألفو نسيني على الاستقالة، لكي تستفيد من مرحلة من النمو لاكثر من ٥% طيلة ١٩٩٠-١٩٩٦. و بأمر من واشنطن قامت بيونس ايرس بخصخصة شركات القطاع العام. و بما أن البلدان المجاورة خفضت عملاتها الوطنية، و الدولار في ارتفاع مستمر، فقد انهارت المنافسة الأرجنتينية. و قاد استمرار التكافؤ بين الدولار و البيزو إلى إجبار البنك المركزي الأرجنتيني على رفع معدلات الفائدة. و كانت النتيجة أن أصبح النمو الاقتصادي سلبيا، و سقطت بذلك الأرجنتين في دوامة اللولب : الركود الاقتصادي يعمق العجوزات في الموازنة، و المستثمرون الأجانب فقدوا الثقة، و المطلوب زيادة أكثر في معدلات الفائدة، و لجأت الحكومة إلى تخفيض النفقات العامة، الأمر الذي قاد إلى تعمق الأزمة الاقتصادية .

و لما كانت الحكومة الأرجنتينية لا تملك إمكانيات اللجوء إلى تخفيض عملتها الوطنية، فإنها أصبحت تطلب بإلحاح رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. و هذا ما قاد إلى تفاقم مديونية الأرجنتين الخارجية التي انتقلت من ٦٢ مليار دولار الى أكثر من ١٥٠ مليار دولار، أي

نصف الناتج الداخلي الخام، و إلى طلبها الدعم المالي الضروري من صـــندوق النقد الدولي من أجل تسديد ملياري دولار كدين انتهى اجله يـــوم ١٩ ديســـمبر. وبما أن الحكومة الأرجنتينية عجزت عن دفع هذا الدين، فقد أعلـــن هـــذا البلـــد إفلاسه المالي أمام المجتمع الدولي .

و اعتبر شهر ديسمبر حاسما لسكان الأرجنتين أولا، و لأميركا اللاتينيـــة، و اتحادها التجاري و روابطها مع الولايات المتحدة و الدولار ثانيـــا، و أخيـــرا لبقية العالم. لأن دور صندوق النقد الدولي في الحالة الأرجنتينية كان يتابع بدقة من قبل واشنطن، التي أضحت حساسة جدا لمبادئ تقديم المســـاعدات الدوليـــة. فمنذ أن وصل الرجل الثاني إلى صندوق النقد الدولي فـــي ســـبتمبر الماضـــي، الأميركي الجمهوري و الليبرالـــي المتطـــرف ان كروجيـــر، حصـــلت أولـــى تمظهرات التحول في موقف الولايات المتحدة (التي تعتبر المساهمة الأولى فـــي صندوق النقد الدولي) تجاه البلد الذي يجازف بتبذير أموال المساهم الأميركي .

و فضلا عن ذلك فإن الأرجنتـــين اليـــوم لا تمثـــل أولويـــة للأميـــركيين، خصوصا، و أن إفلاسها المالي لا يقود بالضرورة إلـــى إحـــداث سلســـلة مـــن الأزمات، التي يمكن أن تضرب البلدان الناشئة الأخرى، التي لـــم تعـــد تطلـــب كثيرا المساعدات المالية الخارجية منذ الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ .

إن الإفلاس الأرجنتيني الذي حدث بعد أحداث ١٩ ديسمبر يمثـــل نهايـــة "المعجزة الارجنتينية"لعقد التسعينات ، التي حصلت على أربـــاح كبيـــرة مـــن الشركات المتعددة الجنسية ، و سمحت للعديد من الموظفين الأرجنتنيين الكبـــار بمراكمة ثروات فاحشة بسبب انتشار الرشو ة و الفساد على رأس قمة الســـلطة السياسية، اذ ابتلع الحكام الموارد التي دخلت إلى البلاد من عمليات الخصخصة الشاملة، و جعلت الاقتصا د الارجنتيني خاضعا للمضاربة، و تابعـــا للخـــارج. كما أن هذا الافلاس يعتبر إخفاقا كبيرا لصندوق النقد الدولي الذي كـــان يتـــابع بدقة متناهية حسابات الأرجنتين المالية منـــذ عشـــر ســـنوات، إذ أظهـــر هـــذا الصندوق عجزا واضحا في ضمان التوازن المالي لهذا البلد، و لكل البلدان فـــي عالم الجنوب التي تمتثل لأوامـــره و خططـــه المتعلقـــة بالإصـــلاح الهيكلـــي لإقتصاداتها.

و تعتبر الأزمة السياسية الحالية أخطر أزمة تشهدها الأرجنتين منذ نهايـــة الديكتاتورية العسكرية، في الوقت الذي تو اجه فيه البلاد أسوا أزمة إقتصـــادية في تاريخها.

وفتحت هذه الازمة الاجتماعية و السياسية التي عصفت بالارجنتين الطريق لعودة المعارضة البيرونية الى السلطة. لقد ترك فرناندو دي لاروا السلطة قبل سنتين من انتهاء مدته الرئاسيةعام ٢٠٠٣،و ترك البلاد في خرا ب كامل، علما أن الأزمة الإقتصادية الأرجنتينية ليست وليدة اليوم ، بل إن إرهاصاتها بدأت تظهر في فترة حكم الرئيس السابق كارلو س منعم(١٩٨٩-١٩٩٩). لكن فرناندو الذي و عد ناخبيه"ببناء أرجنتين أفضل"فشل في مسعاه هذا، فتعمقت الفوارق الطبقية بين الاغنياء و الفقراء في عهده، و انهارت الطبقة الوسطى القوية جدا في الماضي ، و التي حملته الى السلطة،و لم يحقق أي نجاح يذكر في محاربة الفساد.

و كان الرئيس فرناندو دي لروا قد قدم استقالته يو م ٢٠ ديسمبر الماضي بعد يو مين منالمظاهرات العنيفة التي عمت معظم المدن الأرجنتينية، اذ اقتحم المتظاهرون المحلات التجارية الكبيرة من أجل الحصول على حاجياتهم الغذائية. وبلغت الخسائر البشرية غير المسبوقة لهذه الاحتجاجات الواسعة ٢٧قتيلا و مئات الجرحى و ألاف المعتقلين.و كانت الأرجنتين قد شهدت إضرابا عاما يوم ١٣ ديسمبر الماضي شل معظم المرافق الاقتصادية و الاجتماعية والصحية في البلاد من قطاع النقل إلى المستشفيات، مرورا بالمدارس والجامعات. و رفع المضربون شعارا رئيسيا واحدا يتمثل في إحداث تغيير راديكالي في السياسة الاقتصادية للبلاد و رحيل وزير المالية دومينغو كافالو، المتهم في نظر الشعب الأرجنتيني بأنه يطبق القرارات الاستبدادية لصندوق النقد الدولي. و بالفعل فقد قدم الوزير المعني استقالته أمام الضغط الشعبي. ولمافشل الرئيس الارجنتيني فرناندو دي لاروا في حمل أحزاب المعارضة المسيطرةعلى البرلمان على تشكيل حكو مة و حدة وطنية لانقاذ وضع البلاد، قدم بدوره استقالته من رئاسة الجمهو رية.

و السؤال الذي يطرحه المحللون هو هل ينجح الرئيس ادوارد دوهالدي في إخراج الأرجنتين من أزمتها الاخيرة؟ الواقع الحزبي و السياسي الراهن – على صعيد الأرجنتين – يشير إلى أن صراع الاحزاب السياسية و الرغبة في الاستحواذ على السلطة وراء الفساد و الإفساد المالي و السياسي، كما كانت السبب الاساسي في تفجر الاحتجاجات الشعبية و عدم بروز لاعب رئيس يحسم المو قف لصالحه. فالحزب البيروني حمل "كارلوس منعم" ، و الحزب الراديكالي تعرض لذات الوضع خلال فترة حكم "راؤول ألفو نسين"، و الجيش

لم يعد في وضع أفضل، حيث يحمل ميراث السبعينات و بداية الثمانينات ممثلة في تدهور الاقتصاد- الحرب القذرة- و مغامرة فوكلاند، ناهيك عن عدم رغبة الفرد في الارتداد عن الديمقراطية مرة أخرى.و لهذا فإن تخطي المشكلة الارجنتينية يتطلب عنصرا اساسيا و هو الثقة بين افراد الشعب و قياداته السياسية، بعيدا عن الضغوط و الانقسامات بين مطالب طبقة عاملة، و أخرى متوسطة، أو مصالح سياسية طبيعية، وأن تكون حركة دخول و خروج رؤوس الاموال بالعملات الاجنبية في اطار هدف قومي و اضح و محدد المعالم و ليس مجرد استجابة لتطبيق تعاليم منظمة التجارة العالمية او سياسة صندوق النقد الدولي التي تكيل بمكيالين. فالاستقرار السياسي يعني عودة رؤوس الامو ال المهاجرة و تدفق رؤوس الامو ال الاجنبية في آن و احد، و هو المطلوب لحل المشكلة الارجنتينية، و يتفق و تعاليم العولمة(١١).

■■

الهوامش:

١- *بول هيرست و جراهام طومبسون – ما العولمة – الإقتصاد العالمي و امكانات التحكم – ترجمة د. فالح عبدالجبار – سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٧٣ – سبتمبر ٢٠٠١ – الكويت (ص ١٥٦) .*

٢- *المرجع السابق (ص ٢٠٧).*

٣- *المرجع السابق (ص ٢١١).*

٤- *المرجع السابق (ص ٢١٦).*

٥- *هانس – بيتر مارتين و هارالدشومان – فخ العولمة – الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية – سلسلة عالم المعرفة – العدد ٢٣٨ .أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٨ – الكويت (ص ٢٠٣ – ٢٠٤) .*

٦- *رضا محمد هلال و كرستين عبدالله – قمة كيبك و ردود الفعل الإقليمية و الدولية – مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١ – القاهرة (ص ١٩٦).*

٧- *هانس بيترمارتين و هارالدشومان – مرجع سابق (ص ٩٦).*

٨- *ميشال بوغنون – موردان ، أميركا التوتاليتارية – الولايات المتحدة و العالم : إلى أين؟ عربه خليل أحمد خليل، دار الساقي، الطبعة الاولى ٢٠٠٠٢، (ص٢٣٥ – ٢٣٦).*

٩- راوية عاطف مختار – الأزمة المالية الأرجنتينية – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٤٨ – ابريل ٢٠٠٢. القاهرة (ص ١٦٩).
١٠-.المرجع السابق (١٧٠).
١١ -نزيرة الأفندي – المشكلة الأرجنتينية – أزمة سياسات أم صراعات حزبية ؟ مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٨ – أبريل ٢٠٠٢ – القاهرة (ص ١٥٦)

■■

الفصل الرابع

أزمة الإشتراكية الديمقراطية

و عولمة الطريق الثالث

خلال النصف الثاني من عقد التسعينات، وصلت الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية إلى السلطة في ١١ بلداً أوروبياً غربياً، وأصبحت حاكمة لكل أوروبا اليسار باستثناء حزب الشعب اليميني في إسبانيا، الذي يتبنى الخطوط الرئيسية العامة للحزب الاشتراكي الإسباني، وإيرلندا، وبلجيكا واللكسمبورغ. وقد عاد يسار الوسط الأوروبي بحلة اجتماعية جديدة واقتراحات عملية لتجاوز إشكاليات الخيار الاشتراكي الكلاسيكي الذي نما في ظل شكوك بأنه محاولة للعودة إلى الماضي. فالاشتراكية بوصفها حركة سياسية، وإيديولوجية تاريخية انبثقت عن حقائق الثورة الصناعية من خلال فريق من رموز الثورة الفرنسية على مدى قرنين من الزمن ما زالت تستجيب إلى طموحات عديدة متلازمة، حيث إن الأحداث الأخيرة تشير فعلاً إلى واقعيتها .

١-تاريخ فكرة الإشتراكية الديمقراطية

تشكلت الإشتراكية الديمقراطية نسبة إلى الفكرة الثورية مثلما وجدت في نهاية القرن التاسع عشر،من خلال مرجعين كبيرين لعام ١٧٨٩و عام ١٨٤٨. وأعلن نشتاين زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني في سنوات ١٨٩٠، من خلال التركيز على التحليل السياسي الاقتصادي للرأسمالية في آن معا،أن فكرة الثورة ليست بالضرورة أن تكون في قلب مشروع تغيير المجتمع.و معنى القول أن الرأسمالية سوف تبقى نظاما يمكن أن نناضل من

داخله. ويظل الهدف تجاوز الرأسمالية، لكن الوسيلة لم تعد الثورة. وسوف يكون التغيير من الداخل ، بواسطة الإصلاح، عن طريق التأمينات الصناعية، من قبل الحركة التعاونية.و كانت هذه الحركة للتغيير الاجتماعي هي أساس فكرة الإشتراكية الديمقراطية. إنها تعني بوضوح مشروعا سياسيا بديلا لنظرة ماركسيي ذلك الزمان الكارثية، الذين يطرحون الإطاحة الثورية بالنظام الرأسمالي.

إن الخاصية الأولى للإشتراكية الديمقراطية ، كنموذج للتغيير السياسي،هو تحويل تنظيم الطبقة العاملة إلى قوة سياسية و إلى مقابلة للمجتمع،وهذا ماقاد إلى تشكيل الاحزاب الجماهيرية الكبيرةو منظماتها النقابية الموازية.و يعتبر تنظيم الطبقة العاملة كفاعل مركزي مزود بسلطة التفاوض و باقتراحات معاكسة عن طريق العمل النقابي،اكتشافا اشتراكيا ديمقراطيا أكثر منه شيوعيا.انه يعني للإشتراكيين الديمقراطيين، بواسطة العقد المشترك، عقد تسوية طبقيةمتفاوض عليهاو قابلة للمراجعة، بين قوى العمل و قوى رأس المال.ولايجوز أن ننسى أنه في الوقت الذي تبلور فيه المشروع الاشتراكي الديمقراطي ، كانت الطبقة العاملة من الناحيةالكمية ،أقلية.ولكن في ظل التمديد لماركس و انجلز، فهم الاشتراكيون الديمقراطيون بأنه هناك تموقعت الظاهرة الناشئة التي غيرت العالم.

تمثل الإشتراكية الديمقراطية سياسات و منظمات تشكلت تدريجيا في اوروبا الشمالية و أوروبا الوسطى في نهاية القرن التاسع عشر.و اذاكانت هناك اختلافات بين الاحزاب الإشتراكية الديمقراطية في الثقافة و البنية ، الا أن تاريخها كان مشتركا إلى حد كبير. و نشأت الإشتراكية الديمقراطية مع و عن طريق تقاطع ديناميكيتين سياسيتين: فمن جهة، النضال من أجل الانتخاب المباشر، و الديمقراطية السياسية، التي هي في الواقع أحزاب ديمقراطية (جمهورية في فرنسا)،و من جهة أخرى، نقد الرأسمالية و عدم مساواتها و لا عقلانيتها، التي أسهمت في ولادة الأحزاب العمالية ذات التوجه الماركسي- حزب العمال البريطاني يتبنى ايديولوجية مركبة من التقاليد الدينية، و ملقحة من النزعة النقابية الاصلاحية.

و خلال النقاشات و الازمات التي شهدتها الإشتراكية الاوروبية- خصوصا أزمة "التحريفية" في بداية عام ١٩٠٠- رفضت الاحزاب الإشتراكية الثورة العنيفة بوضوح أكثر فاكثر. غير أنه في الوقت عينه، غيرت هذه

الاحزاب بالتعاون مع النقابات المرتبطة بها، المجتمعات الليبرالية شيئا فشيئا، عندما وضعت المسألة الاجتماعية في قلب اهتماماتها.

و في ظل القطيعة الكبرى التي حدثت في عام١٩١٧ ، قبلت الإشتراكية الديمقراطية التعددية الديمقراطية بوضوح، في تعارض مع الشيوعية.و لكن الإشتراكية الديمقراطية، و على نقيض الليبرالية، قابلت اقتصاد السوق بشرعية المطالب الاجتماعية، و فضلت دور الدولة. و بعد عام ١٩١٨،واجهت الاحزاب الإشتراكية الديمقراطية تحدي حكم مجتمعات لازالت في بنيتها الاساسية راسمالية،و شاركت في ائتلافات مع قوى سياسية أخرى. و لم تكن هذه الاحزاب مهيأة لمواجهة أوضاع حيث لاتستطيع تطبيق "برنامج الحد الاقصى"، أي الملكية الجماعية لوسائل الانتاج و التبادل.و كانت التجارب الحكومية الاولى بعد عام مخيبة للامال.١٩١٨. و تم تطبيق عدة اصلاحات، ولكنه في الوقت عينه ، فرضت مبادىء الإقتصاد الليبرالي نفسها. و مع مطلع الثلاثينات ١٩٣٠ و الأزمة الإقتصادية العالمية، ازدادت مصاعب الإشتراكية الديمقراطية.و دمر صعود الفاشية و النازية في أوروبا عدة أحزاب، خاصة الاحزاب النمساوية و الالمانية. و مع كل ذلك ، فانه في تلك السنوات بدأت تتبلور سياسة خروج الإشتراكية الأوروبية من تناقضاتهالمرحلة طويلة، التي طبقت في السويد و النرويج، قبل أن تعم كل السياسات الإشتراكية الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية.

و أخيرا بلورت الإشتراكية الديمقراطية برنامجا اصلاحيا متمحورا حول محورين.فهو يعني ، من جهة، مشروعا إصلاحيا للملكية، مرقيا بذلك فكرة الملكية الاجتماعيةمهما كانت الأنماط(تأميمات، تعاونيةالخ...) فلا يكفي مناقشة عقد العمل، بل يجب محاولةافتكاك الاستقلالية، و هذا لا يمكن تحقيقه إلا جماعيا. أما المحور الثاني،فهو بكل تأكيد بناء دولة الرفاهية، أي تنظيم الجمعيات التعاونية الحامية،لمختلف أشكال الضمان الاجتماعي ، لمواجهة أشكال المخاطر الجديدة المتمثلة في الصحة، و العجز،و البطالة.

و قد حددت الإشتراكية الديمقراطية برنامجها، و طرائقها، و اهدافها، قبل عشرين سنة من الثورة الروسية.و الحال هذه فان الإشتراكية الديمقراطية هي طريقة التفكير في الادارة، و الاصلاح، و التجاوز ، و لم تكن أبدا كنوع من الطريق الثالث.و كانت الفكرة الاساسية للاشتراكية الديمقراطية ترى ان تاميم ملكية وسائل الانتاج و التبادل ليس ضروريا لمقاومة لاعقلانية و لا مساواة

الرأسمالية. و كانت الحكومات التي أرادت مكافحة الفوارق الاجتماعية،و هي تقود سياسات اقتصادية فعالة،طبقت سياسات مضادة للأزمات الدورية من أجل السيطرة على تقلبات السوق، و تشجيع الاستثمار، و تطوير الحماية الاجتماعية، و تنمية مستوى التعليم. و قدمت أعمال كينز ، التي و فقت بين المبادرة الخاصة و قيادة ديمقراطية للاقتصاد، نظرية اقتصادية للاشتراكية الديمقراطية. و اختلف توسع القطاع العام حسب البلدان و مكانة الدولة، فهو قوي في النمسا و فرنسا، و مهم في بريطانيا، وضعيف في السويد أو في ألمانيا، و لكن لم تكن في أي من هذه البلدان شركات القطاع العام أدوات قطيعة مع السوق.

أما البعد الاخر للتجربة السياسية للاشتراكية الديمقراطية فتمثلت في أهمية التعددية السياسية و الاجتماعية. و لاتنفي الإشتراكية الديمقراطية و اقعة الصراعات في المجتمع، بل انها اعتمدت على الاعتراف بالمصالح المتشكلة، وبشكل رئيس للنقابات و أرباب العمل.و لكنها اعتقدت ان طريقة حل الصراعات يجب ان تمر عبر التسويات، و لهذا وضعت اجراءات للمفاوضات بين مختلف الاطراف في المجتمع.

٢-الإشتراكية الديمقراطية نجحت ثقافيا بعد انهيار الشيوعية

و ليست الإشتراكية الديمقراطية التاريخية سياسةفقط،انها بلا انفكاك ثقافة سياسية، تنطلق من التعددية الاجتماعيةو الدفاع عن "الاعتدال " السياسي،و عن بنيات التنظيم من أجل التفاوض و التشاور.و شهدت الاحزاب الإشتراكية في أوروبا الجنوبية _ و منها الحزب الاشتراكي الفرنسي- تجارب مختلفة نسبيا، اذ ركزوا على الصراع الطبقي حتى عقد السبعينات، و حافظواعلى شكل من المرجعية الماركسية لفترة طويلة أكثر من أحزاب أوروبا الشمالية.أما اليوم وفإن الظروف الاقتصادية و السياسية قربت الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية كثير ا، حتى و ان ظلت في حدود الوقائع الوطنية.

و بصورة اجمالية عرفت السياسات الإشتراكية الديمقراطيةنجاحات عملية مهمة.و أظهرت التحليلات الاحصائية لسنو ات١٩٥٠ - ١٩٧٠،أن الفوارق الضعيفة جدا بين الرواتب، و الحماية الاجتماعية الاكثر تطورا،و التوازنات الجيدة بين التوظيف، و الإستثمارات، والأجور، كانت قد تحققت في البلد الذي حكمته الإشتراكية الديمقراطية مدة طويلة- من غير أن نتحدث عن المقارنة مع البلدان الشيوعية.

و لكن منذ نهاية عقد السبعينات ، و اجهت الإشتراكية الديمقراطية مصاعب جديدة.و شهدت نتائج الإنتخابات تموجات مهمة.و لعل الأكثر أهمية منها النتائج الاخيرة لليسار الفرنسي في الانتخابات الرئاسية. و في عام ٢٠٠٢ ، باستثناء بريطانيا نجد الإشتراكية الديمقراطية الاوروبية في موقع الدفاع.كيف يمكن تفسير هذا الوضع؟ الأسباب الإقتصادية قاهرة، و هي تعود إلى حد ما ، إلى المصاعب الناجمة عن تطبيق السياسات الاقتصادية:كلفة الموازنة للبرامج الاجتماعية، و تنامي البطالةفي سنو ات ١٩٨٠- ١٩٩٠، ومحدودية السياسة الضريبية,و لامركزية نظام العلاقات المهنية، التي تعقد سياسة المداخيل. و لكن الاسباب الخارجية هي الاكثر أهمية، و التي نلخصها عادة تحت مقولة "العولمة". فالاستقلال الذاتي للاسواق المالية، و الدخول في مجتمع المعرفة و المعلومة،و زيادة المنافسة الدولية، هذه العوامل مجتمعة غيرت من معطيات " التسويات الوطنية"للمرحلة السابقة..

و لم تعد الاسلحة التقليدية للسياسة الكينزية فعالة- خاصةالسياسة النقدية،مع تبني سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية،و سياسة الموازنة مع وجود عجوزات مهمة.و فضلا عن ذلك، فقد انهارت كليا ركيزة الإشتراكية الديمقراطية ذات الثلاث قوائم- المشروع،النموذج،و البرنامج- في سنوات ١٩٨٠-١٩٩٠، تحت تأثيرحركتين ليستا بالضرورة مرتبطتين إحداهما بالاخرى: فمن جهة، تبدد المستقبل الثوري مع نهاية الشيوعية، ومن جهة اخرى، التحولات التي عرفتها الراسمالية. و بصورة اجمالية ، نجحت الإشتراكية الديمقراطية ثقافيا ، و لكنها خسرت هويتها.و بالمقابل ، فإن نهاية النموذج الاشتراكي الديمقراطي، يعني في الوقت عينه نهاية النموذج السياسي وبرنامج الاصلاح.و أصبح برنامج الاصلاح قديماcaducبسبب تغلغل فيروس العولمة الليبرالية على مستوى العقول، الذي أحدث بلبلة ايديولوجية.

و اذا كان البرنامج الإشتراكي الديمقراطي على الصعيدين الإيديولوجي والثقافي لم يستنفذ بعد،فإن العالم الذي يتوجه اليه تغير كثيرا منذ عشرين سنة.في السابق كانت الرأسمالية عبارة عن آلة انتاج للكليا ت، و بوصفها آلة تستخدم قوة عمل الاشخاص، المتساوية،و المتشابهة و المخططة، بما يعني وجود قوة كليات فيما بينها ، بصرف النظر عن طبيعة الجنس البشري، وهويته القومية، اذ كان تاريخ الراسمالية، تاريخ تحول عنيف للسكان إلى قوة عمل منظمة . و انطلاقا من هذا التحليل،قدمت الإشتراكية الديمقراطية جواباتمثل في

خلق تكوين الجمعيات الحامية مثل(النقابات، و المفاوضات المشتركة، و دولة الرفاهة) ولإعطاء قوة العمل هذه قدرة على المقاومة، و التفاوض، و تخفيف حدة الاستغلال الرأسمالي.

و تجعل العولمة من الصعوبة بمكان على الإشتراكية الديمقراطية أن تسبح ضد تيار الدورات الاقتصادية المسيطرة، كما أمتحن ذلك الحزب الاشتراكي الفرنسي في عامي ١٩٨٢و ١٩٨٣. و هذا ما يفسر لنا أن كل الاحزاب الإشتراكية الديمقراطية و الاشتراكية- و بتواريخ مختلفة- راجعت برامجها لكي تبقى في اللعبة الاقتصادية الوطنية، و حددت خياراتها الاوروبية لكي ترمي بثقلها أكثر في العولمة.

غير أن التطورات تعبر أيضا عن التغيرات الحاصلة في المجتمعات و الثقافات.و كان للعوامل التالية:التحولات في سياسة الاجور، في ظل الانحدار التاريخي للطبقة العاملة التقليدية،ووجود الملايين من العمال و الموظفين الذين يعيشون في ظروف عمل مؤقتة و معزولة، و أهمية الطبقات الوسطى الاجيرة،و المكانة الكبيرة للنساء في سوق العمل،و تمديد "فترة" الشباب، و في الوقت عينه ، شيخوخة السكان،و حضور العمال المهاجرين، و قوة النزعة الفردية، تأثير في إضعاف بنيات التمثيل التقليدي للإشتراكية الديمقراطية.كما أن النقابات لم تعد منسجمة، و حصلت على إستقلاليتها الذاتية.و هذا ما أصبح يتطلب من الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية و الاشتراكيةأن تجمع عدة جماعات من الناخبين، ذات المصالح المختلفة و المتبخرة.

و هكذا اصبحت هوية الإشتراكية الديمقراطية منذ عشرين سنة سياسية أكثر منها ايديولوجية،أي سوسيولوجية و ثقافية.و هي سريعة العطب، و تابعة لنتائج سياستها، و باتت تغذي بأقل من السابق ذلك الشعور بالانتماء.و فضلا عن ذلك، فان الإشتراكية الديمقراطية مطالبةبمواجهة منافسين جدد مثل : أحزاب الخضر، الذين يدافعون عن قيم لاحقة على المادية، ولديهم تاثير في أوساط الاجيال المدينية الجديدة، والأحزاب الشعبويةالتي أصبحت تستقطب فئات من السكان قلقة على مصيرها و مستقبلها.

والحال هذه أصبحت أساسيات"تسويات الإشتراكية الديمقراطية"بحاجة إلى إعادة التفكير فيها، في عصر جديد من الرأسمالية.و قامت كل الأحزاب باثبات ذلك من خلال مراجعة برامجها و اعادة تاهيل بنياتها. و لكن النقاش لم يغلق بعد.ومهما كانت الأحزاب، فان عدة اتجاهات تتصارع، وبتأثيرات متبادلة و

قوية إلى هذا الحد أوذاك.فهناك طوني بليرو حزب العمال البريطاني الذي يمثل قطبا متمحورا حول مفهوم "الاجتماعي- الليبرالي"،الذي يقترح توليفة جديدة مع الليبرالية، و لكنه يريد أيضا تلبية رغبات الطبقات الشعبية.و هناك "يسار عجوز"موجود في الاحزاب الإشتراكية و الإشتراكية الديمقراطية، وقريب من التيارات النقدية الراديكالية للرأسمالية المعولمة، يفضل النفقات العامة،و تنظيم صارم مفروض على القطاع الخاص، و لديه موقف حذر تجاه الاتحاد الاوروبي كما يبنى الان. و حاول ليونيل جوسبان و حكومته تطبيق " اشتراكية حديثة"مستلهمة من الكينزية الجديدة، محاولا بذلك تجديدها أكثر من

تجاوز الإشتراكية الديمقراطية.

لا شك في أن ، هذه التعارضات ليست مرضية ، مادامت المشاكل لا تتلخص ببساطة، لان المعنى النهائي لتجديد الإشتراكية الديمقراطية الاوروبية لا يزال يحتا ج إلى تحديد.و تكمن قوة الإشتراكية الديمقراطية في تمثيلها اينما وجدت أحزاب التناوب في مواجهة المحافظين و الليبراليين. أما ضعفها فيتمثل في خسارتها القدرة على بلورة مشروع جماعي رسمي في السنوات الحديثة. ويبقى اليوم على الإشتراكية الديمقراطية أن تعبر عن ارادتها لتحقيق ذلك.

وكانت الحركة الإشتراكية الأوروبية ترفض الرأسمالية التي تعمق الفوارق الطبقية في المجتمعات، وتضع القيم الاقتصادية كالغنى وجمع الثروات والادخار فوق القيم الأخرى. والاشتراكية الديمقراطية الأوروبية ظلت متمسكة بمبادئ وأسس الثورة الديمقراطية البرجوازية، حيث عملت الأحزاب العمالية على جعل الحريات الفردية التي تنادي بها الليبرالية البرجوازية ناجعة بالنسبة للجميع، وحتى بالنسبة للطبقة الكادحة من الشعب، على عكس الأحزاب الشيوعية التي أولت الحقوق الاجتماعية اهتماما أكبر، في كثير من الأحيان على حسابالحقوق الفردية .

في الواقع الأوروبي، بنت الإشتراكية الديمقراطية دولة الرفاهة التي كانت الجواب التاريخي لتداعيات الأزمة العامة للرأسمالية ١٩٢٩ – ١٩٣٣، ونهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أخذت الدولة الحامية بالمذهب الذي يدعو الى التدخل الرسمي في سبيل انماء الانتاج، والعمل على دعم الاستثمار والطلب، والمناقشات المستمرة بين النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل. هذا الجواب الذي كان له تأثير بالغ في أوروبا خلال نصف قرن اصطدم بالثورة المحافظة أو الليبرالية الجديدة التي ترتكز على المقولة الأساسية التالية : « ما يفرزه

السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح ». وقد اعتنقت معظم الحكومات الغربية هذه الليبرالية الجديدة مع بداية عقد الثمانينات. و كانت السويدالتي تمثل دولة الرفاهة بامتياز، قد تعرضت لازمة حادة خلال عقد التسعينات، تذكر على نطاق واسع كدليل على أن العولمة قد قضت على خيار اتباع سياسات اقتصادية قومية متميزة. و على سبيل المثال يرى المنظر السياسي جون جراي J0hn Gray أن نهاية دولة الرفاه هي نتيجة مباشرة من نتائج العولمة، فيقول:أن التخيل في مقدور اقتصاديات السوق الاجتماعي السابقة أن تجدد نفسها كاملة غير منقوصة في ظل قوى الانسجام المتدني هو أخطر الأوهام الكثيرة المقترنة بالسوق الكوني. عوضا عن ذلك، فان نظم السوق الاجتماعىمرغمةعلى أن تفكك نفسها باطراد ، حتى تتمكن من التنافس على قدم المساواة مع اقتصاديات ذات تكاليف عمل أدنى(١)

٣-الإشتراكية الديمقراطية فقدت هويتها،و قدرتها على الوجود كبرنامج للإصلاح

يدخل إقصاءالمرشح الاشتراكي ليونيل جوسبان من الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية في فرنسا في سياق سلسلة سيئة من الهزائم التي منيت بها الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية ،التي خسرت شيئا فشيئا من المواقع المكتسبة منذ نهاية عقد التسعينات. و بينما جاء انتصار الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا قبل أربع سنوات، بعد فوز اليسار المتعدد في فرنسا، و حزب العمال بقيادة طوني بلير في عام ١٩٩٧، شارك الاشتراكيون الديمقراطيون في ١١ حكومة من الاتحاد الأوروبي، و لم يصمدوا إلافي أربع بلدان هي بريطانيا، و اليونان و السويد و ألمانيا .

و رافق هذه الهزيمة صعود مدو للحركات الشعبوية (اليمين المتطرف)، التي نجحت في التقدم في كل مكان عندما لم تكن مؤهلة لتقاسم المسؤوليات مع الأحزاب اليمينية المحافظة. ففي كل الديمقراطيات تقريبا، يبدو أن الناخبين اختاروا التصويت ضد الخارجين، أي على حساب ائتلافات اليسار غالبا، التي حكمت خلال السنوات الأخيرة. في أوروبا الشرقية، تحمل ورثة نقابة سوليدارنوس في بولندا، و اليمين في هنغاريا تبعات هذا التغيير لمصلحة الشيوعيين السابقين، الذين تحولوا إلى الإشتراكية الديمقراطية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي .

و تشكل اعادة إنتخاب طوني بلير استثناء، إذ يفسر في آن معا بالحكم الطويل للمحافظين الذي ترك الحزب ينزف ،أو بالتجديد الإيديولوجي للعماليين – فهناك أسباب خاصة لكل بلد ، إذ خدم تقاسم السلطة بين الإشتراكيين والمحافظين في النمسا خلال عقود، مصلحة الليبراليين، الذين يقودهم يورج هايدر، بوصفهم القوة المعارضة الوحيدة، و الرفض الممائل " للسياسة السليمة " في هولندا التي وضعت في السابق من قبل قائمة بيم فورنيون، التي استفادت من مصرع قائدها، و خمس سنوات من التعايش في فرنسا التي يضاف إليها القواعد الخاصة جدا بالاستحقاق الإنتخابي الرئاسي، و تشتث مرشحي اليسار، و احتمال انهيار حليف – و الحال هذه حزب الخضر، حيث مثل هذه الحالة يمكن أن تحدث في هذا الخريف في ألمانيا .

و مع ذلك، فإن هذه التفسيرات الوطنية تهمل الأسباب العميقة جدا لتراجع الإشتراكية الديمقراطية الأوروبية، و هو ما يتطلب من قياديها عدم تجاهله إذا أرادوا تجنب التهميش .

من الناحية التاريخية، بررت الإشتراكية الديمقراطية الوريثة المثيرة للجدل لكبار مفكري الحركة العمالية في القرن التاسع عشر، و جودها عن طريق الإفلاس السياسي للشيوعية الدولية بعد زوال حظوتها الإيديولوجية، لكن الغبطة لم تدم طويلا. و كان سقوط جدار برلين و انهيار الكتلة السوفياتية قد فتحا الطريق للعولمة الليبرالية، و لم يخد ما مصلحة الأحزاب التي استمرت في إقامة تحالف العدالة الاجتماعية مع الحرية، ضد اليمين و الشيوعيين. و إذا أخذنا مقولة زيبغينو بريجنسكي فأنه لم تستتبع الأفكار الخاطئة أفكارا صحيحة " و لكن غياب الأفكار ".

و أسهمت العولمة في تدمير الأسس الإيديولوجية للإشتراكية الديمقراطية، و الفئات الاجتماعية التي كانت تمثلها تقليديا ، وفي التأثير على الممارسة السياسية في آن معا. و وجدت الإشتراكية الديمقراطية نفسها بين فكي كماشة : فمن جهة ،حاجات ضحايا العولمة الذين يطالبون بحماية إجتماعية أكبر من قبل الدولة و التي لا يمكن أن تتجاهلها، و من جهة أخرى، تطلعات المستفيدين من الحركة الكبيرة لليبرالية الاقتصادية و المالية، الذين يرفضون أن يروا طاقاتهم مكبوحة من قبل ثقل الضرائب و البيروقراطية، و التي لا يمكن للاشتراكية الديمقراطية أن ترفضها تحت طائلة أن تحكم على نفسها بالبقاء في المعارضة .

و لم ينجح الإشتراكيون الديمقراطيون في ممارستهم للحكم أن يحلوا هذه

المعضلة. و قد تأرجحوا غالبا بين الدفاع الدوغمائي عن المواقع المكتسبة أحيانا، و بين التبعية الليبرالية. و عندما كانوا في موقع القوة داخل الاتحاد الأوروبي لم يعرفوا كيف يوظفوا هذه القوة من أجل الخروج من هذا التناقض، تاركين الاندماج الأوروبي يقوم بوظيفة محاسب عدم الانتظام بدلا من أن يكون أداة للسيطرة على العولمة، و بدون شك يشكل حزب العمال الجديد و " الطريق الثالث " استثناء للبؤس الإيديولوجي للاشتراكية الديمقراطية الأوروبية. و لا يمكن أن نلومها على إهمالها، لا الصراعات الفكرية، و لا طوني بلير الذي يتمسك بالمبادئ حتى إذا كان غير مسموح له أن لا يكون متفقا لا مع هذا و لا مع ذاك.

وهكذا أصبحت إيديولوجية الليبرالية الجديدة (Neoliberalismus) أمراً حتميا لمصلحة الرأسمالية النفاثة المنطلقة في الولايات المتحدة الأميركية، والتي عمت القارة الأوروبية، وأسقطت الإشتراكية الديمقراطية التي كانت حاكمة في عدة بلدان. وصار عدم تدخل الدولة، إلى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، أسلحة استراتيجية في ترسانات الحكومات الغربية المعتنقة إيديولوجية السوق العمياء. وجاءت نهاية الحرب الباردة، وانهيار الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، ليعطيا إيديولوجية الليبرالية الجديدة دفعة عالمية قوية، حين زعمت أن الرأسمالية قد انتصرت إلى الأبد، وأبرزها محاولة المفكر الأميركي الياباني الأصل فوكا ياما عن « نهاية التاريخ » .

لقد أدت الثورة المعلوماتية إلى انفجا ر المجتمع المعاصر، فهي أحدثت انقلابا في انتقال الاموال و عززت توسع الإقتصاد الاعلامي و العولمة. لم تتوصل هذه الاخيرة بعد إلى ادراج جميع بلدان العالم ضمن صيغة مجتمعية موحدة لكنها تدفع في اتجاه تحويل الجميع إلى نمط اقتصادي موحد من خلال ربط الكرة الأرضية بشبكة واحدة.فالعولمة تخلق نوعا من الرباط الاجتماعي الليبرالي المكون كليا من شبكات تفرق الإنسانية إلى مجموعة من الفرديات المعزولة بعضها عن بعض داخل عالم مفرط في التقانة.و تأتي النتيجة تعميقا للفوارق، فهنالك اليوم ٦٠ مليون فقير في الولايات المتحدة الأمريكية، أغنى بلد في العالم. كذلك يمكن احصاء ٥٠ مليون فقيرداخل الإتحاد الاوروبي، أول قوة تجارية في العالم.في الولايات المتحدة يملك ١% من السكان ٣٩ % من خيرات البلاد، و على الصعيد العالمي تفوق ثروة ٣٥٨ شخصا من أصحاب المليارات

الدخل السنوي ل ٤٥% من السكان الأكثر فقرا أي٦، ٢مليار نسمة...(٢).

لكن الرأسمالية المعولمة أفرزت ظواهر خطيرة جراء هذا التطور الفوضوي في البورصات و الأزمة المالية العالمية، مثل انتشار البطالة في أوروبا الغربية، وتنامي الغنى الفاحش في أيدي قليلة "مجتمع الخمس "، فيما تعيش اربعة أخماس العالم في الفقر.

وهذا ما جعل الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية تفوز في الانتخابات في اوروبا الغربية بعد ثلاث سنوات على العام ١٩٩١، التي كان آخرها انتصار الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٧ ايلول عام ١٩٩٨. فالنمسا يحكمها ائتلاف متكون من الاشتراكيين الديمقراطيين (SPO) والمحافظين (OPV) ومستشارها فيكتور كليما (SPO). والدانمارك يحكمها ائتلاف متكون من الاشتراكيين الديمقراطيين (SD) والراديكاليين، ورئيس حكومتها هو بول نيروب راسموسن (SD). وفنلندا يحكمها ائتلاف بين الحزب الاجتماعي الديمقراطي (SDP) وحزب الكتلة الوطنية، وسط يمينKOK والحزب السويدي (SFP)، وتحالف اليسار (V) والخضر (GL)، ورئيس حكومتها بافو لبونين (SDP). واليونان يحكمها الحزب الاشتراكي (PASOK) ورئيس حكومتها كونستطنين سيميتس (PASOK). وإيطاليا يحكمها ائتلاف متكون من حزب اليسار الديمقراطي (PDS) والحزب الشعبي الايطالي (PPI)، وحزب الخضر، ورئيس حكومتها هو ماسيمو داليما (PDS). وهولندا، يحكمها ائتلاف متكون من حزب العمال (PVOIA)، والحزب الشعبي من أجل الحرية والديمقراطية (ليبرالي VVD)، وحزب الديمقراطية (وسط) ورئيس حكومتها هو ويم كوك (PVOIA). والبرتغال يحكمها الحزب الإشتراكي بزعامة أنطونيو غوتيرس (PS)، وبريطانيا يحكمها حزب العمال بزعامة طوني بلير، أما السويد فيحكمها الحزب الإشتراكي الديمقراطي بالائتلاف مع أحزاب أخرى صغيرة .و من الجدير بالذكر بعد أن رسمنا هذه اللوحة للأحزاب الإشتراكية الديمقراطية الحاكمة فبي أوروبا في نهاية التسعينات،أن نشير إلى سقوط عدة احزاب اشتراكية حاكمة في الانتخابات التي جرت في ايطاليا، و فرنسا، و النمسا و هولندا.

ويعتبر غيرهارد شرودر المستشار الألماني براغماتيا ويمينيا، ولا يتبنى فلسفة الإشتراكية الديمقراطية التقليدية التي تنادي بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحرير المجتمع من سيطرة الرأسماليين، ومنح الطبقات الفقيرة والوسطى

التقديمات الاجتماعية وفرص العمل المتكافئة المرتكزة على المفهوم الكينـــزي. كما يدعو شرودر الى سياسة التعاون مع أرباب العمل، واعتناقه مبادئ اقتصـــاد السوق لا يرقى اليه شك. ولم يكن شرودر مستشار الإصلاحات الكبيرة لليسار، بل أنه ركز جهوده على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، فهو مـــن دعـــاة التحديث والتخلي عن الصراعات ذات الطابع الايديولوجي. وفي هـــذا الاتجـــاه كان أقرب الى الخط الفكري والسياسي الذي تبناه رئيس الحكومـــة البريطانيـــة طوني بلير .

في أي حال ، و إذا كان" البراغماتيون" دعـــاة "الوســـط الجديـــد" يحبـــون خطاب "العدالة الاجتماعية"، فشرط أن تتامن لهم الاعتمادات اللازمـــة لتمويـــل هذه العدالة. و بوضوح اكثر ، ان رفاه الناس هو مجـــرد ظـــاهرة عارضـــة لا أهمية لها في الشيء الاساسي الذي هو التراكم الناجح لرأس المال. و هذا يعني أن التحالف الاحمر–الاخضر الحاكم قد اقر لنفسه و بصورة مسبقة، عفوا شاملا عن كل المظالم الاجتماعية المقبلة. و اذا قارنا ألمانيـــا بالولايـــات المتحـــدة أو بريطانيا، نجد أن الحكم الليبرالي – المحافظ السابق لم يســـتطع تصـــفية دولـــة الخدمات الاجتماعية بالقدر المطلوب، و ينطبق هذا الأمر على فرنســـا أيضـــا. ويمكن ان يجد التحالف الاحمر – الاخضر نفسه "مضطرا" للاستمرار في هـــذه التصفية، لكن بطريقته غير السلطوية و "القريبة من المواطن"، و هي الطريقـــة التي يعرف هذا التحالف سرها. كل ذلك على أمل أن يقبل الناس الذين جعلـــتهم الرأسمالية مطيعين ، أن يقبلوا بملءخـــاطرهم العبوديـــة التـــي أرادوهـــا... إن "الكوكتيل" المؤلف من عناصر لا أساس لها، مستمدة من الكينزية أحيانا و مـــن النيو–ليبرالية أحيانا أخرى ، و المفتقر إلى أي مفهـــوم متكامـــل، لا يســـتطيع الذهاب بعيدا.ف"البراغماتية" الموجودة هنا بفعل تعذر الايديولوجيا,لا يمكنهـــا أن تسير أي شيء. و هكذا بقيت كل الإصلاحات السياسية و الاجتماعيـــة المهمـــة التي و عد بها التحالف الاحمر – الاخضر مجمدة في منتصف الطريق(٣).

وقد تزامن تشكيل الحكومة الألمانية مع تشكيل الحكومة الايطالية الجديـــدة بقيادة ماسيمو داليما، التي تنتمي الى التيار نفسه تقريبا. وتجمع الطبقة السياسية الإيطالية على إختلاف مرجعياتها الايديولوجية و السياسية علـــى ان الحكومـــة الجديدة تؤكد انتهاء « الحرب الباردة » بين اليمين واليسار في إيطاليا، والتـــي استمرت نصف قرن، وبداية عهد جديد في سياسات ما بعد الحرب الباردة .

وبات من المعلوم خارج إيطاليا إقتران اسم الشيوعيين الســـابقين بحـــزب

اليسار الديمقراطي الذي يتزعمه ماسيمو داليما منذ عام ١٩٩٤، والذي حل في العام ١٩٩١ محل الحزب الشيوعي الإيطالي، أكبر الأحزاب الشيوعية في الغرب، الذي كان يسعى لمجرد المشاركة في حكومة إئتلافية، لكن هذا الحلم الذي وصف وقتها بأنه « المصالحة التاريخية المستحيلة» لم يتحقق لأن قادة حلف شمال الأطلسي كانوا يرفضون رفضا باتا أن يشارك الشيوعيون في أي حكومة بدول أوروبا الغربية. وكان هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق، أبرز من خاضوا هذه المعركة ضد الحزب الشيوعي الايطالي حتى بعد ان حصل هذا الحزب على ثلثي مقاعد البرلمان في إحدى الدورات الإنتخابية، وبعد ان شهد تحولات إيديولوجية غاية في العمق لجهة تخليه الكامل عن المفاهيم اللينينية واعتناقه الأوروشيوعية في منتصف عقد السبعينات، وانتهاجه خط تطعيم الشيوعية ديمقراطيا،، بما يفسح لها في المجال للانخراط في المجتمعات الغربية ما بعد الصناعية، أي الخط الأقرب الى الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية الأوروبية .

ان تولي ماسيمو داليما رئاسة الحكومة في إيطاليافي عام ١٩٩٨، جاء ليعطي دفعة قوية لسيطرة احزاب ما يسمى « يسار الوسط » على أغلب حكومات دول الاتحاد الأوروبي، وعلى الأخص الدول الأربع الكبرى، فرنسا وبريطانيا والمانيا وإيطاليا، فيما يشبه وحدة إيديولوجية أوروبية، كانت تقول بأنها لا تستطيع أن تطبق إصلاحات «ا ليسار »، لأن أوروبا مبنية على اساس ليبرالي منذ معاهدة روما ١٩٥٨، المستلهمة من واقع حرية الانتاج والتبادل. فالزراعة، والسوق المشتركة، والعملة الموحدة، كلها أحجار تم وضعها الواحدة تلو الأخرى، في سياق إرادة الإندماج التي تعني دائما مزيداً من حرية المنافسة بين البلدان الستة، والتسعة ثم الإثنتي عشرة، وأخيراً أوروبا الخمس عشرة .

لكن بعد انتصار سيلفيو برلسكوني في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠١، اعتقد اليسار الإيطالي أن النتيجة مرتبطة ب"الشذوذ "الايطالي، غيرأن الظاهرة تتعلق بكل القارة الاوروبية. فالانتصار الساحق لليمين المعتدل و اليمين المتطرف ليس معزوا إلى الفئات الاجتماعية الغنية، و لكن إلى فئات إجتماعية أصبحت تشعر بالخطر و عدم الامان، بوصفها الفئات الاكثر فقرا. فقد توصل اليمين المتطرف إلى كسب أقسام مهمة من الجسم الانتخابي التقليدي لليسار، و هذا الأخير وجد نفسه أمام خيارين ممكنين:الأول، إن الجبهة الإجتماعية لا تسترد الثقة إلا في الوسط،، أنه افتراض اليسار المعتدل، و لكن الوقائع

تكذبه.فالحملة الانتخابية الفرنسية التي قادها ليونيل جوسبان أظهرت ضعف هذا اليسار بسبب هذا الخيار.أما الخيار الثاني،الذي ينظر له أستاذ الإقتصاد في جامعة طورفيرقاطا بروما، و النائب عن الديمقراطيين اليساريين، نيكولا روس،فهو يقوم على الرأي التالي: إذا كانت الجبهة الاجتماعية اختفت، فقد ظلت مشاكل الحقوق التي يجب المحافظة عليها، من ضمان العمل، و الدفاع عن حضارة تأسست على التسامح،و التقاليد الليبرالية الديمقراطية الأوروبية.

فمن خلال هذا التحالف الاجتماعي يمكن المحافظة على مجموع هذه العناصر إن الأمر يتعلق بهذا "الإصلاح الإجتماعي التمثيلي" الذي يطبقه في الوقت الحاضر سيرجيو كوفيراني ، السكرتير الأول للنقابة الأساسية لليسار الايطالي التي استطاعت أن تنظم مظاهرة شعبية في روما يوم ٢٣ايار/مايو الماضي، وضمت حوالي ٢,٥ مليون من الأشخاص الذين نزلوا إلى الشوارع لخوض معركة الدفاع عن الحقوق. فعلى أساس هذه القاعدة يمكن إعادة بناء اليسار الايطالي و هويته.

وحسب قول الأستاذ روس، أن اليسار الإيطالي كان على مر تاريخه إصلاحيا، و لايجوز أن يترك الساحة لليمين ليكون بطل التغيير، الأمر الذي يشكل في حدذاته تناقضا.و هذا خطأ كل اليسار الاوروبي الذي لم يستطع أن يقدر الحداثة، لانه لم يعرف كيف يتعامل مع القسم الديناميكي من المجتمع، الذي يريد التغيير، و يطالب بعدم تقييد الحريات، ويريد أن يكون محميا أكثر. وكان اليسار في ايطاليا و أوروبا عامة عاجزا عن تقديم أجوبة لهذين المطلبين اللذين يتقدمان معا بصعوبة.

لقد كانت المرونة جزئية لليسار، و كانت أجوبته غامضة، ولم يتم ترجمتها إلى مشروع سياسي محدد.بينما نجح اليمين في اعطاء انطباع أكبر بأنه يمكن منح المزيد من الحرية لهذا القسم الديناميكي. و أسهم هذا الضعف الثقافي في هزيمة اليسار.

فهل تستطيع الحكومات اليسارية الأوروبية تغيير هذا المسار ؟ يبدو أن المناخ الدولي مناسب، ذلك أن الأزمة الآسيوية، التي تحولت إلى كارثة مالية عالمية، قد بذرت الاضطراب والشكوك في العقول الأكثر اعتناقا للأرثوذكسية الليبرالية، التي بدأت تطرح أسئلة تشكيكية في المعتقدات السابقة من قبيل، هل يقود السوق بالضرورة إلى عالم مثالي ؟أليس المثل القائل « ذرهم يفعلوا، ذرهم يقولوا » بحاجة إلى تنظيم، وهل أن هناك مستقبلا للدولة ؟ .

٤- الدعوة إلى الطريق الثالث

إن بيل كلينتون الرئيس السابق لأكبر قوة عظمى تغير قلب الرأسمالية دعا « القيادات التقدمية » في العالم إلى تأسيس « الطريق الثالث »، وهو مفهوم ما زال غامضا وملتبسا. وإن كان يحيد قليلاً الإيديولوجية الليبرالية المظفرة في عقدي الثمانينات و التسعينات .

لقد تحرر هذا اليسار الوسط من شعارات الحرب الباردة، وطرح خياره الجديد الذي يعرف بـ « الطريق الثالث » كحل للإلتباس الإيديولوجي التاريخي و الاقتصادي في ظل واقع جديد عناوينه العولمة وتحرير التجارة، والمنافسة العادلة و الديمقراطية الاجتماعية .

فهل يسهم شيوع ايديولوجية يسار الوسط في عدة بلدان أوروبية في حل المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي، وفي تحقيق المزيد من التلاحم والاندماج؟ .

في البداية علينا ان نرى ان تيار الوسط ليس كلا متجانسا ضمن رؤية ايديولوجية واحدة، بل هو يحتوي على مجموعة تيارات لعل أبرزها والأكثر شيوعاً على المستوى الاعلامي ما يسمى « الطريق الثالث » وهو الإسم الذي ارتبط برئيس الحكومة البريطاني الحالي طوني بلير. إذ كان المقصود بالطريق الثالث هو الخط الوسط بين الماركسية كأقصى اليسار، والليبرالية الجديدة كأقصى اليمين، فانه أقرب إلى الوسط أو يسار اليمين اذا جاز التعبير، وفضلا عن ذلك فإن« الطريق الثالث » تمثل حركة سياسية نشطة تقوم بالدور الفاعل فيها حكومات غربية متعددة، استطاعت أن تصل الأحزاب التي كونتها للسلطة من خلال الإنتخابات العامة وهي من ثم ليست حركة فكرية نخبوية أطلقتها مجموعة من المفكرين السياسيين بقدر ما هي إعلان بارز عن تحولات خطيرة في المزاج السياسي الجماهيري .

وكان التوصيف الحقيقي لما يسمى بـ « الطريق الثالث » قد ظهر خلال النقاشات داخل حزب العمال نفسه الذي يتبنى هذه الايديولوجية الوسطية الجديدة. فعندما أراد طوني بلير أن يواجه المتغيرات الجديدة التي ترتبت على سقوط النظم الشيوعية واندفاع العالم نحو الليبرالية اليمينية أو المحافظة تحت الضغوط الدعائية التي روجت للإنتصار التاريخي للرأسمالية على الشيوعية كان عليه، على حد قوله، أن يسلك واحدا من ثلاثة خيارات، أن يقاوم ضغوط

التغيير التي أحاطت بالحزب (حزب العمال البريطاني) أو أن يتـرك التغييـر يفرض نفسه بصورة تلقائية، أي يترك التداعي تلقائيا بحيث يصل الحزب إلـى حيث يمكن أن يصل دون العلم مسبقا بمحطة الوصول، أو أن يتدخل لاختيـار طريق ثالث بين ما هو قائم داخل الحزب من توصيفه ضمن فصـائل اليسـار وبين خطر الانزلاق نحو اليمين. وكان خياره هو « الطريق الثالث » طريـق الاصلاح لتجهيز بريطانيا من أجل مواجهة المستقبل.

وقد أحدث بلير انقلابا حقيقيا في ايديولوجية حزب العمـال عـام ١٩٩٤، حين تولى قيادته وألغى المادة الخامسة من دستور الحزب التـي تـنص علـى «ملكية الدولة لوسائل الانتاج ». وقد قال بلير عن هذا التيار الذي أسـماه بـ «اليسار الجديد »، بأن « التحديثيين عندما قاموا بإلغاء هذه المادة لم يختطفـوا الحزب إلى معسكر اليمين، ولكنهم استعادوه إلى ارضـيته الطبيعيـة (يسـار الوسط) بعد أن كان قد ذهب بعيداً في يساريته إبان زعامة مايكل فوت » .

كما كتب رئيس الوزراء وزعيم حزب العمال البريطاني توني بلير مقالـة يوضح فيها السبيل الى تحقيق ديمقراطية إجتماعية معاصرة ودعاه « بـالطريق الثالث »، ومما جاء في المقال:الطريق الثالثة هي سبيل لتحقيق التجديد والنجاح في مجال الديمقراطية الاجتماعية المعاصرة وهي لا تعني أبداً مجـرد إجـراء تسوية بين اليسار واليمين، انها تسعى للحصول على القيم الجوهرية التي تميـز الوسط واليسار وتطبيقها في عالم يتسم بالتغيير العميق في المجالين الإقتصـادي والإجتماعي، لقد تقبل الناس القيم التقليدية الخاصة باليسـار الوسـط والمتعلقـة بالتكافل والعدالة الإجتماعية، والمسؤولية وتوفير الفرص، لكـنهم يعرفـون ان علينا ان نتحرك وعلى نحو حاسم الى ما وراء طرق التفكيـر القديمـة، والـى وراء يمين جديد ينادي بسياسة عدم التدخل الحكومي في اقتصـاديات البلـدان ويؤيد الفردية الضيقة ويعتقد ان الأسواق الحرة هي الحل الوحيد لكل مشكلة.

وهيمن على يسار القرن العشرين فريقان اثنان، اليسار المتشدد الـذي رأى أن حكم الدولة هو نهاية بحد ذاته. واليسار الأكثر اعتدالاً الذي قبل بهذا التوجـه الأساسي لكنه فضل التسوية والحلول الوسط وأيدها، لكـن يبقـى ان الطريـق الثالثة في اعادة تقييم حاسمة وجدية فهي تشكل القدرة على الحياة والنماء عبـر توحيد فكر التيارين الهامين لليسار الوسط، المتمثـل بالاشـتراكية الديمقراطيـة والليبرالية اللتين كان لانفصالهما خلال هذا القـرن دور كبيـر فـي إضـعاف السياسات التقدمية في الغرب .

كما أن أحد منظري « الطريق الثالث » انطوني غيدنس كتب في المجلة الشهرية لليسار البريطاني « NEW STATESMAN » في أول ايار من العام ١٩٩٧ما يلي :

تمثل « الطريق الثالث » حركة جديدة وحديثة للوسط. وعلى الرغم من انها تقبل القيمة الإشتراكية الجوهرية للعدالة الاجتماعية، إلا أنها ترفض مفهوم الصراع الطبقي، باحثة بذلك عن دعم مختلف الطبقات. فهي ضد التسلط والكراهية للاجانب. ومن جهة أخرى انها ليست نصيرة الحرية المطلقة. فالحرية الشخصية رهن الموارد الجماعية وتنطوي على العدالة الاجتماعية. كما إن الحكومة ليست العدو للحرية كما يقول الليبراليون الجدد، بل على العكس من ذلك، فان الحكومة الجيدة جوهرية من أجل تطورها وتفتحها) هذا التعريف لا يختلف معه ليونيل جوسبان، الذي يؤكد (بأن الفرنسيين يريدون حداثة لا تتعارض فيها الفعالية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية، بل تتأسس الواحدة على الأخرى) .

خصوم بلير يرون عكس ذلك، أو يعتبرون ان حزب العمال لم يعد اشتراكيا، ويصف طوني بن الفيلسوف التاريخي للحزب ان تيار « يسار الوسط » الذي يتحدث عنه بلير هو « التاتشرية مع اسباغ وجه إنساني عليها » أي هي التحول نحو اليمين. وبذلك اصبح الحزب « يعمل لحساب البيزنس، وارضاء الشركات متعددة الجنسيات، وهي المال ». بمعنى آخر ان حزب العمال البريطاني بقيادة طوني بلير أصبح متكيفا مع متطلبات العولمة، أو الليبرالية الأميركية المتوحشة .

« الطريق الثالث » الذي بدا منذ منتصف عام ١٩٩٨ بريطاني الطابع أكتسب ملامح أوروبية متزايدة منذ منتصف تشرين الثاني / نوفمبر الماضي مع مجيء غيرهارد شرودر الى الحكم في ألمانيا، الذي كان مبهوراً بظاهرة بلير، وعاين جمود الطرح المحافظ للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، فاختار أن ينحرف بحزبه قليلاً نحو اليمين بالقبول بالحل الرأسمالي للعملية الاقتصادية، ولكن مع الحفاظ على بعض الضمانات الاجتماعية لدعم حقوق العمال ومحاربة البطالة. وقد نجح التنسيق بين لندن وبون في سبيل إرساء أساس مشترك لمعالجة القضايا الاشكالية الضاغطة على الإقتصاد والبنية التحتية وتحديد اطلاق برنامج مشترك لمعالجة البطالة وايجاد فرص عمل جديدة، وجعل المنافسة الاقتصادية اكثر عدلاً وعقلانية والانطلاق نحو برنامج ضريبي أكثر

جذرية واصلاح النظام النقدي. كما ان شرودر يطمح إلى بناء « وسط جديد » وليس يسارا جديدا. فشرودر هو « أولاً ألماني » قبل أن يكون اشتراكيا ديمقراطياً .

أما الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يمثل فكر وتيار « الإشتراكية الديمقراطية » ويعتبر مؤسسا في « الدولية الإشتراكية » فهو الذي يمثل يسار الوسط بمفهومه الحقيقي، أنه أقرب إلى الإشتراكية منه إلى الرأسمالية الجديدة. لكن هذا الحزب الاشتراكي اصبح الآن مستعداً لمراجعة « الدولية الإشتراكية » كمرجعية أوروبية، لمصلحة تحرير الفعاليات الاقتصادية من آثار تدخل الدولة وسياساتها الحمائية للصناعة الوطنية. هذا التحول التاريخي في سياسات الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي نجح في تقويض سيطرة اليمين الديغولي منذ أواسط عام ١٩٩٧، جعلت السياسات الاقتصادية الفرنسية قريبة من نظيراتها الأوروبية لجهة ميلها للنموذج الأميركي. فهناك تحولات هامة شهدتها المؤسسات الإقتصادية الفرنسية التي طالما دافعت عن « الحماية الوطنية » حيث أصبحت الآن معتنقة نهج التحرير الشامل للنشاط الاقتصادي. وجرى خلال العام الماضي انتقال دراماتيكي لمواقف إتحاد أرباب الأعمال نحو المركز الأوروبي الجديد لسياساته المتعارضة مع سياسات الدولة الفرنسية تاريخياً. ومنذ جاء ارنست – انطوان سيليبير على رأس اتحاد ارباب الأعمال الفرنسيين ظهرت مواقف تدعو إلى كف يد الدولة عن إدارة الاقتصاد. وقاد سيليبير الاتحاد المعروف بمعاداته للنزعة الأميركية إلى تشريع ٣٥ ساعة عمل اسبوعيا، ودشن عملية شاملة ينتظر ان تفضي إلى تحرير البنية الداخلية للاتحاد لتصبح اكثر ديمقراطية وارتباطا بالنقابات والسوق العالمية والمشروع الأوروبي .

وجاء حزب اليسار الديمقراطي الذي حكم إيطاليا بزعامة داليما الذي ينتمي إلى اليسار الأوروبي، ليشارك حتما هموم عائلة الإشتراكية الأوروبية العمالية و الإشتراكية الديمقراطية،و يجسد خطا سياسيا ايديولوجيا يجمع بحسب داليما حساسيات مختلفة من اليسار يجمعها قاسم مشترك يتمثل في خيار الديمقراطية السياسية، والتخلي عن أسطورة بناء مجتمع آخر، والاقتناع بأن الرأسمالية، هي نمط انتاج وليست دينا، وأن المبادرة الخاصة تخلق الثروة، لكن السوق لا تلبي كل الحاجات، وأن تدخل الدولة يمكن أن يكون تحت شكل تنظيم من قبل السوق لا تحت شكل تدخلية الدولة القديمة .

والحال هذه، فإن خطاب داليما في المجال الاقتصادي هو عبارة عن بيان

اشتراكي ديمقراطي، يقوم على المضي قدما في عمليات الخصخصة علـــى أن يوسعها لتشمل الخدمات العامة، ويشدد على ضـــرورة خلـــق التوازنـــات بـــين اساليب التمويل الفاعلة ومطالب العدالة الاجتماعية والمساواة وتقليص الضـــغط الضريبي الذي تشكله بصورة خاصة « الضريبة الأوروبية ». أن داليما يتبنـــى برنامجا « رأسمالياً له وجه انساني » .

نخلص إلى القول أن هناك تقاربا إيديولوجيا وسياسيا بين حـــزب العمـــال البريطاني و الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، يقابله تقارب مماثل بـــين الحزب الإشتراكي الفرنسي والحزب الديمقراطي الإشتراكي الايطـــالي. وهـــذا يستبعد فرصة الوحدة الايديولوجية أو التوافق الايديولوجي الكامل بين الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية الحاكمة في أوروبا. كما أنه يمكن القول بأن ما يســـمى بـــ « الطريق الثالث »هو تيار قريب جداً من تيار الليبرالية الأميركية الجديـــدة (Neo Liberalisme) الذي يجسده الرئيس كلينتون والحزب الديمقراطي الأميركي .

إذا كان هذا الثالوث : تحرير رأس المال، و الليبرالية، والخصخصة، قـــد غدا هو الوسيلة الإستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأوروبيـــة والأميركيـــة، التي أعلت مـــن شـــأنها الليبراليـــة الأميركيـــة الجديـــدة لتغـــدو ايديولوجيـــة أنجلوساكسونية متطرفة تتعهد الدولة بفرضها منذ ان نادى بها الرئيس الســـابق ريغن، ورئيسة الحكومة البريطانية السابقة تاتشر، فـــان الأزمـــة المكســـيكية، وانهيار ما كان يسمى بـــ « المعجزة الاقتصادية الأســـيوية » عقـــب الأزمـــة المالية، واحتداد الأزمة الروسية، قد أكدت أن السيادة المطلقـــة لقـــوى الســـوق العمياء هي التي ستحقق الرفاهية الاقتصادية، ليس سوى ادعاء كاذب ومضلل. فالتكيف الأعمى مع الضرورات التي تفرزها الرأسمالية المعولمة، تقـــود إلـــى هدم البنى الاجتماعية في البلدان الرأسمالية ذاتها، والى عملية السحق والتهميش والخسران والتطرف في عالم الجنوب، حيث أنه لا الأســـواق، ولا الشـــركات العابرة للقارات، لديها الحلول لمواجهة هذه المخاطر .

وهذا ما جعل هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق، الذي على الرغم من حرصه على التأكيد بأن رأسمالية السوق ما زالت هي الأداة الأكثـــر فاعلية لتحقيق النمو الاقتصادي ولرفع مستوى المعيشة، إلا أنه أصبح يدعو إلى إجراء تحديث إجتماعي لدعوة الرأسمالية المعولمة، ولدور المؤسســـات الماليـــة الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي لإنقـــاذ العـــالم، وإنقـــاذ

العولمة من مخاطر سياسة تهدد الاستقرار العالمي. فكيسنجر وغيره من كبار الاقتصاديين في العالم بدؤوا يتحدثون عن ضرورة اجراء اصلاحات حقيقية في دور المؤسسات المالية الدولية لجهة حثها على عدم التعامل بشكل تقليدي مع الأزمات الاقتصادية في دول العالم، ومراعاة ما أفرزته سياسات الخصخصة، و الليبرالية المتوحشة اللتين يتبعهما صندوق النقد الدولي .

ثم إن كيسنجر يحذر من أن نموذج الرأسمالية المعولمة قد يؤدي إلى بروز تيار سياسي راديكالي معاكس على غرار ما أفرزته الليبرالية – الرأسمالية المحافظة في نهاية القرن التاسع عشر (بفضل الماركسية)، أي ظهور ماركسية جديدة بثوب جديد يهدد الاستقرار العالمي من منظور الأمن الغربي التقليدي .

من هنا بدا الحديث الآن في عدة أوساط عالمية، عن أن فلسفة « الطريق الثالث » التي تطبقها عدة أحزاب اشتراكية ديمقراطية وعمالية أوروبية، يمكن أن تجد لها أصداء عالمية واسعة، اذا ما تحولت إلى أداة في ترشيد العولمة، لكي تصبح أحد الحلول الرائدة لحل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية وضمان الاستقرار السياسي في عالم القرن الحادي والعشرين على حد قول الدكتور محمد السعيد ادريس .

وهذا ما يؤكد أن الأحزاب العمالية و الإشتراكية الديمقراطية لم تجسد قطيعة إيدولوجية وسياسية مع الليبرالية الأميركية الجديدة، ومع التفكير الليبرالي الكلاسيكي الذي طبع بطابعه الخاص مسيرة البناء الأوروبي، وبخاصة في مجال الوحدة النقدية « اليورو » .

٥-"البليرية" في بريطانيا بنت السيطرة النيو ليبرالية

رغم أن رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير قدم نفسه كمجدد للفكر العمالي و كقائد ل"لطريق الثالث"، الا أن نهجه الإقتصادي و السياسي يكشف شيئا فشيئا عن أنه مهادنة مع الإرث التاتشري. فمع إنقشاع غبار البلاغة تبين في شكل ساطع الإستمرار مع النهج التاتشري المتميز بضعف الضريبة على المداخيل، و التخصيصية و الليونة في سوق العمل. لكن من جهة أخرى سدد"الاتجاه العمالي الجديد" ديونا مؤكدة و لو متواضعة و فاء لتقاليده الإشتراكية الديمقراطية: إعادة توزيع(خاطفة) للمداخيل، إستعادة بعض الحقوق النقابية، و إقرار أول حد أدنى اجباري للاجر في تاريخ بريطانيا.و يؤكد بلير أن هذا التوليف يمثل بالضبط الانصهار من نوع "الطريق الثالث" الذي يسعى

إلى تعزيزه(٤).

وظهر رئيس االوزراء البريطاني طوني بلير كأنجح زعيم في تاريخ حزب العمال على مدى قرن كامل، وأول رئيس وزراء عمالي يحقق ولاية ثانية. .ومنذ أن تسلم بلير رئاسة حزب العمال عام ١٩٩٤، الذي وهنت عزيمته إثر تعرضه لسلسلة من الهزائم المتلاحقة (١٩٧٩، ١٩٨٣، ١٩٨٧، ١٩٩٢)، التزم بلير بوضع حد لسلسلة الهزائم المشؤومة الآنفة الذكر، وبإعادة تشكيل حزب العمال ليصبح « حزباً جديداً براقاً » لا يتمتع بالروابط القوية القديمة التي كان يتميز بها مع الاتحادات، وفاقداً الكثير من سياساته الإشتراكية التقليدية. وكان بلير والمجموعة الصغيرة المحيطة به من المحدثين المعلنين قد أظهروا عزيمة كبيرة في تمرير مشروعهم السياسي أو تسويقه باعتباره يشكل قطيعة حاسمة مع الميراث العمالي القديم. فهم كانوا يرفضون في الوقت عينه خيارات الجناح اليساري المتقهقر، خصوصاً خيارات اليمين الاشتراكي الديمقراطي المتمثل في حينه بأشخاص مثل روي هاترسلي وجون سميث وسلف بلير على رأس حزب العمال، اللذين ظلا وثيقي الصلة بالحركة العمالية ومتمسكين ببعض مواقف حزبهما التقليدية مثل إعادة توزيع المداخيل وتعزيز دولة الرعاية الكينزية.

لقد جسد بلير قطيعة مع فلسفة الإشتراكية الديمقراطية الأوربية التي كان يتبناها حزب العمال، والمتمثلة في « الإكثار من الضرائب، ومن النفقات في آن واحد »، وطرح مسألة الإنخراط في نظام العولمة الرأسمالية الجديدة. وكان بلير وفريقه يستلهمون أستراليا ونيوزيلاندا والولايات المتحدة الأميركية، فنقلوا إلى بريطانيا من دون تعديل بعض التقنيات الإنتخابية والشعارات الإيديولوجية الرائجة في أميركا، كمفهوم «أميركا الطبقة الوسطى» الغريب في مناخ بريطاني لا يزال مطبوعاً بقوة بالوعي الطبقي الكلاسيكي .

وفي أيار عام ١٩٩٧، حملت الموجة الانتخابية العارمة حزب العمال ورئيسه إلى سدة الحكم في بريطانيا، حين حصد حزب العمال ٤٥ بالمئة من الأصوات و ٤١٩ مقعداً، وعبرت في الوقت عينه عن رفض شعبي متجذر لحزب المحافظين الفاقد الصدقية، وعن رغبة عميقة في قيام إصلاحات حقيقية. وبعيد الإنتصار العمالي قدم صاموئيل برتين وهو أحد شيوخ النيوليبرالية في صحيفة فاينانشال تايمز تاريخ ١٩٩٧/٥/٣، النصيحة لأنصاره المرهقين بالخسارة بأن يعتبروا أنفسهم سعداء بوصول بلير إلى رئاسة الوزراء إذ بدا له

أكيداً أن العمال كانوا سينجحون حتى لو تقدموا ببرنامج أكثر راديكالية بكثير. فقد أشار بمرارة إلى أنه رغم جيل كامل من إعادة التربية في ظل حكم تاتشر فإن البريطانيين يبقون أنصارا أشداء للجماعية » .

وبعد مرور ثمانية عشر شهراً على وضع طوني بلير حداً لثمانية عشر عاماً من حكم المحافظين من نوع « اليمين الجديد » بات من الواضح أكثر فأكثر أن « الاتجاه العمالي الجديد » ليس جديداً بالقدر الذي يود تصويره رئيس الوزراء البريطاني وحلفاؤه. وقد اصبح بلير يعرف على صعيد عالمي بأنه المنظر لـ « الطريق الثالث » الذي يعتمد من الناحية الإيديولوجية على إعادة طرح القضايا و الموضوعات التي كان حزب تاتشر الراديكالي يتعرض لها وهي : خفض الضرائب وفرض القانون والنظام، مع الإلحاح على تطبيق القيم الإشتراكية المتمثلة في الحرية وتكافؤ الفرص والتضامن.

ولا شك أن طموح هذا الرهان يتعدى المجال البريطاني، فبينما يتعلق بتحديات العولمة، قام كل من طوني بلير، و أنطوني غيدنز عالم الاجتماع وصاحب فكرة « الطريق الثالث » بكيل عبارات الإطراء والمديح إلى عملية التحديث الجذري التي طالت الديمقراطية الإشتراكية الدولية، إذ أنهما يعتبرانها الوسيلة الوحيدة الممكنة لتخليص الديمقراطية الإشتراكية من أجواء الغموض والالتباس الانتخابي، التي هي وحدها أيضاً الكفيلة بدعم ومساندة الطبقة المتوسطة والعاملة عامة. ويرى بلير وغيدنز أن العولمة فرصة وليست خطراً محدقاً، ومن الممكن الاستفادة من هذه الفرصة باللجوء إلى تأسيس شراكة شبه دائمة بين « رجال الأعمال » وائتلاف الحزبين الليبرالي والاجتماعي التقليديين وبين سياسة العدل والاشتراكية والسعي أيضاً إلى مكافحة التفرقة والتمييز العنصري .

وعلى الرغم من محاولة طوني بلير أن يلعب دوراً رسالياً لجهة تسويق الرؤية السياسية الشاملة للطريق الثالث، كي تثير اهتماماً عالمياً حقيقياً، فإن « الطريق الثالث» لا تزال ظاهرة بريطانية محصورة. بالطبع استطاع بلير أن يقوم بالإصلاحات في المملكة المتحدة، إلا أنها تبقى بدون تأثير أو صفة ريادية في باقي الدول الأوروبية. كما أن تعميم أفكاره حول « رأسمالية الشركاء» وحول التشاركية التي قوامها « لا حقوق بدون مسؤوليات »، إلا أن بلير أقر أيضاً بأنه من الناحية الإيديولوجية ما زالت الورشة القائمة في بدايتها. إذا فالطريق الثالث، أو « البليرية » لا تمثل في النهاية سوى محاولة توفيقية بين

الإشتراكية الديمقراطيـــة والعولمـــة الرأســـمالية الجديـــدة أو النظـــام العـــالمي النيوليبرالي الذي قاده كل من ريغان وبوش وكلينتون، أي يمكن اعتبارها خطوة إضافية بالمقارنة مع سياسات الحكومات الإشتراكية الفرنسية والأسبانية في عقد الثمانينات. ويراهن بلير على أن مشروع « الطريق الثالث » هو الذي ســيؤدي إلى تحقيق نجاح حزب العمال عن طريق دعم ومساندة الطبقة المتوسطة له مع احتفاظه بهويته كحزب شعبي.

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فوز حزب العمال في انتخابات ايـــار ٢٠٠١ التحسن الكبير في الإقتصاد البريطاني، وانخفاض نســـبة البطالـــة إلـــى مستوى مليون عاطل عن العمل، وارتفاع المداخيل واســـتقرار نســـبة الفائـــدة. وكان الأداء السيئ لحزب المحافظين في السنوات الأخيرة من حكمهم في مجال الخدمات الصحية والتربية والتعليم والخصخصة العشـــوائية وسلســـلة حـــوادث القطارات التي وقعت، كل هذه الأمور بقي اثرها السلبي ظاهراً أثناء ولاية بلير الأولى، وأدت إلى تململ البريطانيين .

ولا يخفى بلير فكرة تأييد حكومته لانضمام لندن إلى اليـــورو مـــن حيـــث المبدأ، لكنها لن تنضم إلا بعد إجراء استفتاء شعبي بعـــد الانتخابـــات. وتجـــدر بالإشارة إلى أن استطلاعات الرأي المنجزة مؤخراً حول هذا الأمر، بينـــت أن أكثر من ٧٠ بالمئة من البريطانيين لا يريدون الانضمام إلى «نادي اليـــورو». ويرى بلير أن تبني العملة الأوروبية الموحدة هو الوسيلة الرئيسية لزيادة نفـــوذ بريطانيا في القارة الأوروبية ودعم مصالح بلاده الاقتصادية. وقد وجـــد بليـــر نفسه في مواجهة وصفت بالشرسة من قبل المعارضة المحافظة لإفشال إعـــادة انتخابه، بالارتكاز على النزعة البريطانية. ففي مجلس العموم البريطاني هـــاجم « هيغ » خطط حزب العمال بشأن أوروبا قائلاً لبلير « أعتـــرف بأنـــك تريـــد التخلي عن الجنيه الإسترليني بمجرد أن تتمكن من عمل ذلك » بينما انتقد بليـــر سياسات هيغ القائمة على التشكيك بأوروبا .

وقد نجح بلير في تنحية أوروبا عن قمة جدول أعماله قائلاً : إن بريطانيـــا يجب أن تتخذ قراراً في هذه القضية الشائكة في استفتاء يجري في وقت لاحـــق حين يصبح الوضع الاقتصادي ملائماً لإجرائه من دون تحديد تاريخ. وواصـــل الجنيه الاسترليني تدهوره الذي بدأ في منتصف أسبوع الانتخابات ليهبط إلى ما دون ١.٣٨ دولار الجمعة الماضي، وهو أدنى مستوى منذ ١٦ عامـــاً، بعـــد أن كشف تقرير صحافي أن بلير سيعمل على إجراء الاستفتاء حول اليـــورو فـــي

غضون الشهور المقبلة. وقد اعتبر ثمانية من كبار رجال الأعمال البريطانيين أن حجم إعادة انتخاب بلير يعطيه « تفويضاً » للشروع فوراً في نقاش حول اليورو استناداً إلى الديلي تلغراف » .

وجاء رد بلير سريعاً إزاء الهبوط التاريخي للجنيه الإسترليني، فأجرى تعديلاً واسعاً على حكومته، طال وزراء القرار الكبار، وفي مقدمتهم وزير الخارجية روبين كوك المعروف بحماسه للعملة الأوروبية الموحدة، الذي استبدل بوزير الداخلية جاك سترو المعروف بتشككه في جدوى الانضمام لليورو والتفسير الطبيعي والسريع لتغيير الخائفين من تسرعه في مسألة اليورو. وكان رئيس حكومة بريطانيا طوني بلير، الذي اعتقد الجميع بأنه مستوعب من قبل دوره كرائد أوروبي في الصراع ضد طالبان، نجده على العكس من ذلك، يطلق بقوة إمكانية انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، حين التزم بتنظيم استفتاء خلال الولاية التشريعية، قبل ٢٠٠٦.

و على الرغم من ذلك، فإن هذا الأمر لم يمنع رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير من الإعلان، بأنه متحمس للعملة الأوروبية الموحدة. غير أنه من أجل الدخول، أضاف في عام ١٩٩٧ إلى بلاده مجموعة من العقبات الاقتصادية لتلك المتطلبة من الإتفاقيات الأوروبية : لا يجوز لبريطانيا أن تعاني من تبني اليورو، بل إن هذا الأخير يجب أن يكون في صالح الإستثمار طويل الأمد في بريطانيا، و يجب أن يسهم في تحسين النمو الإقتصادي و الإستقرار، و خلق فرص العمل، و أخيرا، يجب أن تتقارب الدورات الإقتصادية في بريطانيا مع منطقة اليورو .

و تعتبر هذه المتطلبات ضرورية لاقناع السكان البريطانيين، الذين مازالوا يرفضون العملة الأوروبية الموحدة حسب آخر إحصاء بنسبة ٥١%، بينما نجد منهم ٣٤% يريدون الانضمام إلى اليورو. و في المؤتمر الأخير لحزب العمال البريطاني الحاكم الذي عقد في بريغتون بداية شهر أكتوبر الماضي، رفض طوني بلير في خطاب اعتبرته الصحافة بمنزلة " المعتقد بالمسيحية "، الإنعزالية، و حدد مستقبل بريطانيا في الإتحاد الأوروبي، و في الدعم الذي تقدمه للولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول. و وعد بلير أيضا بأن الاستفتاء حول اليورو سوف يتم قبل نهاية الولاية التشريعية الحالية (أي على أقصى تقدير في عام ٢٠٠٥)، إذا توافرت الشروط لانضمام بريطانيا .

و قد تعاملت الأسواق مع هذا الإعلان البريطاني بجدية، إذ انخفض الجنيه الإسترليني بالقياس إلى اليورو، (و يقدر الخبراء بأنه مع دخول بريطانيا سوف يكون سعره أقل من أسعاره الحالية)، و تقلصت الفوارق بين معدلات الفائدة للعملتين. و تؤكد ردود الأفعال الإيجابية هذه، بأنه على الرغم من استمرار معارضة الرأي العام البريطاني ،الأن احتمال انضمام بريطانيا إلى اليورو قد كسب مصداقية كبيرة منذ أربع سنوات .

و حول التقارب بين اقتصاديات منطقة اليورو و بريطانيا، تظهر دراسة حديثة أعدها بنك مورغن ستانلي دين و يتير، مزامنة بين هذه الاقتصاديات. و بينما كانت الدورة الاقتصادية البريطانية في بداية عقد التسعينات، تتقدم على مثيلتها في منطقة اليورو بحوالي سنتين، و تتبع عن قرب الأحوال الاقتصادية الأميركية (انكماش في عام ١٩٩١ – ١٩٩٢، و انطلاق في عام ١٩٩٤)، نجدها تقترب من الدورة الاقتصادية الأوروبية منذ عام ١٩٩٧ – ١٩٩٨. إضافة إلى ذلك، فإن الفارق بين معدلات الفائدة بين البنك المركزي البريطاني و البنك المركزي الأوروبي قد تقلص تدريجيا، فانتقل من ٤ نقاط في عام ١٩٩٩ إلى ٧٥ ٠ اليوم. و أخيرا، و منذ أواسط العام ٢٠٠٠، توقف الجنيه عن تبادل التقدير، و تطور بشكل مواز مع اليورو. هل يمكن مع ذلك، أن نتحدث عن تقارب ؟ يقول الاقتصادي أنطوان برونيت : " في الواقع يبدو الإقتصاد البريطاني قريبا من الازدهار، بينما في منطقة اليورو بدأ التباطؤ الاقتصادي. لا شك أن معدلات الفائدة ذات الأجل القصير ليست متباعدة، لكن في منطقة اليورو لا يمكن لها إلا أن تنخفض، بينما في بريطانيا هي قريبة من المسموح به ".

إن مسألة التقارب هذه تنضم إلى مسألة الليونة، أي هوامش المناورة التي تتمتع بها السلطات البريطانية لمواجهة صدمات الانضمام إلى اليورو. و توجد هذه الهوامش على صعيد الموازنة، إذ أن بريطانيا بعكس باقي البلدان الكبيرة في القارة الأوروبية، تخزن فوائض مريحة منذ ثلاث سنوات (٧٥ ،١ % من الناتج الداخلي الخام للسنة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١). و هذا الوضع يسمح للحكومة البريطانية بانتهاج سياسة زيادة النفقات العامة للخروج من طور التباطؤ بأسرع وقت ممكن .

و على الرغم من الخصوصيات الهيكلية التي تتمتع بها بريطانيا، على صعيد القارة الأوروبية إلا أن مصلحتها تكمن في الاندماج في منطقة اليورو. فمع بداية عام ٢٠٠٢، أصبح اليورو عملة واقعية ل ٣٠٤ مليون أوروبي،

ومتداولة في الدول الأكثر تطورا في العالم و التي قررت استخدامها، و هي ألمانيا، النمسا، بلجيكا، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا و البرتغال. و بذلك تصبح منطقة اليورو " الأورولند " القطب النقدي الثاني في العالم. و في مقارنة مع الولايات المتحدة، فإن منطقة اليورو تتمتع بتفوق واضح على صعيد التجارة العالمية . فقد مثلت بلدان منطقة اليورو المستقبلية نسبة ٧ ،١٧% من الصادرات العالمية من الخدمات والخيرات في عام ٢٠٠٠، مقابل نسبة ٧ ،١٤ % للولايات المتحدة. و أبعد من البلدان الأوروبية الأعضاء، فإن اليورو يتمتع بمنطقة نفوذ مهمة في أربعة عشر بلد من أفريقيا الغربية و إفريقيا الوسطى الذين سيستفيدون من تكافؤ ثابت بالقياس إلى اليورو ،و في عدة بلدان من البلقان التي تستخدم اليوم المارك الألماني، و التي سوف تنزلق في منطقة اليورو، و في حوض البحر المتوسط .

و مع آفاق توسع الاتحاد الأوروبي، فإن منطقة اليورو سوف تكتسب أهمية كبيرة. و مع أن العملة الأوروبية الموحدة فقدت ربع قيمتها بالمقارنة مع الدولار، منذ خلقها في ١ كانون ثاني عام ١٩٩٩، و عانت من ضعف مزمن قبل أن تستقر في عام ٢٠٠١، إلا أن اليورو بوصفه عملة إحتياطية يتمتع بقوة تطورية أيضا، بعد البدايات الخجولة له. و حسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في نهاية عام ٢٠٠٠، فإن العملة الأوروبية الموحدة مثلت ١٣% من إحتياطات التبادل، مقابل ٦٨% للدولار. و تنتظر بعض البنوك المركزية في آسيا بوجه خاص، قبل أن تبدأ في الاستثمار في العملة الجديدة، خصوصا أن حكومات منطقة اليورو و المفوضية الأوروبية لا يمتلكان أية سلطة على البنك المركزي الأوروبي، الذي منحه اتفاق ماستريخت استقلالا حقيقيا .

أمام هذه التحولات الكبيرة على الساحة الأوروبية، هل ستبقى بريطانيا خارج نطاق منطقة اليورو ؟ إن ميل كفة الرأي العام البريطاني لمصلحة الإنضمام إلى اليورو يتوقف بالدرجة الرئيسية على تطور شعبية طوني بلير الذي ربط مصيره السياسي بمسألة اليورو.

المرحلة المقبلة من حكم بلير ستكون مرحلة مواجهة التحديات الصعبة : إصلاح النظام التربوي، والخدمات الصحية، وتحريك الإقتصاد، والقيام بالإصلاح الدستوري بعد أن أشرفت حكومته على ولادة مجلس النواب في اسكوتلندا وويلز، وتحقيق إتفاق سلام مع إيرلندا الشمالية، وحل المشاكل العرقية

التي تواجه بريطانيا، والتي كان آخرها أعمال الشغب التي وقعت في مدينة ليدز الشمالية .

ويجمع المحللون السياسيون على أن بلير نجح بالفعل في إعادة تشكيل حزب العمال، والمضي به قدما نحو النصر التاريخي، لكنه هل سينجح في ولايته الثانية في إصلاح بريطانيا؟.

٦- المسيرة الكبرى للصين نحو الرأسمالية المعولمة

أخيرا، و بعد مفاوضات استمرت خمسة عشر عاما، تقرر في جنيف يوم ١٧ أيلول ٢٠٠١دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية. و على الرغم من الأحداث الدامية التي هزت العالم يوم ١١ أيلول الماضي، إلا أن واشنطن رحبت بهذا اليوم التاريخي لدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية ، واعتبرته " سوف يخدم الولايات المتحدة و الصين و الإقتصاد المعولم ". و من أجل إعطاء مزيد من الرونق لهذا الدخول، قررت منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري الذي عقدبالدوحة ما بين ٩ و ١٣ نوفمبر الجاري، الموافقة على ٩٠٠ صفحة من النصوص القانونية التي تفسح في المجال إلى انضمام بكين. و بعدإتمام هذه الإجراءات القانونية، و مصادقة بكين على هذه الاتفاقات ،أصبحت الصين عضوا كاملا في منظمة التجارة العالمية مع حلول عام ٢٠٠٢ .

إن دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية يكرس تعميق تدويل الإقتصاد الصيني، الذي سوف تؤثر ذبذبته على الداخل و الخارج على حد سواء. و قد سبق هذا الدخول، انخراط الصين منذ عقدين من الزمن في سياسة الإصلاح الاقتصادي و الانفتاح على العالم الخارجي بنتائجها المعروفة. و قادت الصين هذه الاستدارة التاريخية في قطيعة مع نظام الاكتفاء الذاتي الماوي خارج إطار منظمة التجارة العالمية، إذ امتصت الصين أكثر من ٣٥٠ مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية، و خفضت حقوقها الجمركية من ٤٣% عام ١٩٩٢ إلى ١٧% عام ١٩٩٧ .و يرى عدد من المحللين أن عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية تنطوي على منافسة شديدة تنتظر اقتصاد الصين الذي مازال يتمتع بنسب نمو مرتفعة تصل إلى اكثر ٩% سنويا، و هي نسبة قياسية في ظل ركو د الإقتصاد العالمي حاليا، و وجود فائض في الميزان التجاري بلغ في عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٤ مليار دولار، و بلوغ الصين المرتبة التاسعة بين دول العالم

من حيث حجم تجارتها الخارجية و زيادة صادراتها عشرين ضعفا، و استقبالها أكثر من ٤١ مليار دولار من الإستثمارات الاجنبية سنويا مما جعلها الوجهة الثانية عالميا للاستثمارات الدولية بعد الولايات المتحدة(٥).

و يأتي دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية ليؤكد استمرار هذا الاتجاه التاريخي الذي دشنته الصين منذ عودة دنغ شياوبنغ إلى السلطة عام ١٩٧٨. و يعتبر بول هونري رافيير نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، أن دخول الصين يشكل حدثا لا سابق له ،و سوف لن يتكرر : فلأول مرة، قوة عظمى و صاعدة للتجارة العالمية تلتحق بالمنظمة، التي سوف تتمم بذلك خطوة كبيرة نحو الكونية. و سوف يكون لدخول بكين تأثير مزدوج، إذ أنه سيغير الصين عبر إعطاء دفعة جديدة لاقتصادها – حين التزمت بكين بانتهاج سياسة الانفتاح و إضفاء طابع ليبرالي على نظامها – هذا أولا، كما أن دخولها سوف يقود إلى تغيير موازين القوى داخل منظمة التجارة العالمية ثانيا. و بعد أن تخندقت الصين وراء الستار الحديدي الذي بناه ماوتسي تونغ، ها هي اليوم، و لأول مرة في تاريخها تنفتح على العالم، حسب القواعد المعدة في الخارج .

و تعلل القيادة الصينية الحالية هذا التوجه – الذي يمنع عليها التراجع إلى الوراء، و لكنه يحثها على أن تكون مسيطرة على إيقاعه – بأن منظمة التجارة العالمية سوف تسمح لها بتوسيع منافذها للتصدير، و لكن أيضا و هذا هو المهم، الحفاظ على الأسواق التي تم فتحها من خلال إزالة العراقيل أحادية الجانب، إذ أن هذه العراقيل تؤرق القيادة الصينية جراء التوتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة (السوق الأميركية تستوعب ربع الصادرات الصينية) .

لقد أخرجت منظمة التجارة العالمية، و تمت هندستها كأمر إرغامي، و هولت بوصفها ضرورة يتعذر تجاوزها، من أجل إجبار الدول على القيام بإعادة هيكلة اقتصاداتها التي لديها اتجاه نحو الغوص في الجاذبيات المحلية .

و على الرغم من أن العولمة الرأسمالية المتوحشة قد بدأت فعلا عبر الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، و أصبحت مثل أمواج البحر الطاغية القادمة من العالم الصناعي المتقدم تكتسح الدول النامية في شتى المجالات، وسعت إلى السيطرة السياسية و الثقافية و الاجتماعية، و لعبت دورا كبيرا في تحويل الكرة الأرضية إلى مدينة كبيرة، و أسقطت الحواجز التاريخية و النفسية بين الأمم، و أصبحت عنوان الصفحة الأخيرة بين ملف القرن العشرين، وتيارا غمر العالم بعد نهاية الحرب الباردة و بروز القطب الواحد الأميركي بعد انهيار

المعسكر الاشتراكي، إلا ان الصين على عكس كل ذلك لا تعتقد قطعا أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو تخل عن السيادة القومية. فالفلسفة السياسية التي تتحكم في القادة الصينيين هي تلك المستوحاة من القومية الليبرالية، إذ أن الهدف النهائي لمشروعهم هو إنشاء سوق قومية تأوي – في حدود الممكن – الرأسمال الأجنبي و فرض الوصاية عليه، حيث أن المعادلة المثالية تكمن في بناء ورشة مخصصة للتصدير .

و في هذا السياق، الصين بحاجة إلى الإستثمارات الأجنبية، لأنها مصدر للرأسمال، و للتكنولوجيات الجديدة، و الخبرة في إدارة أعمال المؤسسات، بوصفها مكتسبات في غاية من الأهمية تحتاجها الصين من أجل إخصاب التحديث للبلاد. و سمح انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بإزالة العقبات التي كانت تعيق الإستثمارات الأجنبية، و إن كانت الصين، تتلقى وحدها ربع الإستثمارات المباشرة الأجنبية العالمية. فمن جهة، قاتل الأميركيون و الأوروبيون من أجل اختراق القطاعات الاقتصادية التي تشدد عليها الدولة، ونجحوا في الحصول على المشاركة الأجنبية في الشركات المختلطة (الاتصالات، التأمين)، و تم إزالة عدة حواجز عن البنوك، و افتكوا بشكل خاص حرية الشركات الأجنبية في إقامة شبكات توزيع خاصة بهامن أجل الوصول مباشرة إلى المستهلك الصيني. و على الأرجح يشكل هذا الترتيب الاقتصادي ثورة حقيقية في اتفاق منظمة التجارة العالمية مع الصين .

و لكن هذه المكاسب يجب وضعها في الميزان مع أربعة عوائق : الأول، أن منظمة التجارة العالمية لن تغير في شيء بعض القطاعات الاقتصادية المنفتحة جدا، مثل خيرات الاستهلاك (الإلكترونيات، الأدوات الكهربائية المنزلية) حيث تشهد منافسة ضارية. الثاني،إن انخفاض حقوق الجمارك سوف يفرض منافسة قوية على الصناعات الأجنبية المتمركزة في الصين، و هذا هو حال صناعة السيارات، حيث أن التعريفات المفروضة على السيارات المستوردة ستهبط من ٨٠% إلى ٢٥%. الثالث، أن المعاملة التفضيلية، خاصة في مجال الضرائب، التي كان يتمتع بها المستثمرون الأجانب سيتم إلغاؤها من أجل تحقيق المساواة في شروط المنافسة مع الشركات الصينية. و أخيرا، تكمن استراتيجيةالصين في بعض القطاعات الاقتصادية (الاتصالات و الطاقة) في جعل الانفتاح وهمي إلى أوسع نطاق ممكن، من خلال بناء السوق القومية، من قبل الفاعليات الاقتصادية الوطنية .

منذ العام ١٩٧٨، انتهجت الصين سياسة الانفتاح و الإصلاح التي كانت مترافقة مع توزيع لا متكافئ لنتائج النمو بين الأقاليم الصينية. و على الرغم من أن معدل النمو الوسطي السنوي للناتج الداخلي الخام اللصين حافظ على نسبة٥،٩ % ما بين ١٩٧٨ و ١٩٩٦، إلا أن هذا النمو كان يخفي الفوارق الشاسعة بين الأقاليم الاقتصادية الديناميكية و بين الأقاليم الأقل ديناميكية. إضافة إلى هذه الاختلافات على صعيد النمو، هناك التفاوتات في الدخول ما بين مقاطعة و أخرى. و ما بين عام ١٩٩٩ و عام ٢٠٠٠، اانتقلت الصين من المرتبة التاسعة على صعيد تصدير السلع إلى العالم إلى المرتبة السابعة، خلف كندا و بريطانيا، و فرنسا، و اليابان، و ألمانيا، و الولايات المتحدة الأميركية. و بلغت قيمة الصادرات الصينية ٢٤٩ مليار دولار، أي ما يعادل ٩،٣ % من الصادرات العالمية للسلع، مقابل ١٩٥ مليار دولار عام ١٩٩٩. أما على صعيد الواردات فإن الصين تحتل المرتبة الثامنة، بقيمة ٢٢٥ مليار دولار، أي ما يعادل ٤،٣ % من الواردات العالمية، بينما كانت تحتل المرتبة العاشرة في عام ١٩٩٩.

لقد وافق الحزب الشيوعي الصيني على دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، من أجل أن يعزز مكانته، لا أن يضعفها. هذه هي على أي حال حساباته. هل وضع هذا الحزب إصبعه في مسنن ؟ بعض الصينيين المناهضين للعولمة يعتقدون كذلك. فمع تعمق إعادة الهيكلة الصناعية، قفزت البطالة إلى الصدارة، و انهار الإقتصاد الزراعي، و ازدادت الهجرة من الريف باتجاه المدن .و الآن نعرف من خلال هذه المعضلات الثلاث، الضريبة الاجتماعية التي ستدفعها الصين بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. . إن الصناعات النسيجية المخصصة للتصدير إلى السوق العالمية هي التي ستستفيد من هذا الانفتاح، لكن الصناعات الميكانيكية و الزراعة ستتضرر كثيرا جراء ذلك. ويعتبر دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية حدثا مهما، لكن الصين دخلت إلى هذه المنظمة في وقت كشفت فيه الأحداث التي شهدها يوم ١١ أيلول الماضي عن فشل العولمة فيما بشرت به من وعود، و زرعت عدم الثقة المتعلقة في الإقتصاد العالمي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، فضلا عن أن هذه العولمة لم تستطع تحقيق العدالة بين الشعوب، و لا تزال الكرة الأرضية تعج بقضايا شائكة خطيرة كالتعصب العرقي و الديني، والافقارالمطلق، و الكرة الأرضية لاتزال تشهد الملايين من الجائعين،و العراة،و اللاجئين،و ساكني الشوارع و الكهوف و الخيام، إضافة للأمراض المستجدة و المستعصية،علاوة

على مواضيع حساسة فيما يخص الأمن الغذائي، و غسيل الاموال، و الشـــفافية المالية. و مع ذلك فإن دخول الصين إلى منظمةالتجارة العالمية يعـــزز النظـــام في بكين، و لكنه يقلق في الوقت عينه القوى الإقليمية الأخرى فـــي آســـيا، لأن انضمام الصين يخل بالتوازنات الإقليمية.

■■

الهوامش:

(١)-بول هيرست و جراهام طومبسون مالعولمة – ترجمة د. فالح عبدالجبار – سلسلة عالم المعرفة – العدد ٢٧٣ – سبتمبر ٢٠٠١ (ص ٢٤١).

(٢)- Ignacio Ramonet - un autre monde est possible, Besoin D Utopie Le Monde Diplomatique N530 Mai1998(P9)

(٣) - Robert Kurz et Ernest Lohoff; ALLEMAGNE ;LaGauche- Paieses hesitations , Le Monde diplomatique N 540 , mars 1999 (p 15-17)

٤) -) - Seumas Milne , Les ambiguites du (Blairisme)en Grande Bretagne , le monde diplomatique , N 537 , Decembre 1998 (p 14-15)

(٥)--رضا محمد هلال – مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة : القضايا و المكاسب – مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، القاهرة (ص ١٨٨).

■■■

القسم الثاني :

الإمبراطورية الأميركية

تحريض على الإرهاب

الفصل الخامس

١١ أيلول و تحول أمريكا إلى ساحة للإرهاب

١- من مرحلة مابعد الحرب الباردةالى تضخم الإرهاب

يعود مصطلح "الحرب الباردة " إلى الوجود في جزء منه إلى مرحلة الصراع بين المسيحية و الاسلام في اسبانيا، و ذلك في كتابات المؤلف القشتالي دون خوان مانويل (١٢٨٢ – ١٣٤٨)(١). غير أن استخدام العلوم السياسية الحديثة للمصطلح تقصد به المرحلة التي أعقبت عصر الاستعمار الاوروبي القديم، الذي يمتد تقريبا من ١٨٣٠ إلى ١٩٤٥ ، أي مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٥ –١٩٩١) .و تعتبر الولايات المتحدة الاميركية المسؤولة عن الحرب الباردة ، خاصة بعد أن ارتكبت جريمة حرب فظيعة ، حين قصفت مدينتي هيروشيما و ناغازاكي اليابانيتين بالاسلحة النووية .

وبذلك أطلق الرئيس ترومان الذي تولى الرئاسة في الولايات المتحدة في ١٢ نيسان /ابريل ١٩٤٥ ، نظرية الحرب الباردة. و كان امتلاك السلاح النووي من جانب الولايات المتحدة الاميركية ، يمنحها التفوق العسكري على الجميع ، كما كان ينيطها بتفوق علمي ، يمكن تحويله إلى سبق تكنولوجي حاسم، و قادر على تشكيل سلاح اقتصادي كبير.و من المؤكد أن القنابل الذرية فوق اليابان أدت وظيفتين: الفرض على كل عدو محتمل شبح دماره الشامل، وتوليد فكرة التهديد للاوروبيين الذين لا تحميهم سوى المظلة الاميركية. في هذا الاطار، كان لابد من الحرب الباردة(٢).

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية بغية مواجهة الاتحاد السوفياتي ، الهاجس الرئيس للآدارات الاميركية المتعاقبة على البيت الابيض ، إلى استخدام بعبع "الخطر الذي كان يمثله التوسع الشيوعي بالنسبة إلى الديمقراطيات"،

واصفة اياه بالامبريالية السوفياتية في العالم ، و بنحو خاص في منطقة الشـــرق الاوسط. ففي نظر الولايات المتحدة يمثل الشرق الاوسط الرهان الاساس للنفط. ولهذا رمت الامبريالية الاميركية بكل ثقلها لانتهاج استراتيجية الهيمنة ، طارحة نفسها نقيضا للنموذج الاستعماري الاوروبي ، و مقدمة نفسها داعيـــة لحقـــوق الإنسان ، التي تتداخل مع الصراعات التي شهدتها مرحلـــة الحـــرب البـــاردة، خصوصا لجهة فضح "انتهاكات" الانظمة الشيوعية.و قد ســـمحت اســـتراتيجية الحرب الباردة هذه للولايات المتحدة أن تفرض اقامة تحالف دولي كبيـــر مـــن النخب المحترفة لمكافحة الشيوعية،و الداعمة للديكتاتوريات تحت ستار مكافحـــة الشيوعية.وهذا ما جعل الفيلسوف الفرنسي الراحل جان بول ســـارتريكتب فـــي مقالة نشرها بجريدة ليبراسيون الفرنسية فـــي عـــام ١٩٥٣ ، تحـــت عنـــوان " الحيوانات المريضة بالكلب":" انتبهوا أميركا مصابة بمـــرض الكلـــب، اقطعـــوا جميع العلاقات التي تربطنا بها و الا سنكون بدورنا عرضة للفتـــك و الاصـــابة بداء الكلب".

لقد كان التاريخ منصفا بشأن العلاقة المشينة التي ربطت في خضم الحرب الباردة مابين القضية و مزايا الستالينية الأكثر تزمتا. ان تفاقم النزعة الشـــمولية السوفياتية "التوتاليتاريا" هوالذي أدى إلى انهيار الاتحاد الســـوفياتي، فالولايـــات المتحدة التي دأبت بعناد و على مدى ٤٥ عاما، على متابعة استراتيجية محاربة انتشارالشيوعية في العالم الثالث ، تجني الآن النتائج الاساسية لتـــداعي النظـــام السوفياتي.

و أسهمت استراتيجية الحرب الباردة العالمية التـــي اعتمـــدتها الولايـــات المتحدة الاميركية في اشعال فتيل الأزمات الإقليمية في العديد من بلدان العـــالم الثالث، ولعل أبرزها الازمة الافغانية ، التي تعتبر بحق مـــن افـــرازات هـــذه الحرب الباردة و مخلفاتها. و الحق ، أن الحرب الباردة أسهمت بقسطها في هذه الازمة الافغانية ، خصوصا عندما شجعت الولايات المتحـــدة و حلفاؤهـــا فـــي المنطقة الحركات الإسلامية الاصولية على محاربة الغزو السوفياتي لافغانستان في حقبة الحرب الباردة ،و قدمت لها كل الدعم المالي و العسكري في اشـــاعة تلك الانماط من الإرهاب ذي الإستقلال الذاتي الذي تكلل بحركة طالبان" وتنظيم "القاعدة". و يجري التشديد بعد ١١أيلول/سبتمبر٢٠٠١ ، على مسؤولية الغـــرب عن التخلي عن افغانستان. و ثمة الكثير من المشروعية في ذلك، و لكـــن مـــع تصويبين. أولا، إن الغرب، أو الشرق، لم يكن هـــو الشـــرارة التـــي فجـــرت

المجتمع الافغاني في أواخر السبعينات، بل الأفغان أنفسهم. و لقد بدأ النزاع، وسينتهي ، حربا اهلية أفغانية. و بقدر ماتكون هذه هي الحال، فان قسطا من المسؤولية يجب أن يقع على عاتق الشيوعيين الافغان، و خاصة جناح "خلق" الاكبر الذي حكم بعد نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، و قام بالكثير لاستفزاز المجتمع الافغاني. و هذا مثال أشد تطرفا من كل ما شهدناه في إيران أو الجزائر أومصر أو تركيا، على الدولة العلمانية التحديثية و الثورة عليها.ثانيا، لم يكن تخلي الغرب عن أفغانستان عام ١٩٨٨ ، بل شيء آخر هو الذي قام بدور حاسم في العنف اللاحق. و كان هذاالشيء، هو القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في ١٩٨٨ ، بعد ثماني سنوات على انبثاق " المجاهدين" بتخريب الاتفاق الدولي حول سحب الاتحاد السوفياتي قواته(٣).

خلال الحرب الباردة أرغم كل من الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الاميركية كل من جهته، دول العالم على اختيار معسكرها.ووضعت الدولتان أنظمة مقايضة و تحالفات عسكرية ، و مارست دبلوماسية ترمي إلى الحفاظ على مناطق النفوذ في العالم الثالث.و بعد انهيار الاتحاد السوفياتي انقلبت النفقات التي كانت تستفيد منها الدول المنضوية تحت لواء الإمبراطورية الاميركية بشكل مساو. و بعد نهاية الحرب ، لم تعد الولايات المتحدة تواجه عدوا استراتيجيا،و حصلت تغيرات شاملة في العالم ، تعد بمنزلة " انقلاب تاريخي مهم" يتكون فيه مجال عالمي جديد،غير مركزي و غير إقليمي، وبصورة تتجاوز الشكل الامبريالي للدولة القومية، و تتجاوز نمط الانتاج الرأسمالي للعصر الصناعي.

ومنذ انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩ ، تشكل عالم جديد ، حيث تسود فيه سوق معولمة، تتوحد سياسيا حول ما اشتهرت تسميته دائما، عناصر السيادة:السلطات العسكرية ، و النقدية، و الثقافية،و اللغوية، و الاتصالات. أنه عالم جديد حيث السيادة فيه تلبس لبوسا جديدا،فالسلطة العسكرية فيه تقتضي أن تمتلك قوة واحدة كل مجموع الاسلحة، بمافيها النووية،و السلطة النقدية تتعلق بوجود عملة واحدة مهيمنة ، حيث يكون كل العالم المالي المتنوع تابعا لها، وسلطة الإتصال تترجم عبر انتصار نموذج ثقافي واحد، لا بل هيمنة لغة واحدة كونية.هذا التشكل للنظام العالمي الجديد آثر المؤلفان انطونيو نيغري و مايكل هاردت تسميته " الإمبراطورية"باستعادة اسم قديم لواقع جديد(٤).

هل يجب علينا أن نميز بين هذا الشكل" الإمبراطوري" من الحكومة

الأمريكية و بين ما تمت تسميته عدة قـرون بـــ"الإمبريالية"؟ ان مصـطلح الإمبريالية كما هو معرف يعني توسع الدولة- الامة خـارج حـدودها ، الـذي يكون غالبا مقنعا باسم التحديث، على حسـاب الشـعوب المسـتعمرة و شـبه المستعمرة التي كانت حتى ذلك الوقت غريبة عن سيرورة حضارة الرأسـمالية المتمركزة أوروبيا، و لكن الإمبريالية تعنـي ايضـا الاسـتعمار و العدوانيـة الدولتية، العسكرية، و النهب الاقتصادي،و الثقافي ، لابـل العنصـري ، مـن جانب الامم الرأسمالية الغنية و القوية تجاه الامم الفقيرة و الضعيفة ، فضلا عن عملية تصدير رؤوس الاموال ، و اعادة تقسيم مناطق النفوذ فـي العـالم بـين الدول الإمبريالية.و اذا كانت هذه النظرة الماركسية الكلاسـيكية تنطبـق علـى نموذج الاستعمار الاوروبي، فان امبريالية الفضيلة الاميركيـة تتقنـع بـالعلم و مفهوم حقوق الإنسان لتوطيد هيمنتها .

و لما كان أصحاب المصارف و البنـوك و رجـال الاعمـال القـانونيين يحتلون مركز قوة في مجال سلطة الدولة الاميركية ، حيث تتحول وول ستريت الطريق إلى و اشنطن و العكس بالعكس، فان الترويج لمشـروع النيوليبراليـة يترافق مع الترويج لمشروع حقـوق الإنسـان أيضـا،ليندمج بعـدها هـذان المشروعان العالميا النزعة من أجل توطيـد الهيمنـة الإمبرياليـة الاميركيـة، فيضيفان على العولمة الرأسمالية المتوحشة الواجهـة الشـرعية و الاخلاقيـة الضرورية لإكسابها طابع المؤسسة، و الايديولوجية المنتصرة عالميا، الموظفـة في خدمة أهداف الإمبراطورية الاميركية.

ليس من شك في أن الولايات المتحدة انتصرت في الحرب الباردة ، لكـن زهوة النصر هذه جعلتها لا تفهم حقيقة و طبيعة العلاقات الدولية المستجدة و لا التفاوت الجذري بين نظرة الاكتفاء إلى ذاتها و نظرة بقية الامم و الشعوب فـي العالم اليها.فالولايات المتحدة رفضت أن تبلور مواقفها بمـا يـتلاءم و حقـائق مرحلة مابعد الحرب الباردة، فبدلا من أن تفكك ، بنيتها الإمبراطورية الفائقـة ، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، استمرت الولايات المتحدة فـي انتهـاج سياسـة خوض الحروب لتركيع الدول التي تعارض سياسـتها. و تجلـى ذلـك علـى الصعيد العسكري في الحرب الاميركية ضمن إطار التحـالف الـدولي التـي شنتهاالولايات المتحدة ضد العراق عام ١٩٩١. فقد رفضت الإدارة الاميركيـة تغيير موقفها و تحويل دفة سياستها باتجاه آخر. فكان قـرار نشـر و تمركـز نصف مليون جندي أميركي في منطقة الخليج العربي عام ١٩٩١. إذ اثار هـذا

الوجود العسكري المكثف للجيش الاميركي فوق الأراضي العربية في بلدان الخليج ، خاصة السعودية ،استياء كبيرا لدى شعوب المنطقة ، التي تبدي حساسية شديدة تجاه الصفاء الديني ، و الاماكن المقدسة، و الثقافة الإسلامية ، و السيادة الوطنية.

و فضلا عن ذلك ، فإن أزمة كوسوفو(١٩٩١ – ١٩٩٩) التي شهدت عقدا من التقابلات و الفوضى في مجال السياسة الدولية، انتهت بخوض حلف شمال الاطلسي الحرب ضد يوغوسلافيا، و التي دشنت مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، وأسست لقيام نظام شمولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الاميركية. ذالك أن العولمة الرأسمالية التي تشكل الدينا مية الطاغية على عصرنا تحتاج لتكملة، لجهة ايجاد استراتيجية شمولية على الصعيد الأمني والعسكري.فما كان من الولايات المتحدة الاميركية الا أن تحمي نفسها باقتناء أسلحة و أنظمة استخبارات أكثر فأكثر تعقيدا و كلفة.وواصل البنتاغون الكذب حول طبيعة التهديدات كي يبرر ابقاء البنى العسكريةو اشكال التنظيم، والانفاقات على السباق المستجد إلى التسلح في الفضاء، و مشروع الدفاع ضد الصواريخ الباليستية ، حتى أنه شرع في مشروع نشر أسلحة في الفضاء "حرب النجوم" موجهة ضد عدو حتى هذه اللحظة غير موجود، يشكل حسب ادعاءات واشنطن، تهديدا للولايات المتحدة بصواريخه الباليستية.

و استمرت الإدارة الاميركية في اختلاق الاكاذيب حول طبيعة هذا التهديد، بغية ايجاد المبرر في الحفاظ على ترسانة عسكرية ضخمة، و نفقات تسليح، وشرعية الحفاظ على القواعد العسكرية الكونية للولايات المتحدة ، و التي كانت موجهة ضد ماتسميه "الدول المارقة"، التي من المحتمل حسب زعمها أن تشكل تهديدا للتوازنات الاستراتيجية الإقليمية، الأمر الذي يتناقض مع خدمة الاهداف الكونية للامبراطورية الاميركية، المتشبثة بمفاهيم القوة و الهيمنة الموروثة من عصر الحرب الباردة. وقد اعتبر ديك تشيني ، الذي كان وزير ا للدفاع في شباط ١٩٩١، حرب الخليج،بمنزلة" التجسيد العملي لنوعية النزاع الذي يمكن أن تشهده في القرن الجديد..فبالاضافةالى جنوب شرق آسيا، لدينا مصالح هامة في أوروبا، وآسيا ، و الباسفيك و أمريكا اللاتينية و الوسطى،و علينا أن نرسم سياستنا و قوانا بصورة نتمكن فيها من ردع او الإنتصار السريع على تهديدات اقليمية مشابهةقد تبرز في المستقبل..."

و لكي نفهم هذه المسألة، أي استراتيجية الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية،

علينا أن نعود بالتاريخ إلى الوراء، خاصة إلى عهد الامبراطوريات في أوج سلطاتها و نفوذها. فكل امبراطورية من هذه الإمبراطوريات حاولت ، تباعا، اعادة صياغة قواعد حكمها للعالم و فرض ما يمكن تسميته"قانون الإمبراطورية".و لنا في هذا المضمار وصف المؤرخ الاغريقي تيوسيديد، لاحتلال الاغريق جزيرة ميلوس، يغية تأمين استقرار امبراطوريتهم التي كانت في عزها، و حكمها على أساس مبادىء مختلفة تماما عن تلك المعتمدة في الديمقراطية الاثينية. و سوف تنحو الإمبراطورية الرومانية المنحى اياه. كما ان الإمبراطورية البريطانية "التي لا تغيب عنها الشمس" سلكت هي أيضا المسلك نفسه طوال القرنين الماضيين. و اليوم ، وبعد بلوغها قمما في السيطرة العسكرية و الاقتصادية و السياسية لطالما كانت غير قابلة للتخيل، هاهي الولايات المتحدة تطمح وحدها إلى تحديد قواعد الحياة الدولية.فقانون الإمبراطورية يعني ، في جملة ما يعني،بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أن تستثني من العهود الدولية التي انما تطالب بتطبيقها على سواها من الدول.و هذا ما نلمسه في رفض الولايات المتحدة المحكمة الجزائية الدوليةالمولجة باصدار الأحكام في جرائم الحرب و عمليات الابادة(٥).

و يتجلى قانون الإمبراطورية الأميركية في حرص الولايات المتحدة على بناء نظام عالمي جديد مبني على اللعبة الأحادية للعلاقات بين القوى، و خيار ملاحقة أهداف الثروة و القوة يتقرر من خلال المصلحة الضيقة و الأنانية لاميركا.

و تعتبر إدارة الرئيس جورج دبليو بوش إدارة حرب بكل معنى الكلمة، وهي إدارة جاءت في زمن صعود لا سابق له في القوة المفرطة للولايات المتحدة الاميركية، على نقيض إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون ، التي حولت مركز ثقل السلطة من جهاز الامن القومي إلى وزارة المالية و مجلس الامن الاقتصادي الجديد في البيت الابيض، مغلبة بذلك الاقتصادي على الاستراتيجي، ضمن سياق قيادة العولمة الاقتصادية و التحكم بأزماتها. و قد تجسدت هذه الاستراتيجية الاميركية في السياسة الخارجية الجديدة ،من خلال اتفاقية النافطا مع المكسيك و كندا عام ١٩٩٣، و المصادقة على منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤، و الليبرالية المالية حيث فرضت في التسعينات على دول شرق آسيا عملية رفع قيود شاملة عن أسواقها المالية ، مرغمة هذه البلدان عبر صندوق النقد الدولي و بقية مؤسسات برو تون وودس على اعتماد الإقتصاد النيوليبرالي

و هو احد شروط الرأسمال الاميركي مقابل استثماراته.

و باختصار شديد فان إدارة بوش هي إدارة حـر ب بـاردة دون حـرب باردة، و في هذا السياق لا يختلف الرئيس بوش" الابن" ، عن جميـع الرؤسـاء الأمريكيين بعد عام ١٩٤٥ من هاري ترومان إلـى جـورج بـوش "الاب"، اذ كانوا على حد تعبير المؤرخ رولاند ستيل"رؤساء حرب". واذا كـان الـرئيس بوش الابن يعتبره أغلب السياسيين من أضعف الرؤسـاء الاميـركيين معرفـة بالسياسة الخارجية، إلا أنه الان يقف علىـرأس هـرم سـلطة الإمبراطوريـة الاميركية في فجر الألفية الجديدة ، التي تتمتـع بتفـوق لـم تضـاهيه أعظـم الاميراطوريات في الماضي .

إن سياسة الإمبراطورية الأمريكية ، في الداخل و الخارج، تستفز الشعوب و الامم في عالم الجنوب، و تستدعي النقد، و تثير الغضب الشديد ،و هذان النقد و الغضب متأتيان من صـواب. فالامبرياليـة الاميركيـة خاضـت حـروب الاستعمار الجديد في كل من فيتنام، ونيكـاراغوا، و كوبـا،و العـراق،و هـي تتجاهل بشكل مطلق حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و و نيل حريته و استقلاله.ومن بين تجليات قانون الإمبراطورية، العداء الاميركـي لمفهـوم " القضاء الدولي" و محكمة الجزاء الدولية، اذ تعتبـر الولايـات المتحـدة هـذه المحكمة بأنها "سوف تتسبب بأخطار للذين يتحملون مسؤولية السهر على السلام و الأمن العالميين"، مما يعني أن المحكمة ضرورية للجميـع ، ماعـدا للقـادة والجنود الاميركيين بحسب وجهة النظر الاميركية.و الاهم هو أن هذه المحكمـة ستساعد في تقديم من شارك في الحروب العربية – الصهيونية ، خاصة السفاح و الارهابي شارون، أمام محكمة دولة ثالثة، و تقديم المتهمين الاميركيين الـذين اعترفوا بارتكاب جرائم حرب في فيتنام. و قد يكـون بعضـهم أعضـاء فـي الكونغرس،و آخرون في مجلس الشيوخ، و ربما تقديم كيسنجر نفسه للمحاكمـة بسبب دوره في انقلاب تشيلي ضد "أللينديِ".و عليه فان الولايات المتحدة تعتبـر أن مثل هذه المحكمة لا يحتاج لها العالم.

مع العولمة و النهج المتبع للتضييق على سيادة الدول على أراضيها بـرز نظام عالمي جديد مختلف جذريا عن النموذج المألوف بين الدول مما يدعو إلى استذكار التاريخ و اظهار بعض وقائعه كمعاهدة ويست فاليا عام ١٦٤٨ "و هي معاهدة و ضعت حدا لحرب الثلاثين عاما بين الإمبراطورية الجرمانية من جهة و فرنسا و السويد من جهة أخرى".و منذ أحـداث ١١أيلـول/سـبتمبر ٢٠٠١،

تشير مجريات الاحداث إلى الانقطاع إن لم يكن انقلابا على كل الاتجاهات، فيبدو العالم و كأنه ينتظم حول القطب الاميركي ، لان الولايات المتحدة أصبحت القوة الوحيدة العظمى على الصعيدين العسكري و الاقتصادي. و تؤكد أكثر من أي وقت مضى سيادتها المطلقةوبالاخص "حقها" في تطبيق العدالة الدولية" على النموذج الاميركي". هذا الحق تدعيه تقريبا و علانية دول أخرى كالكيان الصهيوني مثلا، و أميركا توزع آلات جوقة المؤسسات العالمية كما تشاء لتخدم مصالحها الوطنية.

٢- النظام الرأسمالي العالمي يُضرب في الصميم

يشكل يوم الثلاثاء الأسود ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية قطيعة بين مرحلتين في الوضع العالمي، تتداخل و تتشابك عناصر الاتصال بينهما مع عناصر القطيعة.. مرحلة بدأت مع نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث شهد العالم تحولات كونية كبرى، وأصبحت فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المعتمدة لقيادة النظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد، التي تخوض حربا تجند و تعبأ فيها شعوبا وأمما لكي تقف في خطوط استراتيجية لحاقها و اتباعها بالغرب الرأسمالي أمنيا، و سياسيا، و اقتصاديا، كما التزمت معظم الدول العربية بمنطق السلام الأميركي الصهيوني الذي يتم ارتباطه أيضا بسياسة االنظام الدولي الجديد، لإذ تريد الولايات المتحدة وضع و فرض سقف معين لتسوية الصراع العربي الصهيوني على النحو الذي يرضي تحقيق أهداف الكيان الصهيوني في مجال توسيع المفهوم الأمني الصهيوني لكي يشمل كل الوطن العربي .

و مرحلة جديدة يشهد فيها العالم اهتزازاً في مركز القيادة الأول في النظام العالمي، مع تعاظم قوة الصين، و سباق التسلح النووي و التقليدي، و عودة روسيا الى لعب دورها التقليدي على المسرح الدولي ،و مطالبة كل من فرنسا وروسيا و الصين ببناء نظام عالمي متعدد االأقطاب، و اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة لتجد نفسها مباشرة في شباك المخططات الجهنمية للإدارة الجديدة العليا للنظام الرأسمالي العالمي، التي تقدم الدعم اللامحدود للكيان الصهيوني عامة، و لحكومة السفاح شارون على وجه الخصوص، إذ أن هذا الدعم يعتبر إعلانا صريحا عن إدارة الرئيس بوش في أن لا تقوم قا ئمة للأمة العربية. و إنه لمن اليسيرأن نلاحظ كيف انه، منذ أن حسمت نتائج حرب

الخليج الثانية مسألة تعددية الإدارات الإمبريالية في العـــالم، و نهضـــت الإدارة الأميركية، التي لم تتعرض أراضيها و آلتها الصناعية و جهازهـــا العســـكري للتدمير، احتفظت الولايات المتحدة بطاقتها الحربيـــة، فأبقـــت علـــى حيويتهـــا ومصانعها االحربية الهامة، و واصلت أبحاثها في ميـــدان الأســـلحة الجديـــدة، وبخاصة في مجال الدرع االمضاد للصواريخ. و في غضون ذلك، لـــم تخـــرج الأوضاع الغربية خطوة واحدة عن الحدود و االترتيبات التي رسمتها ووضعتها الإدارات الأميركية المتعا قبة. غير أن هذه الحالة لا يمكن أن تدوم إلى الأبد .

و لم تكن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر،مجرد عملية ارهابية عادية، بـــل انهـــا شكلت نقلة نوعية بالغة الاهمية في أشكال و آليات الصراع الدولي، و تســـببت في اعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى، بما يتضمنه ذلك من اعـــادة تعريف دور أدوات هذه السياســـات ، و لاســـيما الاداة العســـكرية، وبالـــذات الولايات المتحدة.و كان من ابرز نتائج هـــذه التطـــورات أنهـــا دفعـــت الإدارة الاميركية إلى وضع هدف مكافحة الإرهاب و معاقبة الدول التي ترعاه باعتباره الهدف الرئيسي للسيا سة الخارجية الأمريكية. و هذه هي المـــرة الاولـــى منـــذ نهاية الحرب الباردة التي تضع الولايات المتحدة لنفسها هـــدفا محـــددا يكـــون محور التركيز الكامل لسياستها الخارجية، حيث كان التركيز الرئيسي للسياســـة الخارجية و سياسة الامن القومي للولايات المتحدة في فتـــرة الحـــرب البـــاردة ينصب على محاربة الشيوعية و ردع الاتحاد السوفياتي الســـابق، ممـــايعني أن الإدارة الأمريكية وضعت هدف الحرب ضد الإرهاب في نفس المكانة التي كان يحتلها هدف محاربة الشيوعية في فترة الحرب الباردة(٦).

إن احتلال الإدارة الأميركية لمركز القيادة في النظام العا لمي بعد انتهـــاء الحرب الباردة، لم يحل دون نشوب الحروب الإقليمية، في بلدان جنوب العـــالم. إنها حروب تكثفت و تلخصت في ثناياها جميع عوامل الحرب العالمية الشاملة: حرب الخليج الثانية، حرب البلقان، و غيرها من الحروب الأخرى في القـــارات الثلاث. يقول بول فاليري : ((ليس بين البشر سوى علاقتين : علاقة المنطـــق و علاقة الحرب)). و بسبب القطيعة المستحكمة بين النظام الرأسمالي العـــالمي منذأن ظهر على مسرح التاريخ – و في ظل طوره الجديد أي نظـــام العولمـــة الرأسمالية المتوحشة،و بين المنطق، فا ن علاقة العولمة الأميركية التـــي تريـــد فرض نظامها و ثقافتها و قيمها على مستوى العالم ككل بالشعوب كانـــت و مـــا زالت علاقة حرب .

وجا ء ت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتختتم مرحلة كانت الولايات المتحدة فيهاقد أنجزت مقاربتها مبدأها"الحرب دون أي قتيل"، ممنية نفسها بالحد قدر الامكان من خسارة في الارواح الاميركية في الحروب المستقبلية، مكبدة في الوقت نفسه الأعداء العدد الاكبر من الخسائر. و قد اضطر الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش الى إعلان "الحرب" قبل أن يعرف ضد من يعلنها، فهذه المرة، وبعكس الخصوم في القرن المنصرم، لايمكن تحديد العدو إلا على أنه ليس ب"دولة". فالعدو الجديد متنقل و عابر الحدود أو مادون الوطني. و قد نجح الارهابيون في ضربتهم دون أن يخلفوا وراءهم أي عنوان، و طبعا تحوم الشبهات بقوة حول بعضهم ،لكن هؤلاء لا يشعرون أنهم ملتزمون لا بشرعة حقوق الإنسان و لا بأي سلطة أخرى قائمة على الارض. و لذلك جاء الحدث فاتحة لعصر جديد من الحروب ، هو عصر الحروب اللامتساوقة (٧).

و ماجرى يوم ١١أيلول /سبتمبر،، يمثل ذروة الحرب و أحد مظاهرها الأشد حدة و قسوة ضد برجي المركز التجاري العالمي الذي يمثل رمز القوة المالية الأميركية و القلب النابض للاقتصاد العالمي ،و ضد البنتاغون الذي يمثل العقل العسكري الأميركي. و لقد وجهت ضربة قوية إلى عظمة الإمبراطورية المالية و العسكرية الأميركية، و اهتزت صورة هذه الإمبراطورية الأميركية في الخارج، و انكشف بشكل جلي و واضح الخلل الكبير في النظام االأمني القومي الأميركي. فالازمة التي أثارتها ١١أيلول/سبتمبر ، أزمة عالمية وشاملة. و هي أزمة عالمية بمعنى أنها تقحم بلدانامختلفة عديدة في النزاع، على رأسها، بطبيعةالحال، الولايات المتحدة الاميركية و مناطق من العالم الاسلامي. و هي شاملة كونها، تؤثر، أكثر من أي أزمة عالمية عرفت حتى الان،في مستويات متعددة من الحياة، سياسية و اقتصادية و ثقلفية و نفسية(٨).

في ظل أجواء إعلان هذه الحرب، نظمت أجهزة الإعلام الأميركية والأوربية و االصهيونية حملة واسعة شرسة على الإرهاب، بوصفه المسؤول الرئيس عن ما حدث، و نال العرب و المسلمون نصيب الأسد من هذه الحملة التي لم تتوقف. ويختلف المحللون الامريكيون في توصيفهم لمضمون الموجة الحالية من الإرهاب الجديد، و لاسيما بشأن العلاقة الارتباطية بين الإرهاب والاسلام. فعلى الرغم من أن الإرهاب موجود في العديد من الدول، ويصيب بدرجة أو بأخرى العديد من الحضارات و الثقافات، فان بعض المفكرين الأمريكيين، و بالذات صامويل هنتنجتون، يركزون على أن الإرهاب لا يمثل

شكلا من أشكال الصراع الدولي، بقدر ما يمكن النظر إليه باعتباره حروب المسلمين، سواء فيما بينهم أو بينهم و بين غير المسلمين، و هي حروب قد تتطور إلى صدام كبير للحضارات بين الاسلام و الغرب، أو بين الاسلام و بقية العالم. و يرى هانتنجتون أن هذه الحروب لا تعود إلى طبيعة المعتقدات الاسلامية،و انما تعود إلى السياسات و الأوضاع العامة في العديد من الدول الاسلامية، مثل حالة الانبعاث الاسلامي و الشعور بالظلم و الامتعاض و الحسد تجاه الغرب و الانقسامات الاثنية في العالم الاسلامي و ارتفاع معدلات الولادة في معظم الدول الاسلامية. و يخلص إلى أن حروب المسلمين سوف تستمر في حالة عجز المجتمعات الإسلامية عن تحقيق اصلاحات داخلية جذرية، و كذلك في حالة استمرار الحكومات غير الإسلامية في محاولة فرض سيطرتها على الأقليات الإسلامية فيها(٩).

و لكن إذا كان الأميركيون و االأوروبيون يتحدثون كثيرا عن اهتزاز هيبة الإمبراطورية الأميركية ،فانه آن الأوان، لكي يقروا بهزيمة النهج الأميركي في التعاطي مع قضايا الشعوب و أمم عالم الجنوب في ظل سيادة االعولمة الرأسمالية الأميركية التي صار فيها الوضع العالمي اشد قسوة و خطورة، حيث تظل أ هداف الإمبريالية الأميركية في الأساس، و في جميع مراحل التاريخ واحدة : استعباد الأمم و االاستحواذ على الأسواق و المواد الخام، و الاضطها د العنيف للشعوب الخاضعة و استنزافها .

المنطق و العقل يقولان لماذا اكتسبت الولايات المتحدة الأميركية كل هذا الكم الهائل من االكراهية من الشعوب و الأمم المضطهدة ؟ و العقلانية تقتضي البحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت بالولايات المتحدة إلى هذا التدهور ؟

إن السياسة الأميركية تقوم على دعامتين :

الأولى، إن الإدارة الأميركية تمارس العنف، و تستخدم القوة في فرض سطوتها على العالم. و ليس لها غير القوة سلاح. و هذه القوة متعددة الأشكال والأساليب، و لكن القوة العسكرية هي أداتها. و تستخدم القوة العسكرية حسب الحاجة إليها، و بالأسلوب المناسب. فهناك التلويح باستخدام القوة أي التهديد، وهناك الاغتيال، و هناك إثارة التمرد الداخلي على قوة معادية، و مساندة دولة مجاورة، و هناك الغارات و الغزو، و تحريك الأساطيل ..الخ. و حكومات االولايات المتحدة الأميركية، مثل كل الحكومات الإمبريالية، تبقى قوتها جاهزة للتدخل و تبقى خططها مواكبة لآخر التطورات. و لذلك فإن تاريخ الدول

الإمبريالية، و على رأسها الولايات االمتحدة الأميركية، منذ الحرب العالمية الثانية، هو تاريخ التدخل و الغزو و الإرهاب من كوريا إلى نيغاراغورا وليبيا.

في النشرة الإلكترونية التي تحمل عنوان "حرية الكلام" الاميركية الصادرة في نيسان/ابريل يوجد تحليل " يفضح سياسة "ارهاب الدولة" التي تتبعها الولايات المتحدة الاميركية جاء فيه:"أن أكبر الاعمال الإرهابية التي جرت لم تكن تلك التي قامت بها مجموعات سرية في الدول الاجنبية، بل إن أكثر الاعمال ارهابا في تاريخ العالم كانت تقوم بها دول و جيوش تابعة لها. فحكومة الولايات المتحدة و جيشها كانت هي من نفذت عمليات كثيرة من الإرهاب الدولي و من القتل الوحشي للشعوب بدءا من عام ١٨٩٩ حتى يومنا هذا.و حتى اذا استندنا إلى التعريف الذي وضعه مكتب التحقيقات الفيدرالي الاميركي (FBI) فسوف نجد أن الولايات المتحدة مدانة بالارهاب. يقول التعريف:" أن الإرهاب هو الاستخدام غير القانوني للقوة أو العنف ضد أشخاص أو ملكيات بهدف تخويف أو اجبار حكومة ما او سكان مدنيين أو أي قطاع بشري على تأييد أهداف سياسية أو اجتماعية".

فهذا التعريف نفسه يدين الحكومة الأميركية المنافقة بالإرهاب ، و على مستوى مكثف و دولي، عبر مايزيد على مئة عام. فالولايات المتحدة خرقت القانون الدولي و ميثاق جنيف مرات كثيرة باستخدامها الوحشي للعنف و القوة و العنف المروع " ضد اشخاص و ممتلكات لتخويف و اجبار حكومات و سكان مدنيين على تأييد أهداف سياسية و اجتماعية و اقتصادية بشكل خاص" (١٠).

ومنذ انهيار المنظومة السوفياتية و معسكرها الاشتراكي، و اعلان انتهاء مرحلة الثنائية القطبية التي حكمت النظام العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتبشير منظري العولمة بانتصار النموذج الاقتصادي الرأسمالي والافكار النيو ليبرالية ، و قيم "الديمقراطية" و "الحرية" على النموذج الاقتصادي الاشتراكي "المتحجر" و "المتهالك" و على الفكر الشيوعي "الشمولي" الاستبدادي "المصادر " حرية الإنسان ، خرجت الإمبراطورية الأمريكية متربعة على عرش مرحلة جديدة من النظام العالمي فارضة نفسها امبراطورية لاتقهر، وشرطيا عالميا يعلو فوق القانون، وقوة اقتصادية تسعى لاختزال العالم إلى مجرد سوق تابع لها، و نموذجا حضاريا حياتيا يختزل كل المعاني بمعايير المصلحة المادية ، و مقاييس الربح و الخسارة. و غرور القوة و غطرسة العظمة هذه، في أمريكا خاصة ، و الغرب عامة و المتراكمة منذ الانتصار

التاريخي على الكتلة الشيوعية المنهارة– الذي صوره فرانسيس فوكوياما على أنه الانتصار النهائي للحضارة الغربية الرأسمالية، جعل السياسة الأمريكية اليوم تتساق فكرا و سلوكا في تصنيع النظم و فرضها، و تنصيب الحكام بالقوة القاهرة، تماما كما تتساق الدول النامية و الفقيرة بالمنطق نفسه الذي يريد تكرار التاريخ بالنص و لا يتعلم من أخطائه السابقة. نحن في الوطن العربي نعرف هذا التاريخ جيدا، و خاصة من ١٩٤٥ و إلى غاية يومنا هذا. و ليست الحصارات الظالمة ضد الشعوب العراقية و الليبية و االسودانية، و الدعم المطلق للكيان الصهيوني في حرب الإبادة و الاقتلاع للشعب الفلسطيني من أرضه سوى أمثلة حية و شاهدة على هذا السياسة الأميركية المنفلتة من عقالها.

الثانية، الرياء، و سياسة الولايات المتحدة الأميركية تحاول دائما أن تتغطى بالرياء، مادامت تستطيع ذلك. و لذلك فان استخدام القوة الغاشمة، والمتاجرة بالسلاح، و تعميم القتل، و االتغطية على جرائم الكيان الصهيوني، وتبرير سياسته الإرهابية، يترافق مع الحديث عن الديمقراطية و حقوق الإنسان.

و هذا ليس غريبا. إنها طبيعة الدولة الإمبريالية. و لم يشذ عن هذا إلا الدول الرأسمالية االعاجزة عن استخدام قوتها، و بالتالي التفنن في ريائها .

و لقد خبرت شعوب العالم البرتغال و إسبانيا و هولندا و بريطانيا و فرنسا و إيطاليا و االيابان، و عرفت أعمالها و أقوالها. و كانت الأعمال دائما غير الأقوال. و لقد كان الفرنسيون يتغنون بشعارات الحرية و الإخاء و المساواة، بينما كانت الجيوش الفرنسية تبيد الآمنين و تحرق القرى في المستعمرات الإفريقية و الآسيوية، و كان البريطانيون يفاخرون" بديمقراطيتهم " بينما كانت جيوشهم تستبيح المستعمرات دون أي رادع .

و النموذج الأميركي، ليس مختلفا عن النموذج الفرنسي ،و البريطاني، غير أنه النموذج االإمبريالي، في عهد انتصار العولمة الرأسمالية المتو حشة، ولذلك فهو الأشد شراسة و الأكثر رياء .

و لذلك، فإن استغراب هذا الرياء ليس في محله، و هو كا ستغراب سلوك الإدارة الأميركية التي تعتبر نفسها في موقع دفاعي عن وضع النظام الدولي الجديد بوصفه نظاما أميركيا بامتيا ز، و تعتبر الدفاع عنه ضد محاولات التمرد واجبا بديهيا من واجباتها، بل إنها تدعي الفضيلة في ذلك. لأن الذي سيطر على عقول المفكرين الأمريكيين من المدرستين المهيمنتين حاليا على السياسة

الأمريكية ، اللتين تجد جذورهما في مقولات "فوكوياما" على اليسار، و"هنتنجتون " على اليمين، بعد صعود الليبرالية الجديدة في العالم و هيمنة قوى اليمين المحافظ، هو مركب ميتافيزيقي يصور الحياة الأمريكية بقيمها و أسلوبها على أنها الافضل و الانسب في العالم، و عليه يجب أمركة العالم بالضرورة التاريخية(جماعة اليسار) أو بالضرورة السياسية(جماعة اليمين)، و هذا الاطلاق الميتافيزيقي بدأ يسيطر على العقل الأمريكي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، و ترسخ خلال مرحلة الحرب الباردة و ما بعدها،. و من هذا المركب الميتافيزيقي و افرازاته يجري التعامل الأمريكي مع دول العالم منذ صعود الحكم الامبراطوري الجديد للعولمة الأمريكية. و الإدارة الأميركية لا تسأل نفسها لماذا تقف وحيدة في مواجهة مليارات االعبيد في عالم الجنوب المتضررين من العولمة الرأسمالية المتوحشة، و من سياسة الغطرسة الأميركية.

و بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، بدأ الفاشيون في الإدارة الاميركية ، وبسمة السرور تلوح على وجوههم، يعززون سياسة القمع الداخلية تجاه الشعب الأميركي نفسه باسم "مادة الوطنيةالاميركية". فالأميركيون قطيع من البقر في نظر حكامهم و اذ أن رجال الإدارة الاميركية لا يرون في المواطنين الأميركيين سوى بقر تمكن قيادتها كقطيع من ناحية نفسية إلى أي اتجاه يرغبون به مستخدمين الاكاذيب لتحويلهم إلى مواطنين أغبياء تتدفق الضرائب منهم لصالح الحكام. أما بقية البشر في هذا العالم فلا تعتبرهم الادارات الأميركية سوى عبيد لا حول لهم و لاطول، و يتعين استغلالهم إلى أقصى الحدود الممكنة. و اذا تجرأت هذه المخلوقات البشرية و حاولت أن تصبح حرة من استغلال الإمبراطورية الأميركية، فسرعان ما تتساقط القنابل فوقها الاعادة اخضاعها. و يشير التاريخ إلى عدم اهتمام رجال الادارات الاميركية الا بالحفاظ على ثرواتهم و سلطاتهم و لاشيء خلاف ذلك. فلقد أساء نظام الحكم الأميركي الذي يتحكم فيه الأثرياء الأميركيون معاملة العالم، وشن حملات ابادة الشعوب، و مارس ارهاب الدولةخلال ١٠٠ عام خلت.و هو يعمل الان بالأساليب نفسها من أجل احكام السيطرة الكلية على العالم مستخدما الإرهاب والمذابح الجماعية. و اذا لم يقم الشعب الاميركي بدوره تجاه هذا النظام و ايقاف طموحاته هذه، فلن يوقفه أحد و سوف يدفع الشعب الاميركي ثمنا مروعا بسبب و قوفه إلى جانب جشع المؤسسة الأميركية العسكرية/السياسية الحاكمة. و اذا أخذنا هذه المطامح الأميركية كما تبدو لنا ، فانه من المحتمل جدا أن

تشكل أي عمليات هجومية مسلحة إرهابية على الولايات المتحدة تورطا سريا من المؤسسة الحكومية/ العسكرية نفسها في واشنطن(١١).

إن انفراد الإدارة الأميركية اليوم في مواجهة الأمم جميعا ليس في صالحها أبدا. و لقد ألمح الصهيوني البارز هنري كيسنجرالى خطورة وضع الولايات المتحدة الجديد الذي يجعلها تظهر متفردة علنا في الحياة الدولية. و هذا السلوك الأميركي، هو سلوك كل رئيس أميركي، و كل رئيس دولة إمبريالية لأنه يعبر عن سياسة رأسمالية كاملة .

إن حكومة الولايات المتحدة الأميركية و حكومة الكيان الصهيوني، متفقتان على تفتيت االعالم العربي، و إخضاع كل القوى فيه. أما ما سر الحملة الأوروبية – الأميركية – الصهيونية الشرسة على العرب و المسلمين واتهامهم بممارسة الإرهاب، فان هذه الحملة جزء من المعركة السياسية – العسكرية التي تخوضها الحكومات الصهيونية و الأميركية. و هدف هذه الحملة أن تترسخ صورة العربي و المسلم إرهابيا في كل أوساط الرأي العام العالمي، ليكون مبررا للقيام بغزوات و هجمات، كالغارات الأميركية على ليبيا والسودان، و أفغانستان، و الغارات الصهيونية على لبنان، و حرب الإبادة الصهيونية التي يشنها السفاح شارون ضد االشعب الفلسطيني الأعزل، واحتمالات القيام بمعارك جديدة أوسع و أشرس ضد العرب.

و تخدم هذه الحملة الكيان الصهيوني و الإمبريالية الأميركية، لأنها تضعف مواقف المتعاطفين مع العرب في أوروبا و الولايات المتحدة و العالم .

إن التشديد على محاربة الإرهاب و عدم قبول التعامل معه لفظا، و دعم حكومة شارون الإرهابية، و عدم توجيه الدوائر الأوروبية و الأميركية " المعنية بالحرية " و المدافعة عن حقوق الإنسان، النقد و الإدانة للكيان الصهيوني الذي يمارس إرهاب دولة، يقو د الى سقوط مصداقية حكو مة الولايات المتحدة الاميركية مع اتباعها و حلفائها. و سقوط هذه المصداقية له تبعاته الكبيرة.

هل إن أسامة ا بن لادن وحده يشير إلى أن الولايات المتحدة تجسد امبراطورية الشر بامتياز، و الرغبة بالسيطرة على العالم بأنانية متفردة؟ لا، فالكاتب الفرنسي الاشتراكي بيار بوشيه كتب منذ عام ١٨٤٠ أن العداوة للامريكيين قديمة. فاذا أرادت الولايات المتحدة أن تثبت مكانتها في العالم ،وأن تجني فوائد حروبها على المدى البعيد ، فيجب عليها أن تبذل جهدا حقيقيا لفهم

أسباب خشية و كره الشعوب الاخرى لها. فالأجواء قد تبدو مناسبة للتعبير عن الفكر و الرأي بحرية ، إذ أن العديد من اليساريين في أمريكا أو في البلدان الاوروبيةاتجهوا نحو التعبير عن أرائهم بطرق سلمية: مظاهرات، منتديات، تحديد المذنبين. و المشكلة الحقيقية لا تتجلى في الإرهابيين انفسهم انما في الحكومة الأمريكية نفسها، "بوش و إدارته" اذ يستغلون الأزمة للنيل من حرية و حقوق الشعوب. و بالنسبة لاحداث ١١أيلول/سبتمبر، فالكثيرون يقولون" كما قال المؤرخ ماري بيار"بأنه مهما يكن من أمر فان أمريكا اتخذتها ذريعة ليس للقضاء على الإرهاب كما تزعم و انما لتحقيق مخططا تها السياسية".

فالولايات المتحدة سبب مشاكل العالم: امبريالية، استغلال، عولمة... فلماذا تفاجأ بردات الفعل؟ و من هذا المنطلق لولم تزرع الولايات المتحدة القتل والإغتيال بجنون، لما كا نت تلقت هذا العقاب الاليم. وفضلا عن ذلك، فان وجود الكيان الصهيوني ، و الصراع الفلسطيني – الصهيوني غير المتكافىء وانحياز الولايات المتحدة إلى جانب "اسرائيل" بهذا الشكل يشرح اكثر من دافع لوجود مشاعر مضادة لها لاستهتارها ، و عدم مراعاتها للمشاعر القومية العربية و الإسلامية ، و الأنظمة السياسية، و الحدود الوطنية.

إن العرب و المسلمين يرون باستمرار على شاشات الفضائيات العربية إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، و تهويد مدينة القدس، بالرغم من قرارات الامم المتحدة و الشرعية الدولية ذات الصلة. و كيف أن القوات الصهيونية تستخدم الاسلحة الأمريكية لتقتل بها أبناء الشعب الفلسطيني، و تدمر بها على التوالي المنازل و الأراضي الفلسطينية، و ذلك بدعم و إقرار القادة الصهاينة الذين اعتادوا على الدعم الكلي للولايات المتحدة، دعم بكل أشكاله لجماعة انتخبت آرييل شارون رغم ماضيه المشين كمجرم حرب ارتكب مجازر صبرا و شاتيلا في حرب الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢.

على الولايات المتحدةأن تعيد النظر بعلاقاتها مع دول العالم اذا أرادت اجتثاث الإرهاب و معالجة أسبابه، لان هناك حكا ما يمارسون الاجرام وإرهاب الدولة ، و هذا ماينطبق تماما على تصرفات أصدقاء الولايات المتحدة من الصهاينة، الذين يتبعون سياسة ماهو أبشع من الجريمة ، و أمريكا تغطي هذه السياسة ، حتى و لو انها تمقت ذلك أحيانا.

إن أوضاع العالم هي اليوم اكثر وضوحا، و يوم ١١ أيلول، يوم مفصلي بين مرحلتين، و بين عالمين، و على السياسة الأميركية أن تعي ذلك جيدا، إذ

إن سياسة الانتقام و التصرفات غير العقلانية لا تفيد كثيرا. بل إن الولايات المتحدة و معها الدول الغربية الأخرى مطالبون اليو م بإعادة نظر جذرية في مضمون النظام الرأسمالي العالمي، و سياساته العدوانية، لان الأمم و الشعوب المضطهدة هي اليوم اعظم حرية في الاختيار، و أنها بدورها حرية نوعية لم يكن لها مثيل من قبل أبدا في ظل تعطش الشعوب الى التحرر من ظلم النظام الدولي الجديد..

٣-حساسيات متضاربة في الموقف الفرنسي من الحرب الأمريكية

في اليوم الأول لكارثة الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك، ومقر وزارة الدفاع الأميركية البنتاغون، أصدر الرئيس الفرنسي جاك شيراك بيانا أدان فيه بشدة هذا الهجوم، و قال : إن الاعتدائين اللذين ضربا الولايات المتحدة الأميركية اليوم (١١ أيلول ٢٠٠١)، يشكلان تراجيديا مرعبة .أبدا لم يتعرض أي بلد في العالم لمثل هذه الاعتداءات الإرهابية، بالنظر إلى حجمها وعنفها... أريد أن أعبر للشعب الأميركي عن تضامن كل الفرنسيين في هذه المحنة المأساوية .. و ما حدث في الولايات المتحدة يعنينا كلنا. و ختم شيراك بيانه بالقول : إن فرنسا تعرف أنه لا يمكن مكافحة الإرهاب بفعالية إلا عن طريق حركة مصممة و جماعية، و سوف نقوم بما يجب أن نقوم به ".

و قد أجمع أقطاب الطبقة السياسية الفرنسية على إدانة هذا الهجوم بشدة. فقال روبيرهو السكرتير الوطني للحزب الشيوعي الفرنسي : الإرهاب هو دائما بربرية ... و لكن أريد أن أضيف هذه الملاحظة : من الذي سيكون قطعيا خلال الأيام و الأسابيع المقبلة : أنه يليق بأن نقاوم أولئك الذين يدعون إلى حرب الغرب ضد هذا الطرف أو ذاك، ضد أعداء مفترضين، تم تحديدهم بسرعة، بينما لم يكن بإمكان أي أحد في هذه اللحظة التي أتحدث فيها، أن يقول بكل يقين من هم، و أين يوجد مدبرو اعتداءات يوم الثلاثاء١١أيلول/سبتمبر٢٠٠١..

من جانبها علقت صحيفة لوموند الفرنسية في إفتتاحيتها الصادرة يوم الخميس ١٣ أيلول على هذا الهجوم بالقول : أنه كان حلما طوباويا. لقد تحطم في الدم و الرعب، عندما تعرضت الولايات المتحدة الأميركية يوم الثلاثاء ١١ أيلول لعملية اعتداء إرهابية ضخمة .إنه إعلان حرب صدم أميركا، مهرجان

من البربرية. الحلم كان حلم جورج بوش الإبن. أنه كان يقصد حماية الولايات المتحدة الأميركية من الساحة الدولية، و يريدها غير معرضة لأنها أقل تورطا في تسوية الصراعات الجارية، فقد تجاهل الحرب الإسرائيلية – الفلسطينية، وأخيرا، أقسم بتقديس التراب الوطني بوضعه في منجى عبر الدرع المضاد للصواريخ، و تبددت الأوهام .

إن واقع عالم متبخر ما بعد الحرب الباردة، و واقع مسرح دولي أين تنعدم فيه القواعد، و أين تصبح فيه الدول ليست هي اللاعبة الوحيدة، هذا الواقع تم استدراكه بوساطة عنف العدوان الذي تعرضت له الولايات المتحدة، و الذي نادرا ما تعرضت له منذ الهجوم الياباني على بيرل ها ربر في عام ١٩٤١ : أنه عالم جديد يعلن، حيث أعلنت القوة العظمى الوحيدة في العالم عدم قابليتها للانجراح من قبل الإرهاب المتضخم. إن التحدي هو أكبر بكثير من التحدي الذي واجهه جورج بوش الأب، عندما قرر طرد القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١. و تأتي هذه المحنة في وقت تبدو فيه الخطوط العريضة للسياسة الخارجية و للدفاع التي ينتهجها الرئيس الجديد غامضة، و حيث أن الفرق المكلفة بالإضطلاع بهذه المهمة مشغولة بالمعارك البيروقراطية السريالية .

و لكن بعد الحداد، سوف يأتي زمن الأسئلة، إنها سوف تركز على عدم موافقة خيارات جورج بوش. و سوف تؤشر على عناده و تصلبه في الرأي في أن لا يتبع الاهدفا إستراتيجيا واحدا : أن تتزود الولايات المتحدة بنظام دفاع مضاد للصواريخ. و لكن العديد من الخبراء و المسؤولين السياسيين قد حذروه: التهديد الحقيقي لن يأتي من دولة مارقة عبر إطلاقها صاروخ باليستي يضرب أراضي الولايات المتحدة، فهذا التهديد بعيد الاحتمال، إنما التهديد الحقيقي يتأتى من عدوان إرهابي، فضلا عن المسائل المتعلقة بسياسة الجمهوريين في الشرق الأدنى ،حتى وا ن كانت اعتداءات يوم الثلاثاء قد تم الإعداد لها بدون شك قبل وصول بوش إلى البيت الأبيض. إنها تظهر مدى كراهية قسم كبير من الوطن العربي و الإسلامي لأمريكا. و هو التحدي الذي أعلنه الإرهابيون بشكل عام، الأمر الذي يستدعي ضرورة خوض الصراع المشترك ضد الإرهاب.

غير أن فرنسا التي لديها خبرة طويلة في مكافحة الارهاب، الذي عانت منه طوال عقدين من الزمن، لديها مقاربة متمايزة إلى حد ما عن الرؤية الأميركية. و قد عبرت عن ذلك افتتاحية صحيفة لوموند الفرنسية الصادرة يوم ١٤ أيلول ٢٠٠١، عندما طرحت موضوع إعادة التفكير في الإرهاب بقولها :

الهجمات الإرهابية التي استهدفت نيويورك و واشنطن يوم ١١ أيلول، و الـرد المرتقب من قبل الرئيس جورج بوش المدعوم من جانب الحلفـاء الأوروبيـين للولايات المتحدة، يقودان المسؤولين الغربيين إلى إعادة التفكير فـي أفكـارهم عينها عن الإرهاب. و خلف هذه الكلمة، تختفي تفسيرات مختلفة، لـيس بـين أميركا و أوروبا فقط، و إنما داخل البلدان الخمسة عشر أيضا، كما تأكدت لجنة بروكسل التي أسفت لذلك. كيف يمكـن مقاومـة ظـاهرة الإرهـاب بصـورة مشتركة، إذا لم نكن متفقين على تعريفه .

من الملاحظ أنه من بلاد الباسك إلى ايرلندا الشمالية، و من الشيشان إلـى الشرق الأدنى، و من الجزائر إلى البلقان، ليس للغـربيين : إذا أردنـا حصـر الموضوع بهم – التعريف نفسه حول الإرهاب و العلاقات مع الإرهابيين. فـي الوقت الذي، تذهب فيه الشكوك حول إتهام الملياردير السعودي أسامة بن لادن، خطأ أو صوابا، أنه من الصعب أن لا نستذ كرأن ابن لادن نفسه كان منذ عهـد قد تدرب و استخدم من قبل وكالة المخابرات المركزية (ا لسي أي إيـه) مـن أجل مقاتلة الغزو السوفيتي في أفغانستان. هل يعني هذا أنه سوف يوجد حسـب الأماكن و الأوقات إرهابيون " جيدون " و إرهابيون " سيؤون " ؟

و تنتقد صحيفة لوموند بعض الأنظمة التي حاولت استغلال الهجمات التي تعرضت لها واشنطن و نيويورك، لشرعنة سياستها في مقاومـة مـا تسـميه" الإرهاب الإسلامي"، و أبرزت أمثلة عديدة، كالسلطة العسكرية فـي الجزائـر، التي طرحت تساؤلات حول شرعية سياسـة "الاستئصـال " التـي انتهجتهـا ضدالاسلاميين، و كذلك فلاديمير بوتين و أرييل شارون اللذين التقيا مع الرئيس جورج بوش في أوقات مختلفة، و انتزعا منه إدانة للإرهاب الإسلامي .

و بوجه آخر، حدث للمجموعة الدولية و للولايات المتحـدة أن لا تكونـا دائما حريصتين على نقد حلفائهما، و لا تفسر هذه الملاحظة أي حادث بربـري أرتكب خلال الأيام القليلة الماضية،أو على الأقل تبريرماجرى . إنهـا تتـدرج فقط في سياق التأكيد على أن مكافحة الإرهاب، لكي تكون فعالة و شـرعية، لا يجوز أن تكون معرضة للشبهات أو تستثني أحدا .

و هنا على الأقل، الغاية لا تبرر الوسيلة .

و حين بدأت الولايات المتحدة تحشد القوات العسكرية و الأساطيل تمهيـدا للرد العسكري العنيف، صرح الرئيس جاك شيراك إلى شبكة التلفزيون (سي أن أن)، أ ن فرنسا سوف تكون متضامنة كليا مع الولايات المتحدة. و بعد الـدعم

الذي قدمه حلف شمال الأطلسي من خلال تفعيل البند الخامس من اتفاق تأسيسه الذي يعتبر أن أي اعتداء على عضو في الحلف، هو بمنزلة هجوم على أعضائه و يوجب ردا جماعيا، قال الان ريشارد وزير الدفاع الفرنسي في عهد حكومة ليونيل جوسبان ، إن مبادئ الدعم المتبادل داخل الحلف الأطلسي سوف يتم تطبيقها. و لكن كل أمة تطبقها بالوسائل التي تراها مناسبة، و إذا كان الرد العسكري يمكن أن يكون أحد الوسائل من أجل خفض خطر الإرهاب، إلا أنه توجد وسائل أخرى ". من جانبه أكد جاك لانغ الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان في عهد حكومة جوسبان ،أنه يجب عدم الحديث لا عن " منطق الحرب " و لاعن " الحرب الصليبية " (يوجد إرهاب، أما كلمة حرب فتعني شيئا آخر). و قال هنري إيمانيولي، أحد قادة الحزب الاشتراكي الفرنسي و رئيس اللجنة المالية للجمعية الوطنية الفرنسية ((البرلمان)) أنه يجب أن لا نتخلى عن خيار الرد المناسب. و يجب عدم الخلط بين الإسلام و الإرهاب، واستبدال المواجهة بين الشرق و الغرب بمواجهة بين الشمال و الجنوب. و الان ريشارد على حق .

و طرح ميشيل ديشان عضو قيادي في الحزب الشيوعي الفرنسي السؤال التالي : " إذا قرر حلف شمال الأطلسي قصف أفغانستان، كيف ستكون ردة فعلنا ؟ لسنا في منطق الاتحاد المقدس ... الجواب الحقيقي ليس ذلك الجواب العسكري، الرهيب، في مكان ما ". " يجب الانتباه إلى عدم الأخذ بالأطروحة القائلة بصدام الحضارات ". و مع ذلك فإن الحزب الشيوعي الفرنسي جسد القطيعة مع السياسة التقليدية للحزب المعادية للإمبريالية الأميركية، و التي استمرت زهاء ثمانين عاما .

و على الرغم من أن اليمين الفرنسي متضامن مع الولايات المتحدة من دون تحفظ الا أن الان جوبيه رئيس الحكومة السابق و أحد قادة حزب التجمع من أجل الجمهورية الديغولي، قال :" إن هذا لا يعني خوض الغرب الحرب الصليبية ضد الوطن العربي و العالم الإسلامي " .

و أكد وزير الخارجية الفرنسي السابق أوبيرفيدرين قبل أن يرافق الرئيس جاك شيراك في الزيارة الأخيرة لواشنطن، إن الولايات المتحدة الأميركية لم تقرر بعد صيغة الرد على الهجمات التي تعرضت لها، و لم تطلب بعد أية مشاركة عسكرية فرنسية، و لكنه أعتبر أن إزالة نظام حركة طالبان ستجعل العالم يتنفس الصعداء " في حال قدمت البراهين على تورط ا بن لادن " و رأى

أن لا حل في الشرق الأوسط دون قيام دولة فلسطينية مهما ارتفعت وتيرة العداء و خنق الأراضي الفلسطينية. و عن المشاركة الفرنسية في المشاروات للعمل العسكري. قال فيدرين : " إن إعداد الرد هو قضية أميركية و هم لم يطلبوا منا حتى الآن أي شيء .. و نأمل أن يكون لدى الأميركيين جواب دون الوقوع بالفخ الشيطاني الذي خطط له منظمو العملية ". و لم يعارض فيدرين استخدام كلمة حرب من قبل بوش، و قال : إذا عدنا إلى ما تقوله المنظمات الأصولية فهي تعلن الحرب ضد الولايات المتحدة، و هذه حرب جديدة لا تقف دول خلفها و لا تعلن عن إسمها ".

و يمكن تلخيص الموقف الفرنسي على الشكل الآتي :

١-إن ردا قويا و مبررا يجب ألا يسقطنا في الفخ الشيطاني لصراع الحضارات .

٢- يجب عدم الثأر و العقاب بل معالجة جذور المسألة .

٣- يجب أن يكون الهدف خفض خطر الإرهاب و ليس مجرد العقاب لأنه لا يحل شيئا .

و هذا الموقف الفرنسي الرافض للدخول في منطق الحرب كما جرى في حرب الخليج، يلقى توافقا كاملا من الشريك الألماني الكبير، إذ أن يوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا حذر من مخاطر تحول الحرب إلى صراع مع المسلمين .

و على الرغم من أن الأوساط الفرنسية تشدد على توافق أوروبي في مواجهة الموقف، إلا أن الأنقسام بين الشركاء الأوروبيين يبدو عميقا، ففي الوقت الذي تدعم بريطانيا الموقف الأميركي من دون تحفظ تبدو مستعدة لمشاركتها في العمل العسكري، فإن باريس ترفض منح واشنطن شيكا على بياض في ردها العسكري المتوقع .

و تقف البرتغال إلى جانب فرنسا و ألمانيا في حين قدمت روسيا قواعدها في الجمهوريات السوفياتية السابقة لدعم القوات الأميركية .

و قبل أن يسا فر الرئيس جاك شيراك إلى واشنطن لتقديم الدعم لبوش مع محاولة لمعرفة حقيقة الأهداف الأميركية، تجلى الموقف الفرنسي في خروج الأحداث العقلانية إلى العلن و تجرؤها على القول أنه يجب معاقبة الجناة لكن يجب محاولة العثور على جواب أساسي و هو لماذا يندفع هؤلاء الذين قاموا بالعملية و بينهم عدد كبير إذا صحت الإتهامات – من المتعلمين أي الواعين

سياسيا لما يقومون به، متى وجدت الإجابة على ذلك تتم عملية معالجة جـذور هذا الإرهاب و ليس توجيه ضربة قاسية و لكن مؤقتة قـد تـؤدي إلـى خلـق إرهاب أخطر و أشد في السنوات المقبلة .

و قد كتب باسكال بونيفاس رئيس معهد العلاقات الدوليـة و الإسـتراتيجية الذي سبق له أن تواجه مع السفير الصهيوني في باريس على صفحات "لومونـد " أن " العملية جريمة ضد الحضارة و ليست حرب حضـارات، يجـب عـدم إضاعة الوقت، و يجب محاربة الإرهاب، لأن الدرس الأول لما حصل هـو أن الحل لمثل هذه المأساة ليس تقنيا و لا عسكريا بل هو سياسي ".

و كتب عضو الأكاديمية الفرنسية جان درومسون في "الفيغـارو" مخاطبـا الرئيس جورج بوش : أتجرأ و أطالبك بأن لا تتحرك أمام الجمـاهير المسـلمة المنتشرة من المغرب إلى إندونيسيا مثـل أريـل شـارون و الفلسـطينيين ". وأضاف درومسون :" إن أعداءك أيها الرئيس ضعفاء جدا و لذلك هم عنيفـون جدا و أيضا أذكياء جدا فهم يريدون دفعك نحو العنف لتصبح ضعيفا مثلهم " .

و رأى الجانب الفرنسي أن لدى بوش إدراكا حقيقيا لخطورة نشوء نـزاع داخلي بين " إسلام أميركا و الـديانات الأخـرى، و إن هـذا حمـل الـرئيس الأميركي على زيارة المركز الإسلامي في واشنطن، و مخاطبته المسؤولين فيه و طمأنتهم، و التشديد على أن ا بن لادن عدو الولايات المتحدة، و لا علاقة لـه بمسلمي البلاد و بالإسلام كديانة. و يشارك الرئيس الفرنسي نظيره الأميركـي في هذا الرأي و هو حريص كل الحـرص علـى ألا تقـع فرنسـا فـي فـخ الإرهابيين، و تتفادى الخلط بين المتطرفين الذين يتعمدون الإرهاب، و الإسـلام و الوطن العربي .

كانت أحداث ١١أيلول/سبتمبر تحولا، جدد الإهتمام بقـوة الإسـلام الـذي أصبح موضوع تصريحات سياسية من طرف مسؤولين في أوروبـا و أمريكـا على اعلى مستوى، في نفس الوقت الذي أجج الخوف منه. و اذا كانت الاحاطة صعبة بكل ماكتب عن الإسلام، و عن التيارات الإسلامية السياسية، فـالملاحظ أن هناك قاسما مشتركا يجمع بين العديد من تلك الكتابات، و هو الـتكهن بـأن الاصولية الإسلامية قد حان أجلها و دقت ساعتها.و نكتفي في هذا الصدد بعينـة و احدة تعبر عن تيار كامل ، و هو ماكتبه المفكر الفرنسـي بيرنـار- هنـري ليفيLevy Henri Bernard في صحيفة لومونـد الصـادرة بتـاريخ ٢١ دسمبر ٢٠٠١ ، اذ يقول:"إن الأصولية (يعني الاسلامية) مافتئت منـذ عشـرين

سنة تسير من انتصار إلى انتصار. نعم هناك باحثون تنبأوا بفشل الإسلام الراديكالي، و هناك شهادات تسجل عناد المقاومة التي تقودها مجتمعات مدنية ضد النظام الذي يريد اقامته مجانين الله. لكن الاسلام الاصولي كان يسجل باستمرار تقدما ملحوظا و انتشارا و اسعا كما يدل على ذلك تتبع ما يجري في بلدان اسلامية من الجزائر إلى السودان، و من أفغانستان إلى ايران و حماس الفلسطينية... انها انتصارات توالت على امتداد العقود الاخيرة.. و هنا تحدث المفاجأة ، تنقلب الادوار. و اذا كانت الاصولية لم تسحق كلية فقد عرفت هزيمتها الاولى عسكريا. انها بداية الانحسار و الجزر.

وفي هذا المقال ينفي الكاتب عن نفسه الأخذ بفكرة "صدام الحضارات". بل هو ينتقدها محتجا بالتدخل العسكري الأمريكي في صربيا دفاعا عن مسلمين ضد الصرب و هم مسيحيون. و يبسط في هذا الصدد فكرة رددها في العديد من كتاباته، لينشرها أخيرا ضمن أبحاث و مقالات جمعها في كتاب صدر عن دار Grasset في أكتوبر الماضي، تحت عنوان "تأملات في الحرب و الشر و نهاية التاريخ". و خلاصة هذه الفكرة أنه إذا كان لا بد من الحديث عن صدام، فهذا الصدام "ليس حربا صليبية تقودها امريكا ضد الاسلام،و لكنه صدام بين اسلاميين". اسلام أصولي تمثله " الطائفة الجديدة للحشاشين التي تمثل حركة متطرفة تطورت على مستوى العالم لتحارب مايقال عن انهيار التدين وتراجع المعارف الدينية، ولتعلن حربا لا هوادة فيها على الكفار من جهة و ضد الاسلام العلماني من جهة أخرى". و يصف هذا الاسلام العلماني بأنه اسلام متفتح معتدل يعاود الاتصال بفكرابن رشد(الجد)في نفس الوقت الذي يسجل فيه قطيعة مع التاويلات الايديولوجية التي عرفها القرن الثامن عشر و التاسع عشر و التي حوصلتها الحركة الوهابية بعد ذلك بعشرة قرون". و يشرح الفكرة نفسها في مقدمة كتابه الذي أشرنا اليه آنفا، وهي مقدمة كتبها يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠١. و فيها يستعرض بعض ما قيل عن الاسلام بعد الهجوم على نيويورك وواشنطن، ويحوصل أفكار المهاجمين في موقفين: موقف- يمثل أحسن الحالات- يعتبر الاسلام متضمنا لنظرة ظلامية عن العالم، غير قابلة لان تتعاطى مع الحداثة، و غير متلائمة مع حقوق الانسا ن و الديمقراطية والعلمانية و الافكار التنويرية. و الموقف الثاني يمثل اسوأ الحالات، يعتبر الإسلام دين قتل و غزو، يتضمن في طياته التحريض على التقتيل، دين قرر إعلان حرب مطلقة على أمريكا و أوروبا. و في سياق الموقف الثاني يسوق ما قاله ملاحظون بأن الأدب قال كل شيء عن الإسلام قبل كل الناس،"لأن قاصا

فرنسيا ندد بالإسلام و بكتابه المقدس قبل مأساة سبتمبر ببضعة أيام". و الأديب الذي يشير اليه بيير هنري ليفي،هو الحائز على جائزة جونكور عام ١٩٩٨ ، و هو "ميشيل هويلبيك" الذي أصدر قصة بعنوان"مصطبة" او "قاعدة" في العام الماضي و التي سجلت مبيعات قياسية، حيث يشن في القسم الأخير من هذه القصة هجوما شديدا على لسان بطل القصة الذي يحمل نفس الاسم Michel ضد الإسلام و العرب و الفلسطينيين(١٢).

٤ –هل دخلت الإمبراطورية الأمريكية في طور الأفول

إذا ما رجعنا إلىأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإنها تأخذ دلالتها التاريخية. و هذه الدلالة، بعد أن توضحت و تعمقت تفرض نفسها اليوم فرضا، بعد أن جسدت ثلاث قطيعات. القطيعة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة، إذ لم تشهد أراضيها أي هجوم عسكري طيلة الصراعات و الحروب التي شهدها القرن العشرون. فالولايات المتحدة و خلال تاريخها لم تواجه حربا على أراضيها، و إنما كانت الحروب التي خاضتها خلال القرن الماضي خارج أراضيها، سواء في الحرب العالمية الثانية، أو الحرب الكورية، أو الحرب الفيتنامية، أو حرب الخليج عام ١٩٩١، و بذلك فقد كانت المدن الأميركية في منأى عن القصف و الدمار، في الوقت الذي شهدت فيه معظم دول أوروبا (فرنسا – ألمانيا – بريطانيا – ايرلندا – إيطاليا – روسيا) الدمار الذي حاق بمدنها الآهلة بالسكان، فقد بقيت المدن الأميركية بعيدة عن الدمار و لم يشهد الشعب الأميركي دمارا في مدنه على البر الرئيس إلآمن تلك التي تحدثها الزلازل و الأعاصير، و أن الحالة الوحيدة التي هوجمت بها أراضي أميركية كانت الهجوم الياباني على بيرل هاربور في جزر هاواي الواقعة في منتصف المحيط الهادي في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١ .

و القطيعة الثانية في تاريخ العنف من خلال إنتقا ل الإرهاب من وسيلة ضغط في أيدي الدول إلى مرحلة التهديد الشامل المستقل و المعولم. و القطيعة الثالثة هي قطيعة ما بعد الحرب الباردة المفتوحة منذ العام ١٩٨٩. فبعد نهاية ازدهار عقد التسعينات تحت الأثر الحاسم المضاعف للصدمة البترولية تم تنفيس فقاعة المضاربات حول القيم التكنولوجية في عام ٢٠٠٠، بدأ التاريخ الجيوبوليتيكي للقرن الحادي و العشرين، الذي هو بمنزلة، إرتقاء لديمقراطية السوق، بعمل إرهابي، يمكن أن يفتح بقوة موجات لولبية من العنف، و انقلابا

راديكاليا في النظام العالمي القائم .

و تمثل أحداث ١١أيلول /سبتمبر،تطورا طويلا في ظاهرة الإرهاب، وهو تطور لا يقتصر فقط على مضمون و طبيعة العمل الارهابي بحد ذاته، و لكنه يمتد أيضا إلى متغيرات البيئة الدولية التي يتحرك فيها، التي تعتبر العامل الرئيسي وراء التحول في أشكال الإرهاب الدولي. فعلى الرغم من أن جوهر الإرهاب يظل و احدا، من حيث هو استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، من اجل اثارة الخوف و الهلع في المجتمع، من خلال استهداف أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو نظام الحكم ككل في المجتمع، لتحقيق هدف سياسي معين، إلا أن أشكال الإرهاب و أدواته و تكتيكاته تختلف و تتطور بسرعة مع الزمن، كما يتاثر الإرهاب إلى حد كبير بخصائص النظام الدولي و تو ازناته، التي تترك تأثيرا جو هريا على ظاهرة الإرهاب، من حيث الاهداف و الاليات. ومن هذا المنظور، فان الإرهاب الجديد يمثل في و اقع الأمر الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية في العصر الحديث. فالجيل الأول كان عبارة عن موجات الإرهاب ذات الطابع القومي المتطرف، التي اجتاحت أوروبا، منذ أواخر القرن التاسع عشر، و حتى عقد الثلاثينات.أما الجيل الثاني، ، فهو عبارة عن موجات الإرهاب ذات الطابع الإيديولوجي أثناء الحرب الباردة، و كانت في جوهرها أداة من ادوات إدارة الصراع بين الشرق و الغرب، حيث نشأ العديد من الحركات الإرهابية اليسارية في أوروبا الغربية و اليابان ، مثل بادر ماينهوف الألمانية ، و العمل المباشر الفرنسية، و الألوية الحمراء الإيطالية، و الجيش الأحمر الياباني، و مارست شكلا من العنف الإيديولوجي ضد مجتمعاتها. أما الجيل الثالث الحالي، فهو ارهاب يتسم بخصائص متميزة و مختلفة عن ارهاب العقود السابقة من حيث التنظيم و التسليح و الأهداف. فمن حيث التنظيم ، تتسم جماعات الإرهاب الجديد بغلبة النمط العابر للجنسيات، حيث تضم أفرادا ينتمون إلى جنسيات مختلفة، و لا تجمعها قضايا قومية، و لكنها تجمعها ايديولو جية دينية أو سياسية محددة، كما تنتقل هذه الجماعات من مكان إلى آخر، مما يجعل من الصعب متابعتها أو تعقبها أو استهدافها..،اخير، فإن الإراهاب الجديد أصبح قادرا على استخدام منظومات تسليحية أكثر تطورا و تعقيدا، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، الكيماوية و البيولوجية،و النووية و الإشعاعية(١٣).

لقد كشفت أحداث الثلاثاء الأميركي الدامي عن هشاشة العالم المعاصر، وعن عجز الديمقراطيات الغربية عن تأمين الاستقرار للعالم المنبثق من انهيار

الإمبراطورية السوفياتية. فيوم ١١ أيلول ٢٠٠١ يسجل دخول العالم في طـور جديد – يبدو أنه بعيد جدا عن تلك الطموحات و الآمال التي وعـد بهـا يـوم تاريخي آخر أيضا، هو ٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٩، حين سـقط جـدار برلين -- ،و يقدم تأكيدا مؤلمـا علـى الفرصـة الرائعـة الضـائعة خـلال سنوات١٩٩٠ التي اتخذت نموذج سنوات ١٩٢٠ ،لا سـنوات ١٩٤٥. فبسـبب الإعتقاد الخاطئ المفرط من جانب الولايات المتحدة الأميركية من أنهاهي التـي هزمت الاتحاد السوفياتي، بينما يعود هذا النصر في حقيقـة الأمـر بالدرجـة الأولى إلى شعوب أوروبا الشرقية، و بسـبب الغبطـة المثيـرة مـن التهديـد السوفياتي، والازدهار الاقتصادي الذي رافقه، تبنت الـديمقراطيات الكلاسـيكية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدةالاميركية، الأسـاطير المؤسسـة لنهايـة التاريخ و السياسة.

فبدلا من محاولة اعدا د المؤسسات و القواعد الجديدة الضرورية لممارسة الحرية للجميع في إطار اقتصاد معولم و مجتمع مدني منفتح، هيمنت الأحلام و الأوهام المضرة على العقل السياسـي الأميركـي. ففـي عـام ١٩٩٦، أعلـن السيناتور الأميركي جيسي هيلمز قائلا :" إننا مركز العالم، و علينـا أن نظـل فيه، و على الولايات المتحدة أن تقود العالم حاملة المشعل الأخلاقي و السياسي و العسكري للقانون و القوة، و أن تكون القدوة لجميع الشعوب ". و بعـد ذلـك بسنوات ظهر كاتب آخر و هو العضو المحافظ الجديد شارلز كروتمر ليقـول:" إن أميركا تجاوزت العالم كمارد جبار، و منذ أن أطاحت روما بقرطاجـة، لـم يظهر على المسرح الدولي، قوة عظمى أخرى ضارعتنا في بلوغ أعلى القمم ". و تكهن بأن " الزمن الأحادي القطب " سوف يستمر " جيلا آخر علـى الأقـل " في حين استغرق آخر في أحلام المستقبل ،بالقول:"القرن الثـامن عشـر كـان فرنسيا، و التاسع عشر كان إنكليزيا، و القرن العشرون أميركيا، و لسوف يكـو ن القرن القادم أميركيا من جديد".

لقد تغذت هذه الأحلام الإمبراطورية من أربعة أوهام مشؤومة:

١- **الوهم التكنولوجي و الفوضوي** – نصير الحريـة المطلقـة – الـذي يمجد ثورة الإنترنت كفضاء متحرر من كل شكل من التنظيم ما عـدا التقني، و من كل إرغام على المردودية .

٢- **الوهم الاقتصادي و المالي** لغياب الأزمات الدورية، بسـبب الوعـد بتحقيق الأرباح و الإنتاجية إلى ما لا نهاية .

٣- **الوهم السياسي** عن اضمحلال الدولة، ليس عن طريق الثورة الغالية على قلب ماركس، و إنما بوساطة العولمة الرأسمالية المتوحشة .

٤- **الوهم الثقافي**، الذي أوحته أطروحات فرانسيس فوكوياما، حول نهاية التاريخ، و المؤسسة الذاتية للديمقراطية، و التنظيم الذاتي للسوق، المشيدة في قانون نهائي يحكم كل البشرية.

و ارتكزت الإمبراطورية الأميركية على اليقين المطلق، من أن السلام، والحرية، و النمو الاقتصادي، بمقدار ما نالوا من فوائد الربح الذي تحقق بفضل غياب السوفياتية، هم أيضا ثابتون إلى الأبد .

كما أن استراتيجية الهيمنة الأميركية التي جرى تداولها في البنتاغون تقوم على منع أي قوة معادية للولايات المتحدة من السيطرة على المناطق التي تمكنها ثرواتها من الوصول إلى درجة القوة العظمى التي تدخل في صراع تنافسي معها، و ثني الدول الصناعية المتقدمة كاليابان و بلدان الاتحاد الأوروبي عن أي محاولة ترمي إلى تحدي زعامة الإمبراطورية الأميركية للعالم، أو قلب النظام السياسي و الاقتصادي القائم، و الحيلولة دون بروز أي منافس عالمي في المستقبل.

في كتابه الجديد ، المعنون تحت عنوان:"هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟"يؤكد هنري كيسنجر الذي عمل مستشارا للأمن القومي في فترة إدارة نيكسون(١٩٦٩ – ١٩٧٣) ثم وزيرا للخارجية خلال سنوات(١٩٧٣ – ١٩٧٦)، حرصه على المسا همة في رسم و توجيه السياسة الخارجية الأميركية، حين يفتتح كتابه هذا ، بالقول:" تتمتع الولايات المتحدة ، في فجر الألفية الجديدة، بتفوق لم تضاهه أعظم الامبراطوريات في الماضي". و يجمل كيسنجر التحديات التي تواجه الإمبراطورية الأميركية في أربعة، أولها ، العلاقات بين أميركا و أوروبا الغربية، و يصف عالم هذه الدول بعالم الديمقراطيات، حيث تجمعها الشراكة الاطلسية التي يعتبرها الدعامة الرئيسية للنظام العولمي الجديد. و يتجسد هذا التحدي بالخلافات الاقتصادية التي برزت بين أميركا و حلفائها الاوروبيين، و بداية انحراف العلاقات الاقتصادية عن مسارها الذي التزمته طويلا، و يدخل في هذا السياق سعي أوروبا لإنشاء قوة عسكرية موحدة.و ثانيها، القوى العظمى في آسيا، كالهند و الصين و اليابان وروسيا، حيث يعتبر الصين عدوا لا مفرمنه، و التحالف مع كوريا الجنوبية مفتاح الاستقرار لشبه الجزيرة الكورية. و يطالب أميركا بتجنب ابداء

معارضتها للبرنامج النووي الهندي، و أن تلتفت إلى مصالحها الحقيقية في منع هيمنة أية قوة على دول آسيا. و ثالث التحديات، هو صراع الشرق الاوسط، والتحولات التي جرت في إيران و العراق و جعلت منهما عدوي أميركا، وتداعيات ذلك على مصالح أميركا في الخليج. و يعتبر كيسنجر أن الطرفين الفلسطيني و "الاسرائيلي" غير مستعدين لتسوية نهائية، لذلك يفضل الاكتفاء بالحلول الجزئية و الاتفاقات المؤقتة و ليس الوصول إلى سلام نهائي. و المهم بالنسبة اليه هو أن تكون استراتيجية أميركا قائمة على بقاء تفوق "اسرائيل" وقوتها. .. فبقاء إسرائيل يعتمد أساسا على الغطاء الدبلوماسي و المعدات العسكرية التي تمدها بها أمريكا. من هذا المنظور، لا يمكن تصور الدور الأمريكي حياديا بشكل كامل. فلا يوجد مصدر بديل للسلاح، و تحجيم العلاقة العسكرية لن يعمل سوى على زيادة مصاعب أمريكا،لأن النظر إلى "إسرائيل" كدولة ضعيفة من قبل جيرانها سوف يتسبب بصراعات ينبغي على السياسة الأمريكية أن تتجنبها. و هذا سيثير مسألة الضمانة الأمريكية لأمن "إسرائيل"، وهو ما ينبغي أن يكون الملاذ الأخير. و من شأن هذه الضمانة –أمريكية كانت أم دولية – أن تجعل الولايات المتحدة طرفا في كل اشتباك محلي، و هو الفيتو لتغطية الردود الإسرائيلية على المقاومة، و بهذه الطريقة، إما أن تتورط الولايات المتحدة في حرب عصابات طويلة الأمد أو تصبح و سيلة إكراه دائمة لإسرائيل من قبل القوة أو القوى الضامنة. و تنطبق الإعتبارات نفسها بقوة أكبر على نشر القوات الأمريكية أو الدولية على طول حدود إسرائيل. فعجز "إسرائيل" عن الدفاع عن نفسها سوف يغمرها بالمد العدائي لجيرانها عاجلا أم آجلا (١٤).

و تشكل الكارثة التي حلت بالولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١،عودة إلى التذكير ببعض الحقائق التاريخية البديهية : إن تاريخ الأشخاص يستمر بالكتابة بوساطة أحرف من الدم أولا، و أن العنف و الحروب و الثورات و الأزمات تظل المحرك الأساسي للتاريخ ثانيا، و أن الحرية هي معركة مستمرة ترتكز على إلتزام الشعوب و الأمم الديمقراطية ثالثا .

و في الواقع، ليس الهجوم على نيويورك و واشنطن الذي استهدف القلب النابض للاقتصاد الرأسمالي العالمي، و العقل العسكري الأميركي للإمبراطورية الأميركية الجديدة، هو الأزمة التي تطبع فجر القرن الحادي والعشرين.

اليوم، ماعدا الطابع غير الو اضح"للعدو الآخـر"، لايـو جـد أي تـوازن عسكري للقوى على صعيد عالمي: فالإمبراطورية الأميركية، حتـى مـن دون حلفائها، هي شرطي العالم المعلنة ذاتيا، و تمتلك القدرة العسكرية على فـرض قانونها الو طني على القانون الدولي. و الإمبراطورية الأميركية فـي وحـدتها، كقوة أحادية العظمة، في غياب لأي نموذج سوفياتي مضاد، لـم تعـد تجلـب الشعوب إليها. لاشك أن هذه الإمبراطورية الأميركية لا تمثل إلا ٥، ٤ % مـن سكان العالم، لكن الديموغرافيا لم تكن في يوم من الأيام العنصر الحاسم. إضافة إلى ذلك، تنتج الإمبراطورية الأميركية ٣٠% من الخيـرات و الخـدمات فـي العالم. أما عامل السيطرة الواضح، فهو يتجسد على الصعيد العسـكري، إذ أن ٣٦% من النفقات العالمية في المجال العسكري تعود إلى البنتاغون، و من جهة أخرى، فإن حصة أميركا من الاتصالات على شبكة الإنترنت تمثل ٤٠%.

و أخيرا، حصلت الصدمة، و المفاجـأة، و الفظاعـة، حـين تعرضـت الإمبراطورية القوية التي لم يشهد لها التاريخ مثيلا على مـر العصـور، إلـى الضرب بقوة في قلب ثرائها و قوتها. لماذا حدث كـل هـذا ؟ الإمبراطوريـة الأميركية منذ العام ١٩٤٧، هي الفاعل الرئيسي في ممارسة إرهـاب الدولـة " الوقائي "، الذي يطبق حصريا في بلدان العالم الثالث. و علاوة على قلب أنظمة الحكم في إيران، و التشيلي و إندونيسيا (أنظمـة الحكـم الوطنيـة فـي عهـد مصدق،، و سوكارنو، و الندي) في إطار الحـرب البـاردة التـي خاضـتها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي، لجـأت واشـنطن إلـى الاغتيـالات السياسية، و إلى فرق الموت الرهيبة، تحت اسم " مقاتلين من أجل الحرية " .

و ليس من قبيل المصادفة أن يكون يوم الهجـوم علـى مركـز التجـارة العالمي هو ١١ أيلول، الذي يتزامن مع الذكرى الرابعة و العشـرين للإطاحـة بحكومة الندي المنتخبة ديمقراطيا، و تنصيب حكومة فاشـية بقيـادة الجنـرال اوغيستو بينوشيه، و هي أول حكومة نيوليبرالية، و لكنها أيضا تعلن بداية نهاية حركات التحرر الوطني في العالم الثالث – أي باختصار تلك الحركات المنبثقـة عن مؤتمر باندونغ – التي خضعت كليا لاحقـا لابتـزاز الولايـات المتحـدة الأميركية و صندوق النقد الدولي. هذه المصادفة في التاريخ تذكرنا بأن النصـر الذي حققته الإمبراطورية الأميركية ضد حركات التحرر الـوطني و الأنظمـة المستقلة في العالم الثالث لم يتم بوساطة الوسائل الديمقراطيـة، بـل بوسـاطة إرهاب الدولة الأميركية المنظم (بينوشيه بكل تأكيد، و لكـن أيضـا الجنـرال

سوهارتو). الإمبراطورية الأميركية كانت وراء اغتيال باتريس لومومبا، ومهدي بن بركه ،من دون أن ننسى محاولات الاغتيال العديدة لفيديل كاسترو، و القذافي، و صدام حسين. و الجيوش الإرهابية في أميركا الوسطى، و الدعم العسكري غير المحدود الذي قدمته للأصوليين الإسلاميين " الجيدين " في أفغانستان .

و في الواقع، مادامت القوى الظلامية و الإقطاعية يمكن استخدامها ضد اليسار السياسي الديمقراطي في العالم الثالث، نجد الولايات المتحدة الأميركية في مقدمة الداعمين لها. هذه الأعمال " المارقة " التي تمارسها الإمبراطورية الأميركية أسهمت في تعميق الأزمة الاقتصادية و السياسية المحلية في البلدان المعنية، مثل فرض الحصار الاقتصادي، و القيام بالحملات العسكرية العقابية (بواسطة إطلاق صواريخ كروز و) و اللجوء إلى اختطاف الأشخاص المطلوبين ،و دائما تمارس هذه الأعمال تحت اسم العدالة، و الحرية والديمقراطية. و قد حظيت هذه الأعمال " المارقة "بكل تأكيد بدعم الأمم المتحدة و تعاون حلفاء الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي. و في الوقت عينه، ترفض واشنطن دفع ديونها و مستحقاتها إلى الأمم المتحدة، و تستخدم حق النقض ضد كل الجهود التي تطالب الكيان الصهيوني بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، و كذلك أيضا ممارستها الخاصة لإرهاب الدولة الوقائي.

و منذ عقدين من الزمن، و الوطن العربي و الإسلامي يشهد تراجعا واضحا لليسار السياسي مقابل تقدم الحركات الإسلامية الأصولية، التي أصبحت تشكل مركز استقطاب كبير، و الشكل السياسي الوحيد للاحتجاج الممكن. فمن خلال غرسها لثقافة إرهاب الدولة في النظام العالمي عرقلت الإمبراطورية الأميركية القواعد القائمة في قيادة السياسة الدولية، خدمة لمصالحها الإمبراطورية. لأن الولايات المتحدة الأميركية، هي إمبراطورية و ليست قوة عظمى، إمبراطورية من حيث السيطرة و الجشع إلى الهيمنة يفوقان سيطرة وجشع الإمبراطورية الرومانية.

الولايات المتحدة الأميركية ليست كما تعلن عقيدتها السياسية من أنها البلد الأكثر جمالا، و الأكثر ديمقراطية، و الأكثر حرية في العالم. إنها بلا شك الإمبراطورية الأكثر قوة في التاريخ بالقياس إلى قوتها الاقتصادية و العسكرية، و تأثيرها الثقافي و الإيديولوجي. و تعتبر هذه السيطرة الإمبراطورية الكونية فريدة جدا، و هائلة، و هي تمارس بطريقة غير مباشرة و رسمية، عن طريق

القواعد العسكرية، و الأساطيل البحرية القارية التي تطوق كل الكرة الأرضية .

و الحال هذه، فمن غير المدهش، أن تغذي هذه السيطرة الإمبراطورية الأميركية –التي لا مثيل لها، و لا منافس لها، الكراهية و الحقد عليها في بلدان عالم الجنوب. و بينما يطأطىء شركاء الإمبراطورية الأميركية من الدول الأوروبية و اليابان رؤوسهم أمام الغطرسة الأميركية، فإن القسم الكبير من العالم الثالث يقاوم هذه الهيمنة الأميركية، لأنه هو الذي يتحمل كل ثقلها. وليست المقاومة التي بدأت تشكل استقطابا كبيرا في الوطن العربي و الإسلامي ضد الهيمنة الإمبراطورية الأميركية(الصمود العراقي، و الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، و الممانعة السورية للخضوع لشروط التسوية الأميركية الصهيونية، وما يجري الآن في أفغانستان) إلا دليلا قاطعا على دخول هذه المقاومات في مواجهة الإمبراطورية الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ تمارس الولايات المتحدة إرهاب الدولة الذي يتخذ أشكالا مختلفة، مثل :التهديد العسكري و شن الحملات العسكرية، و التستر على الفساد المالي، و فسخ ديون الأنظمة الديكتاتورية و دعمها لخنق البديل الديمقراطي في بلدانها.

و في انتظار باقي العالم الذي يقع على عاتقه واجب التصدي للنزعة الإمبراطورية الأميركية الجديدة، يمكننا القول من خلال ردود الأفعال الأوروبية والآسيوية و الإسلامية و العربية ،إن، الإمبراطورية الأميركية قد دخلت في طور الأفول ،لأنها لا تقدم أية أجوبة سياسية للتحديات التي يواجهها العالم، ولا تمتلك أي مشروع سياسي و اقتصادي تقدمه للعالم الثالث، سوى البربرية والفاشية و الإفقار المطلق كإحدى إفرازات العولمة ا لرأسمالية المتوحشة .:

■■

الهوامش:

(١)- مناقشة الحرب الباردة ترد في عمله Libro de estados الذي يقدم فيه رجل حكيم نصيحة أخلاقية إلى أمير شاب عن خوض الحرب ضد عدو مسلم. en Escritores Prosa Anteriores al Siglo Xv (Biblioteca de Autores Espanoles de Rivadeneira:Madrid , 1952 (p.362.).

(٢)-ميشال بوغنون – موردان – أميركا التوتاليتارية – الولايات المتحدة و العالم : إلى أين. قدم له بيار سالينجر – عربه خليل أحمد خليل – دار الساقي – الطبعة الأولى ٢٠٠٢ (ص ١١٣).

(٣)-فريد هاليداي – ساعتان هزتا العالم – ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ : الأسباب و النتائج –

ترجمة عبدالإله النعيمي – دار الساقي – الطبعة الأولى ٢٠٠٢ (ص ٢٦).

(٤)–مايكل هاردت و أنطونيو نيغري – تعريب : فاضل جتكز و مراجعة د.رضوان السيد. الناشر : مكتبة العبيكان – الرياض – الطبعة الأولى ٢٠٠٢ (ص)

(٥)–فيليس بينيس – قانون الإمبراطورية – جريدة لوموند ديبلوماتيك الشهرية – النسخة العربية الصادرة عن دار النهار. كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٩ (ص ٩).

(٦) – James Steinberg , in Brooking s Forum on , America s New war ag ainst terrorism :the Impact on u.s .foreign policy The economy and theway we live (Washington dc : the Brookings institution September 14 2001

(٧)– مروان بشارة –عصر الحروب اللامتساوقة – جريدة لوموند ديبلوماتيك الشهرية – النسخة العربية الصادرة عن المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي – تشرين الأول ٢٠٠١ .

(٨)– فريد هاليداي – مرجع سابق (ص١٩).

(٩)– صامويل هانتنجتون – " زمن حروب المسلمين "– مجلة نيوزويك العربية – العدد ٨١، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠١ – (ص ٤٨ –٥٣).

(١٠)– غرينفيل بايفور– الإرهاب باسم مكافحة الإرهاب أو" الحرب الخاطئة" –عن مجلة " فورين أفيرز– تموز – آب و نشرة " فري سبيتش " الأمريكية التقدمية – جريدة المحرر العدد (٣٥٦)٢– ٨ آب ٢٠٠٢ (ص ١٤).

(١١)– المرجع السابق (ص ١٥).

(١٢)– محمد الميلي – عولمة و أصولية و بن لادنية كتب يقرؤها الغرب عن الإسلام – مجلة وجهات نظر – العدد الأربعون – مايو ٢٠٠٢ (ص ٦٠ –٦١ – ٦٢–٦٣).

(١٣)–أحمد ابراهيم محمود – الإرهاب الجديد : الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية – مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام – العدد ١٤٧ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٢ (ص ٤٥–٤٦).

(١٤)– هنري كيسنجر – هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية ؟ ترجمة عمر الأيوبي –دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى ٢٠٠٢ (ص ١٨٦– ١٨٧).

■■

الفصل السادس

الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى

عندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أن "الحرب على الإرهاب" هي أولى حروب الألفية الثالثة ، فعل ذلك بغبطة شديدة ، معتقدا في قرارة نفسه أنه يبلغ البشرية جمعاء البشارة التي تنتظرها منذ مطلع التاريخ. فهو أراد أن يقول إن الحرب هي الرسالة التاريخية للولايات المتحدة الاميركية منذ نشأتها، باعتبارها أمة قامت أساسا على الحروب،و لا يمكن لها أن تستمر في هيمنتها على العالم الا بخوض الحروب في الخارج.و أن الله قد قيض لأمريكا في شخصه ، بعد طول انتظار، الرسول الذي سيقودها إلى بلوغ "بشارة الرب".

و بذلك حدد بوش الابن مصير الاميركيين في الداخل بما يتحقق له من انجازات في حربه على الإرهاب، و هي معركة لن تنتهي في غضون سنةأو سنتين، بل وضع لها حدا يتجاوز حتى السنوات الثماني التي يمكن ان يمضيها في البيت الابيض في حال اعادة انتخابه لولاية رئاسية ثانية سنة ٢٠٠٤. والسؤال المطروح ، هل يستلزم هذا الإرهاب المنتشر حاليا بكثرة و بشكل يومي هذه الحرب؟و ضد من تشن ، هل تشن ضد "المدافعين عن الحرية" الافغان السابقين وأسامة بن لادن، الذين تم اعدادهم في مدارس السي.أي.ايه؟ أم ضد حركة طالبان التي جاءت بها إلى السلطة كل من الولايات المتحدة وحلفائها من الباكستانيين؟ أم ضد العراق المستنزف بعد ١٢عاما من الحصار؟ أم ضد العالم الاسلامي، الذي وصفه بعضهم في الغرب بأنه العدو الجديد؟

و من وجهة النظر هذه، فإن موقف الرئيس بوش بشأن الحرب يدخل في صدام الحضارات ، حتى و إن نفي ذلك باستمرار. إن اللحظات التي تمر الآن حاسمة في تاريخ القرن الحادي و العشرين. فالحرب الحتمية ضد الإرهاب

والتي تتمحور حول الخطر الإسلامي كما يدعون، كـــان علـــى الأميـــركيين أن يفتشوا عن الأسباب و الدوافع التي قادت إلى أحداث ١١أيلول /سبتمبر، والعمل على ازالتها، لا أن يقلدوا مجريات آلية شهرآب ١٩١٤ " إشعال نـــار الحـــرب العالمية الأولى على خلفية قتل الارشيدوق ولي عهد النمسا".

وهكذا هيمنت أجواء الحرب الأميركية على " الإرهاب " من خلال عمليـــة حشد الجيوش التي قامت بها حكومة الولايات المتحـــدة الأميركيـــة و اتباعهـــا الدوليون، و هي اكبر عملية حشد قامت بها حكومة الولايات المتحدة الأميركيـــة بعد حرب الخليج الثانية، و اكبر عملية حشد عســـكري دولـــي، منـــذ الحـــرب الفيتنامية. و واضح من عملية الحشد الضخمة، المعززة بكل أنواع الأسلحة، أن الولايات المتحدة مستعدة لخوض حرب طويلة، لا لتوجيه ضربة عسكرية، ضد المنظمات الإرهابية ذات البعد العالمي، و الدول الراعية لها فقط، و انمـــا ضـــد الدول المعادية للولايات المتحدة أيضا ، و التي تملـــك أســـلحة دمـــار شـــامل وتنتجها.

وكان الرئيس بوش أعلن في وقت سابق، أن الذين اختاروا الحرب ضـــد الولايات المتحدة اختاروا حتفهم ... و أردف أن الانتصار على الإرهـــاب لـــن يتحقق في معركة واحدة، و لكن من خلال سلسلة من الأعمال الحاســـمة ضـــد المنظمات الإرهابية و من يؤونها و يدعمونها ". و تعتبر السياسية و العســـكرية الأميركية أن الولايات المتحدة تواجه " الإرهـــاب " أي كـــل أشـــكال " التمـــرد والتهديد " الذي يشكل تحديا جديا للاستراتيجية الأميركية الساعية إلى بناء نظام عالمي جديد و تحديد دور الولايات المتحدة في هذا النظام الدولي ،فـــي بدايـــة القرن الحادي و العشرين .

و يتطلب هذا استبدال عقيدة الأمن القومي الأميركي التي كانت تقوم علـــى مناهضة الشيوعية، بتبني استراتيجية حرب للقرن الحادي و العشـــرين، حيـــث بدأت هذه الاستراتيجية ترتسم خطوطها العريضـــة فـــي الأفـــق، و إن كانـــت التفاصيل غير معروفة بعد. و تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة أســـس هـــي : المذهب الأميركي : أي استخدام القوات الأميركية لخدمة المصـــالح الوطنيـــة، ومن ضمنها العمليات المشتركة مع الحلفاء. و كذلك بسط النفـــوذ و الســـيطرة العالمية، أو القدرة على نشر قواتها أينما كان، و في أي وقت كان و فـــي أيـــة ظروف. و أخيرا التفوق الدائم، أو بمعنى آخر اللجوء إلى العلم و التكنولوجيـــا والمصادر الاقتصادية من اجل ضمان هذا التفوق الدائم للقوات الأميركية .

و إذا كانت الإدارات الأميركية استخدمت المذهب العسكري دوما كأسلوب من اجل توظيف القوة العسكرية لخدمة مصالح و أمن أميركا، فان إدارة الرئيس بوش تربط بشكل وثيق بين المصالح الوطنية الأميركية و بين إدعاء الدفاع عن الديمقراطية أو خوض الحرب ضد ما تسميه الإرهاب، الذي تحول إلى الهاجس الرئيس للسياسة الخارجية الأميركية بعد اعتداء يوم ١١أيلول/سبتمبر. و تعاني الولايات المتحدة من الجرح النازف الناجم عن ضرب مركز التجارة العالمي و وزارة الدفاع الأميركية، و الذي يشكل بكل تأكيد انقلابا عالميا، و من الآن فصاعدا سيتغير وجه الكرة الأرضية و لن يعود العالم أبدا كما كان، و لم تجد الإدارة الأميركية بكل أركانها مصدرا لتهديد الإمبراطورية الأميركية الجديدة غير "الأشخاص أمثال أسامة بن لادن المعارض " .

لا شك أن الإرهاب هو العنف المضاد للعنف المعولم، أي العولمة المضادة لعولمة العنف التي ابتدأتها الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية، و هي بالأساس من ابتكار الولايات المتحدة و نتاج سعيها لان تكون مركز العالم، بوصفها إمبراطورية تريد قيادة العالم و هي حاملة المشعل الأخلاقي و السياسي و العسكري للقانون و القوة ..

الحرب ضد الإرهاب، هي المدخل لحرب أشمل تريد الولايات المتحدة خوضها لصوغ مستقبل التوجه الجيوسياسي لآسيا الوسطى. و في هذا السياق، سوف تكون أفغانستان مسرحا لهذه الحرب، حيث تندفع الولايات المتحدة الأميركية نحو المصالح الاقتصادية الكامنة في آسيا الوسطى، بعد أن صار ينظر إلى موقع أفغانستان الاستراتيجي على أنه منفذ مهم لتوسيع النفوذ الأميركي نحو آسيا الوسطى، أو للسيطرة على الاحتياطات الهائلة من النفط والغاز في بحر قزوين و نقلها إلى السوق الدولية .

كان الصراع على الثروات البترولية في هذه المنطقة هو المدخل الذي تحركت من خلاله السياسة الخارجية الاميركية في هذه المنطقة. ففي عام ١٩٩٤ و قعت أذربيجان اتفاقيات حول استخراج البترول مع ثماني شركات أمريكية و بريطانية حول الجرف القاري داخل مياه بحر قزوين المقابلة لشواطئها، و هي الإتفاقيات التي شملت ثلاثة حقول كبيرة و قدرت قيمتها بـ ٤ ، ٧ مليار دولار. وقد عارضت روسيا هذه الإتفاقيات و قالت إنها تتعارض مع الوضع القانوني لبحر قزوين التي ترفض روسيا التعامل على أنه

بحر، و تقول أنه بحيرة مغلقة و لا تخضع للقانون الدولي و اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٨٢ الخاصة بالبحار، و معنى هذا أن الإتفاقيات التي وقعتها أذربيجان تعد غير قانونية و يجب الرجوع فيها لباقي الدول الخمس التي من حقها المطالبة بنصيبها فيها.و امتد الخلاف بين روسيا و الولايات المتحدة في المنطقة حول مسار خط الانابيب لنقل النفط من بحر قزوين إلى الاسواق العالمية،و قد استخدمت الولايات المتحدة في هذا المجال أداة المساعدات و القروض المالية. فاقترح السيناتور بوب لفينجستون رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٩٨ ،توفير اعتمادات من موازنة الدولةلمد خط أنابيب النفط من باكو إلى ميناء جيهان التركي و هو المشروع المنافس لمشروع نقل النفط الاذربيجاني عبر أراضي روسيا... و يمكن القول إن مصالح شركات البترول الأمريكية قد شكلت ضغطا متزايدا على الإدارة الأمريكية للقيام بدور قيادي أكثر فعالية في دول جنوبي القوقاز و آسيا الوسطى، ووضع المحللون الأمريكيون المهتمون بهذه المنطقة من زاوية المشروعات البترولية التوصيات التالية:

١-تحدي كل المحاولات الروسيةلجعل منطقة بحر قزوين خاضعة لنفوذها ورغبتها في وجود نظام شرعي عام في بحر قزوين، والدفاع عن المطلب الأذربيجاني- الكازاخستاني بتقسيم بحر قزوين إلى مناطق اقتصادية.

٢- الدفاع عن الممارسات الاقتصادية العادلة رغم نشاط الشركات الغربية في المنطقة.

٣- الدفاع عن خيار الأنابيب المتعدد.(١).

و يمكن القول إن الولايات المتحدة الأميركية تريد من خلال خوض حربها في أفغانستان تحقيق مجموعة من الأهداف : أولها القضاء على المصادر الرئيسية للإرهاب الدولي، و هو أحد أولويات الحرب الأميركية، خصوصا القضاء على تنظيم القاعدة و اعتقال أو قتل أسامة بن لادن، و استئصال ظاهرة " الأفغان العرب"، الذين يشكلون خطرا على الوجود الأميركي في الخليج، وعلى المصالح الأميركية في كل أصقاع المعمورة.

و اذا كان الكاتب الاكاديمي الأمريكي مارتن كريمر ، الذي أ صدر كتابا، و اختارله عنوان "أبراج عاجية فوق الرمال: فشل دراسات الشرق الاوسط في أمريكا"و الناشر هو معهد و اشنطن لسياسات الشرق الادنى ، بنهاية ٢٠٠١، قد

اتهم الباحثين في دراسات الشرق الاوسط بأنهم قللوا من خطر ا بن لادن ، فإن الباحث الاكاديمي جون أسبوزيتو الذي صدر له كتاب تحت عنوان " حرب غير مقدسة: الرعب باسم الاسلام"، يبدأ كتابه بتحليل مسيرة ا بن لادن موضحا-، أن هذا الاخير لم يكن خافيا على أحد، و أن تهديده لأمريكا بدأ عام ١٩٩٤ ، وأن السعودية لم تسقط عنه الجنسية السعودية عبثا، وأن تحركاته و تحركات القاعدة كانت معلومة لجميع المراقبين، و تنقلاته بين السودان وأفغانستان مرصودة و مسجلة، ومبايعته للملا عمر منذ أواخر التسعينات و تحالفه مع طالبان علني، وبذلك يؤكد تحليله(دون أن يذكرذلك نصا) أن الإدعاء بأن بن لادن تم التقليل من شأنه و خطره، لكن تحديد الخطر على الامن القومي مهمة أجهزة الامن القومي لا مهمة الباحثين و الاكاديميين بالاساس. و عبر تحليله لشخصية ابن لادن و تطور علاقته بأيمن الظواهري يكشف أسبوزيتو عن نظرة القاعدة للخطر الغربي، تلك النظرة التي تبلورت عام ٢٠٠٠ في الاعلان عن تشكيل :الجبهة الإسلامية للجهاد ضد اليهود و الصليبيين"و التي طالبت بطرد الامريكان من جزيرة العرب و التزامها بدعم الجهاد الاسلامي في الشيشان و كشمير و فلسطين(٢).

كما أن من أهداف الحرب الأميركية استهداف إبعاد أو إسقاط حركة طالبان عن السلطة في أفغانستان، و استبدالها بنظام موالي للغرب، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية هي التي دعمت طالبان منذ البداية، بهدف إزاحة قوى " الإسلام السياسي " عن السلطة و المتمثلة في أحزاب " المجاهدين " المتكونة من الإسلاميين المعتدلين بقيادة برهان الدين رباني و قائده العسكري احمد شاه مسعود (الذي اغتيل في ٩ أيلول/سبتمبر٢٠٠١)، و الذين يمثلون طرفا إسلاميا معتدلا يحافظ على تواصل " الحركة الأفغانية الحديثة " مع التشكيلات الإسلامية التقليدية، كالإخوان المسلمين و تحالف أصولي بقيادة قلب الدين حكمتيار الذي يجسد مشروعا إسلاميا راديكاليا .

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي و حرب الخليج الثانية انقلب السحر على الساحر، ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية و أطرافا عربية دعمت حركة الإسلام السياسي في الوطن العربي و الإسلامي، اكتشفت إبان أزمة الخليج أن هناك تغييرا جذريا طرأ على الإسلام السياسي، إذ برز مظهر جديد احتجاجي مناهض للسياسة الأمريكية في المنطقة و مساند للعراق. و قد وجد هذا الإسلام السياسي الراديكالي المناهض للغرب و للدول العربية الصديقة له، سندا قويا في

الجمعية الإسلامية الباكستانية و حكمتيار و الثري السعودي المنشق أسامة بن لادن، و الذين اصبحوا جميعا ينادون بالجهاد ضد الأميركيين .

و يفرد أسبوزيتو جزءا من كتابه للبحث في مفهوم الجهاد، مؤكدا أن الفقه الاسلامي قدم رؤى ثرية للجهاد و ضوابطه و مستوياته ، و أن هذا الفقه في تأصيله للجهاد المسلح ضد الاخر قد اتجه في مدارسه الكبرى لرؤية الجهاد الدفاعية. و أن التعريفات الراديكالية للجهاد كانت وليدة ظروف راديكالية. وهنا فالاسلام لا يختلف عن الديانات السماوية الاخرى، ويمكن بسهولة أجراء مقارنات مع المسيحية و اليهودية، و تاريخ نظرة الفقه و الفكر في الديانتين عبر التاريخ للحرب و ضوابطها، مؤكدا أن التمييز بين الدفاع عن النفس والعدوان مسالة محسومة في الفقه الإسلامي، الذي لا يقرن التجديد بالارهاب ولا المقاومة بالعنف، و مستعرضا المدارس الرئيسية في هذا الجدل مرورا بابن تيمية، و محمد بن عبد الوهاب، و صولا إلى سيدقطب، واحداث الحرم المكي١٩٧٩ ، و باحثا في دور الاستبداد في تغذية رد الفعل المتطرف(٣).

وكانت هناك مصلحة مشتركة أميركية مع الجيش الباكستاني، الذي يجسد المصالح العليا للأمة الباكستانية في الإطاحة بقلب الدين حكمتيار، الذي تربطه علاقة بمشروع ضياء الحق لاقامة " دولة إسلامية كبرى "، و الذي كان يملك ورقة " الأفغان العرب" الذين شاركوا في القتال ضد الغزو السوفياتي لأفغانستان. و في حالة تسلمه السلطة في كابول كان حكمتيار سيعمل على تثوير الحالة الإسلامية في باكستان نفسها، بل ربما سيعمل على إحياء مشروع " باشتونستان " الذي قاتلت القبائل الباشتونية لاقامته ضد بريطانيا و ضد الهند قبل وقت طويل من وجود باكستان نفسها، إذ يمثل الباشتون حاليا ٩% من سكان باكستان البالغ عددهم نحو ١٢٠ مليون نسمة .

إضافة الى ذلك كانت باكستان تخشى على الدوام وجود حكم قوي في كابول، فكيف اذا كان حكما قويا بقيادة حكمتيار المتشدد الذي يرفض أنصاف الحلول، و الذي ينتمي إلى اثنية الباشتون التي هي بمنزلة القومية الغالبة في أفغانستان. و كان وجود حكم باشتوني قوي مصدر توتر مزمن بين باكستان و أفغانستان، لان وجود حكم باشتوني قوي داخل الأراضي الباكستانية، من مخلفات تقسيم الحدود في العهد البريطاني التي أملاها الصراع الروسي البريطاني، كان يجعل إسلام آباد تنظر باستمرار و حذر إلى احتمالات ولادة نزعات باشتونية انفصالية داخل باكستان نفسها و تحديدا في الإقليم الشمالي

الغربي الحدودي حيث يقطن الباشتون .

و كانت الولايات المتحدة الأميركية أيدت حركة طالبان، و سياساتها في أفغانستان أملتها سياستها النفطية. فالتقويم الأميركي لحركة طالبان إنها حركة أصولية صارمة عنيفة في بعض الأحيان، إنما مختلفة عن الحركات المماثلة في أفغانستان و المنطقة العربية، و التي لديها برنامج سياسي طموح و أممي يشكل قوة ضغط لا تحتمله واشنطن. و كانت الولايات المتحدة الأميركية تنظر بإيجابية إلى حركة طالبان لكونها لا تدعو إلى تصدير الإسلام السياسي و لا إلى ثورة إسلامية. كما أن الأميركيين قلقون من إيران، ليس بسبب مزاعمهم حول دعم إيران ل " الإرهاب " فحسب، إنما ايضا لخوضها المنافسة مع باكستان على النفوذ في آسيا الوسطى .لذا ساعد الأمريكيون باكستان على مد نفوذها في أفغانستان. و مهما يكن من أمر، فان السياسة الأميركية في أفغانستان تقوم على تطبيق وصفة ارامكو في الثلاثينات : أصولية إسلامية وقبائل و نفط .

و من هنا نفهم أن واشنطن لم يكن لها مشكل أن تقبل بحكم إسلامي في أفغانستان يقوم بأعمال تنتهك حقوق الإنسان، و لكنها لا تقبل بحكم يهدد المصالح الأميركية أو يعارض نزعة الهيمنة الأميركية. غير أن الولايات المتحدة الأميركية لا تقبل أن تستخدم أراضى أفغانستان منطلقا لممارسة أعمال عدوانية ضدها، بعدما امتنعت حركة طالبان عن تسليم الأميركيين بعض " الأفغان العرب "و في مقدمتهم أسامة بن لادن، الذي تعتبره واشنطن العدو رقم واحد لها .

إذا كانت حرب الخليج الثانية لعبت دورا حاسما في إعادة التعبئة للقوات المسلحة الأميركية، و بررت الحفاظ على الموازنات العسكرية المرتفعة وشرعية الحفاظ على القواعد العسكرية الكونية للولايات المتحدة، أي الشبكة الدولية لقواتها المسلحة، و التي كانت توجه ضد ما يسمونه " الدول المارقة " التي من المحتمل حسب زعمهم أن تشكل تهديدا للتوازنات الاستراتيجية الإقليمية، فإن الحرب الأميركية الجديدة ضد الإرهاب، تندرج في إطار استراتيجية إعادة تقسيم العالم من جديد لمصلحة الهيمنة الأميركية. فعلى عكس إدارة كلينتون التي أعطت أولوية لدبلوماسية الاقتصاد، و تنفيذ استراتيجية دولية ليبرالية تتمحور حول العولمة الناجحة، فإن إدارة الرئيس بوش المتكونة من محاربين و مخططين عسكريين و مدنيين يتبؤون فيها المراكز الحساسة أمثال

ديك تشيني، و كولن باول، و دونالد رامسفيلد ،و سواهم ممن شغلوا مناصب أمنية رفيعة المستوى سواء في وزارة الدفاع أو الاستخبارات خلال الحرب الباردة أو في المرحلة الانتقالية السوفيتية و الحرب ضد العراق، فان هذه الإدارة نفسها هي إدارة حرب باردة. فهذه الإدارة تريد أن تمضي ابعد بكثير من حدود الهيمنة الأميركية المعروفة تقليديا. فقد حاولت عبر سياسة القوة والسلوك الأحادي الجانب خلال الأشهر الماضية أن تجمد العلاقات العسكرية الثنائية مع الصين، و تعيد النظر في معاهدة الحد من الصواريخ البالستية الموقعة مع السوفيات عام ١٩٧٢، من خلال قرارها القاضي بتطوير نظام مضاد للصواريخ، و الإعلان عن نيتها عسكرة الفضاء و رفض اتفاقية كيتو للبيئة .

و جاء ت أحداث ١١أيلول/سبتمبر،لكي تعطي لهذه الإدارة الأميركية مبررا قويا للدخول في الحرب التي تستهدف بناء نظام عالمي مبني على اللعبة الأحادية للعلاقات بين القوى، و ملاحقة أهداف الثروة و القوة المرتبطة بخدمة المصالح القومية الأميركية الضيقة. و السؤال المطروح اليوم، هل هذه الحرب الأميركية الجديدة في آسيا الوسطى تتعلق بالقضاء على الإرهاب ؟ أم هو الجرح الأميركي النازف ؟

لقد استعادت آسيا الوسطى أهميتها الاستراتيجية و الاقتصادية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، و هي تمثل أسواقا هائلة لباكستان و روسيا، و أكثر من ذلك تمثل ثروات كبيرة من النفط و الغاز و المعادن الثمينة الأكثر أهمية في العالم. و تأسيسا على المصالح الأميركية النفطية في المنطقة، و نفوذها في مواجهة الدور الروسي و حتى الإيراني، و نظرا لما تمثله أفغانستان من أهمية استراتيجية مركزية في هذا الصراع الإقليمي، تخوض الولايات المتحدة الأميركية و من معها من التحالف الدولي الحرب تحت لافتة " القضاء على الإرهاب ". لكنه من الصعب فهم ما يجري من استعداد لهذه الحرب التي كانت أفغانستان مسرحها الأولي، من دون متابعة واقع المصالح الإقليمية و الدولية في آسيا الوسطى ، و الشرق الاوسط. ففي هذه المصالح تتحدد هذه الحرب، وليس في القضاء على الإرهاب فقط .

يقول أسبوزيتو إن هناك "سوقا رائجة لفكرة صدام الحضارات"، والضحية الاولى ستكون جهود التحول الديمقراطي في العالم الاسلامي. فإذا كانت الولايات المتحدة تبحث عن حلفاء فإنها ستتوجه للأنظمة و الحكومات، وستتخذ

الأنظمة مناخ "الحرب ضد الإرهاب" لتكريس شرعيتها في مواجهة ضغوط التحول الديمقراطي و الحقوق المدنية، و هو مايراه أسبوزيتو أيضا يمثل خطرا على المصداقية الليبرالية للولايات المتحدة في الداخل، مع تنامي اجراءات تقييدالحريات المدنية و الإجراءات الأمنية بالداخل الأمريكي.و يختتم أسبوزيتو كتابه بالقول ان الصاق الإرهاب بالاسلام و بالعالم الإسلامي خطره أن يعفي الولايات المتحدة من مراجعة سياساتها التي خلقت شروطا اجتماعية و اقتصادية و سياسية اثمرت هذا العنف و تلك الكراهية لأمريكا، وأن التحدي الذي يواجه العالم الاسلامي على الجانب الاخر هو الدفاع عن الإسلام الحضاري ،والوقوف بحزم ضد الذين "يختطفون" الاسلام لمعسكرهم لصالح مكاسب سياسية، وتأكيد الضوابط الانسانية للجهاد التي استقرت في الفقه الاسلامي منذ نشأته والتزم بها "جهاد محمد " في عصر الرسالة(٤).

و كانت هذه المصالح دوما هي التي تمهد للحرب في أفغانستان، و ربما تجعلها طويلة، كأن تكون بلا نهاية. و الحرب الأميركية في آسيا الوسطى مشرعة للتدخلات الإقليمية و الدولية اكثر من أي وقت مضى، إذا لم يعقد مؤتمر دولي حول تحديد ماهية الإرهاب، الذي يحدد بدقة التخوم الفاصلة بين الإرهاب و المقاومة المشروعة للشعوب من أجل مقاومة الاحتلال و تحرير أوطانها كما هي حال الشعب الفلسطيني، و إذا لم تحصل تسوية إقليمية و دولية تنخرط فيها الولايات المتحدة الأميركية و باكستان من جهة، و روسيا و إيران و الهند من جهة أخرى .

إن أفغانستان تمثل عقدة استراتيجية مهمة بالنسبة لوسط آسيا(لاحظ أن أفغانستان على "تماس حدودي" مع ست دول الصين ،إيران ،باكستان، تركمانستان، أوزباكستان، طاجيكستان)و من ثم ، ليس من المصادفة أن التماس"الجغرافي السياسي" يجعل هذا البلد(أفغانستان) على تخوم اثنين من الإهتمامات الأمريكية الاستراتيجية: الأول فتح طريق إلى آسيا الوسطى يكون بعيدا عن السيطرة الروسية...و الثاني ، التحكم بالتوازنات الإقليمية- في آسيا- لجهة مراقبة نمو القوة في ثلاث دول، صنفتهاالدراسات المستقبلية الأمريكية ب"الدول الخصم"، وهي :الصين ، وروسيا، و الهند.

أما حول المضاعفات التي ستحملها الحرب الأمريكية في أفغانستان، فإن كبار المحللين الاستراتيجيين يؤكدون أن أحداث ١١أيلول فتحت الباب على مصراعيه أمام الوجود العسكري الأمريكي المتزايد و غير المحددبأي وقت في

تلك المنطقة.و لم يعد الأمر ينبع من مواصلة الحرب في أفغانستان فحسب، بل من الاتفاقية الجديدة التي وقعتها واشنطن حديثا بشكل خاص مع أوزبكستان، والتي تسمح بوجود عسكري أمريكي في هذه الدولة التابعة لآسيا الوسطى. فهذه الاتفاقية توفر للامريكيين استخدام القواعد العسكرية و التسهيلات اللوجستية هناك، وتمهد الطريق أمام استمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة أسيا الوسطى لزمن طويل، و لا تستثني نشر قوات أمريكية بشكل دائم هناك، لمحاصرة ازدياد الهيمنة السياسية المشتركة للصين و روسيا–في تلك المنطقة.لذلك ، فان الاهمية "الجيوسياسية" لحرب الولايات المتحدة في أفغانستان لاسيا الوسطى هي وضع موطىء قدم يوفر ترسيخ الوجود العسكري فيها. فهذا الوجود يعمل على افساد أول تضامن صيني –روسي للهيمنة على آسيا الوسطى، ويحفز على بداية حدوث تقارب بين موسكو وواشنطن ، وهو ما تحقق بالفعل.

و لاشك في أن الحقائق الديموغرافية و الاقتصادية ستحمل المزيد من التأثيرات خلال السنوات العشرين المقبلة على الواقع المهم لاسيا الوسطى في عالم السياسة و الجغرافيا الاقتصادية بغض النظر عن الحرب في افغانستان.وهذا ما يحدث الان على نحو أكثر مما هو متوقع و ضمن ظروف مختلفة.فمضاعفات الحرب سيكون لها أبعاد و اسعة على أوزبكستان، وتركمانستان و طاجيكستان، و قازاخستان، و قرغيزستان أمام احتمالات زيادة واشنطن لمساعداتها و تجارتها ووجودها العسكري و الدبلوماسي بعد انتهاء الاعمال العسكرية في افغانستان.و لقد أصبح للوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان مردوده المباشر على أسيا الوسطى و بحر قزوين، بما يعني تغيير الكثير من الحسابات و الموازين الخاصة بمستقبل هذه المنطقة و ثرواتها. وذلك بالدفع نحو ايجاد توازنات جديدة تصب في غالبيتها في معادلة المصالح الاقتصادية الجوهرية للولايات المتحدة، وفي التأثير النفسي المتعلق بالهيبة التي تليق بمكانة القوة العظمى الوحيدة في العالم.

إن الخاسر الأكبر من هذه الحرب هو بلا شك باكستان، لأنها تاريخيا تسعى لتأمين عمق استراتيجي في أفغانستان، يمكنها من تعزيز مكانتها الاستراتيجية في المنطقة لتعويض اختلال التوازن القائم لمصلحة جارتها اللدود الهند، لا سيما أن أفغانستان وقفت إلى جانب الهند ضد استقلال باكستان عام ١٩٤٧. فتمركز القوات الأميركية في أفغانستان، و منحها كل التسهيلات البرية

و الجوية و البحرية لغزو أفغانستان، يهدد وحدة و استقلال باكستان بأكملها، إن لم نقل يعرضها إلى التفتيت العرقي و الأثني و الطائفي الديني .

و الخاسر الأكبر الثاني من هذه الحرب هو إيران ايضا. و ينبع الخوف الإيراني من واقع أن تفسح هذه الحرب للولايات المتحدة في السيطرة على أهم عقدة للمواصلات في قلب آسيا ((أفغانستان))، و وصول تلك السيطرة بشكل مباشر إلى قلب منطقة النفوذ الروسي التقليدي فيها، و كذلك محاصرة إيران بجبهتين تحت السيطرة الأميركية، من الجنوب (الخليج حتى الشمال، وأفغانستان حتى بحر قزوين) .

و تعتبر روسيا الخاسر الأكبر الثالث من الحرب الأميركية في أفغانستان و التي أكدت وتيرة الانحدار التاريخي للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى .فروسيا لا تريد أن تكون القوات الأميركية و الأطلسية مرابطة على حدودها الجنوبية في باكستان و أفغانستان. إن آسيا الوسطى هي المنطقة الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية لروسيا. و كانت السيطرة الروسية عليها العامل الأساسي في إعطاء روسيا القدرة على السيطرة على نصف القارة الأوروبية، و على مد نفوذها إلى أجزاء متعددة من الشرق الأوسط و شرق آسيا. من هنا ينبع الخوف الروسي من خسارة موسكو نفوذها في آسيا الوسطى لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية. و ما الحرب الأميركية في أفغانستان إلا حلقة من حلقات الانسحاب الروسي من الفضاء الجنوبي للاتحاد السوفيتي .

أما الرابح الأكبر من هذه الحرب فهو الكيان الصهيوني الذي يمارس إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، و يستغل أجواء هذه الحرب لشن حرب إبادة جماعية على المدنيين، و على إعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية، و تقويض هذه السلطة نفسها و بالتالي فرض الشروط الأميركية الصهيونية لتصفية قضية فلسطين. و في ذلك ذروة الإرهاب بما فيه من قوة عسكرية غاشمة و عدوانية قد تستطيع احتلال الأرض في منأى من العقاب .

أما الهند فلها مصلحة مباشرة في دعم الولايات المتحدة الأميركية لهذه الحرب في أفغانستان، لأن الهند تعتبر وفقا للجيوسياسية أن غالبية الغزوات التي تعرضت لها في تاريخها جاءت من أفغانستان كمركز انطلاق، سواء كانت غزوات مغولية أو فارسية أو إسلامية. كما أن تمركز القوات الأميركية في باكستان يقود إلى القضاء على الثوار الإسلاميين في كشمير ضمن إطار القضاء على بؤر الإرهاب حسب المفهوم الأميركي الشائع .

إن باكستان ستدفع غاليا ثمن اصطفافها على أرضية الاستراتيجية الأميركية في هذه الحرب على آسيا الوسطى. و قد يجد باشتون باكستان أنفسهم في وضع سيشعرون فيه أن مستقبلهم الحقيقي هو في أفغانستان أكثر من مجامع السنديين و البنجابيين في باكستان. كذلك فإن هذه الحرب قد تقود باكستان إلى تفجير الأوضاع في داخلها بين المؤسسة العسكرية الحاكمة و بين بقية الشعب الباكستاني الرافض للوجود العسكري الأميركي، و بين السنة و الشيعة في باكستان نفسها ..و الصراع بين السنة و الشيعة لن يهدأ إذا استمرت الحرب، وشعرت إيران باتساع الطوق الجغراسي المضروب عليها .

ستظل أفغانستان و كل منطقة آسيا الوسطى مسرحا للحرب بين الولايات المتحدة الأميركية و شريكتها باكستان و تطلعاتها إلى مخزون الثروات في آسيا الوسطى من ناحية، و بين الشعوب المتمردة على قواعد العولمة الأميركية من ناحية ثانية. فالحرب الأميركية الجديدة التي يعول عليها الرئيس بوش كثيرا سوف تؤول إلى الفشل الذريع، و لا يبدو أن إدارته مدركة لذلك. لأن استراتيجية الهيمنة الأميركية القائمة على عولمة العنف و استخدام القوة العسكرية الأميركية الغاشمة لتركيع الشعوب و الأمم، هي التي سينجم عنها حتما وجود قوى مناهضة و مقاومة لها .

الولايات المتحدة الأميركية مأخوذة في هذه الحرب الأولى في القرن الحادي و العشرين تسير نحو مزيد من استجلاب العنف المضاد، لأن فبركة " الأهداف (أسامة بن لادن) من دون أدلة "، و إنزال العقوبات الرهيبة على العراق، و التغطية على جرائم الكيان الصهيوني و دعم إرهابه المحرم إدراجه في القاموس الأميركي، ستكون نتائجها بلا أدنى شك كارثية على الولايات المتحدة و من يساندها. فالمطلوب الآن هو أن تصبح السياسة الأسلوب الحضاري السائد لحل المعضلات الإقليمية و الدولية بدلا من إستخدام القوة العسكرية طريقا فظا لحل النزاعات، و أن تقر الولايات المتحدة الأميركية بمبادئ العدالة، و التكافؤ في العلاقات الدولية، و في توزيع الثروة، و في إتخاذ القرار الذي يهم سكان المعمورة مجتمعين .

١-حركة طالبان تنهزم هزيمة تاريخية عادلة

تسارعت التطورات العسكرية في أفغانستان خلال عام 1998بعد أن أحكمت حركة طالبان سيطرتها على مزار شريف، عاصمة المعارضة

الاستراتيجية، ومركز امتدادها، وبعد أن نجحت في التغلب على فلول المعارضة التي كانت متمركزة في أماكن متفرقة من مناطق جبلية في شمال شرق أفغانستان .

هذه الانتصارات السريعة والكبيرة التي حققتها حركة طالبان في تلك الفترة قلبت معطيات الحرب الأفغانية و شكلت منعرجا خطيراً في توازن القوى الإقليمية، وتغييرا جذريا في الخارطة الجيوبولوتيكية في المنطقة منذ رحيل الجيش الأحمر السوفياتي عن أفغانستان في شباط ١٩٨٩، لجهة تهديد الأمن القومي الإيراني وتقليص خطوط النفوذ الايراني الذي اصبح محصوراً داخل الطائفة الشيعية المتجمعة في حزب الوحدة، ولجهة أيضاً اثراء العمق الاستراتيجي لباكستان، التي أصبحت للمرة الأولى منذ تأسيسها تتمكن من الدخول في قلب أسيا الوسطى بما يسمح لها فتح أسواقها في ظل المقاطعة التي تفرضها واشنطن على ايران، ومن ايجاد حليف ثابت لها في مركز السلطة الأفغانية، بما يفتح أمامها الطريق السياسي للمرة الأولى لكي تكون لاعبا ثابتا بين القوى الإقليمية الكبرى في أسيا الوسطى، وهي تركيا وإيران وروسيا .

وانعكس هذا التغيير في خريطة أفغانستان قلقاً في الدول المجاورة وخصوصاً في ايران وطاجكستان وروسيا، التي لن تقبل بسهولة الانقلاب الحاصل، وهددت بالرد بقوة شديدة على أي تدخل للميليشيات الإسلامية داخل اراضي الجمهوريات السوفياتية السابقة، حيث قال الرئيس يلتسين في ذالك الوقت: « ان التهديد الأمني الذي تمثله قوات طالبان التي تقترب من الحدود الجنوبية لمجموعة الدول المستقلة قائم، لكن موسكو ودوشنبيه وطشقند (عاصمتي طاجكستان وأوزبكستان بالتناوب، والأخيرتان لهما حدود مشتركة مع أفغانستان) قادرة على مواجهته » .

فيما وجه الرئيس الايراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني تحذيرا الى طالبان و« الذين يدعمونها » معتبراً ان إيران « لن تسكت على أي انعدام للأمن على حدودها » في إشارة الى باكستان و الولايات المتحدة الأميركية .

منذ سقوط نظام الرئيس نجيب الله في ابريل /نيسان ١٩٩٢، وانتصار أحزاب « المجاهدين »، عمت حالة من الفوضى والانفلات في السيطرة داخل أفغانستان، واستشرى الفساد والمحسوبية، وتسلط القادة التي تجاوزت كافة الحدود والقيود، ولم تعد الحرب الأهلية في أفغانستان تكتسي طابعاً إيديولوجيا بين الاسلام والشيوعية، فهذه الحرب (١٩٧٨ – ١٩٨٩) بأسبابها وتناقضاتها

وتطوراتها التي تشابكت وتقاطعت فيها المصالح الأفغانية والمذهبية السياسية على قاعدة إقليمية ودولية، بدلت اموراً كثيرة، وقلبت الفسيفساء الاجتماعي رأسا على عقب. فلم تعد قيادة البلاد حكرا على أثنية الباشتون التي تشكل الأكثرية في البلاد، أو على النخب الناطقة بالفارسية وحدها، بل استعادت كل التشكيلات الاثنية فضاءاتها العسكرية والجغرافية و الاقتصادية و السياسية مستندة على شبكة من المراجع والمصالح والمساندات الإقليمية التي تقدم القاعدة الاثنية وعاء شرعيا لوجودها .

و تعود الازمة الافغانية في جزء منها إلى طبيعة الدولة الأفغانية التي اكتسبت نخبتين تحديثيتين متنافستين، بحلول الستينات–نخبة تعتنق ماركسية جامدة هي حزب "الشعب الديمقراطي الافغاني"، و نخبة تعتنق أشكالا من الاسلاموية بتأثير الاصوليين الباكستانيين و المصريين. و اذا كانت الدولة الافغانية، كما قال روبن بحذاقة، أخذت تعتمد اعتمادا متزايدا على التمويل الخارجي متحولة إلى "دولة ريعية"، فان خصومها أصبحوا "ثوريين ريعيين"، بمعنى أنهم لم يكونوا برسم الايجار، بقدر ماكانوا يطلبون الدعم، الفكري والمالي و العسكري، من خارج البلاد، و استخدام هذا الدعم لكسب تاييد السكان الافغان أنفسهم، و فرض ارادتهم عليهم.و كان تاريخ افغانستان في العقود الثلاثة منذ الستينات حتى أزمة ٢٠٠١، تاريخ نزاع بين هذين الاتجاهين من "الثوريين الريعيين"، و تاريخ صراع بين الاجنحة داخل كل معسكر. فالشيوعيون، مثلهم مثل الاسلاميين، انقسموا إلى جناحين: بشتوني و غير بشتوني (طاجيك، أوزبك، هزارة) من حيث الاساس. و أقحم حماتهم الخارجيون في الحروب الافغانية ملحقين تدميرهم الخاص، بكلفة قليلة نسبيا عليهم، بمجتمع ليست له قدرة تذكر على مقاومة مثل هذه الرعاية البرانية أو الافادة منها. و كان المجتمع الدولي محقا في إدانة مافعله الروس في أفغانستان بعد عام ١٩٧٩ ، و لكن من دون أن يكرس اهتماما يذكر بآثار الطغمة العسكرية – الاصولية الغاشمة التي كانت تحكم باكستان المجاورة، و استمرت في رعاية أشد السياسات رجعية و إجراما في أفغانستان(٥).

–والحال هذه فان الانتصار الساحق الأخير لحركة طالبان، جعل الأضواء تسلط من جديد على الحالة الأفغانية، وعلى عملية حسم الصراع الداخلي وما أفرزه من ثمار عشائرية، وتأسيس دولة مركزية على اللون الاثني من الباشتون السنة، كدستور شرعي لكينونتها .

أولا- فما هو التاريخ السري لحركة طالبان

يفسر ظهور حركة طالبان على المسرح الأفغاني بداية العام ١٩٩٤، بعوامل داخلية خاصة بالمجتمع الأفغاني، بدءاً من فقدان الشعب الأفغاني الثقة في الحكومة، و« القادة» المحليين المنحدرين من المقاومة للتدخل السوفياتي أولاً، وبعوامل إقليمية ودولية حيث حظيت على الدعم الباكستاني الدبلوماسي والسياسي والتنظيمي و الاستخباراتي واللوجيستي ثانياً .

ويقول أحد قادة « حركة طالبان » ملا وكيل أحمد سكرتير زعيم الحركة عن الوضع الذي ساد أفغانستان بعد سقوط النظام الشيوعي « بعد نجاح أحزاب المجاهدين في الوصول الى السلطة في كابول عام ١٩٩٢ ظن الشعب الأفغاني ان السلام سيعم البلاد، ولكن الذي جرى ان القادة أخذوا يتصارعون على السلطة في كابول، خصوصاً القادة المحليين في قندهار. وأخذوا يتزعمون عصابات مسلحة تختلف فيما بينها فعم الفساد والسرقة وحواجز التفتيش في الطرقات، الى أن وصل بهم الأمر للاعتداء على النساء واغتصابهن، ومن ثم قتلهن. لهذا وبعد هذه الحوادث قررت مجموعة من طلاب المدارس الدينية، القيام بانتفاضة ضد هؤلاء القادة لرفع المعاناة عن سكان ولاية قندهار، ونجحت في السيطرة على عدة مراكز حتى وصلت الى المدينة التي مزقها القادة السابقون » .

تعود جذور حركة طالبان الى أوائل الثمانينات عندما تم تطويع معظم المجندين المتشددين الذين دربهم الامام سلطان أمير وهو ضابط مخابرات باكستاني تلقن فنون حمل السلاح والتنظيم والتسلل على يد القبعات الخضر في فورت براغ، في كارولينا الشمالية على مقاومة الغزو السوفياتي لأفغانستان. وكان الطلاب المعجبون به يلقبونه بالزعيم الروحي، ويعاملونه بما يشبه الاجلال الديني، وأصبح بعض المقاتلين الذين دربهم الامام نواة حركة طالبان(٦). وهي حركة ناشئة استفادت من ملايين الدولارات التي أرسلتها وكالة المخابرات المركزية الأميركية الى الحركات الإسلامية المقاومة للسوفيات، بهدف التسلح و التدريب ،و من المال الذي أرسلته المملكة العربية السعودية لبناء المدارس القرآنية الجديدة في مناطق اللاجئيين، حيث وصل عدد الطلاب الدينيين المحاربين الى عدة آلاف سنة ١٩٩٢، عندما سقط نظام كابول المدعوم من موسكو. فعاد الشباب الى ديارهم ومدارسهم، غير انهم احتفظوا بحس الوحدة في حال طلبوا مرة ثانية للمحاربة .

وتكونت كوادر الطالبان في المدارس القرآنية في الولايات الجنوبية الشرقية من الباشتون، حيث كانت هذه المدارس القرآنية العليا تستقطب الطلاب بمعزل عن انتمائهم القبلي، ومن خارج العائلات الكبيرة الارستقراطية. وقد لعبت دوراً اساسياً في عملية التأطير للشباب، الذي سمح بتوحيد القبائل في زمن الأزمة .

وتنتمي حركة طالبان الى اثنية الباشتون حصراً، التي تشكل الأكثرية في أفغانستان ٥٠ في المئة من عدد السكان، والتي لها امتدادات عرقية في باكستان، وكانت مسيطرة تاريخيا على الحياة السياسية الأفغانية، باستثناء فترة قصيرة في العام ١٩٢٨، حين استولى الطاجيكي غلام بجاسقاء (أي ابن ساقي الماء الذي يسمى حبيب الله خادم دين رسول الله) على كابول، وتسلم السلطة، غير ان حكم الطاجيكي هذا لم يدم طويلاً: ٨ أشهر و ٢٣ يوماً، إذ انتفضت الأكثرية الباشتونية ضده، سلمت السلطة للملك نادرخان، الذي دخل أفغانستان مع القبائل الباشتونية من الهند، وقد شنقبجاسقاء (٧).

واذا كان الزعيم « الباشتوني » قلب الدين حكمتيار الذي يترأس الحزب الاسلامي أقر بـ « الامتياز » الموروث للأكثرية الباشتونية، الا ان هزيمته في معركة كابول، جعلت حركة طالبان هي الوريثة الشرعية لهذا الامتياز، وتتسلط على« الارث الباشتوني » .

وتعتبر حركة طالبان الناشئة مزيجا من التقليد والتجديد، فهي على صعيد التقليد تمثل الاسلام التقليدي بعد طغيان الاسلام السياسي الحركي المتجذر بنفس« الاخوان المسلمين » بوصفهم التيار السائد للتجربة الاصولية التي لم تحكم في مصر، والمطعم بتطلعات عالمية أطلقتها الثورة الإسلامية في ايران، والذي أطلق « نموذجا عالميا جديداً » لكنه في الوقت عينه ارتبط بـ « حروب المجاهدين » .

تتبع حركة طالبان خطا متشددا في تطبيق المذهب السني الحنفي، ما جعل الدولة الايرانية تعتبره « رجعياً »، والدولة الملكية الدينية في السعودية تعتبره أكثر تشدداً ومجافاة للتطور من أكثر التيارات السلفية في السعودية داخل المؤسسات الدينية. ولا تمتلك حركة طالبان برنامجاً سياسياً محدداً، بل تكتفي بالدعوة الى تطبيق النظام الاسلامي من دون اجتهاد، وتعتمد على التنظيم القبلي، والتضامنيات العشائرية .

. وادعى مقاتلو "طالبان" أنهم ببساطة "طلاب دين"، يتبعون تعاليم الاسلام.

و لكن ادعائهم الرئيسي ماكان ليصمد أمام التمحيص.فالمدارس الدينية التي انبثقوا منها في باكستان ، كانت جزءا من اتجاه يسمى "ديوباندي"، نسبة إلى الكلية اللاهوتية المعادية للحداثة التي فتحت في الهند في القرن التاسع عشر في مواجهة الكلية الليبرالية ذات التفكير الاصلاحي في أليغار. و عندما أقيمت باكستان كدولة مسلمة ، رفض أنصار "الديوبندي" الاعتراف بها في البداية.ولكنهم في خطوة تكتيكية معهودة منهم، سرعان ما عدلوا موقفهم، وعملوا في مابعد من خلال "جماعة علماء الاسلام"(حزب سياسي محافظ تحالف مع حزب "الشعب" حين كان في الحكم) لتحقيق أوسع نفوذ ممكن. و مثلهم مثل الكثير من الاصوليين المسيحيين في الولايات المتحدة و اليهود الارثوذكس المتطرفين(الحراديم) في "اسرائيل" ، أدرك أنصار الاتجاه "الديوبندي" أهمية السيطرة على السلوك الاجتماعي و التربية، واقامة تحالفات تكتيكية مع الجيش. و كان هذا يعني اقامة علاقات مع مديرية الاستخبارات في باكستان، و هي الجهاز الامني الرئيسي المسؤول عن ايصال السلاح إلى أفغانستان خلال الثمانينات ، وأيضا مع وزير الداخلية الجنرال نصير الله بابر الذي كان ينتمي إلى جماعة الباشتون الآثنية، على غرار"طالبان"(٨).

أما على صعيد التجديد، و هنا تكمن المفارقة، فهي تستخدم التطلعات والمطامع الشعبية لتعزيز سلطتها التي ترتكز أساسا على حكم الملالي .

ثانيا-لعبة باكستان

المتابعون للشأن الأفغاني، يرون أنه لا يوجد من بين قيادات حركة طالبان من هو منحدر من عائلة ارستقراطية كبيرة، كما أنه لا يوجد بين صفوفها قائد ديني معروف. والحال هذه فحركة طالبان أصلها مزدوج. الأول داخلي، حيث أنه لم يكن لهذه الحركة أن تظهر الى حيز الوجود أصلاً لولا الغزو السوفياتي لأفغانستان، وردة الفعل الغربية عليه. والثاني، خارجي، لـــه صلة مباشرة بباكستان .

لقد قادت الحرب التي خاضتها حركات « المجاهدين » ضد السوفيات (١٩٧٩ – ١٩٨٩) في الشمال الأفغاني الى اضعاف النفوذ الباشتوني، والى تشتتهم السياسي وبالمقابل طرحت نظرية الميليشيات العرقية. وبما أن أفغانستان متشكلة من أقليات عرقية ومذهبية عدة، فقد تشكلت فيها البنى السياسية والتنظيمية والميليشاوية على أسس عرقية وأثنية، وبالتالي جاءت التركيبة السياسية الأفغانية تركيبة انسيابية مرافقة للفسيفساء العرقي والإثني والقبلي

والمذهبي .

وينقسم « المجاهدون » الذين قاتلوا السوفيات الى الفصائل الرئيسية التالية:

الحزب الإسلامي الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق قلب الدين حكمتيار، وهو من الباشتون، يحظى بدعم باكستان أساسا، وهو أكثر فئات « المجاهدين» تشددا في"اصوليته » ومواقفه المعارضة لأي تعامل مع بقايا النظام السابق. كما أنه من المناهضين بشدة لأي دور أو نفوذ لايران في الشؤون الأفغانية.

الجمعية الإسلامية التي يتزعمها الرئيس المخلوع برهان الدين رباني، لكن رجلها القوي أحمد شاه مسعود، وتمثل مصالح الطاجيك ثاني أكبر عرقية في البلاد نحو ٢٥ في المئة من السكان يتكلمون (الداري الفارسية) وتجد فيها الاقليات الاخرى مجالا لكسر احتكار الباشتون للسلطة .

الميليشيا الأوزبكية التي يتزعمها الجنرال عبد الرشيد دوستم، وهي تمثل مصالح « الأوزبك » الذين يشكلون نحو ٩ في المئة من السكان ويتكلمون التركية .

حزب الوحدة الاسلامي، وهو تحالف بين تسعة فصائل شيعية تمثل قبائل (الهزارة) التي تشكل نحو ٩ في المئة من السكان ويتكلمون (الداري) الفارسية .

فكل اثنية افغانية تحظى بامدادات عرقية في البلاد المجاورة. فالأوزبك في الشمال يحظون بدعم اوزبكستان وروسيا وكذلك تركيا التي تشاطرها عرقية واحدة، والطاجيك يتلقون دعما من ايران وطاجكستان. أما الباشتون الذين يقطنون الولايات الجنوبية الشرقية في البلاد فانهم يقعون داخل الجاذبية الباكستانية .

ويرجع تاريخ حركة طالبان في قسم كبير منه الى التدخل المباشر للمخابرات الباكستانية، فحركة طالبان هي في الأصل جمعية دينية حديثة النشأة تفرعت عن جمعية باكستانية أصولية أخرى تسمى « جمعية علماء الاسلام » التي يتزعمها رجل الدين الباكستاني ملا سميع الحق وهو بدوره انشق عن الجماعة الأساسية التي يقودها ملا فضل الرحمن في عام ١٩٩٣، وتدير الجماعة مدارس دينية في باكستان. وكانت جمعية علماء الإسلام متحالفة مع حزب الشعب الباكستاني بزعامة بنازير بوتو. غير أن هذا التحالف المناقض

للطبيعة يمكن تفسيره بتناقض جمعية علماء الاسلام مع الحزب الاسلامي الراديكالي – الجمعية الاسلامية، المتحالفة سابقا مع الجنرال ضياء الحق الذي حكم باكستان منذ انقلابه العسكري في تموز ١٩٧٧ وحتى وفاته عن طريق حادث الطائرة في آب ١٩٨٨ .

ومنذ الغزو السوفياتي لأفغانستان في نهاية ١٩٧٩ وحتى بداية التسعينات كان المهندس للسياسة الباكستانية في أفغانستان هو الجنرال ضياء الحق وورثته، الذي أرسى دعائم أساسية للنظام الباكستاني ما زالت سارية المفعول، وتحقق الاستقرار في البلاد، تقوم على دعم الأحزاب الإسلامية الأصولية، الجمعية الإسلامية وريثة الجنرال وجمعية علماء الاسلام التي يقودها فضل الرحمن المتحالف مع بوتو، والجيش، والعلاقة الوطيدة مع الولايات المتحدة الأميركية .

وعلى الرغم من رحيل الجنرال ضياء الحق، إلا أن الجيش يجسم المصالح العليا للأمة الباكستانية، بصرف النظر عن تعاقب الحكومات بين بناظير بوتو ونواز شريف، ويعمل على إقامة نظام موال له في أفغانستان. وفي داخل المؤسسة العسكرية، نجد المخابرات الباكستانية القوية (ISI) – Inter Intelligence service التي كانت مكلفة بالملف الأفغاني، و التي كانت تشرف على تقديم المساعدات العسكرية الدولية من الولايات المتحدة الأميركية وغيرها الى حركات « المجاهدين» حسب مصالحها (٩) .

وكان المستفيد الرئيس من هذه المساعدات هو قلب الدين حكمتيار الذي تربطه علاقة وطيدة بالجبهة الإسلامية وجزء من مشروع ضياء الحق لجهة إقامة « دولة إسلامية كبرى ». لكن اسلام آباد لم تثق بشكل كامل بحكمتيار حتى في ذروة الصراع ضد السوفيات في الثمانينات للأسباب التالية :

١ – ان باكستان تخشى على الدوام وجود حكم قوي في كابول، فكيف إذا كان حكما قويا بقيادة حكمتيار المتشدد، والذي يرفض أنصاف الحلول، والذي ينتمي الى اثنية الباشتون، التي هي قومية الأكثرية في أفغانستان. وكان وجود حكم باشتوني قوي مصدر توتر مزمن بين باكستان و أفغانستان. فوجود أعداد كبيرة من الباشتون داخل الأراضي الباكستانية – وهو من مخلفات تقسيم الحدود في العهد البريطاني التي أملاها الصراع الروسي – البريطاني، كان يجعل اسلام آباد تنظر باستمرار بحذر الى احتمالات ولادة نزعات باشتونية انفصالية داخل

باكستان نفسها، وتحديداً في الاقليم الشمالي الغربي الحدودي، الذي يقطنه الباشتون .

٢ – ان اقامة حكم قوي باشتوني وبقيادة حكمتيار، سيحول أفغانستان الى قاعدة أساسية لـ « المجاهدين » وبخاصة العرب الذين يشكلون ظاهرة « الأفغان العرب » التي تقلق الأنظمة العربية التي توجه معارضة إسلامية قوية في بلدانها مثل مصر والجزائر وتونس. لان حكمتيار وهو يحارب النظام الشيوعي في أفغانستان عمل على فتح معسكرات لتدريب الكشميريين والمجاهدين العرب وتصدير أسلحة الى اسلاميي طاجكستان، وكانت ورقة « الأفغان العرب » الذين شاركوا في القتال ضد الغزو السوفياتي في أفغانستان بيده. فكيف سيكون الوضع عليه في حال تسلمه للسلطة في كابول، فإنه سيعمل على تثوير الحالة الإسلامية في باكستان نفسها، بل ربما سيحيي مشروع « باشتونستان » الذي قاتلت القبائل الباشتونية لاقامته ضد بريطانيا وضد الهند قبل وقت طويل من وجود باكستان نفسها، حيث يشكل الباشتون حاليا ٩ في المئة من سكان باكستان البالغ عددهم نحو ١١٨ مليون نسمة. وكانت أفغانستان الدولة الوحيدة التي عارضت انضمام باكستان إلى الأمم المتحدة، وظل ملف« باشتونستان » مقترحا على الدوام من كابول واسلام آباد، وادى الى صدامات مسلحة بين البلدين في العام ١٩٥٠ .

٣ – عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية، انقلب السحر على الساحر، ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية وأطرافا عربية دعمت حركات الاسلام السياسي في الوطن العربي والإسلامي، اكتشفت إبان أزمة الخليج أن هناك تغييرا جذريا طرأ على الإسلام السياسي اذ برز مظهر جديد احتجاجي مناهض للسياسة الأميركية في المنطقة، ومساند للعراق. وقد وجد هذا الإسلام السياسي الراديكالي المناهض للغرب وللأنظمة العربية الموالية له، سندا قويا من الجمعية الإسلامية الباكستانية، وحكمتيار، والمنشق الثري السعودي أسامة بن لادن، الذي اسقطت عنه جنسيته، والذين أصبحوا جميعا ينادون بالجهاد ضد الأميركيين. فالعمليات التي نفذت ضد الأميركيين منذ ١٩٩٢، وبخاصة في المركز التجاري العالمي بنيويورك في شباط ١٩٩٣،

والمستشاريين الأميركيين في السعودية في تشرين الثاني ١٩٩٥، وفي قاعدة الظهران، نسبت جميعها الى أعضاء من هذه المنظمات الراديكالية التي تجسد الاسلام « الجهادي» أو « الارهابي » حسب التسمية الأمريكية،الآخذ بالنمو في بؤر عدة، ويمثله « المجاهد الأفغاني » حكمتيار المتجاوز للحدود الأفغانية العرقية المذهبية .

٤ – منذ انهيار النظام الشيوعي في كابول في نيسان ١٩٩٢، وحتى مطلع العام ١٩٩٤، لم يستطع الطرفان الرئيسيان في أحزاب « المجاهدين » – الإسلاميين المعتدلين بقيادة برهان الدين رباني وقائده العسكري أحمد شاه مسعود، الذين يجسدون طرفا إسلاميا معتدلا يحافظ على تواصل « الحركة الإسلامية الأفغانية الحديثة » مع التشكيلات الإسلامية التقليدية، كالاخوان المسلمين، وتحالفا اصوليا بقيادة قلب الدين حكمتيار الذي يجسد مشروعا اسلاميا راديكاليا، من حسم مسألة شرعية القيادة ونهج الدولة (الجديدة) التي كان رئيسها رباني، وبالتالي فشل حكمتيار في اسقاطه وإخراجه من كابول على الرغم من تدمير نصف المدينة بسبب استمرار الاقتتال الدموي ثلاث سنوات .

أما سائر أنحاء البلاد فكان عمليا تحت سيطرة هذا الفريق أو ذاك. ولم يكن حسم موضوع السلطة سهلا، في ظل كثرة المنتصرين، وبروز « أمراء الحرب » الذين انتقلوا مباشرة من قتال السوفيات لتحرير أفغانستان الى التقاتل فيما بينهم لاقتسام مغانم السلطة .

٥ – مع بداية عام ١٩٩٣، بدأت المخابرات الباكستانية البحث عن بديل لحكمتيار، لأن السلطة في كابول بقيادة برهان الدين رباني وأحمد شاه مسعود معادية لباكستان، ولديها علاقات جيدة مع الهند. من هنا فإن السياسة الباكستانية الهجومية وجدت تجسيدها المادي في انشاء حركة طالبان. لماذا قد تكون باكستان اختارت دعم طالبان ؟ الحقيقة ان مساندة حركة طالبان كانت افضل خيار متاح للباكستانيين بغية تقويض حكومة رباني التي كرهها حكام باكستان لاشتباههم بضلوعها في اعمال ارهابية في باكستان. وليس صدفة أن أقوى مناصري حركة طالبان في باكستان، هو وزير الداخلية نصر الله بابار، كمعظم الباكستانيين من الباشتون. (١٠). .

والحال هذه، وضعت باكستان كل ثقلها لجهة انشاء حركة طالبان كفصيل

بديل متجانس لم يتلوث بحروب الاقتتال بين فصائل « المجاهدين ». ويتزعم هذه الحركة رجل دين شاب يدعى ملا محمد عمر (وهو في الثلاثينات من عمره)، ويقودها مجلس شورى مؤلف من ٤٠ عضوا جميعهم من طلبة المدارس الدينية المتشددة في باكستان. وكان محمد عمر قبل انتمائه الى « جمعية علماء الاسلام » انخرط في الجهاد الأفغاني في عداد الجناح المنشق عن الحزب الاسلامي بقيادة الملا محمد يونس خالص. ويعتبر هذا الأخير من أكثر قادة المجاهدين تأثيراً في حركة « طالبان » علما أنه لا يمتلك طموحات للسلطة، ويظل نفوذه على « طالبان » محدودا. وفي أواسط العام ١٩٩٤، قرر محمد عمر ورفاقه من طلبة المدارس الدينية الباكستانية تشكيل حركة (طالبان) أي (طلب الدين) وانطلق هؤلاء من قندهار حيث مسقط راس الملك الأفغاني السابق ظاهر شاه .

ثالثا-بداية مسيرة حركة طالبان

وكانت سنة ١٩٩٤ عسيرة على باكستان، بسبب نضب المساعدات الأميركية المرسلة الى اسلام آباد بعد رحيل السوفيات سنة ١٩٨٩. وظهرت حاجة باكستان الملحة لمصادر بديلة من المداخيل فوضعت بنازير بوتو، التي كانت رئيسة وزراء باكستان في ذلك الوقت، خطة لاعادة فتح طريق الحرير القديم من كاراتشي الى آسيا الوسطى مرورا بأفغانستان. وكان الجزء الأكبر من الريف الأفغاني الفاصل بين باكستان وبقية آسيا الوسطى يسيطر عليه (أمراء الحرب). وفي ٢٩ تشرين الأول انطلقت من باكستان قافلة من ٣٥ شاحنة محملة ادوية ومواد غذائية تابعة لمؤسسة(ناشيونال لوجيستيكي سل) الباكستانية متوجهة الى تركمانستان عبر مدينة قندهار جنوبي أفغانستان، وكان أمير « ضابط مخابرات باكستاني على رأس القافلة التي ما لبثت ان تعرضت لهجوم قائد أفغاني محلي يدعى نيازوياند اشبع أمير ضربا. عند ذلك سارعت مجموعة مسلحة من الطلاب لانقاذه، وبدات ملحمة الطلاب بتصديهم في خريف ١٩٩٤ لفلول المجاهدين المهاجمين للقافلة، ونجحوا في تحرير الباكستانيين، وانطلقوا لاحتلال قندهار بقيادة زعيمهم الواعظ الديني ملا عمر .

هذا الإنتصار غير المتوقع، هز مشاعر الأفغان، وحلم الطالبان بإنقاذ أفغانستان من الفوضى، وبدأوا بالتوافد الى قندهار بدعم جوي باكستاني وأرسلت المخابرات الباكستانية عدة فرق اسلامية باكستانية الى أفغانستان لتقديم الدعم اللوجيستيكي، وضمت التعزيزات الباكستانية سائقي دبابات وطيارين

محترفين ومستشارين في الأمور الحربية، وابقت باكستان خطوط دعمها مخفية.

وكانت المخابرات العسكرية السرية القوية جدا في باكستان والمكلفة بملف أفغانستان تلعب لعبتها بشكل مستقل عن طبيعة الحكومات المتعاقبة في اسلام آباد، لجهة القيام بدور الوسيط بين القيادات المحلية التي اثبتت قدرة كبيرة في عملية المقاومة ضد السوفيات وبين حركة طالبان، وتحثهم على ترك قواعدهم، ومخازن الأسلحة الضخمة التي تركها الجيش الأحمر السوفياتي، وكميات الأسلحة الكبيرة المقدمة للمقاومة الأفغانية من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وتسليمها لطالبان .

وهكذا، توسعت حركة طالبان في جنوب أفغانستان، وأصبحت أشبه بموجة امتدت من مدينة الى أخرى من غير أن تصادف مقاومة عسكرية تذكر من جانب القوى المحلية المختلفة انطلاقا من قندهار في اتجاه الشمال والغرب. وكان اسماعيل خان بطل الحرب « المقدسة » ضد السوفيات وقائدا لامعا في غرب أفغانستان، هو الذي باع مدينة هرات القريبة من الحدود الايرانية، التي سقطت في ايدي طالبان في ايلول ١٩٩٥، بعد أن أخذ كل أموال حزبه « الجمعية الإسلامية » الذي يتقاسم السلطة في كابول، وبعد أن أمن مستقبل عائلته في فرنسا، قبل ان يهرب بدوره الى مشهد في ايران. وفي ايلول ١٩٩٦ سقطت مدينة جلال اباد الشرقية من اقليم نانغار هار من غير أن تحصل على دعم عسكري يذكر من الحكومة المركزية في كابول. وفي ٢٨ ايلول من العام ذاته دخل مقاتلو « طالبان » الى العاصمة بعدما انسحبت منها القوات الحكومية في اتجاه المناطق الشمالية.

ووقعت حركة طالبان في أخطاء تكتيكية بعد ان استبدت بهم نشوة الإنتصار، وبتجاهلهم تحذيرات ضباط المخابرات الباكستانيين، فقاموا باغتيال زعيم حزب الوحدة الشيعي عبد العلي مزاري في ٢ آذار / مارس ١٩٩٥، واعدموا الرئيس الأفغاني السابق الدكتور محمد نجيب الله في ٢٦ ايلول ١٩٩٦.

على أن الجانب الأكبر من التفسير لأسباب الانتصارات الساحقة لحركة طالبان، هو ان الفصائل الأفغانية المختلفة، التي كانت في سباق مع نفسها، وفي سباق مع الزمن، في معركة الذات، والمرتبطة بالتنظيم العرقي – الاثني السياسي على قاعدة البعد الاقليمي للصراع، قد جلبت الدمار والخراب للشعب

الأفغاني، بسبب الاقتتال الداخلي، الذي حول دماء الشعب الأفغاني الى وقود أساسي لتحقيق الدور الاقليمي لهذا الطرف أو ذاك، حيث ازداد الدور الإقليمي والدولي في الأزمة الأفغانية مع بروز المشاريع النفطية. وهذا ما جعل الشعب الأفغاني يبحث عن منقذه، وعن خلاصه، حتى لو كان على يد الطالبان .

لقد برزت عداوة معظم الأفغان لأمراء الحرب المحليين، وفي كل مدينة كان مقاتلون مسلحون يتخلون عن قادتهم وينضمون الى طالبان، ونجم عن حوادث التخلي هذه جلب الكثير من الأسلحة. وكانت المدن الأفغانية تتساقط في يدها الواحدة تلو الاخرى ولم تكن طالبان مضطرة الى أي موقع لخوض غمار حرب رئيسية ضد جيش مسلح بطريقة عصرية نوعا ما .

وكانت حركة طالبان قد بلورت استراتيجية حاذقة في شراء كل ما لا يمكن الحصول عليه حربا. وحسب بعض التقديرات انفقت الحكومة نحو ٢٠٠ مليون دولار على مدى العامين السابقين لاقناع حشد هائل من زعماء الميليشيا المحليين بتغيير تحالفهم وليس هذا بالثمن الباهظ لبلد بحجم فرنسا يقف امام أفق أن يصبح حلقة (ذهبية) في سلسلة تصدير الطاقة بين آسيا الوسطى وبقية العالم ويطرح العديد من المراقبين للدفع الأفغاني السؤال التالي، من أين جاءت طالبان بالأموال لشراء كل اصناف الدبابات، والمدرعات الحديثة والجديدة، بل وقطع المدفعية بعيدة المدى، ثم أخيراً وليس آخراً شراء زعماء الميليشيا. يقول الملا محمد عمر زعيم حركة طالبان، إن الأموال ترد عليه من "المؤمنين الذين يعطون ما يملكون في الجوامع و الأسواق". و يقول وزير إعلامه الملا أمير متقي إن العون يأتي من "الجمعيات الدينية" في باكستان، لكن وزارة الخارجية الأميركية تزعم أن هناك أموال مخدرات في الموضوع (١١).

رابعا-دور حركة طالبان في تجارة الأفيون

بخلاف التاثيرات الإيديولوجية و الاقتصادية و الاستراتيجية لحكم طالبان يبقى تأثير داخلي آخر بعيد عن مجال الرؤية السطحية للوضع في أفغانستان، فرغم العقوبات الشديدة التي فرضتها « طالبان » على متعاطي المخدرات (تدخين الحشيش عقوبته الجلد على الملأ) تبرز دلائل على أن زراعة الأفيون في جنوب أفغانستان مزدهرة جدا وعلى نطاق واسع .

وتعتبر أفغانستان أول دولة منتجة للأفيون في العالم، الذي يتم تحويله الى هيروبين في المعامل الواقعة على الحدود بين أفغانستان و باكستان التي تسيطر

عليها حركة طالبان، باعتباره تجارة رابحة تقدر بنحو مليـــاري دولار ســـنويا. وتاتي نسبة ٩٥ في المئة من المخدرات الواردة الى أوروبا الغربية، بمـــا فـــي ذلك الهيروبين الذي قد يكون المخدر الأكثر فتكا بالأرواح من « الهلال الـــذهبي » في أفغانستان والمناطق المحيطة بـــه. ويعتـــرف مســـؤول حكـــومي رفيـــع المستوى بالسياسة التي يتبعها قادة كابول، بأن « طالبان » تذعن لانتاج الأفيون وتصديره الى الخارج، وتستفيد من أموال المخدرات لتعزيز ترسانتها الحربية .

و عن الزيادة الأخيرة في إنتاج الأفيون في أفغانستان ،يقول هذا المســـؤول ان ذلك يرجع الى عوامل مختلفة. فبعد ١٨ عاما من الحرب قد دمرت غالبيـــة بنيتنا الأساسية بما في ذلك نظم الري، وليس لدى المزارعين أي مصدر آخـــر للدخل، وتقوم مجموعات المافيا المحلية والاقليمية والدولية باعطاء دفعات مالية مقدما لكي يستطيعوا زراعة الأفيون. إن زراعة الأفيون بالنســـبة للمـــزارعين الفقراء ضرورة اقتصادية، حيث يعتمدون على تلك النبتة كمصـــدر مضـــمون للدخل، وعن الحصص التي تفرضها طالبان على زراعة الأفيـــون يقـــول هـــذا المسؤول « لدى المزارعين الحق في زرع ما بين هكتار واحد وهكتار وثلاثـــة أجزاء من الهكتار بالأفيون وحسب خصوبة التربة، وكمية الشـــمس واســـتخدام المواد الكيمياوية. وتتراوح الغلة لكل هكتـــار بـــين ١٣ و ٥٠ كيلـــو. وعلينـــا الافتراض بأن يستغرق نحو ستة اشهر من العمل (وحسب الامم المتحدة يكسب المزارع نحو ٧٠ دولارا لكل كيلو)، وحسب بعض التقارير تفـــرض طالبـــان ضريبتين : ضريبة الأرض وضريبة الزكاة ونســـبتها ١٠ فـــي المئـــة علـــى صادرات الأفيون، و تحصل بذلك على ٢٠٠مليو ن دولار من التجارة الشرعية و التهريب.

ويصل الإدمان على المخدرات ذروته بين الأفغانيين الذين يعيشـــون فـــي مخيمات اللاجئين في باكستان ولا يعملون ويشـــعرون بالكرامـــة. وإذا كانـــت حركة طالبان تستمد تعاليمها من الاسلام المتشدد، إلا انها لم تثبت الحزم الكامل في قضية المخدرات ومكافحتها، إذ يصعب على المراقب الخـــارجي أن يفهـــم كيف يوفقون بين التشبث بمبادئ الاسلام الحنيف وانتاج وتهريـــب المخـــدرات، حيث تؤكد تقارير واحصاءات المنظمات الدولية ان حجم انتاج الأفيون الأفغاني ارتفع بنسبة ثلاثين في المئة ما بين عامي ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ليصل حاليـــاً الـــى ٣٥٠٠ طن .

سو ف تقودالحرب الاميركية الحالية على أفغانستان ا لى تخفيض كبيـــر

في زراعة خشخاش االافيون في هذا البلد.و حسب التقرير السنوي لهيئة الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الذي نشر في ١٧اكتوبر الجاري،فان الحظر الشامل لزراعة الخشخاش، الذي قرره زعيم حركة طالبان المللا عمر في تمو ز ٢٠٠٠، قد اجتث بالكامل الافيو ن في المناطق الخاضعة لسيطرة الطا لبان بنسبة٩٥%. و انتقل الانتاج من٣٢٧٦ طن في عام٢٠٠٠ الى ١٨٥طنا عام ٢٠٠١. و يقول برنار فرحي مسؤول الامم المتحدة:"إن ٣١٠٠ طنا التي اختفت من السوق، تمثل ٧٥% من الإنتاج العالمي. و كانت أفغانستان أو ل بلد منتج في العالم. و لكنها لا تنتج اليو م سوى ١٠% من الانتاج العالمي، و هي تقف خلف ذلك بكثيرعن برمانيا.و يعتبر القضاء على انتاج الافيو ن في المناطق المسيطر عليها من قبل طالبان انتصارا للأمم المتحدة، بفضل ثلاث سنو ات من الحوار المستمر مع حركة طالبان، و من دو ن وسائل مالية كبيرة.

لقد قطعت حركة طالبان مع ماض، جعل من أفغانستان أول بلد منتج للهيروين في العالم منذ ١٩٩٤.و في سياق هذا التاريخ المدوي للمخدرات في أفغانستان، فإن الطالبان و ضيفهم أسامة بن لادن، لا يمثلو ن " الشر". و يقول آلان لابروس من المرصد الفرنسي للمخدرات، إن المخدرات لم تكن عصب الإرهاب الذي ضرب أميركا، على نقيض ماذهب اليه طو ني بلير رئيس حكومة بريطانيا.

و منذ الحرب ضد السو فيات و حتى استلام الطالبان السلطة عام ١٩٩٦، كان انتاج الافيو ن في تصاعد مستمر.و يؤكد لابرو س" إن المخابرات الباكستانية كانت تحتكر شحن الاسلحة الى المجاهدين، بتمو يل مضمو ن من المملكة العربية السعو دية و الولايات المتحدة". و كانت الشاحنات تعو د من أفغانستان محملة بالأفيو ن. و كانت" تستخدم أمو ال التهريب هذه في تمويل الحركات الإسلامية النشطة في الهند و كشمير، وسيخ البنجاب في الثمانينات. ولكننا لا نستطيع القول أن الحرب في أفغانستان قد تم تمو يلها بأموال المخدرات".

خامسا: طالبان وقضية النفط

إن من بين الأسباب التي جعلت باكستان تدعم بقوة حركة طالبان، أن أميركا تريد إنهاء دور أفغانستان كملاذ "للإرهابيين الدوليين"، بينما تسعى باكستان إلى غزو وسط آسيا اقتصاديا حتى يكون بإمكانها تسويق منتجاتها في

أنحاء المنطقة السوفياتية سابقا. و أفغانستان هي الطريق البري الوحيد المتاح أمام باكستان للوصول إلى قلب آسيا الوسطى. فرجال الأعمال الباكستانيون تواقون للوصول إلى الأسواق الواسعة لآسيا الوسطى، و يخشون أن تتمكن إيران التي حرصت على توقيع عقود على مشاريع مشتركة مع جميع دول وسط آسيا، من خطف الأسواق منهم و هم يأملون أن تتمكن "طالبان" من إعادة فرض النظام و فتح الطريق بما يخدم تطلعاتهم التجارية. و يبدو حتى الآن أن هذا ما تفعله "طالبان" ؛ فالطرق فتحت من جميع المناطق التي استولت عليها، وعاد النشاط التجاري، و تم تنظيم جباية الضرائب من جانب مجلس الشورى، و ازدهرت الأعمال و هبطت الأسعار. و من خلال إعلان كويتا الموقع في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ تعمل باكستان على تنشيط منطقة التعاون الاقتصادي(ECO Economic Cooperation Organization) التي مقرها طهران والتي تضم إيران و تركيا و باكستان، البلدان الثلاثة المؤسسة للمنظمة عام ١٩٨٥، و التي التحقت بها عام ١٩٩٢ كل من طاجكستان و تركمانستان واوزبكستان و كازاخستان و قيرغرستان و أذربيجان. و تحاول باكستان أن تكون قوة اقتصادية مهيمنة على غرار "النمور الآسيوية". ففي نيسان/أبريل ١٩٩٥ وقعت باكستان مذكرة تجارية مع تركمانستان حول استيراد الغاز بقيمة ٣ مليارات دولار من الاستثمارات، عبر مد خط أنابيب يأتيها بالنفط و الغاز من جمهوريات آسيا الوسطى الغنية بالنفط، بل إن الباكستانيين يفكرون في إقامة خط للسكة الحديد يربطها بتلك المنطقة .

كما تبدي باكستان حماسة لمشروع أميركي – سعودي لبناء خط أنابيب للنفط و الغاز من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان (ميناء جوادار) ؛ والمهندس الرئيسي لهذا المشروع هو شركة "يونوكال"النفطية الأميركية في لوس انجلوس المتحالفة مع شركة "دلتا أويل" السعودية، و اللتان أزاحتا الشركة الأرجنتينية (برايداس اينرجي كووب) المنافسة القوية لهما. و قد فازت الشركة الأميركية بمشروع بناء خط نقل الغاز الطبيعي و طوله ٨٧٠ ميلا من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان، و تبلغ كلفته ملياري دولار. و تتحدث شركة "يونوكال" عن مد خط أنابيب نفطي مواز عبر أفغانستان بطول ألف ميل و كلفة ٧،٢ مليار دولار، و يصل إلى الساحل الباكستاني المطل على بحر العرب.

و في أي حال، فإن الإنتصار الساحق لحركة طالبان في أفغانستان أنعش

الآمال بإمكان تنفيذ مشاريع النفط و الغاز بعدما بدا الإستقرار في أفغانستان ممكنا أكثر من أي وقت مضى .و يشكل مد أنابيب النفط و الغاز إجابة لأولوية أميركية من زاويتين : الأولى ضمان خط مباشر لنقل النفط و الغاز من آسيا الوسطى و بحر قزوين، حيث وقعت كازاخستان مع الشركة الأميركية "شيفرون" اتفاقا لاستثمار حقول "تينغيز" النفطية الضخمة على أن تستثمر الشركة المختلطةTenguizchevroil ذات الرأسمال المشترك بالتساوي بين الطرفين من ٢٠ إلى ٣٠ مليار دولار على مدى أربعين عاما، و تحقق أرباحا تصل إلى ثلاثة أضعاف هذا المبلغ، ذلك أن احتياطات النفط في كازاخستان تقدر بنحو ٢٥ مليار برميل. و تخوض الشركات النفطية الغربية "حربا لا هوادة فيها " في هذا المجال ؛ و الثانية منع إيران الحليف الإقليمي لروسيا والخصم القوي ل"طالبان"، من التحكم في الطرق المستقبلية لتصدير نفط آسيا الوسطى عبر أراضيها، بحكم قربها من أماكن الإنتاج و امتلاكها بنية تحتية قوية لتكرير النفط و الغاز. و قد اضطلعت شركة "يونوكال" الأميركية وجماعات الضغط في واشنطن، و باكستان بدور كبير في "شراء" القيادات المحلية. فالمستشار السياسي ل "يونوكال" شارل سانتوس، و هو أميركي مقرب من البيت الأبيض، و كان نائبا للسيد محمود المستيري المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى أفغانستان، لم يخف هو و نائبه كريست تاغون تأييده لحركة طالبان، مؤكدين أن تقدم "طالبان" يشكل " تطورا إيجابيا" ،و أن "الأحداث الأخيرة يمكن أن تشجع على مد أنابيب النفط".

٢- أفغانستان في لعبة المجابهات الإقليمية و الدولية

ليس من شك أن الحرب الأميركية في أفغانستان – هذا البلد الجبلي الوعر قد غيرت كثيرا من المعطيات الإقليمية الاستراتيجية، ليس في هذه المنطقة الحساسة جدا من آسيا الوسطى التي تضم أفغانستان، باكستان، إيران والهند فقط، و إنما أبعد من ذلك، داخل الدائرة الثانية الحقيقية في روسيا، التي هي بالأساس قوة عظمى آسيوية، خاصة منذ القرن التاسع عشر، و الصين، وبلدان الشرق الأوسط .

في ظل الحرب الاميركية ضد أفغانستان، واجهت حركة طالبان حصارا من جميع الجهات، اشتركت فيه ثلاث جمهوريات سوفياتية سابقة في آسيا الوسطى هي طاجيكستان و أوزبكستان و تركمانستان حدوديا مع أفغانستان،

وهذه الجمهوريات في علاقة عدائية مع حركة طالبان، نظرا للدعم الذي كانت تقدمه هذه الأخيرة للمعارضات الإسلامية الراديكالية في تلك الجمهوريات السوفياتية، التى تدين في الوقت عينه بالولاء لموسكو. وفي هذه الحرب التي دارت في أفغانستان، تقابل فيها طرفان يعرف أحدهما الآخر، لأنهما كانا في فترة الغزو السوفياتي لأفغانستان شريكين. و من خلال العمليات الحربية الدائرة التي دارت رحاها فيأفغانستان، عادت الولايات المتحدة عشرين سنة إلى الوراء أي إلى نقطة البداية، تاريخ الغزو السوفياتي لأفغانستان.

و في نطاق التقارب الروسي – الأميركي ل "مكافحة الإرهاب" أيد الرئيس بوتين حق واشنطن في الانتقام من الهجمات الأخيرة التي تعرضت لها يوم ١١ أيلول /سبتمبر٢٠٠١، و بالتالي أعطى الضوء الأخضر للولايات المتحدة الأميركية باستخدام القواعد الروسية المتواجدة في الجمهوريات السوفياتية السابقة المحاذية لأفغانستان من أجل شن هجمات برية و جوية داخل العمق الأفغاني مقابل غض النظر من جانب الولايات المتحدة عن الدور الروسي في تجارة المخدرات، و في حرب الإبادة التي تخوضها القوات الروسية ضد المجاهدين الشيشان، و عن الملفات العديدة الشائكة بين البلدين. و في آخر مكالمة هاتفية بين الرئيس بوش، و الرئيس بوتين تعهد بوش بدعم الرئيس بوتين في الحرب ضد الإرهاب .

و قادت الحرب في أفغانستان بدرجة أو بأخرى إلى إدخال مستجد جديد ترتب عليه تغيير الكثير من التفاعلات الإقليمية في آسيا الوسطى، وأيضا فيما يتعلق بالاهداف و الابعاد الاستراتيجية سواء من جانب الولايات المتحدة أو من جانب العديد من القوى الإقليمية(الصين ،روسيا، باكستان، الهند، ايران). و في هذا السياق، يمكن رصد مستووين من التحرك الأمريكي الهادف لبناء تحالف قوي و المعبر أيضا عن تغيير في استراتيجيتها تجاه هذه المنطقة، المستوى الأول يرتبط بمجموعة البلدان التي لاتوصف بأنها شريك استراتيجي، وسوف نركز هنا على حالتي باكستان و الصين، أما المستوى الثاني فيتعلق بالبلدان التي تربطها بالولايات المتحدة علاقة استراتيجية مثل اليابان و علاقات ايجابية قوية مثل الهند و أندونسيا(١٢)..

و على الرغم من أن الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف قد انضم إلى نادي التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية في حربها ضد ما تسميه " الإرهاب "، إلا أن الرئيس مشرف ذا الأصل الهندي الذي لا يرتكز

على قاعدة اثنية و الذي يتكلم لغة الأوردو، محاط أيضا بفريق من جنرالات الجيش القوميين المتشددين، الذين أسهموا في رعاية الحركات الإسلامية الأصولية المتشددة في باكستان و أفغانستان، طيلة العقدين الماضيين.

" التحالف الدولي ضد الإرهاب" بحاجة ماسة إلى خدمات أجهزة الجيش الباكستاني، لكن السؤال الذي يطرحه كبار المحللين الإستراتيجيين العارفين بشؤون المنطقة، ما هو هامش المناورة الذي يتمتع به الجنرال برويز مشرف في اصطفافه على أرضية الموقف الأميركي ؟ إن أي إلتزام باكستاني كبير إلى جانب القوات الأميركية سوف يقود البلد إلى حرب أهلية، و انقسام داخلي في صفوف الجيش الباكستاني الذي يمثل العمود الفقري للدولة الباكستانية. والجيش يساند بقوة الحركات الإسلامية المتطرفة، منذ أن استلم الجنرال ضياء الحق السلطة في باكستان عقب الانقلاب العسكري الذي نفذه ضد رئيس الحكومة السابق ذو الفقار علي بوتو في عام ١٩٧٧.

ومنذ انهزام باكستان في الحرب مع الهند عام ١٩٧١، و انفصال بنغلادش عنها، حصلت تغيرات كبيرة في تركيبة الجيش الباكستاني. فالجيل القديم من الضباط المنحدرين من العائلات الأرستقراطية، و تلقوا تكوينا غربيا في الكليات العسكرية البريطانية إبان حكم الرئيس أيوب خان ١٩٥٨-١٩٧٧، تم استبداله بجيل جديد منحدر من أوساط الطبقة الوسطى المدينية و الريفية. و وضع الجنرال ضياء الحق العديد من الضباط، المتشبعين بإيديولوجية تمزج بين النزعة القومية المعادية للهند و النزعة الإسلامية المتشددة، في أجهزة المخابرات الباكستانية. و قد تلقى الجنرال ضياء الحق دعما قويا من جانب الإدارة الأميركية في عهد الرئيس السابق ريغان و من حكومة تاتشر طيلة فترة حكمه الممتدة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٩. فالقيادة العليا للجيش الباكستاني المتكونة في بريطانيا، و الولايات المتحدة، و استراليا، بدءا من الجنرال مشرف، تتكلم بلغة الخطاب السياسي الغربي، لكن هناك ضباطا من هيئة الأركان مقربون جدا من الحركات الإسلامية المتشددة. و يوجد قسم كبير من المراتب المتوسطة داخل صفو ف الجيش خاضع للتأثير الإسلامي الراديكالي،إذ قاتل حوالي ٨٠٠٠٠ عسكري في أفغانستان طيلة العشرين سنة الماضية، ويحتل بعض من هؤلاء العسكريين مراتب عليا في صفو ف الجيش الباكستاني.

و في ظل حكومة ضياء الحق، نما و ترعرع الإسلام السياسي المجاهد في عموم آسيا الوسطى، الذي يعتبر إرثا للدعم غير المشروط الذي قدمته

الولايات المتحدة الأميركية إلى نظام الجنرال ضياء الحق طيلة حـــرب تحريـــر أفغانستان من الغزو السوفياتي. و كانت المســـاعدات التـــي قـــدمتها واشـــنطن وحلفائها إلى باكستان تقدر بنحو ٣ مليارات دولار، منحت المخابرات العسكرية الباكستانية قسما منها إلى الحركات الإسلامية المتشددة. و هكذا، فإن الصـــعود القوي للإسلام السياسي الأصولي المتشدد هو إرث من عهد حكم ضياء الحـــق الذي كان يريد إقامة " دولة موالية " في أفغانستان تؤمن له حماية على جبهتـــه الغربية، لكي يتمكن من مواجهة الهند، من دون أن يتعرض لأيـــة طعنـــة مـــن الخلف .

في الحرب الأميركية الحالية ضد أفغانستان، نلحظ أن باكستان اســـتعادت مكانتها الاستراتيجية في السياسة الأمريكية التي كانت قد فقـــدتها مـــع انتهـــاء الحرب الباردة و زوال الحاجة لها كحائط صد أمام النفوذ السوفياتي . فقد دفـــع مسار الاحداث في أفغانستان الولايات المتحدة إلى تبني سياسة متوازنـــة بـــين الغريمين اللدودين – الهند و باكستان– تجاه نزاعهما على كشمير، وتقليل درجة انحيازها للموقف الهندي في هذا الشأن، و خاصة مع قبول باكستان بالقيام بدور فعال في التحالف الدولي الذي بنته الولايات المتحدة. و هو مـــا يعنـــي تجـــاوز الإدارة الأمريكية علىتحفظاتها السابقةالخاصة بباكستان فيما يتعلق بأهمية عودة الديمقراطية و اجراء انتخابات برلمانية و رئاسية و تسوية مسألة كشـــمير مـــن خلال الحوار مع الهند..(١٣).

من الممكن جدا أن تستفيد الهند من هذا الوضع المتفجر لكي ترتقـــي إلـــى مستوى قوة عظمى إقليمية و تعزز تقاربها مع الولايات المتحدة الأميركيـــة، إذ أن سيرورة هذا التقارب، ترجمت من خلال القمتين اللتين عقـــدتا بـــين الهنـــد وأميركا خلال العام الماضي. فالهند لها مصلحة مباشرة في الاصـــطفاف علـــى أرضية الخط السياسي الأميركي في مقاومة "الإرهاب" لأنها تواجـــه الحركـــات الإسلامية الجهادية في كشمير، التي تقاتل من أجل استقلال جامو و كشمير عن الهند، و التي تتلقى دعما قويا من الجيش الباكستاني. و قد قدمت الهند معلومات في غاية من الدقة إلى الأميركيين عن قواعـــد تـــدريب الحركـــات الإســـلامية المتشددة في كل من باكستان و أفغانستان .

ومنذ أن خسرت باكستان الجولة في الحـــرب الكشـــميرية الأخيـــرة فـــي كارجيل عام ١٩٩٩، عندما نجحت الهند في صد هجوم المجاهدين الكشـــميريين المدعومين من الجيش الباكستاني، طرحت الهند نفسها على الصعيد الـــدولي و

الإقليمي كقوة استقرار حقيقية في جنوب آسيا. و قد اعترفت الولايات المتحدة الأميركية لها بهذا الدور.غير أن باكستان في الظروف الراهنة تلعب ورقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة. و الجنرال برويز مشرف يشبه الوضع الحالي لباكستان بالوضع الذي كانت عليه إبان الغزو السوفياتي لأفغانستان، إذ اشترط الجنرال ضياء الحق آنذاك للتعاون الكامل مع واشنطن أن تقدم له هذه الأخيرة مساعدة مالية، و أسلحة أميركية متطورة، و " حق " مواصلة برنامجه النووي.

و اليوم حصل الجنرال برويز مشرف على رفع العقوبات التي كانت مفروضة على باكستان عقب تجارب التفجيرات النووية عام ١٩٩٨، و هو يريد فوق ذلك دعما ماليا أميركيا يساعد باكستان على الخروج من أزمتها الاقتصادية الخانقة، إذ تبلغ ديون باكستان الخارجية ٣٨ مليار دولار، الأمر الذي يجبرها على تخصيص ٥٠% من موازنتها لدفع خدمة الدين الخارجي . إضافة إلى ذلك يحاول الرئيس الباكستاني توريط الأميركيين في البحث عن تسوية سياسية لقضية كشمير، الأمر الذي سيقود إلى عملية تدويل النزاع مع الجارة الكبيرة الهند .ان التهديد الحقيقي للاستقرار و للرئيس مشرف هو الاقتصاد. فباكستان الان في سنتها الرابعة من التراجع الاقتصادي، حتى ان الإستثمارات الاجنبية في السنة المالية الماضيةكانت الاسوأ منذ عشر سنو ات حيث بلغ نمو الدخل القو مي ٢,٦%فقط، بينما كان قبل أربع سنو ات٤,٨%، وأدت الازمة الى انهيار إضافي في الأعمال و الثقة الاقتصادية. و كانت بورصات باكستان الثلاث قد أغلقت ابوابها بعد ان تعرضت لخسائر جسيمة في الايام الثلاثة التي تلت الهجمات على مركز التجارة العالمي، و هاهي الإدارة الاميركية تعلن رفع العقو بات من جهة، و تقديم صفقة معو نات من جهة اخرى.

إذا كانت هذه هي المبررات التي دفعت الرئيس الباكستاني إلى التعاون الكامل مع الولايات المتحدة، التي تريد خوض حرب جديدة في أفغانستان من أجل إسقاط نظام حركة طالبان، و القضاء على ما تسميه "بؤر الإرهاب "، فإن الحركات الإسلامية الباكستانية تعارض على طول الخط موقف الرئيس مشرف، بل إنها تعبىء يوميا أنصارها، و تنزل في مظاهرات كبيرة في مختلف المدن الباكستانية، و تعلن الجهاد المقدس ضد الأميركيين، و تدعم بإطلاقية حركة طالبان، و تعتبر الاعتداء على أفغانستان هو عدوان مباشر على

باكستان، و تطالب النظام العسكري الباكستاني بضرورة الخروج من نادي " التحالف الدولي ضد الإرهاب"، و تحث أيضا الحكام المسلمين في كل العالم على الاختيار بين الإنحياز إلى أميركا أو الإنحياز إلى الإسلام .

ليس من شك في أن ازدياد الضغوطات الأميركية على باكستان من أجل تحقيق المزيد من التعاون العسكري و الاستخباراتي في نطاق الحرب ضد أفغانستان، سوف يقو د إلى تأجيج التوترات القوية داخل النظام العسكري. فالجيش الباكستاني لم ينس الإهانة التي تلقاها من الولايات المتحدة عقب تقهقر القوات السو فياتية من أفغانستان، على الرغم من أنه قام بدوره الكامل عندما طلبت منه واشنطن ذلك من أجل دخولها إلى أفغانستان في نطاق الحرب الباردة بين الأميركيين و السوفيات. لكن عندما انهزم الجيش السوفياتي، و انتصرت "أحزاب المجاهدين" تخلت الولايات المتحدة عن الجيش الباكستاني إلى بيت الخلاء على حد تعبير أحد الضباط الباكستاني.

و تتبع مصادر الخوف في باكستان من الأمور التالية :

١-إن أفغانستان تشكل " عمقا إستراتيجيا " لباكستان. ويعني خسارة باكستان تأثيرها القوي في أفغانستان أن هناك أطرافا أخرى سوف تستفيد من هذا الإنقلاب الإستراتيجي. بكل تأكيد الولايات المتحدة الأميركية بالدرجة الرئيسية لأنها سوف تكون عراب النظام الأفغاني الجديد، و لكن أيضا أوزبكستان التي تقدم دعما غير محدود لقوى تحالف الشمال، و أفسحت في المجال للأميركيين لكي يستخدموا أراضيها و أجوائها لشن هجوم عسكري بري و جوي في العمق الأفغاني، و كذلك الهنود و الروس، الذين كثفوا في الفترة الأخيرة من تقديم مساعداتهم العسكرية إلى حزب أحمد شاه مسعود. و تحاول موسكو أن تستغل الأزمة الأفغانية الحالية لكي تضع أرجلها من جديد في آسيا الوسطى، بعد الهزيمة التي تعرض لها الروس قبل ١٢ سنة. فالأسلحة التي يتلقاها تحالف الشمال هي أسلحة روسية، و سوف يستمر تدفقها بشكل قوي جدا مع بدء الحرب، حتى لو أدى الأمرالى أن يدفع الأميركيون ثمنها للروس. غير أن استقواء قوى التحالف الشمالي بالتدخل العسكري الأميركي سوف يقود إلى تأجيج الحرب الأثنية بين الطاجيك و الباشتون ،لان تحرير الأوطان بوساطة الاستقواء بالأجنبي أثبتت التجربة التاريخية في أفغانستان و سواها أنه رهان خاسر.

– أما الصين فإنها ستخسر من هذه الحرب الأميركية في أفغانستان لأن

خروج باكستان ضعيفة من هذه الحرب بالقياس للهند، يعني أن الصين فقدت حليفا قويا على جبهتها الغربية. فالصين بدأت تركز الآن أنظارها نحو الشرق و تحديدا في جنوب شرق آسيا، حيث بدأت بعض الدول في تلك المنطقة تعتبر الهند القوة العظمى الإقليمية الموازية للتأثير الصيني.و فضلا عن ذلك، فإن الهند العدو التقليدي للصين، تبنت مشروع الدرع المضاد للصواريخ الغالي جدا على قلب جورج بوش، و الذي تعتبره الصين أنه آلة حرب موجهة ضدها .أما فيما يتعلق بالصين فقد لجأت الولايات الامتحدة إلى حدة موقفها تجاه عدة قضايا شائكة معها، و في مقدمتها عدم الوقوف أمام الرؤية التي تبناها الرئيس بوش منذ دخوله البيت الابيض و التي تستند الى رفض مفهوم الشريك الاستراتيجي الذي ذهب اليه الرئيس كلينتون و الديمقراطيون في توصيف العلاقة مع الصين و اعتبارها منافسا دوليا محتملا من ناحية، و التغاضي عن رفض السلوك الصيني تجاه ملف حقوق الإنسان من ناحية أخرى.سعت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر لتجاوز ما أثاره حادث اصطدام طائرة الاستطلاع الأمريكية بالمقاتلة الصينية فوق بحر الصين في أول ابريل ٢٠٠١ من كوامن عديدة تحفل بها العلاقات المشتركة ، خاصة تجاه الملف التايواني و ما يثيره هذا الملف من استفزازللصين. فمن الواضح أن الحرص الأمريكي على عدم خسارة الصين في عملية بناء التحالف الدولي،قد ساعد على تبنيها خطابا يركز على مجالات التعاون والمشاركة و في مقدمتها قضية مكافحة الإرهاب، و الدفع نحو التعاون المشترك لتحقيق السلام في شبه القارة الكورية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن الاكتفاء بقبولها كشريك تجاري (١٤).

وينبع القرار الإستراتيجي من تحديد الصين المستقبلية العدو الرئيسي للولايات المتحدة من قبل فريق عمل إدارة بوش، الذي يريد إحياء العلاقات القائمة مع حلفاء واشنطن التقليديين، خاصة اليابان، ودفعها إلى الأمام بحيث تنشط أكثر من ذي قبل على حساب الروابط الأطلسية الأوروبية والأميركية. وتستهدف واشنطن من خلال لعب ورقة اليابان هذا الشريك الإستراتيجي الوفي محاصرة الصين، هذه القوة العظمى الصاعدة. علماً أن الولايات المتحدة الأميركية ملتزمة بسياسة كسينجر المنظر لأهم نظرية إستراتيجية حديثة والقائمة على أن لا يجوز السماح لموسكو وبيكين بإقامة تحالف استراتيجي بينهما .

وسوف تعمل إدارة بوش على الوقوف في وجه التهديدات العسكرية

الصينية الموجهة لتايوان (خصوصاً أن أزمة ١٩٩٦ لا زالت ماثلة للعيان). وتعتبر تلك القضية من اخطر القضايا التي ستترك إنعكاسات سلبية على مصالح الولايات المتحدة الأميركية الأمنية. وكانت الصين قد عارضت بشدة خطة واشنطن الرامية إلى إنشاء مظلة الدفاع الصاروخي خشية أن تشمل تايوان، وتأمين حماية أميركية لها .

٢- إن روسيا و الجمهوريات السوفياتية السابقة مثل أوزبكستان، وطاجيكستان، و تركمنستان، لها مصلحة إستراتيجية في الدخول في نادي التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، لأن هذه البلدان جميعا تريد استثمار هذه الحرب من أجل تصفية حساباتها مع الحركات الإسلامية الراديكالية المتواجدة على أراضيها. فالروس يريدون القضاء على الإسلاميين في الشيشان، و كذلك الجمهوريات الثانية الآنفة الذكر. فالروس مثل الهنود يقولون اليوم بصوت عال إنهم ضحايا " الإرهاب الإسلامي "في الشيشان منذ سنوات عديدة، و هو من نفس " الإرهاب " الذي تعرضت له-نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول الماضي، لكي يبرروا بذلك قمعهم الشديد للإسلاميين في الشيشان، و مشاركتهم في هذه الحرب الأميركية من أجل القضاء على نظام حركة طالبان، و تجفيف الينابيع لمصادر الإرهاب بوساطة الدعم لقوى تحالف الشمال، أو من خلال الدخول المباشر في العمليات العسكرية. فالرئيس بوتين أعطى الضوء الأخضر للولايات المتحدة باستخدام القواعد الروسية الموجودة في الجمهوريات السوفياتية السابقة المحاذية لأفغانستان من أجل شن هجمات برية و جوية داخل العمق الأفغاني مقابل غض النظر من جانب واشنطن عن الدور الروسي في تجارة المخدرات، و في حرب الإبادة التي تخوضها القوات الروسية ضد المجاهدين الشيشان، و عن الملفات العديدة الشائكة بين البلدين .

أما الخاسر الكبير من هذه الحرب فهو إيران ،التي تتدرج تحت مسمى "الدول المارقة" و "محور الشر" في أدبيات السياسة الخارجية الأمريكية... وهي" القوة" التي تريد دورا اقليميا مناسبا لحجمها و مو قعها، الذي تطل من خلاله على حدود مصادر الطاقة الاهم في العالم(من الغرب: الخليج، ومن الشرق: بحر قزوين). لقد تأزمت العلاقات الإيرانية الباكستانية منذ وصول حركة طالبان إلى السلطة، حين أصبحت باكستان الحليف الرئيس لنظام طالبان المنحدر من أثنية الباشتون و الذي يتبنى الإسلام السني عقيدة له، في تعارض كلي مع الشيعة الذين يمثلون ٢٠% من السكان الأفغان. و على الرغم من

تناقض إيران مع نظام حركة طالبان، إلا أن طهران رفضت رفضا قاطعا الدخول في نادي التحالف الدولي ضد الإرهاب، و رفضت أيضا الحرب الأميركية ضد أفغانستان البلد المسلم، وإن قدمت تسهيلات للأمريكيين ولتحالف الشمال. و ينبع الخوف الإيراني من واقع أن تفسح هذه الحرب للولايات المتحدة من السيطرة على أهم عقدة للمواصلات في قلب آسيا و أفغانستان، و وصول تلك السيطرة بشكل مباشر إلى قلب منطقة النفوذ الروسي التقليدي فيها، و كذلك محاصرة إيران بجبهتين تحت السيطرة الأميركية، من الجنوب : الخليج حتى الشمال، و أفغانستان حتى بحر قزوين ، بهدف اضعاف القوة الإيرانية في هذه المنطقة الهامة بالنسبة لإيران.

و لازالت الولايات المتحدة تفرض عقوبات اقتصادية على ايران بدعوى أنها تسعى إلى تطوير ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك سعيها لانتاج السلاح النووي، إضافة إلى تشجيعها للارهاب و فقا للرؤية الأمريكية لرفضها عملية التسوية الاستسلامية ضمن الشروط الأمريكية الصهيونية

٣- باكستان تدخل مرحلة الزوابع الخطرة

في البداية كانت باكستان مفهوما. فالبلد ولد من حلم شاعر هندي، محمد إقبال. و قد رأت باكستان النور في آب ١٩٤٧، بوساطة الأب المؤسس محمد علي جناح في فترة التقسيم الدامي لإمبراطورية الهند. و من دون شك، هل يمكن رؤية في الأصول المؤلمة لهذا البلد، صعوبته الأونطولوجية لبناء هويته ؟ و أبعد من علة وجودها الجلية كأمة تضم مسلمي الهند، فإنه في الواقع بنيت باكستان بالنسبة إلى جارتها و شقيقتها اللدودة الهند. إذ أنها بدلالة هذه الأخيرة يتحقق الوجود المعين لباكستان. لا سيما أن الهند ما زالت إلى حد الآن لم " تهضم " عملية تقسيمها، و تعتبر وجود باكستان اصطناعيا، و أن شعوبها المتكونة من الباشتون، و البنجابيين ،والسنديين، و البلوتش، و المهاجرين (من المسلمين الهنود الذين جاءوا من الهند بعد الإستقلال)، لم يجتمعوا كليا و أبدا حول مشروع مشترك أبعد من رباط الإسلام .

و قد طبع التاريخ الداخلي لهذه الأمة الفتية بالعديد من القفزات السياسية الفجائية، فكان اغتيال رئيس الحكومة ليافت علي خان في عام ١٩٥١، وحصول اول انقلاب عسكري من قبل الجنرال يعقوب خان في عام ١٩٥٨، وإعلان الأحكام العرفية من جانب خليفته الجنرال يحيى خان. و في بداية

السبعينات انفصلت بنغلادش (باكستان الشرقية) بعد حملة واسعة من القمع ضد الاستقلاليين. و صعد بعدها نجم ذو الفقار علي بوتو في فضاء السياسة الباكستانية، الذي قام بالإصلاح الزراعي، و أطلق العنان للبرنامج النووي الباكستاني، غير أن نهايته كانت الإعدام بعد سنتين من عودة الجيش من جديد إلى السلطة في الانقلاب الذي قاده الجنرال ضياء الحق في تموز ١٩٧٧. ولأول مرة في تاريخها وضع ضياء الحق باكستان في مصاف الأمم الحديثة، وقادها على طريق الأسلمة الراديكالية، و انتهت مرحلته بموته في حادث طائرة غامض إلى حد الآن في آب ١٩٨٨. و بموت ضياء الحق طوت باكستان صفحة الديكتاتورية العسكرية، و عادت الديمقراطية من جديد على يد بنازير بوتو، التي تناوبت على رئاسة الحكومة مرتين مع خصمها اللدود نواز شريف. و بدلا أن يرسى الحكم المدني أسس التنمية الحقيقية، عمقت الديمقراطية الأزمة السياسية في البلد يوما بعد يوم، و انتشر الفساد و الرشوة في قمة هرم السلطة، و ازداد الصراع الطائفي حدة بين الأقلية الشيعية و المسلمين السنيين، و انعدم الأمن في كبريات المدن الباكستانية .

غير أن الجيش عاد من جديد إلى السلطة، و هذه المرة عن طريق جنرال آخر هو برويز مشرف في أكتوبر ١٩٩٩، و كأنه بات مؤكدا أن باكستان لا تستحق الديمقراطية. و كأن هذا البلد الذي أهانته الهند أولا، ثم الولايات المتحدة لاحقا التي امتنعت عن تقديم أية مساعدة عسكرية له مع مطلع التسعينات، بعد أن استخدمته كأداة طيلة الحرب ضد الغزو السوفياتي لأفغانستان، لم يتوصل إلى تحقيق وجوده خارج نطاق اللجوء إلى الجيش .

اليوم في ظل الحرب الأميركية ضد أفغانستان، تعتبر الولايات المتحدة باكستان حلقة رئيسية في الصراع ضد تنظيم القاعدة و نظام حركة طالبان، وهي تحاول أن تجامل و تداري حساسية الجنرال مشرف مقابل تعاونه في مجال الاستخبارات، و لكن أيضا في مجال الدعم اللوجيستيكي، بما أن باكستان قبلت فتح مجالها الجوي للتحالف الدولي لمقاومة ما يسمى الإرهاب. و الحقيقة اليوم أن الباكستانيين يخافون من إمكانية عودة تحالف الشمال إلى السلطة في كابول،و هو ما يظهر لنا كم هو المناخ الدولي عصيب لهذا البلد : لأن النظام الحليف في أفغانستان هو الضمانة ل" العمق الإستراتيجي " الشهير في حالة تجدد النزاع مع الهند .

أما واشنطن فقدمت إلى الجنرال مشرف البراهين التي تمكنه من تعزيز

وضعه في مواجهة الإسلاميين، و بشكل خاص الضباط في الجيش الذين يتخوفون من المنحى الذي اتخذته الحرب ضد نظام طالبان، و من الخسارة المحتملة " للعمق الاستراتيجي " الذي اكتسبته باكستان في أفغانستان .

في العام ١٩٩١، حين دخلت مصر في إطار التحالف الدولي الذي خاض حرب الخليج الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، حصلت على إلغاء ٥٠% من ديونها الخارجية إزاء نادي باريس الذي يضم الدول الدائنة. و كان شطب هذه الديون ممكنا بعد الحصول على اتفاق من صندوق النقد الدولي. أما بقية الديون المصرية فقد تمت جدولتها زمنيا بشروط ميسرة. السيناريو عينه يتكرر اليوم مع باكستان، التي تحتل موقعا إستراتيجيا عصيبا في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد الطالبان و أسامة بن لادن .

باكستان اليوم تعاني من وضع اقتصادي صعب، فقد شهدت مرحلة تراجع اقتصادي إلى مستوى ٤% سنويا، طيلة عقد التسعينات، وصولا إلى مستوى ٢،٦ % عام ٢٠٠٠- ٢٠٠١. و يرجع المحللون هذا التراجع الاقتصادي إلى عوامل خارجية لا علاقة للباكستانيين أنفسهم بها. فخلال العشر سنوات الممتدة من ١٩٧٥ إلى ١١٩٨٥ كان الإقتصاد الباكستاني يتغذى بصورة أساسية من العملات الصعبة التي يدخلها العمال الباكستانيون العاملون بكثافة في بلدان الخليج العربي و في المملكة العربية السعودية بصورة خاصة التي كانت تنعم بذروة الطفرة النفطية، و بعدما كانت عوائد العمال الباكستانيين " النفطيين " تشكل وحدها حوالي٣ ،٩ % من الدخل القومي السنوي الصافي، تراجعت إلى مستوى ٢% فقط في السنوات الأخيرة بفضل البطء الذي أصاب اقتصاديات البلدان العربية النفطية .

إضافة إلى ذلك، كانت باكستان تأمل، من خلال دعمها لـ " طالبان " تعزيز صادراتها إلى آسيا الوسطى و بناء خط أنابيب غاز من تركمنستان يمر بهيرات وقندهار، غير أن ازدهار عمليات التهريب أطاح بهذه الآمال الباكستانية. و كان الفساد داخل الطبقة السياسية قد أتاح لبعض رجال الأعمال أخذ قروض ضخمة من مصارف القطاع العام بدون أن يسددوها للدولة واستعيد منها مؤخرا ٧٢٠ مليون دولار فقط و الباقي يتجاوز ٣ مليارات دولار. على أن المديونية الخارجية الباكستانية ليست أقل قسوة من مديونيتها الداخلية ، ويقدر الخبراء حاليا بحوالي ٣٨ مليار دولار. و بعد مفاوضات طويلة وصعبة، حصلت الباكستان على قرض قيمته ٦٠٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي .

و كانت إدارة الرئيس بو ش رفعت الحظر الكامل على العقوبات الاقتصادية التي فرضت على باكستان عقب قيا مها بالتفجيرات النووية في عام ١٩٩٨، و حصول الانقلاب العسكري عام ١٩٩٩.و قدمت أيضا مساعدة مالية ضخمة، و عملت لمصلحة جدولة ديونها الخارجية.و حصلت باكستان مؤخرا على دعم البلدان الصناعية الغنية الدائنة لها، لان هذا يخدم الأهداف الجيوبوليتيكية الغربية، و في الوقت عينه يسمح لاسلام ا باد بالمضي قدما في طريق الإصلاح الهيكلي. وقال الناطق باسم الخارجية الأميركية ريتشارد بوشيرأن المساعدة الاقتصادية الأميركية المباشرة لباكستان من أجل إلغاء ديونها سو ف تصل إلى أكثر من مليار دولارمقدمة من الحكومة الأميركية، ولأكثر من مليار دولار من المنظمات المالية الدولية المانحة.و ذهب كو لن باول إلى أبعد من ذلك حين طرح مسألة كشمير كمظهر "مركزي" في العلاقات الهندية– الباكستانية(و هي خطوة أولى نحو تدويل هذه المسالة كما تريدها باكستان من كل قلبها)، و حين قال أنه مستعد لاعادة التعاون العسكري بين البلدين إلى ماكان عليه في السابق، الأمر الذي يعني إعادة تكوين ضباط باكستانيين في الكليات الحربية الأميركية، وبيع أسلحة أميركية جديدة.

و تكمن الاستراتيجية الأميركية الجديدة في إعادة نسج الروابط مع حليفتها القديمة باكستان، التي أصبحت الآن قوة نووية من أجل وضعها تحت المراقبة. وتملك باكستان الآن من ١٥الى ٢٠ راسا نوويا يمكن حملها على صواريخ غوري–١ – التي يبلغ مداها ١٣٠٠كلم، و التي طورتها بالتعاون مع كوريا الشمالية و إيران، إذ يزن الصاروخ لدى انطلاقه١٦طن منها ٨٠٠ كيلو غرام من المتفجرات_أو بوساطة طائرات أف١٦. و يرتبط تاريخ السلاح النووي الباكستاني بالعلاقات الصراعية مع الهند.

و جاء في تقرير وضعته الاستخبارات الروسية أن الرئيس الباكستاني برويز مشرف قد يكون سلم فعلا القنابل النووية التي بحوزة بلاده إلى الولايات المتحدة. و أضاف التقرير أن هذه الخطوة جاءت بعدما كشفت وكالة الاستخبارات المركزية المؤامرة الانقلابية التي يقودها نائب مشرف، و هو ما قاد هذا الأخير إلى عزل الجنرال محمود أحمد الذي أسهم في وصول مشرف إلى السلطة في عام ١٩٩٩، و المعروف عنه معارضته الشديدة لأي تقارب بين باكستان و الولايات المتحدة، و كذلك الجنرال محمد عزيز، رجل العمليات الخاصة للاستخبارات الباكستانية في أفغانستان و كشمير، إضافة إلى الجنرال

مظفر عثماني نائب رئيس هيئة الأركان للجيوش. و أصبح بقاء مشرف في السلطة منوطا بالحماية التي تؤمنها له الولايات المتحدة. و تشعر واشنطن بالذعر من إمكانية انتقال القنبلة النووية الباكستانية إلى أيادي متشددين باكستانيين، إذ أنها تعرف بأن التطرف في هذا البلد الذي على حافة البركان قد يكون أكثر حدة من ذلك الذي تقوده حركة طالبان في الربوع الأفغانية .

و لكن السؤال الذي يطرحه الغرب الآن، هل إن باكستان يمكن السيطرة عليها ؟ فالجنرال مشرف الذي التزم بالدخول إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضد ما تسميه الإرهاب، انتهج في الماضي القريب سياسة غامضة على الطريقة الباكستانية. فهو الذي كان قائد الجيوش الباكستانية الثلاثة، و هو المهندس الذي نظم عملية تسلل المجاهدين الإسلاميين إلى كشمير الخاضعة للادارة الهنديةفي إقليم كرجيل، محدثا بذلك حربا مع الهند، التي ضربت سياسة التقارب التي انتهجها نواز شريف مع الهند. و كانت إحدى أهداف هذه المناورة نسف الحوار الذي كان الجيش الباكستاني هو الخاسر الأكبر فيه .

و باشتراك الجنرال مشرف مع الحركة الإسلامية الكشميرية المسلحة يكون بذلك وفيا للخط الطبيعي الذي سار عليه العسكريون الباكستانيون منذ عهد الجنرال ضياء الحق، الذين يجمعون بين الإرادوية الإسلامية و العمليات الخارجية. أن باكستان التي" صدرت " الطالبان إلى أفغانستان، يساند جيشها الحركات الإسلامية في كشمير لأهداف إقليمية. هل يعني هذا أن الجنرال مشرف قد تغير في ظل الأزمة الحالية ؟

يرى المحللون السياسيون في الولايات المتحدة أن الجنرال مشرف يحمل في داخله طابعا علمانيا كماليا، قد يقوده إلى استثمار هذه الفرصة التاريخية من الأزمة الأفغانية لإعادة توجيه سياسته الداخلية و الخارجية، عبر اعتبار أن المساندة التي تقدمها السلطة الباكستانية للحركات الإسلامية الراديكالية تهدد الدولة، و بالتالي الجيش الذي يعتبر عماد الدولة في باكستان، و على أي حال، بقاءه السياسي في الحكم. و إذا كان الرئيس مشرف يسير في هذا الطريق، فإن الولايات المتحدة مطالبة بتقديم" الهدايا " للعسكريين الباكستانيين مقابل إلتزام هؤلاء بشروط العودة إلى الديمقراطية، و تنظيم انتخابات عامة في أكتوبر ٢٠٠٢ .

غير أن سياسة الولايات المتحدة الكونية و الإقليمية التي قوامها بسط الهيمنة و الغطرسة العسكرية و السياسية، سوف تكون لها انعكاسات خطيرة

على مصير باكستان نفسه مع استمرار الحرب الظالمة و المدمرة ضد أفغانستان. فالحركات الإسلامية الراديكالية في باكستان تطالب الرئيس مشرف بالانصياع إلى مطالب الشعب، المتمثلة في وقف التعاون مع الولايات المتحدة. و يمثل إغلاق طريق الحرير من قبل الزعماء الإسلاميين المسلحين، الذي عملت الحكومة على إعادة فتحه، و التهديدات الأخرى بالقيام بأعمال في أنحاء البلاد، واجتياز أكثر من ٢٢٠٠ مسلح إسلامي الحدود الباكستانية للقتال في صفوف الطالبان ،تحديا ضخما للرئيس برويز مشرف، خاصة أن حكومته أقدمت أخيرا على قطع علاقاتها مع العديد من الجماعات الإسلامية المسلحة التي تناصر أسامة بن لادن، الذي يرغب في سقوط هذه الحكومة الموالية للغرب. و كان جليا في الفترة الأخيرة تخوف مشرف نفسه من مثل هذا الأمر، فقد طلب مرارا من الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة إنهاء حملتها العسكرية في أفغانستان قبل بدء شهر رمضان عام ٢٠٠١

و يحذر المحللون في لاهور و اسلام آباد من أن إغلاق طريق الحرير قد يكون بداية حملة أوسع من جانب ما يسمى مجلس الدفاع عن أفغانستان لضرب استقرار البلاد. و يترأس هذا المجلس اثنان من كبار علماء الدين هما مولانا سميع الحق و مولانا فضل الرحمن، اللذان فرضت عليهما الإقامة الجبرية عند بدء القصف الجوي الأميركي لأفغانستان ، و مسلحو شنجلييالا الذين أغلقوا هذا الطريق، مثل الجماعات الإسلامية الأخرى، هم من المجاهدين الأفغان السابقين و المقاتلين في كشمير. كما أن معظمهم من الفلاحين الباشتون الغاضبين على قتل أبناء عمومتهم في غرب أفغانستان. و يتجمع الباشتون الباكستانيون الذين يقطنون الجبال المجاورة يوميا في الوادي القريب من شنجيبالا للتشاور بخطوة مشرف المقبلة .

و تطالب الحركات الإسلامية المسلحة في باكستان التي لديها آلاف من المقاتلين، بأن تنهي الولايات المتحدة حربها العدوانية ضد أفغانستان، و بإنهاء الحكومة الباكستانية دعمها للأميركيين، و إطلاق الرئيس مشرف الزعماء الإسلاميين .

و مع استمرار الحرب بلا هوادة خلال شهر رمضان، و دخول الولايات المتحدة الأميركية في الوحل الأفغاني مع حلول فصل الشتاء، تدخل باكستان مرحلة الزوابع الخطرة و أول العواصف من أفغانستان. و السؤال الذي يطرحه المحللون الاستراتيجيون في الغرب : هل ستؤدي هذه العاصفة الأميركية

الأفغانية إلى إنقاذ باكستان، أم أنها ستسحقها في طريقها ؟

٤-الإمبريالية و الحرب

ليست الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية فحسب، بل إنما تمثل أيضا في زمن العولمة الرأسمالية المتوحشة أعلى مراحل الإرهاب و أبشع أشكاله. و لا تكون الإمبريالية إمبريالية، إن لم تعمل في كل لحظة على توطيد نظامها السياسي، الاقتصادي، القائم على استعباد الشعوب و إخضاعها، و استغلال ثرواتها و نهب قوتها و عرقها. كما لا تستطيع إدامة ذلك كله، إن لم تمارس أبشع أشكال الإرهاب الذي أصبح صفة ملازمة لها .

و يصح القول أيضا إن الإمبريالية الأميركية تحديدا هي أرقى أشكال الإمبريالية في عصرنا الحديث، و هي بجبروتها و استغلالها و إرهابها تشكل العدو رقم واحد لكل الشعوب، بما فيها الشعب الأميركي نفسه. و إذا كان ذلك بديهيا، فإنه بديهي أيضا أن الكيان الصهيوني الذي أوجد في فلسطين بجهود بريطانية أولا ثم أميركية، يشكل رأس الحربة الإمبريالية في الوطن العربي، ويترسم خطاها الإرهابية، و يطرح بوجوده تحديا دائما للأمة العربية في المشرق و المغرب .

و تستخدم الإمبريالية الأميركية و العدو الصهيوني في حربهما القذرة ضد العالمين العربي و الإسلامي كل ألوان الإرهاب المنظم، الفكري و السياسي والعسكري. و لقد تصاعدت حدة العنف الدموي الإمبريالي الصهيوني منذ حرب الخليج الثانية إلى يومنا هذا، خصوصا مع اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل يواجه الإرهاب الإمبريالي الأميركي – الصهيوني بالعنف المغامر ؟

و الحال هذه، فقد استغلت الولايات المتحدة الأميركية حادث تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك، و ضرب مقر البنتاغون في واشنطن، يوم ١١ أيلول الماضي، لكي تشن الحرب على الشعب الأفغاني المسلم تحت لافتة " مكافحة الإرهاب ". فهل يمكن اعتبار هذه الحرب الأميركية البريطانية حربا دفاعية، أم هي حرب إمبريالية هجومية؟

لم تكن الحرب الأميركية – البريطانية ضد أفغانستان مفأجاة، لكن حكومة الولايات المتحدة الأميركية أعلنت اكثر من مرة، أنها مصممة على خوضها، ضد ما تسميه " الإرهاب ". و يعترف الجميع تقريبا أن الحرب الأميركية

الحالية ضد أفغانستان حرب إمبريالية، تستخدم فيها الولايات المتحدة و معها بريطانيا سياسة العصا الغليظة من أجل تركيع الشعوب الإسلامية و استعبادها. و قد انقشع دخان العدوان الأميركي – البريطاني على أفغانستان، ذلك أنه لم يكن ردا على تفجير نيويورك و واشنطن خصوصا و أن التحقيق لم يقدم أية أدلة قاطعة عن مرتكبي ذلك الحادث، انما هو يمثل حربا أميركية مدمرة وتدخلا عسكريا واسع النطاق، بات يهدد بمواجهات عسكرية كبيرة تتعدى نطاق أفغانستان، خاصة بعد أن وجدت الإمبريالية الأميركية من قوى تحالف الشمال وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للشعب الأفغاني المسلم الصديق .

و تستهدف الخطةالأميركية – الغربية الشاملة من ذلك ما يلي :

١-إسقاط نظام حركة طالبان في أفغانستان، بعد أن رفض المساومة وفقا للشروط الأميركية الصهيونية، و الإتيان بنظام بديل له، موال لأميركا.

٢- إفهام حكومة كابول، أن ما يسمى في واشنطن " الإرهاب " يكلف ثمنا غاليا، و أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية لا تتسامح مع الذين يتحدون و يخترقون أمنها القومي، و يضرون بمصالحها .

٣- إن الرئيس بوش قررفي هذه الحرب أن يلجأ إلى استخدام القنابل الكبيرة و على رأسها القنبلة جي- بي-يو٢٨التي يبلغ وزنها ٢,٢ طن، اذيلبس مقدمة القنبلة بنو ع خاص من الفولاذ الصلب جدا يؤخذ من مواسير مدافع الميدان الثقيلة لاختراق ٧أمتار من التحصينات الخراسانية قبل أن تنفجر، و كذلك القنابل العنقودية و الإنشطارية لالحاق الكثير من الخراب و التدمير بالمدن و القرى و المنشآت وبيوت العبادة و المساكن في مدن جلال آباد و كابول و قندهار وغيرها من المدن الأفغانية التي لا زالت تعاني من القصف و التدمير ما يذكر بالحرب العالمية الثانية، و القصف الأميركي البشع لقرى ومدن العراق، إذ أصبح هناك مئات من القتلى ضحايا هذه الحرب .

و لقد أوضحت حرب التدمير الشامل الجارية الآن منذ أيام في أفغانستان، أن الإدارة الأميركية ليست حريصة على أرواح الأبرياء، بل تصب الزيت على النار، و تستخدم سياسة العصا الغليظة بلا تحفظ من أجل إعادة " هيبة " الإمبراطورية الأميركية، و إرهاب شعوب العالمين العربي و الإسلامي، عن طريق هذه الحرب ضد أفغانستان بذريعة مكافحة ما تسميه " الإرهاب"، وللتأكيد على استعدادها لاستخدام القوة العسكرية المباشرة في العلاقات الدولية خارج

إطار مجلس الأمن. و هي ما لم تفعلــه إلا مــع العــراق فــي أعــوام ١٩٩٣ و١٩٩٦، و ١٩٩٨. و لذلك فإن العدوان الأميركي على أفغانستان، يعلــن فــتح صفحة جديدة من صفحات السياسة الأميركية تستخدم فيهــا القــوة الأميركيــة مباشرة، في احتقار كامل للقانون الدولي و في توظيفها الذاتي للفقــرة ٥١ مــن ميثاق الأمم المتحدة .

و تسعى الولايات المتحدة الى توسيع رقعة الحرب، اذ أعــد البنتــاغو ن خطة فرعية لاطاحة النظام العراقي و استبداله هو الاخر بنظام ليبرالي.و يقــول المحللون الاستراتيجيون في الغرب، أن الخطتين،"الأم(لأفغانســتان) والفرعيــة (للعراق) تكادان تقو مان على أسس و احدة و هي استخدام القــوى المعارضــة المسلحة للنظامين كحصاني طروادة أميركيين يسهلان دخو ل كــابول و بغــداد من دو ن خسائر بشرية أميركية كبيرة، بعدما تكو ن تلك القوى المعارضةتلقت الصدمتين الاوليين للحربين، تماما كما حدث في حرب الخليج عــام ١٩٩١ ... ويظل "القرار النهائي" بنقل الحرب من أفغانستان الى العراق بعد اطاحة طالبان و تنصيب نظام جديد على أنقاضها،حتى لو استمرت عمليات مقاومة متفرقة في الجبال الو عرة،"سو ف يتخذعلى ضوء نجاح قو ات تحالف الشــمال الافغــاني في احتلال العاصمة كابو ل و المدن الرئيسية الأخرى" الذي سيشكل " القــدو ة المطلو بة لتحفيز قو ات المعارضة العراقية الشمالية الكردية والشيعية في الجنو ب على التمثل بها بالزحف على بغداد تحت غطاء قصف جوي و صارو خــي اميركي كثيف،لاحتلالها بعداجتياح المدن الشمالية العراقية و الجنو بية الواقعــة داخل منطقة الحظر الجو ي ٣٣ الممتدة من حدو د الكــو يــت ا لــى حــدو د السلطة المركزيةالعراقية على بعد حو الي ٤٠ كيلو مترا باتجاه الجنو ب".

و يزيد من خطورة الأمر، أن حكومة الرئيس بوش نجحت فــي اســتثمار نتائج عدوانها الجديد على أفغانستان لجهة اصــطفاف الموقــف الأوروبــي و الروسي، و معظم دول العالم الثالث، باستثناء دول قليلة، على أرضية الموقــف الأميركي، إزاء ما تسميه محاربة " الإرهاب "، مستفيدة ممــا خلفتــه عمليــات تفجير نيويورك و واشنطن من قلق و توتر على صعيد العــالم أجمــع. و لأول مرة يتحقق الإجماع الغربي بالكامل في هذه الحــرب التقليديــة، التــي تلبــي التطلعات الأميركية، إذ تستخدم الولايات المتحدة الآن نفوذها القوي، في إطــار المحاولات التي تبذلها مع الدول الأوروبية و روســيا للاتفــاق علــى سياســة مشتركة، تحقق التكامل الإمبريالي الاطلسي – الأوروبي، كمــا تتطلــب ذلــك

السياسة الإمبريالية الأميركية المستندة إلى استراتيجية خوض الصراع السياسي العسكري ضد حركات التحرر الوطني، و البلدان المناوئة لسياستها في العالمين العربي و الإسلامي .

لقد أثار العدوان الأميركي البريطاني ردود أفعال عربية و إسلامية رسمية و شعبية متباينة. فعلى الصعيد الرسمي، باستثناء بيانات التنديد المتفاوتة الحدة الصادرة في بغداد و طهران، كشف اجتماع مجلس وزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد مؤخرا في الدوحة ؛ عن عوامل ضعفه وعجزه. و قد تكرر ذلك حتى أصبح قانونا عاما في الحياة السياسية العربية المعاصرة، اذ ان االد ول العربية و الإسلامية الصديقة للولايات المتحدة و"المعادية " على حد سو اء أدانت الهجمات التي تعرضت لهاو اشنطن ونيويورك، لكنها لم تدن القصف الاميركي – البريطاني على أفغانستان. ولذلك، فإن عدم الوحدة إزاء الموقف من العدوان الأميركي على أفغانستان، ليس جديدا، و لا يمثل حدثا طارئا، أو خللا مفاجئا. لقد كشف هذا العدوان عن قصور السياسات العربية و الإسلامية الرسمية، عن اتخاذ موقف تضامني، ولو في الحد الأدنى، و هو ما يكشف الخلل في مواقف الدول العربية و الإسلامية وعلاقاتها. و هناك الدول التي سرتها الضربات الأميركية الموجهة ضد أفغانستان. و هذه الدول تؤيد الولايات المتحدة الأميركية في حربها ضد ما تسميه " الإرهاب "، و هي الدول التي تواجه معارضات إسلامية راديكالية وتتبنى الأطروحات الأميركية علانية لجهة محاربة الإرهاب، باعتباره العدو الرئيس من وجهة نظر ها. و هناك الدول التي تخشى أن تجر إلى مواجهة مع واشنطن. و هذا يجعل بقاء الدول العربية و الإسلامية لتتضامن مع أفغانستان صعبا، إن لم يكن في حكم المستحيل أحيانا. و فضلا عن ذلك كانت رسالة واشنطن و اضحة وصريحة لمن يعنيهم الأمر من الدو ل العربية و الإسلامية، بانه لن يكو ن هناك تحديد لمفهوم الإرهاب حسبما يرتضي بعض العرب، و لن يكو ن هناك تمييز بين الإرهاب و حركات التحرير الو طني ضد الاحتلال، وأن التفسير الاميركي هو الذي سيطبق شاءت تلك البلدان ا م ابت.و أماطت أوساط الخارجية الاميركية اللثام عن انه" لن يعقد أي مؤتمر دولي لتحديد مفهوم الإرهاب كما تطالب إيران و سوريا و السعودية و دو ل عربية اخرى، بل إن قرار مجلس الأمن الدو لي الأخير حو ل مفهو مه للارهاب، كاف لأن يكون القاعدة و السقف لهذا المفهو م، و على الدو ل التي تشعر بانها تؤوي اوتساند ارهابيين ان تتخلى عن ذلك فو را، و الا و اجهت العو اقب المترتبة

على رفضها الانصياع للقرار الدو لي هذا."

أما على الصعيد الشعبي، فقد خرجت مظاهرات حاشدة في بغداد و غـزة و القاهرة و مسقط و إسلام آباد، و جاكرتا، معبرة عن نقمتها على هذا العدوان الأميركي الوحشي ضد الشعوب الإسلامية .

فكيف يمكن أن ننظر إلى الحرب الأميركية – البريطانية فـي أفغانسـتان وسط موجات التأييد و المعارضة التي تشغل العالم اليوم ؟

إننا ننظر إليها من الزوايا التالية :

أولا : لا نؤيد الحرب الإمبريالية الحالية ضد أفغانستان، و لا نؤيـد مـن حيث المبدأ تدخل أية دولة في شؤون الدول الأخرى، و لا دخول أي جيش أراضي دولة أخرى .

ثانيا : لا نرى أن أي جيش قادم من الخارج قادر على صـنع ثـورة، أو إقامة نظام جديد موال لأميركا، او حتى إنقاذ ثورة غير قادرة علـى الحياة.

ثالثا : إن مصلحة الوطن العربي و الإسلامي هي الوقـوف إلـى جانـب شعب أفغانستان و قواه الوطنية و الديمقراطية و الإسلامية، و ضـد الحرب الأميركية – البريطانية بكـل أشـكالها، ليسـتطيع الشـعب الأفغاني بناء مجتمعه ضمن إطار الظروف الملائمة له .

رابعا : إن الحكمة و المنطق يقتضيان إدانة التدخل الإمبريالي الأميركـي، و يطالبان كل القوى المحبة للسلام في العالم بالوقوف الحازم ضـد المخططات الإمبريالية الأميركية لاستغلال قضية مكافحة ما تسميه " الإرهاب " و الاستفادة من ظروفها .

و يجب أن ننتبه إلى مخاطر استسهال دخول قوات أي بلد إلى بلـد آخـر مهما كانت نظرتنا إلى نظام حركة طالبان الحاكم في أفغانستان. إن هذا يجعـل أقدار الأوطان مرهونا بقرارات القوى الخارجية. و تسـتطيع بعـض الـدو ل العربية و الإسلامية المناهضة للحركات الإسلامية الأصـولية ألا تعيـر هـذه القضية أي اهتمام. و لكنها غير معنية فعلا بقضايا تحرر الأمـم، و بالعلاقـات الدولية الديمقراطية الحقة .

و إذا كانت هناك ظروف صعبة فرضت على الاتحاد السوفياتي السـابق أن يدخل أفغانستان حين سعت الإمبريالية الأميركية لنقل المعركة الدينيـة إلـى

داخل الاتحاد السوفياتي، الأمرالذي جعل هذا الأخير يوجه الضربة عبـر نقـل المعركة الإشتراكية إلى داخل مجموعة دول إسلامية متخلفـة، مثـل باكسـتان وإيران في عهد السبعينات. فليس معنى ذلك أن نعتبر خرق القاعـدة صـحيحا، وأن نجعل منه قاعدة .

تبقى القضية في النهاية قضية حرية الشعب الأفغاني في اختيـار النظـام الذي يريده، أما الإمبريالية الأميركية، فهي تنتهج استراتيجية الحرب على الدول العربية و الإسلامية المناوئة لسياستها خاصة العراق، الذي يعاني من الحصـار الأميركي الظالم.

و لم تثبت الإمبريالية الأميركية أنها معنية بمكافحة الا رها اب ،بـل إنهـا اصبحت تمثل الإستعمار الجد يد عبر فرضها أمركة العالم، و ممارستهاالارهاب الدو لة المنظم الآن، من أجل إعادة اقتسام العالم و نهب ثرواته، كما هي حـال النفط العربي، و نفط بحر قزوين في آسيا الوسطى. و سو ف تسـهم الحـرب الامبريالية ضد أفغانستان، و العراق لاحقا، في اعادة بناء عالم مقسم مـن قبـل جدارين ماليو ايديو لوجي يعمق الفو ارق و اللامساواة بين الشعوب، و يخلـق بؤر التو تر بين الامم، و يفجر من جد يد الصراعات بين الشرق و الغـرب، و الشمال و الجنوب، و الغرب و ال٠٠وطن العربي و الاسلامي.

■■

الهوامش:

(١)–محمد سعد أبو عامود – تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران و تركيـا و روسـيا – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٤٧ – ينـاير / كـانون الثـاني ٢٠٠٢ (ص ٧٥ – ٧٦).

(٢)– هبة رؤوف عزت – أبراج أمريكا العاجية ...و حروبها غير المقدسة – مجلة وجهات النظر – العدد الأربعون – مايو ٢٠٠٢ (ص ٦٩ – ٧٠).

(٣)– المرجع السابق (ص ٧٠).

(٤)– المرجع السابق (ص ٧٠) انظر أيضا :

و حرب غير مقدسة إرهاب باسم الإسلام

–Unholy War : terror in the Name of Islam- Johns Esposito oxford university press 2002

Ivory Towers on Sand : faillure of Middle Eastern Studies in America.

(أبراج عاجية فوق الرمال : فشل دراسات الشرق الأوسط في أمريكا) .

(٥)-فريد هاليداي – ساعتان هزتا العالم – ترجمة عبدالإله النعيمي – دار الساقي – الطبعة الأولى
(ص ١٦٩ – ١٧٠).
(٦)- توفيق المديني – " طالبان "و الصراع على آسيا الوسطى – مجلة شؤون الأوسط – العدد ٧٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٨ – (ص ٢٣).
(٧)- Olivier Roy,
Avec les Talibans la charia plus le gazoduc Le Monde diplomatique Novembre 1996
(٨)-فريد هاليداي – مرجع سابق (ص ١٦٥).
(٩)- Stephone Allix De la resistance a la prise de Kaboul l histoire Secrete des talibans Le Monde Diplomatique Janvier 1997.
(١٠)-توفيق المديني – مرجع سابق (ص ٢٧).
(١١)-أمير ظاهري – " أفغانستان تلعق جراحها القديمة و الجديدة ،جريدة الشرق الأوسط تاريخ ٢٦ /٥/١٩٩٧ .
(١٢)-أيمن السيد عبدالوهاب – تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية الصين، اليابان، الهند، باكستان، أندونيسيا – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٤٧ – يناير / كانون الثاني ٢٠٠٢ (ص ٨١)
(١٣)- المرجع السابق (ص٨١).
(١٤)- المرجع السابق (ص ٨١ – ٨٢).

■■

الفصل السابع

هل يستمر تماسك التحالف الدولي ضد الإرهاب؟

إن ما يثير الانتباه في الخريطة الجيوبوليتيكية العالمية هو ما يلي : هل أصبحت الحرب ضد ما تسميه الولايات المتحدة الإرهاب هي المبدأ المنظم للعلاقات الدولية، الذي ينزل إلى المرتبة الثانية حزمة الصراعات و الفوضى السابقة ؟

عقب هجمات ١١ أيلول الماضي، حدث إنقلاب عام في العلاقات الدولية، إذ أصبح الصراع ضد الإرهاب الدولي يحتل أولوية الأولويات، و أعاد ثانية توجيه دبلوماسيات عدة دول، و فرض تجاهل النزاعات القديمة، و بالتالي قاد إلى عقد تحالفات جديدة. فعندما اتخذت الحكومة الأميركية قراراتها وحدها، وبدأت تحشد الجيوش، و دقت طبول الحرب، ثم دعت الدول المشاركة في نادي التحالف الدولي لمكافحة ما تسميه " الإرهاب الإسلامي "، استجابت دول العالم تجاوبا متفاوتا : فتقدمت حكومة بلير الصفوف لارتباطها بالسياسة الأميركية و دفاعها عن التقاليد الإمبريالية، و تلت فرنسا بريطانيا، و من ثم إيطاليا و ألمانيا و اليابان، و لكن أيضا روسيا و الصين، و تقريبا معظم الدول العربية، و السلطة الفلسطينية، و السودان، و باكستان .

إن دول العالم أيدت القرارات الأميركية على الأغلب، و لولا موقف العراق، و كوبا، و كوريا الشمالية، لكان القران بشأن بناء التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب إجماعيا. و هذا يعني، و مهما كانت الأسباب و " التكتيكات " أن دول العالم الكبرى و الصغرى، تتكيف مع القرار الأميركي الذي لبس عباءة قرارت مجلس الأمن ذات الصلة. و هو يعني أن العالم يقبل الخضوع للسياسة الأميركية. و إذا كانت دولة مثل روسيا معنية بالتكيف، و دولة كالصين معنية

بالإلتزام، فلماذا تحمل الدول المتوسطة و الصغيرة لواء التصدي ؟

هل أقنعت هجمات واشنطن و نيويورك المتحالفين بإزاحة مصالحهم كدول إلى المرتبة الثانية عندما لا تتوافق هذه المصالح مع مكافحة الإرهاب ؟ ليس هناك ما يؤكد ذلك .

إن التحاق دول الاتحاد الأوروبي بالتحالف الدولي امر طبيعي. فالدول الإمبريالية الاخرى كبريطانيا و فرنسا مازالت تتدخل في شؤون الدول الأخرى .كما أن أجهزة المخابرات الأوروبية تتعاون بشكل وثيق مع وكالة المخابرات المركزية (سي – أي – إيه) الأميركية. أما التحاق روسيا بنادي التحالف الدولي، فيعتبر حدثا مهما في ظروف الحرب الأميركية الراهنة .

١-خلفيات تعمق التحول الغربي عند فلادمير بوتين

فيما كان العالم يعيش و يتابع أخبار الضربات الجوية الاميركية على مدن و أودية و كهو ف أفغانستان، التي مهدت الطريق أمام قوات التحالف الشمالي للزحف على مزار الشريف و كابو ل و هراة، هبت رياح دافئة على العلاقات الروسية – الأميركية خلال القمة الأخيرة التي جمعت الرئيسين فلاديمير بوتين و جورج بوش الابن، على الرغم في أن القمة فشلت في تحقيق اتفاقات تاريخية مهمة .

و منذ القمتين الأوليتين التي جمعت الزعيمين بوش و بوتين، في العاصمة السلوفانية يوم ١٦ حزيران ٢٠٠١، و في جنوة يوم ٢٢ تموز ٢٠٠١، تكثفت اللقاءات الأميركية – الروسية. فقد زارت مستشارة الأمن القومي الأميركي كونز اليسارايس موسكو، و تبعها بعد ذلك وزير الدفاع الأميركي دونالدرامسفيلد. و منذ حينئذ لم تعد روسيا تشكل " تهديدا " للولايات المتحدة، بل إن بلد فلاديمير بوتين أصبح في نظر المحللين الإستراتيجين الأميركيين شريكا، إن لم نقل صديقا، لا بل حليفا للولايات المتحدة الأميركية كما أوضح ذلك وزير الخارجية الأميركية كولن باول .

و هذا يعني أن هناك توزيعة جديدة في العلاقات الأميركية – الروسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة الغالية جدا على قلوب المنظرين الإيديولوجين الجمهوريين، و الذين لا يستبعدون انضمام روسيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. و ضمن هذه الآفاق، لا تشكل روسيا أي تهديد للمصالح الأميركية، وهذا يدعو إلى إعادة رسم معالم العلاقات عبر الاطلسي، و بالتالي ينبغي

التوقف عن التفكير بعقلية و مصطلحات الحرب الباردة، و كذلك التوقف عن الاعتقاد بأن استقرار الأوضاع الدولية يعود الفضل فيه إلى الإتفاقيات و المعاهدات الموقعة بين الشرق و الغرب، و هي في غالبيتها اتفاقيات أميركية – سوفياتية يعود تاريخها لثلاثين عاما خلت مثل اتفاقيات حظر انتشار الصواريخ الباليستية الموقعة عام ١٩٧٢ .

و جاءت أحداث ١١ أيلول الماضي بإسقاطاتها المدمرة على الوضع الدولي، لتحدث تغييرا جذريا في العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، فقد اتخذ الرئيس فلاديميربوتين قرارا بوضع روسيا في إطار التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد ما تسميه الإرهاب. و بذلك جسد بوتين – خلال بضعة أيام – قطيعة سياسية و إيديولوجية مع النزعة المناهضة لأميركا التي اتسمت بها السياسة الخارجية الروسية، المترسخة منذ عقود من الزمن، بعد أن شهدت تراجعا في بداية عقد التسعينات مع مجئ الرئيس الأسبق يلستين .

لقد اتخذ بوتين قراره بمساندة الحرب الأميركية في أفغانستان، من دون أن يستشير أحدا، في إطار انفراد وظيفته كرئيس لفيدرالية روسيا، و ضد قسم من الجيش و الطبقة السياسية و بيروقراطية وزارة الخارجية الروسية، و غالبية المجتمع الروسي، و بخطر إهانة الشعور القومي الروسي الذي أسهم في تضخيمه كثيرا. و لأول مرة اتخذ بوتين قرارا قد يعرضه لخسارة الدعم الشعبي له. فالرئيس بوتين جاء إلى السلطة في روسيا عقب العمليات الإرهابية التي هزت موسكو، و التي أفسحت له في المجال لكي يقود الحرب في الشيشان. و حين تعرضت نيويورك و واشنطن إلى الهجمات في ١١ أيلول الماضي، كان الرئيس بوتين أول رئيس دولة أجنبي اتصل هاتفيا بالرئيس بوش، و توقع من الولايات المتحدة الأميركية أن تعلن حالة الاستنفار القصوى لقواتها في كل العالم. و الحال هذه ليس فقط أ ن الرئيس بوتين لم يقم بالشيء عينه للقوات الروسية كما هي القاعدة المطبقة منذ الخمسينات لكنه أيضا أصدر أوامر بإلغاء المناورات العسكرية الجارية من أجل تجنب أي التباس، و كل خسارة للوقت لشبكات المراقبة و التجسس الأميركية. فأميركا التي تعرضت لهجوم يجب أن تدافع عن نفسها من دون أية مضايقة من جانب روسيا .

و يتساءل المحللون الإستراتيجيون في الغرب لماذا حصل هذا الانقلاب في سياسة روسيا ؟ يقول أحد الخبراء مايكل ماكفول من مؤسسة كارينجي في

واشنطن، الأكثر إطلاعا عن المحادثات الروسية – الأميركية خلال الأسبوعين الماضيين، بأن " بوتين يقوم بكل بساطة ما هو مقتنع به. في هذه القضية، يعتقد أن روسيا يجب أن تكون مع الغرب ". و هناك أيضا سبب رئيس ملح، يتلخص في كلمة واحدة : الشيشان. و كان الجواب الأميركي على التضامن الروسي، عبر عنه الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض آري فيشر حين قال : ((ليس هناك أدنى شك بأنه يوجد إرهاب مرتبط ببن لادن في الشيشان)). و كان الرئيس بوتين ينتظر مثل هذا التصريح العلني، الذي يعطيه الضوء الأخضر لكي يتصرف كما يريد في الشيشان من دون أي اعتراض من أحد .

هذه الصفقة التي أبرمها الرئيس بوتين مع واشنطن تقوم على المعادلة التالية : تعاونه الكامل مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب مقابل أن تتركه واشنطن يتصرف بحرية في حربه القذرة في الشيشان. و منذ أن أعلن بوتين مشاركته في التحالف الدولي، رفض الوساطة التي كان يقوم بها الرئيس الجيورجي شيفارنادزة بشأن الشيشان .

و في إطار علاقة الرئيس بوتين بإدارة بوش الحريصة على الحصول من موسكو على دعم لمشروع الدرع المضاد للصواريخ، لا بد له من أن يقدم لها بوتين الخدمات التالية في إطار الحرب ضد ما تسميه الإرهاب : أن يستخدم الطيران الأميركي القواعد السوفياتية السابقة الموجودة في أوزبكستان وطاجيكستان، إذ أن هاتين الدولتين تدوران في فلك موسكو، و يحكمهما أيضا نظامان ديكتاتوريان لم يتركا أي مجال للمعارضة سوى الإسلام السياسي المجاهد .

و يقدم الروس أيضا إلى حليفهم الأميركي الجديد المعلومات الاستخباراتية و الممر الجوي للطائرات الأميركية التي تحمل الأسلحة إلى قوى التحالف الشمالي المعادية لحركة طالبان، حيث أن الروس و الإيرانيين هما الأكثر دعما لهذا التحالف .و لأول مرة في تاريخها، لا تعارض روسيا فقط الحملة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة (و مثال حرب البلقان يظل شاهدا في ربيع عام ١٩٩٩)، و إنما على النقيض من ذلك، تقدم تسهيلات للحملة الأميركية، عبر الدعم المادي الملموس : استخدام المجال الجوي الروسي ،و الموافقة على استخدام الجيش الأميركي القواعد الروسية في آسيا الوسطى .

و بعد موافقة روسيا على انضمام الدول البلطيقية الثلاث لأول مرة إلى حلف شمال الأطلسي اعتبارا من عام ٢٠٠٢، تقلصت كثيرا نقاط الخلاف بين

روسيا و الولايات المتحدة. فهذه الدول كانت تنتمي إلـــى الاتحـــاد الســـوفياتي الأسبق، و إلى روسيا القيصرية، فهل ستتلقى موسكو تعويضا عن ذلك ؟ يمكـــن طرح صيغة أخرى من صيغ التعويض عن توسيع حلف الناتو، و إن كانت هذه الصيغة لا تأخذ وضعا رسميا. فقد أثار بعضهم في واشـــنطن شـــطب الـــديون المستحقة على الاتحاد السوفياتي السابق. و طبعا فإن هذه مكرمـــة لـــن تـــدفع الولايات المتحدة الأميركية من جيبها قرشا واحدا، لأن معظـــم الـــدول الدائنـــة لروسيا هي دول أوروبية .و عندما طالب الكرملين بدفع مقابل، فإنـــه بالتأكيـــد كان يضع في حسبانه قبضه سياسيا مثل "انضمام روسيا لمنظمة الناتو "، كمـــا صرح بذلك أحد الناطقين باسم الرئيس فلاديمير بـــوتين. و خـــلال لقائـــه مـــع الرئيس الأميركي جورج بوش في حزيران الماضي تمسك الرئيس بوتين بنقطة تعود للعام ١٩٩٤ و فيها طالبت موسكو بالانضمام إلى حلف شمال الأطلســـي. و قد أكد الرئيس بوش خلال هذا اللقاء أن أبواب الناتو كانـــت مفتوحـــة، و أن مستقبل روسيا كان في أوروبا، و أن جميع البلدان الأوروبية المستوفية للشروط كانت مدعوة للانضمام إلى الناتو .

و يتساءل المحللون السياسيون في موسكو عن هذا التحول الغربـــي فـــي سياسة بوتين، هل هو بمنزلة " ثورة " أم أنه مجرد إستمرار لنهج سياسي كـــان بوتين قد سطره من قبل. يقول المحلل الاقتصادي ايفغـــين إياســـين " إن خيـــار التقارب مع الغرب كان قد اتخذ من قبل بوتين. أما مثال كوســـوفو و الخطـــاب حول الشيشان، فقد كانا خيارين يستهدفان نفخ الروح الوطنية، و همـــا خيـــاران تكتيكيان. لكن اسستراتيجية بوتين الحقيقية، هي الاندماج في الغرب، و قد تجلى ذلك في تضامنه مع الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول". و هناك قناعة لدى بوتين، وهي أنه إذا أراد دولة قوية، فإنه يجب عليه أن يكون مع الغرب، لأنها الطريقة الوحيدة لتحديث روسيا .

من المعروف عن بوتين أنه براغماتي، و ليس لديه خط سياسي ثابت. وقد بدأ" لعبته " مع الولايات المتحدة قبل يوم ١١ أيلول، و هو ليس مواليا للغـــرب. غير أن المبرر في تحوله الغربي يكمن في المحافظة على مركـــزه السياســـي. فبوتين يريد أن يعاد انتخابه بعد سنتين و نصف، و هو يعلم أنه لم يحقق نتـــائج كبيرة يمكن أن يقدمها للناخبين، كما أن الحرب في الشيشان لم تنته، و لا يمكـــن أن تتوقف إلا بخسارة هذه الجمهورية القوقازية، الأمر الذي سيعني إخفاقا كاملا لبوتين. ربما كان قد وثق بالعسكريين الروس الذين وعدوه بتحقيق نصرســـريع.

و لا شك أن شرعنة الحرب في الشيشان، دفعت بوتين إلى وضعها في إطار الحملة الدولية ضد الإرهاب، حتى و إن كان هذا النزاع هو قبل كل شيء مشكلا روسيا داخليا، و مستنقعا للجيش الروسي .

لكن المبرر الذي يسوقه الرئيس بوتين في تقاربه مع الغرب يظل كيف يمكن تحسين مستوى معيشة السكان الروس. إن الإقتصاد الروسي يظل خاضعا لتقلبات أسعار النفط، و البلاد تواجه استحقاقات مهمة من أجل تسديد ديونها الخارجية ٩ ،١٠ مليار دولار، هي القيمة المفترضة التي ستدفعها روسيا خلال العام المقبل، و أكثر من ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. و هناك استمرار هروب رؤوس الأموال : ١١ مليار دولار منذ بداية هذا العام. و الحال هذه، فإن بوتين يسعى إلى إعادة جدولة ديون روسيا الخارجية، و إلى جلب مزيد من الإستثمارات و القروض الجديدة. و لما كان مصدر الأموال بيدالغرب، مادام الصينيون لا يقدمون الأموال، فإن ثمن التقارب مع الغرب سوف يكون مرتفعا.

و من خلال مساندته للإستراتيجية الأميركية في أفغانستان يريد الرئيس بوتين أن يتصرف كرجل دولة يمتلك أوراقا للمقايضة لا أن يكون مستجديا لجوجا. فهو يقول : " من أجل مكافحة الإرهاب، نحن لا نطلب أي معروف من الغرب، و كذلك الأمر بالنسبة للدخول إلى منظمة التجارة العالمية، و جدولة ديون روسيا الخارجية. إن هذا الكفاح ضد الإرهاب هو في مصلحة الجميع، والشئ عينه لنا. نحن نريد أن نندمج أكثر فأكثر في البنيات الدولية. و هذا أيضا يخدم مصلحة الجميع ". و يضيف بوتين بأن هذه السياسة ليست جديدة، بل إنها موجودة قبل ١١ أيلول، و لكنها لم تكن مرئية، الآن أصبحت حقيقة فعلية. غير أن هذا يعكس وجها واحدا من الحقيقة .

لكن الوجه الثاني الذي جعل بوتين ينتهج تحولا جذريا باتجاه الغرب يتمثل في فشل سياسة روسيا اللعب على الحبلين : فمن ناحية المحافظة على علاقات جيدة مع الدول التي تصنفها الولايات المتحدة معادية لها، مثل العراق و إيران و كوريا الشمالية، و استمرار روسيا بيع الأسلحة إلى هذه البلدان. و من ناحية أخرى انتهاج سياسة التقارب مع الغرب، التي بدأها غورباتشوف و لاحقا بوريس يلستين.

المدافعون عن سياسة التحول باتجاه الغرب، يقولون، على الرئيس بوتين أن يستغل هذه " الفرصة الثانية " لكي يوطد علاقة روسيا مع الغرب، علما أن " الفرصة الأولى " منحت لروسيا بعد زوال الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١.

ولا شك أن بوتين وازن بين الايجابيات و السلبيات حين اتخذ قراره بشأن مساندة الحرب الأميركية ضد أفغانستان. فبعد ما جرى من قصف غاية في الفظاعة على المدن الأفغانية، خسر الأميركيون و البريطانيون الحق الأخلاقي في نقد روسيا بسبب الحرب التي تخوضها في الشيشان، حيث ارتكبت قواتها مجازر بشعة. فلأول مرة منذ عقود من الزمن، تتوافق مصالح روسيا مع الغرب .فيما كان العالم يعيش و يتابع أخبار الضربات الجوية الأميركية على مدن و أودية و كهوف أفغانستان التي مهدت الطريق أمام قوات التحالف الشمالي الأفغاني للزحف على كابول و مزار الشريف و هراة و مدن أفغانية رئيسية، أرغمت قوات طالبان على التراجع، هبت رياح دافئة

و من الواضح أن القمة الروسية الأميركية الأخيرة، التي تركزت حول مشروع الدرع الصاروخي الأميركي قد أقنعت بوتين، أن هذا المشروع سوف لن يشكل أي خطر على القدرة النووية الروسية، لاسباب سياسية و تكنولوجية. و إذا كان الرئيسان الأميركي و الروسي لم يتوصلا إلى إتفاق حول النظام الأميركي المثير للجدل، فإن الرئيس بوش قال " لن يفسد الخلاف للود قضية "، و أضاف : لدينا خلاف في وجهات النظر، لكن خلافنا لن يؤدي إلى انقسام بين دولتينا " .و هو يأمل بالحصول من بوتين على موافقة على التخلي عن معاهدة حظر الأسلحة المضادة للصواريخ (أي بي أم) الموقعة عام ١٩٧٢، أو إدخال تعديلات جذرية عليها، و سبق له أن وصف المعاهدة بأنها من مخلفات الحرب الباردة ' فيما ترى روسيا أنها أساس جميع معاهدات نزع الأسلحة الموقعة بين البلدين .

و يجمع معظم المحللين الإستراتيجين على أن روسيا سوف تقدم تنازلات يقولون عنها إنها " مؤلمة ". فهذا البلد يجد صعوبة في صيانة قواته الاستراتيجية النووية، و له مصلحة في تخفيض قوات الترسانتين النوويتين لروسيا و أميركا في آن معا .و تأمل روسيا أن تحصل على تعويض مقابل توسع حلف شمال الأطلسي اعتبارا من عام ٢٠٠٢ ليشمل عدة دول بلطيقية كانت تنتمي في السابق إلى الاتحاد السوفياتي و إلى روسيا القيصرية .

و قد حصلت روسيا على موافقة واشنطن بشأن القضيتين الرئيسيتين اللتين تشغلان الكرملين : أن تكون أيادي روسيا طليقة في الشيشان، أبدى الرئيس بوش تفهمه " لمكافحة الإرهاب الإسلامي " .و أن تنضم روسيا إلى منظمة التجارة العالمية من أجل الحصول على الإستثمارات الكبيرة، و فتح الأسواق

الخارجية أمام السلع الروسية. و في هذه القضية الثانية وعد الرئيس بوش بتقديم كل الدعم لروسيا .

و يظل مصدر التحول باتجاه الاندماج في العالم الغربي من جانب الرئيس بوتين قناعاته التاريخية بشأن روسيا، و معرفته الكبيرة بواقع ألمانيا قبل عملية توحيدها. فهو يرى أنه لا يمكن لبلد أن يحمل حضارة متميزة لا تتماثل مع الغرب، و له قدر أن يلعب دور الوسيط بين الغرب و الشرق، في حال ألمانيا، و بين أوروبا و آسيا في حال روسيا. و كانت هذه القناعة موجودة لدى القادة الألمان حتى هزيمة ألمانيا النازية عام ١٩٤٥. و كان العديد من المفكرين الروس يقارنون روسيا التي كان يتزعمها يوريس يلتسين بواقع ألمانيا في ظل جمهورية وايمار. فالنظامان اليلستيني و الوايماري انبثقا من هزيمة تاريخية: روسيا عقب نهاية الحرب الباردة، و ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى، إذ كان البلدان يبحثان عن موقع قدم في السياسات الدولية. و فيما فشل القادة الوايماريون الألمان، لأنهم أرادوا اللعب على الواجهتين : ففي الأولى رفضوا اتفاقيات فرساي، و في الثانية حاولوا الاندماج في النظام الغربي بهدف تحويله من الداخل. و كان ترددهم في عملية الحسم بهذا الاتجاه أو ذاك هو الذي مهد الطريق لوصول هتلر إلى السلطة في عام ١٩٣٣، على أرضية القطيعة الجذرية التي تمثلت في صعود النازية. و حين انهزمت ألمانيا، قرر قادة بون الجدد ادماج ألمانيا الفيدرالية في النظام الأوروبي و الأطلسي .

و في ظل هذه المقارنة التاريخية، ظلت روسيا بعد انهيار الشيوعية، مخيرة بين جمهورية وايمار أو بون، و استمرت مدة عشر سنوات تراوح بين التحريفية و الاندماج في العالم الغربي. و يبدو أن الرئيس بوتين أراد استغلال أحداث ١١ أيلول، لكي يحسم قناعته على طريق الاندماج في العالم الغربي. ربما لأنه توصل إلى قناعة بأن روسيا لا تمتلك الوسائل الكافية للإستمرار في معارضة سياسة الهيمنة الأميركية على العالم .

أما المفارقة الثانية في الانضمام إلى نادي التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، فيتمثل في الصين، التي تنطلق أيضا من نفس الحسابات المصلحية. فالصين تريد استثمار هذا الوضع الدولي لكي تحقق أقصى ما يمكن من أهدافها، و ما يهمها في الظرف الراهن هو دخولها إلى منظمة التجارة العالمية، و قمع الحركة الإسلامية للاوغورس في مقاطعة كسانجيانغ التي تطالب بالإستقلال ،و التي تعتبر بكين أنها تتلقى الدعم من حركة طالبان و تحديدا من

ابن لادن .

هذه بعض التخوم و التناقضات لهذا التحالف الدولي الذي أنشيء لمكافحة ما يسمى " الإرهاب الإسلامي ". و من أجل تشكيله لجأت الولايات المتحدة إلى الاعتماد على الأنظمة التي بسبب سياساتها القمعية تغذي الإسلام الراديكالي، التي تعتقد واشنطن أنها تحاربه. و لكن المفارقة الأكبر هي العلاقة التي طورتها واشنطن مع باكستان، احدى الدول الرئيسية في هذا التحالف الدولي. فباكستان، من الناحية الدستورية هي دولة إسلامية قريبة من الأصولية، وأجهزة مخابراتها و جيشها يحميان المدارس الدينية و مراكز التدريب، التي انطلقت منها حركة طالبان ..و يرتبط قسم كبير من المؤسسة السياسية – العسكرية الباكستانية بالحركات الإسلامية الراديكالية التي تقاتل في كشمير .

أما في منطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم من عدم رفض أية دولة الدخول في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب ظاهريا، إلا أنه في الواقع هناك تردد، و هناك رفض للدخول من جانب سوريا و إيران، اللتين تتناقضان مع التعريف الأميركي حول الإرهاب، و تتساءلان في الوقت عينه : كيف يمكن للولايات المتحدة أن تقود حملة عالمية لمكافحة الإرهاب بينما هي تساند الكيان الصهيوني، و الإرهاب الصهيوني. و تذهب دمشق أبعد من ذلك، حين تعتبر الإرهاب الصهيوني أعلى أشكال الإرهاب في العالم. و قد عبر القادة العرب لواشنطن عن رفضهم انتقال الحرب الحالية في أفغانستان إلى دولة عربية أخرى، كالعراق .

فهل تغيرت طبيعة السياسات الدولية بمجرد بناء التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، و أصبحنا في وضع دولي جديد ؟

إننا لا نعتقد ذلك. فالعالم لم يتحول إلى عالم متجانس و متفاهم. و ما تمارسه حكومة الولايات المتحدة الأميركية من حرب ضد أفغانستان الآن، هو نوع من الغزو و العدوان، و مجاراتها في ذلك مشاركة في العدوان، و إقرار لسياسة التدخل. و إذا كان هذا الإقرار يمس العرب و المسلمين حاليا، فهو يكرس سياسة التدخل و العدوان في كل مكان. و ستدفع دول العالم ثمن هذا الخنوع الذي نشاهده الآن .

لقد كان لتعدد الأطراف الدولية في التحالف الذي بنته الولايات المتحدة أثره الواضح في تعدد الرؤى و المصالح التي لاتتطابق بالضرورة مع الرؤية الأمريكية، و لذا فقد سعت العديد من الأطراف لتجاوز معادلة التوازن بين

الموقف من مكافحة الإرهاب و سياسات حصاره من جانب و مساندة الموقف الأمريكي من جانب اخر إلى محاولة جني ثمار هذا الموقف المتوازن وفقا لرؤية و مصالح كل طرف لدورها في آسيا الوسطى و القوقاز. وهو مايعني تجاوز مرحلة الاتفاق على الاهداف المشتركة التي شهدتها المرحلة السابقة على العمليات العسكريةوأثنائها(١).

إن هذا التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب لا علاقة له بالشرعية الدولية، وأنه مجرد غطاء لغزو أميركي مقرر، وجد مبررا. و لنتذكر أن الرئيس الأميركي ايزنهاور طرح سنة ١٩٥٧ نظرية الفراغ في الشرق الأوسط، و في سنة ١٩٥٨، حدث الغزو الأميركي للبنان، و من ذلك الحين، و نحن نعيش وقائع التدخل الأميركي. و كان هدفه دائما إخضاع الوطن العربي و السيطرة على ثرواته. و كذلك كانت حكومات الولايات المتحدة الأميركية، تدعم الكيان الصهيوني، في تحطيم أسس الشرعية الدولية، و تساعده على تجاهل كل قرارات مجلس الأمن و الأمم المتحدة، بينما تحارب هي أي اتجاه عربي يدافع عن المصالح القومية للأمة .

إن الدول التي أيدت القرارات الأميركية بشأن الحرب و دخلت في التحالف الدولي، تتنازل عن الشرعية الدولية، لمصلحة التدخل و العدوان، وسوف لا تستطيع حماية نفسها، من هذا الوحش الكاسر، المتعطش للدماء والنهب و غطرسة القوة. و ستدفع دول العالم و شعوبه، ثمن هذا الخضوع، لأن الموافقة على شن الحرب ضد أفغانستان تحت اسم مكافحة الإرهاب، ستعزز السياسة العدوانية الأميركية، و ستعرض كل الشعوب الراغبة في التحرير، و تحقيق أهدافها القومية، إلى مواجهة غطرسة القوة الأميركية. وبالتالي فإننا لسنا أمام تحالف دولي جديد أفضل لمكافحة الإرهاب، و يستند إلى الشرعية الدولية، بمقدار ما نحن نعود القهقرى إلى أيام التسلط الاستعماري أواخر القرن التاسع عشر، و أوائل القرن العشرين .

لقد كان الوطن العربي و الإسلامي منطقة قرار دولي منذ عام ١٧٧٣ ، عند بدء ما يسمى المسألة الشرقية، و تريد حكومة الولايات المتحدة الأميركية، ما أرادته بريطانيا و فرنسا و النمسا و بروسيا و روسيا من قبل، أي أن تبقى منطقة قرار دولي تتحكم القوى العظمى الدولية في تقرير مصيرها .

٢-الحلف المقدس الأمريكي – الروسي

قبل سنة أعلن الرئيس جورج بوش أنه يريد تحقيق شيء ما تاريخي مع الرئيس الروسي. و ها هما الرئيسان ،الأمريكي جورج بوش و الروسي فلاديمير بوتين، يدفنان الحرب الباردة في برلين ، حين خطب كل واحد منهما أمام البرلمان الألماني في ثوبه الجديد ، بفارق بضعة اشهر بينهما، لإعلان انبثاق فجر عهد جديد. و قال بوش ، لقد تم بناء "بيت الحرية"، ضد النازية أولا، ثم ضد الشيوعية ثانيا، و الان يجب الدفاع عنها ضد "الإرهاب"،، و في هذه الحرب المفتوحة أصبحت روسيا اكثر من شريك مرحلي ، بل انها حليف ، من دون أن يحتاج ذلك توقيع اتفاقات مفصلة من بضع مئات الصفحات. و يقوم أساس هذا التحالف على الالتزام الشخصي للرئيسين ،و على وجود مصالح مشتركة.

لقد راجع الرئيس جورج بوش و فريقه الممتلىء بمتخصصي " امبراطورية الشر"مو اقفهم من روسيا. و هذا التحول حصل قبل أحداث ١١ سبتمبر، التي عجلت بحركة التقارب الروسي – الأمريكي. ووصل الرئيس الأمريكي إلى قناعة أن وارث الاتحاد السوفياتي، المدمر من قبل عقابيل النظام القديم و نزوع القيادات الجديدة إلى امتلاك الثروة،لم يعد يحسب له حساب في موازين القوى الدولية.و فهم أيضا بسرعة بأن المو قع الاستراتيجي لروسيا، و ثرواتها الطبيعية وعلاقاتها مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، و ما تبقى لها من قوة عظمى نووية فقدت بريقهاو قدرتها على إلحاق الضرر، قد أعطته المبررات الكافية لتكون روسيا شريكا للولايا ت المتحدة.

و بالمقابل، فإن الرئيس بوتين ، الواعي بنقاط ضعف بلده و لكنه يحدوه العزم على استغلال أوراقه الهزيلة، رأى أن مصلحته تقتضي أن يحقق تقاربا مع الولايات، و تجسدت في اعلان تضامنه مع واشنطن عقب أحداث ١١ سبتمبر، ضد رأي المقربين منه، مفسحا بذلك في المجال للامريكيين لكي يسيطروا على آسيا الوسطى.و بتقديمه هذه التنازلات التي لامفر منها ، يريد بوتين أن يحصل على مكاسب اقتصادية ضرورية لتحديث روسيا ، و على مكاسب سياسية مرتبطة بمشاركته في قرارات الدول الكبيرة.

غير ان هذه الشراكة الروسية مع الولايات المتحدة لم يرافقها إرادة للقيام بعملية تحديث داخل روسيا ترتكز على المبادىء الديمقراطية، مثل احترام حقوق الانسان، و الاقليات، و حرية الصحافة، وفصل السلطات، لان مايهم

الأمريكيين بالدرجة الاولى هو مكافحة مايسمونه الإرهـــاب، بوصـــفه المعيـــار الرئيس في نظامهم الدولي أحادي القطبية.

في٢٤أيار و قع الرئيسان جورج بوش و فلاديميـــر بـــوتين فـــي ســـانت بترسبورغ اتفاق الشراكة الاستراتيجية الجديدة التي تجمع بين روسيا والولايات المتحدة من الان فصاعدا. فتم التوقيع على اتفاق خفض ترسانتهما النووية خلال السنوات العشر القادمة من ٦٠٠٠ رأس نـــووي إلـــى نحـــو ١٧٠٠ و٢٢٠٠ رأس، بعد أن أزيلت عقبتان هما :

موافقة موسكو على أن تخزن أمريكا (بعض) الـــرؤوس النوويـــة التـــي يفترض تدميرها، و أن يشكل هذا المخزون (احتياطـــا عملانيـــا) فـــي حالـــة الأزمات و الطوارئ !! و أن تحتفظ روسيا ببعض أسلحتها في حالة جهوزيـــة كاملة .

موافقة واشنطن على أن تكون هذه المعاهدة رسمية و أن تحظى بموافقـــة مجلس الشيوخ الأمريكي، عوضا عن أن تقتصر على موافقة الرئيســـين بـــوتين وبوش، كما أراد الجانب الأمريكي في قمة كراوفـــورد فـــي تشـــرين الثـــاني الماضي.

ليس من شك أن الاتفاق يترك عـــدة منـــاطق غامضـــة، لأن المتشـــائمين يلاحظون أن الأمريكيين و الروس سوف يكـــون بمقـــدورهما تـــدمير الكـــرة الأرضية مرات عدة. فبين إبطـــال التنشـــيط الإشـــعاعي للـــرؤوس النوويـــة، وتفكيكها، و تدميرها هناك اختلافات مهمة لم يتطرق إليها نص الاتفـــاق بدقـــة، الأمر الذي يسمح للأمريكيين بإبقاء عدة رؤوس نووية في الاحتيـــاط ،.ثـــم إن بوش انتزع من بوتين إقرارا بحق الولايات المتحدة في أن تدفن رؤوسا نوويـــة أو تبعدها عن منصات الإطلاق أو تحتفظ بها لاستخدامها كقطع غيار. و يعنـــي ذلك عمليا أن روسيا وافقت على انتهاء " التعادلية " التي كانت العنوان الوحيـــد المتبقي لها من أجل ادعاء موقع مميز في العالم و سياساته .

و فضلا عن ذلك، فإن التضحية المقبولة من كـــل طـــرف هـــي نســـبية : فالولايات المتحدة التي تعتمد على التكنولوجيات العسكرية المتقدمة جدا، قررت تخفيض قوتها النووية بشكل أحادي الجانب. بينما الـــروس لا يمتلكـــون ســـوى الوسائل الاقتصادية لكي يحافظوا على قوتهم النووية في حالة جيدة. إن خفـــض الترسانة النووية لكل بلد، بنسبة الثلثين، لا يعني الأمر نفسه منظورا إليـــه مـــن واشنطن أو من موسكو. فالميزانية العسكرية ارتفعت إلى حوالي ٣٨٠ مليـــار

دولار، أما الميزانية الروسية فتراوح عند ٥ مليارات دولار فقط. أي إننا أمام نسبة ثمانين إلى ١. و تستطيع واشنطن، و الحالة هذه، أن تستغني عن بعض مخزونها لأنها ماضية في تطوير أسلحة الموجة الثالثة و ما بعدها. أما موسكو فهي مضطرة إلى الاستغناء عن هذا المخزون لأنها ببساطة، لم تعد تتمكن من تأمين الصيانة اللازمة له، إن شبح تشيرنوبيل يلوح في الأفق.

و من الواضح أن الإدارة الأمريكية ذاهبة في خفض ترسانتها النووية ، وتدشين المرحلة المسماة بمرحلة " ما بعد انتهاء الحرب الباردة ". فالرئيس بوش و أصدقاؤه من اليمين الجمهوري وصلوا إلى السلطة، و لديهم إرادة وضع حد للحرب الباردة و آثارها، إذ أصبحوا يعتبرون الأخطار التي تهدد الأمن القومي الأمريكي هي من صنيعة راديكالية جديدة. و يتأكد يوما بعد يوم، أن أحداث ١١ سبتمبر لم تفعل سوى " تثقيل " الاتجاهات العميقة في السياسة الخارجية الأمريكية،و العلامة البارزة على ذلك هو أن روسيا لم تعد خصما بل أصبحت حليفا للولايات المتحدة، بعد أن نشأ تقارب بين الدولتين على قاعدة إعادة تعريف العدو المشترك، بوصفه دول " محور الشر "، و الإرهاب، و تكاثر انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها " الدول المارقة " .

أما التحول الذي برز في العلاقات الأمريكية – الروسية فيتمثل في إنشاء " مجلس الأطلسي – روسيا "، و هي هيئة ليست بجديدة تماما، إذ جاءت على أنقاض المجلس الدائم المشترك الأطلسي روسيا الذي أنشئ عام ١٩٩٧ وجمدت روسيا عضويتها فيه بعيد العدوان الأطلسي على يوغوسلافيا. فقد توصل وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي و روسيا (١٩ +١) في اجتماعهم في العاصمة الأيسلندية ريكيافيك يومي ١٤ و ١٥ أيار إلى مسودة اتفاق ، وضعت صيغته النهائية في العاصمة الإيطالية روما في ٢٨ أيار، في القمة التي جمعت رؤساء دول و حكومات الحلف الأطلسي و روسيا. و تنص مسودة الاتفاق على إقامة" مجلس حلف الأطلسي روسيا" يكون مخولا اتخاذ القرارات اللازمة في مجال مكافحة الإرهاب و منع انتشار أسلحة الدمار الشامل و إدارة الأزمات و مراقبة التسليح. و رغم وصف وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف الاتفاق بأنه :" خطوة جذرية جديدة في علاقاتنا (٠٠) ليس في وسعنا فحسب، بل نحن مضطرون إلى التصرف كشركاء في وجه التهديد الجديد". فصيغة المجلس الجديد (١٩ + ١) أصبح نوعا من ٢٠ ناقص واحد.

لقد أسهمت أحداث ١١ سبتمبر الماضي في إبراز أزمة هوية الحلف

الأطلسي، بعد أن أصبح مجرد أداة مكملة للقوة الأمريكية، و بعد أن اتضح أن واشنطن تسعى لتغيير دور الحلف. فمنذ تأسيسه في نيسان عام (١٩٤٩) وطيلة الـ(٥٢) عاما التي تلت تأسيسه، لم يتجرأ أحد في الغرب على توجيه الاتهام إلى هيئة جماعية مكلفة بصيانة حرية و حماية الدول الأعضاء فيها، و تجسد عرى الأمن الدائم بين أمريكا الشمالية و أوروبا. و مع انتهاء الحرب الباردة سرع الحلف وتيرة تطوره و انعكس ذلك على مفهومه الاستراتيجي حيث جاء " الرد اللاذع السريع " بعد " الرد التدريجي ". بيد أن هذه القدرة في تبني الناتو التي أشار إليها أمينه العام /جون روبرتسون / تبدو غير مقنعة لاتباع إيقاع محيط دولي في تغير و تطور سريعين، و مقابل تطور التهديدات بدا الناتو وكأنه أداة مهملة و مهجورة .. يقول مسؤول فرنسي عالي المستوى : " ليس ثمة مهمة عسكرية يحتاجها الأمريكيون من الحلف، فهو بالنسبة لهم نظام مكمل، يضمن لهم تقيد الأوروبيين بسياستهم ". و بالفعل يبدو حلف الأطلسي حاليا غير مهيأ جيدا لمواجهة أربعة تحديات هامة و أساسية :

التحدي الأول : يتجسد في أحداث ١١ سبتمبر التي كشفت عدم تكيف الأهداف العسكرية التقليدية مع الواقع الراهن .

التحدي الثاني : يكمن في بروز الدفاع الأوروبي المشترك الذي يعلن طموحاته و أهدافه، و يخفي نقاط ضعفه و عجزه .

التحدي الثالث : يرتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية توسيع الناتو المشابه في بعض الجوانب لهروب الاتحاد الأوروبي إلى المقدمة .

أما التحدي الرابع و الأخير فيما ثل في طبيعته التقارب الاستراتيجي مع روسيا التي بمقدورها أن تجعل من الناتوهيئة سياسية لا هيئة عسكرية .

و لا شك في أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر عملت أمريكا على إفهام حلفائها أنه من أجل تنظيم الرد لكي يكون أكثر فعالية يجب أن تتصرف بطريقة أحادية الجانب. فلقد بات الحلف " كحوض السمك " مازجا الأحلاف السياسية والمدخرات الحربية، تتسوق أمريكا منه للحصول على احتياجاتها. و الحلف شهد تغييرات عقيدية ألغت تماما فكرة " المسرح الأوروبي " كأرض مواجهة محتملة بين " الغرب " و " الشرق ". إن الطابع السياسي للحلف يغلب أكثر فأكثر، على طابعه العسكري. و لا شك بأن صيغة توثيق الصلة بروسيا تعزز هذا الاتجاه .

و مع ذلك ثمة شك كبير في واشنطن حول دور الحلف المستقبلي، فقد

أشار السيناتور الجمهوري ريتشارد لاغر مؤخرا إلى وجود ثلاثة تيارات فكرية رائجة في واشنطن: التيار الأول، يعتقد بأنه يتعين على الحلف عندما يتوسع أن يتطور و يتحول إلى منظمة هامة من أجل التعاون و الأمن في أوروبا، ستكون متمتعة بمصداقية عسكرية .

التيار الثاني ، يرى أن الحلف بلغ حدود طموحاته و لا ينبغي لـه السـعي لاطلاق الحرب ضد الإرهاب بل يجب أن يحصر شراكته مع روسيا. و بالنسبة للتيار الثالث فإنه يجب أن يعاد تجهيز الحلف بالآليات كي يكون قـادرا علـى مكافحة الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل .

و هكذا فإن دخول موسكو في الهيئة الجديدة " مجلس الأطلسي – روسيا " سوف يكون لها كلمة، لكن ذلك لا يلغي احتمال أن تجتمع الـدول الأصـلية و تتخذ القرارات التي تريد. و هنا لا تعود لكلمة روسـيا قيمـة لأن المواضـيع الخلافية لن تكون حاضرة أصلا على جدول الأعمال. بمعنى آخر لن يسـتطيع بوتين ممارسة حق النقض على قرار من الأطلسي بشن حرب مثلا. كما أنه لن يستفيد من وجوده في المجلس لكي يعترض على توسيع الحلف نحو تسـع دول جديدة مرشحة قد تكون دول البلطيق بينها .

في مثل هذه الظروف، ماذا يمكن أن تكون مصلحة الهيئة الجيدة لروسيا ؟ يبدو أن الرئيس فلاديمير بوتين ينوي الاستفادة سياسيا، مـن خـلال تشـكيل " مجلس الأطلسي – روسيا " لإظهار أن استراتيجيته تتمثل فـي التقـرب مـن الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي. و هو مضطر إلى دفع ثمـن مـن أجـل الشراكة مع الغرب عمومـا و الولايـات المتحـدة خصوصـا. و لا يخـص المسؤولين الأميركيين و الروس أن " الأعداء الجدد " هـم فـي خلفيـة هـذه التطورات الاستراتيجية المهمة في علاقات البلدين و في العلاقة مع الأطلسـي. إن مرحلة " ما بعد انتهاء الحرب الباردة " هي تدشين عملـي لمرحلـة حـرب باردة من نوع جديد تحتل فيها الصين، و مكافحة ما يسمى الإرهاب في منطقـة الشرق الاوسط موقعا حساسا .

٣- حصاد باكستان المالي و السياسي

منذ أحداث ١١ أيلول، أصبحت باكستان حليفا أساسيا للولايـات المتحـدة، ونجحت في الاستفادة من وضعها الجيوبوليتيكي في آسيا الوسطى. ففي غضون ثلاثة أشهر، تم ضخ بعض ٦ مليارات من الدولارات إلـى خزينـة الحكومـة

الباكستانية، في شكل مساعدات مباشرة، و برامج دعم اقتصادي طويلة الأجل، أو تسهيلات تجارية. و تشكل المفاوضات حول الديون الثنائية حجر الزاوية المالي المعد من قبل المجتمع الدولي من أجل دعم النظام القائم في باكستان، الذي يتعرض إلى ضغوط حقيقية، و تدفق كبيرللاجئين الأفغان، و تعزيز الأمن على حدوده، و تعويض التباطؤ في الاقتصاد. و تقدر الزيادة بنحو ٢،٥مليار دولار حسب الحكومة الباكستانية .

و لم تكن بداية المفاوضات مع نادي باريس (٤٠% من مجموع الدين الخارجي) ممكنة إلا بعد أن أعطى صندوق النقد الدولي موافقته على البرنامج الجديد للإصلاحات الهيكلية في باكستان. و قد تم التوقيع على هذا المخطط الثلاثي في ٧ ديسمبر ٢٠٠١الذي ينص على تقديم التسهيلات من أجل تخفيض الفقر. و منح صندوق النقد الدولي باكستان قرضا بقيمة، ١٣٠٩مليار دولار ،منهم مبلغ ١٠٩ مليون دولار حاضر للإستعمال مباشرة. و يقول وزير الخارجية الباكستاني شوكت عزيز الذي زار باريس مؤخرا للتفاوض مع نادي باريس بشأن تخفيض الديون الخارجية لباكستان " إن قروض صندوق النقد الدولي لا علاقة لها بالدعم الذي قدمته باكستان إلى الأميركيين في حربهم في أفغانستان. أنه يقوم على النتائج السابقة، و صلابة برنامج الإصلاح، و نجاح التصرف الإقتصادي الذي تحقق في البلاد خلال السنتين الأخيرتين " .

و مع ذلك، و حسب تحليل الموظفين الكبار في صندوق النقد الدولي، فإن البرنامج السابق الذي مكن باكستان من الحصول على قرض بقيمة ٥٩٦ مليون دولار، و الذي انتهت مدته في سبتمبر الماضي، كانت نتائجه مخيبة للآمال. وعلى الرغم من الإجراءات الهيكلية الخجولة، فإن العجز في الموازنة لم يتم تخفيضه إلا من خلال تخفيض قوي في النفقات المخصصة للتنمية، بينما نجد ٦٥% من السكان الباكستانيين أميين. و فضلا عن ذلك فإن المداخيل المترتبة عن الضرائب و التي تصل إلى حدود ٨،٢ % من الناتج الداخلي الخام، هي مبتلعة من قبل الخدمة على الدين و النفقات العسكرية، بنسبة ٩٢% .

و يظل الوضع المالي الخارجي لباكستان متزعزعا. و إذا كانت احتياطات الصرف في تحسن، فإن الفضل في ذلك يعود إلى إعادة ترحيل رؤوس الأموال المهمة من المغتربين الباكستانيين ،الذين خافوا من أن تجمد أرصدتهم البنكية في الخارج عقب الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد الأموال التي تدعي أنها تغذي الإرهاب. ومن الواضح، إن نجاح انتقال إسلام آباد تحقق بفضل عدة

مخالفات قانونية و مراجعات لمعايير النجاح الاقتصادي. ويبتسم كل شـــيء الآن في باكستان، و لم يتردد صندوق النقد الدولي في منح شهادة رضـــى للحكومـــة الباكستانية. و يأمل السيد عزيز أن يحصل على الفهم عينه فـــي حـــال الـــديون الخارجية، و يطلب من الدول الدائنة أن تعامل باكستان كما تعامل البلدان الأكثر فقرا في العالم- أي أن يتم محوديونها بشكل كامل- بينما في الحقيقة لا تـــدخل باكستان في هذا الصنف من البلدان .

و على الرغم من تحفظ عدة دائنين (اليابان معنية بنسبة ٤٠%، و فرنســـا بنحو ١١%)، الذين يخافون من أن يشكل طلب باكستان بمحـــو كـــل ديونهـــا سابقة، إلا أن الوزير الباكستاني مازال يحدوه الأمل بالحصـــول علـــى نتـــائج إيجابية. و لخصت وزيرة التنمية البريطانية كلار شورت الوضع مـــن خـــلال تصريحها بأن معاملة باكستان بمزيد من السخاء أكثـــر مـــن البلـــدان الفقيـــرة الأخرى" يخدم أهدافا جيوبوليتكية و تمكن إسلام آباد مـــن مواصـــلة جهودهـــا الكبيرة الإصلاحية ".

أما البنك الدولي فقد منح باكستان قرضا بقيمة ٩٧٤ مليون دولار. و منـــذ ١١ أيلول ضخ البنك الدولي ٣٠٠ مليون دولار إلى باكســـتان لتتضـــاف إلـــى المبلغ المخصص بقيمة ٦٠٠ مليون دولار للعام المالي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ .

و معلوم أن البنك الدولي هو معرض أيضا للخطر بسبب ديونه لباكســـتان التي تبلغ قيمتها ٧ مليارات دولار، منها ٦٠% بفوائد منخفضة. و بـــذل البنـــك الآسيوي للتنمية جهودا مماثلة، إذ قدم مساعدة إلى باكستان بقيمة ٩٥٠ مليـــون دولار، علما أن المساعدة المقررة للسنة المالية ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ تبلـــغ قيمتهـــا ٦٢٦ مليون دولار. لكنه بعد أحـــداث ١١ أيلـــول تـــم إضـــافة مبلـــغ بقيمـــة ٣٠٠ مليون دولار. و كان البنك الآسيوي للتنمية قد منح باكستان قروضا بقيمة ٦ مليارات دولار. و قدمت الولايات المتحدة إلى باكستان في منتصـــف شـــهر نوفمبر مكافأة بقيمة ١ مليار دولار. و محت جزء من ديونها بنسبة ٣٧٥ مليون دولار. و قدمت قروضا بقيمة ١٠٠ مليون دولار من أجل جمع المعلومات عن الطلاب الذين يدرسون في المدارس القرآنية المنتشرة بكثرة في باكستان. و من جانبه قدم الاتحاد الأوروبي مساعدة من أجل تمويـــل المؤسســـات الاجتماعيـــة بقيمة ٥٠ مليون يورو، إضافة إلى تســـهيلات تجاريـــة لمصـــلحة الصـــادرات الباكستانية التي تبلغ قيمتها أكثر من مليار يورو. فقد قررت بروكسل فـــي ١٠ ديسمبر الجاري، زيادة حصة الواردات من المصنوعات النســـيجية و الملابـــس

الباكستانية بنسبة ١٥%، و إلغاء الحقوق الجمركيـــة المقـــدرةالآن بنحـــو ٧%. وستدخل هذه التسهيلات التجاريةحيز التطبيق في أول كـــانون ثـــاني ٢٠٠٢، و التي سوف تدر على باكستان مبلغا قيمته ١ مليار دولار سنويا. و يقول وزيـــر التجارة و الصناعة الباكستانية الذي حضر مؤتمر منظمة التجارة العالميـــة فـــي الدوحة في أواسط شهر نوفمبرالماضي،" ان باكستان تلعب على جميع الجبهات" .

و هكذا حصلت باكستان نتاج دخولها في نادي التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب على مبلغ مالي بقيمة ٧ ،٧ مليارات دولار، في شكل مساعدات و قروض و تسهيلات تجارية ، علما أن الديون الباكســـتانية تبلغ قيمتها ٣٨ مليار دولار.

ليس من شك في أن السياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس برويز مشـــرف بسبب الضغوطات الأميركية، قد أجبرت هذا الأخير على إعادة مراجعة مجمـــل الاستراتيجية الباكســـتانية تجـــاه أفغانســـتان. إذ أن العســـكريين الباكســـتانيين وزملاؤهم من أجهزة المخابرات العسكرية القوية ISI هم الآن في حالة صـــدمة من أحداث ١١ أيلول .

فمنذ سنوات الجهاد ضد الوجـــود الســـوفياتي فـــي أفغانســـتان (١٩٧٩ – ١٩٨٩)، عندما عهدت وكالة المخابرات المركزيـــة(ســـي، أي، إيـــه) إلـــى المخابرات الباكستانية مهمة توزيع المساعدات العسكرية الأميركية إلى أحـــزاب المقاومة الأفغانية (٦ مليارات دولار من الأسلحة خلال ١٠ ســـنوات) كانـــت إستراتيجية الجيش تقوم على تقديم الدعم للمجموعات الأفغانية الأكثر راديكاليـــة و الأكثر قابلية لخدمة أهداف باكستان .

و في ظل الحرب ضد الجيش السوفياتي، كان الأصـــوليون الإســـلاميون الباشتون – الأثنية الأكثر أهمية في أفغانستان – هم المستفيدون الرئيسيون مـــن الدعم الأميركي، حيث أن مسؤولي أجهزة المخـــابرات الباكســـتانية هـــم مـــن الباشتون أيضا. و يوجد ٢٠ مليون من الباشتون في باكستان من أصـــل عـــدد السكان البالغ ١٥٠ مليون نسمة، و لا يمكن لأي حكومة باكستانية أن تتجاهـــل الوزن السياسي و الديموغرافي لهذه الأقلية الممثلة في الجيش بشكل خاص .

إن سيطرة الشعور في باكستان على وجودنظام حليف فـــي كـــابول باســـم المفهوم الشهير " للعمق الاستراتيجي "، يشكل خلفية استراتيجية في حالة هجوم جارها العدو الهندي، قد قادت إسلام آباد إلى "اختيار سياســـة الكـــل الباشـــتون

والكل طالبان ". و كانت النتيجة، أن خسرت باكستان المجموعات السياسية والأثنية غير الباشتونيةلأفغانستان ما بعد الشيوعية .

و قد أجبر الجنرال مشرف تحت وطأة أحداث ١١ أيلول و الضغوطات الأميركية، على استخلاص الدروس من كارثة سياسة متعذر الدفاع عنها، لأن نظام طالبان آفاقه السياسة مسدودة .و يقول الناطق الرسمي السابق حسين حقاني لرئيسي حكومتي باكستان السابقين بنازير بوتو و نواز شريف :الخصمان السياسيان المتنافسان على الساحة السياسية الباكستانية طيلة إحدى عشرة سنة من الديمقراطية بين قوسين " اعتقدت باكستان أنها بمساندتها لطالبان " و مقاتلي الحرية " في كشمير، سوف تتحول إلى قوة إقليمية في المنطقة. في الواقع، لقد بقينا بلدا سياسيا غير موحد و تنقصه الثقة في ذاته ".

و تجسد التحول في سياسة الجنرال مشرف من خلال إقالته ثلاثة جنرالات هم: محمود محمد رئيس المخابرات الباكستانية، و محمد عزيز خان، و مظفر عثمان، و يعتبر هؤلاء الثلاثة مقربين جدا من الإسلاميين. ثم قررت باكستان التقرب من التحالف الشمالي الذي استلم السلطة في كابول. و استمر الرئيس مشرف في " تطهير " البلد من الداخل، خاصة في الأوساط الإسلامية من خلال وضع معظم قيادات الحركات الإسلامية المناهضة لسياسته في الإقامة الجبرية .

و يجمع المراقبون للوضع في باكستان على أن الرئيس مشرف يسيطر كليا على الجيش، رغم أنه يوجد على الأقل ٣٠% من ضباط أجهزة المخابرات الباكستانية، و أقل منهم في الجيش، هم من مناصري الحركات الإسلامية. و لكن الضباط العسكريين الباكستانيين يتميزون بولائهم للقائد الأعلى للجيش طيلة الخمس و عشرين سنة الماضية انطلاقا من قناعتهم بأن الجيش يمثل العمود الفقري للدولة الباكستانية و رمز المحافظة على الوحدة الوطنية-

٤-الهند و باكستان على حافة الحرب

أثارت التطورات الاخيرة، و تصاعد التوتر بين االهند و باكستان على خلفيةالهجوم الذي شنه خمسة مسلحين في ١٣ كانون أول ٢٠٠١ على البرلمان الهندي،واتهمت نيودلهي منظمتي"عسكر الطيبة" و"جيش محمد" الكشميريتين اللتين تتخذان من باكستان مقراً لهما بالوقوف وراءه،مخاوف دو ل العالم خاصة الولايات المتحد الاميركية من امكانية نشوب حرب رابعة بين البلدين ، خاصة بعد انضمامهما الى مصاف الدول النووية في العام ١٩٩٨، وإجرائهما للتجارب

الصارو خية على صواريخ متوسطة المدى، يمكنها حمل رؤوس نووية، مما ينـذر بكارثة إنسانية حقيقية في حال نشو ب أي مو اجهة عسكرية شاملة بين البلدين.

وقد شهدت الهند وباكستان عقودا طويلة مـن الصـراع وحروبـاً كبيـرة وصغيرة، وعشرات الاشتباكات الحدودية والاستنزاف المتبادل في النزاع علـى كشمير،و لم يصل الطرفان بعد إلى تسوية سياسية معتدلة، تضـع حـداً لهـذا النزاع، فكل طرف يتمسك بمطالبه كاملة دون أي تنازل بمـا يعنـي ضـرورة التنازل الكامل للطرف الآخر، وهو بالطبع حل مستحيل، إلا إذا قضـت دولـة على أخرى.

ويعتبر النزاع على كشمير جزء من السياسة الاسـتعمارية التـي اتبعتهـا الدوائر الحاكمة الامبريالية الانكليزية،والطابع الامبريالي لتقسـيم شـبه القـارة الهندية، الذي أدى إلى صراعات مسلحة بين الهنـد وباكسـتان علـى امتـداد السنوات التي مرت بعد الحرب العالمية الثانية تقريباً. وهكذا اشـتعلت نيـران الصراع المسلح بينهما في تشرين الأول من عام ١٩٤٧، حـين قـرر الحـاكم الهندوسي الانضمام الى الهند بدلا من باكستان،مع تقسيم شبه القارة الهنديةبعـد استقلالها عن الاستعمار البريطاني.

وكانت الولايات التحدة الاميركيةالتي رحبت باستقلال الهنـد و باكسـتان، أميل في اهتمامها الى الهند نظرا لسياسة "المهاتما غاندي" السـلمية ، وسياسـة "جواهر لال نهرو "العلمانية في بناء الدولة، على نقيض صورةالدو لـة الدينيـة التي ظهر بها مؤسس باكستان "محمد علي نجاح".غير أن المو قف الاميركـي تغير جذريا مع مجيء الرئيس "دوايت ايزنهاور" في الخمسـينات مـن القـرن الماضي، عندما شاركت الهند "نهرو" في مؤتمر باندونج في أبريل عـام ١٩٥٥ لتشكيل مابات يعرف آنذاك بحركة "عدم الانحياز".

و في ظل بداية التباعد بين الولايات المتحدة و الهند، بسبب اعتبار وزيـر خارجية أميركا آنذاك "فوستر دالاس"أن من ليس مع أميركا فهو ضدها،استغلت باكستان فرصتها بسبب مو قعها الجغرافي و تراثها العسكري لتو قـع اتفاقيـة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة في مدينـة كراتشـي ١٩٥٤، ثـم انضـمت لتحالف أمني يدعمه الغرب هو الحلف المركزي"السنتو"أو حلـف بغـداد عـام ١٩٥٥، و حصلت على مساعدات اقتصادية و عسكرية من الولابات المتحدة.

و في سبتمبر من عام ١٩٦٥، تجدد الصراع بنشو ب الحرب الثانية بـين الهند و باكستان بسبب النزاع حو ل كشمير أيضا. ثم اندلعت آخر حـرب بـين

الهند وباكستان في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧١،و نجم عنها انفصال باكستان الشرقية عن الوطن الأم،وأصبحت بعد الانفصال ومنذ السادس والعشرين من شهر آذار عام ١٩٧٢ (جمهورية بنغلادش الشعبية).

و بعد تلك الحرب برزت الى الو جو د الطمو حات الهندية و الباكستانية في امتلاك الأسلحة النووية،فقامت الهند باول تفجير نووي في عام ١٩٧٤، ونجح رئيس الحكو مة الباكستانية السابق ذو الفقار علي بوتو في الحصو ل على تمو يل عربي للبرنامج النووي الباكستاني في أعقاب قمة الجزائر الاسلاميةعام ١٩٧٤. فكان الرد الأميركي عنيفا على البرنامج النووي الباكستاني، اذ قطعت مساعداتها لباكستان منذ بداية ولاية الرئيس كارتر في عام ١٩٧٦.و عندما حصل الغزو السو فياتي لأفغانستان في نهاية عام ١٩٧٩، عاد الاهنمام الاميركي الى باكستان أكثر من أي و قت مضى بسبب دور باكستان الرئيس في تقديم المساعدات الأميركية الى أحزاب و حركات المقاو مة الأفغانية.

و مع هزيمة الاتحاد السو فياتي في افغانستان، و نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩٠، و الاسقاطات المدمرة التي تركتها حرب الخليج الثانية عام١٩٩١، تغيرت الكثير من معادلات الصراع الاقليمي و الدو لي. فبرزت الولايات المتحدة الاميركية كقطب او حد يقرر بطريقة أحادية الجانب السيا سة الدو لية. و في أعقاب ذلك قطع الرئيس بو ش الاب المعو نات الاميركية لباكستان بسبب برنامجها النووي، و بالمقابل انتقلت الهند من حليف للاتحاد السو فياتي سابقا الى حليف للو لايات المنحدة، خاصة بعد ا ن حصلت تحو لات مهمة في السياسة الخارجية الهندية من القضية الفلسطينية، و بعد ان اقامت نيو دلهي علاقات دبلو ماسية مع الكيان الصهيو ني، في عام ١٩٩٢.

ويتخوف العالم الآن في حال اندلاع الحرب بين الهند وباكستان من لجوء البلدين إلى استخدام أسلحتهما النووية أحدهما ضد الآخر، ذلك أن حجم الدمار الذي سيحدث في اول حرب نووية يشهدها العالم سيكون غير مسبوق أو متصور،ولن تقتصر آثاره على البلدين وحدهما، أو آسيا فقط ولكن سيتأثر بها كل العالم مع احتمالات تدخل أطراف نووية أخرى.

ومذ دخلت الهند وباكستان علناً إلى نادي الدول النووية في أيار /مايو ١٩٩٨، ما زال السؤال مطروحاً: هل يتمكن توازن الرعب بين جباري جنوب آسيا من أن يلعب لصالح استقرار العلاقات بينهما؟لقد رسخت حيازة السلاح

النووي عند القادة الباكستانيين الاعتقاد بأنه لم يعد في إمكان الهند التصدي لهجمات الانفصاليين الكشميريين من خلال حرب تقليدية واسعة.من وجهة النظر الهندية تبدو ثنائية الطرح القائل: إما السلام وإما الحرب النووية، ثنائية غير صحيحة.. إذ يعلل أحد القادة العسكريين الهنود قائلاً: في وضعية عدم التوازن النووي، يفرض الطرف الأقوى شروطه على الأضعف، أما في وضعية التوازن فالمآل الوحيد هو التدمير المتبادل الكامل". وهذا يعني أن حربا تقليدية أوسع لن تؤدي تلقائياً إلى نشوب الحرب النووية،كما يذهب بعض الخبراء إلى قو ل ذلك.وكان بعض المسؤولين في رئاسة الوزراء الهندية وضعوا تصوراً مفاده أن توسيع دائرة الحرب سوف يؤدي إلى ضربة أولى باكستانية، مع استخدام رأسين نووين، تليها ضربات هندية تكون مدمرة تماماً بالنسبة إلى الباكستانيين.

وتعود جذور الصراع بين الهند وباكستان إلى نهاية الحرب الهندية-الباكستانية الأولى منذ عام ١٩٤٧، ولم تنفك باكستان منذ ذلك الحين تطالب بإقليم كشمير ذي الغالبية المسلمة، وتحاول تدويل الصراع بمطالبتها بإجراء استفتاء شعبي فيه تحت رعاية الأمم المتحدة، الأمر الذي رفضته الهند بشكل قاطع، وقد انتهت الحرب الهندية – الباكستانية الأولى بوقف إطلاق النار الذي أشرفت على تنفيذه منظمة الأمم المتحدة، مع تقسيم كشمير إلى قسمين: منطقة آزاد كشمير، أي (كشمير الحرة) الباكستانية، وولاية جامو (كشمير الهندية).

أما الحركة الاستقلالية الكشميرية المدنية فإنها تضرب جذورها في أعمال الشيخ عبدالله وكتاباته في نهاية حكم التاج البريطاني في الثلاثينات من القر ن العشرين. و يبدو أن النظام الإستقلالي قد بعث من جديد، منذ نهاية الثمانينات على أيدي حركة إسلامية راديكالية تساندها باكستان.

وتحاول الهند استغلال الحرب الأمريكية في أفغانستان التي كانت نتائجها تخدم مصلحة الهند وروسيا،وبالتأكيد الولايات المتحدة بعد سقوط نظام طالبان،وتفكيك تنظيم القاعدة،وهما من أشد الحركات الإسلامية المناصرة للحركة الإستقلالية الكشميرية، لإساءة إبراز الكفاح من أجل الحرية والإستقلال في كشمير على أنه إرهاب.وتستند الهند إلى تحالفها مع الكيان الصهيوني والإمبريالية الأمريكية من أجل إخضاع باكستان لمطالبها بشأن النزاع حول كشمير الذي تمخض عن حربين في الماضي.و بالفعل نجحت الهند في إملاء شروطها على باكستان، بعد اعتقال نظام برويز مشرف قيادات الحركات

الإسلامية الكشميرية الراديكالية، التي تصنفها الهند في خانة الحركات الإرهابيةالمتحالفة مع تنظيم القاعدة.

لقد خسرت باكستان كل شيء من مصداقيتهافي أفغانستان، واصبح الأفغان اليوم مناهضين لها، والاغلبية منهم تتهم اسلام آباد بأنها السبب الرئيسي وراء كل مصائبها: الحرب الاهلية،حركة طالبان،ابن لادن الخ.أ ما تحالف الشمال المسيطر علىالو زارات السيادية في الحكو مة الانتقالية، فهو يقيم علاقات و ثيقة مع الهند، لا مع باكستان. و بذلك أصبحت الجبهة الغربية لباكستان مصدر تهديد، بعد أن كانت تشكل لاسلام آباد "عمقا استراتيجيا" في حال تعرضها لهجوم من جارتها اللدودة الهند.

و في الشرق ، من الجانب الهندي أيضا، تحصد باكستان ثمار سياستها المساندة سياسيا و عسكريا أيضا للحركات الإسلامية الكشميرية المطالبة باستقلال جامو و كشمير الخاضعة للوصاية الهندية .و يعرف الجنرال مشرف أن وضع باكستان في هذه الأزمة الخطيرة ضعيف، لذا حاول أن يبرهن للهند عن حسن نو اياه من خلال الاجراءات التي اتخذهابحق الحركات الإسلامية الكشميرية.و لكن هذه الخطوات الرمزية لن تقنع الهنو د بان اسلام آباد جادة في القضاء على "الارهاب العابر للحدود"و هو مصطلح تستخدمه نيو دلهي لتحديدتسلل المجاهدين الكشميريين القادمين من الاراضي الباكستانية.

إن مسألة كشمير تختلف في طبيعتها عن أفغانستان، إذ من السهل على الجنرال مشرف أن يعلن تغييرا في سياسته على الجبهة الغربية،و يعترف باقتراف ذنب من خلال مساندته لنظام طالبان، لكنه من الصعب جدا أن "يبيع" للرأي العام الباكستاني موقفابالتخلي عن المسألة الكشميرية"المقدسة". و كانت باكستان تدافع دائما عن مساعدتها للمجاهدين الكشميريين على الصعيد العسكري، و لكن أن تعلن بقوة عن ارادتهابالتخلي عن الدعم السياسي لهذه المعركة المصيريةبالقياس الى الهو ية نفسها لجمهو رية باكستان الاسلامية، فهذا يعتبر شيئا خطيرا يهدد و حدة باكستان التي أصبحت على كف عفريت.

و لما كان الخطر الإسلامي الأصولي و لايزال هو الذي يتحكم أساسا بالسياسات الدولية للولايا ت المتحدة الاميركية، فقد و جدت واشنطن في الهند حليفا إستراتيجيا ينسجم مع مو اقفها المتشددة من الحركات الإسلامية الأصولية في أفغانستان، و باكستان، و اقليم كشمير. و تنظر الولايات المتحدة الأميركية الان الى الهند على أنها حجر الزاوية للإستراتيجية الأميركية في جنوب آسيا،

وذلك لما تمثله من ثقل في مواجهة الصين، و لما لها من تاثير في المنطقة، فضلا عما تبشر به من فرص للإستثمارات الأميركية في أسو اقها الواسعة. والآن بعد هزيمة حركة طالبان في أفغانستان، و خسارة باكستان ل"خلفيتها الاستراتيجية" و بالتالي لمو قعها الإقليمي في آسيا الوسطى، و بعد أن خفت ذلك البريق و الوهج اللذان تمتعت بهمافي أعقاب تفجيراتها النووية ، خصوصا في العالمين العربي و الإسلامي، و تحو ل الولايات المتحدة الى القيام بدور "شرطي العالم" تحت لافتة مكافحة الإرهاب،أصبح مو قف الولايات المتحدة من النزاع بين الهند و باكستان ، متماثلا مع موقف أميركا من الصراع العربي الصهيوني ، اذ أنها تتعامل مع الهند كما تعامل الكيان الصهيو ني، في حين أنها لن تمنح باكستان أكثر مما منحته للعرب.

■■

الهوامش:

(١)- أيمن السيد عبد الوهاب، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية : الصين ، اليابان، الهند، باكستان ، أندونسيا. مجلة السياسة الدولية- العدد ١٤٧، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ (ص٨٢).

■■

الفصل الثامن

من المسؤول عن العداء المتجذر لأمريكا

١-بوش والحرب ضد العدو الجديد الإرهاب

يرى كثير من المحللين الإستراتيجيين في الغرب و الوطن العربي أن أحداث ١١ أيلول، كان يمكن لها أن تكون فرصة للولايات المتحدة كي تعيد النظر في الكثير من سياساتها الخارجية، لكن بعد أن كسبت الولايات المتحدة الحرب في أفغانستان، و في ظل استمرار الحرب ضد ما تسميه، " الإرهاب "، أصبح صقور الإدارة الأميركية هم الذين يسيرون الدفة باتجاه العودة إلى السياسة الأحادية القطب الانتقامية .

لقد شكلت أحداث ١١ أيلول منعطفا في التفكير الأميركي و عودة لا مفر منها و ملائمة من واشنطن إلى سياسة التعددية القطبية المرغوب فيها بحرارة من جانب حلفائها، بحيث تشكل هذه السياسة نهاية التفرد الأميركي بالقرار العالمي، و نهاية القطبية الأحادية، التي هيمنت على العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (سابقا)، و التي اتسمت بها على وجه التحديد الفترة الأخيرة من رئاسة جورج دبليو بوش .

فقبل بداية الحرب ضد أفغانستان، سعت الولايات المتحدة الأميركية لتشكيل تحالف دولي ضد ما تسميه " الإرهاب "، ضم كلا من أوروبا وروسيا و الصين و جيران أفغانستان، و هذا التحول في السياسة الأميركية لم يكن نابعا من تحرر الأنا الأميركية المتعالية و المتعجرفة من أنانيتها، بل لأن واشنطن رأت أن لا خيار أمامها إلا أن تأخذ بعين الاعتبار وجود المحيط الدولي و عدم

القفز و تجاوز المجتمع الدولي .

غير أن النصر في الحرب الأولى الذي تم إحرازه بسهولة نسبيا في أفغانستان، جعل إدارة الرئيس بوش تعود إلى فكرة القطبية الأحادية، الحصرية، ذلك أن هذه الإدارة ميالة بطبيعتها إلى تجاهل بقية العالم. و في الواقع يتراءى لنا اليوم أنه باسم الحرب ضد الإرهاب التي أعلنها الرئيس بوش في خطاب حول الاتحاد أمام الكونغرس تعمد الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات صارمة لقمع الحريات على المستوى الداخلي الأميركي و على المستوى العالمي، وإغلاق أعينها تماما على ممارسات الأنظمة الديكتاتورية في العالم، و العودة إلى انتهاج سياسةمكارثية تتسم باصطناع العنف في مقاومة العناصر التي تعتبرها الحكومة الأميركية هدامة .

الولايات المتحدة الأميركية تتجه حاليا نحو شكل جديد من القطبية الأحادية البراغماتية و النفعية على الخريطة، و من خلالها تستغل الأزمة الحالية للنيل من حرية و حقوق الشعوب، و تتصرف بطريقة أحادية القطبية عندما تعتقد أن فاعليتها العسكرية في تنام مستمر ، كما هي الحال بالنسبة للعمليات العسكرية في أفغانستان – و لكن أيضا لن تتردد الولايات المتحدة الأميركية في توجيه نداء إلى شركائها تبعا لمواهبهم و إمكانياتهم و تأثيرهم : و هذا ما يحصل بالذات حين يتعلق الأمر بالحركة الديبلوماسية، و مهمات حفظ السلام، والتعاون الأمني، بوصفه الحلقة المركزية في إطار مكافحة ما يسمى " الإرهاب".

الولايات المتحدة تطلب من بلدان العالم أن تقرر فيما إذا كانت " معنا أو ضدنا " و كأن الخط الفاصل واضح، و قد وافق الكونغرس على منح الرئيس بوش التمويل و الدعم اللازمين لتوسيع بناء قوة عسكرية و استخباراتية واسعة و تقلصت مساحة الحرية العامة للأميركيين. و قد جعل الرئيس بوش من خطابه حول الاتحاد خطابا تعبويا بامتياز، طالبا من الأميركيين الوقوف وراءه في حربه المعلنة على الإرهاب و مكرسا معظم خطابه للحديث عن الحرب رابطا مستقبل أمريكا بتطوراتها. و بذلك حدد الرئيس بوش مصير الأميركيين في الداخل بما يتحقق له من إنجازات في حربه على الإرهاب، و هي معركة لن تنتهي في غضون سنة أو سنتين، بل وضع لها حدا يتجاوز حتى السنوات الثماني التي يمكن أن يمضيها في البيت الأبيض في حال إعادة انتخابه لولاية رئاسية ثانية سنة ٢٠٠٤ .

واشنطن لا تعاين إلا تفوقها العسكري الكاسح ،الذي تستخدمه لتأكيد

هيمنتها على العالم. و الولايات المتحدة مستمرة في التبختر و التعجرف ، وإظهار سيطرتها على النظام العالمي، و هي لا تريد حقا ممارسة " عدالة غير محدودة " كما تدعي، لأن هذا يرتب عليها الإصغاء إلى مختلف الأصوات الصادرة من أنحاء العالم و من المنظمات غير الحكومية التي تصرخ عاليا للحصول على شفقتها، عوضا عن إيديولوجيتها و أعمالها الحربية التي تقذفها واشنطن كيفما أرادت.

هذه السياسة ليست جديدة. فالرئيس بوش أعلنها قبل انتخابه رئيسا للولايات المتحدة، و مارسها بعد انتخابه : و تتصرف إدارته الحربية المتكونة من مسؤولين لهم باع طويل في مكافحة الإرهاب خلال الأعوام السابقة في كل مكان تبعا لرهانات هي تحددها لا المجتمع الدولي، أو حلف شمال الأطلسي. فمن بين القضايا الساخنة في العالم، هناك القضية الفلسطينية التي كانت الاختبار الحقيقي لإدارة الرئيس جورج بوش لجهة تبنيها منطق و سياسة رئيس الحكومة الإرهابي شارون ،إلى معاهدة (أي بي أم) مع روسيا حيث تنصلت الولايات المتحدة منها لمصلحة مشروع الدرع الصاروخي، إلى انتشار الأسلحة النووية. و أخيرا بدا جليا من سياق تكرار حديث بوش عن " محور الشر " الذي تمثله في رأيه دول مثل العراق و إيران و كوريا الشمالية، أنه يعد الأميركيين لخوض غمار حملة عسكرية أخرى ، لا سيما أنه قال مباشرة أن أفغانستان ليست سوى البداية في الحرب الطويلة على الإرهاب .

و بذلك، فإن الحرب ضد الإرهاب من وجهة نظر إدارة بوش تقتضي عدم الإصغاء لحلفاء الولايات المتحدة الأميركية، و استمرارها في نظام القطبية الأحادية، لأن هذا الموقف الهيمني يسمح لواشنطن بوجه خاص أن تحتكر وحدها المبادرة العسكرية في شن الحرب ضد العراق أو إيران – من دون تقديم كشف حساب لأحد. علما أن هناك دولا تمارس الإجرام و الإرهاب، وهذا ما يوافق تماما تصرفات أصدقاء الولايات المتحدة الصهاينة الذين يتبعون سياسة ما هو أبشع من الجريمة و الإرهاب، و أميركا تغض النظر عن هذه السياسة الإرهابية، بل أنها تتبنى منطقها ...

أكثر من أي وقت مضى، و في عالم مندمج، حيث أن القرارات الرئيسية للولايات المتحدة بشأن خوض الحرب ضد الإرهاب، تؤثر على التوازنات الكبيرة التي تنظم العلاقات الدولية، في السراء و الضراء، كان من المنطقي و التاريخي أن تشكل أحداث الحادي عشر من أيلول منعطفا في التفكير الأميركي

بحيث يمتد التأثير ليكون بمنزلة نهاية التفرد الأميركي بالقرار العالمي و نهاية القطبية الأحادية، فضلا عن وجوب بقاء تلك الأحداث ماثلة في الذاكرة الأميركية، لجهة إعادة واشنطن النظر في علاقاتها مع الدول الأخرى من منطق الإحترام المتبادل، و القيام بمشاورات حقيقية على مستوى عالمي .

الحرب ضد الإرهاب تستدعي تحديد و تعريف الإرهاب من قبل مؤسسات دولية مثل هيئة الأمم المتحدة، و تتطلب أيضا سيادة المبادئ العامة و الشاملة، و ليست الغربية فقط كالديمقراطية و الحرية و المساواة و مقاومة الشعوب للاحتلال و احترام حقوق الإنسان بغض النظر عن جنسيته و ديانته التي ينتمي إليها. غير أن الخطر الأكبر الذي وضعت فيه الولايات المتحدة يكمن في تجاهل هذه القيم و وضعها على الرف، و ذلك بالتذرع بالظروف الدولية غير الملائمة و ما شابه. غير أن هذه الفرصة التاريخية خسرتها للولايات المتحدة، بل إن إدارة الرئيس بوش دفنتها عندما اختارت تأكيد أنها القوة العظمى الوحيدة، التي صارت تعتبر نفسها سيدة العالم بفرضها ما دعته النظام العالمي الجديد أحادي القطبية، و إطلاق اسم الإرهابي على كل من يعادي ظلمها وجورها .

هذه الفرصة التاريخية المهدورة، سوف تكون لها نتائج كارثية، لأن الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة الأميركية ضد الإرهاب لن تحقق النتائج المقصودة .و لأن الحرب ضد الإرهاب أيضا،التي تخاض حصريا على الصعيد العسكري، و الاستخبارات، و التجسس، و الحرب السرية، و بأهداف منتقاة من الولايات المتحدة هي بالضرورة متفككة. فالولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، تستخدم الوسائل غير الديمقراطية، و تغلق أعينها تماما على ممارسات الأنظمة الديكتاتورية في العالم، ذلك أن فكرة مساندة أنظمة ما وتقديم المساعدة لها بحجة أنها تنادي بالقضاء على الإرهاب فكرة غير ناضجة و غير مقبولة. فهل يمكن قبول تسلط بعض الأنظمة العالمية المتعسفة لأنها أدانت هجمات الحادي عشر من أيلول، و هل بالإمكان غض الطرف عما يحدث في الشرق الأوسط من إرهاب صهيوني بشع .؟الإرهاب كل لا يتجزأ ، و بالتالي تقتضي محاربته استخدام الوسائل الشرعية و الديمقراطية العادلة سواء على المستوى الوطني أو العالمي. و هذه الحرب تحتاج إلى مرتكزات قانونية أوأمنية بدلا من اللجوء إلى القوة و استخدام الأعمال العسكرية كيفما اتفق خاصة ضد الدول المناوئة للسياسة الأميركية كالعراق و إيران و كوريا

الشمالية .

إن معظم الدول في العالم الثالث عامة و في الوطن العربي خاصة، ترفض لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية ضد العراق، و هي تريد أن تتعاون مع واشنطن من أجل الوصول إلى مجتمعات أكثر تماسكا وتطابقا و انسجاما مع المبادىءالعامة الشاملة، التي تخدم مصلحة الجميع. إلا أن مناداة واشنطن بالديمقراطية و إقامة تحالفات مع الطغاة أو الحكومات الاستبدادية و خوض الحرب ضد الإرهاب أمر فيه الكثير من التناقض و يثير السخرية، لأن مسألة وصف بوش إيران و العراق و كوريا الشمالية بأنها " محور الشر "، و أنها تمثل " تهديدا واضحا و بائنا " للعالم ، و أن هذا التهديد " خطير جدا "، قد جعل الولايات المتحدة الأميركية تنتهج سياسة فاشية واضحة للعيان، إذ أصبحت هذه السياسة تذكرنا بما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة، حيث أصبح الهاجس الأمني من أولويات التعاون الدولي و شغله الشاغل .إلا أن البحث عن الأمن و دعم الديكتاتوريات المفروضة بالعنف والتعسف مسألتان متناقضتان و تهيئان الأجواء لمزيد من العنف و التعسف لتصبح أكثر ملائمة لكافة أنواع التجارة غير المشروعة من جهة كتجارة الأسلحة و المخدرات و غير ذلك، و بالتالي تعمل على تغذية التطرف والإرهاب من جهة ثانية .

إن إدارة الرئيس بوش تتجاهل كثيرا العالم، بل إنها تعتقد أنها صاحبة فضيلة، و ترفض رفضا قاطعا معالجة الأسباب التي قادت و تقود إلى مراكمة جميع الكراهيات ضد أميركا، التي ليست بمستوى واحد، و بالتالي فهي ليست متشابهة، ذلك أن العداء للأمركة مختلف من دولة لأخرى .غير أن هناك قاسما مشتركا بين جميع الدول حتى الدول الأوروبية منها إزاء القطبية الأحادية التي تنفرد بها الولايات المتحدة. لقد أقام بوش نفسه حاكما مطلقا على العالم، غير عابئ بكل الأسباب المولدة للإرهاب. و هو بذلك يريد معالجة النتائج من دون القضاء على الأسباب. و ربما كان الأوروبيون و الروس و الصينيون يختلفون معه في هذه الناحية اختلافا جذريا لجهة مناداتهم بالقضاء على الإرهاب مع دعوتهم في الوقت عينه إلى معالجة الأسباب، أي عدم تجاهل أصوات الآخرين و القفز فوق مشكلاتهم و همومهم ، خاصة في دول الجنوب .. و إذا أرادت الديمقراطية أن تنتصر على الإرهاب فعلى الولايات المتحدة و معها الدول الغربية بلا استثناء أن تسعى إلى تطبيق المبادئ الديمقراطية على أنفسها أولا،

لأن الحكومة الأميركية لا تحترم القانون الدولي، و لا القيم و المبادئ و الديمقراطية و تستخدم المعايير المزدوجة.

في مقارنة تاريخية بين النظام الدولي القائم على التعددية القطبية و النظام الأميركي أحادي القطبية، نرى أن الرئيس روزفلت في الحرب العالمية الثانية وقف ضد النازية و دخل الحرب مع الحلفاء تشرشل و ستالين، و ظل حتى آخر رمق من حياته يعمل على إرساء نظام من التشاور متعدد الأقطاب الذي رأى النور عقب الانتصار على النازية، و تكون هيئة الأمم المتحدة. و كان روزفلت المهندس لهذا النظام متعدد الأقطاب ،في حين أن الرئيس بوش الحالي يريد أن يعدم نظام تعددية القطبية، و المشاورات الدولية، ويقلل من المكاسب المهمة، التي حققها العالم في ظل النظام المتعدد الأقطاب، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و مخطط مارشال لإنقاذ أوروبا، و استقلال العالم الثالث، وتحرره من السيطرة الإستعمارية المباشرة، إضافة إلى تجنب عدة صراعات إقليمية و دولية .

إن الرئيس بوش يريد أن يدير ظهره للتعاون الدولي و الإقليمي الذي ساد خلال نصف قرن، في إطار الهيئات المتخصصة للأمم المتحدة، و آلاف البرامج الدولية للتنمية، و التعاون العلمي و التكنولوجي و التضامن من أجل إنقاذ الكنوز الثقافية و التراثية، و بناء المدارس و الجامعات، و عقد المنتديات بين المفكرين، و العلماء و الفنانين من كل الجنسيات، حيث أسهمت كل هذه الإنجازات و المكاسب في تعميم وعي كوني يستند إلى مرجعية واحدة للقيم الكونية كالديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و التوزيع العادل للثروة، واحترام استقلال الشعوب .

المنطق الذي يسير بموجبه بوش هو بناء نظام القطبية الأحادية الذي لا يترك مجالا للآخرين، حتى حلفائه لإبداء وجهة نظر قد تكون مختلفة مع توجهاته في الشكل، و متفقة معها في المضمون، أنه يريد بناء عالم يتقرر مصيره في مكتبه البيضاوي .

السؤال الذي باتت تطرحه النخبة الأميركية الفكرية و السياسية مرارا وتكرارا، و بصراحة تامة كلما سنحت الفرصة، و يطرحه الغرب برمته، لماذا هذا العداء المتجذر للولايات المتحدة الأميركية في العالمين العربي و الإسلامي؟

يعجز الأميركيون عن إيجاد تفسير لتفجر العنف ضد الولايات المتحدة الذي جسدته أحداث ١١ أيلول الماضي، و هم على قناعة تامة بالعيش في

مجتمع عادل يكافئ الأبرار و يعاقب الأشرار. غير أن صور الطائرتين و هما تصدمان البرجين التوأمين في قلب نيويورك تبقى ماثلة أبدا في أذهانهم مثل هوس لتجسد التعبير الصارخ عن كراهية تتحدى المنطق. على الشعب الأميركي أن يعرف أنه ليس السبب في كل ما حدث، و لكن سياسة الحكومة الأميركية هي التي تذكي الأحقاد و الكراهية لدى الشعوب، ليس في العالمين العربي و الإسلامي فقط، و إنما في كل الكون .

في عام ١٩٩٦ طلبت ليسلي ستاهل من محطة تلفزيون سي – بي اس من مادلين أولبرايت التي كانت آنذاك سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، عن موقفها من موت ٥٠٠٠٠٠ طفل عراقي جراء العقوبات الاقتصادية القاسية المفروضة على العراق، فقالت : " هو خيار صعب جدا .. و نعتقد أن الثمن له وزن و قيمة. هل طردت من مركزها بسبب هذا الموقف المعادي للإنسانية ؟ أبدا لا بل استمرت تجوب كل العالم، و تمثل الرأي الأميركي ومواقف الحكومة الأميركية. و الأخطر من كل ذلك في الظروف الراهنة، أن الحصار مازال مفروضا على الشعب العراقي، و الأطفال العراقيون مستمرون في الموت .

هل هو التمييز الدقيق الذي يناوئ الحضارة بالوحشية، و تقتيل الأبرياء، و" صدام الحضارات ". و " تعويضات الحرب ". إنها السفطسة الخالصة، وجبر " العدالة بلا حدود " التي لا يفهم من أمرها شيء.كم يجب أن يموت من العراقيين لكي تقتنع أميركا بفك الحصار الظالم ؟ و كم يجب أن يموت من الأفغان مقابل أميركي واحد ؟ و كم يجب أن يقتل من المجاهدين مقابل جثة رجل أعمال أميركي أو بنكي ثري ؟

المفارقة في هذه الحرب الأولى من بداية القرن الحادي و العشرين، أنها تقوم بين أعظم إمبراطورية في التاريخ و معها تحالف دولي و بين أفقر بلد في العالم، هو في حالة دمار بسبب سنين الحرب الأهلية. هل هذه هي "العدالة بلا حدود " التي بشر بها الأميركيون مع بداية هذا القرن : المدنيون الأفغان يموتون بسبب الجوع، و ينتظرون حتى تقتلهم القنابل و الصواريخ الأميركية التي تدك المدن الأفغانية يوميا، ليلا و نهارا. و في الولايات المتحدة، يتحدثون بأنهم "سيرجعون أفغانستان من خلال القصف إلى العصر الحجري". كل العالم يعلم، أنه لا توجد في أفغانستان قواعد عسكرية حديثة، و لا مراكز صناعية، ولا مصانع لتحلية المياه، و لا دولة حديثة أصلا. الفرنسيون يقولون بأن

الأميركيين يقصفون الأكواخ المبنية من الطين، و المدنيين. انهم يحطمون بلـدا محطما بالأساس. هل تحتاج أفغانستان إلى كل هذه الحرب، و هذه الآلاف مـن أطنان القنابل، لكي تعود إلى العصر الحجري، أم أن البلد في حد ذاته يعيش في العصر الحجري ؟

الولايات المتحدة الأميركية تعرف جيدا أفغانستان، و أكثر مـن أي دولـة أخرى في العالم، فبعد الغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، قامـت وكالـة المخابرات المركزية (سي أي إيه) و المخـابرات الباكسـتانية بـأكبر حملـة عسكرية غير مباشرة للسي أي إيه منذ الحرب الفيتنامية. و كان هدفها توحيـد طاقات المقاومة الأفغانية، و تجنيدها في حرب مقدسة، أي في جهاد إسـلامي، ضد النظام الشيوعي في كابول. و بعد كل ما جرى، تحولـت أفغانسـتان إلـى مقبرة للشيوعية السوفياتية، و وسيلة لنظام القطب الواحد المهيمن عليه من قبـل الولايات المتحدة الأميركية. و قد وفق هذا المشـهد المـدمر لأفغانسـتان بـين الرأسمالية الجديدة و عولمة الشركات المتعددة الجنسية، و هـذا كلـه خاضـع لسلطة الولايات المتحدة الأميركية. و ها هي أفغانستان تتأهب لكي تتحول إلـى مقبرة للجنود المنتصرين على غير ما كان يتوقع، في هذه الحرب الأميركية .

بداهة، إن حملة " الحرية الدائمة " تهدف إلى نشر نمط الحياة الأميركية، و فرض الهيمنة السياسية الأميركية. لكن هذه الحملة سوف تنتهي بدون شك إلـى نقض الأساسيات بشكل كامل، إنها سوف تضاعف العنف و الإرهاب فـي كـل العالم. و هي لا تعني للشعب الأميركي الذي يعيش حالة من الرعب الحقيقـي، شيئا آخر سوى العيش في مناخ حاقد، و من عدم الاطمئنان، كالحالـة النفسـية التي تشهدها الولايات المتحدة الأميركية الآن، الناجمـة عـن شـبح الحـرب البيولوجية، بسبب مرض الجمرة الخبيثة، حتى أن الأميركيين أصبحوا يقولـون إن الموت البطيء هو أسوأ من القضاء على الجنس البشري بوساطة الانفجـار النووي .

لا شك أن الحكومة الأميركية، و معها كل حكومات العالم، تسـتغل حالـة الحرب لكي تكبح الحريات المدنية، و تقيد حرية التعبير، و تلجأ إلـى تسـريح مكثف للآلاف من الموظفين، و تنكيد عيش الأقليات الأثنية، و الدينية، خاصـة منها العربية والإسلامية، و تقليص النفقات الاجتماعية، و تحويل كميات كبيـرة من الأموال نحو الصناعات الحربية. و لأية غاية ؟

إن من غير المعقول أن تقود الحكومة الأميركية حملة من العنف العسكري

القاسي و الاضطهاد تحت حجة اجتثاث مصادر الإرهاب. من الناحية المنطقية و العقلية، الإرهاب هو الظاهرة، لا المرض، و هو يسافر بدون جواز سفر. إنه فوق – قومي، عالمي، و بنفس الدرجة مثل الشركات المتعددة الجنسية : بيبسي كولا، أو كوكا كولا ... الخ. و إذا لاقى الإرهاب بعض ا لصعوبات، فإنه يرحل، و يأخذ معه " مصانعه " إلى بلد توفر له أفضليات جديدة، أبدا مثل الشركات المتعددة الجنسيات .

الإرهاب بوصفه ظاهرة عالمية لا يمكن القضاء عليه، لكن من أجل السيطرة عليه، يجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تعي جيدا، و تعترف بتقاسم السيادة على الكرة الأرضية مع أمم أخرى، و مع شعوب أخرى لها أنماطها الحياتية، و لها ثقافاتها المختلفة عن الثقافة الانكلوساكسونية، و لها تاريخها، و لها آلامها، و لها حقوقها .

إن ضحايا الحروب الأميركية في العالم يعدون بالملايين في كوريا، وفيتنام، و لاوس، و كمبوديا. و هناك ٧٥٠٠ قتيل عقب الغزو الصهيوني للبنان بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى مليون و نصف عراقي ماتوا منذ بداية حرب الخليج الثانية و ليومنا هذا، فضلا عن آلاف القتلى من الفلسطينيين الذين يناضلون من أجل تحرير أرضهم من الاحتلال الصهيوني الغاشم. و إذا انتقلنا إلى خارج منطقة آسيا، هناك الملايين من القتلى، في يوغسلافيا، و الصومال، و هايبتي و تشيلي، و نيكاراغوا، و السلفادور، وجمهورية الدومينيكان، و بنما، و الأرجنتين ،و الكونغو الديمقراطية (كينشاسا سابقا)، و هي كلها بلدان حكمتها أنظمة ديكتاتورية، ارتكبت مجازر ضد الإنسانية، و كانت الحكومات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض تساندها سياسيا، و تمولها ماليا و عسكريا. و القائمة تطول .

ويتفق جميع الخبراء و المؤرخين على أن أول خيبة عانتها الدول العربية من الولايات المتحدة تعود إلى ١٩٤٨، سنة قيام دولة الكيان الصهيوني، في وقت كانت هذه الدول ترى في الأميركيين المنقذ من الاستعمار و الهيمنة البريطانية و الفرنسية على المنطقة. و تعاقبت بعد ذلك خيبات الشعب العربي والشعوب الإسلامية من دعم الولايات المتحدة الثابت للكيان الصهيوني، و عدم اكتراثها بل ازدرائها المطالب و الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتحالفها مع أنظمة استبدادية، و سعيها اللامحدود إلى نهب الثروات الطبيعية من نفط و غيره، كل ذلك أوجد التربة الخصبة و الظروف المؤاتية لتجذر

العداء و الكراهية للولايات المتحدة الأميركية .

و ليس هذا الغضب في نظر الخبراء محصورا في أقلية تتبنى إيديولوجية إسلامية متشددة، و في الحركات الإسلامية الراديكالية، بل ينتشر على أوسع نطاق في العالمين العربي و الإسلامي، خصوصا في أوساط الطبقة المتوسطة العربية و صغار البرجوازيين و العمال و الفلاحين الذين يرون في الهيمنة الأميركية السياسية و الاقتصادية و العسكرية معضلة حقيقية، توجب الحل. وتوغلت هذه الهيمنة مع مجيء العولمة الرأسمالية المتوحشة، التي عمقت هذه الهيمنة، و هي بالطبع هيمنة ثقافية أميركية، التي عمت كما في أماكن أخرى من العالم جميع قطاعات الحياة في الدول العربية و الإسلامية. و هذا ما جعل الشعوب العربية و الإسلامية تلجأ إلى مخزونهم الفكري و الثقافي المتمثل في الإسلام، و إلى تقاليدهم و ولاءاتهم، بما في ذلك الولاء الديني .

إذا أرادت الولايات المتحدة أن تبذل جهودا كبيرة من أجل أن تفهم وتتصرف بشكل أفضل حول تنامي هذا العداء المتجذر لسياستها في العالم، عليها أن تقوم بمراجعة نقدية لكل سياساتها في العالم، و بالأخص منها، إعادة النظر في مقاربتها لقضية الشرق الأوسط، و في القلب منها القضية الفلسطينية، و الحصار الظالم المفروض على الشعب العراقي، و وجودها العسكري المرتبط ببناء نظام إقليمي أمني يحتل فيه الكيان الصهيوني مركز الصدارة، وصولا إلى إثبات قدرتها على فتح الطريق للتعددية السياسية نظرا لانعدام الديمقراطية في هذه المنطقة.

٢-الحرب على الإرهاب من منظور المثقفين الأمريكيين الديمقراطيين

المثقفون في الولايات المتحدة منقسمون بين آراء عدة، و يشعرون بالقلق من أن الحرب التي تخوضها إدارة الرئيس بوش على الإرهاب هي مجرد بداية لحرب أخرى، و هي تذكر بالحملة الأميركية الكبيرة الأخيرة المعادية للشيوعية. و كما في زمن الحرب الباردة حين أعلنت الإمبريالية الأميركية الحرب على الشيوعية، فعبأت الشعب الأميركي و كل المعسكر الغربي على أساس أنهم يواجهون عدوا واحدا، و أمامهم هدف واحد و أفكار واحدة مشتركة لتحقيق هذا الهدف، انقسم المثقفون الأميركيون بين من رأى أن عداء الشيوعية هو هدف نبيل، و بين من اعتبر أن معاداة الشيوعية هي ذريعة و حجة واهية

لهزة قوة توازن الصناعة العسكرية في العالم و ضرب الشعوب و الأمم التواقة إلى التحرر. و بشكل عام فإن الحرب على الشيوعية هي بمنزلة النضال من أجل الحرية بالنسبة لقسم من المثقفين الأميركيين، و بمنزلة حماية مصالح الإمبريالية الأميركية لبعضهم الآخر .

وعاودت هذه الانقسامات الداخلية في الولايات المتحدة الظهور مرة أخرى حول موضوع " الحرب على الإرهاب"، وفق رؤية جورج بوش المانوية، التي أثارت جدلا عنيفا بين المثقفين الليبراليين الديمقراطيين و المثقفين المحافظين، وهذه الخلافات بين المثقفين بشأن الإمبريالية الأميركية و الحرب على الإرهاب، تعيد إلى المسامع صدى انقسامات المثقفين الأميركيين زمن الحرب الباردة .

ويعتبر المثقفون الأميركيون الديمقراطيون أن رؤية الرئيس بوش في تقسيم العالم إلى شرير و خير، خطيرة. فالولايات المتحدة كانت تصنف الشيوعيين على أنهم وحوش تماما كما هي تصنف الآن " الإرهابيين ". و هذا التصنيف المانوي غير صحيح و غير مقبول، إذ يرى هؤلاء المثقفون الأحرار أن الحرب على الإرهاب تمهد الطريق لمزيد من الضرائب و ارتفاع هائل في الإنفاق العسكري و عجوزات في الميزانية .و ها هو الجدل على الحرب على الإرهاب يذكر بأصداء الجدل على الحرب الباردة .

ففي رسالة وجهها أكثر من ١٢٠ من المثقفين الأميركيين الأحرار (جامعيين و كتاب و صحفيين) إلى أصدقائهم في أوروبا، و نشرتها صحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ ٩ نيسان / أبريل٢٠٠٢، يعرضون وجهة نظرهم بشأن الحرب على الإرهاب، التي تطرح الآن أسئلة جوهرية حول الطبيعة الأميركية و دورها المحدد في العالم، مثلما طرحت الحرب الباردة أسئلة جوهرية في السابق : هل كانت حربا على إيديولوجية شيوعية أم كانت حربا على حركات وطنية ؟

عقب أحداث ١١ أيلول أعلن الرئيس بوش " الحرب على الإرهاب " . وهذه الحرب ليس لها أية حدود واضحة، لا في المكان، و لا في الزمان ، و لا في حجم الدمار الذي سوف تخلقه.او لا يعرف أحد من هو البلد الذي سوف يشتبه به أنه يؤوى " إرهابيين " أو أنه متهم بانتمائه إلى " محور الشر ". فالقضاء على "محور الشر " مشروع لانهاية له، و يمكن أن يستنزف طاقة العالم لمقاومة القوى المنتشرة علماأن وزارة الدفاع الأميركية أن استخدمت

قنابل كبيرة أحدثت تأثيرا شبيها بالزلزال الارضي، و تدرس رسميا استخدام الأسلحة النووية، من بين عدة أسلحة أخرى أكثر فتكا الموجودة في ترسانتها الحربية المتطورة باستمرار .

و يرى المثقفون الأميركيون الأحرار أن حجم الدمار المادي المقبل هائل و لا حصر له، و هويهدد الإنسانية بكارثة، لا في جانب عدد الضحايا البشرية فقط، و إنما أيضا كصدمة أخلاقية للأزمنة المقبلة. إذ سوف يظل الملايين من البشر يتفرجون، و هم عاجزون، في حين تظل الولايات المتحدة تدمر هذا الكون، معتقدة أن سلطتها الأخلاقية منيعة و غير قابلة للطعن أيضا ،مثلها في ذلك مثل سلطتها العسكرية. و يتحمل المواطنون الأميركيون مسؤولية خاصة في مواجهة هذا الاندفاع المجنون نحو الحرب من جانب إدارة الرئيس بوش. كما أن شعوب أوروبا تتحمل مسؤولية خاصة أيضا، لأن معظم البلدان الأوروبية هي حليفة عسكريا للولايات المتحدة، عبر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) .كما و أن الولايات المتحدة تدعي أنها في موقف الدفاع عن النفس، و لكنها تعمل من أجل حماية " مصالح حلفائها " أيضا. و هذا الوضع سوف يقود بالضرورة إلى توريط البلدان الأوروبية في مغامرات عسكرية أمريكية، الأمر الذي سيعرض مستقبل الشعوب الأوروبية للخطر .

و رغم أن العديد من المواطنين الأوروبيين واعون لمخاطر نهج الرئيس بوش الحربي، بمن فيهم الحكومات الأوروبية، إلا أنه لا يوجد إلا القليل الذين يجرؤون على قول الحقيقة بشكل واضح و صريح. و في الواقع، الجميع يشعر بالخوف من العقوبات الأميركية التي يمكن أن تطبق ضد " الأصدقاء " و" الحلفاء "، الذين لا يقدمون دعما غير مشروط للولايات المتحدة. و يخشى الأوروبيون من أن تلصق بهم تهمة " الانتي أمريكانية "، و هي نفس التهمة التي تلصق بالأمريكيين بطريقة عبثية، جراء مناهضتهم للسياسات الداعية للحرب، إذ أن احتجاجاتهم سرعان ما يتم إغراقها في بحر الاعتبارات الشوفينية التي تسيطر على أجهزة الإعلام الأمريكية. و ان من شأن وجود أي نقد أوروبي صائب و صريح للسياسة الحربية التي تقودها إدارة بوش أن يسهم في إسماع صوت الأمريكيين المناهضين للحرب .

الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة المسيطرة على صعيد عالمي، لا تجد أي ضير في جلب ثناء المنافقين و المتحذلقين الذين يحرضون قياداتهم على استخدام القوة العسكرية بطريقة مفرطة من أجل تلقين الفضيلة

للمتمردين. و الموضوع جاهز و قديم قدم هذا العالم : فطيبة الأقوياء يجب أن تفرض على الضعفاء بالقوة. و تكمن المغالطة المنطقية الأساسية لأولئك الذين يقومون بتمجيد الحرب من مزج " القيم الأمريكية " كما هي مفهومة في داخل البلاد، وبين نتائج ممارسة سلطة الولايات المتحدة الاقتصادية ، لاسيما العسكرية منها في الخارج .و يعتبرتقديس الذات إحدى السمات المألوفة في ثقافة أمريكا الشمالية، ربما لأنه يشكل وسيلة فعالة للاندماج لمجتمع مؤلف من خليط من المهاجرين. لكن للأسف، هذا السلوك تطور بطريقة متطرفة بعد ١١ أيلول. و هذا يعزز الوهم المنتشر بقوة عند المواطنين الأمريكيين، من أن عيون العالم أجمع محدقة صوب الولايات المتحدة، إما بسبب الحسد، أو بسبب الإعجاب، و أن هذا العالم ينظر إلى أمريكا بنفس منظار الأمريكيين أنفسهم : مزدهرة، و ديمقراطية، و حنونة، و منفتحة على جميع الأعراق والاديان. وإجمالا فأمريكا تجسد التحقيق الكبير للقيم الإنسانية الكونية ،و هي بحق آخر أمل كبير للإنسانية .

و في هذا السياق، فإن السؤال الجوهري الذي طرحه الأمريكيون على أنفسهم بعد ١١ أيلول : " لماذا يكرهوننا كثيرا " ،و الرد الوحيد كان : " لأننا طيبون !".. أو كما يزعم غالبا : " إنهم يكرهوننا بسبب قيمنا ". و لا يعرف أكثرية المواطنين الأمريكيين أن أثار السياسة الأمريكية في الخارج لا علاقة لها " بالقيم "التي يتم تمجيدها في داخل بلادهم، بل ان الولايات المتحدة في الواقع تحرم شعوب البلدان الأخرى من التمتع بتلك القيم، إذا رغبوها. و قد استخدمت الولايات المتحدة سلطتها في أغلب الأوقات من أجل مساندة الأنظمة الإستعمارية الآيلة للزوال، و كذلك الأنظمة الديكتاتورية اللاشعبية في أمريكا اللاتينية، و إفريقيا، و آسيا، و فرض شروط مالية و تجارية غاية في القسوة على تلك الشعوب، و في دعم القوات العسكرية القمعية، و الإطاحة بالحكومات المناوئة لها، أو فرض عقوبات اقتصادية على البلدان المستقلة نسبيا، بل إنها تلجأ إلى قصفها بواسطة صواريخ توما هوك و كروز التي تزرع الموت والدمار كما هو الشأن بالنسبة للعراق و أفغانستان .

و منذ أحداث ١١ أيلول، شعرت الولايات المتحدة بأنها هوجمت في عقر دارها : و نتيجة لذلك، ادعت الحكومة الأمريكية أن لديها " حق الدفاع عن النفس " الذي يسمح لها بخوض الحرب كما تطمح إليها، ضد كل بلد تصنفه عدوا، من دون أية أدلة تدينه، و من دون أية قاعدة شرعية. و بوضوح أكثر

تم تغييب هذا الحق ذاته كليا بالنسبة لبلدان مثل فيتنام و لاوس و كمبوديا و ليبيا و السودان و يوغوسلافيا، عندما تعرضت للعدوان الأمريكي. و سوف لن يتم الاعتراف " بحق الدفاع عن النفس " في المستقبل للبلدان التي كانت ضحية العدوان الأمريكي. و هذا بكل بساطة قانون الأقوى، أي شريعة الغاب. ثم إن ممارسة مثل هذا الحق ،المحروم منه البلدان الأخرى، لا يمكن أن يكون في خدمة " القيم الكونية "، بل أنه يقود إلى تحطيم المفهوم عينه لنظام عالمي قائم على قيم كونية ،و على نظام قضائي منفتح للجميع و قائم على الشرعية. لأن ممارسة هذا " الحق " من قبل دولة واحدة – هي القوة العظمى الوحيدة في العالم – ليس حقا، بل امتيازا تتمتع به حصرا الولايات المتحدة على حساب حقوق الدول الاخرى .

لقد شنت الولايات المتحدة حربا ضد أفغانستان باسم حق الدفاع عن النفس. و لكنها لم تكن حملة تستهدف الدفاع بطريقة خاصة على أحداث ١١ أيلول الاستثنائية. بل على النقيض من كل ذلك، فإن الحرب الأمريكية في أفغانستان شبيهة بالحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في السابق، كما أشارت لذلك وثائق صادرة عن البنتاغون تقول : قصف بلدان أخرى، و إرسال قوات عسكرية اليها، من أجل الإطاحة بحكوماتها. و تخطط الولايات المتحدة لحرب شاملة ضد العراق – من دون استبعاد استخدام السلاح النووي. و هو البلد الذي مارست ضده العدوان منذ عقد من الزمن، و بهدف معلن و صريح الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، و الإتيان بحكومة تختارها واشنطن .

في المفهوم التقليدي، " الدفاع " يعني الدفاع عن أرض الوطن، و الحادي عشر من أيلول يعتبر هجوما موجها ضد الولايات المتحدة، لكنه حصل على أرضها. غير أنه ليس هجوما تقليديا قامت به قوة عظمى تستهدف الاستيلاء على أراضي الولايات المتحدة. بل على العكس من ذلك، كان هجوما غير معروف ضد مؤسسات نوعية، تعتبر رموزا للهيمنة الامريكية. و في ظل غياب أي تبنَ لهذا الهجوم، فقد استخدم بدون شك الطابع الرمزي للأهداف، لتعليل الحرب. فمركز التجارة العالمي كان يرمز بوضوح إلى القوة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة، و البنتاغون إلى القوة العسكرية. و بناء عليه، يبدو من بعيد الاحتمال أن تكون هجمات ١١ أيلول موجهة ضد " القيم الأمريكية " كما هي معظمة في الولايات المتحدة . و يبدو أن الهدف الحقيقي من وراء تلك الهجمات كان السلطة الاقتصادية و العسكرية للولايات المتحدة التي ازدادت

نفوذا و اتساعا في الخارج .و قد تعزز هذا الاحتمال بسبب المعلومات التي تم الحصول عليها، إذ أن خمسة عشر من أصل تسعة عشر من المهاجمين كانوا سعوديين معارضين لتواجد قواعد عسكرية أمريكية على أرض المملكة. و تظهر أحداث ١١ أيلول أن الأمة التي تبسط سلطتها في الخارج، يمكن النيل منها في الداخل، و لكن الهدف الحقيقي كان التدخل العسكري للولايات المتحدة في الخارج. و في الواقع، فإن حروب بوش لها هدف محدد ألا و هو الدفاع، و تعزيز هيمنة الولايات المتحدة في الخارج. و هذا هو الهدف الحقيقي المدافع عنه، لا الحريات المدنية، أو نمط الحياة الأميركية في داخل البلاد .

وفي الواقع، إن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة عرضت بالأحرى القيم التي يدافع عنها الشعب الأمريكي للخطر، أكثر من الدفاع عنها أو نشرها على صعيد كوني. و لكن الحكومات الأمريكية المتعاقبة التي تخوض حروبا عدوانية تبحث دائما عن مساندة شعبية لها عبر مناشدة المشاعر النبيلة. و في الماضي، لم تكن للحروب الإمبريالية الإمكانيات لأحداث الدمار الشامل. لكن الان أصبح اختلال التوازن كبيرا وأكثر من أي وقت مضى، بين السلطة الضخمة للتدمير و السلطة البناءة للتعقل الإنساني. و أضحى المثقفون اليوم أمام خيار صعب:اما الإلتحاق بخيار أولئك الذين يعظمون القوة الوحشية عبر التنظير الحاذق "للقيم الروحية"، و إما تحمل المسؤولية الأكثر صعوبة والمتمثلة في التنديد بجنون و غطرسة السلطة الأمريكية المسيطرة، من أجل العمل مع مجموع الجنس البشري لإقامة الحوار العقلاني ،و العلاقات الاقتصادية الجديدة الأكثرتوازنا، و العدالة الحقيقية.

والحال هذه يجب أن يكون حق الدفاع عن النفس حقا إنسانيا جماعيا، فالإنسانية جمعاء لها الحق في الدفاع عن وجودها الخاص، ضد" حق الدفاع عن النفس" المعلن من قبل قوة عظمى متغطرسة وغير مراقبة.و قد أظهرت الولايات المتحدة ، بطريقة متكررة ، خلال نصف قرن، عدم اكتراثها بالخسائر التي تسميها "جانبية" ،و بالخراب الذي سببته جهودها المزعومة لتحسين العالم. أنه من خلال التضامن مع ضحايا السيطرة الأمريكية في العالم، يمكن لمثقفي البلدان الغربية الغنية الدفاع عن القيم الكونية.وكانت ميزانيات البنتاغون الكبيرة، و الدعم الأمريكي للديكتاتوريين عبر العالم، و التدخلات العسكرية الأمريكية في بلدان صغيرة في العالم النامي ، أهم مصادر مواجهات سياسية قاسية خلال الحرب الباردة، وهي الآن في عداد قضايا أساسية في عصر

العولمة ، و النظام الأمريكي أحادي القطبية.و بالطبع فان الطريقة في لعب هذه القضايا ستختلف مع الظروف الجديدة، و هي ستطرح أسئلة جوهرية حول طبيعة الإمبريالية الأمريكية و دورها المحدد في العالم.

ويحث الباحث الاكاديمي جون ا سبوزيتو في ا لفصل الأخير من كتابه "حرب غير مقدسة:أرهاب باسم الاسلام" كيف أنه يجب على صانع السياسة الأمريكي الذي لا يجد وقتا لقراءة البحوث الطويلة و الكتب الأكاديمية ، أن يقرأ هذا الفصل، الذي تتضح فيه خبرة إسبوزيتو في مجال دراسة عالم الإسلام في العقود الثلاثة الماضية، إذ يستخلص فيه تحت عنوان :" إلى أين نذهب ؟" الرؤية التي يجب أن تحكم صناعة القرار في واشنطن و علاقة أمريكا بالعالم الإسلامي .

و يرى إسبوزيتو أنه يجب بداية إعادة إدراك الإسلام باعتباره السياق الحضاري للعالم الإسلامي و للقضية الفلسطينية تحديدا ،و أن الكثير من صناع السياسة و الإعلاميين و المثقفين في واشنطن لا يعرفون معلومات أساسية عن الإسلام، و كلمة " الله " بالنسبة لهم لا تعني بالمقابل Godفي اللغة العربية بل هي وصف " لإله المسلمين " .. و أن أحداث ١١ سبتمبر كانت السبب المباشر في ا دراك بعضهم في واشنطن و ببالغ الدهشة أن عدد المسلمين من الأمريكيين يقارب عشرة ملايين و أنه آن الأوان لإدراك الثقافة الأمريكية في الألفية الجديدة باعتبارها ستكون ثقافة يهودية – مسسيحية – إسلامية .

و إذا كان البعض ينظرون نظرة إستعلائية لعالم الإسلام اليوم، لأنه يقع في النطاق الاقتصادي لدول الجنوب في معظمه فإن إسبوزيتو يوضح أن هذه مرحلة تاريخية و ليست سمة حضارية، مشيرا للصعود و الهبوط في الحضارات كسنة تاريخية، و ساردا ومضة من تاريخ الحضارة الإسلامية في أيام صعودها و تفوقها، و صيغ التعايش بين الثقافات و الأديان التي احتضنتهاتلك الحضارة، و منتقدا أسئلة العلاقة بين الإسلام و الحداثة، باعتبارها تستبطن أن الحداثة الغربية عالمية، و أن عالم الإسلام يجب أن يلحق بها، ومؤكدا أن الفكر و الفقه الإسلامي الحديث و المعاصر حاول تقديم إجابات مركبة باتجاه حداثة إسلامية معاصرة، و أن مراجعات المشروع العلماني في الغرب على يد أبرز علماء الاجتماع الديني و إعلان أزمة العلمنة الحداثية، وكذلك أزمة الفكر القومي الذي قامت عليه الدولة الحديثة في ظل العولمة، كلها تحولات لا تقلل من شأن الإسلام كعقيدة و حضارة بل بالعكس تستدعي البحث

في الإجابات التي يحاول عالم الإسلام صياغتها للرد على هذه الأسئلة سواء أكانت إجابات نظرية أم اجتهادات اجتماعية و أهلية و سياسية نقرأها على خريطة الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في العالم الإسلامي بتنوع ثقافاته الفرعية، و يقرأ إسبوزيتو هنا فكر خاتمي في إيران و أنور ابراهيم في ماليزيا في معرض حديثه هذا .

و يقتبس إسبوزيتو فقرة من مقال للمؤرخ الأمريكي بول كينيدي نشر في ١٥ أكتوبر ٢٠٠١ في جريدة الوول ستريت حين قال :" إن علينا أن نتخيل أن عالم الإسلام توحد في قوة واحدة في حين تفككت الولايات المتحدة لدول مستقلة ومتنازعة، و أن هذا العالم الإسلامي صارت لديه قوة ضاربة تجوب البحار وتتحكم في المجال الجوي و تتدخل في النزاعات المحلية و تفرض سياساتها بالقوة و تنشر نمط حياتها، فماذا سيكون رد الفعل الأمريكي حينئذ ؟ لا شك أنه سيكون الكراهية و الرغبة في إلحاق الأذى بهذه القوة المهيمنة. هذا هو بالضبط ما يجري الآن معكوسا ".(١).

■■

الهوامش:

(١)- هبة رؤوف عزت – أبراج أمريكا العاجية...و حروبها غير المقدسة-مجلة وجهات نظر- العدد الاربعون- مايو٢٠٠٢ (ص٧٠).

■■

القسم الثالث:

القضية الفلسطينية
و تداعيات ١١ سبتمبر

الفصل التاسع

أمريكا و الكيان الصهيوني و الإرهاب

١- الإنحياز الأمريكي الأعمى للصهيونية

عندما وقعت أحداث ١١ أيلول /سبتمبر٢٠٠١ ، كانت الانتفاضة في فلسطين المحتلة مشتعلة،كما كانت هناك عمليات استشهادية من قبل الحركات الإسلامية الجهادية، جاءت في جوهرها رداعلى ارهاب دولة الاحتلال الصهيوني بزعامة آرييل شارون، الذي ألهب المنطقة بالنيران، بعد أن تلاشى ماتبقى من الأراضي الفلسطينية.و يدعي شارون أنه حقق واحدا من انتصاراته، وأنه يقدم نفسه كمدافع عن "العالم الحر". و يتساءل الأحرار في العالم بأي طريقة دافع عن هذا العالم في بيروت عام ١٩٨٢، هل بأكوام جثث النساء والأطفال و كبار السن؟

و فيما كانت الإدارة الأمريكية أقرب إلى "المراقب" لما يجري في الاراضي الفلسطينية،و تساوي بين عنف و قمع أعتى جيش في منطقة الشرق الاوسط جعل آلته الحربية تختبر قدرتها على "كسر الانتفاضة"، و بين أحداث وأفعال احتجاجية لشعب محروم و محبط، كان شارون يخوض حربا ضروسا اشتعلت نيرانها بعد زيارته الاستفزازية لباحة المسجد الاقصى ،و أيصاده الباب نهائيا أمام أية اتصالات من أي نوع مع السلطة الفلسطينية، في اطار سياسة هدفت الافادة من المناخات الدولية الجديدة من أجل فرض كل شروطه على السلطة الفلسطينية، و دفعها للقضاء على الانتفاضة، و تلقينها درسا في مخاطر مواصلة "العنف" ضد الكيان الصهيوني.

و بالفعل استثمر رئيس الحكومة الصهيونية آرييل شارون الحملة التي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تديرها على الإرهاب ، التي استكملت فيها متطلباتها المادية و المعنوية لخوض الحرب على أفغانستان،لكي يضع مخططه موضع التنفيذ ، من أجل الحصول على قدر أكبر من المكاسب. فقد أظهرت الحكومة الصهيونية تعاطفا قويا مع الولايات المتحدة بمجرد وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، إلى درجة أنها ا تخذت قرارا بإغلاق المجال الجوي الصهيوني لمدة أربع و عشرين ساعة،في خطوة توحي بأن من قام بالعمل ضد أمريكا يمكن أن يستهدف الكيان الصهيوني أيضا، أي أن العدو مشترك. كما حاولت الحكومة الصهيونية و معها أجهزة لاعلام التي يسيطر عليها الصهاينة في الغرب، استغلال أجواء الصدمة و التعبئة في الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة و بن لادن، للقيام بحملة دعائية معا دية و حاقدة على العرب والمسلمين ، ملقية المسؤولية على عدد من الدول العربية بدعوى دعمها للارهاب الدولي أو وجود قواعد للارهابيين على أراضيها حتى توضع على قائمة الاهداف الأمريكية عند الرد العسكري، و هنا تم الحديث صراحة عن سوريا و لبنان والعراق.و ذهب شارون إلى حد إقامة نوع من المساواة بين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات و زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ، حين قال مخاطبا الأمريكيين" كل منا لديه بن لادن الخاص به"

في هذا السياق بدا واضحا أن هناك نوعا من الخلاف بين الأرجندتين الأمريكية و "الإسرائيلية"، و تبلور ذلك بوضوح في رؤية الولايات المتحدة بضرورة ابتعاد "اسرائيل" تماما عن أجواء الحملة القادمة "ضد الارهاب". فالحملة ستكون موجهة ضد دولة أو دول اسلامية و ربما عربية ، و من ثم يغدو ضروريا مشاركة دول عربية و اسلامية في هذه الحملة على أي مستوى من المستويات، و بالتالي فإن أي دور "لاسرائيل" سوف يحبط الخطة الامريكية، و كذلك فإن مجرد مشاركة "اسرائيل" في الحملة و هي المتهمة من قبل الدول العربية و الرأي العام العربي و الاسلامي بأنها تمارس إرهاب الدولة، سوف يخلط الاوراق و يعرض الحملة الأمريكية للتشويه(١).

و اذا كان العالم قد سر للتقدم الذي أحرزه مجلس الامن الدولي في الاشارة في أحد قراراته الى الاعتراف بحق الفلسطينيين بإنشاء دولتهم،و هو تعبير مساو للأرض، إلا أنه يجب أن نذكر أن الشعب الفلسطيني ليس بالشعب المشرد،الذي لا أرض له، بل أنه عانى من القهر و الطرد و القتل و المجازر بسبب استمراره في تشبثه بأرضه لاكثر من خمسين عاما، و اذا كانت الدول

العربية هللت للانعطافة التي شهدتها السياسة الأمريكية ، حين أعلن الرئيس جورج بوش الابن في خريف ٢٠٠١ ،"أن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة كانت مطروحة على الدوام لدى الإدارة الامريكية، شريطة احترام حق "اسرائيل "في الوجود..."، إلا أن هذا الموقف الأمريكي ليس سوى تنازل سطحي ظاهري ، هدفه كسب ود العرب في حملة بوش ضد ما يسميه الإرهاب.

أن تمسك العرب بهذا الأمل الأمريكي الخادع يعكس لنا تفاهة التفكير السياسي،لأن الوعد باقامة دولة فلسطينية خديعة هو ما بعدها خديعة،أما أطروحات أراضي الحكم الذاتي المستقلة، فهي خديعة كذبة أخرى، تضاف إلى جارتها، فقدزرعت الحكومة الصهيونية الاراضي الفلسطينية بألغام المستوطنات الصهيونية التي تشبه أبراج الاحتلال المرئية، لتقسم تلك الاراضي فيما بينها ، و فصلها عن بعضها البعض. و مع ذلك لم يحتج الامريكيون أمام تلك الالتواءات المذلة.

و كان الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني فكرة الدولة الفلسطينية ، هوحاجة هذه الاخيرة إلى الدعم و المساندة من جانب الدول العربية، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الصهيوني آرييل شارون إلى تحذير الإدارة الأمريكية من سياستها الهادفة إلى ارضاء العرب على حساب"اسرائيل"، مشيرا إلى أن هذا التوجه يشبه ما فعلته الدول الاوروبية عندما تركت هتلر يفترس تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨. و قد رفضت الإدارة الأمريكية هذا الحديث الشاروني.

لقد أثارت ١١ ايلول /سبتمبر جدلا ساخنا حول موضوع الإرهاب، اذ أن ادانة الرئيس بوش لما حدث ، أفسحت في المجال لمجموعات أخرى الجدال بأنه و أسلافه دعموا "المجاهدين" في أفغانستان، اذ لاأحد يعرف عن المجموعات الاصولية المتطرفة أكثر من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ويفاخر مستشار الامن القومي في إدارة كارتر زبيغنو بريجنسكي بما سماه "الفخ" المنصوب للسوفيات في عام ١٩٧٨ و القائم على استدراجهم إلى الارض الافغانية ابتداء من السنة التالية بفعل هجمات المجاهدين(أشرفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على تنظيمهم و تسليحهم و تدريبهم) ضد النظام القائم في كابول.ولم ينقلب هؤلاء المقاتلون ضد الولايات المتحدة الابعد حرب الخليج الثانية و اقامة قواعد عسكرية دائمة في السعودية، بالقرب من الاماكن الإسلامية المقدسة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية بدعمها لمختلف الانظمة التسلطية أو

التوتاليتارية، وإعاقة تقدم الديمقراطية في عالم الجنوب، و تـدميرها المجتمـع العراقي،و دعمها اللامحدود للكيان الصهيوني في حرب الابادة التي يشنها ضـد الشعب الفلسطيني ، هي التي شكلت مخزون التأييـد الـذي تملكـه الحركـات الاصولية المناهضة للسياسة الأمريكية.

لقد دأبت الولايات المتحدة على وصم كل قوة سياسية ، أو دولة وطنيـة ، تعارض سياسـتها أو لا تتبنـى منظومـة أفكارهـا و قيمهـا و إيـديولوجيتها بالارهابية، الأمر الذي يستدعي و الحال هذه خوض الحرب ضدها تحت يافطة مكافحة الإرهاب.و كانت تقدم دائما هذه الحرب ضد الإرهاب على أنها مساوية للكفاح ضدوباءيشبه سرطانا ينشره البرابرة و أعداء الحضارة المنحطون.

و كانت هذه العبارات قد ظهرت قبل عشرين عاما و على لسان الـرئيس رونالد ريغان ووزير خارجيته ألكسندر هايغ ، عام ١٩٨١ و مع وصولها إلـى الحكم في واشنطن ، حيث كانت إدارة ريغان قد سـبق و أعلنـت أن مكافحـة الإرهاب الدولي ستكون في صلب سياستها الخارجية. و قد برهنت علـى ذلـك على طريقتها: فمن أجل قيادة المعركة ضد أعداء الحضارة المنحطـين أنشـأت شبكة ارهابية دولية ذات حجم لاسابق لها. و قد ارتكبت هذه الشبكة فظاعات لا تحصى في الطرف الاخر من الكرة الارضية و خصوصا في أمريكا اللاتينيـة. و يوجد مثال غير قابل للنقاش و هو نيكارغوا و الذي حسمته محكمـة العـدل الدولية في لاهاي كما الامم المتحدة.هل تساءلتم كم مرة أشار المعلقون النافذون إلى هذه السابقة التي لا جدال حولها لعمل ارهابي كانت دولة قانون تحاول الرد عليه بوسائل قانونية؟ مـع ذلـك فانهـا سـابقة أخطـر مـن اعتـداءات ١١ أيلول/سبتمبر، اذأن حرب إدارة ريغان ضد نيكارغوا أوقعت ٧٥٠٠٠ ضـحية بينهم ٢٩ ألف قتيل و دمار بلد لا رجـاء لقيامتـه. وفـي ذلـك الوقـت ردت نيكارغوا، ليس بتفجير قنابل في واشنطن بل باللجوء إلى محكمة العدل الدوليـة التي حكمت في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٦ لصالح سلطات ماناغوا اذ أدانـت" استعمال (الولايات المتحدة) غير الشرعي للقـوة"، و التـي لغمـت مرافـىء نيكاراغوا، كما طلبت المحكمة من واشنطن وضع حـد لجرائمهـا مـع دفـع تعويضات كبيرة.جاء رد الولايات المتحدة برفض الإنصياع للحكم و توقفها عن الاعتراف بشرعية محكمة العدل الدولية(٢).

و هكذا ، فإن الإرهاب ليس سلاحا ارتبط على نطاق و اسع فـي الـذهن العام الغربي بالشرق الاوسط، والوطن العربي عموما، و على وجـه التحديـد

بتيار خاص داخل الحركات الإسلامية الأصولية و حسب كما تدعي واشنطن ، بل هو و كبقية الأسلحة الفتاكة سلاح القوى العظمى، و منها بشكل خاص الولايات المتحدة. و هذا ماعبرت عنه بوضوح قرارات مجلس الامن ، حول المسألة العراقية ، و القضية الفلسطينية ،و حول لوكربي و السودان.فالإرهاب لم يكن في يوم من الأيام مرتبطا بإيديولوجية محددة دون غيرها، بل ان الأعمال الإرهابية ارتكبها متطرفون من ايديولوجيات شتى في كل أصقاع الأرض، و ليست خاصية بالوطن العربي و الإسلامي.

لقد حصلت أعمال من هذا القبيل على امتداد شطر كبير من التاريخ المكتوب، و كانت جزءا شائعا من الحياة السياسية في بلدان و ثقافات كثيرة خلال القرن العشرين. و أول الارهابيين في السياسة الحديثة لم يكونوا من الشرق الاوسط، بل كانوا فوضويين من روسيا و جمهوريين ايرلنديين و قوميين أرمن و بنغاليين(هندوس)، تلاهم يهود صهاينة و قبارصة يونانيون و آخرون غيرهم في فترة مابعد ١٩٤٥.و الإرهاب السياسي الحديث لم ينشأ في الشرق الأوسط، و لابين المسلمين، و لا كان هؤلاء من منفذيه(٣).

و تعاني النقاشات حول قضية الإرهاب ليس من التطبيق الانتقائي لهذا المصطلح، و انما من الاختلافات في التعريف أيضا. فلا يوجد تعريف جامع ومحدد حول مصطلح الإرهاب متفق عليه من قبل مختلف الدول. و قد كانت مناقشة تعريف الإرهاب أداة سجالية أكثر منها وسيلة لتوضيح وتحديدالمصطلح. فمن الناحية التاريخية و السياسية كان أول استخدام لمصطلح الإرهاب ابان الثورة الفرنسية و تحديدا في فترة حكم روبسبيار، حين لجئت الدولة الفرنسية آنذاك التي يسيطر عليها اليعاقبة إلى استخدام الإرهاب من أجل أهداف سياسية. و وفق هذا المنظور ، فإن الإرهاب كان أداة واسعة الانتشار لدى عدة دول– مارسته ضد خصومها السياسيين في الداخل ، أو ضد قوى مجاورة تعتبر مصدر تهديد في الخارج– ،من أوروبا و الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ، إلى بعض الدول العربية ، و الكيان الصهيوني ، و تركيا، خلال القرن العشرين.

و في الواقع فانه ينظر إلى الإرهاب على أنه عمل حربي غير مشروع كونه يتعرض للمدنيين المفترض ابقائهم بحسب القواعد التقليدية على الأقل، على هامش النزاع الذي يشارك فيه أطراف مسلحون. و هكذا يعتبر العمل الإرهابي بمنزلة جريمة حرب وفقا لمبادىء محكمة نورنبرغ التي تعرف هذه

الارتكابات على النحو التالي :"خرق قوانين الحرب و تقاليدها التي تشمل و في صورة غير حصرية الاغتيالات و سوء المعاملة و الابعاد من أجل الأشغال الشاقة وغيرها من الاغراض بحق المدنيين في المناطق المحتلة، اغتيال أو اساءة معاملة سجناء الحرب أو الافراد في عرض البحر، تصفية الرهائن، سلب الاملاك العامةأو الخاصة، التدمير المتعمد للمدن و القرى أو أعمال الاجتياح التي لا تبررها الضرورات العسكرية(٤).

لقد حصل تغيير جذري في تعريف الإرهاب ، بعد أن انتهى العمل بتلك اللوائح الدقيقة و الاوصاف التفصيلية لجرائم رهيبة يفترض تجاهل غرضها السياسي في شكل منهجي.و من الان فصاعدا أصبح الإستناد إلى الأهداف السياسية هو المحدد في التصنيف الجديد للجرائم ، وفي تعريف الإرهاب. وسيتم استيحاء هذا الإنقلاب الكامل من خارج اطار القانون ، أي على أرضية سياسية بوليسية هي اطار واقعي بامتياز.و تترسخ فكرة الغائية السياسية في الواقع ضمن تعريف بوليسي للارهاب و هو التعريف نفسه الوارد في تعداد مهمات مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي: سيقوم الإرهاب على استخدام غير مشروع للقوة و العنف في حق الافراد أو الممتلكات بهدف ترويع الحكومة والمدنيين أو قسم منهم في اطار السعي إلى تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية(٥).

و هكذا يسود التعريف البوليسي الأمريكي للإرهاب، الذي يشكل الآن قاعدة للتعريفات القانونية الجديدة التي تضمنها قانون الإرهاب في معظم الدول الغربية. الإرهاب معرف و محدد في الكراسات العسكرية الأمريكية على أنه استخدام مدروس للعنف و التهديد بالعنف و التخويف و الإكراه لأغرض سياسية أو دينية.و الحقيقة في هذا التعريف أن الولايات المتحدة تتبنى هذا النوع من الممارسة ، فعندما تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ قرارا ضد الإرهاب، تمنعت عن التصويت دولة واحدة هي هندوراس، فيما اعترضت دولتان هما الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني.وتتبع المعارضة الأمريكية – الصهيونية لهذا القرار بسبب المقطع الذي يشير إلى أن ليس المقصود به اعادة النظر في حق الشعوب في الكفاح ضد نظام استعماري أو احتلال عسكري.

وفيما تعتبر الامم المتحدة مقاومة الشعوب ضدالاستعمار حقا مشروعا تكفله المواثيق الدولية، وليس عملا ارهابيا ، تنعت الولايات المتحدة الأمريكية و معها الكيان الصهيوني،

قوى المقاومة بـــ"الإرهاب".فالكيان الصهيوني يحتل فلســطين بالكامــل ، وغيرها من الأراضي العربية منذ العام ١٩٦٧، و احتل جنــوب لبنـــان عـــام ١٩٧٨ و هو اذ يواجة قوة مقاومة ينعتها بـــ"الإرهابية" و هي حزب الله.

أما المقاومة الفلسطينية للإحتلال الصهيوني، فهـــي تنـــدرج فـــي إطـــار محاولات الرد غير المتناسب على الاجتياح الصهيوني، و القتـــل الجمـــاعي،و تهديم الاحياء في المدن و القرى، و الإعتقالات الكيفية و بالجملة لكـــل شـــباب فلسطين، عشوائيا و بلا إتهام محدد، و الإغتيال بواسطة الطائرات و الحوامـــات و مدافع الدبابات، هذا فضلا عن التجويع المفتوح لشعب بكاملـــه، مـــن النســـاء والاطفال و الرضع، و من الشـــيوخ و العجـــزةو الشـــباب.و تـــأتي العمليـــات الاستشهادية لتعيد التأكيد على أصل القضية:الاحتلال الصهيوني هوأبشع شـــكل من أشكال العدوان و الارهاب، و المقاومة الفلسطينية هي المقاومـــة.. و هـــي مقاومة للاحتلال و للتواطؤ الدولي معه بالقيادة الأمريكية، و للتخـــاذل العربـــي الذي لا يتورع عن التآمر على أي جهد مقاوم ليحظى بنعمة الرضا الأمريكـــي والعرب عموما ، و الشعب الفلسطيني خاصة، هو الضحية النموذجية للارهاب الأمريكي – الصهيوني، الذي مارسه الكيان الصهيوني ، منذ أكثر من خمســين عاما مضت و لايزال. وبدل أن تركز أمريكا على المصـــدر الحقيقـــي للعنـــف والتطرف الذي يتمثل في إرهاب الدولة الذي يمارسه الكيان الصهيوني، فانهـــا تقصر حديثها على التركيز على العمليات الاستشهادية التي يقوم بها أفراد مـــن الشعب الفلسطيني في مواجهة ارهاب يومي منظم تقوم به دولة تمتلك قوة عاتية و تكنولوجيا متطورة. و هذه التكنولوجيا و القوة مدعومة من الولايات المتحـــدة الأمريكية ، اذ يستخدم السلاح الأمريكي في قتل الشعب الفلسطيني.

و أذهلت الولايات المتحدة الأمريكية الوطن العربي الرسمي ، الذي ســـاند حملتها في أفغانستان عندما تنكرت للحق في فلسطين ، فاعتبرت مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الصهيوني (إرهاب)، بينما ساندت حرب الابادة الصهيونية باعتبارها دفاعا شرعيا عن النفس، و جعلت شـــارون قطـــب الســـلام، مقابـــل عرفات (رأس الإرهاب).

ويتبنى الرئيس الأمريكي جورج بوش بشكل لافت الطروحـــات المجنونـــة والممارسات الإرهابية التي يتبناها و يبشر بها رئيس الوزراء الصهيوني آرييل شارون الذي يمثل ذروة التطرف في مؤسسة الحكم الصهيونية،و يدعم الكيـــان الصهيوني الإجرامي هذا. فقد زعمت واشنطن أن شارون يحـــارب الإرهـــاب،

وأنه ينوب عن أمريكا في هذه المهمة، وأنه لذلك يستحق مساندتها، و مساندة المجتمع الدولي، في القضاء على المنظمات الإرهابية الفلسطينية حسب ادعائها. و أعلنت واشنطن من جانبها قائمة بأسماء المنظمات الارهابية، و هي: حماس، و الجهاد، و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و كتائب الاقصى التابعة لفتح، وحزب الله في لبنان، وفرضت حظرا على سوريا، لاتهامها بمساندة هذه المنظمات، و طالبت الوطن العربي ، بأن ينضم إلى معسكر السلام ، الذي يقوده الكيان الصهيوني ضد معسكر الإرهاب الذي يمثله عرفات. نتيجة هذا الإنحياز الفاضح للكيان الصهيوني ،تحصد أمريكا اليوم الكراهية الشديدة لملايين البشر في هذا العالم.

يقول ديفيد ديوك في كتابه الجديد"أمريكا- اسرائيل و ١١أيلول ٢٠٠١" الصادر في شهر تموز ٢٠٠٢: " اذا كنت متفقا معي في وجوب معاقبة كل من يرتكب أعمالا ارهابية ضد أمريكا، فان على أمريكا أن تضع اسرائيل على رأس قائمة المستوجبين للعقاب...و لم تبق أعمال اسرائيل الإرهابية و خياناتها ضد أمريكا دون عقاب فحسب، بل لقد كوفئت أيضا من قبل رجال سياسة خانوا الولايات المتحدة... إن السبب الحقيقي الذي جعلنا ضحايا للارهاب الذي وجه ضد مركز التجارة العالمي بسيط لحد يصيب بالصدمة. لقد خان كثير جدا من الساسة الأمريكيين الشعب الأمريكي بدعمهم الاعمى لزعيمة الإرهاب في العالم:اسرائيل...ان الإنحياز المتطرف لوسائل الاعلام نحو اسرائيل هو السبب في الجهل المروع بسجل اسرائيل الارهابي، الذي يعاني منه أكثر الأمريكيين.. ان دعم الإرهاب الاسرائيلي أدى بشكل مباشر إلى الإرهاب الواقع حاليا ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ان أكثر الأمريكيين لا يدركون عمق و مدى الإرهاب الاسرائيلي و ذلك بسبب السيطرة اليهودية على وسائل الاعلام التي أشار اليها الجنرال جورج براون(الرئيس الاسبق لاركان القوات المسلحة). وأوضح مثال على قوتهم الاعلامية التي لاتصدق هو قدرتهم على بث تلك الكذبة الكبرى بأن الهجوم على مركز التجارة العالمي ليس له أي علاقة باسرائيل، أن الطيارين الانتحاريين (الكاميكاز) الذين نفذوا تلك الهجمات انما كرهوا الأمريكان لانهم "أحرار"(٦).

ولقد اخترعت وسائل الاعلام الأمريكية كذبة الهجوم على الديمقراطية لتخفي الحقيقة الواضحة بأن أمريكا إنما تعرضت للهجوم انتقاما لدعم الحكومة الأمريكية للسياسات الإرهابية للكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط. وقد

يكون من أبلغ ماكتب في هذا المجال الذي جاء على لسان المحلل روبرت كيسر (في الواشنطن بوست):"لقد قال بوش منذ البداية ان الإرهابيين الذين نفذوا /١١ سبتمبر/ يكرهون الولايات المتحدة لانهم "يكرهون حرياتنا"، لكن الأدلة المتاحة لا تؤيد هذا التفسير ، فتصريحات بن لادن، و التاريخ الشخصي للمشاركين في الهجمات يشيران الى وجود أسباب أخرى غير الكراهية، مثل دعم الولايات المتحدة ل"اسرائيل" في احتلالها للاراضي الفلسطينية و حملتها ضد الفلسطينيين.. لقد تربعت الولايات المتحدة على عرش العالم كقوة عظمى وحيدة، لكنها لم تحدد شروط تدخلها في قضايا العالم ، وبأي شكل؟ و مانوع العلاقات التي ترغب في اقامتها مع الدول الاخرى ؟..لقد وضعتنا هجمات ١١ سبتمبر على طريق جديد، لكن سسياسيينا خذلونا.. و المؤسف أننا كأمريكيين نجهل الى أين نحن سائرون... ولماذا؟".

و بدل أن تحارب الولايات المتحدة الإرهاب عبر دراسته ، و تقصي أسبابه ، و اعتماد العمل السياسي، و اللجوء إلى الاشكال القانونية و المؤسسات الدولية، و اشاعة العدالة و القانون في العلاقات الدولية، و حث الدول النامية في العالم الثالث على انتهاج سياسات للتنمية و التطور الديمقراطي من أجل بناء دولة الحق و القانون ، حركت إدارة الرئيس بوش آلتها الحربية المزودة بالتكنولوجيا الحديثة ، لممارسة القتل الجماعي و البطش الوحشي في أفغانستان، على افتراض أن هذا العمل العسكري العدواني سينهي الإرهاب. و لكن لايمكن محاربة الإرهاب عبر زرع الارض ببساط من القنابل ، بل ان احدى الوسائل للحد من مستوى الإرهاب يكون في التوقف عن المساهمة في تغذيته،و في إحداث مراجعة جذرية للتوجهات السياسية التي أوجدت هذا الإرهاب، عبر انهاء الحصار المفروض على الشعب العراقي ، و الإعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في حق تقرير مصيره، و إقامة دولته الوطنية المستقلة و عاصمتها القدس، و الكف عن ممارسة الغطرسة الأمريكية و التمييز العنصري الفاحش بين العرب و الكيان الصهيوني..

إن الشعب الفلسطيني ليس هو المسؤول عن جرائم هتلر، و أن لم ينته بعد من دفع ثمن ارتكاب الغرب جريمة اقامة كيان صهيوني غاصب لأرضه، فإنه قد آن الاوان لكي تعاد لهذا الشعب كرامته بوصفه ضحية لهذا الإرهاب الصهيوني المستمرعلى أيدي بيغين و شامير و باراك و نتنياهو وشارون. فالإرهاب ضد الشعب الفلسطيني كان عاملا حاسما في تأسيس الكيان

الصهيوني. و الدولة الصهيونية تأسست على هذا الشكل، و استمرت بهذا الطريق في ممارسة الإرهاب المتواصل ضد الشعب الفلسطيني طوال النصف قرن التالية.

وفيما تركز الولايات المتحدة على العمل الموصوف بالارهاب، يركز العالم الثالث و منه الوطن العربي على دراسة الاسباب الدفينة للارهاب، و التي يتصدرها الظلم و الغطرسة الأمريكية و انتهاك القانون الدولي، و الكيل بمكيالين.و لاشك أن تناقض مصالح العالم الثالث مع مصالح و أولويا ت الولايات المتحدة الأمريكية، يؤدي إلى اضعاف القاسم المشترك لالتزام كل الدول بالقرارات و المعاهدات الدولية المناهضة للارهاب.

إن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش عبر تشييئها للارهاب ، إنما يعني تخليها عن كل ما يمت بصلة للعقلانية السياسية، و بالتالي العودة إلى تشجيع الإرهاب الصهيوني ، بمجرد سقوط نظام طالبان في أفغانستان، الذي قاد الولايات المتحدة إلى التحرر تدريجيا من تحمل عبء المطالب العربية الرسمية بضرورة تنشيط التسوية السياسية للصراع العربي – الصهيوني.

لقد تقبل الرئيس جورج بوش منطق أرييل شارون، ففرض على ياسر عرفات الخيار المر: أن يقبل وصفه بأنه "بن لادن اسرائيل" أو أن يتحول مع شرطته إلى مايشبه "تحالف الشمال" في أفغانستان، فيوفر الواجهة و الغطاء للجيش الصهيوني ، و هو يطارد بالقتل و الإغتيال و الإعتقال المجاهدين الفلسطينيين الأبرار الذين عندما افتقدوا السلاح لم يجدوا الا دمائهم يفجرونها في وجه محتليهم الصهاينة.

و دفع تطور المقاومة الفلسطينية البعض في الوطن العربي إلى العمل على محاصرتها تمهيدا لإنهائها. و لعل أخطر مافي الأمر هو أن الضغط على المقاومة معناه الاعتراف، عمليا، بما يدعيه الكيان الصهيوني من أن المقاومة إرهاب، مع كل ما ينتج عن ذلك من نتائج استراتيجية، بل عقائدية خطيرة. وفي ظل استشراس النزعة العدوانية الصهيونية، أصيب النظام الرسمي العربي باستثناء دول الممانعة، بنوع من الخوف و التردد ، وأصبح يدعو إلى "التعقل" و "الحرص" و "عدم التهور"، مما أدى إلى تعزيز الإعتقاد عند الصهاينة والولايات المتحدة الأمريكية التي تؤيدهم بأن "العرب لا يفهمون سوى لغة القوة".

لقد دفعت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بالوضع العربي االرسمي إلى خوف

لا مسوغ له، و محاولة للتراجع و التخاذل و السكون خوفا من أن تتهم بمساندة الإرهاب. و من المعروف في علم النفس الجنائي أن الخوف يزيد قناعة المحقق بأن المتهم له ضلع في الجريمة، و يبني على هذه القناعة نتائج تضر بالخائف المسكين حتى لو كان بريئا..ولعل الذي زاد في خوف النظام الرسمي العربي ، و استسهاله التخلي عن البعد القومي للصراع العربي – الصهيوني، وللقضية الفلسطينية بالذات،هي تلك الرسالة التي قامت الإدارة الأمريكية بتمريها إلى باقي دول العالم في عز الحرب على أفغانستان، بأنها سوف تلقى نفس المصير، فيما لو أوت الإرهاب، ولم تخضع للمشيئة الأمريكية،"لان الولايات المتحدة قررت البدء بمحاربة الإرهاب ولن تعود عنه الا وقد قضت عليه".

فالعالم بالنسبة للرئيس جورج دبليو بوش قد تبدل منذ ١١ أيلول/سبتمبر، و قد أعاد تنظيم ادارته حول هذه الحرب،ووضع مستقبله السياسي فوقها. وفيما يطالب الصقور في الإدارة الأمريكية بضرب العراق، الأمر الذي سيتيح للأمريكيين إنهاء عملية "عاصفة الصحراء" التي توقفت حسب ادعاءاتهم قبل موعدها المحدد، منذ عشر سنوات بإسقاط النظام العراقي،إذ لم يتحقق حول هذا المطلب اجماع في الإدارة الأمريكية ، نظرا لما يمكن أن تثير هذه الضربة من ردود فعل لدى الدول العربية، التي تحتاج و اشنطن في الوقت الحاضر لتحالفها معها ضد الإرهاب، إضافة إلى أنهالا تملك أي دليل يثبت علاقة لبغداد مع تنظيم القاعدة، الا أن الاهداف في العراق تبدو أنها أكثر تشويقا و شهية من بيوت التراب و القش في أفغانستان، في الوقت الذي تبدي فيه الإدارة الأمريكية عدم الثقة من تحالف بعض الدول العربية معها، بسبب عدم وجود تعاون ملموس بينهما، و يبدو أن الأجواء بدأت تتهيأ لانعطافة في مجال التعاون العسكري. فقد أخذت الحكومة العسكريةبتكثيف مساعداتهاالعسكرية إلى بلدان مثل الفليبين و أندونيسيا، التي تضم جماعات دينية تطالب بالانفصال عن الدولة المركزية، مرتبطة مع الاصوليين الاسلاميين،أي أن هذا التعاون يرمي إلى محاربة المتطرفين الاسلاميين ، وجمع المعلومات حول الإرهاب.

و انسجاما مع هذه الإستراتيجية الجديدة لمحاربة الإرهاب ، التي مازالت موضع جدل عالمي،قامت الولايات المتحدة بمنح مساعدات الى أنظمة ديكتاتورية قمعية كانت و اشنطن قد أوقفت مساعداتها إليها في الماضي بسبب انتهاكاتها لحقوق الانسان.و تعلق في هذا الصدد انابريست ، احدى الخبيرات في الجيش الأمريكي أن منح المساعدات الأمريكية الحالية إلى بعض الدول يمكن أن يزيل

بعض التشددات التي تبديها بعض الدول حيال الحرب ضد الإرهاب.

و تقتضي ضرورة تحقيق تحالف دولي و دعم هذه الحرب الأمريكية على الإرهاب، أن تتراجع قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان إلى المراتب الخلفية لحساب أولوية مكافحة ماتسميه واشنطن الإرهاب. و بذلك أصبح من كان تعتبره الولايات المتحدة حاكما ديكتاتوريا، وتتهمه بممارسة القمع على شعبه، وتقديمه دعما للتطرف الديني، أكثر زعيم في العالم يلقى قبولا و ترحيبا في الاوساط الأمريكية. أما النظرية الطافية على السطح حاليا، فهي تلك التي طالب بها منذ بضع سنوات ريتشارد هاس المسؤول عن التفكير الإستراتيجي في وزارة الخارجية، وتدعي هذه النظرية أن الولايات المتحدة ليست بشرطي العالم، بل شريفا، ويجب أن تقوم بمهمة مثلما كان يحث قديما في الغرب الأمريكي حيث محبو العدالة يجمعون حولهم كوكبة من الفرسان المتطوعين للانطلاق في حملة مطاردة الخارجين على القانون و المجرمين.

٢-الإرهاب في الفكر و الممارسة الصهيونيين

يعتبر الإرهاب أحد مكونات العقيدة الصهيونية الأساسية. وتؤكد دعوات القادة الصهيونيون الأوائل – من تيودرو هرتزل حتى فلاديمير جابوتنسكي – لاستخدام الإرهاب في إخلاء فلسطين من سكانها العرب، وحتى في تهجير اليهود إليها. وهذا ما يواصله قادة المتطرفين والإرهابيين الصهيونيين المعاصرين في دعواتهم وتصريحاتهم لاستخدام العنف والإرهاب في ترحيل العرب .

وإذا كان الفكر الصهيوني نما وترعرع في تربة الفكر الديني اليهودي المحافظ، فإن علاقة بنية هذا الفكر الصهيوني بالإرهاب علاقة قوية. ويمكن القول أن الفكر الصهيوني استغل الأساطير الدينية، والدين اليهودي بشكل عام لتبريره استخدام الإرهاب، حيث أن العنف الفكري في التراث اليهودي استمر قوياً طوال سنين النفي، وزاد الجيتو من ضراوته ووحدته .

وقد أعاد قادة المنظمات الصهيونية التي مارست الإرهاب قبل قيام الكيان الصهيوني، واغتنت بأفكار المنظرين الصهاينة للإرهاب من أمثال هيرتزل وجابوتنسكي ومناحيم بيغن واسحق شامير، إعادة كتابة التاريخ اليهودي، مؤكدين جوانب العنف فيه و « صوروا الأمة اليهودية في نشأتها على أنها جماعة محاربة من الدعاة الوثنيين الغزاة. فييرديشفسكي على سبيل المثال ينظر

إلى الوراء إلى الأيام التي كانت فيها « رايات اليهود مرتفعة »، وينظر إلى « الأبطال المحاربين (اليهود) الأوائل »، (١٨٢) كما أنه يكشف ان ثمة تياراً عسكرياً في التراث اليهودي، فالحاخام اليعازر قد بين أن « السيف والقوس هما زينة الإنسان » ولذا فمسموح أن يظهر الإنسان بهما يوم السبت (١٨٦). وأعطى الصهاينة دلالة خاصة لحادثة ماسادا، التي فضل فيها المحاربون اليهود الانتحار على الاستسلام للغزاة (وحادثة ماسادا رمز الدائرة المنغلقة على نفسها،التي تسيطر على الوجدان الشعبي الإسرائيلي، ويتكرر ذكرها في الصحف والمجلات الإسرائيلية و الصهيونية). هذه الرؤية للتاريخ تتضح في خطاب جابوتنسكي لبعض الطلاب اليهود في فيينا حيث أوصاهم بالاحتفاظ بالسيف « لأن الاقتتال بالسيف ليس ابتكارا ألمانيا بل أنه ملك لأجدادنا الأوائل.. إن التوراة والسيف انزلا علينا من السماء »، (وتصور جابوتنسكي للسيف المرسل من السماء هو امتداد للتصور اليهودي القديم للنبي الغازي الذي أفرزته المقدسات القومية) (٧).

أ- الأسس المذهبية للإرهاب في الفكر الصهيوني

ظهرت الصهيونية باعتبا رها حركة سياسية منظمة في نهاية القرن التاسع عشر عام ١٨٩٨، عندما تأسست ا لمنظمة الصهيونية العالمية وكان رئيسها الأول وصاحب نظرياتها الرئيسية تيودرو هرتزل. وهي تمثل حركة عرقية مغرقة في رجعيتها، واكتسبت شرعيتها العاطفية من فكرة الشعب ذي الرسالة الخالدة، أي « شعب الله المختار »، وقدمت برنامجاً سياسياً يأخذ شكل أفكار مجردة أسطورية لحل برجوازي لما سمي « المسألة اليهودية ». وكانت تمتلك قدرة على استقطاب قطاعات واسعة من يهود العالم، واستخدام كفاء اتهم، ونفوذهم في الأوطان الذين يعيشون فيها، واستخدام قطاعات منهم، حيث أن البرجوازية اليهودية بوصفها فرعاً عضوياً من حركة الرأسمالية العالمية، كانت تبحث عن طريق جديدة وأكثر فعالية لإعادة اكتساب السيطرة على جماهير اليهود من أجل تدعيم مواقعها السياسية والاقتصادية في العالم الرأسمالي .

والحركة الصهيونية ارتبطت عضوياً بحركة الإمبريالية العالمية، فقد كانت مرتبطة ببريطانيا، حيث كانت بريطانيا قائدة للعالم الرأسمالي، وأوروبا تمثل مركز الرأسمالية العالمية، ثم ارتبطت بالإمبريالية الأميركية، أكبر قوة إمبريالية، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث انتقل مركز الرأسمالية العالمية من أوروبا إلى أميركا .

وكانت الحركة الصهيونية، الذي يشكل الكيان الصهيوني مشروعها الاستعماري الاستيطاني، تجسد فكراً سياسياً « يأخذ شكل بنية فكرية متسقة لا تختلف في تركيبها كثيراً عن الأساطير اليهودية الدينية، وأن هذه البنية السياسية، تستغل اليهودي لتكتسب بعداً تاريخياً وإنسانياً، كما تستغل كثيراً من الأفكار السياسية العلمانية والثورية لإضفاء صفة علمانية أو ثورية على نفسها. وقد تنبه كثير من الصهاينة لهذه الحقيقة. فالحاخام صموئيل ايبم لانداو (١٨٩٢ – ١٩٢٨) يشير إلى ان البرنامج الصهيوني يدور حول فكرة واحدة « وكل القيم الأخرى ما هي إلا أداة في يد هذا المطلق الأمة » (٣٠٨) » (٨) .

الفكر الصهيوني هو فكر المطلقات الأحادية بامتياز، من خلال هروبه من عالم العقل والتاريخ إلى عالم اللاعقل والمطلق وغيبيات التراث اليهودي القديم، باعتباره إحدى سمات هذا الفكر الصهيوني، حيث جاءت الصهيونية لتحقيق التنبؤات القديمة، ولتنفيذ الرؤى الخلاصية. فالصهيونية قائمة في جذور الديانة اليهودية. والديانة اليهودية تجسدت قومية في الحركة الصهيونية، هذا ما عبر عنه بن غوريون عام ١٩٦٧ حين قال« لقد آمنا طوال آلاف السنين بنبوءات أنبيائنا. وبيننا أشخاص يؤمنون بمجيء المسيح الذي سيجمع يهود العالم، أمواتاً وأحياءً، في الأرض المقدسة »، وقال « إن الصهيونية تستمد وجودها وحيويتها من مصدر عميق، عاطفي، دائم. وهو مستقل عن الزمان والمكان، وقديم قدم الشعب اليهودي ذاته. هذا المصدر هو الوعد الإلهي، والأمل بالعودة » (٩) .

إن الرؤية الصهيونية للتاريخ تتبع من العودة إلى جذور الديانة اليهودية، والتراث اليهودي، اللذين يفيضان بالتنبوءات والوعود التي تبعث الأمل في صدور اليهود، وتبشرهم بالعودة. وقد أرست الحركة الصهيونية العالمية الكيان الصهيوني على أرض فلسطين إيماناً منها بتنبوءات الديانة اليهودية والتراث اليهودي القديم. ففي بيان « إعلان الإستقلال للكيان الصهيوني »، الذي يحتوي على رؤية للتاريخ اليهودي، يقول البيان « إن أرض إسرائيل هي المكان الذي ولد فيه الشعب اليهودي، وهنا تشكلت ذاتيتهم الروحية والدينية والقومية، وهنا حصلوا على استقلالهم وخلقوا حضارة لها محتوى قومي وعالمي، وهنا كتبوا الكتاب المقدس وقدموه للعالم ». ويتحدث البيان أيضاً عن حالة اليهود النفسية بعد الشتات فيقول « حافظ الشعب اليهودي على ولائه لأرض إسرائيل بعد نفيه منها إلى بلاد الشتات، ولم يتوقف عن الصلاة والأمل في العودة وفي استرجاع حريته القومية. هذا الارتباط بالأرض دفع اليهود إلى الكفاح عبر القرون للعودة

إلى ارض آبائهم وليستعيدوا كيانهم كدولة مستقلة، وقد عادت بالفعل جماهير عديدة في السنين الأخيرة » (١٠) .

وهكذا، أصبح الكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين تجسيداً للرؤى التوراتية والنبؤات الدينية، التي حضنها اليهود طيلة آلاف السنين. وأطلق الفكر الصهيوني على أتباع الديانة اليهودية اسم « الشعب اليهودي » الذي وعده إلهه بأرض فلسطين، واتخذ من فكرة العودة إلى « أرض الميعاد » وسيلة لإثارة حماس اليهود الديني والعاطفي في شتى أنحاء المعمورة بهدف تنظيمهم في صفوف الحركة الصهيونية، بوصفها حركة سياسية عملت بجهد هائل وقوة جبارة على اقتطاع اليهود من الأوطان التي كانوا يعيشون فيها، والسير بهم إلى فلسطين .

ويستمد الفكر الصهيوني رؤيته للتاريخ من العودة للتراث اليهودي القديم، ولتصور اليهود لله. فعلاقة اليهود بالله (المطلق) هي التي تحدد علاقة اليهود بالتاريخ (النسبي المتغير). ونحن إذا ما نظرنا إلى العهد القديم لوجدنا إشارات عديدة إلى الله على أنه كائن له خصائص إنسانية وأنه ليس معصوماً من الخطأ أو الغضب أو الخجل. فهو على سبيل المثال رجل حرب (خروج:١٥:٤)، وهو يأمر اليهود بقتل النساء بل والأطفال والذكور (عدد١:٣١-٣)، وهو رب قوي الذراع يأمر شعبه بألايرحم أحداً (تثنية ٧:١٦-١٩). كما أن مقاييسه الأخلاقية تختلف حسب الزمان والمكان وحسب ما تمليه الاعتبارات العملية، فهو يأمر الشعب المختار بضرب جميع الذكور بحد السيف في المدن البعيدة عن أرض الميعاد، أما سكان أرض الميعاد ذاتها فمصيرهم الإبادة ذكوراً كانوا أم إناثاً أو أطفالاً. وفي قصة راعوت (١:١٥) ثمة إشارة إلى شعبها وآلهتها. ولذلك نجد أن هذا الإله اليهودي الخاص يطلب من أفراد شعبه أن يصبغوا أبواب بيوتهم بالدم حتى لا يهلكهم مع أعدائهم المصريين عن طريق الخطأ. (خروج ١٢:١٣-١٤)، أي أننا يمكننا القول أن اليهود القدامى كانوا يؤمنون بإله واحد ولكنهم لم يكونوا قط من الموحدين بالله » (١١) .

الفكر الصهيوني يعتبر الإله اليهودي إلها قومياً بوصفه امتداداً « لوعي الأمة اليهودية بنفسها، حيث يجسد هذا الإله في نهاية المطاف في الوثن القومي الأعظم دولة الكيان الصهيوني أي "إسرائيل". والحال هذه، يصبح ليس الإله اليهودي هو الإله القومي فحسب، بل أن كل المقدسات اليهودية تأخذ صفة قومية خالصة من منظور التفكير الصهيوني المعاصر الذي يشترك مع التفكير

اليهودي القديم في الإيمان بأن الشعب العبري سمي بني إسرائيل بعد أن صارع يعقوب الملاك (في حادثة غامضة لا يمكن فهم مدلولها مثل معظم الأساطير اليهودية الأخرى). وقد سمي بعدها "إسرائيل" أي "بطل الله"، وأصبح العبرانيون إسرائيليين أي «المدافعين عن الله ». وبذا اصبح الشعب امتداداً لله في الأرض يخاطبه اليهود بكثير من عدم الكلفة « لماذا تكون كإنسان جبار لا يستطيع أن يخلص، وأنت وسطنا يا رب قد دعينا باسمك لا تتركنا (ارميا ع ١ :٩). إن الله قد حل في الأمة « وأصبحت إسرائيل مشبعة بروح الله، بروح الاسم المقدس) (٢٩٧) وحلول هذه «المادة الإلهية» في الشعب هو ما يميزه عن غيره من الشعوب الأولى(٣٠٠). كما يقول الحاخام الصهيوني اسحق كوك ١٨٦٥-١٩٣٥، لأن الشعب قد حل فيه الله فإن كل شيء يهودي قومي تحيط به هالة من القداسة (١٢).

يعتبر الإرهاب، أي استخدام القوة والعنف من أجل تأييد ودعم هدف سياسي متأصلاً في مفهوم الصهيونية منذ انطلاقتها، وهو الوسيلة الوحيدة التي تستخدمها الصهيونية لتحقيق مشروعها الاستعماري الاستيطاني، عبر اغتصاب أراضي السكان الأصليين وإخضاعهم لهيمنتها، فضلاً عن أنه يشكل نمطاً يخص اليهود حصراً من خلال ممارساتهم البربرية التي ارتكبوها عبر التاريخ القديم والحديث تحت شعار تحقيق « المطلقات اليهودية » وفي القلب منها الاستيلاء على الأرض العربية في فلسطين.

ومنذ البداية اختار القادة الصهاينة استخدام الإرهاب ضد السكان الأصليين إذا كانوا يريدون تحقيق هدفهم في طردهم والاستيلاء على فلسطين « كوطن قومي لليهود » كما تدعي الصهيونية زورا ومغالطة للتاريخ. وحتى في وقت مبكر يعود إلى عام ١٨٨٣ كتب اسحق ريليف حاخام ميمل وأحد مؤسسي الحركة الصهيونية، يقول في كتابه (لئم جراح شعبي)، :

« من الواضح ان إنكلترا للإنكليز، ومصر للمصريين، ويهودا لليهود. فهناك متسع في بلادنا لنا. وسوف نقول للعرب : ارحلوا. أما إذا رفضوا واعترضوا بقوة فسوف نستخدم القوة لترحليهم. وسوف نضربهم على رؤوسهم ونجبرهم على الرحيل » .

ويعود تاريخ الإرهاب اليهودي إلى أكثر من ثلاث آلاف سنة. ففي الألف قبل الميلاد ،حينما عملوا سيوف البطش والتنكيل بأهالي أريحا، عند دخولهم لها بقيادة ملكهم « يشوع » مؤسس أول شبكة إرهاب في التاريخ، استخدم فيها

البغايا والمومسات واعتمد على نشر الفضائح بغية الإبتزاز والإخضاع. ولم يغب أسلوب التصفيات الجسدية كوسيلة للوصول إلى الأهداف المطلوبة أي «الغاية تبرر الوسيلة». وجاء في التوراة سفر يشوع، ذكر مجزرة أريحا، وهي الأولى التي ارتكبها اليهود في تاريخهم الإجرامي الطويل من اجل اغتصاب الأرض بعد إبادة كل من عليها. يشوع قال للشعب « اهتفوا الآن، الرب قد أعطاني المدينة. فتكون المدينة وكل ما فيها محرما للرب. راحاب الزانية فقط تحيا هي وكل من معها في البيت، لأنها خبأت المرسلين اللذين أرسلناهما. وأما أنتم فاحتزروا من الحرام. كل الفضة والذهب وآنية النحاس والحديد تكون قدساً للرب، وتدخل في خزانة الرب.. . فهتف الشعب وضربوا بالأبواق. .. فسقط السور في مكانه، وصعد الشعب إلى المدينة.. . وحرّموا كل ما فيها، من رجل وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف. .. واحرقوا المدينة بالنار مع كل ما فيها » (يشوع٨) .

وتجد في الكتاب القديم، ان يهوه وهو إله حرب، إقليمي قبلي، مثله مثل إله القبائل أو الممالك الأخرى المنتشرة في الشرق القديم، اتخذه موسى إلها، وناطقا بلسانه : « ثم ان النفس المتصلبة القاسية، وروح العنف والحقد التي كانت لموسى، أعطاها ليهوه. فإذا به إله قاس، مرعب، حقود ومنتقم، غيور لموسى نفسه، وصاحب نفسية بدوية، تشتعل بالثأر والانتقام، يسير أمام المحاربين لأنه رب الجنود ويأمر بتدمير المدن وتذبيح البشر في هجمات بربرية وحشية. يبدو يهوه الموسوي ذا نفسية همجية، لا يخالجها شعور بشفقة أو حنان. وإنما هي أتون نار، يضطرم بالحقد والبغض وضراوة الانتقام. تأمر بالقتل والتذبيح والتدمير. ويهوه أبداً إلى جانب موسى يحثه على الإغارة على المدن الكنعانية العامرة بالحضارة الإنسانية لتدميرها وإفناء شعوبها. ومنذ اتخذ بنو إسرائيل يهوه إلها لهم، جعلوه إلها غاصباً، ظالماً، قاسياً، يسر لرائحة المحترقات، وينتشي برائحة الدم. ومنذ بدا يهوه حياته الرعوية لهذا الشعب، أعطاهم نموذجا من حياته، حين قبل ذبيحة هابيل التي تثير شهواته وتروي نفسه المتعطشة للدم ورفض تقدمة قايين المتواضعة التي لا اثر للدم فيها »(١٣) .

الشريعة اليهودية التي خرجت منها النصوص التلمودية والتوراتية تشرع وتبارك القتل و الإرهاب الذي لم يميز بين رجل وامرأة وطفل وشاب وشيخ، ولم ينج الزرع والثمر ولا حتى الخيول والبقر، وذلك بالاستناد إلى تعاليم الإله يهوه، الذي أكد الإرهاب كأداة مشروعة « أنا الرب هو وليس إله معي، اسكر

سهامي بدمي، ويأكل سيفي لحماً كما بدم القتلى والسبايا من رؤوس العدو» .

ويتابع يهوه دروسه « وحرموا كل ما في المدينة من رجل وامرأة وطفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف » إيمانا وقناعة بأن اللجوء إلى الإرهاب والاستعداد للتعاون مع الشر قوة لها فوائدها في تحقيق الوطن اليهودي.

و الصهيونية كحركة عدوانية استيطانية توسعية، هي بالأساس حركة دينية سياسية، تستند في دعواها الدينية إلى وعد إله التوراة يهوه بتمليكهم ارض كنعان، وتأسيس مملكته في أرض معينة « فلسطين »، وتعمير بيته على جبل صهيون .

وقد ارتكز كبار القادة الصهاينة المقتنعين بفعالية الإبادة الجسدية على الشريعة التوراتية التي تبيح القتل، كما يؤكد ذلك روزينبرغ في كتابه « مكانة الإرهاب في التفكير اليهودي »الذي أصدره في ألمانيا عام ١٩٤٢ قائلاً : « إن النفسية اليهودية شريرة عدوانية لا تقبل السلام فإن لم تجد من تقتله قتلت نفسها ». في حين يرى الجنرال كلود باشا في كتابه « السلام في الأرض المقدسة » أن « اليهود هم المسؤولين عن الحوادث المدمرة بينهم وبين المسيحيين بسبب اضطهاد اليهود للمسيحيين في بدء الدعوة المسيحية » .

ب – الإرهاب في خطاب المنظرين لقادة الصهاينة

الإرهاب ن أهم العناصر الثابتة والمكونة للحركة الصهيونية عبر التاريخ، حيث ان الإرهاب و الصهيونية شيئان متلازمان ومتكاملان أو هما وجهان لحقيقة واحدة، بحيث يشكل الإرهاب للحركة الصهيونية وأتباعها منهج وأسلوب عمل، أي أنه عقيدة نظرية وتطبيق في آن واحد. ومنذ المؤتمر الأول للحركة الصهيونية الذي تمخض عنه قرارات لحكماء صهيون سميت ببروتوكولات حكماء صهيون أو القرارات السرية، التي أسفرت عن تشكيل المنظمات الإرهابية قبل قيام الكيان الصهيوني وبعده، التي تغطي أهداف الحركة الصهيونية على العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والفكرية، أفتى القادة الصهاينة في تطبيق نظريات الإرهابيين الكبار من هيرتزل إلى جابوتنسكي ومناحيم بيغن واسحق شامير ورفائيل ايتان واسحق رابين وشمعون بيريز ومائير كاهانا وغيئولا كوهن وغيرهم كثيرون. لعب هرتزل دوراً مهماً في تأسيس فلسفة الإرهاب الصهيوني، فقد كان من المعجبين بنيتشة الفيلسوف

الأماني، وتبنى فكرة الرجل الخارق، وربطهما بالعقيدة اليهودية التي تقول : « إن اليهود هو شعب الله المختار »، وحولها إلى فكرة الأمة السوبر أي الخارقة. وكان هرتزل يرى أن الشرط الجوهري لبلوغ الدولة الصهيونية هو استخدام قوة السلاح. وتكشف كتابات هيرتزل النظرية عن تمسكه الشديد بالعنف والقوة. وتشير هذه الكتابات إلى تطور مزدوج للطرفين الصهيوني والعربي، طرف صهيوني سيعتمد على السلاح والعنف الجماعي المنظم، وطرف عربي سيكون « قطيعاً من الوحوش علاجه الوحيد هو الإبادة الجماعية». يقول هرتزل، فمثلا إذا وجدنا في موقف يتطلب منا تطهير بلد من الوحوش الضارية، طبعاً لن نحمل القوس والرمح ونذهب فرادى بل سننظم حملة جماعية ضخمة ومجهزة ونجمع الحيوانات ونرمي في وسطها قنبلة شديدة الانفجار » .

ويعتبر فلادمير زئيف جابوتنسكي الأب الروحي لمناحيم بيغن من كبار المنظرين للإرهاب الصهيوني، حين يذهب إلى تقديس السيف المرسل من السماء باعتباره امتدادا للتصور اليهودي القديم للنبي الغازي الذي أفرزته المقدسات القومية حسب تعبير جابوتنسكي، إلى جانب التوراة. يقول جابوتنسكي الذي أسس اتحادا للصهاينة التصحيحيين والذين كانوا يبشرون علنا بفكرة مفادها « يجب أن توجد أغلبية يهودية في فلسطين، ويجب أن يتم تحقيقها ضد رغبة الأغلبية العربية الحالية في البلد ». وفي وقت مبكر من عام ١٩٠٧ وفي خطاب له أمام البرلمان السابع للمنظمة الصهيوني العالمية أطلق جابوتنسكي الأرضية الفلسفية لسياسته الإرهابية قائلا : « إن المعيار الأخلاقي للطرق التي يستخدمها المقاتل ينبغي الحكم عليه كليا بمقدار النفع أو الضرر الحقيقي الذي ينجم عن ممارسة هذا المقاتل. وناشد جابوتنسكي حملة الأخلاقية السامية، أن يدمروا بقبضة من حديد كل من يقاوم الصهيونية وقال :ينبغي إما إنهاء الاستعمار الصهيوني أو أن ينفذ حتى لو كان ضد رغبات السكان الأصليين .

وبناء على ذلك يمكن لهذا الاستعمار (أي الصهيوني الاستعماري) أن يستمر ويتقدم فقط تحت حماية سلطة مستقلة عن السكان المحليين. أي إقامة جدار حقيقي يكون بموضع يمكننا من مقاومة ضغط السكان الوطنيين. وهذه هي بقصير العبارة سياستنا تجاه العرب. وقد صاغ جابوتنسكي معادلة قانون حديد الصب وبصورة ساخرة كان يعظ بالأخلاقية العسكرية، والاستعمار، والعدوان، وهذه هي الأرضية الإيديولوجية لحركته الفاشية العنصرية، حيث

يوجد تحليل متشابه بين الصهيونية والفاشية .

وقد تبع مناحيم بيغن أستاذه جابوتنسكي في تأكيد أهمية العنف و الإرهاب في التاريخ بقوله : « أنا أحارب إذا أنا موجود » وبقوله أيضا « إن قوة التقدم في تاريخ العالم ليست السلام بل السيف». ويبدو أن هذا الضرب من التقدم قد وصل ذروته من خلال تزعمه المنظمة الإرهابية – الأرغون – التي تحولت فيما بعد إلى حزب حيروت الذي تزعمه منذ ذلك التاريخ وحتى استقالته في العام ١٩٨٤ بعد فشل غزو لبنان. وهو يعد من أكبر الإرهابيين فكراً وممارسة، وهذا الجانب من الفكر الصهيوني يتضح بجلاء في كتابه – الموسوم بالثورة – « إن الممارسات الإرهابية أشبعت – رغبة جارفة مكبوتة عند اليهود للانتقام – كما يؤكد أن هذه الممارسات كانت الطريق الوحيد الفعال لتأمين (الأهداف القومية) اليهودية في فلسطين. ويضيف بيغن «من الدم والنار والدموع والرماد سيخرج نموذج جديد من الرجال، نموذج غير معروف البتة للعالم في الألف وثمانمائة سنة الماضية، اليهودي المحارب أولا قبل كل شيء، يجب أن نقوم بالهجوم، نهاجم القتلة، بالدم والعرق سينشأ جيل متكبر كريم قوي (١٤).

مثل السيف بالنسبة للإرهابيين الصهاينة رمز الذكورة والقوة، والعنف، فقد حول بيغن السيف إلى محرك للتاريخ(وهذه هي مهمة الله حسب التصور اليهودي القديم). وحتى كتابات هرتزل مليئة بعبارات الإعجاب بهذا السيف البروسي، حيث أن الصهاينة كانوا مبهرين بالعسكرية البروسية الرائعة .

وبما أن الصهاينة أكدوا أهمية السيف والعنف كمحرك للتاريخ، فإنه من المتوقع أن يكون الإرهاب جزءاً أساسياً من البرنامج السياسي. والصهاينة كانوا منطقيين مع أنفسهم لأنه كي تتحول أسطورة «العودة» إلى حقيقة واقعة كان يلزم الحد الأقصى من الإرهاب. فالتصور الأسطوري لفلسطين كبقعة من الأرض تنتظر عودة «سكانها الأصليين» ولليهود كشعب هائم طفيلي حزين يتذكر الأرض بوله. هذا التصور لم يكن من الممكن تحويله إلى واقع دون اللجوء للعنف والإرهاب ضد الفلسطينيين في أرض الميعاد وضد اليهود في المنفى. . فالإرهاب كان سلاحاً أساسياً ومباشراً من أجل «تفريغ» فلسطين من العرب و «تحرير» الأرض من السكان الأصليين، الأمر الذي كان يقتضي تأسيس منظمات إرهابية لها طابع مزدوج زراعي وعسكري، حتى تترجم الرؤية الصهيونية نفسها إلى واقع .

ويمتد الإرهاب الصهيوني ليشمل يهود الدياسبورا الذين تحتقرهم الصهاينة

أيما احتقار لرضاهم بوضعهم التاريخي « بـــالمعنى المـــألوف للكلمـــة ولـــيس بالمعنى الصهيوني ». ويأخذ هذا العنف أشكال عدة، فهناك الإرهـــاب الفكـــري ضد كل من يرفع صوته ضد الصهيونية كفكر، وهناك أيضـــاً محاولـــة تقـــديم الصهيونية على أنها التغيير الحقيقي والوحيد في اليهودية(١٥).

ت – العلاقة الوطيدة بين الصهيونية و النازية

من المعروف تاريخياً ان المؤتمر الصهيوني الأول أمر بتشكيل منظمـــات يهودية سرية لتحقيق الأهداف الصهيونية الإرهابية، والتي اتســـمت باســـتخدام العديد من النظريات لعل أهمها :

١ – نظرية التملك، ٢ – نظرية المصالح الحيوية التي تعمل بها الولايـــات المتحدة، ٣ – نظرية المجال الحيوي (النازية)، ٤ – نظريـــة الحـــدود الآمنـــة (الدولة العبرية)، ٥ – نظرية الأرض المحروقة. وتشكل هذه النظريات جـــوهر المنهج اليهودي المستوحى من التوراة والقائل بسياسة « خطوة خطوة تأخـــذون الأرض لكي لا يتكاثر عليكم سكان الأرض »، والذي يعتبـــر الإرهـــاب ميـــزة جوهرية من ميزات الوجود اليهـــودي ومظهـــرا مـــن مظـــاهر حيـــاتهم، وأن بروتوكولات حكماء صهيون تشكل إحدى أهم العوامل في إذكاء نزعة الإرهاب « ان حقنا يكمن في العنف » البروتوكول الأول .

برزت في الحركة الصهيونية عدة منظمات إرهابية، حيث أن سجل هـــذه المنظمات يشكل جزءا أساسياً من تاريخ الإرهاب. ولعل العلاقات التي ربطـــت الصهيونية بالنازية، والتي قامت على جثث وأشلاء آلاف اليهود الذين وقعوا في قبضة هتلر، ليست سوى نموذج للإرهاب الصهيوني. فإبان الحـــرب العالميـــة الأولى أسس أحد منظري الإرهاب الصهيوني (جابوتنسكي) كتيبـــة عســـكرية، حاربت إلى جانب الجيش البريطاني، الذي زحف على فلســـطين عـــام ١٩١٧، لكن التحالف سرعان ما انقلب إلى عداء، بمجرد فرض الانتـــداب البريطـــاني على فلسطين، إذ احتج جابوتنسكي على ما اسماه « فرض القيود على الهجـــرة اليهودية ». وشرع في إنشاء «حرس القدس عام١٩٢٠، ثم طالـــب الســـلطات البريطانية بالسماح بدخول أربعين ألف يهودي سنويا إلى فلسطين ولمدة خمـــس وعشرين سنة. وفي عام ١٩٣٧ أسس فلاديمير جابوتنسكي وابراهـــام شـــتيرن منظمة (الأرجون) الإرهابية التي ضمت غلاة المتطرفين الصـــهاينة، واقتصـــر عملها في البداية على تهريب اليهود إلى فلسطين. وفي عام ١٩٤٠ قررت قيادة "الأرجون" عقد اتفاق هدنة مع بريطانيا، بسبب نشوب الحرب العالمية الثانيـــة،

لكن ابراهام شتيرن رفض هذا القرار وانشق عن الأرجون، وأسس منظمة " شتيرن " نسبة لمؤسسها .

وتشبث شتيرن وأنصاره بالأفكار السياسية لجابوتنسكي الذي طرح فكرة إقامة دولة يهودية في كل الأراضي الفلسطينية بما فيها ضفتا نهر الأردن الغربية والشرقية. وكان جابوتنسكي حاله حال النازيين، يرفض كل أشكال الحكم البرلماني منطلقا من اعتقاده بأن إسرائيل يجب أن تكون «دولة قومية توتاليتارية»، وكان جابوتنسكي هو الذي قال «ألمانيا لهتلر وإيطاليا لموسوليني وفلسطين للصهاينة» .

والمعروف أن مرحلة ما بعد استلام هتلر السلطة في ألمانيا تميزت بنشاط ملموس للمنظمات الإرهابية اليهودية، وذلك بالإفادة من أجواء العلاقة المميزة التي عقدتها مع أجهزة الغستابو والأمن في حكومة الرايخ الثالث. وقد استخدمت النازية في العديد من الحالات (الهاغانا) و (الوكالة اليهودية) كطابور خامس في الشرق الأوسط، حيث قدمت الشبكة اليهودية السرية خدماتها للنازية، وفي العام ١٩٤١ شرح زعماء «ليحي» موقفهم من السلطات النازية في مذكرة خاصة نقلت من فلسطين إلى السفارة الألمانية في تركيا، وعبر أصحاب هذه المذكرة عن ارتياحهم الكامل لسياسة النازيين إزاء اليهود في ألمانيا، وأكدوا أن التعاون بين ألمانيا و« الأمة اليهودية الجديدة » يمكن أن تتطور، وتعهد قادة ليحي بـ «المشاركة النشيطة » في الحرب إلى جانب ألمانيا، شريطة ان تعترف حكومة ألمانيا بـ «أماني الشعب اليهودي القومية» أو بالأحرى«تطلعهم إلى إقامة دولة يهودية داخل حدود تاريخية على أساس توتاليتاري قومي» .

والملفت أن الصهاينة والنازيين وقفوا موقفا واحد على الغالب من مسألة مستقبل الجالية اليهودية في ألمانيا. وإذ وضع النازيون نصب أعينهم مهمة حل « المسألة اليهودية » حلا نهائيا عن طريق طرد اليهود من «الرايخ الثالث» أو تصفيتهم الجسدية. فقد وجد الصهاينة العداء للسامية في ألمانيا ظاهرة موجودة ومفيدة تتيح توسيع قاعدة الحركة الصهيونية وزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وهكذا فإن زعماء «ليحي» عرضوا على السلطات النازية خطة تخليص أوروبا من اليهود وذلك بتهجير يهود أوروبا إلى ما بين النيل والفرات وراعت تلك الخطة طرد العرب من هذه المنطقة وتدمير مساجدهم. وقال روزنبرغ أحد منظري النازية « ينبغي تشجيع الصهاينة بشتى السبل » .

وهكذا لجأ الصهاينة إلى الإرهاب من أجل دفع اليهود إلى فلسطين تحت

غطاء الخرافة القديمة، وإجبارهم على الهجرة إلى «أرض الميعـاد»، والمثـال الجيد على ذلك الأساليب التي استخدمها الصهاينة تجاه اليهـود القـاطنين فـي أوروبا الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي إثارة الخوف من معـاداة السامية في المجتمعات الغربية لإجبار اليهود على ترك بلدانهم، والـذهاب إلـى فلسطين.

في ٢ أيار من عام ١٩٤٨ عشية الإعلان الرسمي لدولة الكيان الصهيوني قام القسيس (كلوستر) من جيش الولايات المتحدة وهو صهيوني بإعداد تقريـر سري إلى قيادة المؤتمر اليهودي الأميركي، تحدث فيـه عـن فشـل الدعايـة الصهيونية بين الأشخاص المشردين من ذوي الجنسية اليهوديـة، واسـتخلص قائلا : « إني مقتنع ان الناس يجب أن يُجبروا علـى الـذهاب إلـى فلسـطين ليحصلوا في المعسكرات على الطعام والملابس دون ان يسهموا في إعاشـتهم. ولتنفيذ مثل هذا البرنامج يصبح من الضروري للطائفة اليهودية بصورة عامـة ان تعكس سياستها بدلا من ان توفر الراحة للأشـخاص المشـردين، يجـب ان تجعل حياتهم أشد ما تكون شقاء. ويجب سـحب إمـدادات اللجنـة الأميركيـة المشتركة للتوزيع » (١٦).

ونظم العملاء السريون الصهيونيون حرائق وتفجيرات في المعابد اليهودية لإيقاع الرعب في الطائفة اليهودية في العراق مثلا لدفع ألاف اليهود للهجرة من العراق باتجاه فلسطين. وقد أعطت هذه العملية ثمارا لحكام إسرائيل حيث هاجر عدد كبير من يهود العراق ووقعوا في الشرك الصهيوني المنصوب لهـم فـي «الأرض الموعودة». ولا تزال الصهيونية واعيـة للتنـاقض بـين مصـالحها ومصالح اليهود في الدياسبورا .

ما هو مشترك بين الصهيونية والنازية : هو ان الصهيونية مثـل النازيـة صادرة عن تصور أسطوري للواقع، « راديكاليتها مثل راديكالية النازية. هـي راديكالية لا عقلانية فاشية لأن جوهرها الأسطوري زائف وغيـر حقيقـي ولا يستند إلى تحليل موضوعي للواقع الاجتماعي أو التاريخي. ولذا فهـي تتطلـب من التابع والمؤيد تقبلا لاعقلانيا وعاطفيا لمعطيات لا وجود لها إلا في مخيلـة أحد الحالمين من أنصاف الأنبياء والكهنة (١٧) .

الصهيونية تلغي العقل وتقدس العاطفة وهي في هذا تشبه الفكـر النـازي والتيار النبوي واضح في الفكر النازي وضوحه في الفكر الصـهيوني. فـالنبي مثل السوبرمان كلاهما يجسد مطلقا. وصورة النبي العسكري (بـن جوريـون

والفوهرر) تسيطر على الوجدان اليهودي سيطرتها على الوجدان النازي... وقد تأثر الصهاينة مثل النازيين بكتابات نيتشه وبآرائهما المثالية في القومية والإرادة المطلقة. فالنيتشوية مثل الصهيونية هي ديانة علمانية أو لاهوت دون إله، وهي داروينية تسبغ نوعا من الروحية والقداسة على قانون التطور. ومعادة الفكر العلمي واحتقاره وتقديس الفعل يشكلان تيارا أساسيا في فكر النيتشونة والصهيونية، والفكر النيتشوي مثل الفكر الصهيوني سري فيه نزعة قوية من الفاثيزم وحدة (الوجود) حيث ان حدود الأشياء ومعالمها في الكتابات الصهيونية وفي فكر نيتشه تختفي ليحل محلها ضباب اللامحدود والمطلق. وتفكير نيتشه تفكير نخبوي إذ أنه يرى ان حركة التطور الحقيقية لابد وان تؤدي إلى ظهور السوبرمان والى ظهور أمة مختارة من هذا النوع من الرجال. ويسيطر على الصهيونية أيضاً تفكير نخبوي حول حياة جماهير اليهود في الدياسبورا إلى مجرد كوبوي يؤدي إلى ظهور السوبرمان اليهودي والدولة اليهودية. فالصهيونية مثل النيتشوية تؤمن بفكرة الأمة المختارة (١٨).

فالصهاينة مشغولون بتصوراتهم المثالية الماسيحانية عن الدولة اليهودية والشعب المختار. وليس مصادفة أن ورثة المذاهب الفكرية والعنصرية والسياسية والحقوقية الفلسفية رسخوا أقدامهم في الكيان الصهيوني العنصري. فقد كانت الصهيونية الإيديولوجية الرسمية لهذا الكيان الذي يعتنق الأفكار القريبة من الفاشية التي شكلت الأرضية الموضوعية لتطور النزعات الفاشية التي تتغذى الآن منها.

ومنذ قيام الدولة الصهيونية وتشكيل الدوائر الصهيونية للسلطة في الدولة الحديثة الوجود وإقامة نظام سياسي كان هدفه تنفيذ المفاهيم الصهيونية النظرية، شكلت العقيدة الصهيونية أساس التشريع في هذا الكيان الاستيطاني الذي تحول إلى مرتع للعنصرية والعدوان والإرهاب في المنطقة العربية .

ويشكل إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية بمساعدة دول استعمارية، قمة الإرهاب والاستيطان والاغتصاب، حيث يذهب الإرهاب الصهيوني إلى ما هو أوسع وأشمل من محاولة قتل شعب وتهويد فلسطين ،إلى ظاهرة السطو التاريخي على تراث هذا الشعب وتشويهه. وقد كان هرتزل أفضل من عبر عن هذه الحالة إذ قال « القوة هي الوحيدة القادرة على اقتلاع شعب من أرضه ».

وبعد أن انقضي في الخامس عشر من ايار 2002، أربعة وخمسون عاماً

على قيام الدولة الصهيونية في فلسطين، يجدر بالقوى العربية التي ما زالت تعتبر ان الصراع مع العدو الصهيوني صراع وجودإما أن ينتفي فيه الوجود العربي أو ينتفي الوجود الصهيوني، وهذا الصراع من النوع الذي لايعرف الرماديات أو التدرج بين الأسود والأبيض، بحكم أن الكيان الصهيوني رأس رمح متقدم للإمبريالية الأميركية لا يعرف سوى العدوان والإرهاب فلسفة ومنهجا... يجدر تقف في هذه المناسبة وقفة مراجعة جادة، تعينها على دراسة التجربة، وتحديد عوامل القوة في الموقف الصهيوني، والخلل في الموقف العربي.

وهنا نرى من الضروري نبدي الملاحظات التالية :

أولاً : إن العدو الصهيوني حقق حتى الآن الأهداف التالية:

قيام الدولة في ١٥ / ٥ /١٩٤٨، وانتزاع الاعتراف الدولي، وبناء القوة اللازمة لاحتلال كل فلسطين وسيناء والجولان (١٩٦٧) وهو يعمل العدو الآن على فرض « السلام الأميركي – الصهيوني» على كل العرب، ويمكن القول أنه حقق نجاحات في الميادين التالية :

توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع النظام المصري، وتوقيع اتفاقية أوسلو مع قيادة عرفات، وتوقيع اتفاقية وادي عربة مع النظام الأردني، وجر أكثرية الأنظمة العربية إلى التطبيع معه، وفرض سياسة التسوية الإستسلامية على العقل السياسي العربي. ولم يبق الآن إلا تنفيذ هذه السياسات عملياً، التي حقق فيها العدو الصهيوني نجاحات كبيرة، لجهة كسب الإعتراف العربي الرسمي به، بعد الاعتراف به دولياً وهو يحقق ذلك من خلال سياسة تقوم على الركائز التالية :

الركيزة الأولى، تعبئة القوى الصهيونية الموجودة في فلسطين، لتكون قوى مقاتلة قادرة، وقوى منتجة اقتصادياً، في سبيل تهويد كل فلسطين، وطرد العرب منها .

الركيزة الثانية : حشد القوى الصهيونية في العالم لتأييد المخطط الصهيوني تأييداً كلياً. وتتدرج في هذا الإطار الهجرة وجمع المعونات الاقتصادية وتوفير المساندة السياسية اللازمة، بما في ذلك الضغط السياسي والإعلامي المالي في البلدان التي يسكنها يهود..

الركيزة الثالثة : تطوير علاقات التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية، وهي ركيزة اساسية من ركائز السياسة الصهيونية ومنذ ١٩٥٧ خاصة .

الركيزة الرابعة : تطوير التعاون مع دول العالم المختلفة، من خلال تبادل خدمات أمنية واقتصادية وسياسية الخ .

الركيزة الخامسة : العمل على تفتيت الوطن العربي دائماً، وإثارة أوسع النزاعات وأعمقها فيه .

ومازالت دولة العدو تسعى لتحقيق ذلك كله، ولفرض السلام الصهيوني – الأميركي على المنطقة العربية .

ثانياً : إن الأنظمة العربية، سواء التي سلمت بالمشروع الصهيوني أساساً، أو التي حاولت أن تقاومه، لم تستطع منذ البدء، أن تمنع الكارثة سنة ١٩٤٨، أو سنة ١٩٨٢. وما زالت حتى الآن عاجزة، وغير قادرة على مراجعة جادة، تسمح بتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ التي تسعى إلى تطبيقها. ولا نريد أن نتحدث عن التحرير، خصوصاً بعد الاسقاطات المدمرة لحرب الخليج الثانية .

ويساعد وضع الوطن العربي الآن، العدو الصهيوني على مواصلة تنفيذ سياساته .

ثالثاً : إن المقاومة الفلسطينية التي بدأت سنة ١٩٦٥ على اساس انتهاج نهج التحرير، وإسقاط سياسات التسوية، تحولت في معظمها منذ ١٩٧٠باستثناء بعض قوى الرفض، إلى انتهاج السياسات الرسمية العربية عينها، وتبنت نهج التسوية. وعليه، فإن السياسات الرسمية العربية، وسياسة م.ت.ف لا تطرح مسالة التحرير الآن، وليست قادرة حتى على فرض تسوية حسب مضمون القرار ٢٤٢. وفضلاً عن ذلك، فإن اتفاق أوسلو هو إدارة الحكم الذاتي الذي لا يستقيم إلا في ظل هيمنة صهيونية شبه مطلقة، وهذا الاتفاق الذي يشكل استجابة كبيرة للإملاءات والشروط الصهيونية بضم القدس، والتغاضي عن المستوطنات، وإعطاء الأولوية للكيان الصهيوني لكي يحدد المناطق الأمنية والاحتفاظ بحوالي ٦٠ % من أراضي الضفة الغربية، مما يجعل حياة الفلسطينيين وفقاً لهذا الاتفاق مرتهنة للكيان الصهيوني في جميع المجالات الأمنية والاقتصادية والإدارية والمالية، ويجيز السيادة على الأرض والشعب. كما ان اتفاق اوسلو الذي قبلت به قيادة عرفات على أساس الإعتراف بوجود

الكيان الصهيوني وشرعية اغتصابه لفلسطين، يسلم بشرعية وجود الكيان الصهيوني على أكثر من ٨٠ % من فلسطين، ويجعل هذه القيادة تتنازل عن الحقوق السياسية والمصالح الأساسية للشعب الفلسطيني، حيث رضيت بتمثيل سكان غزة وأريحا مقابل التنازل عن سكان الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨، والتسليم بتشريدهم لمصلحة الكيان الصهيوني، وسكان الأردن لمصلحة النظام في الأردن، وسكان الشتات لمصلحة الشيطان، من دون أن تمتلك قيادة عرفات أية ضمانات برحيل الاحتلال عن الضفة الغربية، حيث تجري عملية تهويد القدس وتكثيف الاستيطان، دون عودة أوحل مشاكل الفلسطينيين الموزعين في مختلف الأقطار العربية وأرجاء الدنيا .

إن المستقبل العربي لا يمكن أن تقوم له قائمة في ظل استمرار الكيان الصهيوني الذي لا يكتفي بابتلاع الأرض وتهويدها، وإنما يعمل باستمرار على ضرب كل مقومات الإرادة العربية. والكيان الصهيوني يعتمد في بقائه، على استمرار التبعية والتخلف و تفاقم مشكلة التجزئة في الوطن العربي، حيث أنه لا يمكن مواجهته إلا في سياق مشروع قومي ديمقراطي نهضوي للأمة، و لا سبيل لتحرير فلسطين غير هذا السبيل .

أما فيما يتعلق بدعوى الحوار مع العدو الصهيوني والتي تخدم التطبيع معه، ويتساوى فيها كل الذين يتحاورون سواء الذين يتعاملون مع المؤسسة الرسمية الصهيونية أو مع الحركات والاتجاهات، حملة اسماء تجمعات من أجل الديمقراطية والسلام وحملة لافتات اليسار، فالعبرة ليست باللافتة ولكن العبرة بمدى قبول الصهاينة بتحرير التراب العربي الفلسطيني من النهر إلى البحرعاملا غير منقوص. ولم نسمع حتى الآن عن ديمقراطي أو يساري أو داعية للسلام صهيوني أعلن قبوله بعودة التراب العربي إلى أهله، وغاية ما يمكن أن يطرحه بعضهم هو بناء الكيان الصهيوني مع السماح بكيان فلسطيني هزيل أو بحقوق مواطنة غير كاملة للعرب تحت السلطة الصهيونية. والصهاينة يجيدون تقسيم الأدوار وكلهم متشددون وغير متشددين أو حمائم وصقور، وجهان لعملة واحدة هي العملة الصهيونية العدوانية العنصرية الاستيطانية .

إن المغالطة التي يروج لها دعاة التطبيع والحوار مع بعض الاتجاهات الصهيونية التي قد تبدو غير متشددة هي مراهنتهم على إحداث شروخ في الكيان الصهيوني، وجوهر هذه المغالطة هو أن طبيعة التركيب الصهيوني تسمح بالإختلاف وتعدد الآراء والمناهج ولكن ضمن سقف محدد وحديدي هو

بقاء واستمرارهذا الكيان، ومن ثم فإن أولئك المتحاورين يسلمون مسبقاً ببقاء الكيان الصهيوني وضياع حق الشعب الفلسطيني في كامل ترابه.

٣-شارون و التمسك بالعقيدة الصهيونية

أثبتت الانتفاضة الفلسطينية الباسلة منذ انطلاقتها في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، حقيقة أن هناك تماثلاً قائماً بين السفاحين آرييل شارون وإيهود باراك و أن لافرق بينهما، إذ برهن هذا الأخير عن أنه وجه آخر لشارون ونسخة طبق الأصل عنه في كل ما يتصل بمواصفاته وسلوكه كإرهابي عنصري ورجل حرب وعدوان .

فالانتفاضة الفلسطينية أسقطت مقولة أن حزب الليكود يمثل جناح الصقور، وأن حزب العمل يمثل جناح الحمائم، حيال ما يسمى عملية السلام، والحقوق الفلسطينية والعربية الثابتة. فلا خلاف بين شارون وباراك لجهة عدائهما للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، واستخدامهما التقتيل الوحشي ضد الفلسطينيين، وترويعهم بالارهاب والقمع والتنكيل، وإشعال المنطقة كلها بالحرب الإقليمية، أو بالحروب الصغيرة على أكثر من جبهة في المنطقة وصولاً إلى سد أسوان وحتى إيران .

وهنا نرى من الضروري أن نؤكد أنه في ظل هذا المناخ المتطرف العدواني لدى المجتمع الصهيوني بمعظمه، وليس لدى قياداته السياسية فقط، أن شارون وباراك ليسا معنيين بعملية السلام، بقدر ما هما معنيان بالدفاع عن الدور والوظيفة للكيان الصهيوني كثكنة عسكرية استيطانية متقدمة في قلب الأمة العربية، وعن طبيعة العقيدة الصهيونية، وهي طبيعة عنصرية عدوانية، تقوم على أساس الاغتصاب والحرب باسم تحرير الأرض، ورد العدوان، والانتقام. وإذا كانت الأدبيات الصهيونية تؤكد هذه الأطروحات، فإن ممارسات الدولة الصهيونية، منذ قيامها حتى الآن، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك هذه الحقيقة.

ويستطيع من يقرأ مذكرات القادة الصهيونيين بن غوريون ،و شاريت ،و دايان ،و آلون، غولدا مئير الخ أن يلمس هذه الحقيقة بوضوح. والقيادات الصهيونية نتيجة لذلك، لا تفكر إلا بالحرب والانتقام، وبحشد القوى، وباستغلال الفرص لتوجيه الضربات، وليس بالسلام مع العرب و الفلسطينيين. ونقدم هنا بعض الاقتباسات المنقولة عن مذكرات موشي دايان :

يقول شاريت : « أنه ذهب لمقابلة رئيس الدولة بن زفي في ١٩٥٣/١٠/١١، وكان شاريت وزير الخارجية، وقد سجل في مفكرته ذلك اليوم ما يلي : وبن زفي أثار كالعادة بعض المسائل الموحي بها، والتي لا غرض لها، مثل : هل لدينا فرصة لاحتلال سيناء ؟ وكم سيكون رائعاً أن تبدأ مصر هجوماً نستطيع أن نصده، ثم نتبعه بغزو الصحراء، وقد شعر باستياء شديد، عندما أخبرته بأن المصريين لا يبدون أي ميل لأن يجعلوا مهمة الاحتلال هذه سهلة لنا، عبر استفزاز دولي من جهتهم » ليفياروكاش : الإرهاب الإسرائيلي – المقدس ص ٤١ » .

ويذكر شاريت بعد الهجوم على نحالين ليلة ١٩٥٤/٣/٢٨ أنه تحدث مع تيدي كوليك مساعد رئيس مكتب رئيس الوزراء، ورئيس بلدية القدس فيما بعد وأن شاريت قال له « ها نحن قد عدنا إلى نقطة البداية، أترانا نتجه إلى الحرب، أم أننا نريد تجنبها ». ويضيف شاريت : « في رأيي إن قيادة الجيش مشبعة بالتعطش الى الحرب » « المرجع السابق ص ٧٣ » .

ويذكر شاريت بعد الهجوم عل قاعدة للجيش الأردني في عزوي يوم ١٩٥٤/٦/٢٧ « أن تقارير السفارات الأميركية في العواصم العربية، التي جرت دراستها في واشنطن ولدت لدى وزارة الخارجية الأميركية الاقتناع بوجود خطة "إسرائيلية" للعمليات الانتقامية التي تنفذ استناداً إلى جدول مواعيد موضوع مسبقاً وبأن هدف هذه الخطة هو التصعيد الثابت للتوتر، وصولاً إلى الحرب ». ويصف شاريت « أن الدبلوماسية الأميركية مقتنعة بأن نية " اسرائيل" هي تخريب المفاوضات الأميركية مع مصر، وكذلك مع العراق وتركيا وهي المفاوضات الهادفة إلى إقامة تحالفات موالية للغرب » المرجع السابق – ص ٧٥ » .

ويسجل شاريت يوم ١٩٥٥/٥/٢٦ وهو يعلق على ما قاله دايان : « قال دايان. . إن العمليات الانتقامية التي ما كان باستطاعتنا تنفيذها لو كنا مقيدين بحلف أمني « أي من الولايات المتحدة الأميركية، هي شرياننا الحياتي. أولاً : لأنها تجبر الحكومات العربية على اتخاذ إجراءات شديدة لحماية حدودها. وثانياً: وهو الأمر الرئيس، لأنها تمكننا من الحفاظ على مستوى عال من التوتر بين مواطنينا وفي الجيش. ودون هذه العمليات سنتوقف عن كوننا شعباً مقاتلاً سوف نضيع إذا لم نتمتع بانضباط الشعب المقاتل .

ويضيف شاريت « والإستنتاجات من كلمات دايان واضحة ليس لهذه

الدولة وما يقلقها دولياً، وليس لها مشاكل اقتصادية ومسألة السلام غير موجـــودة «. . » عليها أن تحسب خطواتها بأفق ضيق وأن تعيش بالســـيف. عليهـــا أن ترى في السيف الأداة الرئيسية، إذا لم تكن الوحيدة، التي تمكنها من الإبقاء على معنوياتها عالية، ومن المحافظة على توترها الأخلاقي ولتحقيـــق هـــذا الهـــدف يجب على الدولة أن تخترع الأخطار، ولفعل ذلك عليها تبني منهج الاســـتفزاز والثأر (..) .

وقبل كل شيء نأمل بحرب جديدة مع البلدان العربية، بحيث يمكننا أخيـــراً أن نتخلص من مشاكلنا، ونحتل مجالنا. ومن الأمثلة على زلات اللسان قول بـــن غوريون نفسه أن الأمر يستحق دفع مليون جنيه لعربي مـــا لكـــي يبـــدأ هـــذه الحرب» – المرجع السابق ص ٩٥ – ٩٦ » .

ويمكن إيراد المزيد من الاستشهادات لتأكيد هذا الخط الصـــهيوني، الـــذي أكدته الوقائع، بما لا يدع مجالاً للشك، ومع ان شاريت من قادة هذا الخط، ومن مؤسسيه، فإنه لا يملك إلا ان يبدي ضيقاً داخلياً أحياناً. وقادة الكيان الصـــهيوني اليوم شارون وباراك وبيريز، هم تلاميذ بن غوريون ودايان ومئير وشـــاريت، ولم يثبتوا أنهم يعرفون غير هذا الخط .

ويقوم هذا الخط أساساً على المقومات التالية :

أولاً – الاستعداد للحرب، باعتبار القوة هي العامل الحاسم، وباعتبار كـــل العرب عدواً، لا الأقطار المجاورة للأراضي المحتلة فحسب، وعلى أســـاس أن أجواء الحرب تبقي المستوطنين الصهيونيين الغزاة في حالة توتر دائم. ولا بـــد لإعطاء التوتر مصداقيته من افتعال معارك، هنا وهناك، صغيرة وكبيرة. وتظل سياسة الانتقام والتعطيش جزءاً هاماً في السياسة، كما تظـــل سياســـة العـــدوان والتوسع ركناً أساساً فيها. وعليه شهد الوطن العربي، منـــذ نهايـــة الأربعينـــات حتى الآن غارات صهيونية على الحدود، وداخل الأراضي العربية، كما شـــهد خمس حروب كبيرة في سنوات ٤٨ – ٤٩، و٥٦، و ٦٧، و٧٣، و٨٢ .

وعلى الرغم من كل التطورات العالمية، بعد نهاية الحرب الباردة وانهيـــار الاتحاد السوفياتي، وحرب الخليج الثانية، وانعقاد مؤتمر مدريـــد للســـلام، فـــإن السياسة الصهيونية لم تتغير، والأهم من ذلك أن السياسة الرسمية العربية انتقلت من الرفض الرسمي والشكلي لوجود الكيان الصهيوني إلى سياســـة الاعتـــراف به، وتوقيع اتفاقيات سلام معه : كامب ديفيد، أوسلو، وملحقاتـــه، وادي عربـــة. ومع ذلك فإن السياسة الصهيونية لم تتغير، بل احتفظت بعنفها وشراستها، إن لم

نقل إنها ازدادت عنفاً وشراسة وعدوانية في ظل الإنتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني منذعامين .

ثانياً – العمل على تدمير الوطن العربي، لا على إقامة سلام معه، والسبب أن القيادات الصهيونية الحاقدة والتي ارتكبت جريمة طرد شعب من أرضه، ترى أنها لا تستقر، دون تدمير الوطن العربي بأكمله، لأن نهضة الأمة العربية، وتحقيق وحدتها، سيقلب ميزان القوى لمصلحة العرب. ولذلك يجب أن يفكك وجود الأمة، وأن تستنزف قواها ؟ كيف ؟ بإثارة التناقضات مع الأمم المجاورة، الإيرانيون، والأحباش، والأكراد، وإشعال حروب مزمنة مع هذه الأمم، ثم وفي آن معاً، بإثارة التناقضات الداخلية، وإشعال حروب طوائف وحروب قبائل لا تنتهي. وفي الوطن العربي الآن، وعلى حدوده ما يكفي من الوقائع والدلائل، وعلينا أن ننتظر المزيد .

إن تدمير وجود الأمة العربية كليا، هو الذي يشفي غليل القادة الصهيونيين، ويحقق أهداف مخططاتهم، وحين يقتل العربي أخاه، ويمثل به، ويقتل مسلحو طائفة أبناء طائفة أخرى، وينهكون أعراض نسائهم، وتثور نزاعات لا تتوقف لأي سبب، وتشتعل حروب مثل حرب داحس والغبراء والبسوس، تقر عيون القيادات الصهيونية، ويقيمون « سلاماً » مع قادة طائفة ضد طائفة أخرى، ومع أقلية ضد شعب، ومع جهة ضعيفة ضد جهة أقوى، وهكذا. . وهذا هو « السلام » الذي ينشدون .

ثالثاً – السعي لتعطيل أي عملية « سلام » تستهدف حلاً للصراع العربي الصهيوني قبل أن يتحقق الهدف الصهيوني العام، وهو إشعال الحرائق في الوطن العربي، وتفكيك أوصاله وتحويله إلى طوائف وقبائل متحاربة منهكة، لأن القيادات الصهيونية ترى أن أي « سلام » قبل ذلك سوف يكون هدنة يستعيد العرب فيها قواهم ليشنوا حرباً جديدة. ولذلك فإن السياسة الصهيونية تحتل وتحاول ابتزاز تنازلات وتثير فتنا وتحاول فرض اتفاقيات، ولكنها في النهاية تريد تهويد كل فلسطين، ووطناً عربياً مفككاً ومنهكاً، وطوائف متناحرة تحقد كل منها على الأخرى، والهدف أن تفرض السياسة الصهيونية استسلاماً كاملاً شاملاً، يحقق كل الأهداف الصهيونية .

ولما كانت القيادة الصهيونية تعرف أن الخطر القادم، سيأتي من الجماهير العربية، فإنها تقبل استسلام الدول العربية، ولكنها لا تعتبره كافياً، إن لم تستسلم الجماهير، وما يجري الآن هدفه إخضاع الجماهير أساساً .

وهكذا تنشأ مفارقة، فالقيادة الصهيونية تعمل لسلامها الخاص، الرامي إلى إخضاع كل العرب، بحرق الوطن، وتفكيك الأمة، وهي أي القيادة الصهيونية تعد للحرب والتفوق العسكري وتخطط لمزيد من الاحتلال، وتسعى لإثارة الفتن وتوسيع نطاق سياسة الانتقام، والعدوان والتوسع. أما القيادات الرسمية العربية و الفلسطينية، فإنها تعمل لسلامها الخاص أيضاً، وهو سلام الضعفاء أمام الأقوياء، سلام الذين يريدون أن يتخلصوا من الصراع العربي الصهيوني، ليحكموا سعداء، وليتفرغوا لإخضاع جماهيرهم. والدول العربية عموماً لم تثبت أنها تعد قواها وجيوشها لمحاربة الكيان الصهيوني، وهي أي الدول العربية بوضعها الحالي، وبالإشكالات التي تعم الوطن، وعلى حدوده، ليست مهيأة للحرب فعلاً. .

ومع ذلك، فإن هذه الدول، تقدم كل البراهين أنها مستعدة للإستسلام، فهي من جهة لا تبني قوى وجيوشاً قادرة على الحرب، إلا باستثناءات لا تذكر، وهي تسهم في افتعال الإشكالات التي تديم الإحتلال القائم في الوطن العربي. وماذا يريد العدو الصهيوني أكثر من ذلك ؟ .

إن القبضة الحديدية الصهيونية، سواء في ظل حكم باراك أو شارون، تؤكد عزمها على خوض حرب تدميرية ضد الشعب الفلسطيني، وعلى التهيئة لحرب قادمة في المنطقة. فمن يستطيع ان ينكر ذلك ؟ ومن يستطيع ان يرد ؟ ويظل الرهان الحقيقي الذي يجب على العرب أن يقيموه هو خيار الإنتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني، بوصفها خياراً إستراتيجيا للمقاومة، مدعوماً بتضامن ودعم عربي فعال، يصون القضية الفلسطينية من خطر التصفية.

■■

الهوامش:

(١)-عماد جاد، القضية الفلسطينية و تداعيات الحادي عشر من سبتمبر، مجلة السياسة الدولية الفصلية، التي تصدر عن مؤسسة الاهرام – القاهرة، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢ ، (ص١٠٥).

(٢)-نعوم تشومسكي- الولايات المتحدة بين الافراط في القوة و في السيطرة- الإرهاب سلاح الاقوياء، صحيفة لوموند ديبلوماتيك الشهرية- النسخة العربية التي تصدرها المؤسسة الصحفية الاردنية-الرأي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، (ص١١).

(٣)-فريد هاليداي- الاسلام و الغرب – خرافة المواجهة، دار الساقي – لندن- الطبعة

الاولى ١٩٩٧،(ص ٤١ –٤٢).

(٤) المعاهدة الدولية لمكافحة تبييض اموال الإرهاب، نيويورك، ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٩.

(٥)- جون براون – مخاطر التعريف بالارهاب – صحيفة لوموند ديبلوماتيك ، فبراير/شباط ٢٠٠٢ (ص ٣).

(٦) ديفيد ديوك- أمريكا – اسرائيل و ١١ أيلول ٢٠٠١- ترجمة سعد رستم- دار الاوائل ، دمشق- الطبعة الأولى ٢٠٠٢، (ص٨-١١ – ١٣).

(٧)- .عبد الوهاب المسيري – نهاية التاريخ – دراسة في بنية الفكر الصهيوني – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – الطبعة الأولى حزيران ١٩٧٩ (ص ١٠٥) .

(٨)- المرجع السابق عينه (ص ٤٠) .

(٩)-جورجي كنعان – وثيقة الصهيونية في العهد القديم – الطبعة الأولى نيسان ١٩٧٧ (ص ١٠١) .

(١٠)- والتر لاكبر (محرر) قراءات في الصراع العربي – الإسرائيلي تاريخ وثائقي لصراع الشرق الأوسط (نيويورك فهانتايم – بوكس ١٩٦٩) (ص١٢٥) .

(١١)- إسماعيل راجي الغاروفي – أصول الصهيونية في الدين اليهودي – القاهرة – معهد البحوث والدراسات العربية ٦٣/١٩٦٤) (ص١٥٥) .

(١٢)-.عبد الوهاب المسيري – مصدر سابق (ص٤٦) .

(١٣)- .جورجي كنعان – مصدر سابق (ص٤٤ – ٤٥) .

(١٤)-.عبد الوهاب المسيري – مصدر سابق (ص ١١١) انظر أيضا تدهور اليهودية (ص١٠٠).

(١٥)- المصدر سابق (ص ١٠٨) .

(١٦)- الصهيونية تعني الإرهاب – تأليف سرج سيدوت – ترجمة عدنان برنية – جريدة تشرين تاريخ ٩/٤/١٩٨٤.

(١٧)-.عبد الوهاب المسيري – مصدر سابق (ص١١٤).

(١٨)- المصدر السابق – (ص ١١٩) .

■■

الفصل العاشر

النظام الإقليمي الشرق أ وسطي الجديد

ظن الكثيرون، بعد التعثر الذي أصاب عملية التسوية، و بعد تفجر الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، أن مشروع " الشرق الأوسط الجديد "، الذي حمل راياته و روج له نائب رئيس الوزراء الصهيوني شمعون بيرس في عقد التسعينات الماضي، قد طوى تلك الرايات، و أن عودة الصراع العربي الصهيوني إلى الإحتدام و التصاعد في خضم هذه الإنتفاضة، قد أهال التراب عليه إلى غير رجعة .

و إذا كان مشروع شمعون بيرس الذي طرحه في كتاب حمل اسم " الشرق الأوسط الجديد " بعد أرييل شارون إلى عقد " مؤتمر إقليمي للسلام " في أواسط شهر نيسان الماضي، و الذي رحبت به الولايات المتحدة، يعيد إلى الأذهان ذلك المشروع المدحور، الذي عاد ليطل برأسه من جديد، و لكن بصيغة تحمل البصمةالشارونية توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، قد اتخذ من الإقتصاد مدخلا للترويج " لنظام إقليمي أمني و سياسي و اقتصادي يشكل الامتداد الإقليمي " للنظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة، و تكون إسرائيل قطب الرحى فيه بما يتوفر لها من غطاء سياسي، و من دعم مالي واقتصادي و تكنولوجي، فإن شارون قد اتخذ من جنازير دباباته التي اقتحمت مدن و مخيمات و قرى الضفة الغربية، و ارتكبت فيها أبشع المجازر، مدخلا أمنيا لمشروعه الذي يريده أن يكون النسخة الإقليمية من التحالف الدولي " للحرب على الإرهاب " التي يرفع راياتها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، و يريد للعالم أن ينتظم في إطارها .

١ -الشرق أوسطية مجال حيوي" لإسرائيل" كإمبريالية فرعية

يعرف مصطلح الشرق الأوسط تاريخياً بثلاث محددات رئيسية، أولاً : بما عرفت به المسألة الشرقية منذ القرن السابع عشر – حيث أن الشرق الأوسط فرع منها – من أنها نزاع شديد بين السلطة العثمانية التي استأثرت بالسلطة في الماضي، وعقدت النية على الاستئثار بها في المستقبل أيضاً مع جهلها وتخلفها من جهة. والأمة العربية التي تطلب المساواة باسم الحق والقانون والقوة من جهة أخرى، وثانياً، بانتقال المسألة الشرقية تدريجياً إلى قلب استراتيجيات الأمم الأوروبية الرأسمالية الصاعدة واهتمام أوروبا الاستعمارية بالنزاع العربي – التركي، ودخولها فيه في أواخر القرن التاسع عشر، وفي مطلع القرن العشرين مداً لأطماعها الاستعمارية، وتحقيقاً لأمانيها المتناقضة، وقد شهدت البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي تبدلات حقيقية في القرن التاسع عشر، كانت بمنزلة الحد التاريخي الفاصل بين عصرين، القرون الوسطى والعصر الكولونيالي الحديث. وثالثاً الذي بدأ مع حملة نابليون على مصر في العام ١٧٩٨، واكتمل مع التقسيم الإمبريالي بين الفرنسيين والانكليز للشرق العربي إلى مناطق للإنتداب والنفوذ عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، وتحول مشروع الحركة الصهيونية العالمية إلى واقع قائم من خلال اقتطاع ارض فلسطين، وقيام الكيان الصهيوني على ارضها .

ولا شك إن قيام الكيان الصهيوني قد أحدث من منظور الجغرافيا – السياسية قطيعتين على حد قول الدكتور جورج قرم في كتابه عن الشرق الأوسط : أولاً مع مفهوم " المشرق " الذي كان يسمى المنطقة في الحقبة الكولونيالية، وثانياً مع مفهوم " الوطن العربي " الذي فرض نفسه في المجال التداولي في الحقبة الإستقلالية، ومع أن المدى الجغرافي لمصطلح " الشرق الأوسط " يتخطى بكثير المنطقة الإقليمية للصراع العربي – الصهيوني، فقد جرى تعميد الأزمة المفتوحة التي دشنها قيام الدولة العبرية باسم " أزمة الشرق الأوسط " حصراً .

إذا كان الشرق الأوسط يعتبر من أعرق بؤر الحضارة في العالم، وأعظم ممر للهجرات و الفتوحات، فإن أكثر ما يميز تاريخه منذ أن ظهرت المسألة الشرقية إلى الوجود متزامنة مع المرحلة الرومانسية للإستعمار الأوروبي، ومع

بداية فرض الهيمنة الإمبريالية الأميركية على العالم في أعقاب ثـورة التحـرر الوطني التي اجتاحت البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة عقب نهايـة الحـرب العالمية الثانية، وبعد أن أصبح الكيان الصهيوني أمراً واقعاً مجسداً فـي دولـة عميلة، ركيزة للإمبريالية الأميركية بل قوة محلية أو إمبريالية فرعيـة، هـو أن المشرق العربي (أو ما اصطلح على تسميته في المدارس الغربية باسم الشـرق الأوسط) يمثل نظاماً سياسياً يحتوي على قسـمات مشـتركة لأنظمـة الحكـم المختلفة فيه ومخترقاً اختراقاً كاملاً من جانب القوى الإمبريالية الغربية، وعلـى رأسها الإمبريالية الأميركية، وتابعاً لدول المراكز الرأسمالية الغربية في شـكل الأعراض المرضية للمسألة الشرقية، كما شخصها لنا كـارليون بـروان علـى النحو التالي (١) : يتميز النظام السياسي المخترق بأربع خصائص :

الأولى، وتتميز بأن القوة أو القوى الإمبريالية الخارجية لا تقـوم بالحاقـه بنظامها السياسي بالكامل ولكنها لا تتركه يفلت من قبضتها الخانقـة ابداً .

الثانية، وفيها يعيش النظام السياسي المخترق في مجابهة مستمرة متصـلة (وربما يومية) مع القوة أو القوى الإمبريالية المهيمنة .

الثالثة، وفيها تختلط القضايا المحلية والقومية بعضها بـبعض وبحيـث لا يفهم النظام السياسي للمجتمـع المختـرق (حتـى علـى المسـتوى المحلي) دون الرجوع إلى القوة أو القـوى الإمبرياليـة الخارجيـة المهيمنة.

الرابعة، وفيها يكون النظام السياسي المخترق عبارة عـن لعبـة سياسـية تلعبها القوى الاجتماعية و الإقليمية والدولية فـي تحالفـات متبدلـة متغيرة (٢).

ولقد تعزز الاختراق الإمبريالي الأميركي للمشرق العربي مع قيام الدولـة الصهيونية، وولادة مولود جديد أصبح يسمى الأمن الصهيوني كلازمـة للأمـن الأميركي، وتزايدت أخطار الكيان الصهيوني مع تنمية قواه التي تـأتي ضـمن اطار التحول النوعي في العلاقات الاسـتراتيجية بـين الكيـان الصـهيوني و الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي دوره في المخطط الأميركي فـي المنطقـة العربية بشكل رئيس، وضمن إطار حشد قوى الحركة الصهيونية العالمية التـي افسحت لها اتفاقيات كامب ديفيد فرصة تاريخية مهمة جداً لتحقيق هدفها الرئيس الا وهو تثبيت قاعدة الكيان الصهيوني واستثمار مواقـع وعلاقـات وخبـرات

اليهود في العالم عامة لتمكينه عن طريق الانخراط والتغلغل أن يصبح جزءاً من المنطقة العربية أولاً، ثم السيطرة على مقدراتها والتحكم في ثرواتها من خلال بناء " السوق الشرق الأوسطية " ثانياً .

وفي الحقيقة التاريخية فإن إقامة " السوق الشرق الأوسطية " التي تأتي ضمن ثوابت الاستراتيجية الأميركية التي تخوض معركة التغلغل والسيطرة على الوطن العربي بأساليب مختلفة، أولهما ضمان أمن وتفوق الكيان الصهيوني نوعياً بفضل المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي قدمتها وتقدمها الحكومات الأميركية المتعاقبة، وثانيهما ضمان التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة، تأتي أيضاً ضمن الميثاق الوطني التاريخي لمطامع وتطلعات الحركة الصهيونية العالمية في الوطن العربي. وإذا كانت ثمة قيود على المطامع الإقليمية للحركة الصهيونية، فإنه لا حدود لمطامعها الاقتصادية. فالتطلعات الاقتصادية الصهيونية إلى السيطرة على ثروات الوطن العربي وخيراته ومصادره الطبيعية وطاقاته البشرية وتسخيرها في خدمة الأهداف الصهيونية، لم تكن وليدة الساعة، ولا وليد المسار الذي بدأ بزيارة السادات للقدس. فهذه التطلعات ولدت مع الحركة الصهيونية، بل قامت عليها، وهي ملازمة أيضاً لطبيعة الكيان الصهيوني الذي لا يستطيع البقاء إلا بتوفير الرقعة الاقتصادية الأوسع – على حساب الوطن العربي طبعاً (٣).

إن بناء السوق الشرق الأوسطية، برضى ودعم أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأميركية، يمثل شحنات إضافية جديدة للكيان الصهيوني في زيادة تنمية قوته وقدراته، وقوام هذه السوق الشرق أوسطية هو توزيع النفوذ والهيمنة بين التكتلات الاقتصادية العملاقة (أميركا – اليابان –، وأوروبا الغربية) مع الاحتفاظ بالمركز الأول للولايات المتحدة الأميركية بحكم استئثارها بالتفوق المطلق في القوة العسكرية والهيمنة السياسية و الاقتصادية على المنطقة العربية وبين الكيان الصهيوني الذي أصبح يحتل المركز الأول المتفوق على الصعيد الإقليمي، باعتباره كياناً قائماً على المزاوجة بين كونه أداة وقوة ضرب وتدخل سريع تعمل لحساب الإمبريالية الأميركية ذات المصلحة بالتحالف الإستراتيجي مع الكيان الصهيوني، وبين كونه كياناً استيطانياً عنصرياً قائماً بذاته على أساس التوسع والعدوان، وتفتيت كيان الأمة العربية، وإثارة كل أشكال التناقضات الكامنة فيها، وخلق كيانات للطوائف والمجموعات الأثنية، وإعادة تشكيل

خريطة الوطن العربي، و لـــه أطماعه ونواياه الخاصة التي تتوخى في النهايـــة بناء قوة ذاتية قادرة، هو ذاته النموذج الذي يقوم عليـــه التخطـــيط الإســـرائيلي الاقتصادي للعاجل والأجل (٤).

إن الكيان الصهيوني يعتمد بشـــكل رئـــيس علـــى الأمـــوال والمعونـــات الاقتصادية الخارجية، والمساعدات الأميركية في الدرجة الأولى، التـــي تهـــدف من إلى تقوية أمن أميركا القومي، وتأكيد مكانتها كقـــوة عظمـــى قائـــدة للعـــالم خصوصاً في ظل ما يسمى " النظام الدولي الجديد " والوصـــول إلـــى أســـواق الوطن العربي، ومصادر النفط الحيوية في منطقة الشرق الأوســـط، وضـــمان وصوله إلى " العالم الحر "، وحماية أمن الكيان الصهيوني ومســـاعدته للحفـــاظ على تفوقه العسكري والتكنولوجي النوعي على باقي البلدان العربيـــة، وتـــأمين رفاهيته الاقتصادية. لكن الكيان الصهيوني منذ النتائج الكارثية لحرب الخلـــيج الثانية، واسقاطاتها المدمرة على مسار التسوية للصراع العربي – الصـــهيوني، والتبشير الجديد لفكرة السوق الشرق أوســـطية، كإحـــدى رهانـــات المســـتقبل للمنطقة، وإعادة تشكيل العقل العربي من خـــلال الكتـــب والنـــدوات العلميـــة والصحافة والترويج السياسي، لكي تصبح هذه الفكرة الشرق أوسطية قوة مادية مؤثرة في الرأي العام، باعتبارها مكوناً أساسياً مـــن مكونـــات مســـتقبل هـــذه المنطقة، إن لم نقل هي المستقبل بذاته، بحسب ادعاء هؤلاء المروجين الجـــدد، هذا الكيان أصبح الآن يطمح إلى أن يحل محل مرحلة المساعدات من مليـــارات الدولارات الأميركية، التي يقوم دافعوا الضرائب الأميركيين بتحمـــل أعبائهـــا، مرحلة جديدة يصبح فيها امتداداً للشركات المتعددة الجنسية، مـــن خـــلال هـــذا الارتباط العضوي، لبناء اقتصاد قوي قادر على تحقيق النمو بالاعتمـــاد علـــى الذات، وذلك من أجل التغلب على العقبات والمشكلات الهيكلية التـــي تعتـــري الإقتصاد الصهيوني .

قبل الحديث عن مفهوم السوق الشرق أوسطية في مراحله الأولى، علينـــا أن نحدد المفهوم الإقليمي للشرق أوسط باعتباره لازمة النظام السياسي الإقليمي لهذه السوق، إذ أن فكرة السوق الشرق أوسطية كظاهرة سياسية تتطلب تحليلهـــا في بعديها المكاني والزمني ،وفي بعدها الـــدولي، ونبـــدأ بالتســـميات – أولاً – يطلق الغرب الرأسمالي الاستعماري و الإمبريالي على الوطن العربـــي اســـم " الوطن العربي " وذلـــك فـــي نظرتـــه التفكيكيـــة، والإبداليـــة، والإســـتملاكية، والإقتلاعية للعرب، على الرغم من معرفته بأن العرب يشكلون أمـــة واحـــدة،

وشعباً واحداً يعيش على امتداد مساحة جغرافية واحدة، ويتكلم لغة عربية، وله دينً إسلامي توحيدي، وهويته هي الهوية العربية الإسلامية، أما المشرق العربي فيسميه عنده " الشرق الأوسط "، والتسمية أتت من دائرة المعارف الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية، ويتألف من ثلاثة أجسام : جسم جغرافي يمتد على مساحة (٧.٢٠٠.٠٠٠) كيلو متر مربع، وجسم بشري يشمل ٢٤٠ مليون نسمة وجسم عرقي أو لغوي بالأحرى يتألف من ثلاث اورمات كبرى : سامية – وأرية – وافريقية بالاضافة إلى اقليات اثنية وقومية مثل الأكراد والأرمن، والمقصود بالشرق الأوسط هي المنطقة التي تضم (مصر – السودان – قبرص – لبنان – سورية – الأردن – العراق – البحرين – الامارات العربية المتحدة – اليمن – الكويت – السعودية – الكيان الصهيوني – عُمان – قطر – ايران – تركيا) .

وعلى الرغم من أن الأمة العربية واحدة من الأمم القديمة، وهي أقدم من مفهوم الشرق الأوسط، وتناضل في سبيل تحررها، ووحدتها واستقلالها، وتقدمها، وتحترم حق غيرها من الشعوب في الوحدة، و حق غيرها من الأمم في الاحتفاظ بحريتها إلا أننا نجد في عصور الظلام والهزائم السياسية والعسكرية، وبعد توقيع اتفاق أوسلو، والاتفاق الصهيوني – الأردني، تياراً عربياً قوياً قد نما في أوساط المثقفين المستسلمين العرب، وقد جعلته استسلاميته يعارض مفهوم الأمة العربية بمفهوم الشرق الأوسط ويسقط من حسابه القضية القومية العربية، ويعتبرها مجرد أوهام من الماضي، أو مجرد صراع يعود إلى مرحلة الحرب الباردة، ويحارب بشدة فكرة الأمة العربية، وقضية الوحدة العربية، بحجة أنها لم تتحقق إلا في حالات ومراحل محددة شاذة في التاريخ العربي الإسلامي، وهذا التيار يبلور أطروحته الإيديولوجية و الإقتصادية على أساس أن مفهوم الشرق الأوسط كنقيض لوجود الأمة يتضمن كل مستلزمات التقدم، والازدهار الاقتصادي، والرفاهية لشعوب المنطقة، بل هو كل المستقبل.

ويعتبر أن النظام الإقليمي العربي الذي لعب دوراً مهماً، من الناحية السياسية على الأقل في مرحلة تصاعد الحركة القومية العربية، وحركة التحرر الوطني في المنطقة العربية خلال الخمسينات والستينات، في تدعيم « التكافؤ » العسكري و الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، هو محاولة شاذة لانشاء نظام اقليمي لا أساس له في تاريخ المنطقة العربية. هذا التيار التبشيري على اختلاف دوافعه وغايته، يعتبر نصيراً قوياً للتطبيع مع

العدو الصهيوني، والإندماج في النظام الشرق أوسطي، لأنه يرى في هذا، العودة إلى الوضع الطبيعي حسب منطلقه، ولذلك يقول مبشرو هذا التيار بأنه يجب التخلي عن كل الممارسات والأفكار المشوهة التي لم تكن تعبر تعبيراً صادقاً عن حقائق ورغبات الأغلبية العظمى من شعوب المنطقة، هذه الأغلبية العظمى لم تنتم يوماً لما كنا نسميه عروبة أو عرب، وكانت ضحية لكلمات فضفاضة من لغة عقيمة ومتخلفة، وفي مثل هذا التوجه الشرق أوسطي لا تختلف ايران عن إسرائيل، ولا تختلف إسرائيل عن أي دولة عربية، ولا تختلف أي دولة ناطقة بالعربية عن تركيا أو باكستان او الهند الكل يجمعهم توجه واحد واقليم واحد ومصلحة مشتركة (٥).

وتنبع الفكرة الإيديولوجية الأعمق لهذا التيار التبشيري من محاولة طمس الهوية العربية – الإسلامية للمنطقة العربية، معتبراً اياها أنها مساحة جغرافية تعاني من محنة الهوية، وبلا هوية حضارية، ولذلك يندفع بقوة انطلاقاً من استغلاله أزمة الهوية أو عقدة الهوية في الوطن العربي التي يعانيها العرب الآن لتسويغ وجود الكيان الصهيوني على أرض العرب، وقبول التطبيع معه، باعتباره دولة موجودة في الإقليم الشرق أوسطي نفسه، على هذا القدر الرفيع من التقدم الصناعي و الإجتماعي و السياسي، يتطلب والحال هذه من العرب إن يكونوا مستعدين للدخول في مرحلة من التحدي الحضاري معها، وهي مرحلة قد تكون أصعب من مرحلة التحدي العسكري للكيان الصهيوني التي انتهت، أو قاربت على الإنتهاء، وبالتالي القبول بالهوية الجديدة " الشرق أوسطية " التي تتموقع فوق هويات شعوب المنطقة – باعتبارها حاملة لواء الحضارة والتقدم والأمل في تغيير المجتمعات، وحل مشكلات النمو الإقتصادي والحريات الفردية والجماعية، والليبرالية السياسية، وبشائر الديمقراطية، والتطور الإقتصادي و الإجتماعي المتناسق، والتبعية الثقافية .

فالمدقق في هذا المفهوم " الشرق أوسطي " الذي يروج له هذا التيار التبشيري، من الذين لهم مصالح تجارية واقتصادية، ونفع ذاتي، ومصالح ضيقة، وقصر نظر سياسي، ومن المتذمرين من فساد أحوال مجتمعاتهم، ومن المنظرين « للتغريب » الثقافي ولمفهوم « الكونية » يرى فيه سياسة تستهدف تحقيق السلام بين الكيان الصهيوني والدول العربية، بما يعني انهاء حالة الحرب والعداء، والاعتراف بشرعية الاحتلال الاستيطاني لفلسطين، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وتجارية طبيعية معه، وإنهاء حالة المقاطعة

الإقتصادية العربية له .

فالسلام والتطبيع شيئان متلازمان ويعنيان الإنتقال من حالة الحرب والعداء والمقاطعة للكيان الصهيوني إلى عكس هذه الحالات جميعها، لكي يكتشف العرب في ظل التبشير بمفهوم "الشرق أوسطية" أنهم كانوا على خطأ طيلة المرحلة التاريخية السابقة، وكانوا يعيشون في ضلال، وليكتشفوا أيضاً بأن الكيان الصهيوني هو البوابة الحقيقية والمنفذ الوحيد المناسب للتصدير إلى أوروبا، تتنافس دول المنطقة على كسب وده، حيث أصبحت " إسرائيل " القناة الوحيدة لتصدير التكنولوجيا إلى الدول العربية، وتلقين علمائها ومهندسيها وفلاحيها .

ويكشف شمعون بيرس في كتابه « الشرق الأوسط الجديد » عن هذه المغالطة الكبيرة التي يروج لها التيار التبشيري، حين يقول بأن " إسرائيل " حسب مفهومه : « دولة متقدمة في محيط متخلف من البلدان العربية التي ترحب بالدور الإسرائيلي القيادي على كافة الصعد الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية والثقافية ». وهذه الرؤية لا تختلف في شيء عن المرتكزات الإيديولوجية لمؤسس الحركة الصهيونية العالمية ولدور الكيان الصهيوني الاقتصادي في الوطن العربي، وتلتقي الدراسات الأميركية و الصهيونية في مضمونها الاستراتيجي، مع رؤية ومساعي " الشرق أوسطية" الصهيونية التي لا تخفي مطامعها الاقتصادية، التي تعتبر إقامة العلاقات الإقتصادية تحت ستار تحويل الصحارى إلى جنات خضراء، وإشاعة السياحة والإزدهار فيها، ورفع المستوى المعيشي والثقافي لشعوب المنطقة، بداية التغلغل والانخراط في المنطقة العربية عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط بأسرها بخاصة. ولا يمكن إن نفصل الدور الإقتصادي الذي يريد الكيان الصهيوني ممارسته في الوطن العربي عن ثلاث محددات رئيسية تتحكم في أولهما : ارتباطه بالرأسمالية اليهودية و الصهيونية العالمية، وثانيهما : ارتباطه بالإمبريالية العالمية مع المصالح والأطماع الصهيونية في قضية جوهرية في استغلال خيرات المنطقة العربية، وخلق وقائع اقتصادية كالتجارة والسياحة واستغلال الثروات والبيئة وغيرها، يمكن إن تشكل ضمان الأمن الصهيوني المستقبلي، وثالثهما : التطابق في المفهوم الأميركي و الصهيوني للسوق الشرق – أوسطية، والتخطيط للتغلغل الإقتصادي في الوطن العربي، والسيطرة على ثروات الأمة العربية، نظراً لارتباط الكيان الصهيوني بالرأسمالية العالمية، وبالعولمة الرأسمالية الجديدة في

بعدها الكوني، وفي طموحه أن يصبح مركزاً للاستثمار في المنطقة .

وفي حديثه عن الدور الإقتصادي الصهيوني في الوطن العربي، عبر أبا ابين، وزير الخارجية الصهيوني الأسبق، عن المطامع الصهيونية الحقيقية، مستمداً الثقة من نتائج حرب ١٩٦٧، حين قال« إن أمل " إسرائيل " في أن تصبح الولايات المتحدة الصغرى، نحن لا نريد أن تكون لنا علاقات مع الشرق الأوسط على غرار العلاقات القائمة بين سوريا ولبنان، نحن نريدها علاقات الولايات المتحدة الأميركية مع بلدان أمريكا اللاتينية من حيث التعامل الاقتصادي مع ملاحظة الفوارق التاريخية والثقافية واللغوية، ونريد أيضاً المحافظة على طابعنا الغربي » (٦).

ثم إن الكيان الصهيوني يعتبر نفسه جزءا لا يتجزأ من الشرق الأوسط، لهذا يريد أن يترجم مسار السلام الحالي إلى لغة الإقتصاد. ذلك أن السلام الحقيقي من وجهة نظره يتمثل في إقامة علاقات طبيعية مع دول المنطقة في جميع المجالات، وإقامة علاقات اقتصادية كاملة . كما أن هذا السلام لن يكون مستقراً إلا متى انخرط الكيان الصهيوني في اقتصاديات دول المنطقة العربية عبر إقامة السوق الشرق أوسطية المشتركة، وتعاون اقتصادي إقليمي يعتمد على الخبرة والتكنولوجيا الصهيونية والأموال العربية والغربية، والثروات الطبيعية العربية. وفي معرض حديثه عن الإقتصاد الإقليمي يقول بيرس في كتابه، أنه ينطوي على خطوات تدريجية لإقامة جماعة تشبه كثيراً الجماعة الأوروبية، وهو يقيم بشكل متوازي بين واقع العداء التاريخي المكين، الذي استحكم بين الأمم الأوروبية، الذي استطال في بعض الحروب، قروناً، ونجم عنه حربين كونيتين، والصراع بين الأمة العربية و الكيان الصهيوني، لكي يبرهن بشكل منطقي ومغالط بأن هذا العداء التاريخي بين الأمم الأوروبية لم يجعل أية أمة أوروبية تنفي حق جارها في الوجود، مثلما لم يمنع من إقامة سوق أوروبية مشتركة كان رائدها رجل الدولة الفرنسي جان مونييه في الخمسينيات. لذلك يطرح بيرس خطته الاقتصادية لإقامة السوق الشرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية المشتركة، بحيث أن السلام بعد حالة العداء لا يكمن في تجنب سفك الدماء فقط، بل ايضاً في توفير المزيد من المنافع الإقتصادية، وهذا لن يتم إلا من خلال تحقيق أهداف الصهيونية بانخراط الكيان الصهيوني في المنطقة والإندماج فيها حقاً وبإقامة « سوق شرق – أوسطية مشتركة » تضم في المرحلة الأولى العلاقات السياسية، والضفة الغربية،

وقطاع غزة، ومصر، وفي مرحلة ثانية الأردن، ثم دولاً أخرى في مرحلة لاحقة. ويقول بيرس بأن خطة بناء هذه السوق هي برنامج تعاون « يشبه هرماً ثلاثي الأضلاع تتضمن المرحلة الأولى مشاريع ثنائية أو متعددة القومية مثل إنشاء معهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء أو مصالح تعاونية لتحلية المياه وان التعاون المثمر بين " إسرائيل " ومصر في ميدان الزراعة هو مثال طيب على هذه المقارنة. . أما المرحلة الثانية فتتضمن كرنسورتيومات دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتضمن استثمار رساميل هائلة باشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة، علاوة على أطراف أخرى ذات مصلحةبالأمر أيضاً، ومن الأمثلة على هذه المشاريع قناة البحر الأحمر – البحر الميت – مقرونة بتطوير التجارة الحرة والسياحة على امتدادها، وإنشاء ميناء مشترك اسرائيلي – أردني – سعودي، وتطوير الطاقة الكهرمائية وتحلية المياه، وتطوير صناعات البحر الميت، و جديد هذا التخطيط إن قيام مشاريع الصحراء هذه يحقق، واحداً من أحلام بن غورين بتطوير النقب، وفتح آفاق جديدة لبلدان المنطقة وخلق مصلحة حقيقية في صيانة السلام »(٧).

قبل الحديث عن التأثيرات المباشرة للسلام على الإقتصاد الصهيوني، وعن أهداف السوق الشرق أوسطية المشتركة المقترح إقامتها من جانب بيرس علينا أن ندرس ما هي الصيغ المطروحة للسوق الشرق الأوسطية هذه .

لقد أصبح جلياً وواضحاً أن الدعوة الصهيونية لإقامة الشرق أوسطية، والنظام الإقليمي الشرق أوسطي والتي تجد من يؤيدها على الصعيد العربي، تنطلق من الأفكار الصهيونية ومن مصلحة الكيان الصهيوني وأطماعه الإقتصادية أولاً وأخيراً، وبمشاركة دولية تكون غطاء مناسباً للهيمنة الصهيونية على المنطقة العربية كلها .

ذلك أن السوق الشرق أوسطية هي النقيض المباشر للسوق العربية المشتركة وتستهدف ربط الإقتصاديات العربية باقتصاد الكيان الصهيوني لكي تتحول "إسرائيل" إلى سنغافورة كما شرح شمعون بيرس بعد اتفاق أوسلو مباشرة. فالسوق الشرق أوسطية هي البديل للمشروع القومي الديمقراطي النهضوي، وتتطلب فيما تتطلب أولاً وأساساً القبول بالدور الصهيوني في الهيمنة والسيطرة في جميع المجالات، والتسليم بالدور الصهيوني في القيادة والريادة على كافة الأصعدة في المنطقة العربية، والقبول بالكيان الصهيوني كشريك للدول العربية، في حين أنه كان ولا يزال كياناً عدوانياً توسعياً

استيطانياً يطمع إلى الاحتلال والتوسع على حساب الأراضي العربية ويخطط دائما لاستغلال الثروات والقدرات والإمكانات الإقتصادية العربية .

وهكذا، فإن مفهوم خارجي دخل حديثاً على الأدبيات الاقتصادية و السياسية العربية، ويخدم السياسة الصهيونية والأطماع التوسعية الصهيونية، ولا يحتوي على أي مضمون حضاري أو اجتماعي أو تاريخي لتقدم الأمة العربية، أو شعوب المنطقة، بل أنه يتناقض على طول الخط مع المشروع القومي الديمقراطي النهضوي العربي، ومع السوق العربية والتكامل العربي، واستمرار المقاطعة العربية للكيان الصهيوني. وفضلاً عن ذلك فإن مفهوم السوق الشرق أوسطية يتعارض مع النظرية الإقتصادية والتي ترى بأن إقامة سوق شرق أوسطية سواء بصيغة الاتحاد الاقتصادي أو بصيغة السوق المشتركة، يتطلب تحديد مرحلية معينة حيث يصعب حرق المراحل، والحال هذه، فان مرحلتي الاتحاد الإقتصاد والسوق المشتركة لما يسمى بالسوق الشرق أوسطية يتطلبان وجود المقومات الضرورية لقيامها، ومنها التماثل في النظم الاقتصادية و السياسية والاجتماعية. فالاقتصاد الصهيوني يعتمد على المعونات الأميركية بشقيها الإقتصاد والعسكري، باعتبار أن أمريكا هي أهم مصدر دعم اقتصادي وعسكري وسياسي للكيان الصهيوني في الحفاظ على بقائه ووجوده على أرض فلسطين العربية و الكيان الصهيوني يعاني من مشكلات اقتصادية وأزمات مالية، ولا يمكن التغلب عليها، لأن هذا يتطلب تغيير العقيدة الايديولوجية – السياسية الصهيونية التي قام عليها، أو إحداث تغييرات أساسية فيها. ثم إن مشكلات "إسرائيل" الرئيسية اليوم يمكن وصفها على أنها ناتجة من، وجزء من، ارتفاع مستويات المعيشة، وتوفير الخدمات بالقدر الكافي، والإنفاق بسخاء على مشاريع الاسكان ومشاريع الخدمات الاجتماعية بكل أنواعها، لاغراء يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين، وانخفاض الإنتاجية، ومحدودية المصادر الطبيعية، وارتفاع النفقات العسكرية، وكبر حجم العجز في الميزانية، وفي الميزان التجاري و الإعتماد المتناهي على المعونات الخارجية وبخاصة المعونات الأميركية الرسمية التي بلغت منذ قيام الدولة العبرية وحتى العام ١٩٨٩ حوالي ٤٦.٠٦٧٩ مليار دولار. إن "إسرائيل" اليوم تستهلك ضعفي ما تنتجه وتستورده من الخارج أكثر مما هي تصدر بحوالي ٥٠ بالمئة، وتنفق حكومتها ٣ أضعاف ما تقوم بتحصيله من ضرائب (٨).

٢- دعوة لربط الإقتصاد العربي بعجلة التطور الصهيوني

وفي نطاق المقارنة بين حجم الإقتصاد الصهيوني مع إقتصاديات دول الطوق العربية، يورد عدد من أبرز علماء الإقتصاد العرب ستة مؤشرات عميقة الدلالة(٩).

١-ان حجم الإقتصاد الصهيوني بالمقارنة مع دول الطوق العربية، وكذلك المؤشرات الإقتصادية الأخرى ذات الدلالة (الدخل القومي، والدخل الفردي، والمديونية الخارجية، والإحتياطات النقدية الأجنبية، والودائع المصرفية والتركيب الإقتصاد القطاعي، والحالة التكنولوجية ، لا تتوافق مع قيام سوق شرق أوسطية .(١٠)

٢ - يتمتع المجتمع المدني في الكيان الصهيوني بنسيج مؤسساتي وقانوني وإداري حكومي يفوق كثيراً ما تتمتع به كل المجتمعات العربية دون استثناء، و العلاقة بالتالي بين الكيان الصهيوني والعرب، مرشحة لأن تكون مشابهة لنسيج العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب .

٣ - تتمتع المؤسسات الاقتصادية الصهيونية بمساندة حكومية تفوق في اهميتها ونتائجها ما تتمتع به المؤسسات الاقتصادية العربية من حكوماتها .

٤ - تتمتع المؤسسات الاقتصادية للعدو الصهيوني بمساندة ودعم المؤسسات الاقتصادية العالمية .

٥-تطور صناعة السلاح في الكيان الصهيوني بحث احتلت منذ عام ١٩٧٧ المرتبة الثالثة بعد الصين والهند في حجم الانتاج الحربي بين الدول النامية، ودخلت في عداد ٢٤ دولة في العالم بوسعها أن تصنع وتطور معظم احتياجاتها العسكرية، بل أنها أصبحت من أكبر مصدري السلاح بعد الدول الكبرى، ولقد أدى تطور الصناعة الحربية وما زال إلى تطور حاسم في هيكل الصناعة الصهيونية كلها، ومن خلال تطوير السلاح يمتلك الكيان الصهيوني قوة اقتصادية وسياسية إضافية في علاقاته الدولية .

٦- إن التعاون الإستراتيجي بين أمريكا و الكيان الصهيوني، وتوقيع اتفاقية التحالف الاستراتيجي بين الطرفين قد مكن الكيان الصهيوني من أن يعرف أسرار التكنولوجيا الأميركية المتقدمة، وأن يحصل على

أحدث المعارف الفنية والتقنية الخاصة بصناعة الأسلحة المتقدمة كالطائرات والدبابات والصواريخ، بسبب تزايد قوة ونفوذ اللوبي الصهيوني، وبخاصة في خلق مراكز النفوذ داخل مؤسسات الدولة الأميركية وأجهزة ووسائل الأعلام .

ان الإقتصاديات العربية خاضعة لمنطق التكيف لمقتضيات العولمة الرأسمالية الجديدة، والتقسيم الإمبريالي للعمل، وهذا ما يفسر لنا بعض جذور التخلف، والتبعية للمراكز الرأسمالية الغربية، وبالتالي انتشار الشكل الكمبرادوري للبرجوازية المحلية وللدولة القطرية سواء بسواء، باعتباره أصبح الشكل الرئيس لعملية الإندماج غير المتكافئ في مرحلة العولمة الرأسمالية الجديدة، حيث أن سيطرة مفهوم الدولة الكمبرادورية التي وظيفتها الأساسية ضمان هيمنة رأس المال الاحتكاري العالمي، والسمسرة مع الشركات المتعددة الجنسية، وبناء اقتصاد تصديري، يتناقض كلياً مع مفهوم الدولة الوطنية. وفضلاً عن كل ذلك، فالاقتصاديات العربية مجزأة إلى وحدات صغيرة وقاعدتها الإنتاجية ضعيفة، واسواقها ضيقة، وتعتمد على استيراد السلع المصنعة، والمواد الغذائية من السوق الرأسمالية العالمية بقيمة ١٠٠ مليار دولار سنوياً، وهي قيمة تزيد حوالي مرتين عن نظيرتها لتركيا و الكيان الصهيوني وإيران معاً، وعلى طاقة تصديرية بقيمة ١١٢ مليار دولار أي بزيادة مرتين ونصف عن تركيا وايران و الكيان الصهيوني، وعلى حجم استثمارات محلية يصل إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار، وهي قيمة منخفضة مقارنة مع حجم الإستثمارات العربية الخارجية التي تتجاوز ٦٧٠ مليار دولار. كما تعاني الاقتصاديات العربية من مشكلة ترهل وتقهقر القطاع العام، وإنخفاض إنتاجيته، وعجز القطاع الخاص عن الإستثمار في مشاريع إنتاجية تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي، وارتفاع عجوزات الخزينة العامة، وتفاقم أعباء الدين الخارجي .

لهذه الأسباب كلها، ولغيرها كالإختلاف في مستويات التطور الإقتصادي، وفي مستوى الدخل القومي بين الدول العربية و الكيان الصهيوني، وانتفاء أهمية وجود مصالح اقتصادية مشتركة يتم بناؤها خلال مرحلة زمنية من التعاون الإقتصادي بين الدول الأطراف، بحيث تأتي إقامة السوق الشرق أوسطية كمطلب ضروري يستجيب لتطور الحاجات والمصالح الإقتصادية المشتركة .

ومع أن البرجوازية الكمبرادورية العربية تحاول الإستفادة من الكيان الصهيوني اقتصادياً كما تفكر بعض الدوائر العربية، والاستفادة منه في الوظيفة السياسية باعتبار أن الكيان الصهيوني قوة استيطانية معادية لكل تغيير قومي ديمقراطي ثوري، إلا أن المشروع الإمبريالي الأميركي – الصهيوني ببعديه العدواني الامبريالي والالحاقي الاقتصادي لبناء سوق شرق أوسطية، يستهدف ضمان أداء المشروع الصهيوني لوظيفته في السيطرة على الموارد الذاتية والثروات الطبيعية العربية، اللتان تشكلان شرطاً أساساً لتحقيق الإستقلال الاقتصادي للكيان الصهيوني وتقليص اعتماده على الغير، أي على المعونات الخارجية .

ثم أن هيمنة النزعة الشمولية في عموم أقطار الوطن العربي بصرف النظر عن كون هذه الأقطار فيها مصادر القوة والثروة في المجتمع، وبلوغها مستوى معين من الاندماج في الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وقضائها على المعارضات الديمقراطية وقضائها على الأسس المادية ولتكوينات المجتمع المدني الحديث كالنقابات المهنية والعمالية والطلابية، والأحزاب السياسية، ووسائل الاعلام ن ولجان حقوق الانسان، والتنظيمات الاجتماعية، وافساحها في المجال لعودة التنظيمات المتخلفة ما قبل الرأسمالية والقومية والمجتمع المدني، وفشل نظم الحكم العربية في الاندماج بصدقية في مجتمع التجربة الليبرالية الإصلاحية في ظل سيادة الاتجاه الكوني نحو توسيع الليبرالية الأميركية وتدخلها في الإقتصاد و السياسة والمجتمع، هذا الوضع كله يجعل من البرجوازية الكمبرادورية العربية حذرة في الإنخراط في السوق الشرق أوسطية بالكامل، حتى وإن كان يوجد مقارنة بنيوية ووظيفية أحياناً بينها وبين المشروع الصهيوني، الذي يريد أن يلعب دور المركز الموضوعي والوسيط التجاري والمالي في سبيل غزو المنطقة من قبل رأس المال السائد عالمياً لاستثارة عناصر الاستجابة المنظورة والكامنة في رحم البرجوازيات العربية إقتصادياً وإجتماعياً وإيديولوجيا .

و في دراسة أعدتها الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية في جامعة الدولة العربية، استبعدت فيها " صيغتي السوق المشتركة "، و الاتحاد الإقتصادي كمفهوم لما يسمى السوق الشرق أوسطية، لكن الدراسة توقعت أن تكون صيغة " التجارة الحرة " كشكل محتمل للتعبير عن مفهوم السوق الشرق أوسطية، وتستند فرص تطبيق مفهوم " التجارة الحرة " إلى المرتكزات التالية(١١) :

١- لا يتطلب وجود المقومات التي تم ذكرها في بناء المراحل الأعلى. فمفهوم " منطقة التجارة الحرة " يقوم على حرية انتقال السلع دون حرية انتقال عناصر الانتاج " رأس المال " والعمل على استبعاد الإقامة والتملك للأفراد وهو عنصر حيوي لبعض دول الإقليم وبخاصة الكيان الصهيوني، الذي بنى وجوده على قاعدة عنصرية استيطانية أساسها النقاء اليهودي لاستيعاب يهود العالم .

٢- تقوم " منطقة التجارة الحرة " على أساس الميزة النسبية والتباين في القواعد الانتاجية واختلاف مستويات الدخل، فالذي يحكمها هو قانون التطور اللامتكافئ بحيث يتحدد مدى استفادة الدولة من هذه المنطقة بمدى تطورها الاقتصادي .

٣- لا يتعارض مفهوم " منطقة التجارة الحرة " مع مقتضيات التعاون الإقليمي، فقد تقام مشاريع مشتركة في مجالات معينة مثل النقل والمياه والاستثمار والسياحة إلى جانب تحرير انتقال السلع .

٤- يتوافق مفهوم " منطقة التجارة الحرة " مع التوجه العالمي لتحرير التجارة الدولية والاتجاه نحو عالمية التجارة الحرة (الغات) .

وهكذا فإن " منطقة التجارة الحرة " هي الصيغة الأكثر احتمالاً واستجابة لمفهوم السوق الشرق أوسطية المطروحة من قبل بيرس، ويمكن أن يتم تنفيذ هذه الصيغة على عدة مراحل :

أولا: دمج الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الصهيوني بأساليب جديدة لا تقوم على الإحتلال المباشر أو من خلال فرض الوقائع السياسية، ويصبح بناء الإقتصاد الفلسطيني كما نص عليه الإتفاق الصهيوني الفلسطيني، جزء ملحقا بالإقتصاد الصهيوني، بإدماج وتحويل الإقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد خدماتي يعيش عل فرص العمل في الإقتصاد الصهيوني، وما يمكن أن قدم له من خدمات في مجالات التجارة والنقل والمواصلات .

ثانياً : توسيع " منطقة التجارة الحرة " لتشمل الأردن وفلسطين و الكيان الصهيوني كمرحلة ثانية في المفهوم الأميركي الصهيوني للسوق الشرق أوسطية، وسيرتبط مدى التقدم في تحقيق هذه المرحلة بعدة عوامل، أهمها : إنهاء المقاطعة الإقتصادية العربية للكيان الصهيوني، وإذا استمرت الجامعة العربية في ربط موقفها بربط

إلغاء المقاطعة بزوال أسبابها، فإنه لا يحتمل تطبيق هذه المرحلة إلا بعد الوصول إلى التسوية النهائية الصهيونية الفلسطينية، وتحقيق الإنسحاب الصهيوني الكامل من الأراضي المحتلة .

ثالثاً : وتتمثل بتوسيع " منطقة التجارة الحرة " الشرق أوسطية لتشمل بلدان أخرى، وذلك بهدف توسيع نطاق السوق المحلية للإقتصاديات الثلاثة المشاركة في " منطقة التجارة الحرة " من الكيان الصهيوني وفلسطين، والأردن، وسيحقق الكيان الصهيوني نمواً كبيراً في انتاجه الصناعي مع اتساع سوق " منطقة التجارة الحرة "، وستحقق الصادرات الصناعية الصهيونية زيادة نمو مرتفعة إلى الدول العربية خاصة « آلات ومعدات النقل ومنتجات الماس وأجهزة الإتصالات والصناعات الالكترونية » مستفيدة من تطور قاعدتها الانتاجية وقربها من الأسواق العربية (١٢).

إن مشروع السوق الشرق أوسطي كما يراد له صهيونياً، وكما ذكر بيرس تفصيلاً في كتابه، يعتمد على أربعة عوامل أساسية هي كما يلي : الإستقرار السياسي، الإقتصاديات والأمن القومي، و الديمقراطية، وهذه ليست عوامل نظام إقليمي أو سوق شرق أوسطية، بل هي تمثل إطاراً صهيونياً واسعاً للهيمنة والسيطرة، يخطط الكيان الصهيوني لاقامته، ولكي يصبح مركزاً لاستقطاب استثمارات الشركات المتعددة الجنسية ذات التقنية العالية جداً، حيث يتمتع الكيان الصهيوني بوجود يد عاملة ماهرة، ومراكز أبحاث متطورة. وبفضل هذه الإستثمارات الدولية في مجال التكنولوجيا لاحتواء المنطقة العربية عبر عملية الدمج بين التكنولوجيا الصهيونية المتطورة والمال العربي، واليد العاملة العربية الرخيصة، يخطط الكيان الصهيوني كي يصبح مركزاً مالياً في المنطقة عبر تأسيس مصرف شرق أوسطي للتنمية كحل لمشكلة تأمين رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع المشتركة في فئتين من المشاريع :

الأولى مشاريع البنية التحتية الإقليمية، وذلك عن طريق منح القروض للخدمات المحلية، والثانية المشاريع التجارية المشتركة بين الكيان الصهيوني والدول العربية. ثم إن الكيان الصهيوني بتوجهه إلى تطوير الصناعة، وتطوير الصناعات المتقدمة ذات التقنية العالية خصوصاً الصناعات الإلكترونية والكهربائية والمعدنية، وتحوله إلى مركز للصناعات المتقدمة، وفي القيام بدور المركز المالي في المنطقة مع تدفق الإستثمارات، ستتفتح أمامه سوقاً كبيرة

سعتها ٢٠٠ مليار دولار، وهذا ما يحلم به .

أخيراً أن السوق الشرق الأوسطية هي دعوة صهيونية قديمة جديدة تستهدف ربط الإقتصاد العربي بعجلة التطور الصهيوني، حيث أن الإندماج في النسيج الإقتصادي و الإجتماعي للأمة العربية لتمزيقها من الداخل وتفتيتها، بعد أن عجز عن تحقيق ذلك بواسطة الحروب رغم تفوقه العسكري، ورغم الوظيفة الرئيسية التي كانت مناطة به في خدمة النظام الإمبريالي العالمي إلا وهي دور رأس جسر عسكري، وقاعدة استراتيجية متقدمة للغرب بزعامة الولايات المتحدة الأميركية .

إن مواجهة مؤامرة السوق الشرق أوسطية يتطلب من الشعب العربي أفراداً واحزاباً وجماعات ومنظمات، التمسك بالمشروع القومي الديمقراطي النهضوي، وبالسوق العربية المشتركة، وبالتكامل الإقتصادي العربي واستمرار المقاطعة العربية للكيان الصهيوني، ومقاومة سياسة التطبيع، وخلق وضع عربي نضالي مناهض للهيمنة الإمبريالية الأميركية الصهيونية .

٣ –أهمية الجبهة الثقافية في مقاومة التطبيع:غارودي أنموذجا

ليس هناك ولا يمكن أن تقوم علاقات طبيعية بين العرب والعدو نموذجاً الصهيوني، ذلك أن طبيعة التناقض التناحري، والعلاقة الصراعية بينهما محكومة بنسبة موازين القوى. فما يطلق عليه اسم التطبيع مفروض بشروط المنتصر أي شروط العدو، وهذا ما حصل في اتفاق أوسلو. والتطبيع كما يستدل من السياق الذي نشأ منه اللفظ – المصطلح، أو الرمز، هو تطبيع سياسي وعسكري واقتصادي وثقافي وحقوقي، بين الأنظمة العربية والعدو الصهيوني، وعلاقة حسن جوار، وتعايش مع العدو القومي الذي هو في طريقه إلى أن يصبح شريكاً وحليفاً وصديقاً، أن لم يكن قد أصبح كذلك في نظر بعض الحكام العرب --، من دون أن يتخلى عن تهويد القدس وكل فلسطين، واستمرار تفوقه العسكري الإستراتيجي والنوعي على جميع الدول العربية منفردة، وعلى أي تحالف عربي محتمل، دون أن يتخلى عن امتيازاته او يغير في وظيفته وبنيته .

ولاشك أن المنطقة العربية تخضع منذ مدة ليست بالقصيرة لهندسة سياسة الفك وإعادة التركيب لكي تخضع بالكامل لشروط ومتطلبات العدو الصهيوني،

واستراتيجية النظام الأميركي، التي تريد فرض السلام الصهيوني على العرب، وإنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي جديد يلغي الوحدة العربية والسوق العربية المشتركة، ويحتل فيه الكيان الصهيوني مركز القيادة.

في هذا السياق ، ومنذ سنوات عدة لم يدخل غارودي في معركة مع الحضارة الغربية فقط، وإنما ضد الحركة الصهيونية أيضاً، الى درجة اتهامه بسبب ذلك أنه خائن للغرب. ولكن حتى ذلك الوقت كانت الإنتقادات مقتصرة وموجهة ضد كتابه الذي صدر في باريس« كيف يصبح الإنسان إنسانيا». غير أنه منذ أن بدأ يهاجم « إسرائيل » بشكل مباشر في العام ١٩٨٢ وبعد صدور كتابه « فلسطين أرض الميعاد » تعرض الناشر الذي قام بتوزيعه إلى تهديد مباشر، فكسرت واجهات مكتبته. ومع صدور كتابه الأخير « الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية » اشتدت الحملة عليه بصورة أكبر واتخذت طابعاً قمعياً .

و قد أصدرت محكمة الجنح في باريس يوم الجمعة ٢٧ شباط الماضي١٩٩٩ حكماً على المفكر والفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي بدفع غرامة مالية قدرها ٢٠ ألف دولار، وذلك لتجرئه على التصدي بالنقد التاريخي الموضوعي والنزيه لبعض الحقائق المتعلقة بمحرقة اليهود الأوروبيين« الستة ملايين » من قبل النظام النازي، حيث فضح أساطير الصهيونية وخداعات الصهاينة، وترويجاتهم الكاذبة عن المحرقة، وفرضها على الرأي العام في أوربا الغربية، واعتبارها مسلمة لا يمكن المساس بصحتها أو« تاريخيتها » مشيراً إلى أن هذه الخرافات قد ندد بها أساتذة التاريخ في الجامعة العبرية في القدس .

وليست هذه المرة الأولى التي يتعرض فيها المفكر الفرنسي غارودي للمحاكمة في فرنسا هذه، أرض حقوق الإنسان وحرية الفكر والتعبير حسب الأسطورة المتعارف عليها، والتي أصبحت الان خاضعة للاستعمار الثقافي الصهيوني، فضلاً عن ان مؤسساتها الاعلامية يوجهها اللوبي الصهيوني.

غير أن قوة اللوبي الصهيوني المؤثر في المؤسسات الصحافية والإعلامية والقضائية جعل الحركة الصهيونية تحصل على قانون فادح في العام ١٩٧٢، حيث كانت منظمة « الليكرا » ممثلة الوكالة اليهودية في فرنسا – متذرعة بحجة النضال ضد اللاسامية – تمتلك السلطة المفرطة في تعيين من هو سامي، ومن هو معاد للسامية. كما أن قانون جيسو–فابيوس هو قانون عنصري، لأنه

يستبعد كل البشر عدا اليهود، ولأنه يناقض الحس السليم .

وبهذه الطريقة هاجمت منظمة « الليكرا » غارودي عندما نـــدد مـــع الأب ليون والقس ماتيو بمساعدة جاك فوفيت مدير جريدة لوموند بالغزو الصـــهيوني للبنان. وكما هو الحال في منطق النظام الصهيوني رفعت هذه المنظمـــة دعـــوة قضائية ضد غارودي وصديقيه على أساس أنهم معادون للسامية. وهنـــا كـــان القضاء الفرنسي واضحاً جداً، إذ خسرت « الليكرا » الدعوة ثلاث مرات، فـــي محكمة الدرجة الأولى في باريس، وفي محكمة الاستئناف، وفي محكمة النقض. وكانت حيثيات المحكمة واضحة جداً. إذ تقول : النقد المشروع لسياسة دولـــة " إسرائيل " والإيديولوجيا التي تقوم عليها، أي الصهيونية، لاعلاقة له باللاسامية، والحال هذه تعني إدانة هذه المنظمة « الليكرا » ثلاث مرات وإجبارهـــا علـــى دفع نفقات ومصاريف الدعوى القضائية .

إن اللوبي الصهيوني قوي في فرنسا، و قد تشكل في ســـياق تنـــامي قـــوة الحركة الصهيونية العالمية التي كان مركزها أوروبـــا الغربيـــة حـــين كانـــت الرأسمالية مركزها هناك، قبل أن تنتقل إلى الولايات المتحدة حين انتقل مركـــز ثقل الرأسمالية الاحتكارية إلى أمريكا عقب الحرب العالمية الثانية .

وإذا كان وجود اللوبي الصهيوني غير منصـــوص عليـــه فـــي الدســـتور « الإسرائيلي » لأنه لا يوجد دستور في " إسرائيل "، إلا أنه يوجد في القـــانون الأساسي نص صريح يقول« كل منظمة يهودية في الخـــارج يجـــب عليهـــا أن تكون في خدمة تشكيل والحفاظ والدفاع عن « دولة إسرائيل ». ويضـــيف بـــن غوريون أيضاً في المؤتمر اليهودي العالمي السادس والثلاثين قائلاً « حتى لـــو كانت هذه السياسة متناقضة مع مصالح الدولة المضيفة »، وبناءً على ذلك، فإن الأمر يتعلق بمنظمة قوة أجنبية تحظى بالدعم الكامل من جانب " إسرائيل "ومن ورائها الولايات المتحدة، وبسبب هذه القوة الكونية، وأيضاً هذا التعقيد، النابعيين من الأهمية المزدوجة، أهمية اليهود فـــي أمريكـــا، وأهميـــة أمريكـــا بالنســـبة « لإسرائيل ».

فاليهود يمتلكون أكثرية تلقائية في مجلس الشيوخ، أي مايعادل ٧٠ شـــيخاً تقريباً يدافعون بصورة مطلقة عن مواقف " إسرائيل "، ولكن اليهـــود يمتلكـــون بشكل خاص سينما هوليود. فحين أدان مارلون برانـــدو ممارســـة وعنصـــرية اليهود تم وصفه بضعيف العقل وأجبر على استدراك ونقـــض أقوالـــه الســـابقة والاعتذار أمام التلفزيون. فهو نموذج صارخ على هيمنة اليهـــود، حيـــث نجـــد

شبكة « سي، إن، إن » التي لها سيطرة عالمية شبه مطلقة على الإعـــلام قـــد غطت أحداث ووقائع الحرب الخليج الثانية، وكان الناس يتابعونها من بيـــوتهم. ولكن أثناء مجزرة قانا كان هناك مخرجين من شبكة « ســـي، إن، إن» بـــدأوا يصورون وقائع القصف، وفجأة توقف بث برنامجهم، واستبدل بمقطع من فـــيلم المحرقة للكاتب الفرنسي كلينسمان باعتباره فيلماً نموذجياً تم تمويله مـــن قبـــل بيغن بكلفة ٨٥٠ ألف دولار. ويعتبر هذا الفيلم مصـــلحة قوميـــة عليـــا فـــي " إسرائيل "، وبهذا نحصل على مثال نموذجي من التفكير الذي يســـمح بطمـــس الحقيقة.

لكن الأمر الذي أغضب الصهيونية والغرب، وهذا الشيء الجديد هو فضح غارودي لعلاقات التعاون الوثيقة بين القيادات الإسرائيلية المعروفة جـــداً مـــع هتلر إبان الاحتلال النازي، سواء فيما يتعلق بمقاطعة المقاطعـــة أولاً، أي منـــع مقاطعة هتلر عبر خلق نظام يسمح لليهود الأغنياء بالاتفاق مع بـــن غوريـــون وغولدا مائير وكل الوكالة اليهودية باستيداع أموالهم في بنك برلين على أن يـــتم استعادتها لاحقاً عندما يذهبون إلى فلسطين، وثانياً لأن غارودي أظهر كيـــف أن الاهتمام الرئيسي للحركة الصهيونية العالمية إبان الحرب العالمية الثانية لم يكن منصباً على انقاذ اليهود الفقراء، وإنما بكل بساطة كـــان معنيـــاً بخلـــق دولـــة صهيونية قوية، وكان هذا هو شغلها الشاغل، واعتبار الفقراء من اليهود فقـــراء لا أهمية لهم في خلق دولتهم .

والحال هذه كانت الحركة الصهيونية تقوم بنوع من الإنتقائية بين صـــفوف اليهود عبر التركيز على المليونيريين والمهندسين، وعلى الشباب الذين يمكن أن يستخدموا كجنود، وإقصاء الاخريين .

أما السبب الثالث في هذه الحملة على غارودي فيمكن تعليله على صـــعيد عالمي بالتأثير الذي يمارسه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة إذ يبين أنـــه لا يمكن للمرء أن يكون رئيساً لأمريكا من دون دعم صحافة وأمـــوال الحركـــة الصهيونية التي لها تأثير كبير في فرنسا أيضاً، حيث تمارس رقابة شبه كاملـــة على أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وعلى دور النشر، والسينما كما في الولايات المتحدة .

لهذه الأسباب مجتمعة تعرض غارودي لهجوم عنيف من جانـــب الحركـــة الصهيونية العالمية، فضلاً عن أنه كان معروفاً اكثر من الآخرين الذين ســـبقوه في نقد الحركة الصهيونية أولاً، ولأن الأب بيار وضع كل ثقله وشـــعبيته فـــي

الدفاع عن مواقفه ثانياً. ولأن غارودي اعتنق الاسلام عام ١٩٨٢ ثالثاً.

لقد أعطت الصهيونية رقماً مقدساً للضحايا اليهود هو ستة ملايين، وليس لأحد الحق في مناقشة هذا الرقم. ولكن السيد بولياكوف وهو باحث فرنسي كتب أن العدد ليس ستة ملايين بل مليونان، ولم يحاكمه أحد، لأن الفرق بينه وبين غارودي، هو أن الأول يهودي. وهناك المؤرخ الأميركي المعروف ايلبيرج الذي كتب يقول ان عدد ضحايا المحرقة ليس مليونين بل مليون وربع المليون، ولم يحاكمه أحد لأنه يهودي أولاً، وليس فرنسياً ثانياً .

وفضلاً عن كل ذلك، فإن غارودي يربط ربطاً وثيقاً وجود " إسرائيل " بالإيديولوجية الصهيونية. ولأن الإيديولوجية الصهيونية تقوم على عنصرية متماثلة مع الإيديولوجية النازية، حيث يشكل مفهوم شعب الله المختار أخطر مفهوم في تاريخ البشرية. وهذا المفهوم يقوم على أساس قبلي منحاز. وانطلاقاً من هذه المفاهيم الكاذبة، تكونت مفاهيم سياسية بالنسبة " لإسرائيل " وهي حجة يستخدمها " الإسرائيليون " لكي يضعوا أنفسهم فوق كل القوانين البشرية. وهذا ما يؤكده بن غوريون حين يزعم أن القوانين " الإسرائيلية " هي قوانين إلهية، وبالتالي فإن القانون الإلهي بحسب رؤيتهم ينبغي أن يسيطر على القانون البشري. ولهذا السبب بالذات سفه " الإسرائيليون " كل قرارات الشرعية الدولية التي صدرت بإدانة " إسرائيل " منذ قيامها وحتى الآن، وهي قرارات لا قيمة إجرائية لها في واقع الحال .

وانطلاقاً من هذه الرؤية تمثل الصهيونية السياسية في نظر غارودي بما تحمله من أفكار معروفة، مذهباً عدوانياً وعنصرياً لابد من مواجهته. لكن علينا أن نميز بين اليهودية كدين وبين الصهيونية السياسية التي تبحث في الدين عن مبررات لها، ومما استند إليه مؤسس الصهيونية تيودرو هرتزل الذي يقوم مفهومه للصهيونية على أساس النزعة الاستعمارية الاستيطانية العدوانية التي تتجسد في أبشع صورها في الكيان الصهيوني .

وقد ارتكب قادة الحركة الصهيونية أخطاء فادحة نابعة من قراءتهم للتاريخ المعاصر، حين لعبوا بأرقام الذين ماتوا في أفران الغاز، ولعبوا بالعقول الأوربية، وهم منظرون جاحدون مثل تيودور هرتزل .وقد حاولوا إضفاء طابع ديني على إيديولوجيتهم مستندين إلى المزاعم التي تقول بأن أرض " إسرائيل " هي أرض الميعاد، وهي هبة من الله لشعب " إسرائيل " وبالتالي فهم يقدمون مفهوماً عنصرياً يضع اليهود في مرتبة أعلى من أي إنسان آخر، وأنه الوحيد

الذي يمتلك القيم .

لهذه الأسباب كلها يتعرض الفيلسوف الفرنسي غارودي إلى حملة شعواء من جانب الحركة الصهيونية، تستهدف تشويهه وإرهابه فكرياً، حيث تعتبر محاكمته الحالية بمنزلة محاكمة لكل رجل غربي شريف له مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية .

٤ -العرب و تفعيل المقاطعة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين توسعاً كبيراً في استخدام العقوبات الإقتصادية ضد دول اعتبرت خارجة عن معايير السلوك الدولي. وبرغم أن أهداف العقوبات الإقتصادية تعتبر من الأمور ذات المضمون السياسي ، إلا أن قدرة الدولة على استخدام هذه العقوبات تخضع لقواعد التبادل الإقتصادي والتجاري وحساباته ، فهي إحدى أدوات السياسة الإقتصادية الدولية. وتتراوح العقوبات الاقتصادية بين المقاطعة ، ثم الحظر الإقتصادي ، وصولاً إلى مرحلة القسر الاقتصادي .

ورغم أن بعض الدول العربية قد ظلت لفترة طويلة هدفاً لمجموعة من العقوبات الإقتصادية ، أبرزها حملة العقوبات الأميركية ضد ليبيا والتي بدأت عام ١٩٨٧حتى تم رفعها أخيراً في النصف الأول من عام ١٩٩٩ ، وأخيراً العقوبات الإقتصادية الدولية ضد العراق بسبب اجتياحه للكويت عام ١٩٩٠ ، والتي لا زالت مستمرة حتى الآن ، إلا أن ذلك لا ينفي قيام الوطن العربي بفرض عدد من العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي تساعد الكيان الصهيوني . فقد قامت جامعة الدول العربية بعد قيام حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ بفرض عقوبات إقتصادية أخذت شكل حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا، بسبب دعمهما للكيان الصهيوني. وحقق هذا الحظر بعض الأهداف ، أبرزها إحداث تحول جوهري في موقف أوروبا واليابان تجاه القضايا العربية بصفة عامة ، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص. ولكن لم تنجح هذه العقوبات في إحداث تغيير جوهري في موقف الولايات المتحدة تجاه الكيان الصهيوني .

ومن جديد يتم إحياء المقاطعة الاقتصادية العربية للكيان الصهيوني ، وتفعيل دورها ومؤسساتها لإرغام " إسرائيل " على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية. فقد عقد في دمشق في نهاية شهر تموز الماضي اجتماع ضم فريقاً من

الفنيين والمختصين في شؤون المقاطعة العربية للكيان الصهيوني ، وحضره أربع عشرة دولة عربية ، وتغيب عنه سبع دول عربية مهمة تربطها علاقات دبلوماسية وتجارية مع الكيان الصهيوني. وكان الاجتماع قد انعقد بناءاً على قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم ٢٠٢ تاريخ ٢٠٠١/٣/٢٨ المتضمن العمل على تفعيل المقاطعة العربية ضد الكيان الصهيوني ، ومقاومة التغلغل الصهيوني في الوطن العربي من خلال البدء بإعادة تفعيل نشاط مكاتب الإتصال المختصة في الدول العربية للغرض المذكور وانتظام عقد مؤتمرات المقاطعة الدورية التي يدعو إليها المكتب الرئيس لمقاطعة الكيان الصهيوني ، والبدء بإعادة تفعيل دور اللجان الاقتصادية المشتركة الموجودة في الخارج وتفعيل دورها في إعادة كشف عمليات تصدير البضائع إلى الدول العربية من خلال التأكد من صحة البيانات الواردة فيها .

وتأتي أهمية إنعقاد إجتماع دمشق من كونه الإجتماع الأول بعد انطلاق عملية السلام في مدريد قبل عشر سنوات ، والتي حصد فيها العرب مزيداً من خيبات الأمل ، في حين أن الكيان الصهيوني تمادى كل يوم بمزيد من العدوان وإرتكاب المجازر بحق أبناء الشعب الفلسطيني الصامد الذي أضحى يمثل مدرسة نضالية صلبة قوامها التضحية والفداء ونبراسها الشهادة أو النصر. فالكيان الصهيوني ينتقل كل يوم من إستفزاز إلى استفزاز ، ومن تحد للمشاعر والكرامة العربية والمقدسات إلى تحد آخر. فزرع المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة متواصل وبوتيرة عالية ، وقتل الأطفال والشيوخ والنساء وتدمير الحياة في الأرض العربية ، هو الآخر مستمر بل أنه في تصاعد. وحكومة شارون وعلى لسان قادتها تعلن صراحة أن لا للدولة الفلسطينية المستقلة ، ولا للإنسحاب من الجولان ، ولا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، ومع تهويد القدس بالكامل.

وبالأمس القريب أوعز شارون لجيشه بإقتحام المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة ، وإطلاق الرصاص والغازات السامة على المصلين ، دون أي إعتبار لمشاعر العرب والمسلمين ، منطلقاً في هذا العمل الإرهابي من نزعة عنصرية دفينة ومن حرص على تلبية رغبات حاخاماته وفي مقدمتهم مائير لاوو عوباديا يوسف الذين دعوا إلى قتل العرب " الذين يتكاثرون كالنمل " ، وكذلك حركة " أمناء الهيكل " الصهيونية الهادفة لتهويد الأماكن الإسلامية وتحويلها إلى " هياكل " للشر والقتل والتآمر على الوجودين العربي والإسلامي. ولا زالت

حكومة شارون تخوض حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني وتقتل فيها كل ساعة قيادات وكوادر الانتفاضة والمزيد من الأبرياء المدنيين بقذائف الطائرات الحربية الحديثة والدبابات الأكثر حداثة .

هذا هو الجو العام الذي عقد فيه الإجتماع ، حيث وضع الكيان الصهيوني المنطقة كلها على حافة الإنفجار الشامل بسبب ممارساته الإرهابية وقيامه بتدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني ، وفرض الحصار وسياسة التجويع عليه، وتصفية قياداته الوطنية. وإذا كان العرب اليوم يعانون من العجز والتشرذم والضعف في مواجهة العدو الصهيوني ، فإن المقاطعة الإقتصادية العربية هي أضعف الإيمان حيال ما يرتكبه الكيان الصهيوني من جرائم يومية.

ويتساءل المحللون الإستراتيجيون في المنطقة العربية عن المحددات التي تسمح بنجاح سلسلة معينة من العقوبات الاقتصادية ضد الكيان الصهيوني ؟ وهنا لا بد من توضيح بعض الأمور ، منها :

١- إن استخدام سلاح المقاطعة الإقتصادية أثبت فعاليته كسلاح مؤثر على مدى عقود طويلة ، حين يوضع هذا السلاح في خدمة القضايا القومية ، وفي مقدمتها قضية استعادة الأراضي المحتلة والحقوق المغتصبة إلى أن يلتزم الكيان الصهيوني التزاماً كاملاً وقاطعاً بإعادة الأراضي المحتلة وإزالة الاحتلال وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ، واحترام المواثيق الدولية واتفاقيات جنيف.

٢- إن نجاح المقاطعة الاقتصادية في تحقيق أهدافها منها يعتبر دالة في درجة جماعية المقاطعة. وغني عن القول أن درجة إحكام المقاطعة الاقتصادية ترتبط بشكل وثيق بعدد الدول العربية المطبقة لها. فإذا قامت دولة عربية واحدة كسوريا مثلاً بفرض المقاطعة ، تزايدت فرص التهرب منها والالتفاف عليها. وحين تتبنى معظم الدول العربية هذه المقاطعة تكون احتمالات النجاح أعلى بكثير من احتمالات الفشل. ومما لا شك فيه أن نجاح المقاطعة الإقتصادية العربية ضد الكيان الصهيوني يتوقف إلى حد كبير على مدى شمولها من جانب الدول العربية ، وعلى السياسات العربية المصاحبة التي تزيد من فعاليتها من ناحية أخرى .

وفي هذا السياق لا يوجد إجماع عربي واضح ، في تطبيق المقاطعة الإقتصادية ضد الكيان الصهيوني ، فقد تغيب سبع دول عربية عن إجتماع

دمشق ، فضلاً عن أن نجاح المقاطعة الإقتصادية وازدياد فعاليتها ، يجب أن يكون مصحوباً بنوع من الحصار البحري والحظر الجوي ، إضافة إلى استخدام الخيار العسكري الذي يستهدف ضرب البنية الأساسية في الكيان الصهيوني ، الأمر الذي يعوق قدراته الإنتاجية بشكل خطير ، ويكون له أثره في تحقيق الهدف من فرض المقاطعة. واستخدام خيار المواجهة ليس معناه شن الدول العربية حرباً على الكيان الصهيوني ، وإنما مطالبتها بتقديم الدعم بكل أشكاله للإنتفاضة الفلسطينية الباسلة لكي تستمر في مواجهة العدو الصهيوني ، وبالتالي استنزافه عسكرياً واقتصادياً ، وتعميق أزماته الداخلية .

٣- تعتبر سمعة ومصداقية الدول العربية الفارضة للمقاطعة الاقتصادية ، من أبرز محددات نجاح هذه المقاطعة الاقتصادية. فالدول العربية التي أظهرت مصداقيتها من خلال تنفيذ ما هددت بالقيام به ضد الكيان الصهيوني في حرب ١٩٧٣،أكسبها سمعة في المجتمع الدولي بشكل جعل الدول المساندة للكيان الصهيوني ، تأخذ هذه التهديدات مأخذ الجد. وتأتي المصداقية من قدرة الدول العربية على القيام بالعمل الجاد والمسؤول ، فإذا كان التهديد لا يستند إلى قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية كان التهديد أجوفاً ، ولم تحقق العقوبات الاقتصادية العربية ضد الكيان الصهيوني أهدافها بسبب افتقار الدول العربية إلى المصداقية في تنفيذ تهديداتها .

وفضلاً عن ذلك ، فإن فعالية المقاطعة الإقتصادية العربية تقلل من فعاليتها بشكل كبير إذا كانت عدة دول عربية تعاني من أشكال التبعية التجارية والمالية للغرب عامة والولايات المتحدة الأميركية خاصة ، وإذا كان الكيان الصهيوني يمثل أهمية استراتيجية قصوى للولايات المتحدة الأميركية. فالحكومات الغربية الصديقة للكيان الصهيوني وفي مقدمتها الولايات المتحدة على استعداد لتقديم القروض والمنح والمساعدات للصهاينة ، كما تعتبر هذه الدول الغربية معبراً للسلع الخاضعة للعقوبات إلى الكيان الصهيوني ، سواءً تصديراً أو استيراداً .

إن نجاح المقاطعة الإقتصادية العربية ضد الكيان الصهيوني مرتبط أشد الإرتباط بموقف عربي فعال وحازم من الولايات المتحدة الأميركية التي تمد الكيان الصهيوني بكل أساسيات القوة والبقاء والغطرسة ، و إن بناء تضامن عربي فعال يترجم إلى فعل مضاد على الأرض ، وإلى عمل ملموس ورادع يؤكد أن الأمة العربية بكل بلدانها لن تستكين.

■■

الهوامش:

(١)- هذا المقطع استشهد به الدكتور خلدون حسن النقيب في كتابه عن الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الاولى- أيار/مايو ١٩٩١ (ص٤٦).

(٢)- المرجع السابق عينه (ص ٤٦).

(٣)- سمير جبور- مخططات اسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، من المقدمة.

(٤)- عاطف قبرصي – الاثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد – مؤسسة الدراسات الفلسطينية- الطبعة الاولى ١٩٨٢- من المقدمة.

(٥)- جميل مطر- مقال بعنوان :حملة التبشير بالشرق أوسطية في ذروتها_ صحيفة الحياة ، تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٧.

(٦)- هاني الهندي "حول الصهيونية و اسرائيل"، دار الطليعة – بيروت الطبعة الاولى ١٩٧١، (ص٢٠٤).

(٧)- شمعون بيرس – الشرق الاوسط الجديد- دار الجليل ، عمان _ الطبعة الاولى ١٩٩٤ ، (ص ٩١ – ٩٢).

(٨)- محمد عبد العزيز ربيع – المعونات الأمريكية لاسرائيل- مركز دراسات الوحة العربية- الطبعة الاولى- كانون الثاني ١٩٩٠ (ص ٢٣٨).

(٩)- عوني فرسخ – " الشرق الاوسط الجديد " و تحديات الحاضر و احتمالات المستقبل- صحيفة المجد الاردنية تاريخ ١٢ أيلول /سبتمبر ١٩٩٤.

(١٠)- تقرير البنك الدولي حول التنمية الانسانية للعام ١٩٩٤- برنامج الامم المتحدة من أجل التنمية – صحيفة لوموند ديبلوماتيك أب ١٩٩٤.

(١١)- التقرير عرض أمام اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الذي عقد بالقاهرة ، و نشر بصحيفة الشرق الاوسط بتاريخ ٨ أب ١٩٩٤.

(١٢)- المرجع السابق.

■■

الفصل الحادي عشر

الإنتفاضة الفلسطينية
و إستراتيجية الحرب الصهيونية

١-الحرب و جدية التهديدات الصهيونية

منذ إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية، تصاعدت التهديدات العسكرية الصهيونية ضد سوريا ولبنان ، وضد أهداف سورية في لبنان ، فبعد أن قصف الكيان الصهيوني في ١٦ نيسان ٢٠٠١موقعاً لرادار سوري في ظهر البيدر ، عاود من جديد ضرب موقع رادار سوري في البقاع ، على خلفية عمليات حزب الله الأخيرة في مزارع شبعا اللبنانية. ومنذ شهر نيسان الماضي ، أخذ حديث المراقبين السياسيين في العالم يعلو عن حرب متوقعة بين سوريا والكيان الصهيوني. ومنذ ذلك الوقت ، بدأ مسلسل الصراع لمحاولة فرض قواعد لعبة في لبنان بين سوريا والكيان الصهيوني ، ولم تتوقف التصريحات الصادرة من كل المسؤولين السياسيين العسكريين الصهاينة من الدرجة الثالثة ، والتي كانت تحمل تلميحاً أو تصريحاً باحتمال وقوع مثل هذه الحرب .

وانضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجوقة ، مستغلة يافطة " مكافحة الإرهاب " للهجوم على سوريا بوصفها إحدى الدول الموضوعة على قائمة المناصرين لـ " الإرهاب " ،الأمر الذي جعل حديث " الحرب المحتملة " مع الكيان الصهيوني، يقف على أرضية مادية صلبة ، وحتى الآن لم تتغير اللهجة.

و بالمقابل إن سوريا و دول المنطقة ترفض الإنجرار إلى الحرب، لكن كيف يمكن تفادي هذا الانجرار في ظل قيادة شارون؟ و قد باتت دمشق مقتنعة

بأن لاأمل في التوصل إلى إتفاق في المدى المنظور. و هذا ما تؤكده تصريحات رئيس الوزراء الصهيوني عند زيارته لهضبة الجولان في ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠١، فقد صرح "أنه يجب العمل على ابقاء"اسرائيل" في الجولان دون رجعة،" و التركيز "على تنمية الجولان و مستوطنيه اليهود و مستوطناته وصولا إلى خلق واقع لا رجوع عنه"، وقد وصل به الأمر إلى إعتبار هذا الإستيطان " من أفضل انجازات التاريخ الصهيوني و نجاحاته"(١).

وبعد زيارة رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولقائه الرئيس جورج بوش الإبن تأكد مرة أخرى أن الموقف الأمريكي، ما زال كما كان دائماً منحازاً إلى جانب الكيان الصهيوني في الصراع الجاري في الشرق الأوسط. وعوضاً عن ممارسة الضغط على الكيان الصهيوني لكي يوافق على المرجعيات الدولية لما يسمى عملية السلام ، فإن السياسة الأمريكية استمرت في ارتكاب المغالطات في آلية تحركها الأخير ، إذ استفاضت الإدارة الأمريكية في تقديم مقترحاتها بدءً من تقرير لجنة ميتشل وانتهاء بالورقة التي قدمها جورج تينيت رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

إن تغييب المرجعيات الدولية والإعتماد بصورة كلية على مرجعيات بديلة تتناقض كلياً مع تلك المرجعيات وتنسف عملية السلام ، جعل السياسة الأمريكية رهينة لإملاءات وأفكار صهيونية تترجمها الممارسة الأمريكية على الأرض ، من خلال محاولة فرض الرؤية الصهيونية وتبنيها وتسويقها كأفق وحيد متاح للحل السياسي.

السؤال المطروح في المنطقة هو : ما هو مدى جدية التهديدات الصهيونية؟

إن اللحظة التي لا يتردد فيها الصهاينة عن السير باتجاه الحرب ، هي تلك اللحظة التي يشعرون فيها أن التأخير عن خوض تلك الحرب قد يؤثر على وضع " إسرائيل " المتفوق أمنيا ، وما دامت أكثرية التحليلات التي يقدمها استراتيجيوهم لا ترى في " الوضع السوري " شيئاً من ذلك الخطر ، فإن الأكثر احتمالاً هو الابتعاد عن الحرب.

بالطبع ، تظل الأوضاع الداخلية للكيان الصهيوني عاملاً مهماً في تحديد اتجاه القيادة السياسية والعسكرية وقراراتها. فالمأزق الصهيوني بات على أشده، بسبب الأزمة الوجودية التي خلقتها الانتفاضة الفلسطينية للكيان الصهيوني.

ورغم انتهاج شارون سياسة القوة والبطش منذ صعوده إلى السلطة ، إلا أنه فشل في تحقيق أهدافه ، المتمثلة ،أولاً : في جعل الفلسطينيين سلطة وشعب ، يضمنون أمن الكيان الصهيوني ويسهرون عليه ، وبذلك تُطوّق الإنتفاضة إلى حد الإختناق ، ثم تؤجج معركة داخلية في الضفة والقطاع تأتي على آمال التحرير والاستقلال وعودة الحقوق. وثانياً : الحال نفسه ، ينطبق الحال نفسه على لبنان ، حيث المطالبة الصهيونية مستمرة بحماية أمن المستوطنات في الجليل بدءاً من مزارع شبعا المحتلة. وثالثا : لا منطق في "إسرائيل" إلا القوة والسعي الدائم إلى التفوق العسكري ، وضمان أمن الكيان الصهيوني وذلك لاستخدامها في تحقيق الأهداف الآنفة الذكر .

من هنا نقول إن التهديدات الصهيونية المقرونة مع الحرب المفتوحة على شعب فلسطين الأعزل ، تزيد من حالة التوتر في المنطقة و تضعها على شفا الحرب. إن أحداً لا يستطيع أن يتجاهل حقيقة أن في القيادة الصهيونية من يحكمه مثل هذا المنطق. وفي كل الأحوال ، فإن الحرب والتهديد بالحرب عبر حملة من التهديدات الموجهة إلى سوريا ولبنان بحجة عمليات المقاومة التي تنفذ ضد الاحتلال في مزارع شبعا ، هي أفضل ما في جعبة شارون لتصدير أزمته خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ومن ثم خلط الأوراق ، وتصعيد حالة التوتر وعدم الاستقرار ، وذلك على طريق الهروب إلى الأمام. وتبقى القضية نوعاً من لعبة الوقت. وحتى لا يقع المرء في الفخ المنصوب ، عليه أن يتوقع الحرب في أية لحظة والأهم أن يستعد لتلك اللحظة. فشارون لا يملك مشروعاً سياسياً ، وهو يرى في المزيد من العدوان والتوسع والقتل والتدمير ، والاستيطان مشروع يلبي غرائزه ، ويرضي أتباعه من المتطرفين الحاقدين المشبعين بالعنصرية والعداء للعرب .

في ضوء المأزق الصهيوني الذي حاولنا أن نقدم عينة صغيرة منه ، يرتسم أمامنا جواب واحد عن السؤال المطروح في البداية ، يتلخص في أن الهدف من التهديدات الصهيونية يأتي في شقين :

الشق الأول : ممارسة الضغط والإبتزاز على سوريا لأغراض سياسية ، تتصل بالمخططات الأميركية لما يسمى " المسيرة السلمية في المنطقة " – حيث أن السياسة الأميركية مستجيبة للرؤية الصهيونية أكثر من أي وقت سبق ، ومغيبة نهائياً الرؤية التي تمليها رعايتها لعملية السلام ، ويمليها الدور الأميركي في هذه العملية – وللتأثير على الموقف السوري بما يلائم تلك

المغالطات الأمريكية ، التي تتجاهل المرجعيات الدولية لمصلحة الحديث عن تلك الأوهام ، التي ستزرعها تلك المغالطات بإعتبار أنها ستكون سقفاً لأي حديث صهيوني مستقبلي عن السلام ، والقضاء على الإنتفاضة .

والشق الثاني : تهيئة الرأي العام الصهيوني من جهة ، والرأي العام العالمي من جهة أخرى ، وإقناعهما بأن أي عملية مقاومة لـ " حزب الله " ضد الإحتلال الصهيوني يستدعي رداً على المواقع السورية في لبنان، بدعوى أن سوريا هي الجهة المهيمنة على القرارين السياسي والعسكري في لبنان ، الأمر الذي يظهر أن أي إجراء عسكري يقوم به الكيان الصهيوني ضد سوريا عملية وقائية ومن موقع " الدفاع المشروع عن النفس " .

إن تصاعد التهديدات الصهيونية ضد سوريا والضيق الأميركي من سوريا أيضاً ، انتقل من التلميح إلى الإتهام المباشر ، فتم تحميل سوريا المسؤولية الكاملة عن عمليات حزب الله و أنه ينتقم لها على النحو الذي حصل غداة ضرب موقع الرادار في البقاع. فعمليات المقاومة اللبنانية من وجهة النظر الأمريكية – الصهيونية تخدم الموقع السوري الإقليمي ، خصوصاً أن سوريا ما زالت تشكل حلقة الممانعة العربية الوحيدة ، بعد التطورات التي حدثت في الوضع العربي لمصلحة الإمبريالية الأمريكية ، خلال السنوات العشر الماضية، والتقدم الذي يحدث باتجاه التسوية الاستسلامية .

ولما كان الهدف الأمريكي يتمثل في ضرورة إحداث نقلة باتجاه التخلي عن المرجعيات الدولية ، وتشجيع الكيان الصهيوني على مواصلة سياسة العدوان والتوسع ، إذ أن ما تقدم به كولن باول ، وقبله ميتشل وتقريره ، وكذلك خطة تينيت ، كل ذلك يخدم مصلحة الكيان الصهيوني ، وهذه النقلة تستهدف ضرب العوائق التي تقف في سبيلها ، فكان لا بد من الهجوم على موقع الرادار السوري في البقاع ، وتهديد سوريا، وهذا ما حصل ، وبضوء أخضر أميركي .

منذ اندلاع الحرب اللبنانية، اعتبرت الإمبريالية الأميركية ، أن لسوريا دوراً في لبنان ، ولم تفكر الحكومات الأميركية بهذا الدور إلا عندما يستخدم في عرقلة أهدافها. وقد استخدمت مع سوريا منذ البداية سياسة الترغيب والترهيب. فهل أتى الوقت الذي أصبحت تعتبر فيه أن السياسة لم تعد مجدية ، وأن الحسم هو المطلوب ، وأن تحجيم الدور السوري داخل الحدود السورية وحسب ، هو المطلوب الآن.

والواقع إن حدة التهديدات الصهيونية ، واستمرار السياسة الأميركية في

مؤازرة " إسرائيل " من خلال ضخ المزيد من الدعم المتعدد الجوانب ، من أجل فرض سياسة الأمر الواقع وبالتالي تحويل العرب إلى حرس لأمن الكيان الصهيوني فقط ، يعني أيضاً أن المطلوب من سوريا حالياً ، هو التجاوب مع هذا الإبتزاز الأميركي الصهيوني الخطير أو تحمل النتائج. والتكويع ليس مسألة يمكن لسوريا أن تقوم بها ، لا من حيث مبادئها وسياستها الوطنية والقومية ، ولا من حيث إرتباطاتها المحلية والإقليمية والدولية .

وتنظر سوريا بقلق إلى خطورة سياسة إدارة الرئيس بوش الإبن ، خصوصاً في مقاربتها لأزمات المنطقة ، إذ أن السياسة الأميركية تعمل على إعادة تفجير المسألة العراقية من خلال شنها الحرب على العراق، والتي تقع على خلفية فرض حالة أمر واقع على جيران العراق يضر بمصالحهم الاقتصادية ، خاصة سوريا التي طورت علاقاتها التجارية مع العراق إلى مستويات تاريخية ، اذ بلغت حصتها ملياردولار ، وهي في تطور مستمر يساهم في ضخ كمية " أوكسجين " اقتصادية مهمة يحتاج إليها الإقتصاد السوري . وفضلاً عن ذلك ، فإن وضع نقاط دولية داخل الدول المجاورة لمراقبة دخول السلع إلى العراق ، كما ينص على ذلك مشروع " العقوبات الذكية " يتناقض مع مبدأ ضرورات السيادة الوطنية السورية وتوازن القوى الإقليمية في الشرق الأوسط .

وبينما تعمل الإدارة الأميركية " وإسرائيل " على جعل سوريا ولبنان أمام خيارين : إما الإستسلام أو الإستعداد لتلقي الضربة ، تعمل سوريا ومعها لبنان والمقاومة على فرض قواعد اللعبة التي تناسبها ، وتؤكد أن الكيان الصهيوني ومن يدعمه يخطئون كثيراً إذا ما اعتقدوا أن بإمكانهم فرض سياسة الأمر الواقع ، التي تعني تنفيذ المخطط الأميركي الجديد ، الذي سيزيد الدور الصهيوني فعالية وقوة ويقدم له المزيد من عوامل القوة ، وعوامل التغطية السياسية ، بهدف ترتيب الوضع العربي ، بما يخدم الأهداف الأميركية الكونية

٢- الإنتفاضة تعمق مأزق شارون

لا يشك أحد في ان الانتفاضة التي كانت سبباً رئيسياً في سقوط رئيس الوزراء الصهيوني السابق أيهود باراك، شكلت الرحم الاجتماعي و السياسي الاعادة انتاج مفهو م جديد للمقاومة منذ عامين دو ن انقطاع او تراجع، و التي تشكل اليوم التحدي الأكبر الذي يواجه رئيس الوزراء الصهيوني الحالي مجرم

الحرب أرييل شارون، إذأن بقاءه في السلطة ومستقبله السياسي مرهون بنجاحه في مواجهتها، خاصة وأن الجنرالات والقادة الصهاينة الـذين يلتفـون حولـه ينظرون إليها، كأخطر حرب تواجه الكيان الصهيوني منذ عـام ١٩٤٨، وأنهـا تدور حول مستقبل الدولة وحدودها كما يقولون .

بعد مرور أكثر من عام على اعتلائه كرسي الحكومة الصهيونية المتشكلة من اليمين العنصري المتطرف و حزب العمـل ، و انتهاجـه خيـار الحسـم العسكري الذي حظي بأكبر شعبية من المؤيدين الصهاينة ، مـن بـين رؤسـاء الحكومات الذين سبقوه، فقد كان انتخاب شارون عبارة عن اختيار مـن الـرأي العام الصهيوني لنموذج مغاير في إدارة الصراع مـع العـرب و الفلسـطينيين تحديدا.فانتخاب شارون كان يعني اعطاء فرصة له كي يفرض علـى الشـعب الفلسطيني التسوية التي يراها، عبر استخدام الخيار العسكري، و يحقق الامـن للدولة، و يعظمه في أعين المستوطنين الصهاينة.

و قد جاء هذا الإختيار بعد فشل مفاوضـات كامـب ديفيـد الثانيـة فـي تموز/يوليو ١٩٩٩، وإعلان الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتـون ، أن رئـيس الوزراء الصهيوني ايهود باراك قدم في هذه المفاوضات تنازلات غير مسـبوقة للجانب الفلسطيني، إلا أن الأخير رفضها طالبا المزيد من التنـازلات. و هكـذا بدت المعادلة و اضحة للرأي العام الصهيوني، فخيـار التسـوية علـى مائـدة المفاوضات كما جرى في كامب ديفيد الثانية، قد فشل، بل وأدى إلـى انـدلاع الانتفاضة التي جرى تصويرها باعتبارها لجوءا من السـلطة الفلسـطينية إلـى العنف من أجل تحقيق المزيد من المكاسب، و بالتالي فان الرأي العام عليـه أن يمنح ثقته لمن وعده بتحقيق الامن و التسوية عبر استخدام القوة المسلحة(٢).

لقد وعد شارون الناخبين الصهاينة الذين أيـدوه و حملـوه إلـى رئاسـة الحكومة على قاعدة من العنصرية و التطرف و الإستفزاز و الإستهتار بحقـوق الفلسطينيين المعتدى عليهم و المحتلة أرضهم، بتحقيق " الأمن و السلام ". غيـر أن سياسة التدمير و القتل و القمع و الحصار و الإرهاب التي انتهجها للقضـاء على الانتفاضة، رغم كل الظروف التي توافرت له بعـد أحـداث ١١ أيلـول، والتي لا يبدو من السهل تكرارها، أخفقت في تحقيق ما وعـد بـه الصـهاينة: الأمن و القضاء على الإنتفاضة، و بات الذي انتخب بغالبية لم يسبق لها مثيـل يتدحرج بثقالة كآلة صدئة نحو محطته الأخيرة. فشارون كان خيار الرأي العـام الصهيوني لكسر أرادة المقاومة و فرض التسوية السياسية الإستسـلامية علـى

الشعب الفلسطيني.

و يبدو الإرهابي شارون " مرحا " منذ أن أصبحت علاقته مع واشنطن ممتازة، و التقاؤه بالرئيس بوش أربع مرات خلال سنة، في حين أن الرئيس عرفات لم يحظ بأي لقاء. و في استطلاع للرأي ظهر خلال الأشهر الماضية، تراجعت نسبة التأييد لشارون من ١٦ إلى ٩ نقاط، و تبين أن أغلبية كبيرة من الصهاينة تصل إلى ٥٨ % مقابل ٢٩% تعتقد أن شارون يرد فقط على الأحداث من دون تشكيل الأحداث وفق خطة واضحة. و يعتقد مستشارو شارون أن هذا التراجع عائد إلى بروز ظاهرتين اجتماعيتين : الأولى : تفاقم السخط العام لدى الفئات الأكثر ديناميكية في المجتمع، و الثانية تفاقم الكساد الإقتصادي و الوضع المعيشي للسكان، ناهيك عن الأوضاع السائدة من الإستقرار النفسي الذي يبلغ حد الإختلال العقلي في الكثير من الحالات .

و منذ قدم إلى السلطة استفاد شارون من وضع استثنائي مناسب جدا، تمثل فيما يلي :

-القدرة على تشكيل حكومة وحدة وطنية ،تضمن له حياد ما يسمى اليسار الصهيوني و تمنع بروز أي تظاهرة في الشارع الصهيوني ضد سياسته الدموية تجاه الفلسطينيين .

-الضغوطات التي يمارسها من على يمينه بنيامين نتياهو، الذي ينتقد "رخاوة " شارون في قمع الفلسطينيين، و التي مكنته من التموقع في الوسط ' و من التمتع بدعم حزب العمل و باقي تشكيلات اليسار التي تفضله على غريمه من حزب الليكود .

-و أخيرا " الدعم الأميركي اللامحدود لشارون، الذي تعزز أكثر بعد أحداث ١١ أيلول، حيث أصبح موقف الإدارة الأميركية يغطي بشكل مكشوف على عدوان الإرهابي شارون تحت باب محاربة الإرهاب.

و في ظل تنامي الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة في وجه الإحتلال، و عدم إبدائها أي احتمال للتراجع و الخضوع لما يريد الإرهابي شارون فرضه بقوة السلاح، و بعد أن بدأت عمليات المقاومة في العمق الصهيوني تؤتي ثمارها، أصبح شارون يقول بأن المعركة " سوف تكون طويلة " لأن المعادلة مازالت في حال تناسب طردي : تصعيد صهيوني متتال في العدوان و القتل و التدمير و الإرهاب تقابله مواجهة فلسطينية شعبية و مقاومة باسلة لصد آلات الحرب الصهيونية الحديثة من طائرات و دبابات، و مدرعات و صواريخ وما إلى ذلك

من الأسلحة الأميركية التي يزجها المحتلون الصهاينة في حربهم الوحشية ضد الشعب الفلسطيني. و تعتبر الصحافة الصهيونية أن الحرب ضد الفلسطينيين هي حرب يستحيل كسبها، هذا ما قالته " هآرتس ".فالدولة التي أقامت جيشا متطورا و مجهزا ليس مؤهلا للتعامل بنجاعة مع حرب العصابات التي يشنها الفلسطينيون و بدا للجيش كما لشارون منذ عام و نيف، أن مزيدا من الصبر ولحظة أخرى من العزم، سوف يدفعان العدو إلى الانهيار، و قد خاب هذا الأمل مرة بعد مرة ".

في استطلاع للرأي قامت به دهاف يوم ٧ كانون الثاني ٢٠٠٢، أظهر تطور الإدارات المختلفة داخل السكان. فحول سؤال " هل أنت تؤيد سياسة التصفية الجسدية للفلسطينيين "، كان الجواب بنعم نحو ٧٤% ،و حول سؤال " كيف تؤثر هذه التصفيات الجسدية على الإرهاب ". توزعت الأجوبة على النحو التالي : ٤٥%من السكان يقولون بأنها " تزيد في الإرهاب " مقابل ٢٢% يقولون بأنها تسهم في " تراجع الإرهاب " أما البقية ٣١% فيقولون أن "لا علاقة " باتساع الإرهاب .

لا شك أن إستطلاعات الرأي، و مواقف الصحافة الصهيونية الإنتقادية تشيران إلى فقدان الصهاينة الثقة بقدرة شارون على حسم الوضع عسكريا. هناك عدة عوامل تسهم الآن في إخفاق سياسة شارون، منها :

١- بداية التصدع في الجبهة الداخلية. و تجلى ذلك على صعيد المؤسسة العسكرية، حين وقع أكثر من ٢٣٠ ضابط و جندي احتياطي على عريضة، أعلنوا فيها رفض الخدمة في الضفة الغربية و قطاع غزة، و التي شكلت صفعة قوية للإحتلال و لشارون في الوقت عينه : و قال الملازم دافيد زوفيشاني : " لن نذهب إلى المناطق و لن نخوض حرب الاحتلال و لو كنا نرفض فقط بشكل شخصي لما كان للأمر قيمة ".

٢- تنامي الإنتقادات داخل المجتمع الصهيوني ضد الجرائم التي يرتكبها الجيش الصهيوني. تقول الوزيرة السابقة شولميت ألوني " منذ سنة وأنا أقول أن الجيش يرتكب جرائم حرب، و هم يعاملونني أنني يهودية معادية للسامية ". و من الآن فصاعدا أصبحت عدة أصوات من أوساط مختلفة : صحافية و سياسية و قانونية تتحدث عن " الحرب الإستعمارية " و " الأبارتايد "، " و جرائم ضد الإنسانية " .

٣- الكساد الاقتصادي الذي بلغ ٠،٥% حيث سجل الإقتصاد الصهيوني

في عام ٢٠٠١ أسوأ النتائج له منذ عـــام ١٩٥٣. ففـــي عـــام ٢٠٠٠ تجاوز النمو الاقتصادي ٦% لكن مع التباطؤ في الإقتصاد الأميركـــي والظروف الدولية غير الملائمة، تراجع كثيرا القطاع الإقتصادي الـــذي يعتمد على التكنولوجيات الحديثـــة : كمـــا أن الإســـقاطات المـــدمرة للإنتفاضة الفلسطينية جعلت قطاع السياح يصاب بانهيار كبير ، و هـــو مازاد في تعميق الأزمة الاقتصادية. ففي عام ٢٠٠٢، سوف يتجـــاوز معدل البطالة ال ١٠% من عدد السكان العاملين، بعد أن انخفضت إلى مستوى ٧% خلال " سنوات أوسلو ". و يبلغ عـــدد الصـــهاينة الـــذين يعيشون تحت خط الفقر ١،١ مليون نسمة أي سدس عدد السكان .

٤- على الرغم من الإنحياز الأميركي الأعمى لسياسة شارون العدوانيـــة والعنصرية ضد الشعب الفلسطيني، بحجة محاربـــة الإرهـــاب، إلا أن إدارة الرئيس بوش التي تنتقد بشدة رئيس السلطة الفلسطينية عرفـــات مترددة في التشكيك في تمثيله أو شرعيته السياسية، لأنها تخشى مـــن فقدان صدقيتها غير الموجودة أصلا في العالمين العربي و الإســـلامي ولدى الحكومات المرتبطة بها .

٥- التبدل الذي حصل في الموقف الدولي الذي تراجع بعـــد أحـــداث ١١ أيلول دفعة واحدة إلى جانب تأييده الكيان الصهيوني في مواقفه وتغطية عدوانه ضد الشعب الفلسطيني تحت باب محاربة الإرهاب. و قد تجلى ذلك في عودة الدول الأوروبية إلى انتقاد السياسة الصـــهيونية و حتـــى السياسة الأميركية المتبنية لمنطق شـــارون. و مـــن أبـــرز المواقـــف الانتقادية هذه، انتقاد فرنسا الشديد للمواقف الأميركية المتطابقة تمامـــا مع مواقف حكومة الإرهابي شارون، و كأن هذه الأخيرة لا يقع عليهـــا أي لوم في الأوضاع الحالية الخطيرة في المنطقـــة، و انتقـــاد وزيـــرة خارجية السويد الإنحياز الأميركـــي الأعمـــى إلـــى جانـــب الكيـــان الصهيوني.

و هنا يمكن القول أن هذه التحولات أدت إلى إهتزاز معادلة شارون لـــدى الرأي العام الصهيوني الذي بات على قناعة تامة بأن سياسة شارون لم تحقق له الأمن، بل قادت إلى زيادة وتيرة العمليات العسكرية في قلب الخـــط الأخضـــر، وبحيث بات الأمن مفتقدا حتى إلى جوار الثكنات العسكرية و بالقرب من مسكن شارون في القدس الغربية(٣).

و هكذا باتت مجالات التحرك أمام شارون محدودة في ضـــوء الإخفاقـــات المتتالية للنهج العسكري الذي اعتمده للقضاء على الإنتفاضة، و بدايـــة التحـــول الكبير الذي طرأ على الموقف الدولي لجهة نصرة حق الشعب الفلســـطيني فـــي إقامة دولته الوطنية المستقلة، و استنكار الممارسات الفاشية الصهيونية .

٣- الشراكة الأمريكية – الصهيونية في العدوان

اندلعت الحرب في فلسطين في ٢٩أذار/مارس ٢٠٠٢ .و كـــان العـــدوان الجديد الذي جاء في إطار ما عرف بعملية السور الواقي ،وبمباركـــة أميركيـــة شاملة ،جذريا و سريعا، إذ أن الجيش الصهيوني قد أعد عملية واسعة النطـــاق. و أصبح من المؤكد أن هذا العدوان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني لم يكـــن وليد الأحداث التي سبقته مباشرة، بل كـــان نتـــاج خطـــة عســـكرية تفصـــيلية موضوعة منذ فترة طويلة نسبيا، تهدف إلى احتلال الضـــفة الغربيـــة و قطـــاع غزة، و تدمير هياكل السلطة الفلسطينية عموما، و أجهزة الأمـــن الفلســـطينية. وتشير التقارير الصهيونيةإلى أن عملية (السور الواقي) على وجه التحديد قـــد نفذت بموجب خطة عسكرية مفصلة كانت قد وضعتها دائـــرة التخطـــيط فـــي الجيش الصهيوني عقب المواجهة الدامية بين قوات الاحتلال و بـــين الشـــرطة الفلسطينية في شهر سبتمبر ١٩٩٦، التي قتل فيها مائة رجل شرطة فلســـطيني و١٩ جنديا صهيونيا، و التي وقعت بسبب قرار حكومة نتنياهو وقتذاك فتح نفق تحت أسوار القدس القديمة .

و عقب تلك الحادثة، اعتبر قادة المؤسسة العسكرية الصـــهيونية، و لا ســـيما معارضو اتفاقات أوسلو، تلك المواجهة كمؤشر علـــى إمكانيـــة وقـــوع مواجهـــات واسعة مع الفلسطينيين، و اتجهوا منذ ذلك الحين نحـــو وضـــع خطـــط عســـكرية لضرب أجهزة الأمن الفلسطينية تماما منذ نهاية عام ١٩٩٧، إلا أن مســـألة تطبيـــق هذه الخطط ظلت موضع نقاش داخل الحكومة و المؤسسة العســـكرية الصـــهيونية. و قد جرى إحياء هذه الخطة بقوة عقب اندلاع الانتفاضة، ثم جرى إيـــلاء اهتمـــام أكبر لها عقب وصول أرييل شارون إلى الحكم. و بشكل خاص، فقـــد تبنـــى هـــذه الخطة كل من رئيس الأركان الجنرال شاؤول موفاز، و نائبـــه الجنـــرال موشـــيه يعلون(أصبح رئيسا للأركان)، و قائد القوات االصـــهيونية فـــي الضـــفة الغربيـــة الجنرال اسحاق ايتان. و منذ فترة طويلة نسبيا، جـــرى إتخـــاذ قـــرار سياســـي – عسكري ببدء تنفيذ هذه الخطة، و لكن مع انتظار التوقيت الملائم، ثم بـــدا التوقيـــت

ملائما للتنفيذ عقب وقوع عملية نتانيا في ٢٨ مارس الماضي (٤).

و تبعا لهذه الخطة، فقد وسع رئيس وزراء العدو الصهيو نـــي الارهـــابي شارو ن عدوانه ليشمل معظم الاراضي الفلسطينية، اذ اقتحمت قـــوات الجـــيش الصهيوني بيت جالا و بيت لحم و الخليل و واحتلت رام الله وقطعت امـــد ادات الماء و الكهرباء عن المواطنين العرب ، ومنعت سيارات الاسعاف مـــن نقـــل المصابين الى المشافي ، وارتكبت سلسلة من المجـــازر البشـــعة فـــي جنـــين ونابلس.:إن ملحمة المقاومة الفلسطينية .في جنين هـــي الرعـــب متجســـد فـــي المجازر التي ارتكبتها آلة الحرب الصهيونية بقيادة الإرهابي آرييـــل شـــارون. فالمشهد يفوق الوصف، من منازل مدمرة، كليا أو جزئيا، قصفتها الـــدبابات أو الصواريخ، لتضفي على هذا المشهد الرهيب بعدا بربريا للهجمـــة الصـــهيونية الجديدة. و تطغى فوق الأنقاض رائحة الجثث النتنة، إذ لم يبق شيء من البنـــى التحتية .

شارون أراد أن يرعب الشعب الفلسطيني بأكمله من خلال عمليات التدمير و القتل التي نفذت وفق مخطط بالغ الدقة في مخيم جنين، عبر القصف المكثف بقذائف الدبابات و الصواريخ من طائرات الهليكوبتر. إن آثار جنين المكشـــوفة على السماء تشهد على إرادة التدمير هذه، و على هول الجريمة الصهيونية التي ترتكب على مسمع و مرأى كل العالم أجمع، خاصة العالم الغربي الذي يتشـــدق بأنه الحارس الأمين لقيم حقوق الإنسان و الحرية و الديمقراطية .

من الآن و صاعدا بات مخيم اللاجئين الفلسطينيين في جنـــين شـــاهداعلى لائحة الجرائم التي طبعت الصراع العربي – الصهيوني، مـــن مجـــزرة قبيـــة (١٩٥٣) إلى مجزرة صبرا و شاتيلا (١٩٨٢). و القاسم المشترك بينها كلهـــا هو الإرهابي المجرم آرييل شارون .و مقابل هذا المشهد المرعب الـــذي يفـــوق الوصف فـــي بشـــاعته، هنـــاك المقـــاتلون الفلســـطينيون المســـلحون ببنـــادق الكلاشينكوف و المتفجرات الذين تجمعوا ليواجهوا أحد أحـــدث الجيـــوش فـــي العالم. و كانت المعركة عنيفة و غير متكافئة و دامت ثلاثة عشر يومـــا، منـــي فيها الفلسطينيون بخسائر فادحة، لكنهم سجلوا أروع مقاومة عربية قل نظيرهـــا، تسجل في تاريخ الصراع العربي – الصـــهيوني. فعنـــوان جنـــين المقاومـــة و الشهادة في سبيل تحرير فلسطين .

جنين شكلت ملحمة جديدة للمقاومة العربية ، إضافة إلى ملحمة المقاومـــة في جنوب لبنان التي استطاعت ان تلحق بالعدو الصهيوني أول هزيمة نكـــراء،

وأن تبدد الصورة التي لازمت الكيان الصهيوني في الذهنية العربية، كيانا منيعا عصيا على الإختراق أو الهزيمة.و لما كانت الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة شكلت الرحم الاجتماعي و السيا سي لاعادة انتاج مفهوم المقاومة، فإن ملحمة الصمود و المقاومة في جنين أكدت على حقيقة بديهية أن خيار الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الوطنية و القومية المشروعة ، بمافيها حقه في تقرير المصير، و بناء دولته الوطنية المستقلة و عاصمتها القدس، و حق العودة للاجئين الفلسطينيين، يظل التمسك بخيار المقاومة كخيار استراتيجي ، لأن خيار المراهنة على الحل السلمي ، أو المفاوضات الماراتونية مع العدو الصهيوني ، أو التسوية الاستسلامية، يقود إلى السحق و الإبادة للشعب الفلسطيني ، و تصفية قضية فلسطين.

لقد تعمدت قوات العدو و بأوامر مباشرة من سفاح صبرا و شاتيلا ، إذلال المو اطنين الفلسطينين و إرهاب الأطفال و النساء ، و بدا الكيان الصهيو ني منفلتا من كل عقال ، لايقيم وزنا لاي من مبادىء القانون الدولي او حقوق الإنسان او مو اثيق الأمم المتحدة. وأعادت ممارسات قو اته الغازية الى أذهان العالم ممارسات الجيش النازي ، بل انها تفوقت عليه من حيث ارتكاب المجازر و الفظائع و ارهاب الناس الابرياء...

و يأتي هذا العدوان الصهيوني كرد مباشر استفزازي على مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت ، و بعد العمليات الإستشهادية التي توالت على مدار الأيام القليلة الماضية، و التي شهدتها ناتانيا و القدس و حيفا، و التي جاءت في سياق الرد المنطقي و الجهادي للشعب الفلسطيني على سياسة إرهاب الدولة الذي مارسه الكيان الصهيوني على امتداد عقود من السنين، و الذي بلغ في السنة الأخيرة إحدى ذراه الدموية التي لا تترك مجالا لأي التباس، من خلال استخدام الجيش الصهيوني الطائرات الحربية / أف ١٦ / و الحوامات (وكلها أميركية) و الدبابات و المدافع فضلا عن أسلحة الاغتيال الجماعي كالعبوات لتلامذة المدارس و كوادر و قيادات الانتفاضة و بيوت الفقراء .

و إذا كانت الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة، تعبر عن حقيقة ساطعة و هي أن الشعب الفلسطيني انتفض لأنه سئم من الاحتلال الصهيوني و يريد الخلاص منه، كما يريد إنهاء الإحتلال و تحقيق الحرية و الاستقلال، و إقامة دولته خارج " الحرم الأمني "، لدولة الكيان الصهيوني، و خارج هيمنتها المطلقة على أسباب معاشه، فضلا عن أمنه و حرياته السياسية، فإنها بالمقابل دقت جرس

الإنذار لكل من الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة الأميركية، لمواجهة لحظة الحقيقة : ذلك أن هذه اللحظة كانت مطلب هاتين القوتين لحسم الصراع، أو للتظاهر بحسمه، إن لم يكن على المدى البعيد، فعلى الأقل في المستقبل المنظور، و إن لم يكن استراتيجيا، فعلى الأقل، من الناحية التكتيكية .

فعلى الصعيد الصهيوني، حين وصل شارون إلى سدة الحكم في الكيان الصهيوني في شبا ط من العام الماضي ٢٠٠١، و عد الصهاينة بتحقيق الأمن، عبراستخدام الجيش و أجهزة الأمن الصهيونية القمع الوحشي إلى الحدود القصوى لتحقيق هذه الغاية. غير أن العمليات الاستشهادية المتلاحقة حطمت أسطورة الأمن الصهيوني، و أثبت المجاهدون الفلسطينيون أنهم يمتلكون القدرات الكافية على اجتياز كل العوائق النفسية و الإلكترونية الصهيونية. فالانتفاضة الفلسطينية خلقت أزمة وجودية للكيان الصهيوني لأول مرة في تاريخه منذ أن نشأ، و هي في الوقت عينه أحدثت نوعا من توازن الرعب مع الصهاينة، و أفشلت قوة الردع الصهيونية ..و يكشف عن ذلك سلسلة عمليات المقاومة الموجهة الى قلب الكيان الصهيوني، الأمر الذي جعل العديد من الصهاينة يتحدثون عن إنهيار الأجهزة الأمنية الصهيونية أمام جذرية العمليات الفلسطينية، و عن إخفاق سياسة شارون التي قوامها القيام بسلسلة من الاغتيالات و عمليات الاختطاف، و ممارسة طقوس القتل ا لصهيوني باعتبارها أصبحت تقليدا متوارثا في ممارسات و سياسات شارون و قادة الكيان الصهيوني.

لقد سيطر الرعب على الشارع الصهيوني نتاج تطور المقاومة الفلسطينية، و بات كل فرد من الصهاينة ينزل إلى الشارع يشعر بالخوف على نفسه و على أولاده، و بات الصهاينة الذين لا يستشعرون آلآم الفلسطينيين يشعرون مرة جديدة أنهم مهددون في وجودهم على أرض فلسطين رغم تفوقهم العسكري والتكنولوجي الهائل. فقد قتل ١٩٨ صهيونيا في عمليات استشهادية في الكيان الصهيوني منذ بداية كانون الثاني/يناير ، و هو أكثر من ضعف القتلى الذين بلغ عددهم ٨٤ خلال العمليات الإستشهادية طوال عام ٢٠٠١. و خلال الأثني عشر شهرا الأخيرة، أسفرت العمليات الاستشهادية عن مقتل ٤٠ % من مجموع الوفيات الناجمة عن هجمات المقاومة الفلسطينيةو وذلك استنادا إلى بيانات تحتفظ بها الحكومة الصهيونية و مؤسسات أبحاث فكرية و منظمات لحقوق الإنسان.

و قياسا بأعداد الخسائر ، فقد دأبت العمليات الإستشـــهادية ، كمـــا ألمـــح الكتور عبد العزيز الرنتيسي أحد المتحدثين باسم حركة المقاومـــة الإســـلامية ، حماس، على خلق توازن في ساحة المعركة على الرغم من التفو ق العســـكري الصهيوني الكاسح بالمعايير التقليدية. و خلال الانتفاضة الاولى التـــي امتـــدت ست سنوات مابين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٣ ، ضد الاحتلال الصـــهيوني وقتـــل ١١٦٢ فلسطينيا، مقارنة ب١٧٤ صهيونيا. و هذا بمعدل٧ ، ٦ فلسطيني مقابـــل كل قتيل صهيوني. و كان هذا المعدل خلال الستة أشـــهر الأولـــى مـــن هـــذه الانتفاضة التي بدأت في ٢٨ أيلول /سبتمبر٢٠٠٠ ، هو نفســـه تقريبـــا:١ ، ٥ فلسطيني قتلوا مقابل كل قتيل اسرائيلي. و لكـــن، بعـــد أن توالـــت العمليـــات الإستشهادية المنتظمة في اذار/مارس ٢٠٠١ ، تأرجحت تلك الاحصائيات بقدر هائل. فخلال الستة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٢ ، قتل ٢٩٨ فلسطينيا و ١٧٧ صهيونيا، أي بمعدل ٧ ،١ فلسطيني مقابل كل صهيوني.

لقد قتل خلال ٢٣ شهرا الماضـــية ، مـــابين ١٤٠٠ و ١٧٠٥ فلســـطينيين ومابين ٥٦٣ و ٦١٠ صهاينة، طبقا لاحصاءات من منظمات حقـــوق الإنســـان وجمعية الهلال الاحمر الفلسطينية و الحكومـــة الصـــهيونية.و رغـــم اخـــتلاف الأعداد، إلا أنها جميعا تشير إلى أن العمليات الاستشهادية و هجمات المقاومـــة الفلسطينية الاخرى ، و حرب الابادة الصهيونية لمحاربتها_ أشعلت وقود أعنف حرب بين الشعب الفلسطيني و الصهاينة منذ ميلاد الدولـــة الصـــهيونية عـــام ١٩٤٨ (٥).

و تعكس الحرب الصهيونية الجديدة ضد الشعب الفلسطيني مـــأزق خيـــار حكومة شارون، التي بادرت إلى سياسة الخطوة خطوة في عملية تدمير الجهاز السياسي و العسكري للسلطة الفلسطينية من خلال أهداف يومية محددة. و يأتي قصف مقر الرئيس و مكاتبه في رام الله بالدبابات، و اقتحامـــه و محاصـــرته، واعتباررئيس السلطة الفلسطينية عدوا، في سياق هذه الحرب العدوانيـــة التـــي تحمل في طياتها خطر الاتساع في المنطقة. و يبدو واضحا أن شـــارون حســـم خياره في اجتماع المجلس الوزاري الأخير لجهة اللجوء إلى احـــتلال المنـــاطق الفلسطينية بشكل شامل، و التعامل مع السلطة الفلسطينية على أساس أنها عـــدو، و محاولة التخلص من عرفات سواء عبرطرده من الأراضـــي الفلســـطينية أو بتصفيته جسديا، و من ثم القضاء على السلطة الفلسطينية، و إقامة أربعة عشـــر

كانتونا في الضفة و القطاع يكون لكل كانتو ن زعيمه المحلي الخـاص الـذي يستبدل به الكيان الصهيوني القيادة الفلسطينية .

على الصعيد الأميركي، جددالرئيس الأميركـي جـورج بـوش موقـف الولايات المتخدة الاميركية المنحاز بإطلاقية للكيان الصهيو نـي ، و المناصـر للسفاح و المعتدي شارو ن، و المتجني على الشعب الفلسطيني الضحية.و تأكـد مرة أخرى أن الموقف الأميركي مازال كما كان دائمـا إلـى جانـب الكيـان الصهيوني في الصراع الجاري في الشـرق الأوسـط، كحليـف اسـتراتيجي للولايات المتحدة .فالولايات المتحدة لم تنطلق في صياغة موقفها من ضـميرها و من قرارات الشرعية الدولية و مبادئها و القيم الانسانية ، ولم تنذر شـارو ن بالتوقف عن عدو إنه الوحشي الخطير، بل أن إدارة الرئيس بوش استمرت فـي تصوير المقاومة الفلسطينية للإحتلال إرهابا، و من تصوير الإرهاب الصهيوني المستمر و المتنوع الأشكال دفاعا مبررا عن النفس. و لم تنفع محاولـة البيـت الأبيض و منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في العـام ١٩٧٨، بـين الكيـان الصهيوني و مصر في عهد الرئيس الأميركي الأسـبق كـارتر، فـي إخفـاء الإنحياز الأميركي لجانب الكيان الصهيوني. و المحاولة الأميركية لإظهار عدم الإنحياز لأحد الأطراف لتكوين شعبية في المنطقة و الأخذ بمصـالح الطـرفين المتصارعين، لم تتدعم في السلوك السياسي الأميركـي الملمـوس. و حـاول الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتـون اسـتعراض الحيـاد و الوسـاطة بـين الطرفين، و لكن محاولاته لم تنجح للسبب عينه.

ومن الواضح أن الرئيس بوش غير مفتون بأكاليل الغار و السلام. فالإدارة الأميركية الحالية المستقوية و الممتلئة غرورا و إحساسا بالعظمة خصوصا بعد انتصارها السحيق في حرب أفغانستان، تعتقد أنها تأمر فيلتزم الجميع بـالموت صامتين، حتى لا يشاغبوا على نصرها المجيد على أفاكي أفغانسـتان، و علـى شبحها الهائل الامتداد الذي ترهب به الآن دول العالم جميعا و تجعلهـا مجـرد أداة منفذة لأغراضها و مؤكدة لهيمنتها المطلقة .

و تدرك السياسة الأميركية منذ الآن مايلحقه تفاقم الصراع بـين الشـعب الفلسطيني بكل فصائله و العدو الصهيوني من ضـرر بأهـدافها و مخططاتهـا الكونية و الإقليمية خصوصا لجهة اصطفاف الدول العربية في نـادي التحـالف الدولي لمكافحة الإرهاب .

لقد أثارت المقاومة الباسلة للشعب الفلسطيني هلعا حقيقيـا لـدى أركـان

الإدارة الأميركية، التي سارع أقطابها جميعا إلى إدانة السلطة الفلسطينية. وطلب الأميركيون من عرفات بذل ليس فقط مئة في المئة من الجهود، و إنما كذلك تحقيق مائة في المئة من النتائج. و أشعر الأميركيون السلطة الفلسطينية أن مصيرها بات موضع نقاش، و أن الكرة باتت في الملعب الفلسطيني الرسمي. و تثير هذه المقاومة الفلسطينية قلق الولايات المتحدة التي تحاول بأي ثمن تفادي انفجارات جديدة في المنطقة، لهذا السبب أرسلت الجنرال المتقاعد زيني الخبير في قيادة حروب العرب على العرب، بهدف إما التوصل إلى وقف إطلاق النار و القضاء على الانتفاضة ، و في ذلك مصلحة للكيان الصهيوني، و إما إلى تهدئة الوضع بعض الشيء و كسب المزيد من الوقت تمهيدا للخطوة التالية في محاربة " الإرهاب الدولي " سواء عبر ضرب العراق أو اختيار أي هدف عربي آخر .

على الرغم أن منطق الحرب يتقدم في الشرق الأوسط على قاعدة الخيارات الاستراتيجية لأرييل شارون و رفضه الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧، و على قاعدة الشراكة الأميركية _ الصهيونية، و التواطؤ المفضوح بين واشنطن و تل أبيب، في هذه الحرب العدوانية الجديدة ضد الشعب الفلسطيني، إلا أن ما يقلق الولايات المتحدة الأميركية و التي تحاول بأي ثمن تفاديه هو موضوع انفجارات جديدة تعيد النظر في النظام السياسي و الاستراتيجي و الاقتصادي القائم في المنطقة منذ حرب الخليج، وهو نظام يتوافق في العمق مع مصالحها .

و كانت تصريحات الرئيس الأميركي جورج بوش بخصوص إقامة دولة فلسطينية في إطار تسوية سياسية للصراع الصهيوني والتي اعتبرتها الانتفاضة الفلسطينية " مخدرا " نفسيا للشارع العربي، قد جاءت في سياق حملة بوش ضد " الإرهاب "، و هي حملة مرشحة للتصادم المباشر مع هذه الدولة العربية أو تلك أو مع بعض الحركات الوطنية العربية المقاومة للاحتلال الصهيوني أو النفوذ الأميركي المطلق في المنطقة، أو مع جماهير الأمة العربية في نهاية المطاف، فيما إذا تحركت هذه الجماهير لتصحيح العلاقة العربية – الأميركية ونقلها من خانة الهيمنة و النفوذ و النهب الدولي إلى خانة الشراكة في التنمية والشراكة في السلام على قاعدة نقض سياسة الكيل بمكيالين و الازدواجية في المعايير و احترام القانون الدولي .

لاشك أن الإنتفاضة الفلسطينية رفضت الخطاب الأميركي الذي فرض

بالقوة على العالم حول مكافحة الإرهاب الدولي، بل أن الإنتفاضة الفلسطينية أسقطت هذا التبسيط الأشوه و المتعمد لمفهوم الإرهاب لتعيد الاعتبار لنضالات الشعو ب من أجل حريتها، و كشفت حقيقة الإرهاب الصهيوني، الذي يجسد الاحتلال الصهيوني أبشع صوره في فلسطين، والذي يلتهم أرضها ،و يمنع على شعبها الحياة بحدها الأدنى.و قد أبدى الشعب الفلسطيني قدرا هائلا من الصلابة و البسالة في التصدي للعدوان الصهيوني الغاشم. فالشعب الفلسطيني يتمتع بعدالة قضيته و حقه في مقاومة الاحتلال حق أصيل يقره القانون الدولي و ميثاق الامم المتحدة.غير أن تلك الاحداث أكدت بالمقابل مخاطر غياب استراتيجية مواجهة تحكم موقف السلطة الفلسطينية، التي تعيش حالة من التفكك و الاستسلام. فقد عجزت القيادة الفلسطينية الرسمية عن تبني إستراتيجية كفاحية واضحة و متماسكة ، تجسد القطيعة المنهجية و السياسية مع اتفاقيات أوسلو، و تحدد أهاف و اضحة و محددة، وفق وسائل و أدوات تؤدي إلى تحقيق هذه الاهداف.

و اذا كانت السلطة الفلسطينية تبنت الإنتفاضة و ساندتها ، الا أن أداءها ظل يتأرجح بين حد ين: حد اعتبار الانتفاضة الاداة الوحيدة لتعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني، و ما ترتب على ذلك من علاقلت تنسيق أمني مع العددو الأمريكي – الصهيوني ، ومن تصدي فعلي للمجاهدين قامت به أجهزة السلطة الامنية. و حد غض الطرف عن بعض فاعليات الإنتفاضة /المقاومة. و لكن السلطة الفلسطينية لم تسع قط إلى دخول مواجهة عسكرية مفتوحة مع الكيان الصهيوني، و لم تجهز أجهزتها الامنية و قواتها شبه العسكرية للدخول في حرب مع الكيان الصهيوني، اذ ظلت الأكثرية الساحقة من أفراد الاجهزة الامنية الفلسطينية(نحو ٤٠–ألف عنصر) خارج ساحة المواجهة.و قد حاولت جماعات المقاومة الفلسطينية التغلب على هذا الموقف المتخاذل من جانب أجهزة الامن الفلسطينية من خلال دعوة أفرادتلك الأجهزة بصورة فردية إلى الانضمام للمقاومة، حيث دعت كتائب شهداء الأقصى في بيان لها كافة عناصر أجهزة الامن الفلسطينية إلى الإنضمام إلى صفوف الكتائب، وضم سلاحهم إلى سلاح باقي جماعات المقاومة، وعدم الإستماع أو الإنصياع لأوامر قادتهم، واتهمت بعض القادة الامنيين الفلسطينيين باصدار التعليمات لعناصرهم بالتراجع و الإختباء بل وتسليم أنفسهم و سلاحهم. و تمكنت قوات الإحتلال الصهيوني خلال عملية السور الواقي من مصادرة ما لايقل عن ٥٠٠٠ قطعة سلاح معظمها بنادق و مسدسات، ولكن بينها قواذق و قذائف آربي جي وبنادق

قناصة. ومن اللافت أن معظم الأسلحة صودرت من مخازن السلطة الفلسطينية، في حين ظلت السلطة ترفض كافة الدعوات لتوزيع الأسلحة على الجماهير الفلسطينيةللدفاع عن نفسها. كما أن السلطة لم توفر حد أدنى للدفاع عن مواقعها، على الرغم من مرور فترة طويلة من المواجهات. و كان اجتياح رام الله "عاصمة السلطة" خلال ساعات محدودة ، مما يبعث على أكثر من الريبة، خصوصا بالمقارنة مع الصمود البطولي في مخيم جنين فيما بعد.

لقد كانت استراتيجية السلطة الفلسطينية تقوم على خيار التسوية السلمية ، لاعلى أساس تبني إستراتيجية المقاومة. ولهذا عندما حصلت المواجهة المفتوحة بين الشعب الفلسطيني و قوات الإحتلال الصهيوني ، أبقت السلطة الفلسطينية الباب مفتوحا أمام استئناف عملية التسوية و المفاوضات السلمية. و في هذا السياق كان موقف السلطة الفلسطينية يقوم على رؤية غير دقيقة مفادها أن الرأي العام العربي و الدولي ، بل المجتمع الدولي ككل ، سوف يهب للتدخل من أجل وقف أي عدوان صهيوني جديد. و لاشك أن هذه الرؤية يتبناها تيار داخل الحركة الوطنية الفلسطينية أيضا، اذ ظل يراهن لفترة طويلة على امكانية حدوث تدخل عسكري دولي في الاراضي الفلسطينية على غرار التدخل الدولي في البوسنة و كوسوفو و تيمور الشرقية، لا سيما في حالة حدوث عدوان صهيوني ضد الشعب الفلسطيني، على الرغم من أن مثل هذا التصور لم يكن له ما يسوغه في الواقع في ظل التحيز الأمريكي و الصمت الدولي و العربي. و بصفة خاصة ، ارتكزت الإستراتيجية الفلسطينية على الإعتماد الواسع على الدعم العربي والشرعية الدولية، حيث كان الموقف الفلسطيني يقوم على أن الحكومات العربية، بل الشعوب العربية، لن تصمت ازاء أي عدوان صهيوني جديد ضد الشعب الفلسطيني، كما دأب الموقف الفلسطيني على الإستنجاد الدائم بالأمم المتحدة في جميع الأزمات، و مناشدة القوى الدولية سرعة التدخل في حالة وقوع عدوان صهيوني ضد الشعب الفلسطيني (٦).

٤-إستراتيجية شارون – بوش: القضاء على المقاومة

" لقد حصلنا على كل ما نريد ". بهذه العبارة الموجزة لخص الإرهابي اريل شارون رئيس الوزراء الصهيوني زيارته إلى واشنطن التي حصلت في شهر نيسان/ابريل ٢٠٠٢. و لم يسبق لنجم شارون أن سطع في فضاء السياسة الأمريكية كما في ربيع العام ٢٠٠٢، إذ استقبله الرئيس جورج دبليو بوش ست

مرات. و على غرار رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، بدا الإرهابي شارون كواحد من أكثر الجنود حماسة للحرب ضد " محور الشر " .

و من المعلوم تاريخيا أن شارون كان " الشخص غير المرغوب فيه " في واشنطن لفترة طويلة بعد استقالته القسرية من وزارة الدفاع أثر تورطه في مجازر صبرا و شاتيلا في أيلول / سبتمبر من العام ١٩٨٢. و قد بدأت عملية إعادة الإعتبار إليه لدى تعيينه وزيرا للخارجية في حكومة اليميني المتطرف بنيامين نتنياهو. و في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٩٧ زار آرييل شارون البيت الأبيض ليجتمع بالسيد ساندي برغر، مستشار الرئيس بيل كلينتون للأمن القومي. و قد وصل شارون كاشفا أوراقه كالعادة ليعترف بحتمية إقامة الدولة الفلسطينية ساعيا في الوقت نفسه إلى كسب تأييد إدارة الرئيس السابق كلينتون لنظرته في حدود هذه الدولة، على أن تكون متشكلة من نصف الضفة الغربية و من قطاع غزة بكامله تقريبا. و بحسب ما أوردته صحيفة " هآرتس " في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٩٧، فإن " مسؤولا رفيع المستوى في إدارة كلينتون " صرح أن المستشار برغر " ارتاح كثيرا إلى اللقاء، إذ بدا أن شارون واقعي و معتدل .

و في هذه الزيارة الأخيرة لواشنطن، يمكن القول أن شارون حقق ثلاث نقاط، أولها تعليق ما يسمى عملية السلام، و ثانيها، إطلاق يد العدو الصهيوني في ممارسة العدوان و القتل على أوسع نطاق ضد الشعب الفلسطيني من أجل القضاء على الإنتفاضة، و ثالثها، إبقاء الموقف الأمريكي حيال قضية الصراع العربي – الصهيوني و تطوراته على حاله من الإنحياز المطلق للكيان الصهيوني. و إثر لقائه بشارون لم يتردد الرئيس جورج بوش في إعلان التوافق الأمريكي – الصهيوني حول هذه النقاط الثلاث، و بث رسالته بصيغة تصريحات قال فيها :" يبدو لي أن الظروف لم تتضح بعد لعقد قمة وزارية من أجل إيجاد الشروط الضرورية للسلام " و " إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها " .

ومنذ أن بدأ شارو ن حربه الشاملة ضد الفلسطينيين في ٢٩ اذار/مارس، و التي ارتكب فيها جرائم مروعة ضد الشعب الفلسطيني، و لايزال مصمما على إرتكاب جرائم بحق الإنسانية ،ما انفك يردد ، بأن الحرب التي يخوضها في الضفة الغربية هي حرب من أجل "بقاء" الكيان الصهيوني.و هو إذ يستخدم مقولة بقاء الكيان الصهيوني في خطر، إنما لكي يبرر صناعة الموت التي

ينتجها شارون بو حشية مرعبة غير مسبو قة في التاريخ البشري، و أن يتحول الإنتاج كما الصناعة الى إمتياز له سماته و صفاته،ينفرد به الكيان الصـــهيوني، و يجيده شارون الى حال الإبداع.

ومن الواضح أن شارون يتعامل منذ قدومه إلى السلطة مـــع الإنتفاضـــة، كمعركة حربية حقيقية، يحاول كسبها من خلال إستخدام إســـتراتيجية عســـكرية سياسية، لا تعدو أن تكون عودة إلى النظرية الأمنية " الإســـرائيلية " التقليديـــة ولكن في أثواب جديدة من خلال العمل على توفير العناصر الأساسية في هـــذه النظرية والتي تتمثل في :تحقيق أقصى قدر من الإجماع الداخلي، أولا.وتـــأمين تأييد الدولة العظمى الحليفة وهي الولايات الأميركية المتحدة ، ثانيا .واســـتعادة المبادرة من يد الخصم بالانتقال السريع إلى الهجوم السياسي والعسكري، ثالثـــا. ونقل المعركة إلى أراضي العدو وتدمير قواته، وفرض الهزيمة السياسية عليه، رابعا .

وعلى الرغم من الإنطباع السائد عن شارون كعسكري فظ وجامد، إلا أنـــه يتحرك لتحقيق هذه الإستراتيجية في خطوات منسقة ومدروسة بعناية، لا تقتصر على إستخدام الوسائط القتالية المباشرة وإنما تتجاوزها إلـــى إســـتخدام مكثـــف لأصوات الإعلام والسياسية، بشكل يوفر الغطاء اللازم للهجوم العسكري علـــى الانتفاضة، الذي تصاعد بعد أحداث ١١ أيلول، وبعد التعبئةالتي خاضها بـــوش وأجهزة الأعلام الأميركية خصو صا و الأوروبية عموما في سياق الحملة على الإرهاب في أفغانستان .و كان التحرك السريع الذي قـــام بـــه شـــارون تجـــاه الولايات الأميركية المتحدة حين ادعى بأن الكيان الصهيو ني يقف ســـدا منيعـــا في وجه الأصو لية الإسلامية، كما وقف في عهد غولدامائير و اسحق شـــامير ومناحيم بيغن سدا في و جه الشيو عية.

و في منظور شارون الإستراتيجي أن مثل هـــذا الـــدور لا يتحقـــق إلا إذا تغيرت طبيعة التكوين الديمو غرافي للكيان الصهيو ني و اصـــبح مـــلاذا آمنـــا ليهود العالم. و هذا يقتضي بالضرورة العودة الى إحياء فكرة الدولة الصهيو نية التي تتمتع بنقاء عرقي مثلما كانت دولة جنوب أفريقيا، وتثمير ظـــروف الإدارة الأميركية الجديدة التي يقودها الرئيس بوش الذي يوصف بأنه أكثـــر الرؤســـاء الأميركيين محافظة والأقل خبرة في الشؤون الدولية، وذلك لكسب تأييـــد هـــذه الإدارة للخطاب السياسي " الإسرائيلي " وتغطيتها للعمليات العسكرية التي تقـــوم بها قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية. وقد انعكس ذلك في تبني الـــرئيس

بوش بالكامل للخطاب " الإسرائيلي " .

و في هذا السياق بدأ تركيز الهجوم الإعلامي و السياسي من جانب شارون و بوش على حدسواء على ما يحمله"الإرهاب الفلسطيني " من مخاطر أعاد الى الكيان الصهيو ني ذلك التهديد بالقاء اليهو د في البحر. و هكذا شجعت الولايات المتحدة شارون على شن هجوم كاسح ضد رئيس السلطة الفلسطينية و حرسه الشخصي « قوات ١٧ » وتنظيم فتح، واتهامه بالمسؤولية عن العمليات الإستشهادية، والترويج الواسع لقول شارون : « أن عرفات زعيم إرهابي حاول إخفاء حقيقته في الفترة السابقة "، في محاولة للضغط عليه لإصدار أوامر علنية بوقف الانتفاضة، وفي محاولة لشق الصف الفلسطيني، وإعادة الانقسام والصراع إلى الساحة الفلسطينية، وتصدير الأزمة من الداخل الصهيوني الى الداخل الفلسطيني.

و جاء التصعيد المنهجي للعمليات العسكرية باستخدام كل الوسائط القتالية وصفوف الأسلحة الاستراتيجيةالمتوفرة، الدبابات،و الصواريخ أرض- أرض، والطائرات أف ١٦، و الطائرات الاباتشي، في سياق إعادة إحتلال الضفة الغربية بالكامل، و القضاء على السلطة الفلسطينية والتنظيم، والأجهزة الأمنية، والأحياء السكنية، والمباني الموجودة قرب « خطوط التماس »، والمخيمات (ازالة مخيم جنين) والقيام بتكثيف الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، و تدمير قوى الانتفاضة.و كان الرئيس بوش هو الذي أعطى الضوء الأخضر للحرب العدو انية ضد السلطة الفلسطينية، بعدما خذل العرب نائبه ديك تشيني في موضو ع ضرب العراق. و هذا ماجعل الرئيس بو ش متواطئا في هذا العدوان الصهيو ني الذي يقو ده الإرهابي شارون.

و لقد استخدم كل من شارون و بوش خطاباً سياسيا مزدوجا يعلنان فيه رفض العودة إلى المفاوضات قبل وقف أعمال العنف والذي يعني في لغة السياسة "الاميركية – الصهيو نية"، وقف الإنتفاضة الفلسطينية من جانب، ويبقي الباب مفتوحا للإتصالات واللقاءات الجانبية، إن لم يكن بشكل مباشر من خلال لقاءات شمعون بيريز ورجل الأعمال ويوسي جينوسار، وعمري شارون مع المفاوضين الفلسطينيين، أو غير مباشر عبر الولايات الأميركية المتحدة- زيارة باول الى المنطقة- من جانب آخر، وذلك بهدف إبقاء المجال مفتوحاً للعودة إلى طاولة المفاوضات في الوقت الذي يراه شارون مناسباً، ويحقق الشروط الصهيو نية .

ويراهن شارون والقادة الصهاينةإلى إنهاك المقاومة وإيصالها إلى حالة من الإعياء والتعب والشعور بأن لا جدوى، أو كما يقول وزير الحرب دافيد بن اليعزر « من يتعب أولاً يخسر » وأن يؤدي هذا الشعور بالقيادة الفلسطينية إلى التراجع والقبول بالشروط " الإسرائيلية " لاستئناف المفاوضات ووقف الانتفاضة أو إلى استسلام ميداني على حد تعبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات .

وإذا كان شارون قد حقق بعض التقدم في المستوى التكتيكي الميداني، ممثلاً في نجاحه في القضاء على جزء من االبنية التحتية للانتفاضة، والتدمير الإجرامي لعدد من المدن و القرى الفلسطينية، والأحياء والمخيمات، وإيقاع خسائر بشرية ومادية كبيرة بالطرف الفلسطيني، فإنه من الصعب تصور، أن يحرز نجاحاً في المستوى الإستراتيجي المتمثل في كسر شوكة الشعب الفلسطيني. ويقول الكاتب " الإسرائيلي " بم كسبيت : « يتعلم شارون اليوم على جلده، الدرس الذي أودى بإيهود باراك، وهو أنه ليس لدى " إسرائيل " القوة الأعظم في المنطقة، حل واقعي للإرهاب ». و الإنتفاضة الفلسطينية السابقة استمرت ست سنوات، ولم يضع حداً لها سوى اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، ولم تنجح الإجراءات القمعية الصهيونيةالتي استخدمت طوال تلك المدة في وقفها .

إن المقاومة خيار استراتيجي للشعب الفلسطيني بعد أن تحولت المفاوضات الى مساومات على الأرض و الحقوق و المصير و المقدسات. و استطاعت هذه المقاومة أن تضرب الوحدة الأساسية في بنية المشروع الصهيوني ألاو هي الإستيطان، وأن تخترق أهم مكوناتها ، أي الأمن. ويمكن القول أن الإثار الإستراتيجية غير المرئية على سطح المشهد السياسي التي خلقتها المقاومة، من احجام المستو طنين عن إشغال التوسعات الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية و قطاع غزة، الى إرتفاع معدلات الهجرة إلى الداخل الصهيو ني و إلى خارج الكيان الصهيو ني،و كذلك الخسائر الفادحة على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي ، و تناقص عدد المهاجرين اليهو د الجدد الى الكيان الصهيو ني وغيرها من الاثار التي تفتت الجسد الإستيطاني للكيان الصهيو ني و تهدد مستقبله و مصيره,ان كل هذه الآثار تكشف عن الإنجازات الإستراتيجية للمقاومة الفلسطينية الباسلة.

لإنه بقدر ما يغرق شارون في دوامة المأزق الصهيوني الداخلي، يكون

إخفاق إستراتيجيته أسرع وسقوط حكومته وإسدال الستار على عهـده أقـرب. وهناك حقائق أفرزها واقع المقاومة الأسطورية في فلسطين المحتلة، ومنها:

بداية التحول في مو قف الراي العام الغربي لمصلحة القضية الفلسـطينية، بسبب سياسة شارون النازية ، و ارتكاب الجيش الصهيو نـي مجـازر بشـعة شبيهة بتلك المجازر التي ارتكبها النازيون ، الأمر الذي جعل العديد من كبـار المثقفين في العالم الغربي و في طليعتهم الكاتب البرتغالي الحائز علـى جـائزة نوبل ساراماغو دروسا يصف و حشية الجيش الصهيوني بأنها نسخة جديدة عن معتقل أوشفيتز، و قال أيضا، "اسرائيل" مسؤولة عن الظلم الذي تمارسـه علـى الفلسطينيين بطريقة تظهرها كدولة من طراز الرايخ الثالث.

ان إدارة الرئيس بو ش الراعية لإرهاب شارو ن و جدت نفسها محرجـة أمام هذا التحول الكبير في مو قف الرأي العام الغربـي ، لـذا عملـت علـى مسايرته، بعدما بدأ "الإئتلاف الدولي المناهض للإرهاب " ينزلق من بين أيديها، حين أصبح شارون و الإنحياز الأميركي للكيان الصهيو ني هما موضع ادانـة عالمية، بسبب الفظائع الجديدة التي استفاق عليها العالم، و هي أشد هو لا مـن أحداث ١١ أيلول.

الإدارة الأمريكية لا تتناول القضية الفلسطينية و حروبهـا اللامتناهيـة إلا مرغمة و قسريا، و هي تعتبر الصراع العربي – الصهيوني فجوة سوداء مليئة بخيبات الأمل و يجب تجنبه قدر الإمكان، و هو يبقى بالنسبة إليها مشهدا ثانويا يسبق الحدث الأكبر خطورة الذي سيحدد مصير المنطقة، و هو سقوط النظـام العراقي. غير أن الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، و استمرار شارون فـي حربـه العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، و إعادة إحتلال الضفة الغربية، فرضا نفسيهما على كبار المسؤولين في واشنطن.

الكيان الصهيوني هو الحليف الرئيسي لإدارة الرئيس بوش، و هو أيضـا أكثر الداعمين له حماسة، في منظوره الإستراتيجي الأوسع الذي تمثله " الحرب على الإرهاب "، و الهجوم المتوقع على العراق. غيـر أن هـذه الإسـتراتيجية تتطلب إنهاء الانتفاضة، و لهذا كان التوافق الأمريكي – الصهيوني واضحا في هذه النقطة، حيث اتفقا الطرفان على إنهاء الوضع المتفجـر مـع الفلسـطينيين والوصول إلى تحقيق الهدف الأمريكي العاجل لإنشاء " دولة فلسطينية " مجردة من مقومات السيادة، بأسرع وقت ممكن ليبسط الهدوء في المنطقة، كي يتسـنى لإدارة بوش تنفيذ خطتها بضرب العراق و اقتلاع نظامه من أجل إعادة تعـويم

صدقية الحزب الجمهوري الحاكم و على رأسه بوش التي أصـــيبت بتشـــوهات خطيرة لعدم تحقيقها النصر الحاسم الموعود في أفغانستان ضد بن لادن و الملا محمد عمر .

التحالف الإستراتيجي بين واشنطن و تل أبيب يستند إذا إلى أقصى حـــدود التعاون في مجال التكنولوجيا و الإستراتيجية المضادة للصـــواريخ، و القناعـــة المشتركة بالتهديدات غير التقليدية التي تمثلها إيران و العراق، و في درجة أقل سوريا. و شارون و حلفاؤه في البنتاغون لم يقتنعوا أبدا بمسلمة خرجـــت بهـــا مفاوضات مدريد (١٩٩١) الولايات المتحدة بعد حرب الخليج، و القائلة بإقامة تحالف يضم الكيان الصهيوني و بعض الدول العربية في مواجهة نظامي بغـــداد و طهران الراديكاليين. فإدارة بوش لم تعد تعتبر التفاهم الصـــهيوني – العربـــي الطريقة الأكثر فاعلية لمواجهة العراق و إيران.

من هنا جاء المخطط الأمريكي – الصهيوني حيـــال فلســـطين و العـــراق ليسبب الكثير من الإرباك للعديد من الدول العربية الحليفة لواشنطن، مثل مصر و الأردن و السعودية. و هذا المخطط يقوم على المرتكزات التالية:

١- إستعداد الكيان الصهيوني للموافقة فورا على إنشاء " الدولة الفلسطينية (نزولاعندرغبة بوش)متى حدد الرئيس بوش نفسه تـــاريخ إعلانهـــا استنادا إلى ما سيحققه من إعادة هيكلة النظامين السياسي و الأمنـــي الفلسطينيين. و لكن هذا الأمر مرهون بالقضاء على الإنتفاضة وآخر مظاهر الصمود، و على روح المقاومة في فلسطين، تأمينا لســـلامة المحتل الصهيوني، و سعيا لإدامته. فإذا " انتهت " الانتفاضة أغلـــق الإحتلال فوهات مدافعه، و تركوا الفلسطينيين يموتـــون بســـلام، و أعادوا إلى العرب اعتبارهم كأصدقاء. و هذه المهمة موكولـــة إلـــى الجنرال جورج تينت رئيس جهاز المخابرات المركزيـــة الأمريكيـــة الذي يعمل على إنشاء هيئة رعاية أو وصاية عربية تشـــارك فيهـــا مصر و السعودية و الأردن، تحت الإشراف الأمريكـــي المباشـــر، لتوجيه عمل " السلطة " في فلسطين، و متابعة حسن أدائها لمهمتهـــا باجتثاث روح المقاومة من صدور الناس و الإطمئنان إلـــى انطفـــاء الانتفاضة.

٢ – إن رؤية الرئيس بوش بشأن حل الصراع العربـــي – الصـــهيوني ، تتمثل بإقامة "الدولة الفلسطينية المؤقتة" في ظل الإحتلال الصـــهيوني

الدائم، و إن كان يمكن التفاوض حول شروطه بعد عشر سنوات على الأقل. و هذه " الدولة الفلسطينية المؤقتة " قوامها أرض مقطعة بين كل مدينتين، و بين كل قرية و جارتها، و داخل كل مخيم و من حوله، سور من الدبابات و حواجز ثابتة، و أخرى طيارة، و الكل تحت رقابة الحوامات .

و هذه الدولة المؤقتة لا علاقة لها بأرض فلسطين الطبيعية ، و لا بشعب فلسطين، و بهويته الوطنية و القومية، و لأنها مؤقتة، أي طارئة، فيمكن أن ينتهي " دورها " أو تنتفي الحاجة إليها. و لأنها مؤقتة فهي لا تحتاج إلى تعريف الحدود، و لا إلى أرض محددة، ولا مؤسسات دائمة كالجيش (رمز السيادة)، و لا هي تتطلب مقومات " الإستقلال " و " السيادة "، و " الإقتصاد "، فهذه الأمور ليست من إختصاصها بل من إختصاص الكيان الصهيوني .

و يرى الرئيس بوش أنه عند قيام"الدولة المؤقتة "، تبدأ المفاوضات السياسية على مختلف التفاصيل، بما في ذلك مقايضة الأراضي بما يلائم الاتفاق على الحدود، و لكن ليست حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. أما الفترة الزمنية المتوخاة فتقارب ثلاث سنوات من الآن و حتى إعلان قيام "الدولة المؤقتة "، و المحادثات لا تزال جارية للإتفاق على الفترة الزمنية بين قيام "الدولة المؤقتة" و قيام دولة فلسطين في إطار التسوية النهائية .

٣- رغم التصريحات، فإن البيت الأبيض ينوي مثل شارون الاستغناء فعلا عن عرفات. و هناك توافق بين أرييل شارون و صقور الإدارة الأمريكية على إبعاد ياسر عرفات إلى مصر أو الأردن (و مصر هي الأرجح) لكي يكون بذلك مثل حكومة عموم فلسطين للحاج الأمين الحسيني في عام ١٩٤٨، و إجراء إنتخابات تشريعية في ظل حكومة جديدة (من العناصر القيادية المعتدلة و غير الملطخة أيديها بالدماء اليهودية) تمهيدا لانتخاب رئيس جديد خلفا لعرفات يعلن قيام تلك الدولة المؤقتة في الموعد المحدد أمريكيا، و ضمن حدود المشروع الصهيوني .

ويتفق الطرفان الأمريكي و الصهيوني على تقسيم وظيفي عادل : الولايات المتحدة تواصل تدجين السلطة (الفاسدة) سياسيا، و الدول

العربية المعنية تشرف على قمع روح التمرد او الاعتراض، أو المقاومة الفلسطينية ، وإلا حوسبت كشريكة في " الإرهاب " أو كمحرضة عليه، و بذلك سيغدو الأمن الصهيوني مسؤولية عربية بإشراف أمريكي مباشر .. أما السلطة فإن الكيان الصهيوني يريدها أن تكون " أنطوان لحد " فلسطيني، بل إن شارون يذهب إلى أبعد من ذلك، أنه يريد أكثر من " انطوان لحد " عربي لحماية الكيان الصهيوني، حتى يستطيع العرب درء النقمة الأمريكية عنهم بأنهم " إرهابيون " و في " محور الشر ".

إن سياسة الولايات المتحدة حيال فلسطين و العراق تتسبب بالكثير من الإرباك للعديد من أصدقائها العرب، مثل مصر و الأردن والسعودية. و قد حاولت هذه الأخيرة أن تسد الفراغ الدبلوماسي الناتج من انتخاب بوش وشارون عبر تأمين إجماع عربي في قمة بيروت تمنح الكيان الصهيوني الإعتراف و التطبيع و السلام. وبعدما تجاهل الرئيس بوش هذا " العرض " حاول أن يستغله لينتزع " الملف الفلسطيني " من يد عرفات و منظمة التحرير الفلسطينية ليسلمه مجددا إلى الدول العربية التي كانت أمسكت به من العام ١٩٤٨ إلى العام ١٩٧٤، تاريخ انعقاد قمة الرباط التي كرست الإعتراف الرسمي العربي بمنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

٤ – إن شارون يريد أن يحصل من الإدارة الأمريكية على الضوء الأخضر الآخر " الموازي في الأهمية لضوء طرد عرفات " لضرب " حزب الله " في لبنان و المنظمات و الفصائل و الحركات الفلسطينية المعارضة في سوريا. و كشفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية " أسي آي إيه " لديبلوماسي خليجي في واشنطن، النقاب عن أن شارون سلم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش خلال لقائهما الأخير في البيت الأبيض " وثائق مكتوبة و مقروءة " (تسجيلات لمعتقلين) تثبت أن " معظم العمليات الإستشهادية التي وقعت في إسرائيل خلال فترة الشهرين الماضيين على أيدي (استشهاديين) من حركتي حماس و الجهاد الإسلامي و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إنما جاءت خططها و أوامر تنفيذها من

قيادات هذه الحركات المقيمة في دمشق و لبنان، و ذلك في محاولات مضنية لمنع التوصل إلى وقف شامل للنار بين الفلسطينيين و " الإسرائيليين " من شأنه العودة بهم إلى طاولة المفاوضات أو إلى عقد مؤتمر دولي لحل النزاع بينهم تستبعد فيهما واشنطن و تل أبيب أي بحث جدي في مسألة الجولان كما تستبعدان فيهما سوريا أصلا من الحضور ". و تقول معلومات واشنطن أن شارون أبلغ الرئيس بوش بأنه على استعداد للانسحاب من مزارع شبعا إذا كان ذلك يؤدي إلى فك الارتباط اللبناني السوري، و قبول لبنان توقيع اتفاق سلام على غرار اتفاق أيار١٧ أو وادي عربية مع الأردن .

٥ – و هنا نجد أن الإتفاق بين الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني مطلق حول توجيه ضربة بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ، و في الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش في ٤ نيسان / أبريل، حرص هذا الأخير على إبلاغ الرسالة التالية و هي أن على العالم أجمع أن يختار، اماأن يكون مع أمريكا و إما مع الإرهابيين. و على الجميع في الشرق الأوسط أن يختاروا و يتصرفوا بطريقة حاسمة، قولا وفعلا، ضد الإرهاب. وهو ما يعني توجيه ضربة عسكرية ساحقة إلى كل من العراق و إيران. و إذا كان موضوع ضرب العراق محسوما، فإن وجهات النظر المتضاربة بين واشنطن و تل أبيب حول من يقوم بضرب إيران (الأمريكيون أم الصهاينة) لم يحسم، و إن كان الطرفان لا يختلفان مطلقا على وجوب الإقدام على هذه الخطوة عاجلا أم آجلا، إما بعد القضاء على النظام العراقي كما يرى الأمريكيون، أو قبل ذلك كما يقترح الصهاينة. فإيران سوف تحل محل العراق هدفا أوليا أمريكيا بعد أفغانستان، خصوصا بعد أن اكتشف الإيرانيون أن واشنطن منعت شارون " في اللحظة الأخيرة، من تنفيذ خطة " كانت ترمي لضرب المفاعل النووي في مدينة بوشهر الإيرانية مع بدء الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان خشية أن يفسر الأمر في العالم الإسلامي بأنه استهداف متزامن لدولتين إسلاميتين مما سيؤدي إلى مضاعفات خطيرة تربك الحملة الأمريكية على ما تسميه الإرهاب .

٦ – إن الموقف الأمريكي في توافقه مع السياسة الصهيونية و أهدافها يجعل هذا الموقف بكل طروحاته و وعوده عن الدولة الفلسطينية، و ضرورة ما يسمى السلام في دائرة الشبهة و الشك إن لم نقل في دائرة الوعود الكاذبة التي يراد بها من الشعب الفلسطيني إنهاء إنتفاضته الباسلة و الإستجابة إلى هذا المخطط الأمريكي – الصهيوني، الذي تناط به مهمة حماية أمن الكيان الصهيوني، و إحتلاله بأدوات فلسطينية و عربية. و يأتي المؤتمر الدولي الذي دعا إليه كل من شارون و بوش في هذا السياق. فحسب الإدارة الأمريكية من المرجح أن يضم المؤتمر ٤+ ٤+ ٤. أي "الرباعية" الدولية المتمثلة في الولايات المتحدة و الأمم المتحدة، و روسيا والاتحاد الأوروبي. و " الرباعية" المعنية، أي الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية و سوريا و لبنان، و " الرباعية " العربية، أي السعودية و مصر و الأردن و المغرب. وسوف يركز هذا المؤتمر على المسار الفلسطيني .و إزاء هذا التوافق الإستراتيجي الأمريكي الصهيوني الرامي إلى تصفية القضية الفلسطينية بحلول مسخ من المؤتمر الدولي، لا يبقي أمام الشعب الفلسطيني سوى الإستمرار في الإنتفاضة و خيار المقاومة كخيار إستراتيجي وحيد، و تصليب هذا الخيار بالقطع المنهجي و السياسي مع نهج أوسلو .

فمع تقديم الدول العربية و السلطة الفلسطينية تنازلات مطردة أمام الإدارة الأمريكية و العدو الصهيوني، تزداد الإستراتيجية الأمريكية تطابقا مع نهج أرييل شارون العدواني و التطرف الصهيوني، لكي تستمر السياسة الأميركية في الدائرة الصهيونية المعروفة.

٥ - الأصولية المسيحية الأمريكية و حربها الصليبية

منذ أحداث أيلول ١١/ سبتمبر ٢٠٠١، التي باتت تختزل بما يسمى "الحرب على الإرهاب "، والتي تقسم العالم إلى معسكرين: إما أن تكون مع الولايات المتحدة و إما مع الإرهابيين، حسب التقسيم المانوي (المقصود ثنائية الخير و الشر) والبدائي و المتخلف جدا الذي تعتنقه إدارة الرئيش بوش ، تحولت قضية السلام في الشرق الأوسط، أو قضية الصراع العربي الصهيوني، التي أصبحت محكومة لما تقبله أو ترفضه قيادة شارون ،إلى سلسلة من

المناورات و الأكاذيب السياسية التي تخترعها في الأصل، آلة الأكاذيب الصهيونية ثم لا تلبث أن تعتمد أمريكيا بعد ذلك. و قد أصبح المتابع لهذا الموضوع يخرج من كذبة، استنفذت ليدخل أخرى جديدة، و المدهش حقا أن الأكاذيب الصهيونية و الأمريكية تثبت أنها الأكثر انتشارا و الأوسع تصديقا في المنطقة العربية .

و إثبات صحة المقولة السابقة ليس صعبا بل من أسهل الأمور، و نقصد ما يسمى خطاب الرئيس بوش الأخير الخاص بحل القضية الفلسطينية. فهذا الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي بعد طول انتظار، لم يتضمن أية مفاجآت، إذ أنه أتى منسجما مع السياسة التي تنتهجها الإدارة الأمريكية الجمهورية.

في هذا الخطاب زاوج الرئيس بوش بين المبدأ الأخلاقي ضد الإرهاب واهتمامات أكثر ثانوية بكثير مثل " النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني " الذي هو في نظر الإدارة الأمريكية بمنزلة فجوة سوداء مليئة بخيبات الأمل. و يعتبر خطاب بوش خطابا رسوليا أخلاقيا، تبشيريا، سلطويا، متعجرفا، و متمحورا حول ذات العظمة الأمريكية و نرجسيتها، غير المتشككة بنفسها، و التي ترى في مصلحتها الأنانية المباشرة (و معها مصلحة الكيان الصهيوني) خيرا كونيا لكل البشرية، الذي يجب أن يكون قاعدة لها، انطلاقا من أن ما هو جيد لأمريكا جيد للعالم، و أن واشنطن هي التي تحتفظ وحدها بمهمة تصنيف الدول والمنظمات بل و الأفراد و توزيعهم على أحد المعسكرين الآنفي الذكر.

و ها هو الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي يحتاج إلى أهل النفوذ والمال، و شبكات الضغط و بينها كبريات الشركات، و التروستات الإحتكارية داخل أمريكا و خارجها عموما، و ظل غياب " الوجود " العربي الفاعل، يتكلم مع العرب عموما و الفلسطينيين تحديدا، بمنطق شارون و يتبنى شروطه. فالخطاب الذي تضمن الرؤية الأمريكية لكيفية حل ما يسمى " النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني "، لم يحمل موقفا جديدا، و لم يكن متوازنا كما كان يحلم العرب، بل كان متحيزا بإطلاقية للكيان الصهيوني، و يعكس موقف التيار المتشدد في الحكومة الأمريكية المتعاطف مع شارون و سياسته ، و الذي يمثله نائب الرئيس ديك تشيني و وزير الدفاع دونالد رامسفيلد و الذي ينظر إلى ما يسمى السلام في المنطقة من منظور مكافحة الإرهاب في العالم، و يدعو للتخلص من عرفات و عدم "مكافأة الإرهاب الفلسطيني " كما يقولون بالدعوة لدولة مستقله .

و يجمع المراقبون على أن الخطاب الأمريكي جاء متحيزا بالكامل لوجهة

النظر الصهيونية، و وجهة نظر أرييل شارون تحديدا ، إذ رحب معظم القادة الصهاينة بخطاب الرئيس بوش، فوزير الدفاع زعيم حزب العمل بينامين بن أليعازر وصفه بأنه " علامة تاريخية " و أفيغدور ليبرمان اليميني المتشدد رأى الخطاب " إيجابي و بناء من وجهة النظر الإسرائيلية "، و الوزير اسحق ليفي (من المفدال) رأى فيه تبنيا لوجهة نظر إسرائيل " في مواجهتها للإرهاب ، ومن دون هوادة ". أما الوزير الليكودي روبي ريفلين فقد أعلن أن " الخطاب يبدو كما لو أنه كتب على يد أحد قادة الليكود، و هذا خطاب أنا مستعد لإلقائه من على منصة الكنيست ". و كتب المعلق ناحوم بارنيع في صحيفة " يديعوت أحرنوت " : " اللسان كان لسان الرئيس بوش، لكن اليد التي كتبت الخطاب هي يد أرييل شارون، و يمكن لشارون المطالبة بحقوق النشر، إذ لم يكن بمقدوره الحلم بخطاب مريح اكثر "، ليصل إلى القول إن شارون " ضم جورج بوش الابن إلى صفوف الليكود كعضو مؤقت، و لم يتبق أمام رجال شارون الآن سوى إحصاء عدد الاعضاء في فرع بنسلفانيا " .

و هكذا، فإن خطاب الرئيس بوش تبنى منطق و إستراتيجية أرييل شارون، كأن الأخير في منصب وزير الخارجية الأمريكية. فزعيم الليكود ما كان ليحلم بخطاب أكثر راحة من خطاب بوش الذي لا يطالبه بشيء. و مما يؤكد تماهي الإدارة الأمريكية في موقفها مع الكيان الصهيوني و تراجعها عن التزاماتها السابقة، التراجع عن بعض المواقف التي عبر عنها بوش في خطابه في حديقة الزهور في الرابع من نيسان ٢٠٠٢، و خاصة لجهة المطالبة بانسحاب القوات الصهيونيةالفوري من الأراضي الفلسطينية التي اجتاحتها، وأغفل الخطاب بشكل نافر التطرق للمسائل الأساسية ، حيث لم يتطرق الخطاب للإحتلال الصهيوني و ضرورة انسحابه من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ من دون قيد أو شرط، و لا لقضايا الحل النهائي، و تحديدا القدس و الحدود و اللاجئين الفلسطينين، أو مصير المستوطنات الصهيونية، إذ تطرق بخجل إلى الحاجة لوقف مستقبلي للبناء في المستوطنات دون المطالبة بإزالتها .

من المؤكد سياسيا و تاريخيا أنه من بين كل الرياح العاصفة و المتناقضة التي أحاطت بالرئيس بوش الابن خلال الأزمة الراهنة في الشرق الاوسط ، هناك سياسة واحدة ظلت ثابتة : وهي دعم الكيان الصهيوني.و هذه السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط التزمت بها مختلف الإدارات الأمريكية المتعاقبة

منذ قيام الكيان الصهيوني ، إلى درجة أنها أثارت علامات إستفهام كبيرة في الوطن العربي ، وهي لماذا تدوس الولايات المتحدة على مصالحها الحيوية في المنطقة استرضاء للكيان الصهيوني؟و كيف و لماذا تجعل الولايات المتحدة من الكيان الصهيوني و ليس من مصالحها و مبادئها العامة وقيمها حول الحرية و حقوق الإنسان و الديمقراطية الأساس الثابت لسياستها في الوطن العربي؟ ومن الذي يقف وراء هذا الثابت و يعمل على تعزيزه و تأكيده و رفعه إلى مستوى المقدسات؟

التحليلات العربية المألوفة في الساحة السياسية تقول إن اللوبي الداعم للكيان الصهيوني ، والذي تقف على قمته اللجنة الأمريكية – "الاسرائلية" للعلاقات العامةPublic The :Committee Affairs American-Israel ،تعرف هذه اللجنة اختصارا باسم "ايباك"AIPAC ، التي أنشئت في خمسينات القرن الماضي ، ونعتتها صحيفة "نيويورك تايمز" بأنها أهم مؤسسة تؤثر على العلاقات الأمريكية – الصهيونية، هذا اللوبي يبقى قوة يحسب حسابها في واشنطن.و تتفاخر ايباك بأن أعضائها قد التقوا بكل أعضاء الكونغرس الأمريكي دون استثناء، وأن محلليها قد غطوا كل جلسات الاستماع بالكونغرس ذات الصلة بالعلاقات الأمريكية – الصهيونية.

وهناك المؤسسة التشريعية الأمريكية الأمريكية : الكونغرس ، الذي كثيرا مايوصف بأنه نسخة معظمة من الكنيست الصهيوني. وذالك باعتبار أن معظم أعضائه يؤيدون الكيان الصهيوني تأييدا عميقا و ثابتا، ولقد كان الكونغرس دوما صاحب العديد من المبادرات المنحازة بصورة سافرة للكيان الصهيوني. ففي التسعينات مثلا أصدر "قانون السفارة الأمريكية للقدس" رغم معارضةإدارة الرئيس السابق بيل كلينتون.. غير أن الرئيس جورج بوش الابن الذي كان يريد تفويضا من الكونغرس يجيز له إستخدام القوة العسكرية ضد العراق ، وقع قانونا أمريكيا أقره مجلسا الكونغرس منذ سنوات ، يقول بالقدس– عاصمة فلسطين، و أولى القبلتين و ثالث الحرمين الشريفين– عاصمة للكيان الصهيوني. ولم يكن تصرف إدارة بوش إزاء القدس جديدا،فقد سبقه قرار إدارة الرئيس ريغان الذي أدرج مدينة القدس كمدينة"اسرائيلية" مسجلة في سجلات وزارة الخارجية، ودعا الى استئجار أراض عربية محتلةمن الكيان الصهيوني، خاصة تلك التي تقع ضمن أملاك الوقف الإسلامي و ذلك بتاريخ ١٩٨٩/١/١٨ من أجل بناء سفارة أمريكية عليها و نقلها بقرار من الكونغرس عام ١٩٩٦ من

تل أبيب الى القدس.

كما أن الكونغرس كثيرا ما كان يهدد بقطع أو تخفيض المعونات للدول التي تنتقد الكيان الصهيوني. وفي الأزمة الحالية في الشرق الأوسط يوجد حالة من التماهي الكامل بين موقف الكونغرس و موقف الحكومة الصهيونية بزعامة آرييل شارون.ولذلك لم يكن غريبا أن يتنافس زعماء الحزبين في الكونغرس خلال الفترة الماضية لدعم قرار يقول إن المجلس يؤيد الخطوات الضرورية التي تتخذها "اسرائيل" لحماية شعبها. وقد اضطرت الإدارة للضغط مرارا وتكرارا على زعيم الأغلبية الجمهورية توم ديلاي ليؤخر طرح قرار على التصويت من جانب المجلس أكثر تطرفا في دعم الكيان الصهيوني.

و هناك من جهة ثالثة الجالية اليهودية ، وهي الآن موحدة اكثر من أي وقت مضى وراء شارون و سياساته الإجرامية. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن الجمهور الأمريكي مؤيد أيضا: ٥٠ في المئة يقولون انهم يؤيدون الكيان الصهيوني في الأزمة الراهنة، و١٤ في المئة يؤيدون الشعب الفلسطيني. ثلثا المشاركين في الإستطلاعات يقولون أن شارون محق في إرسال الدبابات إلى مدن و بلدات الفلسطينيين ردا على الهجمات الإستشهادية.و مع ذلك ، فما كانت حظوظ بوش كبيرة مع الناخبين اليهود كما هو معروف :٨٠ في المئة منهم صوتوا ضده في انتخابات العام ٢٠٠٠ ، و بعض الذين يتذكرون خلافات بوش الاب مع الصهاينة مايزالون شاكين حتى الآن في عمق إلتزام بوش الابن بدعم الدولة الصهيونية.

و من بين أخطر المؤسسات المؤيدة للكيان الصهيوني اللجنة الإستشارية لمجلس السياسة الدفاعية التي تعرف عادة بإسم مجلس السياسة الدفاعية. وينص ميثاق اللجنة على أنها لجنة "استشارية" لا يتقاضى أعضاؤها أجورا مالية عن خدماتهم. و يضم المجلس حوالي ٣٠ عضوا من بينهم نويت جينفريتش الصهيوني المعروف و المتحدث السابق بإسم الكونغرس الأمريكي، ورئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية السابق جيمس وولسي، و أليوت كوهين الكاتب في مجلة ويكلي ستاندارد اليمينية و المؤسس المشارك لمشروع القرن الأمريكي الجديد. و جميع هؤلاء أعضاء في المعهد اليهودي لشؤون الامن القومي.

كما يضم المجلس إضافة الى هؤلاء هنري كيسنجر وزير الخارجية الأسبق، و جيمس شليسنجر وزير الدفاع الاسبق، و دان كويل نائب الرئيس الأمريكي الاسبق. و تقدم هذا المجلس لواجهة الأحداث هذه الأيام بالنظرلضعف

الحالة الشخصية لوزير الدفاع الحالي دونالد رامسفيلد الذي يشكو من التقدم في السن و الإحباط الذي يعانيه جراء فشل حملته في أفغانستان. و هو يضم الثلاثي الصهيوني المؤيد لسياسات حزب الليكود الذي يضم وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة دوغلاس جي فيث، ووكيل وزارة الدفاع بول ولفوويتز، ورئيس المجلس نفسه ريتشارد بيرل. و يعرف هذا الثلاثي باسم "عصبة ولفوويتز". وقد عمل أعضاؤه الثلاثةعلى مدى العشرين عاما الماضية مع بعضهم البعض في معاهد الابحاث التابعة لليمين المحافظ الجديد، وهي الفترة التي كان رامسفيلد فيها شبه متقاعد بعد عمله كوزير للدفاع في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيرالد فورد. كما تلعب ارتباطات الثلاثي الصهيوني فيث – بيرل– ولفوويتز ،دورا مهما في تشكيل مواقف مجلس السياسة الدفاعية ، وبالتالي مواقف وزير الدفاع و مسؤولي البنتاغون. فدوغلاس فيث، مثلا ظل لحين إلتحاقه بإدارة بوش مديرا لمركز السياسة الامنية المتطرف الذي يرأسه فرانك غافني النصير المتعصب لعصبة نتنياهو – شارون الليكودية في الكيان الصهيوني ، إضافة الى ارتباطه بالأصوليين المسيحيين المتصهينين في أوساك اليمين الأمريكي المتطرف.

و الأهم من ذلك ، قيام فيث بعقد عدة صفقات خاصة مع الشركات الدفاعية الصهيونية، مثله في ذلك مثل ريتشارد بيرل، يضاف إلى ذلك كون فيث من "أبناء الجيل الثاني" من الجابوتنسكيين "أنصار الإرهابي الصهيوني جابوتنسكي". فقد نال والده دالك فيث تكريم صهاينة أمريكا الذين يعارضون أي سلام بين الفلسطينيين و "الإسرائليين" بالنظر لكونه واحدا من أوائل الذين انضموا الى عضوية منظمة :بيتار" و هي الحركة الشبابية التي أسسها جابوتنسكي. هذه هي المجموعة التي تتولى رسم الخطوط العامة للسياسة الدفاعية الأمريكية، وتقدم "النصائح"لوزير الدفاع الأمريكي، و تعمل من خلال ذلك على تحقيق أهداف الصهيونية العالمية و زعماء الكيان الصهيوني الليكوديين بالذات.

و هكذا فإن الدعم الحازم من جانب الرئيس بوش للكيان الصهيوني وشارون لايأتي من جانب اللوبي الصهيوني هذه المرة فقط، بل من جانب الأصولية المسيحية التي لم تكن في العادة من حلفاء الإيباك أو اليهود الديمقراطيين في الغالب. وعلى الرغم من تعدد الطوائف و الفرق و الإتجاهات المذهبية المسيحية ، فإن التعبير الأوضح و الأقوى عن الميول الأصولية في

المجتمعات المسيحية يتركز في الطائفة البروتستانتية التي تفرع عنها أيضا مذاهب متعددة، لعل أشدها تطرفا هومذهب البيوريتانية(التطهرية) الذي ساد في انجلترا في القرن السابع عشر.

و كان البيوريتانيون شديدي المحافظة على التقاليد العبرانية. وكان مذهبهم بمثابة بعث للروح اليهودية القديمة(٧)، وقد تميزوا بإعتمادهم الشديد على كتاب "العهد القديم"، فاعتبروه وحيا سماويا، يغذي الفكر و يرشد نحو الصلاح...و أدي غلوهم في اجلال " العهد القديم" من الكتاب المقدس، إلى التماثل في المشاعر و الطموحات بينهم وبين اليهود (شعب الله المختار).

و في النصف الاول من القرن التاسع عشر أسفر الواقع السياسي في انجلترا عن ظهور جيل جديد من المسيحيين المتصهينين ، اقترنت في ايديولوجيتهم الحوافز الدينية بالحوافز الإمبريالية. أو قل بدأ العمل على توظيف الدافع الديني لتحقيق مكاسب سياسية ذات أبعاد استراتيجية. فقد أثارت كتابات المسيحيين المتهودين الموالية للصهيونية موجة من التعاطف في أوساط الرأي العام.و توضحت تماما المزايا الإستراتيجية التي يمكن جنيها من خلال وجود منطقة نفوذ بريطانية في الشرق المتوسطي. و هكذا راحت فكرة ضم فلسطين لبريطانيا ، عن طريق زرع كيان يهودي فيها بحماية بريطانية، تروق لكثيرين ممن كانوا لايكترثون بها قبل ذلك. و احتلت مكانة بارزة في أذهانهم مسألة الترابط بين العمل البشري من أجل تحقيق ارادة الله بعودة اليهود الى أرض فلسطين ، و بين المصالح الاستراتيجية البريطانية(٨).

لاشك أن المسيحيين المتصهينين لم ينظروا الى القضية الفلسطينية من زاوية الإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، بل من زاوية النفي القطعي لوجود وطن فلسطين القومي و السياسي و الحضاري. وبإختصار ، فإن الأصولية المسيحية التي تعتبر عنصرا أساسيا في التاريخ الديني و الاجتماعي و السياسي الغربي، انتعشت في البيئات البروتستانتية ، إذ بلغت ذروتها في القرن التاسع عشر مع بداية التوسع الإستعماري و الإمبريالي. و قد كان مركزها في البداية بريطانيا حين كانت هذه الاخيرة قائدة المعسكري الإمبريالي و مركز الرأسمالية العالمية، لكنها انتقلت الى الولايات المتحدة الأمريكية لاحقا، و أصبحت نصيرة الحركة الصهيونية العالمية ، متبنية أهدافها، وعاملة على تحقيق أهدافها التي تمثلت أخيرا فيى قيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين.

و هكذا أضحت فلسطين في نظر إيديولوجية الأصولية المسيحية

البروتستانتيةالوطن الذي أعطاه الله لبني "اسرائيل". وتؤمن الأصولية المسيحية في أمريكا بعقيدة "هرمجدون". يقول القس بيلي غراهام الذي ظل منذ العام ١٩٧٠ يحذر من أن العالم يسير بسرعة كبيرة نحو هرمجدون، إن الجيل الحالي من الشباب قد يكون آخر جيل في التاريخ. وظل يردد في اجتماعاته الكنسية و برامجه التلفزيونية مقولته الشهيرة:"يتساءل الكثيرون : أين تقع هرمجدون؟ و ما مدى قربنا منها؟". وفي محاولته الاجابة يقول "حسنا انها تقع الى الغرب من نهر الأردن بين الجليل و السامرة في سهل يزرعيل. عندما وقف نابليون في هذا الموقع العظيم قال ان هذا المكان سيكون مسرحا لاعظم معركة في العالم". و يضيف غراهام" ان الكتاب المقدس يعلمنا بأن آخر حرب عظيمة في التاريخ، سوف تخاض في ذلك الجزء من العالم: الشرق الأوسط"(٩).

وقد أظهر إستطلاع للرأي أجرته جامعة أكرون العام ١٩٩٦ حول الدين والسياسة أن ٣١ في المئة من المسيحيين يعتقدون أن نهاية العالم ستكون في معركة "هرمجدون" ، ونسبة ال٣١ في المئة تعني أن ٦٢ مليون أمريكي يوافقن على هذه الملحمة الغيبية. من المؤكد أن النخب الأصولية المسيحية ، أجادت إستغلال العقائد الراسخة في المخيال الإجتماعي الأوروبي و الأمريكي ، المقبولة و المفهومة لدى قطاعات واسعة من الشعوب الغربية ، وتمكنت من إستقطاب نفر غير قليل من الدعاة المتحمسين الذين عملوا على نقل المنظور الاصولي الى شرائح واسعة من المجتمع الامريكي.و أشهر الكهنة الدعاة الذين يبشرون بهذه العقيدة الغيبية في الولايات المتحدة، هم: ١- جاك فان ايمب من ولاية متشيجن الذي يقدم برنامجا تلفزيونيا أسبوعيا تنقله أكثر من ٤٠ محطة تلفزيونية ، و٤٣ محطة اذاعية امريكية و دولية موجهة حول العالم.٢- تشارلز تايلور من ولاية كاليفورنيا الذي يبث برنامج "نبوءات الكتاب المقدس" عبر أكثر من ٢٠ محطة و طنية. ٣- بول كراوش الذي يقدم برنامج "نبوءات اليوم الاخر" عبر شبكة بث "ترينيتي " الى البيوت في الولايات المتحدة و عبر الاقمار الصناعية في العالم. ٤- أورال روبرتسون كاهن تولسا الذي أخبر مستمعيه مرة أنه بحاجة الى ثمانية ملايين دولار،"و إلا فإن الله سوف يستدعيني إليه"، وماكان من إتباعه إلا أن استجابوا له، وجمعوا المبلغ فورا.٥- بات روبرتسون الذي بنى شبكة البث المسيحية (CBN)، وهي محطة تجمع سنويا حوالي ٩٧ ملون دولار كأرباح معفاة من الضرائب، وتقدم هذه المحطة برنامجا إسمه"نادي السبعمئة" و هو برنامج يقول عنه الكاتب روبرت بوسطن

"إنه يتناول قضايا السياسة بنفس النسبة التي يتناول بها الدين".و يقول بوسطن في كتابه عن حياة روبرستون"الرجل الأخطر في أمريكا" أن المال الذي جمعه من البرامج الدينية المعفاة من الضرائب مول، ووفر الأساس لمشاريع أخرى ذات طابع سياسي خاصة لدى "التحالف المسيحي". وهذا التحالف يملك موازنة قدرها ٢٥ مليون دولار سنويا وأصبح لديه ١,٧ مليون عضوا و ١٦٠٠ مركز في ٥٠ ولاية من الولايات المتحدة. ويقول بوسطن:"إن هذا التحالف يشكل منفردا المنظمة السياسية الاوسع نفوذا في الولايات المتحدة".

و قد أدركت النخب الأصولية المسيحية الأمريكية أن الحياة الثقافية الأمريكية تخضع لسيطرة وسائل الاعلام و للكنائس. ولما كان هذان البوقان (الاعلام و الكنيسة) من التأثير و القوة و الفاعلية،، فقد استطاعت الأصولية المسيحية أن تستغلهما الى أقصى الحدود لغرس إيديولوجيتها في أذهان المجتمع الأمريكي ، ولكي تترسخ في الثقافة السياسية الأمريكية. و مما لا يدعو الى الدهشة أن الاصولية المسيحية الأمريكية تتبنى أفكار و مفاهيم الأصولية اليهودية، و بالتالي فإن الأصوليتين تنبعان من المصدرعينه، و تصبان في بركة واحدة ، إلا وهي خدمة الأهداف الإمبريالية الأمريكية و الاهداف الصهيونية. والمسيحيون الأصوليون في نصف الكرة الغربي ، يؤيدون اليهود الأصوليين في طرحهم برنامجا سياسيا يركز على بسط السيادة اليهودية على "أرض اسرائيل الكاملة". و هم يعتبرون مثلهم أن هذه الخطوة الحاسمة تؤدي الى التعجيل في اتمام عملية الخلاص الكونية التي قضت الارادة الالهية بها، والتي، و باعتقادهم طبعا، قد بدأت فعلا(١٠).

و تؤيد الأصولية المسيحية منذ القديم قيام دولة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، و الأصولية المسيحية من بينها يذهب من إلى أن قيام الكيان الصهيوني هو تحقيق للوعد الإلهي بالأرض حسب العهد القديم."إنها ليست لؤلئك الذين يسمون أنفسهم فلسطينيين"، كما قال بات روبرستون في نيسان /ابريل الماضي.و يوجد الآن في الولايات المتحدة تلاحم قوي بين السياسة الأمريكية الرسمية و الشعبية، التي تعتنق خطابا رائجا حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين الأطرحات الأصولية المسيحية الغيبية، التي تطمح الى جمع شتات اليهود في أرض الميعاد، وإعادة بناء الهيكل المزعوم على أنقاض الحرم القدسي الشريف استباقا لقدوم السيد المسيح، و يأتي من بعد ذلك حكم الله على الارض.

و لذلك أصبح موضوع الكيان الصهيوني حاسما في أوساط الأصولية المسيحية. و إذا كانت الصهيونية قد لعبت دورا معينا في مسألة العداء الغربي للعرب في القرن العشرين ، فإن الدعاية الصهيونية وجدت تربة خصبة لنجاحها، تمثلت في الإستعداد المسبق لدى الغرب لقبولها، بفضل العداء الثقافي و الحضاري الذي غرسته الأصولية المسيحية ضد العرب و الإسلام في العالم الغربي ، خاصة في الولايات المتحدة.و هناك ما نستطيع أن نصنفه تحت عنوان الزحف البروتستانتي على العرب. إذ يبدو أن دور الدول الانجلوسكسونية قد حان الآن لشن حملةصليبية جديدة على الوطن العربي. ويبدو أن مبعث هذه الحملة البروتستانتية هو فكرة اعادة اليهود الى أرض فلسطين.و بالفعل كان الجو الذي صاحب إنشاء دولة"اسرائيل" في أواسط القرن العشرين، جو "حرب صليبية"، يعيد الى الأذهان أيام الحروب الصليبية في القرون الوسطى(١١).

و من الجدير بالملاحظة أن الثقافة السائدة في المجتمع الأمريكي ، و في شبكة المدارس و الجامعات التي يشرف عليها الأصوليون المسيحيون من أمثال جيري فالويل و بات روبرستون، ما فتئت حتى اليوم تحول العرب أما الى مزودين للنفط، و إما إلى إرهابيين عطشى إلى الدماء، كما هي الحال الفلسطينيين.و الإدارة الأمريكية الجمهورية لاتستطيع تجاهل هذا الجسم الإنتخابي الكبير و المهم ، الذي يطالب صراحة بالمذبحة الكبرى في الأرض المقدسة.و حتى أنصار الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة أصبحوا يوظفون الأصولية المسيحية لمصلحة الكيان الصهيوني ، ويتغاضون عن طروحاتها المعادية لليهود ، بما في ذلك نبوءات اندثارهم ، وحتمية اعتناقهم المسيحية، من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية لمصلحة الكيان الصهيوني. وهذا الجسم الانتخابي الذي يدور حوله الحديث يضم عشرات الملايين من الامريكيين.

في الحقيقة التاريخية ، هناك صهيونيتان الأولى و الأساس صهيونية مسيحية ، و الثانية صهيونية يهودية. كما أن اللاسامية لا ساميتان ، الأولى تكره اليهود وتريد التخلص منهم و أبعادهم بكل الوسائل الممكنة، و الثانية تكره اليهود أيضا، و لكنها تريد تجمعيهم في مكان محدد هو فلسطين، ليكو ن هذا المكان مهبط السيد المسيح المنتظر في عودته الثانية.و يتواجد اليمين النيوليبرالي الأمريكي أو ما بات يعرف بالمحافظين الجدد، في الإدارة

الأمريكية خصوصا في قيادة البنتاغون ، نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتش، و مستشار الوزير داغ فايت، الى جانب المستشار ريتشارد بارل. و هؤلاء المحافظون الجدد يمثلون جميعا خطا مؤيدا للكيان الصهيوني بإطلاقية،لأن الكيان الصهيوني من وجهة نظرهم يجلب لهم الخلاص المسيحي.

و يشعر البيت الأبيض بوطأة هذه الحملة المؤيدة للكيان الصهيوني من جانب اليمين المسيحي،الذي يمارس ضغوطات قوية على الحزب الجمهوري من أجل دعم شارون.و قد تعاون الصهاينة مع اليمين المسيحي الأصولي لمهاجمة المسؤولين في الإدارة الذين عبروا عن نقد و لو ضئيل لتصرفات شارون، محذرين من إضاعة "الوضوح الأخلاقي"للحملة على الإرهاب: نحن منزعجون لأن هناك تفسيرات مخطئة لمبدأ بوش، واحد لأمريكا وآخر "لإسرائيل"، كماقال مطران تكساس جون هاغ الذي تذاع عظاته من ٢٣٠ تلفزيون و اذاعة عبر الولايات المتحدة الأمريكية كلها. أما روبرستون فقد أخبر أن الدعم لبوش تراجع قليلا لأن الرئيس ارتكب غلطة كبيرة بسماحه لباول مقابلة عرفات.وزعم فولويل أنه بالنسبة للمحافظين المسيحيين فان أمن "اسرائيل" و حريتها مسألتان تتجاوزان كل التحالفات البشرية و الصداقات و حتى مع رئيس سبق أن انتخبوه.و لاتستطيع الإدارة الأمريكية الجمهورية أن تتجاهل هذه الضغوطات. ولذلك فان مساعدي بوش يتابعون وضع أصابعهم على النبض الإنجيلي، إدراكا منهم بأنه هو لحمهم وبطاطتهم. فقد كان ذلك دائما موضع هم الجمهوريين في سعيهم لكسب أصوات اليهود، و الموارد المالية للإنتخابات.

■■

الهوامش:

(١)- بول ماري دو لاغورس – منطق الحرب في الشرق الأوسط – صحيفة لوموند ديبلوماتيك، شهر أيلول ٢٠٠١ – النسخة العربية الصادرة عن مؤسسة الرأي للصحافة (ص ٤)

(٢) – عماد جاد – نموذج شارون في إدارة الصراع و انعكاساته المستقبلية – مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، تموز / يوليو ٢٠٠٢، تصدر عن مؤسسة الأهرام القاهرة (ص ٨٨)

(٣)- المرجع السابق (ص ٨٩)

(٤) – أحمد ابراهيم محمود – الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٩، تموز / يوليو ٢٠٠٢ (ص ٩٥)

(٥)- مولي مور و جون وارد اندرسون، المفجرون الانتحاريون يغيرون الموازين العسكرية في الشرق الأوسط، مجلة News Week باللغة العربية، تاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢ (ص ٢٤)

(٦)- أحمد ابراهيم محمود – مرجع سابق (ص ٩٣)

(٧)- جورجي كنعان – الأصولية المسيحية في نصف الكرة الغربي – الجزء الأول الدعوة و الدعاة – بيسان للنشر و التوزيع – بيروت – الطبعة الأولى تموز ١٩٩٥ (ص ٤٥)

(٨)- المرجع السابق (ص ٤٨)

(٩)- المرجع السابق (ص٦٩ – ٧٠)

(١٠)- المرجع السابق (ص١٣٤)

(١١)- المرجع السابق (ص ١٧٩)

■■

الفصل الثاني عشر

رؤية نقدية لمقولة الدولة الفلسطينية

١- جدل الدولة الفلسطينية في ظل مرجعية أوسلو

كان قرار تأسيس دولة يهودية في فلسطين قد قرر منذ زمن بعيد في مؤتمر تأسيس الحركة الصهيونية العالمية عام ١٨٩٧، وقد قال هرتزل آنذاك، أنني واثق أنه بعد ٥٠ سنة ستقوم الدولة اليهودية. وقال : « يبدو إن كلامي هذا كلام مجانين، لكن الوقت سيكشف لكم أن ذلك هو ما سيكون ». ولما كانت الحركة الصهيونية العالمية حركة عرقية مغرقة في رجعيتها، مرتبطة بالامبريالية الغربية ذات المصالح الكبيرة في الوطن العربي، وقادرة على استقطاب قطاعات كبيرة من يهود العالم، واستخدام نفوذهم وكفاء تهم في أوطانهم، فقد اعتبرت أن إقامة الدولة الصهيونية لابد أن ينال موافقة الدول الاستعمارية الاوروبية على الاقل او دعمها. و لذا كان ينبغي أن يكون للدول الاستعمارية الغربية مصلحة فيها و أن يدخل في نطاق مخططاتها.

و أخذ هرتزل يشيد بالميزات التي يمكن أن تحملها الدولة الصهيونية الجديدة لمن يمنحونها أرضا و للدول الاستعمارية التي تشجع هذا المخطط. وهاكم الرؤى التي يراها إذا ماكانت فلسطين هي الارض التي يقع عليها الإختيار:" إذا أعطانا جلالة السلطان فلسطين فيمكننا أن نؤمن له تنظيم المالية التركية تماما. و سنشكل بالنسبة لاوروبا هناك قطعة من سور ضد آسيا وسنكون الحارس الأمامي للحضارة من البربرية و سنبقى، كدولة محايدة ،على صلات مستمرة باوروبا كلها التي تلتزم بضمان كياننا"(١).

و قد ارتبط المشروع الصهيوني في إقامة دولة على أرض فلسطين بوثيقة سياسية بريطانية هي تصريح بلفور في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر١٩١٧ ، وهو في الواقع محض رسالة موجهة من الوزير البريطاني للشؤون الخارجية ، اللورد بلفور، إلى اللورد روتشيلد. و من الواجب أن نثبت هنا نص تلك الرسالة ذات المقاطع الثلاثة المقتضبة للغاية:" يسرني جدا أن أوجه اليك ، باسم حكومة جلالته، تصريح التعاطف مع المطامح اليهودية التي رفعت إلى الحكومة و نالت موافقتها. أن حكومة جلالته تنظر بعين العطف إلى قيام و طن قومي للشعب اليهودي (home national a) في فلسطين، و ستبذل جميع الجهود الممكنة لتسهيل انجاز هذا الهدف، على أن يكون و اضحا أنه لا يجوز اتيان أي شيىء من شأنه المساس بالحقوق المدنية و الدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو بحقوق اليهود و بو ضعهم السياس في أي بلد آخر. سأكون لك ممتنا لنقل هذا التصريح ليطلع عليه الاتحاد الصهيوني(٢).

و كانت بريطانيا في تلك المرحلة خاضعة لضغوطات الحركة الصهيونية، التي كان يقودها أنذاك حاييم وايزمان، و الذي سيصير أول رئيس لدولة الكيان الصهيوني. و قد كتب وايزمان منذ ١٩١٤ إلى موظف سامي المقام في وزارة الشؤون الخارجية:"انني أدرك بطبيعة الحال أنني لسنا الا ذرة، و لكن في مقدورنا القول على نحو يقبله العقل بأنه اذا ما سقطت فلسطين في دائرة النفوذ البريطاني، و اذا ما شجعت بريطانيا العظمى اقامة اليهود هناك، على سبيل التبعية البريطانية، فسيكون في مستطاعنا أن يكون لنا خلال خمسة و عشرين أو ثلاثين عاما مليون من اليهود أو أكثر، و لسوف يطورون البلد، و يجلبون اليه الحضارة، و يؤلفون حرسا فعليا لقناة السويس"(٣).

و عندما عهدت عصبة الأمم لبريطانيا بالإنتداب على فلسطين في ٢٤تموز ١٩٢٢ ، بدا تصريح بلفور يشق طريقه إلى التنفيذ العملي من خلال منح سلطات الإنتداب "صلاحية اقامة مؤسسات سياسية و إدارية و إقتصادية في البلاد من طبيعتها أن تؤمن قيام الوطن القومي للشعب اليهودي"(٤).و يقول مكسيم رودنسن في هذا الصدد: انطلاقا من هذه الوقائع يبدولي أن النتائج التالية لا تقبل الجدل تاريخيا.إن تحقيق المشروع الصهيوني لم يبدأ إلابفضل و ثيقة سياسية أمن الحصول عليها من بريطانيا العظمى بضغط المنظمة الصهيونية. وقد سلكت بريطانيا هذا المسلك للحصول على الدعم لسياستها العامة من قبل جماعة الضغط الفعال التي كانت تتألف، كما خيل إليها، من يهود الإمبراطورية

الروسية و الولايات المتحدة دون أن تتساءل كثيرا عن الروابط الفعلية التي تربط هؤلاء بالحركة الصهيونية السياسية، و لأنه زين لها أن الوثيقة المشار إليها تخدم مصالحها في الشرق الأدنى الخارج من الحرب، و القادة الصهيونيون قد صوروها كذلك. و اعتبرت بريطانيا أنه يمكن التو فيق بين هذا الخط، على الأقل في المدى البعيد ، و بين المساندة التي تبذلها للأمراء العرب من السلالة الهاشمية و دعم هؤلاء لها بالمقابل.و ساعد القادة الصهيونيون على تحقيق هذا التوفيق بأرجاء مشروع الدولة اليهودية مؤقتا و بالإكتفاء بالمطالبة بحقهم في تسهيلات للاقامة في فلسطين و في الاستيطان الحر. و الخلاصة أن من حق العرب أن يعتبروا ان ترسخ عنصر غريب جديد في الأرض الفلسطينية(عنصر في غالبيته العظمى أوروبي آنذاك) أمر فرضته عليهم دولة أوروبية بالاستناد إلى النصر العسكري الذي أحرزه فريق من الدول الأوروبية ضد فريق آخر كانت الإمبراطورية العثمانية قد انضمت اليه(٥).

و هكذا استقدمت الحركة الصهيونية بمساعدة بريطانيا قطاعات من المستوطنين اليهود الى فلسطين.و كان عدد اليهود في فلسطين يقارب ٨٥٠٠٠ يهوديا عام ١٩١٤ ، و قد هبط هذا العدد إلى نحو ٥٦٠٠٠ يهودي أثناء الحرب. و في عام ١٩١٧ كان يهود فلسطين يمثلون ٦% من السكان ، بينما كان العرب يمثلون٤ ٩ %.و قد كسبت الحركة الصهيونية دولتها بالعنف، واستولت بالقوة على التراب الفلسطيني، وأسست دولة غريبة ليهود مهاجرين مستوطنين استناداً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، المعروف بقرار التقسيم، الذي كان مرجعية شكلية للحركة الصهيونية لاقامة مشروعها المتمثل في الكيان الصهيوني " اسرائيل " بعد ٥٠ سنة من كلام هرتزل .

و على الرغم من موافقة الكيان الصهيوني على القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٤٧، الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين ، يهودية و عربية، فإن الدولة الصهيونية الناشئة قامت بخوض الحرب، و اراقة الدماء في العامين ١٩٤٨و ١٩٤٩ ، مما أدى إلى سقوط ضحايا و تسبب بالمآسي في أوساط الشعب الفلسطيني ، و من ذلك تشريد السكان المدنيين الفلسطينيين و فقدانهم ملكياتهم ،متحولين بذلك شعبا لاجئا...

وكان العرب قد رفضوا قرار التقسيم المذكور، لأنه قرار غير شرعي، ومعاد للحقوق الطبيعية والتاريخية للعرب في فلسطين أولاً، ولأن القرار

المذكور استباح الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني، وبالتالي للأمة العربية في وطنه، ثانياً، ولأنه لا يجوز لدولة الإنتداب البريطاني أن تتصرف بحقوق الشعب والدولة الموضوعة تحت الوصاية ولا بأرضها، ثالثاً، ولأن هذا الرفض مبني على البعد القومي للقضية الفلسطينية مرجعية ومسؤولية عن القرار والتحرير والتصرف، رابعاً .

ولما كانت إقامة الدولة الفلسطينية حقاً طبيعياً للشعب الفلسطيني، باعتباره شعباً، وهو حق يأتي من علاقة الشعب الفلسطيني بأرضه، ومن حق هذا الشعب التاريخي في إقامة دولة ذات سيادة فعلية وحقيقية في وطنه، ولا يأتي من قرارات دولية، فان ميثاق الأمم المتحدة لا ينص، ولا هو من حقه أن يعطي قرار استقلال، أو إقامة دولة، أو قرار حق طبيعي. لأن هذا الحق، كما ذكرنا حق طبيعي وتاريخي، ودور الأمم المتحدة حسب شرعيتها، أن تدافع عن هذه الحقوق الطبيعية، وأن تمنع الإعتداء عليها، حين تتعرض للإعتداء. وليس من حق الأمم المتحدة، أن تتصرف بالحقوق الطبيعية لشعب فلسطين .

ولقد درس هذه المسألة حقوقيون عديدون منهم الأستاذ هنري كتن في كتابه « المسألة الفلسطينية » باللغة الانجليزية (ص ٣٢ – ٤١) وفي دراسات ومحاضرات أخرى. وأبان أسباب عدم قانونية القرار، سواء من حيث عدم اختصاص الأمم المتحدة الذي قرر تقسيم فلسطين الى ثلاثة أقسام : واحد لدولة عربية، وثاني لدولة يهودية، وثالث لمدينة القدس، و أن ذلك كان يشكل عدواناً على سيادة الشعب الفلسطيني» (تقسيم فلسطين منشورات نقابة المحامين – دمشق ص ٣٤) .

وقد قاتل الشعب الفلسطيني والأمة العربية لرفض قرار التقسيم قبل صدوره، ومنذ صدوره حتى الآن، لأنه قرار باطل وجائر، وكتب القانونيون والكتاب الكتب و المؤلفات في بطلانه، كما قدم المناضلون وجماهير الشعب الضحايا في مقا ومة التقسيم والتوطين الخ. . .

وعلى الرغم من أن القيادة الفلسطينية الرسمية اعتبرت في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد بالجزائر عام ١٩٨٨، القرار ١٨١ أساس الاستقلال، وبالتالي أساس الدولة الفلسطينية، وقبلت بحل سياسي ضمن إطار القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، أي أن القيادة الفلسطينية رضيت أن تستمد شرعية الإستقلال وبناء الدولة من قرار غير شرعي، ومعاد للحقوق الطبيعية للعرب في فلسطين، واعترفت بشرعية الوجود الصهيوني، المحتاج الى الشرعية

والإعتراف بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وملاحقهـا، لأن الكيـان الصـهيوني ذا الوجود الغير طبيعي في فلسطين يحتاج الى مثل هذا الإعتراف، وإلى قـرارات الأمم المتحدة، إلا أن قادة العدو الصهيوني بدءا مـن نتنيـاهو إلـى شـارون ووصولاً الى أطراف اليمين واليسار يرفضون القرار ١٨١، ولا يريد أحد منهم أن يذكره باعتباره مرجعية من أي نوع، لأنهم يـرون أن ذلـك القـرار الـذي رفضه العرب ضمن ظروف تاريخية، نقضته حـروب وأسـقطته مرجعيـات أخرى، طغت على المرجعية الدولية في هذا المجال منها : مرجعيـة مدريـد، ومرجعية الولايات المتحدة الأميركية التي يضع معظم العرب ٩٩ في المئة من أوراق حل القضية الفلسطينية بيدها، ومرجعية أوسلو التي تلتـزم بهـا القيـادة الفلسطينية، وتعمل اليوم بمرجعيتها لاقامة « دولة فلسطينية »، كـان المجلـس المركزي الفلسطيني قد أرجأ الإعلان عنها في إجتماعاته قبل سنتين.

وهكذا، فإن القيادة الفلسطينية التي تؤمن بالمعادلات الدولية أساساً، وتراهن على أن تأتي لها هذه المعادلات الدولية بحل قد تبخـرت آمالهـا مـؤخراً، لأن "دولة الحكم الذاتي " التي تعلن عزمها على الاعلان عنها لا تستند ولـو شـكلياً الى القرار ١٨١، ولا الى مرجعية مدريد، ولا الى المرجعيـة النضـالية، لأن « مرجعية أوسلو » لا يمكن أن يتمخض عنها دولة ذات سيادة. وأية دولة بـلا سيطرة فعلية على الأرض، وبلا سيادة، هي أشبه ببنتوسـتات داخـل الكيـان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين .و غداة توقيع أوسـلوظن الـبعض بـأن أقصى طموح للفلسطينيين في سياق الروابط مع "اسرائيل"، أن ينشأ نظام حكـم فلسطيني تابع بالإكراه للدولة اليهودية. و أن كل ما يقصده الطرف "الإسرائيلي" هو إخلاء بعض المناطق الفلسطينية المحتلة، كي يديرها هذا النظـام بالوكالـة، فيما تبقى "اسرائيل" الطرف المهيمن الذي يقرر كل خطوة ثالثة. و لم يكن هـذا الظن بعيدا عما يجري عمليا. فقد ثبت أن فكرة التـدرج نحـو فـض التبعيـة الفلسطينية التي تراكمت مظاهرها في زمن الإحتلال المرير، لم تتحقق.و حينما أبدى الطرف الفلسطيني رغبة في اعلان الدولة و الإستقلال من طرف واحـد ، أنذرت "إسرائيل" بأن هذا الإعلان لن يكون فاعلا علـى الإطـلاق ، وسـوف تعتبره خطوة أحادية لاقيمة لها في اجبار"اسرائيل" على تغيير مستوى تحكمهـا في عناصر هذه الدولة و كل مايمكن أن يمنحها صدقية عملية(٦).

ولقد دفعت القيادات الصهيونية عبر شـبكات علاقاتهـا الدوليـة، القيـادة الرسمية الفلسطينية الى شبكة التسوية بهدف الإجهاز عليها. ولذلك فإن القيادات

الصهيونية من شامير الىشارون مرورا بنتنياهو، لم تقدم أي تنازل جدي يذكر، وحرصت على إستدراج المنظمة الى حوار ثنائي، لأن القيادة الصهيونية لن تتنازل إن لم تهزم، أو تتوقع هزيمة ساحقة. .. و القيادة الصهيونية لم تهزم بعد، ولا تتوقع ضمن إطار الموقف العربي الراهن، أية هزيمة. . فلماذا تتنازل اذن ؟

إن القيادة الصهيونية ما زال لديها أمل بإثارة المزيد من الصراعات العربية – العربية، سواء داخل كل قطر أو بين قطر عربي وآخر. ولذلك فإنها ترى فيما فعلته القيادة الفلسطينية تنازلاً حقيقياً، و ستحرص على تقديم إيحاءات بتنازلات لا تتجاوز المشاريع الصهيونية المطروحة، ... وسيكون الهدف الصهيوني تصفية أية مرجعية نضالية يكون هدفها تحرير الوطن وانتزاع السيادة عليه، وإسقاط قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية بدءا من القرار ١٨١ وانتهاء بالقرار ٣٣٧٩ الذي يصف الصهيونية بالعنصرية والذي اسقطته بالفعل، وتحويل الصراع العربي – الصهيوني الى مطالبة فلسطينية " بدولة الحكم الذاتي " المستندة إلى المفهوم الأمريكي – الصهيوني للسلام ،حيث إن هذه الدولة بلا حدود مع الجوار العربي، ويحيط بها الكيان الصهيوني من كل صوب، وجغرافيتها من الداخل ممزقة و مخترقة إما بمستوطنات ومعسكرات " إسرائيلية " أو بطرق التفافية تسيطر عليها قوات الاحتلال، ومن غير المسموح لها أن تنشىء جيشاً أوتكون قوة من أي نوع، ودولة بلا قوة تحمي السيادة أو تؤسس لها، تمثل الوهم بعينه.

ويجمع المفكرون العرب أن الصراع العربي– الصهيوني من طبيعة فريدة ومعقدة للغاية، باعتباره صراعاً حضارياً، بين حضارتين متعارضتين جدلياً وتاريخياً، الحضارة الغربية متجسدة في الإمبريالية الأمريكية، ومبنية بواسطتها، والحضارة العربية التي تجمع كل العرب في أمة واحدة. ويمكن تحديد أهداف الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط على أنها :

١ – هدف حضاري يتمثل في إدماج وإخضاع للعروبة في كل أوجه تطورها، وإستقلالها السياسي والإقتصادي والثقافي .

٢ – إقامة قواعد السلطة الإمبريالية وبناها الضرورية والمتمثلة في النظام الشرق أوسطي الجديد الذي يحتل فيه الكيان الصهيوني مركز الصدارة، من أجل تحقيق هذا الإدماج و الإخضاع. وقد جاء إتفاق واي بلانتيشن كإمتداد حي لإتفاق أوسلو، ليؤكد بوضوح لا لبس فيه

مدى إرتهان قيادة عرفات للإرادة الأميركية – الصهيونية وللبرنامج الأميركي – الصهيوني الذي يستهدف تصفية قضية فلسطين أرضاً وشعباً وهوية .

وتدرك السياسة الأميركية عدم قدرة إدارة الحكم الذاتي على منح السلام للقاعدة الإمبريالية، فمسألة كهذه تقتضي إنخراط العرب جميعاً في هذه العملية، وهذه هو مدار السلام الأميركي– الصهيوني في المنطقة العربية. فإدارة الحكم الذاتي تقوم بخرق كل الثوابت الوطنية والقومية، ويستكمل الآخرون أدوارهم بذريعة إن الفلسطينيين (أصحاب الشأن !) قد رضوا بذلك وهذه هي مطالبهم .

إن منطق السلام الأميركي – الصهيوني لا يملك سوى تفسير ومضمون واحد هو الصلح والإعتراف بالعدو الصهيوني، وتطبيع العلاقات العربية الصهيونية دون أي إعتبار للحقوق الوطنية العربية الفلسطينية. والسلام كما تنادي به الإدارة الأميركية، هو شعار أميركي موهوم ومخادع، يمارس الكيان الصهيوني مضمونه الحقيقي على الأرض في تكثف عملية الاستيطان، وسياسة التصفية للقضية الفلسطينية عبر اتفاق واي بلانتيشن، الذي يشكل راهناً ومستقبلا مصدر الخطر والتهديد لفلسطين والأمة العربية ومصالحها والإقتصادية والإدارية والمالية، لأنه يجيز السيادة الصهيونية على الأرض والشعب، في حين ان السيادة حق مقدس، لا يمكن ولا يجوز ان تكون موضوعاً للمساومة، أو المفاوضات من حيث المبدأ.

ثم إن الإتفاق قد تم على حساب الحقوق والمصالح الأساسية للشعب الفلسطيني و الأمة العربية ، و نظرا لأن تنازل قيادة عرفات عن حقوق شعبها ومصالحه الاساسية، لا يحل مشكلة بل يصفي القضية الفلسطينية من خلال التنازل عن جوهر القضية، وهذا المنهج متناقض جذريا مع التراث النضالي للشعب الفلسطيني منذ عام ١٨٩٧. كما أن إتفاق أوسلو الذي قبلت به القيادة الرسمية الفلسطينية على أساس وجود الكيان الصهيوني وشرعية إغتصابه لفلسطين، يسلم بشرعية وجود الكيان الصهيوني على أكثر من ٩٠ % من فلسطين ويجعل هذه القيادة تتنازل عن الشعب الفلسطيني. فإذا كانت السلطة الفلسطينية ستسيطر على مايقرب من ٢٤٥٦كم مربعا موزعة بين الضفة الغربية(٢٢٤٠ كم مربعا) و غزة(٢١٦ كم مربعا) ، فإن هذه المساحة تقل ب٢٤٤ كم مربعا، عن عشر مساحة فلسطين الإنتدابية التي تبلغ ٢٧ ألف كم مربعا، اذ تمثل مساحة الضفة الغربية منها ٥٦٠٠ كم مربعا، أي مايفوق خمس

مساحة فلسطين ب٢٠٠ كم مربعا، من المفترض و فقا للمبادرة الأمريكية للسلام المتمثلة في مسار أوسلو أن تسيطر السلطة الفلسطينية على ٤٠ % من مساحة الضفة الغربية. فهذا الإتفاق يعتبر ثمرة من ثمار إتفاق أوسلو الذي كرس سيادة صهيونية شبه مطلقة، وشكل إستجابة كبيرة للإملاءات والشروط الصهيونية بضم القدس، والتغاضي عن المستوطنات، وإعطاء الأولوية للكيان الصهيوني لكي يحدد المناطق الأمنية، والاحتفاظ بمعظم أراضي الضفة الغربية، وجعل حياة الفلسطينيين سكان الضفة الغربية و غزة مرتهنة للصهاينة في جميع المجالات الأمنية، مقابل التنازل عن سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والتسليم بتشريدهم لمصلحة الكيان الصهيوني، وسكان الأردن لمصلحة النظام في الأردن، وسكان الشتات لمصلحة الشيطان، من دون أن تمتلك قيادة عرفات أية ضمانات لرحيل الإحتلال عن الضفة الغربية، ولا لحل مشاكل الفلسطينيين الموزعين في مختلف الأقطار العربية وا رجاء الدنيا .

إن إتفاق أوسلولا يشكل أساسا لقيام دولة فلسطينية، لأن أي استقلال حقيقي على أي شبر من الارض الفلسطينية، لن يكون خارج إطار الصراع العربي مع الصهيونية والإمبريالية الأميركية، فأين اتفاق أوسلو من مشروع الإستقلال الفلسطيني والدولة الفلسطينية في حين أن شروط الإستقلال والدولة غير قائمين. وهو ما يكشف لهاث قيادة عرفات على خدمة اهداف المخطط الأميركي الصهيوني الذي يمهد للكونفدرالية والاردن كخطوة على طريق استيعاب الهجرة من فلسطين إلى الأردن انطلاقاً من أن الجماهير تقيم في دولتها، للتخلص من القطاع الأوسع من الفلسطينيين في اطار تطبيق سياسة التهويد وما يترتب على ذلك لاحقاً إقامة وطن بديل في الاردن، الأمر الذي يرتب صراعات على الساحة الاردنية لن تخدم إلا العدو الصهيوني .

لقد كشفت التطورات والأحداث المتسارعة منذ توقيع اتفاق اوسلو وما تلاه من اتفاقيات لاحقة، حجم المخاطر التي تحاك ضد الجماهير الفلسطينية، الخاضعة لقمع مزدوج، قمع قوة الإحتلال، وقمع السلطة الفلسطينية التي تحولت الى أداة أمنية في خدمة الاحتلال الصهيوني تساعده، بل تقوم نيابة عنه بقمع وإعتقال ومطاردة المناضلين وقيادات المعارضة الفلسطينية، وبخاصة الإسلامية منها. وسيعمل الكيان الصهيوني على ضرب الفلسطينيين بعضهم بالآخر، وإذكاء الصراع الفلسطيني – الفلسطيني، وإشعال نار الحرب الأهلية خلال هذه المرحلة .

إن مسيرة التسوية بكاملها كانت ولا تزال وستظل مرحلة الفعل الإمبريالي الأميركي، في المنطقة العربية و التي ضمنت بواسطتها الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة الأميركية أحداث سلسلة من التغييرات الجوهرية، لمصلحة السيطرة الأميركية – الصهيونية وتحقيق إنجازات جديدة بعد أن دمرت البنية التحتية والمجتمع في العراق في حرب الخليج الثانية، لإحكام سيطرتها الكاملة على مقدرات الأمة العربية .

لا شك أن منطق السلام الأميركي لا يعكس الشرعية الدولية ومبادئها ودور الأمم لمتحدة في مؤتمر السلام بشأن تسوية الصراع العربي – الصهيوني، لأن الموقف الأميركي من السلام الذي يمثل السياسة الخارجية الأميركية عملياً منذ أن نجح « هنري كيسنجر » في السيطرة على شؤون الشرق الأوسط هو الدفاع عن ضرورة رفض « إسرائيل الكبرى » لأية انسحاب، وضرورة استمرار سيطرتها على الأراضي المحتلة. ثم أن الموقف الأميركي من « السلام » منذ مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧، ومشروع روجرز عام ١٩٧٠، ومشروع ريغا ن عام ١٩٨٢، ومبادرة الرئيس بوش تتمثل في خوض معارك التدخل والسيطرة بأساليب مختلفة على كل الوطن العربي عبر الوجود العسكري المباشر، والقواعد والتسهيلات العسكرية، من خلال اعادة الكمبرادورية كاملة من أقصى الوطن العربي الى أقصاه، تحت إسم « الإنفتاح» بمضمونه المعروف التخلي عن مشروع الإكتفاء الغذائي، والخضوع لرأس المال الاحتكاري العالمي، والغزو الثقافي، وهيمنة المصالح النفطية على الصعيد الإقليمي وتركيز السلطة في الأقطار العربية في إيدي الفئات والطبقات الكمبرادورية الجديدة، مرتبطة بنيويا بسياسة الولايات المتحدة الأميركية ومصالحها في المنطقة .

ومنطق السلام هذا يجعل من السياسة الأميركية في الوطن العربي حكما وحيدا ومعتمدا في كل أزمات المنطقة العربية سواء تعلق الأمر بالحروب العربية – العربية، أم بالصراع العربي – الصهيوني. وعلى نقيض ما عانت منه الهيمنة الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من هزات جدية، وأزمة عميقة في السبعينات بعد هزيمة فيتنام، فإن الخط السياسي الأميركي في مجال السياسة الدولية في ظل ادارتي بوش وكلينتون، وهو يدعي السعي الى السلام، يقوم على إستعراض القوة والعظمة للإمبريالية الأميركية، وإنتهاج إستراتيجية الحرب على جميع الجبهات، باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ سياسة القوة

والعدوان. فالولايات المتحدة الأميركية التي تتطلع بقوة إلى بناء « نظام دولي جديد » وتحقيق الاستقرار العالمي، بعد ان انهار النظام الدولي ثنائي القطبية، وانهار معه التوازن الذي كان قائما بين الإمبريالية الأميركية والاتحاد السوفيتي لمصلحة الغرب الرأسمالي، على أساس جعل القوى الحقيقية فيه حكرا بشكل مطلق للأمبريالية الأميركية بما في ذلك القوى العسكرية .

ومن هذا المنظار، فإن السلام الأميركي الشامل في ظل بناء هذا « النظام الدولي الجديد» لا يمكن تحقيقه إلا بإتباع أساليب إلحاق الهزيمة العسكرية بالدول المناوئة للولايات المتحدة الأميركية، أو كبح جماحها عن طريق تهديدها بهزيمة عسكرية تحل بها، والقضاء على الصراعات الإقليمية أو تجميدها بواسطة التسويات المذلة في ظل احتفاظ الولايات المتحدة الأميركية بمركز الصدارة في المجال الدولي. إن العرب معنيون بالتحولات الكبيرة التي حدثت في عقد التسعينات، الذي يشمل بدوره نظاما دوليا مختلفا، حيث غيرت الثورة العلمية التكنولوجية، وثورة التكتلات الإقتصادية العملاقة من معايير « النظام الدولي الجديد » لجهة الأذعان للقواعد الجديدة التي تضعها الولايات المتحدة الأميركية منفردة التصرف في هذا « النظام الدولي الجديد »، بعد أن أصبح من غير الممكن للعرب أن يستفيدوا من الصراع التنافسي بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي في النظام الدولي القديم، وبعد أن مات الاتحاد السوفيتي، وتغيرت سياسة روسيا جذريا إزاء الأزمات الإقليمية في الوطن العربي، وفي العالم الثالث، لمصلحة سياستها الجديدة القائمة على تقديم التنازلات المجانية للولايات المتحدة الأميركية والغرب، والإندماج الكامل في النظام الرأسمالي العالمي. وقد اكتملت دائرة التحولات العميقة في االعالم العربي بعد توقيع إتفاق أوسلو .

إذا فالسلام الأميركي يقوم على فرض الإستسلام للكيان الصهيوني مما يجعل الدول العربية تسير في نهج كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع العدو الصهيوني، كما أن الولايات المتحدة الأميركية تريد إقناع العرب جميعا أن تحسين العلاقات باعتبارها الدولة الأعظم، يتم عبر تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني. وما زالت الولايات المتحدة الأميركية تفكر بالطريقة التقليدية في إطار رؤيتها لبناء « النظام الدولي الجديد » وتحقيق السلام، وحيث أن الأميركيين ما زالوا يرون أن تحقيق السلام والاستقرار لا يمكن أن يتما إلا بإحكام الولايات المتحدة الأميركية قبضتها الكاملة على منطقة الشرق الأوسط.

ولم يواجه هذا التوغل الأميركي مواجهة جدية منذ العام ١٩٧٠ خصوصا مع تراجع المد القومي، وإنحسار حالة النهضة الثانية. فالسياسة الرسمية العربية تبحث عن مداخل للإذعان للشروط الأميركية، ومن هذه المداخل مدخل إقتصادي يسمى إنفتاحا هنا وهناك، ومدخل سياسي هو الإنخراط في عملية التسوية، طبقا للشروط الأميركية – الصهيونية .

ولعل السياسة الأميركية في سياق هيمنتها على المنطقة العربية تهدف إلى كسر ما تبقى من شوكة العرب القومية وبخاصة الحلقات التي تشكل بقايا معسكر الرفض العربي، ومع إنهيار كل مراكز الرفض العربي في أعقاب حرب الخليج الثانية، وسيادة منطق ومفهوم الإستجابة لمتطلبات وشروط المرحلة الجديدة، المتمثلة في تطبيع العلاقات العربية – الأميركية – الصهيونية بإملاءات الواقع وإنخراط الحكم العربي الرسمي في هذا المسار على خلفية وحدانية الولايات المتحدة الأميركية، بدأت تمارس الضغوطات القوية على سوريا بهدف نزع أسلحتها السياسية وتحجيم قوتها العسكرية، بما في ذلك اخراجها من لبنان، أو رسم خطوط حمراء جديدة لدورها فيه، وصولاً الى فصل السياسة اللبنانية عن السياسة السورية بهدف إرغام اللبنانيين على توقيع اتفاق مع الكيان الصهيوني على غرار اتفاق ١٧ ايار ١٩٨٣.

وقد كان الوجود السوري في لبنان ولا يزال يحول دون تحقيق هذا المطلب، ويدرك الأميركيون والصهاينة جيداً أن إخراج الجيش السوري منه، يضعف سورية الى أقصى حد ويجعلها أكثر إستجابة للتنازلات المطلوبة منها في مسار التسوية، لأن الموقف السوري ذو تأثير ليس في المفاوضات السورية– الصهيونية فحسب، بل على المسارات الأخرى كلها من خلالها تأكيد سورية على شمولية الحل والإنسحابات المتزامنة من كافة الأراضي العربية المحتلة، وبدلالة كونها المعقل الأخير من معاقل الحركة القومية العربية التي لا تزال تصر على تسوية شاملة تحفظ حقوق الفلسطينيين الوطنية، وتحقق انسحابا صهيونيا من جميع الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧. ومن استهدافات الضغوطات الأميركية – الصهيونية على سوريا التصدي لحزب الله، وتجريده من السلاح علما بأن سياسة حزب الله متسقة مع السياسية السورية دمشق المتسقة مع السياسية الإيرانية في النطاق الإقليمي .

وفي ظل تصاعد التهديدات بشن العدوان العسكري الأمريكي على العراق، تعالت أصوات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بالتنسيق مع اليمين

النيوليبرالي الأمريكي لطرح مشروع "قانون محاسبة سورية" الـذي حشـد لـه النائب الجمهوري (تكساس) ريتشارد آرمي أكثر من ١٤٧ نائبا من أصل ٤٢٥ نائبا ، و تبنته عضو مجلس الشيوخ السيناتور باربرا بوكسر، وضمنت له حتى الآن أكثر من ثلث أعضاء مجلس الشيوخ. إذ طالب مشروع القـانون ، الـذي تولى صوغه مؤيدو الكيان الصهيوني، من الرئيس جورج بوش " منع الولايات المتحدة من تصدير أي مواد ذات استخدام مزدوج مدني و عسكري وعدم تقديم أي تسهيلات للاستثمار في سورية و فرض عقوبات اقتصادية" إلى حين تحقيق ست شروط،هي :" عدم دعم المنظمات الإرهابية، وسحب كل قواتها العسـكرية من لبنان و إحترام سيادته، ووقف تطـوير الصـواريخ البالسـتية و الاسـلحة الكيماوية، وعدم خرق القوانين الدولية، وتحقيق تقدم جوهري فـي مفاوضـات السلام مع "إسرائيل" وفي مقابل ذلك سـعت سـوريا إلـى تسـهيل و تطـوير المبادلات مع العراق عبر الحدود بين البلدين بما فيهـا الإسـتخدام المضـبوط بعناية لخط الأنابيب الذي يعبر الأراضي السورية و يسمح بمـرور قسـم مـن الصادرات النفطية العراقية.و هكذا أفشلت سوريا المشاريع الأمريكيـة لفـرض نظام عقوبات جديد على العراق. و من جهتها لا ترغب إيران في التواطؤ مـع السياسة الأمريكية رغم عدم تحسن علاقاتها مع العراق.

و ضمن هذا الإطار الإقليمي الجديد، تبدو مصر في حال ضياع ، فبعـدما كان الرئيس حسني مبارك في طليعة الساعين إلى اتفاق سلام يستخدم من أجلـه و بلا كلل علاقاته الشخصية مع ياسر عرفات ، هاهي جهوده تصاب بالإخفاق. و قد أدت النتائج المحدودة للتنمية الإقتصـادية ، و ضـمور مختلـف القـوى السياسية، على الصعيد الداخلي ، إلى ترك المجال مفتوحـا أمـام المعارضـة الإسلامية الراديكالية. و كان الرئيس المصري يأمل في تحقيق نجاح كبير فـي السياسة الخارجية، وتحديدا التوصل إلى إتفاق سـلام صـهيوني – فلسـطيني، باعتباره و حده القادر على تعديل هذه الوجهة المثيرة للقلق. و قد عبر الـرئيس المصري نفسه عن قلقه عندما أعلن في ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠١:" لاسبيل للحـل مع شارون، أنه رجل لايعرف سوى القتل و الضرب و الحرب" (٧).

أما الوقائع الجديدة التي تفرزها بعـض دول المغـرب العربـي، باتجـاه التسوية النهائية للصراع العربي – الصهيوني، والتحرر من سياسـة المقاطعـة للكيان الصهيوني، وإقامة علاقات طبيعية مع الدولة العبرية، فانها تمكـن هـذه الأخيرة من الإندياح في الأقطار العربية، من خلال مشاريع إقتصادية مشتركة،

وإتفاقيات جماعية وثنائية حول المياه وإتفاقيات حول سباق التسلح وما الى ذلك. وبعد حرب الخليج الثانية لا حظ الأميركيون بروز الدور السوري، وقبول سورية حليفة الاتحاد السوفيتي سابقا بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية في الحدود التي لا تتعارض مع دور إقليمي، كانت سوريا تحلم به، مما يجعل في الشرق الأوسط قوتين إقليميتين متنافرتين ومتنافستين هما سوريا و « إسرائيل ». وهنا نتكلم في نطاق الصراع العربي – الصهيوني .

و مع ذلك فإن الإدارة الأمريكية لا تدعم الكيان الصهيوني مستقرا و آمنا داخل حدوده المعترف بها دوليا و حسب ، بل تتجاوز ذلك لدعم سياساته العسكرية العدوانية في الأراضي العربية المحتلة، مما يخرق القوانين الدولية والأعراف و العلاقات المتعارف عليها بين الدول. فقد جاءت ٩٩ في المئة من المساعدات العسكرية للكيان الصهيوني من أمريكا ، بعد أن أثبت جيشه أنه أقوى من الجيوش العربية الاخرى،و بعد أن احتل الأراضي الفلسطينية في حرب ١٩٦٧ ، و أقام عليها المستو طنات. و يتلقى الكيان الصهيوني اليوم مساعدات أعلى مما كان عليه الأمر أواسط السبعينات، عندما كان الجيش المصري الحسن الأعداد و التدريب يقف في مواجهة الجيش الصهيوني. أما اليوم فهناك إتفاقية سلام طويلة بين مصر و الكيان الصهيوني، و الجيش المصري يبعد عن حدود الكيان الصهيوني من خلال مناطق منزوعة السلاح ، و أخرى يتمركز فيها مراقبون أمريكيون. و في النصف الثاني من السبعينات كانت سوريا في حالة توتر شدشد مع الكيان الصهيوني، أما اليوم و منذ مؤتمر مدريد ، فإنها تعلن أن السلام هو خيارها الاستراتيجي، وأنها تريد إستعادة هضبة الجولان المحتلة من طريق المفاوضات. و الأمر نفسة يقال عن الأردن التي لها منذ ١٩٩٤ معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني ، و لا يشكل أي تهديد له. و العراق الذي كان يشكل تهديدا للكيان الصهيوني، تضاءلت قوة جيشه بعد حرب الخليج الثانية ، و ماعاد يشكل تهديدا جديا من الناحية العسكرية.

و على الرغم من جنوح معظم العرب للسلام وفق الشروط الأمريكية– الصهيونية للتسوية، إلا أن المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني استمرت ثابتة في بعض المجالات، بل إنها ارتفعت في مجالات أخرى. و هكذا فإن دعم الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني ليس سببه حاجاته الامنية الدفاعية أو الدوافع الأخلاقية، بل المصالح الاستراتيجية الأمريكية. فالكيان الصهيوني يخدم مصالح الولايات المتحدة إلى حد كبير. وهو قد منع إنتصار الحركة

الوطنية و الديمقراطية الراديكالية في لبنان و الأردن، و استطاع منع سوريا من تحقيق أهدافها القومية التي لا تتفق مع مصالح الولايات المتحدة. و قوة الكيان الصهيوني الجوية تسيطر على المنطقة، و حروبه المتوالية و المتنوعة أتاحت مجالا لتجربة الأسلحة الأمريكية، و غالبا في مواجهة سلاح سوفياتي. ويملك الكيان الصهيوني صواريخ بالستية يصل مداها إلى الاتحاد السوفياتي السابق. كما يملك الرؤوس النووية و أسلحة الدمار الشامل، كما أنها تتعاون مع شركات و هيئات أمريكية في تطوير أسلحة الكترونية و صواريخ مضادة للصواريخ و طائرات مقاتلة متطورة. و لو انقطعت كل المساعدات الأمريكية الآن للكيان الصهيوني لما شكل ذلك خطرا عليه طوال العقد القادم من السنين. فهو يملك صناعة أسلحة محلية كما يملك جيشا قويا قادرا على الحركة و الفعل.

وواضح أن السلام، الذي تنشده السياسة الأميركية يتمثل في خلق نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط على حطام النظام السابق الذي كان هشا ومفبركا بدرجة غير قليلة. وترى سياسة الولايات المتحدة الأميركية أن تحقيق السلام والإستقرار لا يمكن أن يتما إلا بأحكام قبضتها كاملة على منطقة الشرق الأوسط في نطاق خلق نظام أمني ناجح يكون ركيزته الكيان الصهيوني، تدفعها الى ذلك مثالية تحقيق سلام المئة عام الذي ساد في أوروبا من ١٨١٥ الى ١٩١٤. واستطراداً في هذا السلام الأميركي، فإن المنطقة العربية ستشهد تغيرات غاية في الجذرية بالنسبة للأنظمة الحاكمة فيها وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن « النظام الدولي الجديد » أو النظام الأميركي كما هو قائم بالفعل يحاول نشر قيم الليبرالية الأميركية المتوحشة في معظم مناطق العالم، كمطلب امبريالي غربي في صيغته الأميركية .

كما أن هذه الترتيبات الأميركية تريد خلق وقائع سياسية جديدة مع متطلبات العصر القادم والمرحلة التي يشهدها العالم، وتتقاسم و إياها بعض المثل والقيم الغربية، مثل إحترام حقوق الإنسان، وإحلال التعددية السياسية، وتطبيق نوع من الديمقراطية الليبرالية المراقبة والمقيدة، التي ليست بالضرورة متماثلة مع النمط الغربي، وإنما طبقا لواقع الشرق الأوسط. وهذه الوقائع السياسية تسيطر فيها الفئات الليبرالية من البرجوازية الكمبرادورية التي تملك قدرة أكبر على التكيف مع التحولات التي يشهدها العالم، والتي تمتلك قدرة أكبر لتلبية ما يحتاجه النظام الأميركي من بحث في أمن وإستقرار منطقة الشرق الأوسط، بما يجعل النظام الإقليمي العربي أكثر الأقاليم اندماجاً في « النظام

الدولي الجديد » على قاعدة ضمان وإحترام الأمـــن الأميركـــي – الصـــهيوني، ومتحولا بشكل كامل نحو الغرب الرأسمالي المسيطر عليه أمريكيا، حيث ترسم الولايات المتحدة الأميركية الآن تحت مظلة السلام المغلفـــة بقنـــاع الشـــرعية الدولية، واقع تاريخي جديد للوطن العربي باعتباره اقليميـــا مملـــوءا بـــالثروات والمشاكل، لا يحتمل أن يبقى متروكا كما وصفه أحد أبرز المعلقين الأميـــركيين بأنه« مجموعة من قبائل صغيرة ترفع أعلاما متفاوتة الألوان » .

٢-السلام الأمريكي – الصهيوني يطلق رصاص الرحمة على أوسلو

ظلت العلاقات الوثيقة بين الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة الأمريكيـــة ثابتة و متميزة لما يزيد على الثلاثة عقود و نصـــف العقـــد.و مـــايزال الكيـــان الصهيوني يتلقى ٣ مليارات دولار كل سنة من دون معارضة مـــن أحـــد فـــي الكونغرس ، بما في ذلك الليبراليون الذين يبادلون المساعدات عادة بالتحسن في حقوق الإنسان و الديمقراطية، وبما في ذلـــك المحـــافظون الـــذين هـــم ضـــد المساعدات عامة. و تشارك الدول الغربية جميعها الولايات المتحدة في دعمهـــا لبقاء الكيان الصهيوني و أمنه، لكنها لا تمده بالسلاح، و لاتوافق على بقائه فـــي الاراضي العربية التي احتلها عام ١٩٦٧ .

ليست هناك جهات اقليمية أو دولية وصلت في دعم الكيان الصهيوني إلـــى الحدود التي وصلت اليها الولايات المتحدة ، التي تقف أحيانا متفردة فـــي هـــذا الدعم ، سواء على الصعيد المالي ، اذ أن الولايات المتحدة مازالت مستمرة في دفع ما معدله ١١٥ دولارا في الثانية الواحـــدة، أو ٦٧٧٧ دولارا فـــي الدقيقـــة الواحدة، أو ١٠ ملايين دولار كل يوم، كما فعلت خـــلال الســـنوات العشـــرين الماضية، أم على الصعيد السياسي و الدبلوماسي،حيث تقف الولايـــات المتحـــدة مع الحكومات الصهيونية المتعاقبة أمام المؤسسات الدولية في الخـــروج علـــى القانون الدولي أو انتهاك حقوق الانسان.

لقد أطلق المفهوم الا مريكي – الصهيوني للسلام رصاص الرحمـــة علـــى إتفاقيات أوسلو،منذ أن تمت تسمية آرييل شارون وزيرا للخار جية فـــي عهـــد خصمه اللدود في الليكود بنيامين نتنياهو ، حيث أعيد الاعتبـــار لـــــه ، وزار واشنطن في شهر تشرين الثاني ١٩٩٧، من أجل لقاء مستشار الأمـــن القـــومي في عهد الرئيس السابق كلينتون ، ساندي بيرجـــر. وهـــاهو رئـــيس الـــوزراء

الصهيوني آرييل شارون يعتبر أن إتفاقيات أوسلو و ملحقاتها لم تعد موجـــودة، وأنها مجرد حبر على ورق ، كمقدمة لتنفيذ مخططه الإجرامـــي الرامـــي إلـــى تقطيع أوصال قطاع غزة، في الوقت الذي ينتشر فيه حوالي ٧٥ ألـــف جنـــدي صهيوني بدباباتهم و أسلحتهم الثقيلة في الضفة الغربية، يقتلون و يـــدمرون، و يمشطون المدن الفلسطينية المعاد الانتشار فيها حسب اتفاقية أوسلو، و يـــدمرون البنى التحتية للسلطة الفلسطينية، و يسحقون المخيمات بمن فيها، هذه المخيمات التي تنتظر العدالة منذ أكثر من خمسين عاما تظهر الآن مشاهد أنقاضـــها فـــي المحطات التلفزيونية، بقايا مبان منهارة، و بيوت تحولت إلى ساحات حـــرب و خراب، وشهداء يوميا، فما هي فلسطين الآن ؟

و لم يكن هذا الموقف الصهيوني مفاجئا في شيء، لأن" عمليـــة الســـلام" الأمريكية التي أطلقها جورج بوش الأب عام ١٩٩١ ، لم يعـــد لهـــا وجـــودا. ومادامت إتفاقات أوسلو لم تعد قائمة،و كـــذلك الأفكـــار التـــي طرحـــت فـــي مفاوضات كامب ديفيد الثاني و طابا ، فهذا يعني أن السلطة الفلســـطينية التـــي انبثقت عنها لم يعد معترفابها. فخلال الخمسين عامـــا الماضـــية وطـــد الكيـــان الصهيوني نظاما إستعماريا إستيطانيا قاسيا بسبب الإبتزاز و الجرائم و تـــدمير المساكن و الثقافة حتى الأشجار لم تسلم مـــن العـــدوان، و انتهجـــت القيـــادات الصهيونية التي تعاقبت على الحكم "استراتيجية الحـــرب الدائمـــة"و "الإحـــتلال الدائم"و "استعراض القوة المستمر" كعوامل لازمة لتماسك المجتمع الصـــهيوني .لذلك استفاق الشعب الفلسطيني في إنتفاضته الأولى عام ١٩٨٧ و التـــي كـــبح جماحها اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، و بدعم أمريكي مطلق يتم العمل بالمشـــروع الصهيوني الشاروني الذي يقوم على سياسة إلغاء الشعب الفلســـطيني ، و مبـــدأ التهجير و الترانسفير دون سابق إنذار. و تجلى ذلك بالسياســـة القمعيـــة ضـــد الفلسطينيين مما ولد الإنتفاضة الثانية في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، و بدأ معها الغضب العارم بالتصاعد، و من ثم حرب شارون و المجازر الوحشـــية التـــي إرتكبهـــا الجيش الصهيوني و لا يزال .

و بعد توقيع إتفاق أوسلو، و بروز نذر تبلور الكيـــان الفلســـطيني، كانـــت السلطة الفلسطينية تنظر إلى هذا الإتفاق بأنه مفتـــاح بنـــاء الدولـــة الفلســـطينية المستقلة. غير أن كل ما كان يقصده الصهاينة في ذلك الوقت هو إخلاء بعـــض المناطق الفلسطينية المحتلة، كي تديرها هذه السلطة بالوكالة ،فيما يبقى الكيـــان الصهيوني الطرف المهيمن الذي يقرر كل خطوة ثالثة. وفضلا عن ذلك ، فـــإن

إتفاقيات أوسلو كانت خديعة كبيرة للتمويه على عملية الإجهاز الشامل على الشعب الفلسطيني، وإجتثاث طموحاته في الحرية و الإستقلال و حق تقرير المصير..و ماحصل نتيجة "أوسلو" شكل في واقع الأمر إنتحارا أو نحرا جماعيا لشعب بأكمله.

و كانت إتفاقيات أوسلو بمنزلة الكارثة الجديدة التي حلت بالشعب الفلسطيني ، إذ نتج عنها كما يقول نعوم تشومسكي نجاح الكيان الصهيوني في خمس نقاط إرتكازية على الأقل، وهي:

١-فك الإرتباط بين المسارات العربية، المتداخلة و المترابطة عضويا بحكم التاريخ و الجغرافيا و الهوية القوميةالواحدة و الخطر المشترك.

٢-تحولت قضية شعب و إستقلاله و حريته الى مسألة جزر معزولة وطرقات و جسور و معابر، وأشلاء ممزقة...و كلها تحت الإحتلال تفتيشا و أمنا و مراقبة.

٣-تهجير مدروس على مدى سنوات عبر الهدم و التدمير للأحياء العربية وإلغاء الهويات و القيود ، ومحاصرة المدن و البلدات و القرى العربية بمستوطنات مسلحة ماديا و عسكريا و عنصريا.

٤-السماح بقيام شبه سلطة و شبه مؤسسات و شبه أجهزة ليسهل تهميشها و حصارها و تدميرها في أي وقت تراه "اسرائيل" مناسبا لها أو ضروريا لتحركاتها السياسية و العسكرية و الامنية.

٥-وضع الشعب الفلسطيني في سجن جماعي و إستغلال ظروفه المعيشية القاسية جدا للإستفادة من قوة العمل الرخيصة، و ربط من يمكن ربطه باللإحتلال و سلطاته و رجال الأعمال الصهاينة الذين يقومون بدور خطير في هذا الميدان.

و هذا جعل مسيرة الحكم الذاتي الفلسطيني تنتقل من إخفاق إلى آخر، لأن إتفاقات أوسلو لم تكن عقد قران بين زوجين متكافئين في الحقوق و الواجبات، و إنما كانت تسوية بين محتل صهيوني و شعب خاضع للإحتلال. و قد أراد المحتل أن يفرض في كل مرحلة، و بدعم من الولايات المتحدة، وجهة نظر من جانب واحد. و كانت أغلبية الصهاينة يرون في رفض عرفات " العرض السخي " الذي طرح في قمة كامب ديفيد في تموز / يوليو عام ٢٠٠٠، قد "كشف عن وجهه الحقيقي " ،بحسب تعبير إيهود باراك، و عندما أيده سائر

الشعب الفلسطيني فهم إنما أكدوا رغبتهم الدفينة في تدمير الكيان الصهيوني .

و لم تكن مفاوضات كامب ديفيد الثانية تشكل عرضا سخيا، بل كان عرضا صهيونيا يعكس نظرة السلام الذي يفرضه الأقوى على الأضعف. فهو ليس السلام الملتزم بالقانون الدولي، الذي يفرض على الكيان الصهيوني الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلت يوم ١٩٦٧ دون قيد أو شرط، وتفكيك جميع المستوطنات و من ضمنها تلك القائمة في القدس الشرقية، و عودة اللاجئين الفلسطينيين طبقا للقرار ١٩٤ .

فالكيان الفلسطيني الذي سلم به باراك لم يعط سوى سيادة محدودة، إذ تبقى حياة الشعب الفلسطيني مرتهنة لسلطات الاحتلال الصهيوني، و كان من المطروح أن يضم إلى الكيان الصهيوني ٥، ٩ في المئة من مساحة الضفة الغربية، إضافة إلى ١٠ في المئة من الأراضي الواقعة، على طول نهر الأردن يستأجرها الكيان الصهيوني لفترة طويلة الأمد. و قد قسمت الضفة ثلاثة أجزاء تفصل بينها كتلتان ضخمتان من المستوطنات، و يحتفظ الكيان الصهيوني بالرقابة على الحدود الخارجية لما يسمى الدولة الفلسطينية. و لم يقترح أي حل لقضية اللاجئين، و جاءت الاقتراحات الصهيونية في كامب ديفيد الثانية تؤكد أن الكيان الصهيوني لم يتخل عن فكرة إخضاع الشعب الفلسطيني ،كما أن عملية بناء المستوطنات على الأرض كانت مستمرة بلا رحمة.

إذا تأملنا جوهر الرؤية الصهيونية لإنشاء كيان فلسطيني، مهما كان شكله، وجدنا أنها تدور حول فكرة التبعية المطلقة. فإنشاء كيان فلسطيني ضعيف وتابع للكيان الصهيوني فكرة راودت شطرا من النخبة الحاكمة الصهيونية منذ وقت مبكر .ففي ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨، أشار موشي شرتوك (شاريت) وزير الخارجية الصهيونية أمام مجلس الدولة المؤقت ، إلى أنه و زملاءه في الخارجية يفضلون من حيث المبدأ قيام حكومة فلسطينية في الجزء العربي من فلسطين على الإندماج في الأردن. فمثل هذه الحكومة ستكون معتمدة على " إسرائيل ". وسوف تصون وحدة عرب فلسطين كما ستكون حافظا ضد أي اختراق عربي. أما الإلتحاق بالأردن فإنه ينطوي على مخاطر الإندماج العراقي الأردني، فيما ينشيءجارا قويا" لإسرائيل "(٨).

فالكيان الفلسطيني المراد إنشاؤه في أحسن الفروض و العروض الصهيونية، سوف يكون، أو يجب أن يكون منزوع السلاح، و بلا جيش، لديه فقط قوة شرطة لحفظ الأمن الصهيوني، و لا يمكنه الإستعانة بالعرب، و لا

يمكنه تهديد السلامة الإقليمية للكيان الصهيوني. كما لا يمكنه الإتفاق على إجراء مقاطعة إقتصادية أو عقد اتفاق يتعارض مع أمن الكيان الصهيوني .

و قد رفض الشعب الفلسطيني هذه العروض الصهيونية حول الدولة الفلسطينية ، و جاءت شرارة الإنفجار من اللعبة الانتخابية الصهيونية. ففي ٢٨ أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠٠ أصر شارون على زيارة المسجد الأقصى في القدس بطريقة إستفزازية. و بذلك انطلقت الإنتفاضة الفلسطينية الثانية .و عندما انتخب شارون رئيسا للوزراء في الكيان الصهيوني في فبراير/شباط ٢٠٠١ ، كانت إستراتيجيته تتمثل في كسر إرادة المقاومة، و فرض التسوية الإستسلامية على الشعب الفلسطيني، و التوسع في استخدام آلة الحرب الصهيونية المتخمة بأحدث منتجات تكنولوجيا السلاح الأمريكي في ضرب البنى التحتية و مقار السلطة.

و بالمقابل كانت الإنتفاضة الفلسطينية الثانية تدرك بوضوح ما تمثله إستراتيجية شارون و معادلاتها من أبعاد، لذا قررت إسقاط هذه المعادلة مهما دفعت من ثمن، لاسيما أن شارون استفاد كثيرا من أحداث ١١ سبتمبر، ومن توجهات الإدارة الأمريكية الجمهورية التي تعاملت مع فكرة المقاومة المسلحة باعتبارها دربا من دروب "الإرهاب". ولقد أخذت الإنتفاضة الفلسطينية الثانية شكلا أكثر تأججا ، فتحولت إلى عمليات إستشهادية تحدت الكيان الصهيوني وسياسته القمعية، و المسؤولية في ذلك تعود إلى السياسة المتبعة من قبل حكام الكيان الصهيوني على إختلاف أحزابهم. لقد قال شارون أن حرب الإبادة الصهيونية هذه ضد الشعب الفلسطيني قد تكون مرحلة أخيرة لحرب ١٩٤٨ .إنها في الواقع مرحلة أخيرة لمشروع أسس لزرع الكيان الصهيوني في فلسطين، وأراد تغييب أهل هذه الأرض أو فنائهم و تدمير التراث الفني إسلاميا و مسيحيا. و تصف حنة أرندت هذا الاستعمار الصهيوني الاستيطاني بأنه مستوحي من إيديولوجية القرن التاسع عشر التي عملت بها الأمم الأوروبية المعروفة بعنصريتها العرقية.

إن مبدأ الصهاينة القائل بأنهم "شعب بلا أرض " دفعهم لبناء دولة الكيان الصهيوني فوق أرض أرادوها بلا شعب ،و حتموا على الشعب الفلسطيني أما المجازر أو النفي و التشرد، هذه الدولة الصهيونية قائمة على التمييز العنصري، و التوسع و العدوان. و لقد بسط الصهاينة نفوذهم بمعزل عن الشعب الفلسطيني. و ضمن المنظور الإستراتيجي الأمريكي الحالي للحرب

الأمريكية على الإرهاب، و الضربة العسكرية المرتقبة ضد العراق، قدمت الإدارة الأمريكية الجمهورية لشارون كل ما طلبه و من شأنه إنجاح مخططه الإجرامي الفظيع ، الذي هو بمنزلة إرهاب دولة. و في إدارة بوش الحالية ، لاأحد من طاقمه الحكومي يعتبر عرفات وأعضاء سلطته "شركاء" ، بل أن الرئيس بوش أعطى لشارون فرصة كاملة كي يجهز على المقاومة الفلسطينية، ويجر الجانب الفلسطيني إلى مائدة مفاوضات تكون أقرب الى إملاء شروط إستسلام .فتاريخ شارون الدموي يؤكد أنه رجل الإحتلال الدائم لآ "رجل السلام " الذي تحدث عنه الرئيس بوش، و هويبحث عن قيادة فلسطينية تقبل ب"إدارة المناطق" التي تمنح حكما ذاتيا تحت "السيادة" الصهيونية.

فهل تعي السلطة الفلسطينية خطورة ذلك على مصير القضية الفلسطينية، بما يدفعها الى تجسيد قطيعة منهجية وسياسية مع أوسلو و وتبني إستراتيجية سياسية بديلة تنسجم مع خيار الشعب الفلسطيني في إستمرار المقاومة كخيار إستراتيجي ؟

٣ –هل يشكل القرار ١٣٩٧ أساسا لقيام دولة فلسطينية؟

أثار قرار مجلس الأمن الجديد ذي الرقم ١٣٩٧ الذي يدعو – و بغموض شديد – إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، ردود فعل كبيرة لدى العدد الأكبر من الفصائل الفلسطينية، و الكثير من الشخصيات الوطنية و الثقافية و جماهير واسعة من الفلسطينيين في الأرض المحتلة، و مراكز التجمعات الفلسطينية والمهاجر. كما أن هذا القرار استثار قطاعات واسعة من الجماهير العربية وقواها الوطنية و الديمقراطية و معها السلطة الفلسطينية .

و بالمقابل اعتبرت معظم الدول العربية هذا القرار "تاريخيا"لأنه يشكل إختراقا دبلوماسيا كبيرا، علما أن قرار مجلس الأمن المذكور لم يتضمن أية إشارة لقرارات الأمم المتحدة ،كما أنه يعتبر تراجعا عن قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧، و القرارات التي صدرت بعده خاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، فضلا عن أنه قرار غير متوازن لأنه يتجاهل الآثار المأساوية الناجمة عن فظائع الاحتلال الصهيوني و يساوي بين الجلاد و الضحية، ويتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني الذي يقاوم من يحتل أرضه، و لا يعدو كونه محاولة لإشغال الرأي العام العالمي عن المجازر الوحشية التي يرتكبها الإرهابي شارون في فلسطين المحتلة .

ليس من شك أن هناك خلفيات تقف وراء إصدار مجلس الأمن الدولي للقرار ١٣٩٧، خصوصا موقف الولايات المتحدة الأميركية من الصراع العربي– الصهيوني عامة، و إعلان الدولة الفلسطينية خاصة. فالإدارة الأميركية بزعامة جورج بوش الإبن أدارت ظهرها للصراع العربي – الصهيوني منذ توليها قيادة الأمور في واشنطن، لكن أحداث ١١ أيلول التي عصفت بالولايات المتحدة جعلت الرئيس بوش يتحدث و بغموض شديد عن ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، و هو ما أثار دهشة المحللين فتعددت تفسيراتهم و تأويلاتهم و أحكامهم حول المبادرة التي أطلقها بوش و باول، ثم سرعان ما اختصر " " أري فلايشر " المتحدث باسم البيت الأبيض تكهنات المراقبين و المحللين و فك أسرار اللغز و قال بصراحة تتعدى حدود الدبلوماسية المعهودة : " إن تصريحات الرئيس محاولة لكسب الدول العربية إلى جانب التحالف ضد الإرهاب " .

و يأتي دعم الإدارة الأميركية للقرار الجديد الذي أصدره مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ حول الصراع في المنطقة، و الذي تضمن رؤية غير محددة لإقامة دولة فلسطينية، و دعا إلى وقف ما أسماه أعمال العنف، من دون أن يحمل الكيان الصهيوني مسؤولية ما يرتكبه من مجازر وحشية بحق الشعب الفلسطيني، ومن دون أية إشارة إلى ماهية هذه الدولة و شكلها و حدودها و سيادتها، فضلا عن تجاهله للقضايا الجوهرية للقضية الفلسطينية كقضيتي القدس و عودة اللاجئين، ضمن سياق المخطط الأميركي – الصهيوني، الذي لا يعدو كونه حلقة جديدة في ترتيبات الاستراتيجية الأميركية لما بعد أحداث ١١ أيلول. ثم إن إدارة الرئيس بوش تريد من خلال دعمها لهذا القرار تهدئة الوضع المتفجر في فلسطين المحتلة تمهيدا لخوض الحرب المرتقبة ضد العراق من أجل إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، و هو ما يؤكد أن السياسة الأميركية تعمل من أجل خدمة أهدافها الاستراتيجية و تحقيق مصالحها و مصالح الكيان الصهيوني في المنطقة تحت شعارات الحل هنا و التهدئة هناك .

إن قرار مجلس الأمن الجديد يقدم " رؤيته " لحل قضية الشرق الأوسط عبر خلق " دولتين "إسرائيلية" و فلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب، ضمن حدود آمنة و معترف بها ". و هذه الرؤية ليست جديدة، إذ اقترحتها لأول مرة لجنة بيل عام ١٩٣٧ التي جاءت لتحقق في الأسباب التي قادت إلى إندلاع ثورة ١٩٣٦ في فلسطين، إذ أصبح قرار تقسيمها بعد عشر سنوات من ذاك التاريخ

قرارا دوليا من خلال القرار الذي أصدره مجلس الأمن ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ بأغلبية الثلثين في الجمعية العامة للأمم المتحدة. و قد إعتبر القرار ١٨١ في حينه (قرار التقسيم قرارا صالحا لحل الصراع العربي – الصهيوني).

و قد جوبه هذا القرار المذكور بحملة إستنكار شعبية واسعة، باعتباره قرارا يتضمن الإعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود على أرض فلسطين. فالخطأ الأساسي في قرار التقسيم ليس في كونه أقر بحق اليهود في إنشاء دولة على أرض فلسطين فقط، بل في كون القرار المذكور يخالف أهم المبادئ التي تم على أساسها إقامة منظمة الأمم المتحدة و التي تنص على عدم جواز فرض أي قرار إذا كان يتنافى مع حق الشعوب في الإستقلال و السيادة وتقرير المصير. و تتبع عدم شرعية القرار ١٨١ كونه لأول مرة يعطي لأقلية ما حقوقا في أرض ليست لها (حقوق ثابتة و غير قابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني) و هذا يتنافى مع أحد أهم المبادئ الأساسية التي راكمتها البشرية عبر آلاف السنين .

إن حق الشعب الفلسطيني الطبيعي في فلسطين يستند إلى العلاقة التاريخية بين أرضه و شعبه. و هو حق تكرسه الحقوق و المواثيق الدولية و لا تخضع لمناقشة أو مساومة، و حين يدافع عن هذا الحق الطبيعي، فإنه يستمد الشرعية من هذا الحق عينه، و لا يسمح لأي طرف بأن يقرر شأن حقه في وطنه. فأرض فلسطين هي أرض عربية إسلامية تاريخيا و ثقافيا و عمرانيا وحضارة. و أرض فلسطين بالكامل وقف إسلامي لا يجوز لأي حاكم عربي أو فلسطيني أو زعيم أو قائد التصرف بها أو المساومة عليها .و القرارات الدولية مثل ١٨١ و ٢٤٢ و ٣٣٨، تتناقض مع هذا الحق تناقضا رئيسيا و جوهريا، لأن هذه القرارات التي تعترف بحق اليهود في إقامة دولة لهم على أرض فلسطين، تتنكر للحقوق التاريخية و القانونية و الوجود السياسي للشعب الفلسطيني و حقه في وطنه، و تشكل تهديدا للوجود العربي و المنطقة بأسرها، بسبب احتلال أرضه و الاعتداء على سيادته. فأرض فلسطين أرض تم الاستيلاء عليها بالقوة بشكل غير شرعي و غير قانوني و تم طرد سكانها من بيوتهم و أملاكهم بشكل مخالف لجميع القرارات و الشرائع الدولية و الإنسانية .

و هذا كله يعني أن القرارات الدولية ١٨١ و ٢٤٢ و ٣٣٨ سمتها الأساسية، أنها استباحت الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في وطنه، و بالتالي

للأمة العربية، فأي دولة فلسطينية تقام على أساس قرار ١٣٩٧ ؟ إن إقامة الدول حق طبيعي للشعوب، باعتبارها شعوبا، و هو حق يأتي من علاقة الشعب بالأرض، و من حق الشعب التاريخي في وطنه، و لا يأتي من قرارات دولية. و لا ينص ميثاق الأمم المتحدة، و لا هو من حقها، أن تعطي قرارات للدولة، أو قرار حق طبيعي. لأن هذا الحق، كما ذكرنا حق طبيعي و تاريخي. و دور الأمم المتحدة، حسب شرعيتها، أن تدافع عن هذه الحقوق الطبيعية، و أن تمنع الاعتداء عليها، حين تتعرض للاعتداء. و ليس من حق الأمم المتحدة أن تتصرف بالحقوق الطبيعية لشعب فلسطين .

فما الذي يعنيه قيام دولة فلسطينية على أساس القرار ١٣٩٧ ؟ قبل الإجابة على هذا السؤال، يجب الإشارة إلى أن الشرعية الدولية مسؤولة عن تزكية قيام الكيان الصهيوني دوليا، لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت القرار ١٨١ سنة ١٩٤٧، و لأن مجلس الامن كرس حماية الكيان الصهيوني بعد ذلك بقرارات كبيرة منها القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨. و بعد ذلك فإن العودة إلى الشرعية تعني:

١- الإعتراف بالكيان الصهيوني حسب القرار٢٤٢ و في هذا تنازل عن أربعة أخماس فلسطين.

٢- قبول مبدأ الحل السلمي للقضية الفلسطينية، أي قبو ل سياسا ت الولايات المتحدة الاميركية و الكيان الصهيو ني و الأنظمة و القوى العربية الإستسلامية، و تجاهل طبيعة العدو الصهيوني الإستيطانية العدوانية، و دوره الوظيفي لخدمة السياسة الإمبريالية .

٣- الإعتراف بحق الهيئات الدولية في انتزاع سيادة العرب الفلسطينيين ، و التقرير بشأن وطنهم، لأن الشرعية الدولية في القرار ١٨١ و ٢٤٢ لم تدافع عن ميثاق الأمم المتحدة بل عن السياسات الامبريالية .

٤- الموافقة على دور حكومة الولايات المتحدة المعادية للعرب، و المؤيدة بإطلاقية للكيان الصهيوني منذ بداية الأربعينات. و لكن هذا الموقف تبلور باتجاه المزيد من العداء منذ عام ١٩٧٣، و قد تحول التعاون الإستراتيجي إلى تحالف إستراتيجي، بين حكومتي الولايات المتحدة الأميركية و الكيان الصهيوني، و أصبح الكيان الصهيوني في عهد إدارة الرئيس بوش الابن، محور السياسة الأميركية في المنطقة، واصبحت مصلحة هذا الكيان الأساس في حسابات السياسة الاميركية،

فيما يمس الشرق الأوسط. و قاد هذا إلى إعتبار القضية الفلسطينية قضية ثانوية، و إلى الموافقة على اعتبار حدود ١٩٦٧ حدودا نهائية وعدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

إن دعاة التطبيع و الإستسلام في الوطن العربي من أنظمة و قوى سياسية و تيارات فكرية و ثقافية و قيادات يقولون اليوم، ليت العرب قبلوا بقرار التقسيم رقم ١٨١، لأنه لو تمت الموافقة على تنفيذه كما جاء في النص المعتمد دوليا، لما حصلت حرب العام ١٩٤٨، و النكبة التي نجمت عنها، و لما وجد لاجئ فلسطيني واحد، و لأصبح لدينا دولة فلسطينية على ٤٥ % من أرض فلسطين، و لا على ٢٢ % كما يطمح الآن أغلب المتشددين أو المؤمنين بالدولة الفلسطينية التي عاصمتها القدس الشريف كحل نهائي. و يذهب دعاة التطبيع والاستسلام إلى القول أيضا بأنه لو وافق العرب على قرار التقسيم لما قام الكيان الصهيوني بشكله الحالي على ٧٨ % من أرض فلسطين ، بل على ٥٥% فقط مع بقاء ما لا يقل عن نصف مليون فلسطيني (كان سيصبح عددهم اليوم ثلاثة ملايين) في هذه الدولة التي يقيمون فيها إذا أرادوا. ثم إن بقاء ما يقارب ١٧٠٠٠٠ فلسطيني في أرضهم (جعلهم يزيدون اليوم عن مليون) بات يشكل الآن تهديدا إستراتيجيا و ديمغرافيا على وجود الكيان الصهيوني، فكيف لو بقي النصف مليون ؟ إن بقاء جميع الفلسطينيين في أرضهم و قيام دولة فلسطينية مجاورة للكيان الصهيو ني مع اتحاد إقتصادي يضم ما لا يقل عن ٧٠٠ ألف فلسطيني في ذلك التاريخ كان من الممكن خلال الخمسين سنة الماضية أن يجعل الكيان الصهيوني يضمحل كدولة أو يتلاشى، و كان من الممكن للمشروع الصهيوني أن يتحول إلى مجرد مشروع ثقافي .

و لو افترضنا جدلا أن العرب قبلوا بقرار التقسيم في حينه، فإن الصهاينة و حماتهم الإمبرياليين كانو ا سيرفضونه بدليل أن الولايات المتحدة ا قد سحبت موافقتها عليه عندما أيقنت أن كفة المعارك بدأت تميل لمصلحة الفلسطينيين في بداية حرب ١٩٤٨ قبل ان تتدخل الجيوش العربية، و قبل أن تبدأ الهدنة الاولى.أما بعد أن بدات كفة المعارك تميل لمصلحة الصهاينة في حرب ١٩٤٨بعد أن تدخلت الجيوش العربية، عادت الولايات المتحدة الى تأييد القرار ودعمه بكل إمكانياتها و قوتها ، لكي يصبح الكيان الصهيو ني قاعدة إستراتيجية متقدمة للإمبريالية الأميركية في المنطقة العربية.

إن الحل الذي قبلت به الدول العربية و السلطة الفلسطينية على أساس

القرارات الدولية:١٨١، و٢٤٢، و٣٣٨، وأخيرا١٣٩٧، ينسجم مع متطلبات الحل الأميركي للقضية الفلسطينية، إذ أن الاطراف العربية الرسمية والفلسطينية تريد من وراء ذلك حل مأزق العلاقات العربية –الاميركية، و العربية– الصهيو نية، أكثر من حل مشاكل الجماهير الفلسطينية.

لأن الحل الذي قبلت به الدول العربية و السلطة الفلسطينية يتنازل عن جوهر القضية الفلسطينية، ويقبل بوجود الكيان الصهيو ني على ٨٠% من فلسطين، و في الوقت الذي يسلم فيه بو جود الكيان الصهيو ني ، و بتشريد سكان الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨، لا يملك أية ضمانات لرحيل الإحتلال عن الضفة الغربية و قطاع غزة، و لاحل مشاكل الفلسطينيين الموزعين في مختلف الأقطار العربية و أرجاء الدنيا، أي التخلي عن حق العودة.

كما أن المبادرة العربية للسلام المنبثقة عن قمة بيروت جعلت الحل المنشو د هو الحل المطلوب أميركيا و صهيو نيا، أي مضمو ن القرار ٢٤٢، القائم على الصلح و الاعتراف و الحدود الامنة ، و التطبيع الكامل مقابل الإنسحاب الكامل.و هذه المبادرة العربية تستجيب لمتطلبات الحل الأميركي ، وتسقط سياسة المقاومة. ولأن تكريس هذا الخط ، يخلق و ضعا معاديا لإنتفاضة الشعب الفلسطيني و لمقاومته البطولية،تمارس الدور الإستسلامي فيه القوى العربية و الفلسطينية الرسمية.

إن الموقف الاميركي بشأن الدولة الفلسطينية لايشكل تطورا نوعيا في السياسة الأميركية، بل هو مجرد مناورة تستهدف إعطاء الشرعية لطرف فلسطيني يلقي السلاح و يقضي على الإنتفاضة، و يدخل في مفاوضات مع حكومة الإرهابي شارون ، سقفها الأعلى " دويلة فلسطينية" منزوعة السيادة، هي أقرب الى الحكم الذاتي.حكو مة الولايات المتحدة معنية الآن "بدور إسرائيلي إمبريالي" تحسبا لأية تطورات نوعية محتملة تهدد الوطن العربي، من الداخل والخارج.

إن القضية الفلسطينية هي قضية الصراع العربي مع الإمبريالية الأميركية، وللحركة الصهيونية في فلسطين دورا و ظيفيا تؤديه في هذا المجال. و لذلك يجب أن يبقى الصراع دائرا، و ألا يجزأ، لأن تجزئته في فلسطين ، و محاولة الفصل بين الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيو ني، قاد الحركة الفلسطينية إلى الضلال، و أضاع فلسطين ، و أية محاولة لاعتبار حكومة الولايات المتحدة الاميركية حكما ، سيقو د الى الضلال و الضياع. ثم إن أية محاولة لاعتبار

المشكلة فلسطينية – صهيو نية، سيقزم المسألة، وسيجعلها مثل مئات قضايا اللاجئين في العالم، و سيطرح حل التوطين لمشكلة اللاجئين.

إن الوضع العربي ، ينذر بالكثير من المخاطر، و لكن آلية المقاومة في فلسطين المحتلة ، و قبلها في جنوب لبنان، تتطور.و هاهي الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة المنطلقة منذ عامين تزداد قوة و صلابة، و هذا دليل على حيو ية جديدة في الشعب العربي قادرة ، إذا ما و حدت و نظمت و دعمت أن تهزم مخططات الأعداء، و على رأسهم الإمبريالية الأميركية. و الحال هذه، فإن حل القضية الفلسطينية لا يمر عبر قرارات مجلس الأمن الجائرة من قرار التقسيم إلى القرار الأخير١٣٩٧، الذي يتجاهل حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة، بوصفه قرار ا لا يمكن إعتباره – كمارات صحيفة لو مانيتيه الفرنسية– إلا نوعا من المساومة التي تسعى لتهدئة الوضع في فلسطين المحتلة تمهيدا لتحقيق غايات أخرى أولها ضرب العراق.

■■

الهوامش:

(١)–مكسيم رودنسن – "اسرائيل" واقع استعماري– ترجمة احسان الحصني– مراجعة أنطون مقدسي، منشورات وزارة الثقافة و السياحة و الارشاد القومي في سورية، الطبعة الاولى ١٩٦٧ ،(ص ٢٨). انظر أيضا كتاب هرتزل حول "الدولة اليهودية"(ص٩٥).

(٢)–مأخوذ من :ميلاد الصهيونية السياسية politique du sionisme naissance ، تقديم ا. مانور ، منشورات غاليمار– جوليار ، باريس ١٩٨١ ، (ص ٢٠٦).

(٣)– ح. وايزمان : مولد " اسرائيل

منشورات غاليمار ، باريس ١٩٥٧ (ص ١٨٠). Naissance D,ISRAEL

(٤)– مكسيم رودنسن، مرجع سابق(ص ٥١).

(٥)–المرجع السابق (٥٢).

(٦)– ناجي صادق شراب، الدولة الفلسطينية : و التداعيات و المكانة الاقليمية (رؤية مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، كانون الثاني /يناير٢٠٠٢ ، (ص ٣١– ٣٢). .

(٧)–بول ماري دو لا غورس، منطق الحرب في الشرق الاوسط، جريدة لوموند ديبلوماتيك الشهرية، أيلول ٢٠٠١ ، النسخة العربية التي تصدرها مؤسسة الرأي للصحافة، (ص ٥).

(٨)–جاء ذلك في اطار الجدل الذي أثاره اعلان قيا م حكومة عموم فلسطين في غزة. انظر Avi Shlaim ,The Rise and Fall of All –Palestine Government in Gaza , Journal of Palestine Studies, vol. Xx, no, 1, Autumn 1990(PP220 –

222).

■■

الفصل الثالث عشر

القضية الفلسطينية في مواجهة خطر التصفية

١-خلفيات أزمة السلطة الفلسطينية

القضية الفلسطينية كقضية تمس الإنسان العربي هوية وواقعا أمر لا يحتاج إلى مزيد من التحليل و البيان.القضية الفلسطينية هي حركة التحـــرر الوطنيـــة التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الإحتلال الإستيطاني الصهيوني عبر خيار إستراتيجية المقاومة. لكن العابث بالقضية الفلسطينية هـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكية حكومة و برلمانا من خلال دعمها المـــادي و المعنـــوي اللامحـــدود "لإسرائيل". الولايات المتحدة ليست العابث الوحيد بهذه القضية الإنسانية العربية و لكنها أسوأ و أخطر العابثين بها(١).

و تجتاز القضية الفلسطينية مرحلة أكثر خطرا من أي وقت مضى.و يعود ذلك من وجهة نظرنا لسببين رئيسيين:

الأول: التراجع الذي حصل على الصعيد العربي ، منذ هزيمـــة حزيـــران ١٩٦٧، و الذي قاد الى توقيع معاهدتي السلام بين مصر و الكيان الصـــهيوني من جهة ، و بين الأردن و الكيان الصـــهيوني مـــن جهـــة أخـــرى. فهاتـــان المعاهدتان كما تراهما الولايات المتحدة الأمريكية كانتا نتيجة قرار انهاء حالـــة الحرب من طـــرف واحـــد، وقبـــل التوصـــل الـــى أي اتفـــاق مـــع الجانـــب الصهيوني.اضافة إلى ذلك تصر الولايات المتحدة على مطالبة معظـــم الـــدول العربية بالتطبيع مع الكيان الصهيوني ، و في كل الميادين، بمجرد بدء تحـــرك

المسيرة السلمية، وليس الوقوف عند المقايضة التي إقترحتها قمة بيروت الأخيرة بين التطبيع و الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.و لقد برز إستعداد عربي رسمي للتكيف مع القرار ٢٤٢، تجلى في مظاهر عدة، منها إتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٩ ، و قرارات قمة فاس ١٩٨٢،و قبول مرجعية مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ ، و إتفاقيات أوسلو ١٩٩٣، ومعاهدة وادي عربة ١٩٩٤،باعتبار أن الطريق الذي إختطه أنور السادات لايزال هو الطريق الوحيد المقبول أمريكيا: طريق التسليم قبل التسلم.

و ازداد العجز العربي تفاقما نتاج تراجع الحركة القومية العربية خاصة والحركة الشعبية عامة، مما قاد الى تراجع المد القومي التقدمي ،و فقدان الحكومات العربية قاعدتها الشعبية، ولجوئها الى القوة كأداة للحكم المحلي، أو إلى الدعم الأمريكي الخارجي لضمان و جودها ، أو إلى الوسيلتين معا ، وهذا هو الغالب. و لقد اشترت الدول العربية صكوكا للتأمين على الحياة من الولايات المتحدة ، القوة العظمى الوحيدة المفرطة في قوتها و جبروتها بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، ذات النفوذ الدولي و العسكري و الإستخباراتي والمالي المالي ، مقابل تواطؤ عربي مكشوف على شعب فلسطين، من أجل إنهاء إنتفاضته لحساب الإحتلال الصهيوني، ولو نتيجة لضغط أمريكي شديد الوطأة.

الثاني: التراجع الذي حصل على الصعيد الفلسطيني، من تبني برنامج التحرير إلى تبني برنامج التصفية. و مع أن المقاومة الفلسطينية انطلقت مع بدء انحسار حركة المد القومي التقدمي، فإنها رفعت شعار التحرير، و رفض السياسات الاستسلامية، و حملت السلاح لمحاربة خط الاستسلام و التسوية. ولكن قيادات المقاومة الرسمية ، وبعض الفصائل الفلسطينية الملتحقة بها أخذت منذ ١٩٧٠ ، تتكيف مع الواقع العربي الإستسلامي، ولذلك بدأت منذ ١٩٧١ تنتقد الخط الذي طرحته سابقا. وهكذا صارت سياسة التسوية السياسة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، حسب قرارات مجالسها الوطنية ، وممارسة لجنتها التنفيذية. كما أن الكفاح المسلح الفلسطيني افتقد لقاعدة آمنة على الأرض الفلسطينية، نظرا للسيطرة"الإسرائيلية" المحكمة على هذه الأراضي، كما أنه إفتقد أيضا لحقوق ارتفاق في الدول العربية المجاورة، يؤمن له الإستمرار والإنتظام. وذلك فضلا عن وقوع المنظمات الفلسطينية في أخطاء تكتيكية وإستراتيجية، أدت في ظل تطور عملية التسوية بعد حرب أكتوبر، الى التقليص

التدريجي لهذا الخيار، و التوجه صوب التسوية كخيار ممكن وواقعي عبر المفاوضات، و إعتماد منظمة التحرير الفلسطينية كفاعل اقليمي في إطار هذه العملية خاصة بعد الإنتفاضة و حرب الخليج الثانية(٢).

وفي ظل هذا الوضع العربي الممزق العاجز، والوضع الفلسطيني الرسمي المرتبط به، تجتاز القضية الفلسطينية أخطر مراحلها. و الآن يزداد نهج كامب ديفيد تأثيرا في الوطن العربي، كما يزداد دور حكومة الولايات المتحدة في صنع السياسة العربية. و بالمقابل يتراجع التشديد على الوحدة القومية، و معاداة الإمبريالية الأمريكية في السياسة الرسمية العربية، وتضعف السياسات المعادية للعدو الصهيوني، و تصبح سياسات تنظيف العرب سجلاتهم الارهابية، و مسح أخطائهم بجلودهم، و تأكيد صدقهم في مبادرتهم الخيرة و المحبة للسلام (قرارات قمة بيروت الاخيرة)، وتولي الوصاية على السلاح الفلسطيني، على كل شرطي و كل بندقية و كل طلقة بحيث لا توجه النار، اذا مالزم إستخدامها، إلا إلى الذين يحاولون "إرهاب" الكيان الصهيوني ، و إفساد "خطة السلام" التي ينفذها شارون، هي السياسة العربية الرسمية ، شبه الشاملة– باستثناء سياسات المقاومة لسوريا و لبنان و العراق– بصدد القضية الفلسطينية.

أما على الصعيد الفلسطيني، فإن سياسات السلطة الفلسطينية تزداد ارتباطاً بسياسة الاستسلام العربية، لتصبح عنوان هذه السياسة الاستسلامية ، و طليعة الدفاع عنها. فهذه السلطة التي استمدت شرعيتها من إتفاقيات أوسلو، و ماترتب عليها من مصادر وجود و استمرار، و من أعطيات سلطوية و أجنبية، مالية ومؤسساتية، ظلت طيلة هذه الإنتفاضة تبكي و تنعي "عسكرة الإنتفاضة" حتى لاتتهم بالتقصير في مقاومة الإرهاب من جانب الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني. و كانت الانظمة العربيةتستهدف من تشجيع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على السير في هذا الطريق الإستسلامي، الامور التالية:

أولا:تقديم القيادة الفلسطينية التي كرست شرعيتها باعتبارها الطرف المخول بالتفاوض، وبالتالي ، فإن هذا الطرف هو الذي يمثل الشرعية الفلسطينية و حق التفاوض و"قبول السلام". ولذلك ، فليس من حق أحد معارضته، لأنه صاحب "الحق الشرعي". و لقد كرست هذه الشرعية من الأساس في الجزائر و الرباط لتحقيق هذه الغاية. وجاء إتفاق أوسلو و ملحقاته ليشكل مخرجا لأزمة حركة فتح – كبرى حركات منظمة التحرير الفلسطينية – و التي كانت شرعيتها (بوصفها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني

منذ إعلان القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤) قد تعرضت للتآكل بسبب الإنتكاسات السياسيةو العسكرية التي حاقت بها منذ إندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ مرورا بإجتياح "إسرائيل" للبنان عام ١٩٨٢ و تشتت بنيتها القيادية و العسكرية في دول بعيدة عن المواجهة مع "إسرائيل"، ثم بإندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الأولى في ديسمبر ١٩٨٧، وظهور قوى جديدة مثل حركتي حماس و الجهاد الإسلاميتين و اللتين شكلتا منافسا خطيرا لزعامة المنظمة و دعائها تمثيل الشعب الفلسطيني، أدت كل هذه التطورات الى تعامل قيادة عرفات و الجناح المعتدل في منظمة التحرير مع أطروحات مدريد وأوسلو و السلطة كمخرج لهذه الأزمة وحلا لمشكلة التهديد بالتهميش أو التلاشي(٣).

ثانيا: تبرير أية موافقة عربية على تجميد الصراع العربي – الصهيوني وتحويله من صراع إلى "سلام"، أمام الجماهير العربية، و محاربة كل دعوة لرفض التفاوض و الصلح ، إذ ما مبرر مواصلة سياسة الحرب عربيا، إذا كان الطرف الفلسطيني مالك الشرعية الشعبية و الرسمية قد وافق على السلام.

و ترى الدول العربية المرتبطة بالسياسة الأمريكية ، هذه الفرصة مواتية، لتحويل قضية الصراع العربي – الصهيوني الى قضية مفاوضة، وتشغل الجماهير العربية بمشاغل أخرى، لأن هذه السياسة تتيح للدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية فرصة التخلص من قضية متفجرة، وتسمح لها أن تعيد صياغة سياساتها على ضوء الواقع الجديد.

أما قيادة (م.ت.ف) الرسمية فإن طبيعتها السياسية و الطبقية ، تجعلها جزء من السياسة الرسمية العربية ، ولذلك، فإنها رفعت راية الكفاح المسلح أو مقاومة خط التسوية و الإستسلام، لتحشد الجماهير من حولها، ولكنها في الواقع خططت لسياسة استسلامية، منسجمة مع الخط الرسمي العربي الإستسلامي. ولذلك، فإن هذه القيادة راهنت منذ البدء على الإرتباط بالدول العربية الحليفة لواشنطن، وفي الوقت الذي عادت فيه جمال عبد الناصر ، اتجهت الى السادات، وعززت العلاقة معه، وهاهي اليوم تنسق بشكل كامل مع الدول العربية التي لا تؤدي من الوظائف إلا ما يناسب أهداف الدول الإستعمارية الكبرى و أطماعها ، خاصة الولايات المتحدة الامريكية، التي تصدر صكوك للتأمين على الحياة لهذة الحكومات العربية، حتى وإن كانت هذه الصكوك يدفع ثمنها الوطن إقتصاديا من ثرواته، و سياسيا بالصمت إزاء مايجري من تصفية

للقضية الفلسطينية، و التبعية للسياسة الأمريكية. و قد اتبعت القيادة الفلسطينية سياسة الإستفادة من خلافات المحاور العربية ، لتحقيق أهدافها، ومازالت تجد في هذه الخلافات متنفسا لها.

ثم إن هذه القيادة الفلسطينية لم تثق يوما بحركة الجماهير، و كانت دائما تعمل على تفتيتها و العبث بها، و لقد حاولت دائما أن تزيد من الخلافات في الحركة الشعبية، و أن تحرض الحركة القومية ضد الأحزاب الشيوعية، والحركات الدينية ضد الحركات القومية و التقدمية، و أن تفسد ما استطاعت داخل هذه الحركات لمصلحة إضعافها و لمصلحة الأنظمة، و كثيرا ما عقدت الصفقات مع قوى القمع ضد حركة الجماهير.و بدل أن تعزز هذه القيادة القناعة لدى كل مناضل بضرورة الحركة العربية الشعبية لتحرير فلسطين، كانت تعزز القناعة دائما بعدم جدوى الاعتماد على العرب عموما، وتضخم القناعة بأن الفلسطينيين يخوضون المعركة و حدهم، حتى أصبحت "ياوحدنا" شعارا رسميا، يهتف به رئيس المنظمة في كل المناسبات، مع أن تكريس هذا الشعار لا يقود لغير الأستسلام.

و قامت القيادة الفلسطينية الرسمية منذ البدء بالعمل على المحاور التالية:

أ–رفع شعار المقاومة المسلحة و تمجيد هذا الشعار تمجيدا خياليا، وربطه بشعار "السياسة من فوهة البندقية" دون أن تبني قوى مسلحة ، قادرة على تجسيد الشعار، وفي الوقت الذي سُخف فيه العمل السياسي و النقابي ابتذل فيه العمل العسكري إبتذالاً شديدا. ولذلك لم تبن قوات نظامية ذات مستوى، و لا قوات عصابات قادرة، و تحول العمل العسكري إلى قوات مكدسة في الميدان و المخيمات دون برنامج تدريب أو تثقيف، و دون نظام عسكري من أي نوع، ودون عمليات ضد العدو الرئيسي، خاصة بعد ١٩٧٠ إلا بعض عمليات المناسبات، ولم تبن الفصائل الأخرى قوات مختلفة نوعيا.

و لذلك مجد العمل المسلح لفظيا، وجمد العمل المسلح ضد العدو الرئيسي فعليا، و تحول العمل المسلح من مقاومة تستهدف التحرير الى عمليات متفرقة في المناسبات، و إلى عمليات خاصة في الخارج.

ب – كرست الجهود الأساسية للعمل السياسي و الدبلوماسي و الإعلامي دون أن يعني ذلك الإهتمام بتطوير و عي الجماهير و تعميق قناعاتها بدوها في المقاومة، و انصب هذا العمل السياسي على إكتساب الشرعية السياسية لقيادة المنظمة، وتبرير دورها ووجودها، و نسج علاقات مع الدول و الأنظمة

عامة، و نسج علاقات مع القوى الصهيونية و شبه الصهيونية داخل الكيان الصهيوني، وفي الوقت الذي كان العمل الدبلوماسي و الإعلامي يتسع، كان العمل المسلح يتراجع.و قد برز هذا الإتجاه ، منذ نهاية ١٩٧٠ خاصة، وبرزت معه فكرة الدولة الفلسطينية، ضمن إطار حل سياسي، وأصبحت هذه الفكرة محور عمل قيادة (م.ت.ف).

ج – حرصت قيادة (م.ت.ف) الرسمية على إضعاف دور الفصائل ، بما فيها فتح، لمصلحة المستقلين من الوجهاء و التجار و السماسرة و الموظفين الرسميين، و المناضلين المتراجعين، حتى أصبح هؤلاء أكثرية المجلس الوطني الساحقة و الأكثرية الغالبة في اللجنة التنفيذية، وبذلك عادت المنظمة الى وضعها أيام الاستاذ أحمد الشقيري، وبات رئيس المنظمة هو صاحب الحل والعقد وحده.و في الوقت عينه أضعفت بنية الفصائل، حتى غلب عليها طابع الحياة الوظيفية ، وفقدت فعاليتها السياسية و العسكرية.

إن هذا الوضع كله جعل المنظمة ضعيفة، وغير قادرة أن تطور العمل السياسي أو العسكري، أو أن تكسب معركة التسوية بعد أن تخلت عن معركة التحرير. و لما كانت الدول العربية ، ترى هذا الوضع ملائما، لأنه لايجعل الطرف الفلسطيني قويا، و يتيح الفرصة للسياسات الرسمية أن تستخدم ضعف المنظمة في إملاء السياسات التي تريد، فان الدول العربية تدفع باتجاه بلورة موقف فلسطيني إستسلامي، يعلن الإستعداد للمفاوضة، و قبول وجود الكيان الصهيوني.و عملت الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية على محاصرة الإنتفاضة الفلسطينية الأولى في الضفة الغربية و غزة، و جر القيادة الفلسطينية إلىخيار البحث في الإجراءات العملية لنيل الرضا الأمريكي – الصهيوني، إذ أرادت أن تتعاطى مع قضايا الضفة الغربية و غزة، فكان توقيع إتفاق أوسلو في ١٣ أيلول ١٩٩٣ .

و لقد فرحت قيادة المنظمة الرسمية و الفصائل المؤيدة لها ، لأنها تريد أن تكرس كونها سلطة ولأنها تسعى إلى الموقع الذي قدمه لها الكيان الصهيوني مناورة، ولان هذه القيادة ، لاتقدر مسؤوليتها إزاء جماهيرها. وإذا كانت هذه القيادة ، قد ظلت عاجزة عن حل مشاكل المخيمات التي حكمتها في لبنان منذ ١٩٦٩ ، فكيف ستحل مشاكل جماهير مدن و قرى فلسطينية لا تستطيع الوصول اليها بسهولة.

وبعد توقيع إتفاقيات أوسلو و ملحقاتها أصبح الوضع الفلسطيني ملتبسا

بعض الشيء و يعاني من الإزدواجية بين إستمرار منظمة التحرير الفلسطينية و ظهور السلطة الفلسطينية التي نالت شرعيتها من أوسلو، بوصفه إتفاقا مليئا بالمطبات من حيث نوع الصلاحيات المعطاة للسلطة الفلسطينية، فهي سلطة "شبه دولة" في المناطق(أ)- مناطق تحت السيطرة الفلسطينية إداريا و أمنيا- وهي سلطة حكم ذاتي في مناطق (ب)- مناطق يتولى فيها الكيان الصهيوني الشؤون الأمنية فقط- و هي أخيرا لا سلطة في مناطق (ج) المناطق الواقعة تحت الإحتلال الصهيوني.

في غضون ذلك برزت الحركات الإسلامية الجهادية في فلسطين المحتلة المعارضة لنهج أوسلو، و قامت بعمليات إستشهادية على إمتداد السنوات ١٩٩٦و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ . و بلغ عدد العمليات التي نفذتها حركتي حماس و الجهاد الإسلاميتين ٣٦ عملية استشهادية خلال السنوات الآنفة الذكر، خلفت ٢٤٣ قتيلا صهيونيا، وأكثر من ٦٠٠ جريحا.

لاشك إن هذه العمليات الإستشهادية لم تكن تشكك في شرعية السلطة الفلسطينية فقط، بل شككت أيضا في إمكانية قيادتها للشعب الفلسطيني نحو الحرية و الإستقلال و الإستقرار الإقتصادي. وكان الكيان الصهيوني يلجأ إلى إغلاق الضفة الغربية و غزة و منع العمال الفلسطينيين من الدخول اليه، عقب كل عملية إستشهادية، الأمر الذي أدى إلى مفاقمة الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية داخل أراضي السلطة الفلسطينية.ومن ثم راحت علامات التأييد والحماس لإتفاق أوسلو و السلطة تتزوي تدريجيا ، فيما استغلت حركتا حماس و الجهاد هذه الأوضاع لرفع شعبيتهما في الشارع الفلسطيني، إما بتنفيذ العمليات الإستشهادية ضد الكيان الصهيوني على أساس أنها ستعجل بإخراج الإحتلال، أو بتنفيذ مشروعات لرعاية الأسر الفقيرة و المتضررة من الإغلاق الطويل للضفة الغربية و غزة.كما تسبب هذه العمليات أيضا في توقف عملية التسوية و تأخر استحقاقات الكثير من الإتفاقات التي كان قد تم توقيعها بين الكيان الصهيوني و السلطة، لينتهي الأمر بتفجر الأوضاع مجددا في٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، و بدء حرب علنية بين الكيان الصهيوني و السلطة انتهت بتدمير بنية هذه الأخيرتبشكل تام.

و بموازاة ذلك كانت فضائح الفساد التي أخذت في التفجر حول السلطة منذ عام ١٩٩٧ قد قوضت آخر معالم مشروعيتها بحيث بدت مطالب لإصلاحها و كأنها نوع من التوافق بين إرادات الداخل و الخارج، و إن إختلف

شكل الإصلاحات المطلوبة و فق الجهة التي تطالب بها(٤).

٢- إصلاح السلطة .. من المنظور الأمريكي-الصهيوني

في ظل تجاهل المسائل الأساسية للصراع و نزولا عند رغبة شارون، فرض الرئيس بوش في خطابه الذي أ لقاه في شهر حزيران ٢٠٠٢ ،مطالبا وفارضا شروطا تبدو غير واقعية، لا بل سريالية بطبيعتها. و ضمن أخطر ما ورد في خطاب بوش أنه وضع الإصلاحات الفلسطينية شرطا مسبقا للتحرك على المسار السياسي من المفاوضات. فالرئيس بوش يدعو إلى مكافحة " الإرهاب الفلسطيني " و فرض الأجندة الصهيونية على الساحة الفلسطينية، أي إعطاء الأولوية للمسألة الامنية ، و إعادة تأهيل السلطة و أجهزتها الأمنية، أي إقدام الشعب الفلسطيني على إنتخاب زعماء "جدد غير متورطين"، و بناء ديمقراطية حقيقية تقوم على التسامح و الحرية و تستند إلى مؤسسات سياسية وإقتصادية جديدة تماما و إلى إقتصاد السوق .و من الطبيعي أن تحظى هذه الديمقراطية بمجلس تشريعي ذي صلاحيات، و دستور جديد، و قطاع خاص بسيط، و حكومة تشريعية، و محاكم قانونية شفافة فضلا عن ممارستها فصل السلطات و منح الوزراء صلاحيات و مكافحة الفساد.

تدمير الإرهاب، أي القضاء على الإنتفاضة، و المقاومة الفلسطينية حسب بوش، شرط مسبق. و يكون ذلك بإشراف خارجي على بناء أجهزة أمنية ذات قيادة موحدة و قابلة للمبادلة. و هذا يعني أن الإصلاحات السياسية و المالية والأمنية في المؤسسات الفلسطينية التي يطالب بها بوش مرهونة بشروط عديدة ، لعل أهمها أن الولايات المتحدة سوف تبقى سيف الفيتو الأمريكي معلقا فوق رأس أي قيادة فلسطينية جديدة، مثل إصدار الأحكام بشأن صدقيتها أو الموافقة على أدائها، و قد أوحى بوش أن حكومته هي التي ستقرر ما إذا كانت الإصلاحات الفلسطينية جدية أم تجميلية من خلال الإشارة إلى الإشراف الدولي على الأداء الفلسطيني .و هذه الشروط تعني أن بوش يريد أن يخضع الشعب الفلسطيني بكامله إلى فترة إختبار أو إمتحان (تذكر بأنظمة الإنتدابات الإستعمارية الأوروبية التي فرضت على شعوب المنطقة، في أعقاب الحرب العالمية الأولى) تستمر لمدة ثلاث سنوات، قبل أن يقررها و حكومته بالتنسيق مع الكيان الصهيوني، ما إذا كان الشعب الفلسطيني يستحق قيام دولة أم لا .

خيارات بوش و شارون تجاه الشعب الفلسطيني هي خيارات تجاه الأمة

العربية من محيطها إلى خليجها، و المذابح و الإعتداءات التي ترتكب يوميا في فلسطين بإجازة ضمنية من واشنطن، يجب أن تكون المعيار لحقيقة الديمقراطية الأمريكية المزعومة، و التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، كمدخل للعبور إلى القضاء على النظام العراقي، وبسط سيطرتها بصورة كاملة على الوطن العربي، كي تدور كل البلدان العربية المجزأة في فلك الهيمنة الأمريكية المطلقة، و تنحني أمام آلة القتل و التدمير و الصهيونية .

إذا، فخطاب بوش منحاز بالكامل للكيان الصهيوني، و هو يؤيد كل ما يقوم به من جرائم حرب حاليا في فلسطين المحتلة، فيما لم يقدم للفلسطينيين سوى تكرار مواقف أمريكية سابقة كالموقف من الإستيطان ، مع وعد مبهم موثق بشروط تعجيزية لإنشاء دولة فلسطينية مؤقتة ! فالتركيز على تغيير قيادة عرفات، و محاربة ما تسميه واشنطن بالإرهاب (المقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال) و ذلك في مغالطة للشعارات التي ترفضها الولايات المتحدة ،حيث أن تغيير القيادة الفلسطينية شأن داخلي يخص الشعب الفلسطيني وحده، و ليس من الديمقراطية في شيء أن تفرض جهات خارجية هذا التغيير أو تتدخل فيه. وليس هناك اية قوة في العالم تتكرعلى الشعب الفلسطيني حقه في مقاومة الاحتلال و الدفاع عن النفس و استرجاع الحقوق الوطنية التي كفلتها القوانين والقرارات الدولية .

و رغم إدراك الولايات المتحدة التي تبدو أنها مقبلة على شن حملة عسكرية و اسعة النطاق ضد نظام الرئيس صدام حسين بغية إسقاطه، خطورة استفزاز الدول العربية في مثل هذا التوقيت ، إلا أنها أيدت كافة المواقف الصهيونية بدءا من عملية السور الواقي التي أثرت بشكل كبير على السلطة الفلسطينية و حتى سياسة أو شعا ر " لا إصلاح في السلطة بدون رحيل عرفات". و لايمكن تفسير هذا الموقف الا بإدراك الولايات المتحدة عجز الوطن العربي عن فعل أي شيىء في مواجهة مثل هذه السياسة، أو ربما بعدم فهم الأمريكيين للداخل الفلسطيني و مشكلاته كما كتب الصحافي الصهيوني بن كسفيت في معاريف ٢٠٠٢/٥/٢٤ حيث قال "أن جهات عربية عديدة- مصر على وجه الخصوص- عبرت عن إستغرابها من حقيقة أن "اسرائيل" و أمريكا تطالبان الفلسطينيين بالديمقراطية و الإنفتاح و الشفافية و مكافحة الفساد، و في المقابل تعملان على إبراز مجموعات تشكل رمزا مطلقا لما هو عكس ذلك من أمثال محمد رشيد المستشار الاقتصادي لعرفات". و على عكس مافهم كسفيت

فإن تأييدها لشخصيات مشكوك في اختلاقها عن عرفات المتهم بالفساد يؤكد أن الهدف الحقيقي هو نقل الكرة الى ملعب الفلسطينيين لإرباكهم و إكتساب فسحة من الوقت لخدمة الأهداف الصهيونية(٥).

و كان الرئيس بوش على إمتداد أشهر طويلة، يطالب عرفات باختيار معسكره. و فيما كان المطلوب المعلن محاربة " الإرهاب الفلسطيني "كان المطلوب الضمني إتجاه خطوة توازي خطوتي الرئيس أنور السادات و الملك حسين، أي إنهاء حال الحرب مع الكيان الصهيوني من طرف واحد، قبل التوصل إلى أي اتفاق مع العدو الصهيوني، و ما إعتبره الرئيس الأمريكي مراوغة قيادية فلسطينية، و بنى عليه موقفه من قيادة عرفات، هو إحتفاظ عرفات بأوراق تمكن من توظيف المقاومة في أية مفاوضات مستقبلية. و كانت عملية " كتائب الأقصى " المحسوبة على حركة فتح أتت في خضم الإعداد للخطاب الموعود، و دقت بذلك المسمار الأخير في نعش عرفات أميركيا. وفضلا عن ذلك، فإن قرار الإستسلام المطلوب من الفلسطينيين مده الرئيس الأمريكي ليشمل الدول العربية كلها. فخطاب الرئيس بوش ليس جزءا من الحرب الصهيونية الشارونية على الشعب الفلسطيني فقط، بل هو حرب أمريكية بإمتياز على العرب، حين وجه بوش إنتقادات قوية لسوريا و إيران، بوصفها إنتقادات تعكس إنتصار التيار المتشدد في الإدارة الأمريكية، الذي يطالب بضرورة قيام أولئك الذين يرغبون بالسعي للسلام لعزل سوريا إذا لم تتخذ الخيار الصحيح في الحرب ضد الإرهاب. فالدول العربية مطالبة اليوم بالتطبيع الكامل، و في كل الميادين، بمجرد ذلك التحرك للمسيرة السلمية، و ليس الوقوف عند المقايضة التي إقترحتها قمة بيروت الأخيرة بين التطبيع والإنسحاب إلى حدود ١٩٦٧. لقد أفصح الرئيس الأمريكي عن أن الطريق الذي إختطه أنور السادات لايزال الطريق الوحيد المقبول أمريكيا و صهيونيا : طريق الإستسلام قبل التسلم.

٣- إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية

إلى أين تقودنا مشاريع التسوية الإستسلامية المطروحة؟ و هل من الممكن أن تكون هناك تسوية مع العدو الصهيوني ؟ و هل يوجد حل وسط في الصراع و الحرب بين الأسطورة الصهيونية المطلقة و منطق التاريخ، و بالتحديد تاريخ تحرر الأمة العربية؟

و الواقع أن سياسة التسوية حقيقة تاريخية معاصرة، حاضرة في كل حروب العرب ضد الكيان الصهيوني، و تدعمت أسسها أيضا بكسب العدو الصهيوني كل حروبه ضد العرب، منذ عام ١٩٤٨ و حتى الآن. و هي موجودة لتبقى مادامت موازين القوى في المجالات العسكرية و السياسية والإقتصادية و الثقافية بين العرب و العدو الإمبريالي – الصهيوني، مختلة لمصلحة هذا الأخير، و ماتنتجه هذه الموازين من حرية في العمل و الحركة والمناورة و فرض الشروط الإستسلامية المذلة على الطرف العربي والفلسطيني الضعيف، و العاجز، و المهزوم، تسير في الإتجاه المتناقض جذريا مع موازين القوى الطبيعية في الوطن العربي، في محاولة عبثية للوقوف ضد حركة تقدم التاريخ، تيار التحرر و الوحدة، و كما ستظل لمرحلة طويلة.

اذا كانت كل حرب حقيقية هي فن حوار القوى أو بالأحرى فن حوار الإرادات السياسية، التي تستخدم القوة العسكرية، باعتبارها سلاح الإقناع، أو الإرغام، أو الإبادة، للعدو في ميدان القتال، اذ يترجم هذا الأخير موازين القوة عسكريا، فإن التسوية تستخدم نفس القوة كسلاح الإقناع، أو الإرغام، أو الإخضاع، أو التصفية، التي يفرض بها العدو شروطه على الطرف المهزوم، أو المغلوب، أو الضعيف، على مائدة المفاوضات، بإعتبار هذه الأخيرة تترجم موازين القوة العسكرية و السياسية دبلوماسيا.

إن الحرب و التسوية لا تستطيعان أن تعكسا إلا حقائق القوة خارج ميدان القتال ، و مائدة المفاوضات، و كلتاهما و جه من و جوه صراعات هذه القوة بين طرفين متعاديين، و متناقضين جذريا في مصالحهما، و متصادمين في إستراتيجيتهما ، و متصادمين أيضا في ضرورات أمنهما. و هكذا ، بحسب المنطق و التاريخ، و الحركة السياسية الواعية، و المقاومة الراديكالية، تمثل التسوية، التصفية،و السحق و الإبادة، و استخدام أقصى أشكال العنف همجية وبربرية من جانب القوة السائدة و المنتصرة و المعادية للثورة الفلسطينية المعاصرة.و هو مايتجلى بصورة واضحة الآن في فلسطين المحتلة من جانب القوات الصهيو نية بقيادة مجرم الحرب آرييل شارون.

و علينا أن نرى بوضوح ، أن خطورة الإتجاه نحو التسوية، تتمثل أساسا في المسألتين التاليتين:

الأولى: تغييب و إنتفاء المعالم الأساسية و البرامج السياسية للتحرير الكامل، و تمييع الأهداف الأساسية و الإستراتيجية للمقاومة

الفلسطينية، ليحل محلها الركض وراء سراب مشاريع التسوية، التي إتخذت تعبيرات متعددة، و أشكالا مختلفة، لتقود في النهاية إلى تصفية القضية الفلسطينية، كما يجري الآن.

الثانية: تحويل طبيعة الصراع العربي – الصهيوني من كونه صراعا عدائيا تناحريا مع الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني إلى مجرد "نزاع" يجري حله سلميا، وفق شروط التسوية الأميركية – الصهيونية.

و لما كانت معظم فصائل المقاومة الفلسطينية قد إنخرطت في نهج التسوية، بإستثناء الحركات الإسلامية الجهادية، و فصائل جبهة الإنقاذ الفلسطينية و في ظل موت إتفاق أوسلو ، ووأد المجرم آرييل شارون ما يسمى العملية السلمية بدعم مطلق من الإدارة الأميركية، فإن هذا الوضع الجديد، الذي هو وضع التصفية المتسارعة للقضية الفلسطينية، يتطلب إعادة نظر شاملة وجذرية، و تقويما عاما لتجربة المقاومة الفلسطينية من زواياها المختلفة. إن الوعي النقدي الجديد الذي يريد تمحيص تجربة المقاومة الفلسطينية بعيون جديدة، و عقل جديد، و فكر جديد، و المنطلق من عقلانية التاريخ، مهم، لكي يحدد مكامن الضعف و التفسخ و الخلل في البنيان الداخلي للمقاومة، في سبيل تأسيس وعي مطابق جديد، الذي لا يمكن أن يكون إلا على أرضية الحقيقة الواقعية ، بإعتباره شرطا للإنتقال إلى الثورية العقلانية، و البحث عن نقطة بداية لنهضة جديدة تعيد بناء الحركة الوطنية الفلسطينية في إرتباطها الصميمي أساسا بتغيير الوضع العربي، من خلال التخطي الجدلي للإشكالية القديمة السائدة في الفكر السياسي العربي بتلاوينه المختلفة، القومي و الماركسي، والإسلامي، لمصلحة بلورة المشروع القومي الديمقراطي النهضوي. فالوعي الراديكالي الحق لا يمكن أن يكون إلا نقديا، و هو وحده القادر على التغلغل إلى جذور أزمة المقاومة الفلسطينية، بما أنه يتناقض كليا مع الوعي السياسوي التقليدي اليومي الذي يظل عالقا على السطح السياسي .

و الواقع أن نقد تجربة المقاومة الفلسطينية يعني نقد الحركة السياسية الفلسطينية الممثلة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، مع ضرورة إستثناء الحركة الجماهيرية في الداخل المتجسدة في الإنتفاضة الفلسطينية الباسلة. كما أن الوعي النقدي الذاتي للحكم الذاتي ليس مبضعا لتشريح مرحلة إنتقال الواقع الفلسطيني من " السلبية الإيديولوجية " إلى التكيف مع الوقائع السياسية

المستقبلية " للإيجابية الديمقراطية "، بهدف البحث عن صيغة تسوية بين السلطة الفلسطينية و المعارضة الفلسطينية الرافضة لنهج أوسلو، بل سلاحا موجها إلى التسوية، و هو لا يبغي دحض التسوية، بل إبادتها. فوعي الذات بالخنوع والإستسلام و العار الأشد شينا، و بالشروط الأمريكية الصهيونية الأشد وطأة وقبحا في ظل الظروف العربية المتحجرة، هو المقدمة الضرورية لوعي الواقع و عملية تغييره راديكاليا، حين يكون هذا الوعي مطابقا للواقع، و حركة الفكر متسقة معه .

لقد إستأثرت فتح وحدها بإهتمامنا أكثر من سواها من المنظمات الأخرى، لأنها تشكل بتلاحمها الجماهيري و التاريخي محور المنظمة، فهي رائدة الكفاح المسلح، و كانت حركة ذات تأييد جماهيري عفوي، و هي مازالت قوية في الداخل و الخارج على الرغم من بروز الحركة الإسلامية الجهادية في الضفة الغربية و القطاع. أما التنظيمات الأخرى، على اختلاف تلاوينها فيمكن توزيعها على النحو التالي :

الماركسية (الجبهتان الشعبية و الديمقراطية، و الحزب الشيوعي بشقيه)، و القومية (الصاعقة، و جبهة التحرير العربية) و هما فرعان من حزب البعث العربي الاشتراكي، أو جبهة النضال الشعبي الفلسطيني والحركة الإسلامية بشقيها(حماس و الجهاد الإسلامي)، و التجمع شبه العسكري (القيادة العامة).

و إذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية هي جماع المسألة الوطنية التي تعبر عن نزوعها إلى التحرر و الإستقلال، و التي تشمل موضوعيا جميع التيارات الفكرية، و القوى السياسية بصرف النظر عن إيديولوجيتها، وبرامجها السياسية و أهدافها ، و تركيبها الإجتماعي، و أساليب عملها، فإننا معنيون بنقد حركة فتح، باعتبارها الحركة الرائدة و الكبرى و القائدة للعمل الفلسطيني، وباعتبار أن أفكارها و ممارساتها هي التي حكمت الساحة الفلسطينية. علما أن فتح منقسمة إلى طرفين منذ ٩ أيار ١٩٨٣، طرف غطى وجه سياسته الإستسلامية التي هي بدورها وليدة تبنيه خط التسوية منذ العام ١٩٧٠، مرة بالواقعية، و بإستقلال القرار الفلسطيني، و طورا بإستثمار و رفض الولايات المتحدة و الكيان الصهيوني لأي دور فلسطيني قبل الإعتراف بالقرار ٢٤٢، ووقع إتفاق أوسلو بقيادة عرفات عام ١٩٩٣. و طرف وطني ديمقراطي مازال حاملا لواء المسألة الوطنية الفلسطينية على قاعدة حشد كل القوى الوطنية الرافضة للاتفاق في إطار سياسي جديد، و على أساس برنامج وطني راديكالي

يجعل من المواجهة الجادة و الفعالة لمقاومة الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة محورا أساسا في إستراتيجيته السياسة .

إن تأخر الوعي الإيديولوجي السياسي للقيادة المتنفذة في فتح، و بالتالي في المنظمة، كان عاملا حاسما في إستمرار الوعي المحافظ الإمتثالي و التقليدي الذي يخنق كل تساؤل، و يرفض تجسيد القطيعة المنهجية و المعرفية مع كل نزعة ماضوية و تقليدية في تطور مستقبل المسألة الوطنية الفلسطينية عقب الهزيمة العربية أمام الإمبريالية الغربية و الكيان الصهيوني. لقد مثلت هذه القيادة أكثر الفئات الوسطى تخلفا طبقيا و إيديولوجيا، و مثلت أكثر الفئات المتعلمة تخلفا نتيجة انتمائها الإيديولوجي إلى الإيديولوجيا التقليدية المحافظة والامتثالية. و هذه الأرضية تؤكد لنا أن هذه الفئات التي عاشت على هامش علاقات الإنتاج النفطية، كانت تطمح طبقيا لكي تصبح قوة اقتصادية موازية للقوى الطبقية الحاكمة، و هي إيديولوجيا ماضوية و تقليدية أسهمت في تعطيل سيرورة تكوين وعي نقدي حديث مطابق و راديكالي، لتأسيس فكر سياسي حديث يتجاوز الواقع العربي و الفلسطيني المهزوم .

ذلك أن كل عملية ثورية حديثة تقتضي بلورة إيديولوجية حديثة. فالتأكيد على الحداثة الإيديولوجية، هي بمثابة التأكيد على جذرية البرنامج السياسي، وبالتالي راديكالية العملية الثورية ذاتها في ظل بلد متأخر يعيش في ظرف الإحتلال الإستيطاني. و إذا كانت كلمة اليمين مثل كلمة اليسار، و كلمة الرجعية مثل كلمة التقدمية، متساوية لغويا في دلالتها المعرفية و الفكرية، إلا أن التناقضات و التعارضات فيما بينها، و في داخلها هي تناقضات وتعارضات للواقع، لأن كلمة اليمين ليست يمينا و لا كلمة اليسار يسارا. لذا كان يجب التمييز بين حكم القيمة الإيديولوجية و حكم الواقع، الذي يقود بالضرورة إلى التمييز بين الفكر و الإيديولوجيا. لذا عندما نتكلم عن اليمين الفلسطيني، لا نطلق عليه موقفا إيديولوجيا دوغمائيا ضمن التصنيفات الإيديولوجية التي سادت الساحة العربية و العالمية، وعندما نحلل ماهية بنية أفكاره، و الوظيفة التي تؤديها، أو الدور الذي تقوم به ضمن منظومته الإيديولوجية المعنية. فاليمين الفلسطيني تقاطعت ملامحه " الفردية " مع مطامح الجماهير الفلسطينية في البداية في أنه طرح القضية الفلسطينية، و اختار أسلوبا " ثوريا " في النضال. وكان جوهريا يريد تدعيم وضعه الاقتصادي بسلطة سياسية ككل الفئات الاجتماعية الطامحة و الحاكمة، و لذلك سعى لكي يحصل على سلطة بأي ثمن،

" سلطة وطنية "، حكم ذاتي الخ، و لكن ضمن نطاقين محددين هما :

الأول : أنه لا يتناقض مع الطبقة البرجوازية الكمبرادورية العربية، فهو يطمح لأن يكون جزءا منها، لا نقيضا لها، و يعمل لكي يتحول إلى قوة اقتصادية كمبرادورية وسيطة تجاريا مثلها، لا قوة متناقضة لها .

الثاني : أنه لا يتناقض مع الدولة التسلطية القائمة في الوطن العربي، فهو ليس ضد القمع، و هو ليس ضد التجزئة، و ليس ضد الأنظمة الحاكمة، و ليس ضد التأخر التاريخي، و ليس ضد التخلف أو الإستغلال .

و من هذا المنطلق لم يكن لقيادة فتح تصور ثوري تعمل من خلاله، بل كانت تحكمها إيديولوجية متخلفة هي مزيج من الفئات البرجوازية التقليدية (البدوية و العشائرية و شبه الإقطاعية). و كان يعني ذلك إعتبار الثورة ثورة تحرر وطني فقط، لا علاقة لها بالمحتوى الديمقراطي و الإجتماعي للثورة. ولهذا فإن فلسفة اليمين الفلسطيني السياسية تقوم على القبول بقيادة برجوازية، وغياب الفرز الطبقي الذي يقود إلى فرز سياسي، و محاولة التوافق مع القوى العربية التقليدية، لأن الأنظمة العربية معنية بالحفاظ على التركيبة الكولونيالية، و من ضمنها الكيان الصهيوني، كجزء من حفاظها على وجودها، و لذلك ظلت ركيزة من ركائز الوجود الإمبريالي في المنطقة العربية. و لم تكن سياسة اليمين ترى في الصراع مع الكيان الصهيوني صراع وجود، صراع راديكالي، يعني إنهاء الوجود الصهيوني في فلسطين، بل كان همها موقعها في المعادلة السياسية العربية، حتى و إن نادت بالثورة المسلحة، فلم يكن الهدف الحقيقي تحرير فلسطين بل استخدامها كمطية للحصول على سلطة ما، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة .

إن هدف الثورة المسلحة كان إستقطاب الجماهير الفلسطينية في ظروف هزيمة ١٩٦٧، حيث كان الفلسطينيون مندمجين في الأحزاب القومية والحركات التحررية و شكلوا قوة فيها طيلة الخمسينات و الستينات. و جاء برنامج اليمين الفلسطيني القطري ليطرح عليهم الإلتفاف حول القضية الفلسطينية التي من واجبهم النضال من أجلها بعد خيبة أملهم و مراهنتهم الخاسرة على الأنظمة العربية لتحرير فلسطين، و أساسها النظام الناصري. و

هذا هو أساس المنهج الايديولوجي و السياسي لقيادة حركة فتح التي أكدت على فلسطينية الثورة لعزلها عن إطارها العربي، علما أنه في داخل تنظيم حركة فتح تتعايش عدة إتجاهات إيديولوجية من القومية و الماركسية و الليبرالية إلى الإسلامية. و إذا كان خالد الحسن أحد القادة الأساسيين لحركة فتح قد طرح مرة لمجلة الطليعة التي تصدر في باريس أن الهدف من تشكيل حركة فتح كان كسر شوكة الحركة القومية العربية، التي مثلت قوة طيلة الخمسينات و بداية الستينات لنشر الخط الإسلامي – لأن المد القومي الناصري و البعثي كان عائقا أمام انتشار الإسلام – بالإستفادة من عدالة القضية الفلسطينية و الغطاء الوطني، فإن باقي القيادة اليمينية أرادت أن تحول الجماهير الفلسطينية المستقطبة إلى قوة ضغط بيدها تساوم بها للحصول على " سلطة " في معادلات التسوية .

و التصوران الإيديولوجيان يتقاطعان و يقودان للنتيجة عينها، تفتيت الحركة القومية لتكريس منطق الكيان الفلسطيني القطري، و إبقاء المعادلة القائمة بالتوافق مع الإمبريالية الأمريكية و الكيان الصهيوني، معادلة التأخر التاريخي، و التجزئة، و التخلف، و الدولة التسلطية العربية .

القصور الإستراتيجي في رؤية تحرير فلسطين

لقد انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة ضمن وضع عربي إتسم في البداية بإحتدام التناقضين الأساسيين اللذين كانا يحكمان الثورة العربية، و هما : التناقض مع الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني أولا، و التناقض مع واقع التخلف العربي، ثانيا. و لكن في مرحلة ما بعد هزيمة ١٩٦٧، انطلقت القيادة اليمينية الفلسطينية ضمن ظروف عربية مواتية لها تمثلت على النحو الآتي : اجتياز عدد من الأنظمة العربية أزمة الخمسينات و الستينات، حين كان الصراع محتدما بين الحركة الشعبية من جهة و الإمبريالية و القوى التقليدية من جهة أخرى .و في الوقت الذي عملت فيه هذه الأنظمة على توطيد أركانها، كان الصراع ضد الناصرية متأججا، مثلما كان الصراع داخل الحركة القومية متفاقما، و لذ أيدت الأطراف المعادية لعبد الناصر قيادة اليمين، فوجدت المال والمنطلق، و استتبع ذلك رؤيتها و موقفها من الأنظمة التقليدية، حيث أكدت منطلقاتها على " عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية " حتى و إن كانت تقوم بسحق الحركة الشعبية، و تطوير علاقاتها مع الإمبريالية الأميركية، و تنسيق خطواتها مع المخطط الأميركي، و التقاء برنامجها مع البرنامج

الأميركي على صعيد تسوية القضية الفلسطينية، و تصفية النضال لتحرير فلسطين، و ممارسة سياسة تقوم على التحالف معها، و معها جميعا ظاهريا، ومع أكثرها تخلفا فعليا. و لذلك جرى النظر إلى العلاقة مع الجماهير العربية على أنها قوة إسناد ليس إلا، و جرى التحالف مع الوطنية العربية على هذا الأساس، و في الواقع كانت العلاقة مع الأنظمة هي الأساس. و ينطبق هذا الأمر في الجوهر على اليمين و اليسار على حد سواء مع وجود بعض التفاوت.

ولا شك أن هذه الرؤية الإيديولوجية و السياسية التي كان منطلقها الأساسي النظر للثورة على أنها ثورة فلسطينية أولا، وضعت الثورة في نصابها الحقيقي، لأنها اختصرت الصراع مع الكيان، بإعتباره صراعا فلسطينيا صهيونيا. و أن هذا المنطق يتجاهل عدة قضايا أساسية، لعل أهمها :

أولا : إن الحركة الصهيونية العالمية المرتبطة عضويا بالحركة الإمبريالية العالمية، حولت مشروعها الخاص بإقامة دولة يهودية إلى أمر واقعة التأخر العربي التي جعلتها تتجاهل الشعب العربي في فلسطين " و كان الكيان الصهيوني يعمل و لا يزال تحت المظلة الإمبريالية الغربية و كجزء من الهيمنة الامبريالية الأميركية على العالم غير الأوروبي. ذلك أن الحركةالصهيونية العالمية كان مركزها أوروبا حين كانت الامبرياليتان الفرنسية و البريطانية هما القوتين الأساستين اللتين تقودان العالم الرأسمالي. و حين إنتقل مركز الرأسمالية العالمية إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية انتقل مركز الصهيونية العالمية إلى واشنطن، و أصبح الكيان الصهيوني منذ ذلك الوقت جزء من مخطط إستعماري إستهدف المنطقة العربية كلها بما فيها فلسطين، و كان الوجود الصهيوني في فلسطين جزء منه. و ظل الكيان الصهيوني جزء من المخطط الإمبريالي الأميركي حيث أصبحت الولايات المتحدة القوة الأساسية القائدة في المعسكر الإمبريالي الغربي، و لذا فهو أداة قوة عظمى، و لا يمكن النظر إليه من منظار آخر. فالوجود الصهيوني في فلسطين هو وجود إستعماري إستيطاني : احتلال و توسع و بناء مستوطنات جديدة من جهة، وهو من جهة أخرى مرتبط عضويا بمصالح الولايات المتحدة الأميركية و يدافع عنها خارج حدوده، و هو من جهة ثالثة يسعى لتنمية أسواق و مصالح له عبر إختراق الوطن العربي بطريقة الإستعمار الجديد، و إخضاعه كليا، و سحق الجماهير العربية كلها، ليمثل إمبريالية صغيرة تقوم على العقل و الخبرة

التكنولوجيـــة و الإقتصـــادية الصـــهيونية، و بالتـــالي " الطبقـــة الصـــهيونية " المسيطرة، و على الخيرات و الأيدي العاملـــة العربيـــة، و الســـوق العربيـــة الواسعة، طالما أن أوجه التقارب بين البرجوازية الكمبرادورية العربية الحاكمـــة و بين المشروع الصهيوني في التركيبة و الإيديولوجيا و المصالح الإقتصـــادية، و الوظيفة السياسية في تقارب مســـتمر. فالبرجوازيـــة العربيـــة، و المشـــروع الصهيوني ينتميان إلى تركيبة اقتصادية – إجتماعيا متماثلة ،و إن اختلفت فـــي الدرجة و تتقاطعان كبلدان هامشية تابعة على محـــيط العـــالم الرأســـمالي، و لا يشكل الصراع على السوق بالنسبة لكليهما ميزة رئيسية، بقـــدر مـــا يتميـــزان بإرتباطهما بالإمبريالية الأميركية كوسيط تجاري أو كوسيط إقتصادي إجتمـــاعي – سياسي لتوالد الرأسمال أو الإنتاج الرأسمالي البضاعي نفســـه، و يخضـــعان كليهما لذات الإيديولوجيا المعادية للتحرير و الوحدة العربيـــة، و الديمقراطيـــة، وبناء المجتمع المدني الحديث، و يؤديان موضوعيا، بقدر متقارب دور الدفاع " عن النظام الدولي الجديد "، بزعامة الولايات المتحدة .

كما أن الكيان الصهيوني باعتباره جزءا من القوى الإمبريالية، و أداة مـــن أدواتها، قوي بقوتها، و ضعيف بضعفها، تتحدد مهماته في إطار الإســـتراتيجية الإمبريالية الأميركية، و ضمن مخططه الخاص لا في المحافظـــة علـــى هـــذا الكيان ضمن حدود فلسطين فقط ، و إنما في إستهداف الـــوطن العربـــي كلـــه، وسحق و تصفية أية قوة وطنية أو قومية راديكالية تـــؤثر فـــي وضـــع الكيـــان ومصيره، و تسييس الأقليات في الوطن العربي، لإثارة الصـــراعات الطائفيـــة، والمذهبية – الاثنية، و التفتيت الطائفي لكي تحول دون تحقيق أي شـــكل مـــن أشكال الوحدة العربية. و من أسباب قوة و غطرسة الكيان الصهيوني إرتباطـــه بالإمبريالية الأميركية مع صعود نجمها بعد الحرب العالمية الثانية، و مع إزدياد حاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى السيطرة الكاملة علـــى الـــنفط العربـــي ، وعجز حركة الثورة العربية عن إنجاز مهمات الثـــورة القوميـــة الديمقراطيـــة، وإستمرار الولايات المتحدة في دعم الكيان الصـــهيوني سياســـيا، و إقتصـــاديا، ومده بأحدث الأسلحة و التكنولوجيا، و تزويده بالأموال اللازمة، لضمان تفوقـــه العسكري النوعي بكل الأساليب، و منها إبقاء الأقطار العربيـــة إمـــا تابعـــة أو ضعيفة عسكريا، و إشغالها بمعارك و إشكالات من الصراعات الأهلية تستنزفها و تضعفها داخليا .

و الواقع أن الوعي الإيديولوجي السياسي لقيادة فتح المتصـــالح مـــع بنيـــة

المجتمع التقليدي كان يسوده إزورار عن الحقيقة الواقعة، في فهم الأبعاد الإستراتيجية لتحرير فلسطين. فبعد فشل شعار الوحدة العربية كطريق لتحرير فلسطين، و إسدال الستار عن المنحى الوحدوي و الديمقراطي للنضال العربي، سقط اليمين الفلسطيني في قصور إستراتيجي قاتل من خلال فصل المعركة مع الكيان الصهيوني عن المعركة مع الإمبريالية الأمريكية، و مع التخلف العربي. فالإستراتيجية الشاملة التي تحكمت في تجربة الخط القيادي لفتح، إنتزعت قضية فلسطين من سياقها التاريخي كجزء و حصيلة منطقية و ضرورية للثورة القومية الديمقراطية العربية. إنها لم تدرك معنى كون الكيان الصهيوني جزءا من الإستعمار الجديد، أي من الإمبراطورية الأميركية التي سعت خلال الحرب العالمية الثانية و بعدها إلى أن تصبح المسؤول الأول و الأخير، و القوة الوحيدة المعتمدة من الغرب الرأسمالي كله لحماية مصالحه، فيما يسمى " الشرق الأوسط " و صيانة أمنه، و ملء فراغ القوة الذي أحدثته إنهيار الإمبراطوريات الغربية القديمة بريطانيا و فرنسا، و خوض " معركة القرن "، باعتبارها " فصل آخر من فصول الصراع المتصل و المستمر بالسيطرة على الشرق الأوسط والوطن العربي في قلبه "، على حد قول هيكل. و لذلك تعامل الخط القيادي لفتح مع الكيان الصهيوني على أساس أنه جزء من الإستعمار القديم، كما تعاملت ثورة ١٩٣٦ مع الإنتداب البريطاني أو حركات الإستقلال الوطني في عدة أقطار عربية، و لم يدرك أن الوضع في فلسطين مختلف، لأن الإستعمار الصهيوني إستعمار إستيطاني يتسع و يتنامى، بفضل دعم الحركة الصهيونية له، و بسبب حاجة الإمبريالية الأميركية إلى دور القوة الصهيونية في الوطن العربي. و الإستعمار الإستيطاني لا يرحل إلا بهزيمة ساحقة، و التفاوض معه لا يجدي مادام قويا، و انهاكه ليس سهلا مثل انهاك الجيوش المحتلة .

و لهذا لم تدرك قيادة فتح أيضا أن كون المعركة مع الإستعمار الجديد، أي مع الإمبريالية الأميركية التي تقتضي مصالحها أن يبقى العدو الصهيوني قويا، لتستطيع المحافظة على مصالحها، فرض عليها ظروفا خاصة، أهمها الإندراج في الثورة العربية الشاملة، و أن تصبح جزءا من المعركة ضد القوى المتخلفة العربية المرتبطة بالإمبريالية الأميركية. إن قصور الأفق الاستراتيجي لقيادة المقاومة منذ البدء، جعلها لم تفهم طبيعة المعركة مع الكيان الصهيوني، و لم تفهم أيضا الإستراتيجية الإمبريالية الأميركية في الوطن العربي، التي كانت تقوم على أساس دعم ركيزتي الوجود الإمبريالي : دعم و توطيد التخلف،

وتقوية الكيان الصهيوني. و لهذا كله لم تكن مهيأة لتدرك أن المعركة مع العدو الصهيوني تقتضي مواجهة الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني، باعتبارها الطريق السليم لتحرير فلسطين كجزء من مهمات الثورة العربية، لا الفلسطينية تحديدا، و أن السير على طريق إنجاز المهمات هو وحده الكفيل لتحرير فلسطين .

ولقد إعتبرت قيادة المقاومة أن المعركة هي مع الكيان الصهيوني فقط، وكان شعارها " كل البنادق نحو العدو الصهيوني " ، و حول طبيعة المعركة هل يأخذ العداء فيها شكلا تناحريا جذريا ؟ كان الجواب إنها معركة فرض وجود طرف فلسطيني، لكي يدخل معادلة التسوية، على أمل الحصول على حصة ما. و كان الهدف " دولة فلسطينية مستقلة "، أما النتيجة الفعلية فهو حكم ذاتي في غزة و أريحا كرس شرعية الإحتلال الصهيوني لفلسطين، و إنتزاع الموافقة الفلسطينية الرسمية على إستمرار السيادة الصهيونية على الأرض، والشعب الفلسطيني. و حول السؤال هل إن الإمبريالية الأميركية طرفا في الصراع ؟ كان الجواب السعي لخطب ودها، و الحوار معها مطلوب للإعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني في تسوية القضية الفلسطينية على أساس القرار ٢٤٢ و ٣٣٨، و بالتالي تسليمها أوراق القضية الفلسطينية، و كان كل ذلك يبرز عجزا واضحا، لأن الكيان الصهيوني جزء من الإمبريالية الأميركية، و لا أحد يتصور أن المعركة معه لا تشمل الولايات المتحدة الأميركية أساسا .

ثانيا :إن الأفق الإستراتيجي لقيادة فتح و المنظمة ككل لم يكن منطلقا من تناقض جذري مع الإمبريالية الأمريكية و الصهيونية، بل من منطلق رؤية إقليمية عزلت الثورة الفلسطينية، و منعتها من أن تتحول إلى ثورة شاملة قادرة على تنظيم الجماهير العربية، و حشد طاقات الأمة العربية لخوض معركة المواجهة ضد الإمبريالية، و الصهيونية.

فالتأكيد على فلسطينية الثورة، قاد إلى فصلها عن محيطها العربي، و أكد توافقها مع الأنظمة القائمة لأن تعريب الثورة يعني أن تعانق المقاومة الفلسطينية الواقع العربي ، تذوبه و تذوب فيه، تصهره قوميا، و وحدويا، وتتصهر فيه، ان العنصر الفلسطيني أمام خيار واضح :إما أن يصبح عنصر توحيد و دمج و أما أن يصبح عنصر تكريس للواقع المجزأ و قطرنته نهائيا.

وقطرنة الواقع العربي إنما تعني في النتيجةبقاء "إسرائيل"(٦).. و إذا كانت " فلسطنة " الثورة الفلسطينية جاءت ردا على هزيمة ١٩٦٧ و على الترهل القطري، فإن فلسطين لا تتحرر فلسطينيا، و لا بتغليب القطري على العمل القومي، لأن هذا يقود إلى البحث عن تسوية مذلة، و هذا ما فعلته القيادة الفلسطينية الرسمية منذ السبعينات وصولا إلى إتفاق أوسلو و ملحقاته.. و لم تع هذه القيادة أن تحرير فلسطين مهمة قومية، أو جزء من مهمات قوى الثورة القومية الديمقراطية العربية لتحرير الوطن العربي كله من الإمبريالية الأميركية، و كل أشكال الإحتلال و السيطرة المباشرة و غير المباشرة. و إن التحرير مسؤولية الجماهير العربية، و كل قوة وطنية ديمقراطية عربية، و كل قوة قومية، و أن هذا يعني دمج القضية الفلسطينية بالقضايا القومية العربية ككل، لكي يوضع التحرير في موقعه السياسي و التاريخي من المهمات القومية، باعتباره هدفا رئيسا، لا يجوز أن يعلو عليه أي هدف آخر من حيث الأهمية. ولأن عملية الدمج هنا لا تعني التذويب و الإلغاء بل تعني إعتبار القضية الفلسطينية القضية المركزية في النضال العربي، للقضاء على التأخر التاريخي، و التخلف، و التجزئة، و التبعية، و في سبيل تحقيق الوحدة و الديمقراطية، وبناء المجتمع المدني الحديث. ثم إن نضال الجماهير الفلسطينية و المقاومة الفلسطينية لتحرير فلسطين، يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من هذا العمل القومي و نضال الجماهير العربية، لا خارجه و لا بموازاته حتى يأخذ بعده القومي السليم من خلال قبوله بمبدأ و وحدة الثورة العربية. و الحال هذه، فإن المقاومة الفلسطينية مطالبة بالعمل بل من واجبها العمل لتحرير فلسطين، و لكن باعتبارها جزءا من قوى الثورة العربية، لا باعتبارها قوة مستقلة و تعمل وحدها. فالقبول بمبدأ وحدة الثورة العربية و تجاوزه جدليا. أي أن مفهوم وحدة الثورة العربية لا يلغي فكرة الثورة الفلسطينية كهدف، و إنما يدحضها و يفندها كرؤية إيديولوجية من جهة و يؤطرها و يستوعبها، و ينجزها كعمل من جهة أخرى (٧).

لقد أصبحت ميزة المقاومة الفلسطينية أنها قطرية، تغلب " القطري " على القومي، و تضع القضية الفلسطينية و كأنها في عالم مستقل، حتى عندما يشار إلى أنها عربية، و أن تحريرها جزء من حركة الثورة العربية. من هنا و في ظل سيادة " القطرية الفلسطينية " التي تحاول أن تجعل الفلسطينية " هوية قومية"، أصبح موضوع تحرير فلسطين في نظر القيادة الرسمية لا علاقة فعلية

له بالثورة العربية، و مهماتها، لكي تطرح قضية فلسطين خارج سياق القضايا العربية و فوقها، و فوق كل الخلافات في نظري دعاة تحريرها. و بات ارتباط القضية الفلسطينية بالثورة العربية مدعاة للسخرية حينا، و للإستخفاف أحيانا، بحجة أن قوى الثورة العربية منهارة، مرة، و بحجة أن القوى التقليدية تدعمها أكثر مما تدعم قوى الثورة مرة أخرى. و بهذا لم تكن العلاقة مع قوى الثورة العربية و العالمية علاقة جدية، بل خاضعة للمجاملة حينا، و للخداع حينا، وللإبتزاز حينا آخر. و لهذا كان المطلوب أن يهدأ الصراع الطبقي و القومي في كل الساحات، لينصب العمل في الساحة الفلسطينية، و ضمن إطار الموافقة على برنامج منظمة التحرير، الذي لا يميز بين غني و فقير، و لا يرى أي فرق بين سادة الثروات النفطية و فقراء العرب، الكل سواء، و الذي يعتبر أن العدو الصهيوني ممكن التفاهم معه، إذا رضي الإعتراف بنا، و التحرير الشامل يمكن أن يصبح تحريرا جزئيا حتى لو كان الثمن الصلح و الاعتراف. و قاد هذا كله إلى التالي : تصور أن تحرير فلسطين ممكن خارج الثورة العربية، والعمل على هذا الأساس .

و هكذا عزلت قيادة المقاومة منذ البدء القضية الفلسطينية عن إطارها الصحيح، إطار النضال ضد الإمبريالية الأميركية و الصهيونية، و من أجل ثورة قومية ديمقراطية عربية شاملة، تحرر الأرض، و توحد الأمة و تواجه التأخر التاريخي و التبعية. و لقد كان هذا العزل سببا جوهريا من أسباب الأزمة، لأنه كان يتجاهل فهم العلاقة الجدلية السليمة بين العام و الخاص، بين القومي و الوطني. فالعام هو الأمة العربية، و الوطن العربي كله، و الشعب العربي برمته. و العام يشمل كل المعضلات المنفردة للأمة، لذا فهو يتصف بصفة الشمول. أما الخاص، فهو القضية الفلسطينية، و فلسطين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي، و شعب فلسطين باعتباره جزءا لا يتجزأ من الشعب العربي. و لكن هذا الخاص الذي نعني به فلسطين لا يمكن أن يوجد إلا في العلاقة العضوية التي تؤدي إلى العام، أي إلى صراع الا مة العربية أي النضال القومي. فكل عام هو جوهريا يتضمن من ناحية او في جزء خاص، لأن العام جامع و أغلب، و مثلما أن كل خاص يكون على هذا الشكل أو ذلك عام. و حين تكون العلاقة عضوية بين العام و الخاص، أي كما هو شأن العلاقة العضوية بين الأمة العربية و فلسطين، فإن العام أي النضال القومي يخضع الخاص أي النضال القطري لمصلحة الأول. و لأن العلاقة العضوية

بين العام و الخاص لا تعني المساواة و لا الندية، بل تعني خضوع الخاص للعام، و بالتالي الأقلية للأكثرية، و غلبة القومي على الوطني أي القطري، من دون أن يعني ذلك عدم الإعتراف أو تجاهل سمات الخاص، و خصائص ظروف النضال الوطني أو القطري، و حقوق الأقلية .

بما أن قضية فلسطين قضية قومية عربية، لا قضية الشعب الفلسطيني لوحده، و المشروع الصهيوني يستهدف كل الوطن العربي، و الإمبريالية الأميركية تخوض الحرب منذ أواسط الخمسينات ضد الأمة العربية، فإن تحرير فلسطين ليس شأنا فلسطينيا فقط، و لا يتم ببرنامج فلسطيني قطري – على الرغم من ضرورة و واجب الجماهير الفلسطينية و قواها الحية الفاعلة في تصعيد النضال ضد العدو الصهيوني في الداخل– بل إن تحرير فلسطين مهمة قومية عربية، أي أنها جزء من مهمات قوى الثورة العربية لتحرير كل الوطن العربي – على الرغم من هزيمة الحركة القومية العربية عامة في ميدان المواجهة مع الإمبريالية و الكيان الصهيوني، على صعيد العمل للتغيير السياسي و الإجتماعي و على صعيد إنتفاء شعار التحرير من برنامجها وإستسلامها لخط التسوية .

و لذلك فإن سياسة قومية حديثة و راديكالية هي وحدها التي يمكن أن تنجز عملا تحريريا تاريخيا في سياق بناء إستراتيجية لتحرير فلسطين، ينقض و يوقف هذه السيرورة التقهقرية الإنحدارية التي انساقت فيها معظم الأنظمة العربية، أن لم نقل كل الشعب العربي، ثم يقلبها في إتجاه بناء قوى التغيير الراديكالية العربية، من إنضاج الشروط التاريخية و السياسية و الإيديولوجية اللازمة و الضرورية لنقل الشعب العربي من وهدة التأخر التاريخي، و التكسير المجتمعي، و النمط المجتمعي التقليدي إلى الإنعتاق في ممارسة التغيير السياسي في سياق مشروع قومي ديمقراطي نهضوي يتسم بالشمولية التاريخية، و يسيس الشعب العربي، و يبث الوعي الثوري الراديكالي في صفوفه، بهدف تحقيق عبور الأمة العربية من " مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى، أي من نمط مجتمعي متأخر إلى نمط مجتمعي عصري حديث ". و لأن هذا يسهم في تغيير موازين القوى لمصلحة الشعب العربي سواء عبر تحقيق وحدة اندماجية بين دول الطوق المحيطة بالكيان الصهيوني، أو وحدة في أحد أقاليم الوطن العربي الأخرى، كوادي النيل، أو المغرب العربي، تكون بمنزلة المؤخرة الإستراتيجية ذات الحجم البشري و العسكري الكبير، لإنتقال الأمة

العربية من موقع الدفاع السلبي جدا، إلى مهمة تبني إستراتيجية هجومية لكسر المشروع الإمبريالي الأميركي – الصهيوني، و بالتالي إلا التلاؤم الضروري مع تحقيق الأهداف الأخرى : كالوحدة العربية التي تشكل أرضية صلبة للتحرير، و بناء الديمقراطية و المجتمع المدني الحديث، بصرف النظر عن أولويات و تراتيبه تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية بين إقليم عربي و آخر. ولما كانت سياسة التسوية هي السياسة السائدة على الصعيد العربي، تنتج يوميا كوارث جديدة في فلسطين و الوطن العربي كله، لا تقل خطورة عن كارثة النكبة في عام ١٩٤٨ و تجسيد أزمة الثورة العربية، فإن قضية العرب في فلسطين تلخص أزمة الثورة العربية و تجسيدها. و لم تتجل أبعاد هذه الأزمة بكل وضوحها و عمقها، كما تجلت في قضية فلسطين و الموقف العربي التراجعي أمام الصهيونية.. ثم إن الحل النهائي لقضية تحرير فلسطين إزالة الكيان الصهيوني لن يأتي إلا عبر الثورة العربية و بموازاتها. لذا كان تضليلا ديماغوجيا محاولة تصوير قضية فلسطين و كأنها معزولة عن معركة الشعب العربي العامة الشاملة الهادفة إلى التحرر من نفوذ الإمبريالية الأميركية، وإرساء أسس مجتمع مدني عربي حديث و موحد (٨).

و مع تراجع الحركة القومية العربية، و تصفية الإتجاه القومي الرامي إلى تحقيق الوحدة ،باعتباره القضية القومية قضية صراع مع الإحتلال الإستيطاني، و التأخر التاريخي، و مع التجزئة و كل أشكال التبعية، و ضرب الحركة الوطنية و الديمقراطية في أكثر من قطر، برزت القطرية الفلسطينية لدى اليمين الفلسطيني، و تضخمت بسرعة مع بداية قبول نهج التسوية منذ العام ١٩٧٠، وأصبحت تعمل لإلغاء الدور القومي، بإسم إستقلالية القرار الفلسطيني، والبحث في إنشاء كيان فلسطيني قطري، مثله في ذلك مثل أي كيان عربي، يخشى ويخاف المد القومي. و كان المنطق الكياني القطري الذي انغرس في الساحة الفلسطينية يشكل عقبة حقيقية، أمام تعبئة و تنظيم الجماهير العربية و إسهامها في عملية تحرير فلسطين، و خلق الظروف الملائمة للتقوقع و الإنكفاء داخل الوعي الكياني، و الشعور الكياني، و القطرية الفلسطينية، التي حولت القضية الفلسطينية من قضية نضال تحرير إلى قضية مساومة، طارحة بذلك التسوية بدلا من التحرير. و كان ذلك يعبر عن توجه اليمين الأساسي أولا، حين كان هو صاحب هذه الأفكار، و الدافع لها و الساعي، لكي تتبلور عمليا، ثم أصبح يعبر عن توجيهات اليسار كله ثاني. و إذا كان اليمين يعرف ما يريد، فلم

يعرف لماذا يطرح ذلك، سوى إنطلاقا من تقديس القضية الفلسطينية، و جعل التسوية سياسة جوهرية في برنامجه، باسم " الخط الوطني "، و خالطا بذلك بين القضية الفلسطينية كقضية سياسية، و بين " الوعي الكيان القطري " كرؤية إيديولوجية تقود إلى الإنغلاق و التعصب أولا، و كطريق إلى سياسة التسوية ثانيا، و إلى تحويل الصراع من صراع عربي – صهيوني إمبريالي إلى صراع " فلسطيني إسرائيلي " ثالثا .

و هنا يتضح بأجلى صوره أن الحل القومي الديمقراطي كطريق الثورة العربية هو الحل السليم، و الصحيح الذي يعتبر أن صمود هذه الثورة القومية الديمقراطية العربية يشكل مضمونا جوهريا من مقومات النضال الهجومي ضد الكيان الصهيوني و الإمبريالية الأميركية، باعتباره الحل الوطني الوحيد الذي يشكل عتلة النضال للأمة العربية ضد الصهيونية. و فيما عدا ذلك، فإن القطرية الفلسطينية تقود إلى التسوية بسبب الاختلال الجذري في موازين القوى لمصلحة الكيان الصهيوني، الذي يملك قوة ردع متفوقة في جميع المجالات، و المدعوم من قبل الإمبريالية الأميركية، و هي التي تقف وراء جميع المواقف التراجعية العربية أولا، ثم إلى تصفية القضية الفلسطينية كما شهدناه على ضوء إتفاق أوسلو.

و لقد ثبت بالملموس أن الحل القطري هو الذي نقل الصراع العربي الصهيوني من كونه صراعا عدائيا تناحريا مع الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة إلى صراع محدود معهما يجري حله سلميا. و هو الذي أقر بقبول الولايات المتحدة كقوة عظمى، و الإقرار بوجود الكيان الصهيوني، مما سهل عملية تزايد الهيمنة الإمبريالية في الوطن العربي، و تزايد عدوانية الكيان الصهيوني. لذا فالحل القطري يقود إلى التصفية، و هو بذلك ليس حلا وطنيا .

ثالثا :إذا كان اليمين الفلسطيني قد أوجد وهما اسمه " الحل الوطني " من خلال التسوية ،و أن الكيان الصهيوني يمكن أن يتنازل عن أجزاء من فلسطين، و إستغل ظروف الهزيمة بعد أيلول، و خروج المقاومة من بيروت ليهيئ الوضع السياسي و العسكري و التنظيمي و الشعبي، و النفسي لقبول خط التسوية الإستسلامي مع الكيان الصهيوني، و إقناع الجماهير الفلسطينية بأهمية التعايش معه، و الاندماج في ظله، كما ينص على ذلك صراحة إتفاق أوسلو، فإن أزمة اليسار الفلسطيني تتمثل في أنه لعب دور الممهد لكل الخطوات منذ

تبني المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر عام ١٩٧٤ برنامج النقاط العشر، و بغطاء يساري ماركسي خصوصا الدور المهم الذي لعبته الجبهة الديمقراطية في ذلك، و تحت شعار الواقعية، حيث أن برنامج النقاط العشر كان برنامجا واقعيا ثوريا. و لقد كرس اليسار الفلسطيني اليمين قيادة تاريخية للمقاومة الفلسطينية و منظمة التحرير ،و استنكف عن خوض النضالات السياسية الراديكالية التي تؤهله لأن يصبح قوة أساسية، و يسقط بذلك اليمين برنامجا وقيادة. و أمام الحرص على الوحدة الوطنية، و المحافظة على اليمين في الصف الوطني، و عدم دفعه للخيانة، كرس اليمين و برنامجه، و تتحمل الجبهة الشعبية مسؤولية تاريخية في ذلك .

إن أزمة اليسار تكمن في أنه لم يمثل قوة الطليعة الراديكالية، لأنه عجز تاريخيا عن بلورة مشروع سياسي ثوري يحقق إنسجاما بين الواقعي و الثوري، و يتسم بالعقلانية الثورية، و يمنح السياسة الثورية لتحرير فلسطين طابعا صلبا، عنيدا في مواقفها المبدئية، و أزمة العمل الوطني الفلسطيني في عجز " يساره"، لأن البرجوازية و الفئات المختلفة من الفئات الوسطى، كانت منسجمة مع مطامحها و أهدافها، و كانت بطبيعتها مساومة و مهادنة، بحكم موقفها الطبقي، و بحكم تشربها بالإيديولوجيا التقليدية السائدة في المجتمع العربي، فإنها تمثل الكتلة الأشد تأثرا في البنية السياسية العربية التي تفتقر إلى العقلانية السياسية. أما " اليسار " فكان عجزه الأساس أنه لم ينتج فكرا سياسيا حديثا، مرتكزا على عقلانية ثورية، و على ثقافة حديثة، و بخاصة في مجال السياسة التي تستهدف التحرير و التغيير الإجتماعي – الإقتصادي، و التي تتطلب وعيا مطابقا لحاجات التحرير و التقدم و التحديث. فاليسار الفلسطيني خاصة و اليسار العربي عامة ظل قابعا في دائرة التأخر التاريخي، على الرغم من حسن نواياه الذاتية في الإلتزام بالقضية الوطنية الفلسطينية، و دعم رغبته الإنتساب إلى الماركسية كإيديولوجيا حديثة. و لم يفهم هذه الحقيقة، لذا ظل نفوذه محدودا بسبب قصور وعيه الإستراتيجي التاريخي الناجم عن إغترابه الإيديولوجي، وبالتالي عجزه عن القبض على المعضلات الحقيقية لوضع قضية تحرير فلسطين في موضعها الصحيح، و على إيجاد روافع ثورية و تحديثية، تجسد إيديولوجيا حديثة، و تمارس سياسة ثورية عقلانية تتجاوز جدليا التأخر التاريخي في جماع السياسة العربية، لا في سياسات الطبقات البرجوازية الحاكمة فقط. و لم يحاول هذا اليسار أن يطور قواه بما يسمح بتغيير موازين

القوى السياسية، ليصبح القائد الفعلي للنضـــال الـــوطني الفلســـطيني. فاليســـار الفلسطيني مثله في ذلك مثل اليسار العربي مصاب بالدوغمائيـــة الإيديولوجيـــة التي تحجب الواقع وصولا إلى تغييبه. و تكرس سياسة دوغمائية تعمل بدلالـــة المعتقد الإيماني و اليقين، و تحل حكم الإيديولوجيا محل أخذ الوقائع التاريخيـــة و العيانية بالحسبان، و تقود إلى نتائج قد يكون أبرزها :

إن العجز عن التمييز، لا الفصل، بين حكم القيمة و حكم الواقـــع، عجـــز يشكل أحد أكبر مزالق السياسة الإيديولوجية الدوغمائية .

على صعيد الفكر، يؤدي ضعف الواقعي إلى تحويـــل الفكـــر إلـــى فكـــر تقريري، خطابي، يعبر عن الرغبة و الشعور تارة و ينحدر إلـــى الديماغوجيـــة تارة أخرى .

و بما أن الواقع معطى نهائي، لذا يجهل الفكر الدوغمائي و يتجاهل فكـــرة الصيرورة، فكرة التطور، أنه فكر غير تاريخي، و لأنه كذلك فهـــو لا يـــراكم، وبالتالي يفقد الإنتلجنسيا العربية القدرة على وعي التجربة التاريخيـــة العربيـــة بخاصة و الوعي التاريخي بعامة (٩).

إذا كانت قيادة المقاومة الفلسطينية تعبيرا هشا و متأخرا، و محكوما بردود الأفعال و المواقف الشعورية، فإنها قد أفلتت منها منذ البدء الخطان الأساسيان : الخط القومي الديمقراطي و خط العداء للإمبرياليـــة الأميركيـــة و الصـــهيونية. ولهذا ليس ثمة فرق نوعي بين القيادة المتنفذة في منظمة التحرير و بين اليســـار الفلسطيني، الذي يدعى أنه ضد إتفاق أوسلو لفظيا، و لكنه مع سياسة عرفـــات واقعيا.

و إذا كانت السياسات التي قادت و تقود إلى التصالح مع العـــدو القـــومي تتذرع بالواقعية و ترمي معارضيها بالرومانسية و الطوباوية و المثاليـــة، فثمـــة فارق بين الواقعية الراديكالية و الإستسلام لقوى الأمر الواقع، و التكيـــف مـــع شروط الحكم الذاتي، و الأمر الواقع، و إنتهاج نهج النضال الـــديمقراطي مـــن خلال مؤسساته. فالواقع ليس الوضع القائم فحسب، بل هـــو كـــل الإحتمـــالات والممكنات التي تقبع تحت هذا السطح السياسي، و التي تعبـــر عـــن إتجاهـــات فكرية و سياسية و قوى إجتماعية و أحزاب، و منظمات، و حركـــات شـــعبية حيث أن أعظم تعبير لها الإنتفاضة الباسلة في فلســـطين المحتلـــة، و الحركـــة الإسلامية الجهادية .

و في المنظور الإستراتيجي ليس من الممكن مواجهة الإنهيارات مواجهة جدية إلا بعمل سياسي راديكالي ينطلق من مقولة قضية الأمة العربية المركزية – فلسطين – و الصراع العربي – الصهيوني، و يضع الوحدة العربية في أساس توجهاته ، و يجعل من الديمقراطية نسيج تلك التوجهات، و مضمونها أومحتواها. هذا الخط القومي الديمقراطي هو خط الأمة العربية ،و تحرير الأرض السليبة فلسطين و غيرها، و هو خط بلورته تجربة الشعب العربي الواقعية على مدى قرن و نيف من الزمن .

إن المعارضة الفلسطينية لكي تستطيع المحافظة على القضية الوطنية في إرتباطها الصميمي يالقضية القو مية العربية ، و مقاومة مسار أوسلو، عليها القيام بنقلة نوعية في تصعيد العمل المقاوم ضد العدو الصهيوني في داخل فلسطين المحتلة. و هذا الوضع سيسهم بدون شك في إيجاد الأرضية المناسبة لقيام جبهة تحالف راديكالي و طني – إسلامي ، بين فتح ، و حماس ، و الجهاد الاسلامي ، و باقي التنظيمات الأخرى المناهضة لخط التسوية، يحكمها برنامج سياسي راديكالي قادر أن يخرج العمل الوطني الفلسطيني من مأزقه الراهن، ويلجم الإتجاهات المتذبذبة. فالمطلوب من الحركة الوطنية الفلسطينية، حفر خط المقاومة المسلح بالعقل السياسي الديمقراطي الحديث، القادر و حده على و ضع قضية فلسطين في سيرورة المشروع القومي الديمقراطي النهضوي كإحتمال تاريخي وحيد .

■■

الهوامش:

(١)- عبدالعزيز محمد الدخيل " العبث الأمريكي يغذيه صمت الشارع العربي " – مجلة المستقبل العربي العدد ٢٧٣ – نوفمبر ٢٠٠١ – يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت (ص ١٣١).

(٢)- عبدالعليم محمد – جدل الدولة و السيادة في المسار الفلسطيني – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٣٨. أكتوبر ١٩٩٩ تصدر عن مؤسسة الأهرام – القاهرة (ص ٩٣).

(٣)-سعيد عكاشة – الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٤٩ ،يوليو ٢٠٠٢ تصدر عن مؤسسة الأهرام القاهرة – (ص ٩٨).

(٤)-المرجع السابق (ص ٩٩).

(٥)-المرجع السابق (ص ١٠٠ -١٠١).

(٦)-ياسين الحافظ – الهزيمة و الإيديولوجيا المهزومة – دار الطليعة – بيـــروت ،الطبعـــة الأولى تموز ١٩٧٩ (ص ٣٦٣) .

(٧)-المرجع السابق (ص ٣٥٨) .

(٨)-المرجع السابق (ص ٣٤٣).

(٩)-المرجع السابق (ص ٢٦٣-٢٦٤).

■■

القسم الرابع :

الحرب الإستباقية على العراق

مقدمة:ضرب العراق
تجسيد لمبدأ الحروب الاستباقية

الصقور في الإدارة الأميركية يرفعون رؤوسهم، ويعتبرون أن الفرصة قد سنحت للإنتقام من العراق، سواء أكان لـــه علاقة بتنظيم القاعـــدة ، وبالتـــالي بهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١أم لا،وقد عزز ذلك أن واحدا من كل أربعـــة أميركيين يؤيد توسيع الضربات لتشمل العراق. فيما يعتبر تحقيق رغبة الانتقـــام من "العدو رقم٢ للولايات المتحدة" شرط وجو د دليل مبدئي.".

و يعتبر هذا الموقف الصريح منسجما كليا مع صقور الإدارة الأميركيـــة، الذين تتوافر لهم النية و الحماس للإنتقام من العراق ،تشجعهم في ذلـــك أجهـــزة الإستخبارات الأميركية التي تغرق أجهزة الإعلام الأميركيـــة المعروفـــة مـــن صحف و مجلات بالوقائع من أسماء و تواريخ و عناوين، تقيم الرابط بين بغداد و تنظيم القاعدة،و تعمل على تشويه صورة العراق. وتحـــاول هـــذه الصـــقور إستغلال الحرب الأميركية – البريطانية ضد أفغانستان، لتصفية حســـاباتها مـــع الرئيس صدام حسين. و خلافا لحملة التعبئة و التحريض التي يقوم بها كل مـــن هو محسوب على اللوبي اليهودي الصهيوني في وســـائل الإعـــلام أو الطبقـــة السياسية الأميركية التي تدعو إلى ضرورة إستهداف العراق، فإن مسألة مـــا إذا كانت الولايات المتحدة ينبغي أن تبدأ الاستعداد إلى أن تحول أنظارها العسكرية على العراق فورا بعد أفغانستان، هي مجال نقاش كبير بين صقور هـــذه الإدارة و حمائمها، علما أن التباين بين الصقور و الحمائم بشأن العدوان على العـــراق، ليس قضية مبدئية، بقدر ما هو مسألة تتعلق بتكتيك الحرب .

و خلافا للرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسو ن و وزيـــر خارجيتـــة هنري كيسنجر اللذين يعتبران مفكرين جيوسياسيين واقعيين لزمن ساد الإعتقـــاد

فيه بأنه زمن ينذر بإنحطاط أميركي بعد هزيمة فيتنام، فإن الرئيس بوش وطاقمه المتكون من القيادات القديمة التي قادت الحرب ضد العراق في زمن جورج بوش الأب، بدءا من نائب الرئيس ديك تشيني، وزير الدفاع منذ عشر سنوات، مرورا بوزير الخارجية كولن باول، الذي كان رئيس هيئة أركان الجيوش في حرب الخليج الثانية، يريدون إستغلال أحداث ١١ أيلول لإعادة تعبئة جهازه العسكري لمحاربة العراق، و إسقاط نظامه .

و تأ تي دعوات تصعيد العدوان على العراق كي تأخذ شكل حرب واسعة ضده من أصوات داخل و خارج الحكومة الأميركية على أن العراق يتحمل مسؤولية الكوارث التي تحل بأميركا بدءا من كارثة ١١ سبتمبر إلى كارثة الجمرة الخبيثة. ففي البيت الأبيض يقو د تيار الصقور هذا زالمي خليزاد مسؤول قطاع الخليج و آسيا الوسطى في مجلس الأمن القومي و في البنتاغون. وكانت مستشارة الرئيس بوش للأمن القومي كونداليسارايس ذكرت في آخر مقابلة لها مع قناة الجزيرة الفضائية أن الحكومة الأميركية قلقة بشأن الرئيس صدام حسين و إننا قلقون بشأن أسلحة الدمار الشامل .. و من المؤكد أن الولايات المتحدة ستتصرف إذا هدد العراق مصالحها ". غير أن الناشط الأكثر حيوية ضد العراق، يظل رئيس المخابرات المركزية الأميركية الأسبق جيمس ويلزي (يهودي أميركي)، الذي يعبر عن قناعته بأن العراق متورط في هجمات ١١ أيلول، رغم أنه لا يمتلك دليلا، و لا يزال يصر على أن هناك إرتباطا مؤكدا بين ابن لادن و العراق، و هذا الارتباط يعود إلى الإنفجار الأول الذي شهده مركز التجارة العالمي في عام ١٩٩٣. و يضيف ويلزي أمام مؤتمر لمجلس المنظمات اليهودية الأميركية الذي عقد مؤتمرا في نيويورك " أن هناك أشياء كثيرة جدا، و أمثلة كثيرة جدا عن هويات مسروقة، و وثائق مزورة بذكاء، و تنسيق عبر القارات بين الدول مما يجعل الإنسان لا يبتعد كثيرا عن الاستنتاج بأن دولة و جهاز مخابرات يدار بطريقة جيدة هنا ". و أن هذه الدولة حسب رأيه هي العراق .

و يجمع المحللون السياسيون في الغرب علىأن صقور الإدارة الأمريكية والبنتاغون يدفعون بإتجاه هجوم كاسح على العراق. و من هذه العناصر المتحمسة لضرب العراق، يقف بالدرجة الأولى وزير الدفاع دونالدرامسفيلد، غير أن نائبه وولفوويلتز هو الذي يقود الحملة ضد العراق، حين يقول أنه لن يعرف الراحة إلا متى أخرج الرئيس العراقي صدام حسين من السلطة(...)لذلك

يجب أن يهاجم. و جاءت دعوة أكثر قوة للعمل ضد العراق من العضو الديمقراطي في مجلس الشيوخ، جوزيف ليبرمان (يهودي أميركي) الذي كان مرشحا لمنصب نائب الرئيس في إنتخابات الرئاسة الأميركية الأخيرة، حيث قال أنه ينبغي البدء بضرب العراق بدو ن إنتظار المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب.

و من المعلوم أن الرئيس بوش و مساعديه يريدون محاربة العراق المستنزف و الخائر القوى بعد ١٢ عاما من الحصار الظالم، كما أن جنرالات الجيش الأميركي و صناع السياسة في واشنطن، و ضغوطات اللوبيات الصهيونية و سواها، يختلقون الأكاذيب حول طبيعة التهديد العراقي، بغية إيجاد المبرر لشن هجوم كاسح ضد العراق، و إنهاء نظامه : مثلما يفعلون بشأن مقاومة ما يسمونه الإرهاب للحفاظ على ترسانة عسكرية ضخمة، و نفقات تسليح، و قواعد عسكرية خارجية تعود جميعها إلى عصر الحرب الباردة، وانتهاج سياسة العداء السافر ضد العالم الإسلامي، الذي وصفه بعضهم بأنه العدو الجديد بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي .

إن الإيديولوجية المهيمنة في الغرب، و في القلب منه الولايات المتحدة الأميركية تدعي بأن نهاية الحرب الباردة، هي نزاع بين غرب ديمقراطي رأسمالي حر، و شرق ديكتاتوري خاضع للهيمنة السوفياتية. و في هذه الحرب الأميركية الجديدة ضد أفغانستان أولا و لاحقا ضد العراق و دول إسلامية أخرى، تعمل أميركا على إثارة أو إحياء الصراع القديم، بين الغرب المسيحي و العالم الإسلامي، على الرغم من الأقاويل المعلنة للسيدين بلير و بوش بأن الحرب الحالية ليست موجهة ضد الإسلام أو الشعوب الإسلامية .

إذا كان الأمر كذلك، فهل هذه الحرب الحالية هي لمحاربة الأشباح ؟ و لم يكن الوطن العربي و العالم الإسلامي و حتى الاتحاد السوفياتي سابقا عدوانيا، كما كانت توحي بذلك الولايات المتحدة الأميركية، بل إن السياسة الأميركية كانت و لا تزال أكثر عدوانية، وان قدراتها و نفقاتها العسكرية، كانت و لاتزال من غالبية الوجوه، تفوق قدرات الحرب الحالية للقضاء على ما تسميه بؤر الإرهاب، التي تستثني منها أقوى بؤرة للإرهاب في العالم ألا و هي الكيان الصهيوني.

إن صقور الإدارة الأميركية يغريهم ضرب العراق عسكريا، و القضاء على نظام الرئيس العراقي صدام حسين ما يزال قائما لديهم، لإنه من وجهة

نظرهم يمثل التهديد الرئيس لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. كما أن الرأسمالية الإحتكارية الأميركية هي اليوم بحاجة إلى السيطرة على النفط العراقي، و هي قوة توسعية عدوانية تسعى إلى إخضاع العالم كله لهيمنتها، و إجباره على محاكاة الولايات المتحدة في مجالات أساسية من مجالات النشاط الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي. و تدخل حرب الخليج الثانية في هذا السياق، و إن كان الغزو العراقي للكويت، كان المبرر الذي استغلته الولايات المتحدة لإقامة تحالف دولي خاضت به تلك الحرب .

إن المرء عندما يرى الإنحياز الأميركي الأعمى لحكو مة الارهابي آرييل شارو ن، يدرك تماما أن الصقور في الإدارة الأميركية قد كسبو ا المعركة حول الكيان الصهيو ني، كما كسبو ا معركتهم حو ل الحرب في أفغانستان، وعملية توسيعها لتشمل العراق أو دو ل اسلامية أخرى.فالمبدأ المحرك للسياسة الخارجية في فترة ما بعدأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، هومبدأ "الحرب الإستباقية"، الذي سيشكل مظلة لسلسلة واسعة من الحروب الأمريكية ، التي قد لاتكون فيها حرب العراق سوى تفصيل بسيط، أو على الأقل محطة أولى في سلسلة حروب طويلة.

و كانت الولايات المتحدة تدرس منذ إنهيار النظام الدولي القديم ثنائي القطبية الدور الذي تضطلع به ، وقد خاضت أكثر من معركة مع نفسها وضمن صفوفها ، قبل أن يتبنى الرئيس جورج دبليوبوش مبدأ الحروب الإستباقية ، الذي بدأ في التبلور في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات و خلالها، في عهدي رونالد ريغان و جورج بوش الأب. و قد شارك في صوغه كل من نائب الرئيس بوش ديك تشيني المحرر و الكاتب الرئيس عبر السنوات لهذا المبدأ بحسب ديفيد أرمسترونغ في مجلة "هاربر"، إذ إنطلق من ضرورة الحفاظ على تفوق أمريكا و حمايتها من المنافسة، ومن ضرورة إملائها "الأجندا" الدولية و العالمية، النفطية و العسكرية و الإقتصادية،، ثم وزير دفاعه دونالد رامسفيلد الذي انطلق من اقتناع بأن أمريكا يجب أن تحكم، وأنها هي المؤهلة لحكم العالم، و نائبه بول وولفوويتز الذي إنطلق من عدم الثقة بأي شيء آخر، و الكراهية للأنظمة العربية، و الهوس بالكيان الصهيوني، وقتناعته بسبب إصراره على أنه صاحب نظريات لا مصير لها سوى أن تصبح سياسة، وهي أصبحت كذلك بالفعل، ووزير الخارجية كولن باول الذي إنطلق من ضرورة تفرد أمريكا بالعظمة، وتقوية المؤسسة العسكرية فيها.

ولم يطور هؤلاء القادة مبدأ الحروب الإستباقية ليكون مجرد خريطة طريق للحرب على العراق، بل ليشكل المبدأ الأول و الأخير في السياسة الخارجية الأمريكية طيلة عقود عدة مقبلة. وبذلك إنضم بوش الى قائمة الرؤساء الأمريكيين الذين يملكون عقيدة بإسمهم، وهم قلائل، أمثال الرئيس هاري ترومان، الذي ألقى خطابا أمام الكونغرس يوم ١٢ أذار/ مارس ١٩٤٧ ،قال فيه آنذاك:"يجب أن تقوم سياسة الولايات المتحدة على دعم الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الإخضاع من جانب الأقليات المسلحة أو من جانب الضغوط الخارجية". وسجل هذا الخطاب الذي بات يعرف بمبدأ ترومان ، بدء سياسةالردع و الاحتواء التي أنهت عزلة الولايات المتحدة.

ومن هنا أهمية ما أعلنه البيت الأبيض في ٢٠ أيلول / سبتمبر عن ولادة مبدأ الحروب الإستباقية ، الذي جاء على أنقاض مبدئي الاحتواء و الردع اللذين شكلا أساسا سابقا للإستراتيجية الأمريكية. و هو يقوم على ركيزة عدم السماح لأي دولة تنافس الولايات المتحدة على العظمة و التفوق ، وعدم السماح ببروز أي قوة عسكرية مناوئة. ويؤكد هذا المبدأ الرغبة في تجنيد الدعم الدولي لمواقف واشنطن و سياساتها و قراراتها، لكنه يشدد على أن الولايات المتحدة لن تتردد في التصرف بمفردها إذا كان ذلك ضروريا لممارسة "حق الدفاع عن النفس" عبر العمل بطريقة "وقائية". وبذلك يكون الإنفراد الأمريكي محتملا عند تقدير واشنطن التهديدات .وينسف ذلك ، لاميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا، شرعة حلف شمال الأطلسي القائمة على فكرة " الرد الدفاعي الجماعي".

فقد أطلق البيت الأبيض الأمريكي وثيقة مؤلفة من ٣١ صفحة تحمل عنوان "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة"و في هذه الوثيقة يقول بوش:"إن على الولايات المتحدة أن تحتفظ بالتفوق العسكري الحاسم لتحقيق النصر على أعدائها(!)و أن الردع و الإحتواء ، وهما أساسان سابقان للإستراتيجية الأمريكية ، ماعادا فعالين، و بدل ذلك يجب على الولايات المتحدة أن تشخص و تدمر الخطر قبل أن يصل الى حدودها ، والتصرف بمفردها وإستخدام القوة الوقائية..."

و تكشف هذه الوثيقة التحول الجذري الذي طرأ على الإستراتيجية الأمريكية منذ وصول الرئيس بوش الى السلطة، لاسيما فيما يتعلق بإعتماد مبدأ الحروب الإستباقيةضد الدول التي تطور أسلحة الدمار الشامل أو التنظيمات

التي تعتقد واشنطن أنها تهدد مصالحها الحيوية.

و يعتبر صقور الإدارة الأمريكية أنه لامناص أمام الولايات المتحدة الأمريكية من إلتزام مبدأ الحروب الإستباقية، بعدما أسلم مبدأ الردع و الإحتواء السابق الروح مع إنتهاء الحرب الباردة و إنهيار الإتحاد السوفياتي. فالردع لن يكون قادرا على ردع الإرهاب الدولي. و الإحتواء لن يكون في وسعه منع التحالفات السرية ، المدججة بأسلحة الدمار الشامل ، بين دول "محور الشر"والمنظمات الإرهابية. وحدها الحروب الإستباقية قادرة على ذلك. ووحدها الولايات المتحدة في وسعها وضع هذا النمط من الحروب الإستباقية موضع التنفيذ في كل أنحاء العالم، بسبب تفوقها العسكري – التكنولوجي الكاسح.

وسيقود مبدأ الحروب الإستباقية إلى تعزيز الإنتشار الأمريكي العسكري في العالم ، وزيادة القواعد.و هو ينص على أن واشنطن معنية بمنع أي دولة أخرى من أن تصل الى التوازي معها ناهيك عن التفوق عليها.و يعكس تبني إدارة الرئيس بوش مبدأ الحروب الإستباقية نزعة فوقية وفاشية واضحة للولايات المتحدة، التي تستخدم تفوقها العسكري الهائل و قوتها الاقتصادية الكبيرة للتأثير على سياسات المجتمعات الأخرى... و لتوظيف القوة العسكرية في خدمة المصالح الوطنية الأمريكية، ولكن أيضا في خدمة الإدعاء الكاذب القائل إن النظام السياسي – الإقتصادي – الثقافي الأمريكي هو أفضل نموذج أنتجته البشرية، ولابد من الإقتداء به، لكي يلعب دور المنقذ و المخلص للعالم.

لاشك أن هذه العقيدة التي تستمد قوتها من نزعة الشك والإرتياب المتأصلة في الثقافة السياسية و الايديولوجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة ، تجعل من الولايات المتحدة امبراطورية الخير بإمتياز حسب التصنيف التبسيطي للامور والأفعال و الناس بين "خير" و "شر" بمنطق ديني ، لم يسبق أن سيطر على عاطفة أي رئيس أمريكي و فكره مثلما هوالامر للرئيس الحالي جور ج بوش. و حسب زعم هذه العقيدة ، الشعب الأمريكي شعب اختاره الله دون غيره لتحقيق السعادة للبشر على وجه البسيطة، فضلا عن أن الرئيس بوش رشح نفسه لمحاربة "الشر" و القضاء على جذوره ، فلا مجال من وجهة نظره لحرب إستباقية تقوم بها الولايات المتحدة إلا و تكون في خدمة الانسانية جمعاء. و يعني ذلك أن كل تحرك لا توافق عليه، حتى لوكان دفاعا عن النفس، هو شر لمجرد أنه يخالفها.

في صفوف الإدارة الأمريكية الحالية هناك من ينتمي إلى إيديولوجية

متطرفة، ومن ينطلق من هوس بملفات شغلته عقودا ، مثل وولفوويتز المعروف بولائه العميق للكيان الصهيوني، وبغضه الشديد للأنظمة العربية، وعلى رأسها نظام الرئيس صدام حسين.و هذه الأمور مجتمعة هي التي تدب الرعب في العمق العربي ، و في العمق الدولي ، لأنها تضع القرار في أيدي أصحاب هوس بملف أو بعقيدة.

من هنا تكمن خطورة مبدأ بوش حول الحروب الإستباقية، الذي يعتمد إستراتيجية سياسية خارجية تداخلية و صدامية تختصر مشكلات العالم في مسألة واحدة: مكافحة الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل و تسمح بفرض القيم الأمريكية بالقوة، و عبر توظيف المساعدات الخارجية و الدبلوماسية العامة والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي لخدمة هذه الإستراتيجية. وسو ف تعزز هذه الإستراتيجية النزعة التسلطية و الغطرسة في علاقات الولايات المتحدة بالدول الأخرى التي تشتكي من النهج الأحادي للتوجه الأمريكي، و من غياب التشاور الدولي و الشراكة الحضارية، كما أنها تقدم سابقة في العلاقات الدولية تسمح بشن حروب إستباقية بذريعة الدفاع عن النفس في مواجهة خطر قد يكون حقيقيا أو وهميا.

بعد إثني عشر عاما على سقوط جدار برلين و إنهيار الاتحاد السوفياتي ، عادت الإدارة الامريكية إلى مقولاتها التبسيطية المعهودة، مقولات السياسة المزدوجة التي تقسم العالم الى خير و شر، و ذلك في كل مرة يظهر لها عدو جديد، وفي هذه الآونة يعد بوش العدة لمهاجمة العراق بذريعة امتلاكه أسلحة بيولوجية و كيميائية يريد بوش تدميرها تدميرا كاملا بدعوى أنه ملاك على وجه الأرض قد أوكلت اليه حمايتها من الشر و أعوانه...و اللافت أن الرئيس بوش الذي يروج للقوة العسكرية كوسيلة في التعامل الدولي و التصرف الاحادي الجانب، ما انفك يقول في سعيه المحموم لطمأنة الرأي العام العالمي، إن القوة الأمريكية لن تستغل لاغراض أنانية:"لن نستخدم قوتنا للحصول على مكاسب أحادية، و نحن نسعى بدلا عن ذلك الى خلق توازن قوى لصالح الحرية و الإنسانية"، أي لفرض " ديمقراطية" الولايات المتحدة بالقوة العسكرية الكاسرة.

ثم إن الحروب الإستباقية في مثل هذه الظروف و الأذهان، قد يساء توظيفها لأهداف لاعلاقة لها بالخطر المزعوم، تدخل في حسابات سياسية لأحزاب أو أفراد.. وهذا لا يقتصر على الساحة الأمريكية، اذ أن الصين

وروسيا قد تختارانها ، كل لغاية في نفس يعقوب، و الكيان الصهيوني قد يراهـا في مصلحة مخططه العدواني ، إذ سبق أن أخذ على عاتقـه مسـؤولية نسـف خطر قبل وقوعه ، وبرر لنفسه إجتياح الحدود الى دولة عربية مجـاورة باسـم الوقائية.

و تتزايد الأخبار و التحاليل و المعلومات التي ترد من واشـنطن عـن أن قرار الحرب الإستباقية الجديدة على العراق إتخذ و إنقضى الأمـر. فـالحرب الإستباقية لم تعد مسألة نظرية بـل هـي جديـة و قريبـة ، لكـن المحللـين الاستراتيجيين في الغرب يتساءلون كيف يتم الإنتقال مـن وضـع عسـكري – ديبلوماسي مبني على الردع الى فلسفة إستخدام القوة بحجة الوقايـة فتضـرب الولايات المتحدة الأمريكية عندما تجد نفسها مهددة؟

الإدارة الأمريكية الحالية التي تبنت مبدأ الحروب الإستباقية، لم تعد تعتمـد على الردع. هذا ما أورده ريتشارد هاس مدير مجموعة سياسة التخطيط و هـو أحد الذين يقودون الخطط الدبلوماسية الإستراتيجية الحاليـة و يشـغل منصـب جورج كينان الرجل الذي صاغ عام ١٩٤٧ مفهوم الإحتواء(التطويـق) ضـد العدو السوفياتي أنذاك ، ودعم هذا المبدأ بالردع النووي، وبذلك شـكل نظامـا لاستراتيجية أمريكية خلال الحرب الباردة. و الآن يـرى هـاس أن الولايـات المتحدة تواجه عدوا جديدا من "الإرهاب الإسـلامي " الغـامض مـع بعـض الحكومات التي تدعم ذلك...

فإدارة الرئيس بوش هي التي إبتكـرت الآن مبـدأ الحـروب الإسـتباقية والمزمع البدء به ربيع هذا العام ، حيث ستكون الجاهزية لأول ضربة موجهـة ضد العراق. و لكن هذه الحرب الإستباقية تطرح تساؤلات كثيرة، يقول هـاس هي ممكنة ضد دولة لها أرض و شعب و مصالح مادية تدافع عنها ، لكن غيـر ممكنة ضد تنظيم متطرف مثل تنظيم القاعدة، و الذي يقـوم بعمليـات مبعثـرة تندلع هنا و هناك، وتمهد السبيل الى ردود عسكرية ضخمة.

إن عزم و إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على شن حـرب إسـتباقية على العراق معتمدة على معلومات غير موثوقة بأنه يمتلـك و يطـور أسـلحة الدمار الشامل ، و أنه سيعتدي عليها في المستقبل، لم يفسح مجالا للمناقشـة أو المجادلة، لأن إدارة بوش تريد أن تتصرف بطريقة أحادية الجانب.و هي تريـد أيضا خوض الحرب الإستباقية ضد كل من هو دولة أو تنظـيم لهمـا مـاض إرهابي حسب زعم واشنطن، أو من يحاول تطوير أسلحة دمار شامل أو اقتنـاء

ما يماثله، للقيام بعمل ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

الصقور في الإدارة الأمريكية يقولون لا نريد العيش في عالم يحتمل فيه لدولة مثل العراق أن تطور أسلحة الدمار الشامل للإعتداء على الولايات المتحدة أو الكيان الصهيوني،أو تتزود به للمستقبل،حقا أنه العمل ضد خطر إفتراضي ، ونطبق بذلك مقولة: أهاجمك مسبقا لأنه لدي معلومات أكيدة تشير بأنك ستهاجمني، فأهاجمك عن سابق ظن، أي للوقاية. و هذا العمل الوقائي ليس بالضرورة أن يكون عسكريا ، إنما قد يكون على شكل عقوبات إقتصادية أو دبلوماسية.

و يتحدث هؤلاء الصقور عن مبدأ "تحديد سياسة الدول" أن السيادة تنطوي على إلتزامات وواجبات منها حق حرية الشأن الداخلي على أرض الدول، وأن لا تسحق الحكومات شعوبها ، وعدم دعم الإرهاب بأي حال من الأحوال، وإن أخفقت حكومة في إلتزاماتها ، فلتتخل عن السيادة.

السؤال المطروح الآن عالمياهو لماذا تستأثر الولايات المتحدة الأمريكية بحق الهجوم على أسس إفتراضية، وهل تبقى الحرب الوقائية أو الإستباقية إستئثارا أمريكيا بإمتياز قد تمنحه الى حليفها الإستراتيجي الكيان الصهيوني ، الذي يحاول التخلص من الحركات الوطنية الفلسطينية؟

منذ الإنتفاضة الفلسطينية الثانية ، والولايات المتحدة و الكيان الصهيوني ينسقان فيما بينهما في مختلف البرامج المتعلقة بالحرب الإستباقية ، و تحديدا فيما يخص البرنامج المضاد للصواريخ "آرو". فالتقنيات العسكرية التي تعتمدها القيادة الصهيونية في حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني هي موضع دراسة واهتمام خاص في أوساط صقور الإدارة الأمريكية الذين إكتشفوا الحرب الإستباقية.

و كان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد قد عرض في آيار ٢٠٠٢ على دول حلف الناتو التبصر بهذه الحرب الاستباقية، ولكنه قوبل بفتور. ، أجاب كثير من الأوروبيين بتعليق نشرته صحيفة نيويورك تايمز"لسنا مرتاحين لهذه الفكرة و التي بحسبها ينسجم بوش مع نفسه و قراره، انها بطاقة مفتوحة ليقود كل التدخلات العسكرية و يرى ضرورة(وبدون التماس) إقرار أي جهة خارجية".

يقر ريتشارد هاس الخبير الأمريكي المتخصص في السياسة الخارجية الأمريكية أنه لا الإسلام و لا الدول الثلاث المشكلة لما يسمونه "محور

الشر"(العراق ،إيران،كوريا الشمالية) يشكلون تهديدا معتبرا كالذي كان يشكله الإتحاد السوفياتي و التحدي المتعدد الأبعاد أيام الحرب الباردة. و مع هذا فإن هاس يقول إن دعوة الإسلام تستطيع إيجاد صدى كبيرا وسط العالم الإسلامي الواسع، وهذا مايخيفنا أيضا. فالجماعات التي تمتلك كميات قليلة من مواد بيولوجية أو نووية قد تحدث كارثة تقودنا الى العمل الوقائي حسب زعمه.

إن خيار الحرب الإستباقية على العراق سيكون بمنزلة الكارثة على كل منطقة الشرق الأوسط، و في "المناطق الرمادية" التي نشأت مع الحرب الباردة في العالم، و نظام العولمة الرأسمالية المتوحشة، والفقر، وهي أرض خطرة لشن الحروب الإستباقية.فالحاجة التي يريدها العراق هي رفع الحصار الجائر ، و تحقيق التنمية المستقلة، و إلى المؤسسات الديمقراطية أكثر منها الى التدخلات العسكرية من جانب الإمبريالية الأمريكية.

إن تبني إدارة بوش إستراتيجية الإنتقام ردا على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، و التي ترتسم آفاقها في الحرب الإستباقية التي أقرها على العراق ، يؤكد على مواصلة الإستراتيجية القديمة الهادفة الى فرض نظام دولي بوليسي يؤمن مصالح الولايات المتحدة و ربيبتها "إسرائيل".فهل سيشهد الوطن العربي و الإسلامي مجددا السناريو نفسه الذي أعقب حرب الخليج الثانية على العراق، والذي غذى إنتشار الجماعات الإسلامية الأكثر راديكالية؟

■■

الفصل الرابع عشر

أثر الصهيونية والقطبية الأحادية

في إستمرار الحصار على العراق

١-العقوبات الإقتصادية الدولية ضد العراق (١٩٩٠ – حتى الآن)

تعتبر العقوبات الاقتصادية إحدى أدوات السياسة الإقتصادية الدولية International Economic Policy الرامية إلى تحقيق أهداف إقتصادية وسياسية وإجتماعية معينة، وتندرج تحت باب العقوبات الإقتصادية العديد من الأشكال والدرجات والعقوبات الاقتصادية وهي، تشير إلى إجراءات تعتمد على الأدوات الإقتصادية، تأخذ بها الحكومات بشكل منفرد أو ثنائي أو جماعي، أو من خلال إحدى المنظمات الإقليمية أو الدولية، ضد الدولة أو مجموعة من الدول ذات السيادة، بسبب إنتهاك القانون الدولي أو معاهدة دولية، وذلك في محاولة لإجبار هذه الدولة على العودة والإلتزام بالأنماط المقبولة من السلوك الدولي .

تتمظهر العقوبات الإقتصادية في الأشكال التالية، حسب درجة شدتها .

أ – المقاطعة الإقتصادية Economic Boycott يقصد بالمقاطعة الإقتصادية القيام بعمل مشترك ضد شخص أو شركة أو دولة (أشخاص، أو شركات، أو دول) من خلال خطط متناغمة للعزل المتعمد غير العنيف، كالتعبير عن عدم الموافقة (أو الرفض

المنظم) على تصرفات الجهة المستهدفة بهذه المقاطعة وممارسة الضغط على هذه الجهة للتوقف عن ممارساتها غير المقبولة .

ب – الحظر الإقتصادي Economic Embargo ويشير إلى قيام حكومة الدولة الفارضة أو منظمة إقليمية أو دولية بفرض حظر على التجارة بشكل عام أو على واحد أو أكثر من جوانبها المختلفة، على الدولة أو الدول المستهدفة بالعقوبة. ويعتبر الحظر أشد وطأة من المقاطعة، حيث يتم تنفيذه بأمر حكومي، ومن ثم فهو يتضمن قوة القانون، أو يطبق بناء على قرار من سلطة عليا فوق الدول إقليمية Super National أو دولية .

ج – القسر الإقتصادي Economic Coercion ويقصد به وجود درجة قصوى من التقييد على مناهج العمل البديلة المتاحة أمام الدولة المستهدفة، والناتجة عن محاولة التأثير عليها بحيث لا تجد مفراً من الإنصياع لمطالب الدولة أو المنظمة الفارضة. وإستخدام كلمة القسر أو الإكراه له محتوى «متعجرف» أو مستبد Imperious Connotation لإذلال الدولة المستهدفة وإجبارها على القيام بعمل لا تفضل القيام به في الأوضاع العادية، وهو بذلك أشد درجات العقوبات الإقتصادية من حيث القوة .

ومنذ إنفجار أزمة الخليج الثانية في ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠، تزعمت الولايات المتحدة الأميركية الحملة الدولية ضد العراق، وحثت مجلس الأمن على إصدار القرار رقم ٦٦١ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، والذي ينص على فرض عقوبات إقتصادية شاملة ضد العراق، لم يسبق لها مثيل، وهي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تصدر فيها عقوبات إقتصادية بمثل هذه الشدة والإجماع .

وكان واضحاً أن واشنطن قد أفلحت في إرساء نظام العقوبات على قاعدة دائمة ، وفي حين أن العقوبات المحددة في القرار ٦٦١ لا تتعلق بغير المطلب الرئيس المحدد في القرار ٦٦٠، وهو سحب القوات العراقية من الكويت ، وربط فرض العقوبات بمجوعة معقدة من الشروط التي يمكن في إطارها مناقشة إمتثال العراق والإختلاف بشأنه والشك فيه إلى ما لا نهاية. . وأقامت الولايات المتحدة إطاراً للعقوبات معقداً وغامضاً غالباً، ومضحكاً أحياناً، لضمان إستمرار معاقبة الشعب العراقي وإبقاء العراق بلداً فقيراً ، وصممت ألا

يكون إمهال. واستمر إرتفاع الإصابات المدنية العراقية أعواماً عدة بعد انتهاء الحرب ووصل عددها سريعاً إلى ملايين عدة(١).

وكان الكيان الصهيوني على إستعداد للإشتراك في حرب الخليج الثانية، لأن القيادات الصهيونية ترى ضرورة توجيه ضربة عسكرية حاسمة للعراق، لأن أي تأخير يجعل القوة العراقية أكثر خطراً. غير أن القيادة الأميركية ارتأت أن يظل الدور الصهيوني مكتوماً حتى يأتي في وقته، حتى لا تتخلخل الجبهة العربية المتحالفة ضد العراق. وكانت القيادة الصهيونية ترى ضرورة المشاركة في الحرب لضمان أمرين: ١ – حسم المعركة مع العراق، وتصفية الكيان السياسي والعسكري والعلمي فيه. ٢ – تأكيد الدور العسكري للكيان الصهيوني، أمام الحكومة الأميركية والمواطن الأميركي، دافع الضريبة وضمان المشاركة في أية ترتيبات سياسية لاحقة.

لقد دفعت الحكومة الصهيونية في عام ١٩٩١ واشنطن لإستعجال الحرب ضد العراق، وإذا كان موضوع الكويت مبرراً لتلك الحرب، فإن الكيان الصهيوني خشي في حينه، من قيام العراق بالإنسحاب من الكويت، وبالتالي إلغاء الحرب، وهذا يعني بقاء الكيان الصهيوني في مواجهة مع العراق، فيما كان تحالف دولي من أكثر من ٣٠ دولة في مواجهة العراق .

وخلال أزمة الخليج في العام ١٩٩١، كان أحد الهموم الأساسية، للولايات المتحدة الأميركية في جهودها الرامية إلى حشد التأييد لضرب العراق، تحييد الكيان الصهيوني ولو على الصعيد الإعلامي – وذلك حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة، وتتحول الأزمة إلى جزء من الصراع العربي – الصهيوني، وهو ما سيحبط المخطط الأميركي المرسوم للتعاطي مع هذه الأزمة. علماً أن أحد المبادئ الإستراتيجية التي تقوم عليها سياسة الكيان الصهيوني العسكرية هو المبادرة إلى توجيه ضربة مسبقة لكل ما تراه يشكل خطراً عليها في المستقبل ،وهو ما طبقته في كل حروبها مع الدول العربية، وفي عملياتها الخاصة والنوعية ضد العرب، كضرب مفاعل تموز النووي العراقي في حزيران ١٩٨١ .

النقطة الأساسية في حرب الخليج وفي حصار العراق لاحقاً، ليست الكويت أو السعودية، فهذه القضايا لم تعد كذلك بعد إنتهاء الحرب وقبول العراق قرارات الأمم المتحدة، النقطة الأساسية هي الكيان الصهيوني، الذي يتطلب أمنه ووجوده، تقليص القدرات العسكرية، وغير العسكرية العربية

والإسلامية إلى الدرجة التي يشعر الصهاينة معها بالأمان. وأدت هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية إلى إزالة التهديد الإستراتيجي التي كانت القوة العسكرية العراقية كفيلة بتشكيله على الكيان الصهيوني في حال إستكمالها .

كما أن تداعيات حرب الخليج الثانية، وإستمرار إرتباط الكيان الصهيوني بمعاهدة سلام مع مصر، وإنهيار الإتحاد السوفياتي الذي شكل الحليف الإستراتيجي للدول العربية الوطنية خلال أكثر من عقدين من الزمن، وانهيار النظام الإقليمي العربي، وإستعادة التحالف الإستراتيجي الأميركي مع الكيان الصهيوني قوته واكتسابه قوة دفع جديدة والتنسيق لتوحيد النظرة الاستراتيجية المشتركة بين البلدين، واستمرار تفوق العدو الصهيوني عسكرياً على الدول العربية، وخاصة في مجال التفوق النوعي العسكري و التكنولوجي، كل هذه العوامل مجتمعة أسهمت إسهاماً كبيراً في خدمة الإستراتيجية الصهيونية في المنطقة العربية .

لكن القراءة الصهيونية غالباً لا تتوقف عند هذه المتغيرات – خاصة السقوط السوفياتي المدوي في الحرب الباردة ومن دون صدام عسكري على نحو نزع قدرته على التحدي وأتاح للولايات المتحدة فرصة التحرك للإستفراد بقيادة العالم في ظل نظام القطبية الواحدة – بل أنها تحاول إسقاطها على المستوى الإقليمي، وتحديداً في دعمها المطلق للسلوك العدواني والعنفي الأميركي المستفز نحو العراق في مشهد شمشموني متكرر، وفي سلسة الحصارات والتحالفات المتناثرة كأطواق حول العراق في عقد التسعينات .

إن هزيمة الأمة العربية في مواجهة الإمبريالية الأميركية، هي في الوقت عينه هزيمة أمام الكيان الصهيوني، إذ تكرست هذه الهزيمة عسكرياً في حرب «عاصفة الصحراء » حين تم تقويض القوة العسكرية العراقية على نحو أخل بالتوازن العربي – الصهيوني الإستراتيجي، وأتاح للعدو الصهيوني التفوق الإقليمي في مواجهة «فراغ عربي» .

وفي الواقع، يوجد الآن إمبراطوريتان، واحدة للأمم المتحدة، والثانية للولايات المتحدة الأميركية، وكلتاهما تقومان بثلاث مهمات متنوعة : الأولى الحملات الحربية، والثانية حملات حفظ السلام، والثالثة الحملات الإنسانية. ولكن كل هذه المهمات تخدم في المصلحة النهائية الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وبالتالي النظام الأميركي. ثم إن إنتداب هيئة الأمم المتحدة يمثل عنصراً مكملاً للإنتداب الأميركي لأن الحملات العسكرية في ظل النظام الدولي القائم، تظل

حركة من جانب واحد يقررها الرئيس الأميركي، ثم يوافق عليها الكونغرس، وفي ما بعد يتم تدعيمها من جانب التحالف الدولي لاحقاً .

ومن هذا المنظار، فإن إمبراطورية الأمم المتحدة، والإمبراطورية الأميركية، ليستا معنيتين بتطبيق القانون الدولي، والشرعية الدولية، وإنما تتنافسان في كيفية توظيف القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، والتدخل الإنساني، على خدمة السياسة الإمبريالية الأميركية. فوراء الحملات العسكرية، سواء التي اتخذت من الجانب الإنساني، أو جانب حفظ السلام أو جانب التحدي لقرارات مجلس الأمن كذريعة للتدخل العسكري ــ يقف وراءها دائماً السياسي، والإستراتيجي والجيوبولوتيكي، الذين لا يرتكزن على خدمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية فقط، وإنما أيضاً على التمثيل الأميركي للعالم من موقع القوة العظمى الوحيدة، التي تسعى الآن إلى الإمساك والهيمنة على السياسة العالمية بلا منازع، وإدارة شؤون هذا العالم عبر هيئة الأمم المتحدة شكلاً، وفرض سياسة الهيمنة الأميركية بإسم الشرعية الدولية، وإحترام مبادئ الديمقراطية .

والحقيقة، أن هيئة الأمم المتحدة تحولت إلى أداة الآن، لفرض حماية شرعية حكومة الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها الدولة الأكثر عدواناً على هذه الشرعية الدولية. وهو الأمر الذي أثار إمتعاضاً شديداً لدى روسيا، الدولة الدائمة العضوية في مجلس، وكذلك الموقف النقدي الفرنسي للتجاوزات الأميركية لقرارات مجلس الأمن. وهذا الوضع يكشف لنا مدى هشاشة الشرعية الدولية، حيث أن معظم الحكومات العربية بإستثناء الكويت أصبحت ترفض هذه الشرعية الدولية التي تكيل بمكيالين بإسم فرض القانون الدولي.

وهذا ما دفع الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة إلى القول بأن القرار ٦٨٨، الذي فرضت على أساسه دول التحالف مناطق الحظر الجوي في العراق لا يجيز إستخدام القوة، وبأن فرض المناطق لم ينص عليها في القرار، بل هو تفسير أميركي لهذا القرار .

لقد تعرض الشعب العراقي وما يزال يتعرض منذ نهاية حرب الخليج الثانية إلى معاناة مريعة للحصول على الغذاء والدواء، بسبب فرض نظام العقوبات الإقتصادية من جانب الولايات المتحدة الأميركية، الذي يعتبر أخطر أسلحة الدمار الشامل، ووصفه أخيراً ساندي بيرجر مستشار الأمن القومي الأميركي السابق بفخر بأنه لا مثيل لقسوته في تاريخ العالم كله .

قضي أكثر من ١.٢٠٠٠٠٠من المدنيين العراقيين جراء الحظر المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠، ونجمت معظم الوفيات في الغالب عن تفشي الأمراض وسوء التغذية، وتدهور الرعاية الطبية لدرجة يرثى لها، نتيجة النقص الحاد في الأدوية، والمستلزمات الطبية الضرورية، فالمستشفيات العراقية تعمل الآن بنسبة ثلث الطاقة التي كانت تعمل بها قبل الحصار. ويشهد العراق عودة الأمراض كالكوليرا والمالاريا، والتيفوئيد والحمى الدرقية، والديدان الحلزونية، وأمراض الكبد، الفيروس، وشلل الأطفال .

وعلى الرغم من أ ن الأمم المتحدة سمحت للعراق بتصدير فقط ما قيمته ملياري دولار كل ستة أشهر، لشراء أدوية وغذاء بموجب قرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء) إلا أن العراق لم يستلم غير أقل من ٤٠ بالمائة من الأدوية التي تعاقد عليها، لأن المندوب الأميركي في لجنة العقوبات يتكفل جيداً في عرقلة العقود. فبرنامج (النفط مقابل الغذاء) لم يوقف تدهور العلاقات الغذائية للسكان في الكثير من المجالات، وكانت بغداد قد إنتقدت قرار لجنة العقوبات (لجنة ٦٦١) واحتجت على بطء وصول المواد الغذائية والأدوية .

وتتحمل المسؤولية بشكل أساسي عن هذا الوضع، البربرية الوقحة لصانعي السياسة الأميركيين ونزعتهم الإنتقامية لجهة إستمرارهم في فرض العقوبات، لتجريد العراق من كل شيء، وممارسة إملاءات القوة العسكرية، الفجة والقاسية للغاية حتى إذا تمت إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وخفضت القدرات العسكرية للعراق إلى النقطة التي لا يعود عندها يمثل خطراً على جيرانه (وهو الحال في الوقت الحاضر)، فإن السبب الحقيقي للعقوبات هو إطاحة النظام العراقي، وتقسيم العراق وتفتيته، وخدمة أهداف الكيان الصهيوني في المنطقة العربية .

الأزمة العراقية المفتوحة، لم تجد بالمقابل حلولاً مهدئة وواقعية تشق طريقها لأن الولايات المتحدة الأميركية أضحت الدولة الوحيدة التي تملك أوراق اللعبة الأساسية فيها، وتحتكر آلياتها المختلفة، وتعارض بشدة الشكوى العراقية من أساليب تنفيذ القرار ٩٨٦ المعروف بـ « النفط مقابل الغذاء »، وإحتمال زيادة المبلغ المحدد في إطاره، وإضافة مواد جديدة إلى المواد الغذائية التي يستطيع العراق إستيرادها وتسهيل الإجراءات المتبعة للموافقة على العقود التجارية، إضافة إلى إثارة طبيعة عمل اللجنة الخاصة الدولية « يونسكوم » لجهة إرتباط رئيسها والأميركيين العاملين فيها بوكالة المخابرات المركزية

الأميركية وخدمة السياسة الأميركية أكثر في أدائهـا لمهامهـا وتـرك البـاب مفتوحاً.

وحصلت فرق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق على بعـض أفضل المعلومات والتسريبات عن الأسلحة المحظورة في العراق من الحكومـة الصهيونية عبر قنوات إستخبارتية وحكومية سرية حساسـة، وفقـا لمصـادر أميركية وصهيونية وغيرها في الأمم المتحدة التي تشرف على فرق التفتـيش. هذا ما كشفته في عام ١٩٩٨ صحيفة هآريتس الصهيونية، حول أسرار التعاون بين فريق التفتيش وبين الكيان الصهيوني منذ العام ١٩٩٤، أي منذ كان رولـف أكيوس على رأس فرق التفتيش، ثم لاحقاً مع الأمريكي سكوت ريتر، إذ شملت عملية تبادل للمعلومات بين الكيان الصهيوني و لجنـة"يونسـكوم مـع مـدير الإستخبارات العسكرية الصهيونية وسكوت ريتر تحليلات صـهيونية للصـورة التي إلتقطتها طائرات التجسس الأميركية من طـراز « يـو – ٢ » و تـوفير تقارير إستخباراتية أولية من الفارين من العراق ومعلومات أخرى من مصـادر داخل العراق، وتقييم صهيوني لأنواع أخرى من المعلومـات. وكـان المفـتش الأميركي سكوت ريتر الذي إستقال في شـهر آب ١٩٩٨ إحتجاجـاً علـى « تردد» « يونسكوم » في القيام بأعمال التفتيش في العراق، كان لاعبا مركزيـا في الإتصالات مع الكيان الصهيوني، وفقاً لما كشفه هو، ووفقا لما قالته مصادر أخرى .

٢-"يونسكوم": ألعوبة في أيدي الاستخبارات الأميركية والصهيونية

منذ بداية عام ١٩٩٨، ما انفكت الحقائق تتكشف أكثر فأكثر حول تـورط أجهزة التجسس الأميركية، خاصة وكالة الأمن القومي (NSA) المتخصصـة في التنصت على أسرار الدول عبر كل العالم، ووكالة المخـابرات المركزيـة (CIA)، في أعمال مفتشي «يونسكوم » المكلفة بإزالة أسلحة الـدمار الشـامل العراقية. فالولايات المتحدة الأميركية تمتلك مركزا إقليميا للتنصت في المنطقـة يحمل إسم (Gateway)، ومسكونا من قبل عملاء المخابرات الأميركية، لعـب دوراً رئيسياً في إعطاء مفتشي «يونسكوم » المعلومات عن الإتصالات السـرية الملتقطة ما بين أجهزة الدولة العراقية بواسطة أجهزة التنصت المتطـورة جـداً التي تستخدمها وكالة الأمن القومي الأميركية.

وكانت «يونسكوم » تستفيد من (Gateway) باعتباره مقرا آمنا للحديث أو لبلورة مخططات التجسس على المراكز الحساسة داخل العراق. وقد إعترف المفتشون التابعون للجنة «يونسكوم» بأن المشاركة النشطة لأجهزة الإستخبارات الأميركية في أعمالهم هو أمر معروف من قبل كل أعضاء مجلس الأمن، وأكدوا أن الدخول إلى المقر الأميركي في البحرين ليس مقتصرا على المفتشين الأميركيين وحدهم. وقال مفتشو «يونسكوم » أن ممثلي كل البلدان ، خاصة الروس، والفرنسيين والبريطانيين، استفادوا ليس فقط من تواجد «يونسكوم » في العراق، ولكن أيضاً من الوسائل التقنية الأميركية من أجل إكمال معرفتهم بالملفات العراقية .

غير أن الذي أحرج بعض المفتشين هو أن المعلومات التي تم جمعها في مقر (Gateway) بواسطة «يونسكوم» تم إستخدامها من قبل الولايات المتحدة الأميركية لقلب نظام الحكم في العراق. وقد إعترفت الولايات المتحدة الأميركية أنها قدمت مساعدات تقنية إلى لجنة «يونسكوم»، وهذا ما أكده رئيس اللجنة السابق رولف أكيوس الذي قال « علي أن أؤكد حول هذا الواقع أننا طلبنا المساعدة من واشنطن وليس العكس »، وذلك قبل بدء تنفيذ برنامج « النفط مقابل الغذاء ». ويقول السفير اليمني عبد الله الأشطل عميد السلك الدبلوماسي في هيئة الأمم المحدة بهذا الصدد « إن مجلس الأمن مسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة الأميركية، و «يونسكوم» هي جهاز فرعي تابع لمجلس الأمن، إذا فيونسكوم مسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة الأميركية، التي إستخدمتها لتحقيق أغراضها التجسسية، وقد ألحقت هذه المسألة أضراراً كبيرة بمصداقية هيئة الأمم المتحدة » .

وتعتقد معظم الأوساط الدبلوماسية في واشنطن أن الولايات المتحدة الأميركية قررت التضحية برئيس لجنة «يونسكوم» ريتشارد بتلر بعد إفتضاح أمره من قبل الصحافة الأميركية، خاصة ما أعلنته « الواشنطن بوست » و الـ « نيويورك تايمز »، حول موافقة بتلر على عملية التنصت على الإتصالات السرية بين أجهزة الاستخبارات العراقية والرئيس العراقي في آذار ١٩٩٨.

وبالمقابل ذكرت « الواشنطن بوست » أن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، و الكيان الصهيوني، قاموا بعمليات تنصت على المكالمات الهاتفية السرية داخل العراق تحت غطاء لجنة «يونسكوم». ولم يعلق قادة العدو الصهيوني حول تورط أجهزة الاستخبارات الصهيونية في عملية التجسس

المشتركة مع الأميركيين. وحسب « الواشنطن بوست »، فإن المسألة بدأت عندما إقتنع المفتشون أن بغداد قررت عدم إزالة ما تبقى لها من أسلحة الدمار الشامل. والحال هذه، فإن التفتيش على الأشخاص المهتمين بإخفاء الأسلحة يعني إلتقاط الإتصالات السرية للأجهزة الخاصة المكلفة بحماية الرئيس صدام حسين، خصوصاً وأنها تستخدم نفس ترددات الراديو ونفس الرموز. وأضافت الصحيفة أن رئيس «يونسكوم» آنذاك رولف أكيوس، كان قد أخبر أعضاء مجلس الأمن « أن فكرة إدخال " سكنار" إلى العراق طرحها سكوت ريتر، الذي كان يقود فريق التفتيش في عام ١٩٩٥. وعقب إحدى زياراته إلى الكيان الصهيوني إقترح ريتر على أكيوس أن جهاز الموساد مستعد لإعطاء المفتشين أجهزة " سكنار ستاندارت " لكل الترددات وأجهزة تنصت يمكن أن يحملوها معهم إلى بغداد. وقد قبل رولف أكيوس ذلك بشكل مبدئي في عام ١٩٩٦. ومنذ حينئذ أصبح مفتشو «يونسكوم» قادرين على وضع قائمة للترددات المستخدمة من قبل أجهزة الإستخبارات العراقية، والتنصت على الإتصالات السرية لجهاز الأمن الخاص للرئيس، وللحرس الجمهوري، والمكتب الرئاسي .

وعندما قدرت لجنة «يونسكوم»، أن حمل أجهزة التنصت من قبل المفتشين يشكل خطورة، عقب أزمة شباط ١٩٩٨، تدخلت الولايات المتحدة الأميركية لقيادة العملية مباشرة، عبر إستخدامها أجهزة تنصت متطورة جداً متصلة بأقمار صناعية. عندها إغتاظت لجنة «يونسكوم» من تصرف الولايات المتحدة الأميركية. أما سكوت ريتر فقد تم إستبعاده من كل العملية، بسبب زواجه من روسية من جهة، وبسبب تحقيق مفتوح من قبل وزارة العدل الأميركية حول تقديمه معلومات سرية جدا إلى الكيان الصهيوني من جهة أخرى .

وفي آب ١٩٩٨ قدم سكوت ريتر إستقالته من لجنة «يونسكوم»، متهما رئيسها ريتشارد بتلر بأنه يجرجر قدميه عمدا لأسباب سياسية. وفي ٢٩ أيلول ١٩٩٨ ،أجرت معه صحيفة « هأرتس » الإسرائيلية، مقابلة مطولة أعلن فيها بوضوح ما كشفته في حينه صحيفة « الواشنطن بوست »، من أن التعاون بين لجنة «يونسكوم» و الكيان الصهيوني كان حاسما لاكتشاف رموز الإتصالات السرية العراقية .

كما كشفت مجلة التايمز البريطانية الأسبوعية من جهتها في ١٣ كانون أول ١٩٩٧ ، أن دور " إسرائيل " كان بدون شك هو السر الكبير للجنة

«يونسكوم» ، التي حرص أعضاؤها على عدم كشف سرية تعاونهم مع «الإسرائيليين »، حتى لا تثير حساسيات مختلفة داخل الوطن العربي. وأضافت المجلة أن بداية التعاون بين لجنة « يونسكوم » و الكيان الصهيوني يعود إلى اللقاء السري الذي تم بين عضو من جهاز الموساد مع أعضاء لجنة «يونسكوم » في أحد فنادق نيويورك في كانون الثاني ١٩٩٥. وذكرت « التايمز» أن أعضاء من جهاز الموساد محميين بغطاء أميركي اخترقوا لجنة «يونسكوم» ، ودخلوا العراق، وساعدوا أعضا ء ها في كشف أماكن صنع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في العراق .

وجاء إصرار القيادة السياسية العراقية على طرح المسألة العراقية مجدداً أمام مجلس الأمن والرأي العام العالمي في بداية عام ١٩٩٨، لإختبار صلابة الموقف الأميركي، في ظل إجماع عربي نادر على رفض إعتماد الخيار العسكري كأداة للتعاطي مع العراق، وتصاعد مشاعر الإستياء العربي من السياسة الأميركية المنحازة بإطلاقية للكيان الصهيوني، والرافضة بشكل ثابت ممارسة أية ضغوط ذات شأن عليه، وعدم التئام التحالف الدولي السابق وإتفاقه على إتخاذ موقف موحد بتوجيه كفة الخيار العسكري، فضلاً عن التفسخ السياسي بين أطراف هذا التحالف، ومراجعة الكثير من دوله سياستها نحو بغداد، خاصة العربية، التي أصبحت أكثر تعاطفاً مع الشعب العراقي وراغبة بقوة في إنهاء مأساته الإنسانية .

٣- بداية تفكك التحالف الدولي وعزلة أمريكا

هيمنت أجواء الحرب، من خلال عملية حشد الجيوش التي قامت بها الحكومة الأميركية في المنطقة وفي مياه الخليج، والإستمرار في تعزيزها بالمزيد من القطع الحربية والأسلحة المتطورة، وهي أكبر عملية حشد عسكري قامت به الولايات المتحدة الأميركية وأتباعها الدوليون(بريطانيا) منذ حرب الخليج الثانية. وواضح من عملية الحشد الضخمة المعززة بكل أنواع الأسلحة والتهديد بالحرب، أنهما لا يتناسبان مع الحجة المعلنة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، والمعروفة بـ « عدم إلتزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن » نتيجة « وضع العراقيل أمام فريق التفتيش الدولي لنزع أسلحة الدمار الشامل، من الوصول بحرية إلى المواقع المشتبه بها وخاصة القصور الرئاسية » .

وكما إفتعلت الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٦٥ قضية « خليج

تونكين» وتذرعت بها لدخول الحرب في فيتنام، فإنها اليوم تفتعل الأزمة مع العراق، وتدول قضية الخليج العربي لاحتلال منابع النفط وشن الحرب أو توجيه ضربات عسكرية ضد العراق تحت ذريعة واهية، من خلال الإدعاء الأميركي بأن العراق يخفي أسلحة كيمياوية وجرثومية يهدد بها دول المنطقة والعالم.

علماَ بأن خبيراً عسكرياً وإستراتيجياً هو جان لويس ديفور رئيس تحرير مجلة « La defenseالدفاع» الفرنسية يصف الوضع العسكري العراقي في مواجهة الهجوم الأميركي، فيقول « لم يعد بمقدور العراق أن يقوم بأدنى رد فعل عسكري على المشاريع العسكرية الأميركية، وسائل الدفاع الجوي العراقي ليست أكثر من وسائل صورية إذ أنها غير قادرة على التصدي للصواريخ الأميركية المنطلقة من السفن البحرية. والمعدات العسكرية العراقية بمجموعها تقريباً، كما تعلم بذلك أجهزة المخابرات العسكرية الغربية، غير صالحة للإستخدام بسبب نقص في الصيانة وفي قطع الغيار والتدريب ». وأنهى وصفه بالقول « إن الولايات المتحدة الأميركية سوف تقوم بضرب بلد أعزل » معتبراً حربها المحتملة ضد العراق بالحرب اللامنطقية واللاأخلاقية (٢).

وكان الخلاف داخل مجلس الأمن وعلى صعيد عالمي يدور كما هو معلوم حول كيفية معالجة الأزمة في العراق. فالطبيعة الإمبريالية العدوانية للسياسة الأميركية، كما كانت منذ الحرب العالمية الثانية، مستعدة لإستعادة الدور الأميركي على الصعيد العالمي، بعد أن اهتزت سياسة الهيمنة الأميركية خلال عقد التسعينات حين بدأت عدة أقطاب دولية (روسيا، الصين، فرنسا) العاجزة عن التعامل مع واشنطن من مواقع الندية، تطالب بفكرة « التعددية القطبية » كحل وسط وبديل من هيمنة نظام القطب الواحد على العالم.

كما أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية ملتزمة بأمن الكيان الصهيوني، وتعمل على خلق نظام إقليمي شرق أوسطي جديد تكون الزعامة فيه للكيان الصهيوني، ومنع أي تحولات عربية تقلب ميزان القوى الراهن _ وهذا يعني _ إستمرار التجزئة، والعمل على المزيد من التفتيت، ومنع أي إتجاه لتغيير حدود الخرائط الإستعمارية، والحيلولة دون بروز قوى محلية توحد أو تبني، أو تستطيع الإخلال بميزان القوى الدولي والإقليمي في الوطن العربي وحوله، وإستمرار التحكم بثروات الوطن العربي وأسواقه، وحصول حكومة الولايات المتحدة الأميركية على اليد العليا في الوطن العربي، إزاء التنافس الدولي

الجديد.

ولذلك فقد حشدت حكومة كلينتون كل هذه القوات لتحقق هـذه الأهـداف، ولتعيد إحكام السيطرة على الوطن العربي تماماً. ويدل حجم القوات المنشـورة أو التي تستدعى على أنها قوات ذات مهمات هجومية وطويلة المدى، وأنها لـم تأت لتوجيه ضربة عسكرية ضد العـراق لتفكيـك بنيتـه التحتيـة السياسـية والاقتصادية والعسكرية، وتدمير جيشه ومؤسساته العلمية فقط .

ولأول مرة جوبهت حكومة الولايات المتحدة الأميركية بمعارضـة دوليـة مهمة، كأن تكون هذه المعارضة من دول تملك حق النقض كروسيا و الصـين وفرنسا مثلاً، وبين عدد كبير جداً من الدول الأعضاء فـي الأمـم المتحـدة. و أسهمت مواقف روسيا وفرنسا والصين في لجم سياسـة العـدوان الأميركيـة وإعطاء الدبلوماسية فرصة حقيقية، للبحث عن حل سلمي. وكانت هـذه الـدول الكبرى الثلاث قد وفرت التأييد الدولي عبر قرارات مجلس الأمن، بمحاصـرة العراق برياً وبحرياً وجوياً، وبمقاطعته في كل الميادين إبان أزمة ١٩٩٠، وهي أكبر عملية مقاطعة تتم في العصر الحديث، حين تحول مجلس الأمن إلى مجرد أداة لتحقيق سياسة حكومة الولايات المتحدة الأميركية أساساً، والـدول الخمـس الكبرى عامة. وهو بالتالي كما كان دائماً ليس المكان المناسب لحـل الخلافـات الدولية، وإن كان الوضع فيه الآن، إفتقد إلـى الموقـف السـوفياتي والصـيني المعادي للإمبريالية عامة والأميركية خاصة وإلى إختلاف الموقـف الفرنسـي جدياً مع الموقف الأميركي كما كانت الحال قبل ١٩٨٢ .

ومع ذلك فإن معارضة روسيا والصين وفرنسا الضربة العسـكرية ضـد العراق، أدخلت الإدارة الأميركية في عزلة نفسية جديدة في المنطقـة العربيـة على الأقل، حين خسرت إجماع الحلفاء ودعم مجلس الأمن الذي يعطيها تلقائيـاً الصلاحية القانونية بإستخدام القوة العسكرية ضد العراق . وقد نجحت روسـيا في إستعادة نفوذها السياسي والدبلوماسي في الوطن العربي عبر النافذة العراقية بعد إنهيار الآمال المفقودة على « تحالف » إستراتيجي مع الولايـات المتحـدة الأميركية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي إستثمار روسيا الأجواء العربيـة خاصة الخليجية الرافضة لحسم الموقف بواسطة الحـرب، والمعبـأة لمصـلحة الحل السياسي فيما يتعلق بأزمة المفتشين الدوليين. وأكدت الدبلوماسية الروسـية حضورها بشكل قوي وفاعل في العراق، بعد أن تيقنت أن لا حليف لهـا فـي العالم سوى العرب. ونظراً لمصالحها النفطية المتزايدة في العراق حيث تريـد

روسيا تنفيذ عقودها مع بغداد بقيمتها الاجمالية ١٠.٢ مليار دولار على ان تنفذ فور إلغاء العقوبات، فضلاً عن توقيع إتفاقية بقيمة ٣.٨ مليار دولار لإستثمار حقل « غرب القرنة ٢ » وهي الأولى والوحيدة من نوعها التي يعقدها العراق على أساس « إقتسام الانتاج » .

وقد تم تدعيم الموقف الدبلوماسي الروسي، بالموقف القوي الذي إتخذه العسكريون الروس الذين يرون في الوجود الأميركي في الخليج خطراً يهدد روسيا ويتزايد بفعل التحالف التركي –الصهيوني الذي أصبح يشكل رأس حربة موجهة نحو الخاصرة الجنوبية لروسيا في منطقة القوقاز. لهذه الاسباب مجتمعة نشطت الدبلوماسية الروسية في تهيئة الأجواء لتسوية تحفظ المكاسب للقيادة العراقية، من منطلق « الرفض المتزن » للسياسة الأميركية، ودون إخلال بمبدأ الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية، مع استغلال حالة التذمر الواسعة ضد واشنطن التي عبر عنها بقوة العالمان العربي والإسلامي .

لكن الصفعة التي تلقتها إدارة كلينتون جاءت هذه المرة من الرأي العام الاميركي، حين كلفت الصهيونية العالمية الثالوث غير المقدس مادلين أولبرايت، ووليام كوهين، وساندي بوغر، التوجه الى ولاية أوهايو في قلب الوسط الأميركي لشرح دوافع الهجوم العسكري الأميركي على العراق. غير ان المظاهرة الطلابية التي قادها صفوة المثقفين من الجامعيين الأميركيين الذين يدرسون في جامعة اوهايو، قدمت بالدليل المادي إدانة السياسة الأميركية العدوانية ضد العراق من جانب الطلاب، حين وجه هؤلاء الآخرون الأسئلة المحرجة للثالوث المذكور حول ازدواجية المواقف الأميركية، مثل لماذا لا تطبق الولايات المتحدة سياسة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة على إسرائيل أيضاً ؟ ولماذا سكتت عن المجازر التي ترتكبها " إسرائيل " ضد الفلسطينيين والتي ترتكبها حكومة أندونيسيا ضد المطالبين بالإستقلال في إحدى الجزر التابعة لها؟ ولماذا تسكت أميركا عن ضرب تركيا للأكراد العراقيين في شمال العراق وتتهم صدام حسين وحده بأنه يضطهد أولئك الأكراد ؟ وقد وصف طلاب جامعة اوهايو مشروع الحرب على العراق بفيتنام جديدة، وصاح الطلاب أوقفوا هذه الحرب العنصرية العابثة. وحادثة جامعة أوهايو ليست حدثاً معزولا، بل إختراقا فجائيا للمؤسسة الإعلامية الأميركية متمثلة في أحدث قنواتها C.N.N وأقواها لديها. فلقد إخترق الصوت الحقيقي للجماهير الأميركية حصار هذه المؤسسة، ومن أفضل قنواتها المشهورة بالسيطرة الذكية على المادة

الإعلامية وتلعيبها حسب المصالح المطلوبة والمقررة من أباطرة الاعلام الصهيوني .

لقد لعبت مواقف روسيا وفرنسا بالدرجة الأولى، والصين وكذلك مساهمة مصر والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية الرافضة لضرب العراق عسكرياً، دورا في قرار الإدارة الأميركية إعطاء الدبلوماسية فرصة حقيقية. هذا إلى جانب وطأة ردود فعل الندوة التلفزيونية في أوهايو حين تعرض أقطاب الإدارة الأميركية إلى إستنطاق عنيف لسياستهم نحو العراق وإزدواجية سياستهم الدولية، فالمعارضة للخيار العسكري جاءت من الأصدقاء والعرب والحلفاء الأوروبيين على الصعيد الحكومي، ومن الجامعات على الصعيد الشعبي .

■■

الهوامش:

(١)-جيف سيمونز- التنكيل بالعراق – العقوبات و القانون و العدالة-ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- الطبعة الثانيةبيروت كانون الاول/ديسمبر١٩٩٨، (ص ٨٠).

(٢)- صحيفة لوموند تاريخ ٧ /٢ / ١٩٩٨ .

■■

الفصل الخامس عشر

إخفاق إستراتيجية الإحتواء العسكري

لم يكن العدوان الأميركي – البريطاني المدمر على العراق الـذي حصـل قبل بضعة أيام قليلة من شهر رمضا ن في عام ١٩٩٨، مفاجأً في شـيء، لأن كل الدلائل كانت تشير الى أن الأزمة العراقية التي هدأت فـي شـهر تشـرين الثاني من العام عينه، ليست إلا محض هدنة أخرى في النـزاع الطويـل بـين القيادة العراقية والحومة الأميركية، وأنها معرضة للإنفجار في أي وقـت. لقـد أخفقت الحملة العسكرية الأميركية الأولى المدمرة والطويلة عند الدقائق الأخيرة نتيجة التنازلات المهمة التي قدمتها القيادة العراقية لجهة موافقتها دون شـروط على عودة لجنة الأمم المتحدة لإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية « يونسكوم» إلى العراق، وبذلك تراجع الطرفان عن حالة الحرب، وإن كان هـذا التراجـع مؤقتاً .

وجاء تقرير رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ريتشارد بتلر الذي إتهـم فيه بغداد بعدم التعاون تعاونا كاملاً مع مفتشي اللجنة الخاصة، ليعطي الغطـاء الضروري للرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون الغارق في مستنقع الفضـائح الأخلاقية والأخطاء السياسية الفادحـة، ليـأمر بشـن العـدوان الأميركـي – البريطاني، في الوقت الذي كان خصومه من الجمهوريين يشددون عليه الخنـاق داخلياً بسبب تداعيات فضيحة مونيكا لوينسكي التي بلغت مرحلـة جديـة مـع التصويت الذي كان مقررا ان يجريه مجلس النواب يوم الأربعـاء ١٧ كـانون أول ١٩٩٨على عزل الرئيس .

وكان التقرير الذي قدمه بتلر إلى الرئيس بيل كلينتون قبـل يـومين مـن إطلاع كوفي أنان عليه، حسب ما أوردته صحيفة نيويورك تايمز، والذي إتسـم

بالذاتية والكذب، قد أسهم جذريا في إطـــلاق القـــرار العســـكري الأميركـــي – البريطاني بشن العدوان على العراق، الأمر الذي جعل بتلر يتخذ قراراً ســـريعاً بسحب المفتشين. وقد أعتبرت السلطات العراقية هذا الاجراء نوعاً من «الإنذار المبكر » حيث إستغلت تلك المساحة الزمنية للأعداد لإحباط أهـــداف العـــدوان الذي إستهدف البنية التحتية للنظام .

لقد تزامن العدوان على العراق مع تفاقم أزمة كلينتون الداخلية، وتســـارع الخطوات الإجرائية للعزل والإحالة من جانب مجلس النـــواب « الكـــونغرس » التي شددت الحصار والطوق على عنقه، الأمر الذي جعله يبحـــث عـــن منفـــذ لتصدير أزمته الى الخارج، وخوض الحرب المدمرة ضد العـــراق (والتســـمية ثعلب الصحراء هي التي اختارها كلينتون لعمليته العســـكرية ضـــد العـــراق) وأعانه على ذلك، عميل له في لجنة « يونسكوم » هو ريتشار بتلر، على حـــد قول الرئيس شيراك، وتابع له، أو « ذيل الثعلب ». (كما سماه متظاهرو لندن) هو طوني بلير رئيس حكومة بريطانيا.

وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد بلـــورت إســـتراتيجية فـــي ايلـــول ١٩٩٨تتضمن عدة سيناريوهات لإسقاط النظام العراقـــي. فقـــد انتقلـــت هـــذه الإستراتيجية من عملية الإحتواء الواسع بجعل العراق من أولويـــات السياســـة الخارجية الأميركية، إلى عملية الإحتواء بالدم عبر إنتهاج سياسة تقويض النظام العراقي، لكي تقوم فيما بعد قرارات المعارضة العراقية التي تعـــدها واشـــنطن وتدربها وتمولها بإحتلال الأرض التي تنهار فيها الوحدات العسكرية الحكوميـــة .

كما إن قرار الحرب قد إتخذ دون اللجوء إلى تفويض أو موافقـــة مجلـــس الأمن، لأن الامبراطورية الأميركية ليست معنيـــة بتطبيـــق القـــانون الـــدولي والشرعية الدولية، على الرغم من أن مجلس الأمن بدا أنه مجـــرد أداة لتحقيـــق سياسة حكومة الولايات المتحدة الأميركية أساساً. فوراء هذا التحـــدي لمجلـــس الأمن، وإتخاذ تقرير بتلر كذريعة لشن العدوان ضد العراق، يقف دائماً السياسي والإستراتيجي و الجيوبوليتيكي ، وهي كلها لا ترتكز علـــى خدمـــة المصـــالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية فقط، وإنما أيضاً علـــى التمثيـــل الأميركـــي للعالم من موقع القوة العظمى الوحيدة، التي تسعى الآن إلى الإمساك والهيمنـــة على السياسة العالمية بلا منازع، وإدارة شؤون هذا العالم عبـــر هيئـــة الأمـــم المتحدة شكلاً، وفرض سياسة الهيمنة الأميركية بإسم الشرعية الدولية، وإحترام

قرارات مجلس الأمن. والحقيقة أن هيئة الأمم المتحدة تحولت إلى أداة الآن، لفرض حماية شرعية حكومة الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها الدولة الأكثر عدواناً على هذه الشرعية .

ومما يثير الإنتباه أن هيئة الأمم المتحدة لم تدع إلى إجتماع في حينها،وأن أجوائها لم تشهد طيلة أيام الحرب، أي تحرك يرفض السياسة العدوانية الأميركية. وحين حضر الأمين العام للأمم المتحدة إلى مقرها، علق على العدوان الأميركي بقوله :« هذا يوم حزين للعالم و للأمم المتحدة ». لقدأصبحت الأمم المتحدة بعيدة ا لآن من موقف الدول الإشتراكية، وموقف الدول المعادية للإمبريالية التي عرفناها خلال الستينات والسبعينات. وقد حدث ذلك كله بسبب الإنهيارات التي حصلت في المنظومة الإشتراكية، ودول العالم الثالث، من مجموعة عدم الإنحياز إلى منظمة الوحدة الافريقية .

لقد بات واضحاً أن القوة العسكرية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية الأميركية، رغم كل المواثيق والمعاهدات الدولية وازدادت حرية واشنطن في المناورات السياسية عقب إنهيار الاتحاد السوفيتي في بداية عقد التسعينات، حين تحررت من قيود الفيتو السوفيتي في مجلس الأمن، وأصبحت قادرة على إدارة شؤون الأمم المتحدة كما يحلو لها، ولو أن الولايات المتحدة الأميركية رفضت حتى الآن تسديد المستحقات المالية عليها. وباتت الولايات المتحدة الأميركية قادرة كلما شاءت على تنشيط وتحريك الحلف الأطلسي، وعلى تقرير مكان ووقت العقوبات الاقتصادية ضد الدول المناوئة لسياستها، أو التي بقيت غير متعاطفة مع الأهداف الاستراتيجية الأميركية،وتحولت في عقد التسعينات إلى « الدولة العظمى الوحيدة » التي تستخدم الأساليب التقليدية للسياسة الإستعمارية الجديدة كالحملات العسكرية ضد العراق والصومال، والإضطهاد السياسي .

١- مرتكزات الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط

بعيداً عن المؤتمرات الصحافية أو المواقف المعلنة لأركان الحكومة الأميركية، أو من خلال التسربل بلباس الشرعية الدولية أو الدفاع عن حقوق الإنسان التي أشهرتها واشنطن في وجه المجتمعات التي أولت الحقوق الإجتماعية إهتماماً أكبر، في كثير من الأحيان على حساب الحقوق الفردية، وغير ذلك من الشعارات التي يوظفها السياسيون لتبرير مواقفهم ولإخفاء أهدافهم الحقيقية، فإن الحرب الأميركية الجديدة ضد العراق تدخل في نطاق

إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية الكونية التي أتيحت لها الفرصة في أزمة الخليج الثانية، لإحتلال منابع النفط العربي، حماية لصناعتها ،خاصة الحربية منها، التي بدأت تواجه كسادا عقب إنتهاء الحرب الباردة، وإنقاذاً لمكانتها الإقتصادية المهددة من قبل اليابان الصناعي وأوربا الموحدة.

وتشتمل إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية على المرتكزات التالية : حماية المصالح الإقتصادية وفي القلب منها النفط، والمرتكز الثاني : التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية و الكيان الصهيوني، وضمان تفوقه العسكري والتكنولوجي على الدول العربية مجتمعة، والمرتكز الثالث : هيكل أمني إقليمي تقوم الولايات المتحدة الأميركية بالدور الرئيسي فيه، والمرتكز الرابع : العمل على منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، والمرتكز الخامس هو هزم العراق وإحتلاله وإقامة سلطة دولية على أراضيه .

أولا: المصالح الإقتصادية الإستراتيجية

منذ أن بدأ انتاج النفط بالطرق العصرية، وتغلب النفط على الفحم الحجري، كمصدر للطاقة، اصبح العالم الصناعي الرأسمالي في حاجة ماسة إلى هذه الطاقة. وكانت مصالح الولايات المتحدة الأميركية في الخليج إستراتيجية إقتصادية، لهذا عمل الأميركيون على إستبعاد القوى الغربية الأخرى المنافسة، من أجل ان يضمنوا حصة الأسد من نفط الخليج، وامتدادات النفط الخام، وأسواق التصدير المتنامية، والعوائد المستثمرة. ومع ازدياد الإعتماد الإستراتيجي اللاحق لمجمل الإقتصاد الرأسمالي العالمي على نفط الخليج، وبالتأكيد فان مثل هذا الإعتماد، جعل الشركات الاحتكارية النفطية الكبرى تخوض صراعاً تنافسياً للسيطرة على الخليج، وهكذا أصبحت قضية النفط تحتل موضوع الصدارة في الصراع الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط، وازداد التصميم الأميركي قوة ونشاطاً من أجل إحكام القبضة على الخليج .

وإرتبط تاريخ الصراعات من أجل السيطرة على نفط الخليج، بتاريخ الصراعات في الشرق الأوسط بأجمعه، نظراً للموقع الإستراتيجي المهم الذي يحتله الخليج باعتباره المتحكم في بوابة المشرق العربي، ومفتاح طريق الهند، والمسيطر على مضيق هرمز وبحر العرب والمحيط الهندي، والقريب من باب المندب. ولهذا فإن الأطماع والمرتكزات التالية للسياسة الأميركية في الخليج، تدخل في إطار الإستراتيجية العامة للولايات المتحدة الأميركية في منطقة

الشرق الأوسط، بوصفه مفهوما إستراتيجيا، وواقعا جغرافيا إقتصاديا ومسرحا إستراتيجيا بالضرورة من أجل المواجهة مع القوى المناوئة للسياسة الأميركية .

وهنا لا بد من توضيح المسائل التالية :

١ – إن إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج قائمة على أساس ضمان تدفق النفط إلى الغرب الرأسمالي عن طريق مضيق هرمز الذي ما زال يشكل شرايين الدم في الإقتصاد العالمي، وضمان حرية الملاحة في الخليج، وتأمين إستمرار تدفق الأرباح الخيالية التي تفوق أي تصور والتي تجنيها الإحتكارات الرأسمالية الأميركية. وكانت حرب الخليج الثانية تدخل في قلب هذه الإستراتيجية. من هنا كان الموقف الأميركي ولا يزال متشددا في مواجهة العراق عندما قام هذا الأخير بإجتياح الكويت لتحسين موقفه في السلسلة الإمبريالية، وجعل بقية دول الخليج النفطية في متناول يده، وقد إعتبرت الولايات المتحدة الأميركية ما قام به الرئيس العراقي صدام حسين تهديدا مباشراً لمرتكز من مرتكزات الإستراتيجية الكونية. لهذا قامت حكومة الولايات المتحدة الأميركية برئاسة بوش الأب وأتباعها الدوليون بأكبر عملية حشد جيوش منذ الحرب الكورية عام ١٩٥١، وحرب فيتنام، وخاضت الحرب المدمرة ضد العراق. وما حركها ليس إحتلال دولة لأخرى، وليست دوافع إنسانية، أو تعاطف مع شعب الكويت، ولكنه اجتراء دولة إقليمية على تهديد الهيمنة الأميركية على نفط المنطقة، خصوصاً أن هذا التهديد جاء من دولة – العراق – المعروفة تاريخيا بنزعتها القومية الراديكالية .

٢ – أن منطقة الخليج الغنية بالنفط تعتبر أهم الاسواق العالمية لإستيراد السلاح. ولما كانت الولايات المتحدة الأميركية تقف على رأس الدول المصدرة للسلاح، فإنها بحاجة إلى خلق توترات وحالة من عدم الإستقرار في المنطقة، وأشعار الدول الفقيرة والغنية بأنها مهددة، من قبل الجيران الإقليميين (العراق، إيران)، لكي تؤمن بيع كميات هائلة من السلاح، وتكديسه، وتوقيع إتفاقيات أمنية معها، علما أن بنية الدول الخليجية لا تستطيع إستيعاب أو توظيف هذا الكم من الأسلحة .

٣ – تشجيع التطور الرأسمالي الطفيلي على عدة مستويات، والسيطرة على هذه السوق الإستهلاكية الواسعة والهائلة التي تستوعب منتجات آلة الصناعة الرأسمالية الغربية، خاصة الأسلحة، الأمر الذي يعود على شركات المركب الصناعي الحربي الأميركي بعائدات مالية كبيرة، نظراً للقدرة الشرائية التي تتمتع بها بلدان الخليج جراء العائدات المالية الكبرى من تسويق النفط، وإن كان العصر الذهبي للنفط قد ولى بسبب تدهور أسعاره في اتجاه تنازلي منذ أزمة الخليج الثانية .

٤ – ولما كان النفط العراقي خارج السيطرة الأميركية، فإن الإدارة الأميركية لا تسمح للحكومة العراقية بإبرام إتفاقيات مع روسيا وفرنسا والصين للحصول على عقود إستثمارية. ولما كان النفط العراقي متغيرا إقتصاديا إستراتيجيا، وأحد أهداف حرب الخليج الثانية، فان الولايات المتحدة الأميركية لم تخرجه عن سياستها الخارجية، لأن السيطرة على النفط العراقي تعتبر القضية المركزية في السياسة الأميركية إزاء العراق حالياً ومستقبلياً، تراقب من خلاله الإدارة الأميركية العراق. فالنفط ما زالت تعتبره الولايات المتحدة الأميركية أيضا عاملا مهما لضمان إستقرار النظام الرأسمالي العالمي، مادامت الشركات الإحتكارية النفطية الأميركية هي المتحكمة في عمليات انتاج وتسويق هذه المادة الخام، والطاقة وأسعارها، وفي إخضاعه لآلية اعادة انتاج العلاقات الإنتاجية الرأسمالية على الصعيد الدولي، وفقا لما تقتضيه عملية التراكم الرأسمالي على مستوى عالمي، وإستقرار الأسواق، وإتساعها، ولجهة إستغلاله في اطار حربها التجارية والنقدية المتزايدة ضد أوروبا واليابان ودول جنوب شرقي آسيا، من أجل إخضاعها وإيقاعها هي الأخرى تحت سيطرتها .

ثانياً : التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل"

يشكل التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية، أحد العناصر الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية. وكانت الإدارات الأميركية المتعاقبة على البيت الأبيض تعتبر أن دعم "إسرائيل" والحفاظ على تفوقها العسكري

والتكنولوجي ثابت من ثوابت الإستراتيجية الأميركية. والحال هذه فإن الولايات المتحدة الأميركية ملتزمة بأمن الكيان الصهيوني، وبمنع أية تحولات عربية أو إقليمية، تقلب ميزان القوى الراهن. وهذا يعني أن النظرة الأميركية متطابقة مع النظرة الإسرائيلية، التي تعتبر أن مصادر التهديد، في الوقت الحالي، وفي المستقبل، تكمن في القدرة العسكرية العراقية والإيرانية .

وعلى الرغم من هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، مما أدى إلى إزالة التهديد الإستراتيجي التي كانت القوة العسكرية العراقية كفيلة بتشكيله على" إسرائيل" في حال إستكمالها، إلا أن الكيان الصهيوني ظل ينظر إلى المحيط الإستراتيجي الإقليمي (سوريا وايران والعراق) على أنه مفعم بمصادر التهديد، بسبب ر فض إيران مسيرة السلام الأميركية – الصهيونية، وعدم توصل سوريا إلى إبرام إتفاق مع" إسرائيل "، على غرار مصر والاردن والسلطة الفلسطينية، وخروج العراق عن هذه الدائرة كلها.

و "إسرائيل" ما زالت متحكمة فيها عقدة سبي اليهود من قبل الملك العراقي القديم نبوخذ نصر، قبل عدة قرون من بداية الميلاد، فكان لا بد من وجهة النظر الصهيونية و الأميركية ليس فقط تدمير القوة العسكرية العراقية بل تدمير البنية التحتية المادية والبشرية للشعب العراقي حتى لا يتمكن لأجيال قادمة من إعادة بناء ذاته. وليكن ما يجري للعراق اليوم درسا لمن يفكر من شعوب المنطقة في التمرد على الإرادة الأميركية، أو المس بمصالحها أو التعرض لأمن" إسرائيل". ولهذا، كانت هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، قد أطلقت العنان لمسيرة السلام في الشرق الأوسط، فهذه المسيرة لم تنطلق من أجل إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بل لإجبار الدول العربية على توقيع إتفاقات مع الكيان الصهيوني بإشراف أميركي .

والحال هذه، فإن العدوان الأميركي – البريطاني المستمر على العراق، يدخل في نطاق الترتيبات الأميركية في المنطقة، من أجل ضمان إستمرار تفوق الكيان الصهيوني عسكريا وتقنيا على الدول العربية مجتمعة، وفرادى، وتوقيع معاهدة سلام بين حكومة عراقية تابعة أميركيا و الكيان الصهيوني، لأن العراق في ظل بقاء الرئيس صدام حسين في الحكم يمثل جزء من السد المنيع الذي تشكله إيران وسوريا أمام عملية الإختراق الإسرائيلية الكاملة للمنطقة، لجهة بناء النظام الشرق الأوسطي الجديد.

فالعراق بما يمثله من عمق إستراتيجي وتاريخي ما زال خارج دائرة

السلام الأميركي – الصهيوني، ويشكل في الوقت عينه إحد مراكز الرفض العربية التي تعترض المخطط الأميركي – الصهيوني، لجهة فرض الإستسلام الكامل على العرب، بصرف النظر عن طبيعة النظام الحاكم في بغداد. فالكيان الصهيوني يريد تركيع العرب عبر البوابة العراقية في حال سقوط النظام، لأنه بذلك يحقق حلم بناء « إسرائيل الكبرى »، وتهويد كامل فلسطين .

ثالثاً : الهيكل الأمني الإقليمي

إتخذت الولايات المتحدة الأميركية جملة من الإجراءات السياسية والأمنية و العسكرية عقب هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، وفي ضوء الضعف الحاصل في خصمها التقليدي روسيا، والشتات والهوان الواقعين في الوطن العربي، حيث تستهدف هذه الإجراءات المحافظة بل توسيع رقابة وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية على المنطقة العربية، خاصة بعد أن ترسخت مواقعها في العالم نتيجة نهاية الحرب الباردة وتداعياتها، وإضطلاعها بالدور الريادي في ظل النظام الدولي الجديد. وعن الترتيبات الأمنية : يتمثل العامل الأساسي في الحفاظ على الإستقرار الإقليمي في هيكل أمني إقليمي يرتكز إليه، من خلال برنامج تمرينات قوى متعددة الأطراف، إذ أن الأمن الإقليمي يجب أن تنجزه كإحدى الدول التي تنعقد لها زعامة العالم، وتقبل الالتزامات التي تعهد بها في كل أنحاء العالم، وهي تنوي الإبقاء على روابط وطيدة مع دول الخليج، وتعمل على بناء هيكل أمن جماعي بأمل أن يساهم بدوره في تحقيق سلام دائم. لكن هذا الأمر مرهون بإسقاط النظام العراقي الذي يشكل تهديدا إستراتيجيا لأمن جيرانه، "إسرائيل" ودول الخليج. وترتكز الأهداف الأميركية على إبقاء المساعدات العسكرية ل"اسرائيل"، والمحافظة على التفوق التقاني (التكنولوجي) والمتطور "لإسرائيل" ،بما في ذلك قيام ترتيبات أمنية ملموسة، وإتصالات بين العسكريين، ومناورات مشتركة، والمحافظة على وجود عسكري أميركي قوي في المنقطة، والعمل مع إسرائيل على منع إنتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية .

والعراق في وضعه الحالي، يعتبر تهديداً لهذا الهيكل الأمني الإقليمي، ولمصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية في الخليج و الشرق الأوسط، حسب وجهة النظر الأميركية و الإسرائيلية، بل أنه أعتبر تحديا لقدرتها على قيادة النظام الدولي الجديد. من هنا كانت الحملة العسكرية على العراق بمنزلة الإختبار لقدرة أميركا على قيادة النظام الدولي الجديد، وعلى طريقة تعاملها

مستقبلاً مع كل تهديد لأسس هذا النظام. و ما تريد أميركا تبليغه ضمن أسباب أخرى للعالم من خلال تعاملها مع العراق أنها لن تسمح لأي دولة أن تتحدى قيادتها للعالم .

رابعاً : إزالة أسلحة الدمار الشامل :

تعتبر الولايات المتحدة الأميركية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية مسألة مركزية في إستراتيجيتها في المنطقة، وتحولت مسألة تفكيك أية برامج مكرسة لتطوير وإنتاج « أسلحة الدمار الشامل » النووية والكيميائية والبيولوجية إلى مصلحة إستراتيجية تستخدمها الحكومة الأميركية من أجل إستمرار العقوبات على العراق ،حتى لو قدم بتلر تقريراً إيجابيا في هذا الشأن إلى مجلس الأمن، فإن الولايات المتحدة الأميركية ومعها بريطانيا يثيران قضايا أخرى لإبقاء الحصار، ومنها على سبيل المثال الأسرى الكويتيين، وإضطهاد الأقليات، أو رعاية الإرهاب. ولا يرى أي مراقب مستقل حالياً أن العراق يمثل خطراً عسكرياً على أحد. ومسألة أسلحة الدمار الشامل واحدة من ذرائع عدة لإستمرار حصارهم قبل كل شيء لضمان إنهيار الحكومة العراقية وليس لهذا الهدف الأميركي الرئيسي أي تخويل في قرارات الأمم المتحدة، وليس له تبرير في القانون الدولي .

ولقد إستخدم الرئيس الأمريكي السابق كلينتون مبررات الهجوم إستنادا لتقرير بتلر الكاذب، الذي إدعى فيه عدم السماح للمفتشين بدخول مواقع مشتبه بها، وعرقلة وصولهم إلى أدلة، ورفض تسليم وثائق خاصة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وكانت النتيجة المزعومة التي وصل اليها بتلر في تقريره هي عدم تمكن لجنة التفتيش من القيام بعملها بالشكل الصحيح وعدم إحراز أي تقدم بالتالي في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل. غير أن هذه الإتهامات هي إتهامات توجه للعراق منذ عام ١٩٩١، أي أنها ليست بالإتهامات الجديدة التي توجب هذا العدوان. بل أن العديد من دول العالم تشككن كثيراً بنزاهة وحيادية رئيس اللجنة الخاصة للتفتيش، وأعتبرت تقاريره التي يرفعها، تنطلق أساساً من العداءللعراق، وإعطاء الذرائع للإدارة الأميركية، من أجل شن المزيد من العدوان على العراق، وإستمرار فرض الحصار عليه .

ويعتقد مفتشو اللجنة الخاصة أنهم دمروا القسم الأساسي من أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولكنهم يشكون في قدرة بغداد، أنها تحافظ على قدر كاف من الوسائل لإعادة إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أما في مجال الأسلحة

النووية، فتعتقد الوكالة الدولية للطاقة النووية، أن العراق لم يعد يمتلك طاقات نووية. فلم تجد أي إثبات عن أن العراق قد توصل إلى إنتاج أسلحة نووية، أو ان العراق حافظ على القدرة المادية لإنتاج أدوات تستخدم لإنتاج أسلحة نووية، أو أنه أيضا حصل عليها بطريقة سرية .

بصورة إجمالية دمر المفتشون ٤٠٠٠٠ سلاح كيميائي، و٧٠٠ طن من المواد الكيمياوية المختلفة، ومركز لإنتاج باسيل bacille الفحم (انتراكس) وصواريخ. وهكذا، دمرت يونسكوم منذ عام ١٩٩١، ٤٨ صاروخا بالستيا طويل المدى، و١٤ رأسا كلاسيكيا، وقاذفات صواريخ و ٢٨ قاذفة ثابتة عمليا فيه، و ٣٢ قاذفة ثانية، و ٣٠ رأسا كيميائيا محمولا على الصواريخ، و ٣٨٥٣٧ ذخيرة كيميائية ملآنة وفارغة، و ٦٩٠ طنا من العناصر الكيميائية، و أكثر من ٣٠٠٠ طن من « التباشير precorseurs » الكيميائية، و ٤٢٦ من الآلات لصنع الأسلحة الكيميائية، و٥١١ قطعة من الأدوات التحليلية، وموقع الحكم الرئيسي المخصص لإنتاج الأسلحة البيولوجية، وأخيرا مختلف التجهيزات والأدوات المشتبه بها في أنها يمكن أن تساهم في إنتاج الأسلحة البيولوجية .

ومع ذلك، ما زال المفتشون غير متأكدين من تدمير كل الصواريخ التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلو متراً ويتركز إهتمامهم الرئيسي على الأسلحة الكيمائية والبيولوجية. ويعتقد المفتشون بأن بغداد لا تقول الحقيقة حول الوثيقة المقدمة من العراق التي تؤكد إنتاج ٣٠٩ طن من غاز (في – اكس V. X) التي تم تدميرها .

لقد أصبحت الألاعيب المألوفة التي تستخدمها لجنة يونسكوم مكشوفة، لأنها تخدم سياسة واشنطن الملتزمة بإدامة نظام العقوبات إلى مدى غير محدود، والتي تحتوي في حقيقتها على أسباب وافرة دوما، كثير منها مزور ومناف للعقل من أجل إستمرار فرض الحصار . و يجمع المحللون الإستراتيجيون على أن العراق قد دمر أسلحة الدمار الشامل كافة، إما بإشراف الأمم المتحدة، أو لتوقعه غارات قصف « قوات التحالف ». ولكن واشنطن قررت إبقاء العقوبات طوال هذه المدة كلها، وبقيت أيضا ملتزمة بالإبادة الجماعية للشعب العراقي.

خامساً : الإحتواء العسكري على طريق إسقاط النظام

طرحت الحملة العسكرية الأميركية – البريطانية المدمرة من القصف على العراق، التي ألحقت أضراراً هائلة بالبنى التحتية العسكرية و الإقتصادية والمدنية، عدة أسئلة، في أي إتجاه وعلى أي مدى تملك إدارة كلينتون السابقة سياسة فاعلة وجديدة حيال العراق. ما هي إحتمالات نجاح هذه السياسة نظراً إلى فشل الجهود الأميركية السابقة الهادفة الى إسقاط النظام العراقي ؟ ما ستكون انعكاسات هذه السياسة على المجتمع العراقي ؟ .

في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، إنتهجت الولايات المتحدة الأميركية، سياسة الاحتواء الموسع بجعل العراق من أولويات سياسة الخارجية الأميركية. وتقوم سياسة الاحتواء الواسع على أربع ركائز :

١ – التفتيش عن أسلحة الدماء الشامل، وقد قبل العراق بتفكيك قدراته في هذا المجال بحنق وتحت الضغط فقط.

٢ – العقوبات التي أدت الى تجريد العراق من النفوذ السياسي والإقتصادي والعسكري الذي كان يتمتع به قبل حرب الخليج الثانية. لقد كانت للعقوبات آثار سلبية فاعلة على إعادة بناء قوة العراق العسكرية التقليدية بسبب الحظر على نقل الأسلحة، وعلى الحصول على قطع وأدوات إستعادة قاعدته العسكرية – الصناعية مما أبقى الإنتاج أقل بكثير من مستوياته التي كان عليها قبل الحرب، بسبب الحظر التجاري .

٣– فرض مناطق الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه. وقد سمح هذا الحظر للولايات المتحدة بمراقبة التطورات على الأرض في مناطق كبيرة من البلاد. كما أن المناطق التي تحظر فيها تحليق الطائرات تقلص مقدرة سلاح الجو العراقي على إجراء تدريبات للتحليق الجوي، وأن الإنتهاك اليومي للفضاء الجوي العراقي هو تذكير دائم للجيش العراقي بأن سياسات صدام حسين المدمرة أدت الى فقدان جزئي لسياسة بلاده.

٤ – التهديد بالقوة وإستخدامها في كل أزمة تنشب بين العراق و الولايات المتحدة .

وفي دراسة أعدها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في العاصمة الأميركية الذي يعتبر الذراع العسكري للوبي الصهيوني في أميركا، والذي دعا الحكومة الأميركية الى مراجعة سياستها تجاه العراق. أكدت هذه الدراسة أن التشدد في التعامل مع الملف العراقي هو أفضل الطرق لإحتواء نظام الرئيس العراقي صدام حسين تمهيدا لإضعافه والإطاحة به. وحددت الدراسة المطولة بعنوان « مراجعة الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق »، خيارات أمام سياسة الأميركية التي صدرت في شهر تموز من عام ١٩٩٨، خمسة خيارات أمام الحكومة الأميركية في مسألة التعامل مع العراق، هي : الإحتواء الواسع. الإحتواء الضيق. تقويض النظام العراقي. الردع. الغزو والإحتلال .

ففي مجال عملية الإحتواء الواسع تخلص الدراسة الى تآكل الدعائم الأربع لسياسة الإحتواء، بسبب تأثير العقوبات على الشعب العراقي، الأمر الذي نجم عنه إصدار قراري مجلس الأمن الدولي ٩٨٦ و ١١٥٣ اللذين يمكنان العراق من الحصول على « الغذاء مقابل النفط ». وبسبب بداية تفكك التحالف الدولي الناجم عن الأزمة المتكررة بين العراق ولجنة التفتيش، الأمر الذي أدى إلى إصطدام الولايات المتحدة الأميركية بكل من روسيا والصين وفرنسا في مجلس الأمن أكثر من مرة. لأن الإبقاء على التحالف الدولي سليما في نظر الباحث الأميركي مايكل إيزنستات يعتبر من أصعب وأهم الأمور المنفردة التي يمكن عملها لدعم السياسة الراهنة لإحتواء العراق. وذلك يعود لسبب بسيط هو أن سياسة الإحتواء الواسعة بطبيعتها تتطلب عملا إئتلافيا. وتستند السلطة الخاصة بالعقوبات وعمليات التفتيش عن الأسلحة على قرار مجلس الامن ٦٨٧ والعديد من القرارات الأخرى الرئيسية. وتبعا لذلك، فإن دعم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والدول الأخرى الرئيسية (مثل مصر) يعتبر حاسما لنجاح العقوبات والتفتيش. ومن أجل العمل العسكري فإن الولايات المتحدة تفضل أن يكون لديها قرار من مجلس الأمن وهو ما لم تحصل عليه منذ عام ١٩٩٣، وتأييد الدول الرئيسية في المنطقة من أجل مرابطة القوى والإنطلاق في العمليات العسكرية (يعني الكويت والمملكة العربية السعودية وربما تركيا والاردن) .

وفي مجلس الأمن الدولي، فإن فرنسا وروسيا والصين تقف موقفا متعاطفا مع شكاوي العراق ضد اللجنة الدولية الخاصة، وهي ترغب في تخفيف العقوبات أو رفعها بسرعة .

أثناء الأزمة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧ الى شباط (فبراير) ١٩٩٨، لم يعد أمام الولايات المتحدة الأميركية من خيار آخر سوى الإستمرار في الصراع مع الرئيس العراقي، وإحتوائه بواسطة القذائف الدورية. وجاء العدوان الأميركي – البريطاني الأخير ليؤكد أن السياسة الأميركية الجديدة إنتقلت من الإحتواء السياسي والدبلوماسي للعراق الى الإحتواء العسكري. والأولوية الأميركية اليوم هي لتغليب إسقاط النظام في بغداد على عملية الرقابة البعيدة المدى .

لقد إعتمدت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في عدوان خريف ١٩٩٨على القوة الجوية الأميركية:حاملة الطائرات (انتربرايز) المرابطة في الخليج، وخمس عشرة طائرة من نوع B 52 القاصفة الفتاكة، المنطلقة من جزيرة دييغو غارسيل Garcil Diego الواقعة في المحيط الهندي، والتي كانت تحوم حول مياه الخليج وتطلق صواريخها نحو الأهداف داخل العراق، كما قامت مائتا طائرة أميركية و ١٢ طائرة بريطانية طورنادو، التي تقلع من القواعد المجاورة للعراق (السعودية، الكويت، البحرين) للقيام بغارات جوية على بغداد، تعاونها بذلك ثماني بواخر حربية من بين إثنتين وعشرين باخرة لها القدرة على إطلاق صواريخ كروز العابرة للقارات التي تحمل كل منها رأسا متفجرا يتراوح وزنه ما بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ كيلو غرام. كما شهدت سماء العراق أحدث وأدق أنواع الأسلحة المدمرة تدميراً أشمل من الشامل لتحطيم أسلحة الدمار الشامل العراقية حسب الزعم الأميركي، حيث شهدت طائرات الـ B . 1. B الحديثة جداً والداخلة للخدمة في السلاح الأميركي حديثا أولى جولاتها الحربية، وقامت بإصابة أهدافها بدقة .

وكانت الأهداف العسكرية لهذا العدوان تتمثل في تدمير قدرة العراق على إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وبما أن الأسلحة البيولوجية والكيميائية يمكن صنعها بسهولة، سعت وزارة الدفاع الأميركية وراء الأمور الأخرى الحيوية بالنسبة لحماية الأسلحة وإنتاجها مثل مصنع الصواريخ، وفي حين أن مسؤولين من البنتاغون قالوا إنهم يتجنبون قصف مواقع التخزين التي قد تطلق دخانا ساما قاتلاً، فقد إعترفوا سرا بأنهم لا يعرفون مكان المخزون الإحتياطي حتى لو أرادوا قصفه .

كما إستهدف القصف وحدات الحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري الخاص، مركز الثقل لصدام، والأنظمة المضادة للطائرات، ومراكز القيادة

والسيطرة والبنى التحتية، ومواقع أسلحة الدمار الشامل وقواعد إطلاق صواريخ سكود، والقوى الجوية العراقية، والقواعد الجوية. ثم أن الرقابة البعيدة المدى، وهي عبارة عن كاميرات في المواقع التي قد تتمكن من إستئناف برامج أسلحة التدمير الشامل قصفت أثناء العملية العسكرية « ثعلب الصحراء »، وعليه فلا حاجة لواشنطن في رأيها، للتمسك ببرنامج الرقابة الآن، إلى حين إستبدال النظام في العراق الذي يتم عسكرياً .

عملية « ثعلب الصحراء » جزء من إستراتيجية أميركية جديدة تقوم على هزم العراق وإحتلاله وإقامة سلطة دولية على أراضيه. وقد نفذت المرحلة الأولى من هذه الإستراتيجية الطويلة الأمد، حيث أن المراحل اللاحقة تتمثل في عمليات الحشد والهجوم الجوي والغزو الفعلي للعراق، وهزيمة وحدات الحرس الجمهوري والاستيلاء على بغداد. وخلال هذه المراحل المتبقية، فإن معظم الحملات الجوية ستتحول لضرب الأهداف التي تمهد بصورة مباشرة للغزو البري. وعندما تنتهي هذه المراحل العسكرية، فإن الخطوة التالية هي ضمان إنتقال هادىءمن حكم صدام المنهار الى تشكيل حكومة عراقية جديدة صديقة للولايات المتحدة الامريكية.

و تقول الدراسة التي أعدها معهد واشنطن للشرق الأدنى، ليس المقصود أن تحتل الولايات المتحدة وحلفاؤها في التحالف، العراق لعقود من الزمن على غرار ألمانيا أو اليابان، كما أن الولايات المتحدة لن تفعل كما حدث مؤخراً في هايتي وتقوم بإعادة بناء المؤسسات السياسية في العراق بسرعة وتسلمها الى القادة العراقيين الجدد ومن ثم تخرج من البلاد بسرعة. إن إشتراك القوات العسكرية الأميركية في إحتلال العراق ينبغي أن يكون لفترة طويلة كافية لحماية عمل السلطة الإنتقالية الدولية، ولتعزيز إستقرار نظام الحكم العراقي الجديد إن إستراتيجية الاطاحة بالنظام العراقي لاقت تجاوبا كاملا من بعض دول الجوار الجغرافي للعراق، التي تريد انتهاج سياسة قوية ضد صدام بهدف إسقاطه، وغزوا أميركيا للعراق بدلا من حرب طويلة المدى مدعومة من الولايات المتحدة الأميركية. ولم تعد واشنطن تخفي انها تريد إسقاط النظام في بغداد، وقد أعلن الرئيس كلينتون ذلك مساء الأربعاء ١٧ كانون أول ١٩٩٨ بوضوح : "الحقيقة الثابتة، هي أن ما دام صدام في السلطة، فإنه يهدد رفاه شعبه والسلام في المنطقة والأمن في العالم ، وأفضل طريقة لذلك هي إنهاء التهديد تماما بـ (اقامة) حكومة عراقية جديدة" مضيفا على الفور أن « إحداث

التغيير في بغداد سيستغرق وقتا وجهداً » .

وتدرك واشنطن أن الإطاحة بالنظام العراقي مسألة في غاية التعقيد، خشية أن تغرق الولايات المتحدة الأميركية في مستنقع الإحتلال للعـراق، أو إنهيـار الحكومة العراقية الجديدة بعد إنسحاب قـوات الإحـتلال الأميركيـة مباشـرة. وفضلا عن ذلك، إن وكالة الاستخبارات المركزية (C. I. A)، تواجه مشكلة جدية في إيجاد زعيم عراقي موثوق به يكون بإمكانه اشعال جـذوة « ثـورة » في العراق .

وعلى الرغم من أن مضمون السياسة الأميركية الجديدة تكمن في تزويـد قوى المعارضة العراقية بالأسلحة، وهي خطوة تمثل إنحرافاً مهماً عـن نهـج الولايات المتحدة المتبع سابقا، إذ منذ عـام ١٩٩١ أنفقـت الولايـات المتحـدة الأميركية ملايين الدولارات في سعيها للإطاحة بالنظام العراقي، لكنها أحجمـت عن مد أحزاب المعارضة العراقية بالأسلحة. ومن الواضح أن هـذه السياسـة تغيرت الآن، إذ للمرة الأولى توافق إدارة كلينتون على تنفيذ « قـرار تحريـر العراق » الذي اقره الكونغرس في خريف ١٩٩٨.ان هذا القرار الـذي وقعـه الرئيس كلينتون في ٣١ تشرين الأول ١٩٩٨، يجيز له منح الأسلحة والأمـوال والدعم السياسي إلى مجموعات المعارضة العراقية المختلفة .

غير إن هذه المعارضة المشتتة والمختلفة، تبدو الآن في حالة من الضعف وعاجزة عن إسقاط النظام العراقي، لأنها منقسمة ومجزأة، ولم تنجح في تنسيق نشاطاتها العسكرية و السياسية. كما أن أجهزة الاستخبارات العراقية نجحت في توجيه ضربات موجعة لمجموعات المعارضة العراقية في أيلول ١٩٩٦. ثم إن مجموعات المعارضة العراقية لا تمتلك مشروعا سياسـياً شـاملا ومتسـامحا وديمقراطيا لبناء عراق ما بعد صدام .

والحال هذه تعتمد واشنطن سياسة « الخطوة – خطوة » على أمل بلـورة هذه المعارضة المقاتلة على الأرض، التي تشجع قيام تمرد في جنوب العـراق، عبر إستغلال الإنقسامات القبلية والدينية والعرقية فـي العـراق، بينمـا يكـون الشمال خارج سيطرة الحكومة المركزية وقواتها. إن هـذا المخطـط والغـزو الأميركي المفترض لجنوب العراق، هما اللذان دفعا الرئيس صدام حسين إلـى تقسيم العراق إلى أربع مناطق عسكرية وأمنية. كما أن مخاطر الإطاحة بالنظام تحمل في ثناياها مخاطر جسيمة على المجتمع العراقي، لجهة تقسيم العراق إلى دويلات طائفية وأثنية، بحيث يصبح العراق أشـبه بلبنـان الحـرب الأهليـة،

وأفغانستان أخرى. وهذا ما يقلق الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة، خشية إحتمال إمتداد القتال داخل العراق إلى بلدانهم. ويقول الجنرال أنطوني زيني، وهو ضابط المارينز الأميركي في الخليج، الذي عارض تنفيذ « قانون تحرير العراق »، ويخشى من أن الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي تستهدف إسقاط النظام العراقي، قد تقود إلى الأضرار بالوجود الأميركي الطويل في الشرق الأوسط الإسلامي. وتتبع معارضته من خوفه من إنتاج دولة عراقية ضعيفة ومفسخة. . . .. إذ أنها على المدى الطويل عامل أشد خطورة من صدام » .

القيادة العراقية، إستفادت من دروس سابقة عام ١٩٩١ و بعدها عام ١٩٩٧، وإكتسبت خبرة في إطاحة محاولات إطاحة النظام. فعلى الرغم من أن المؤسسة العسكرية الأميركية إتخذت قراراً بمنع إستخدام الدبابات العراقية لقمع أي تمرد يظهر في جنوب العراق، تماشيا مع حظر الطيران في الشمال والجنوب، إلا أن المشكلة الرئيسية أمام هذه الإستراتيجية التي تستهدف ضمان حرية إستئناف العمليات العسكرية ضد النظام، وتعزيز الضغط من الشمال والجنوب، تصطدم بمشكلة وهي أن النظام العراقي أصبح مسيطراً اليوم على ١٤ محافظة، فيما كان مسيطرا على أربع محافظات في عام ١٩٩١ .

ثم إن عملية « ثعلب الصحراء » خيبت آمال أولئك الذين راهنوا على أن تحدث الضربات الجوية الأميركية – البريطانية هزيمة محققة بالنظام العراقي. وقد أبلغت عدة دول خليجية وغيرها سلفا بأن نتائج العملية العسكرية ستكون حاسمة هذه المرة .؟ لكن واقع الحال غير ذلك، فهناك اليوم في المنطقة وفي الخليج بالذات، انحسار ثقة بالقدرة العسكرية الأميركية التي توعدت بضربة قاضية ثم أسفرت عن شكوك وتساؤل في فاعلية العمليات العسكرية.

إن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا تسعيان من خلال شن هذا العدوان الجديد إلى تدمير ما تبقى من بنية العراق العسكرية و الإقتصادية، وإلى خلق أزمة مفتوحة في العراق، لإبقاء المتاجرة بالأزمة العراقية، ولا مصلحة لهما في حسمها أو إنهائها، بل تريدان تفجير المزيد من الصراع الداخلي والتفتيت بهدف تقسيمه، حيث أن نموذج تقسيم العراق يمكن أن يصبح ظاهرة يتم تعميمها في كل أنحاء الوطن العربي والإسلامي .

إن إفرازات الاطاحة بالنظام العراقي كبيرة جداً، وهذا ما تخشاه سوريا وايران ومصر وبعض الدول الخليجية. فهذه الأطراف جميعا تعرف جيداً الإسقاطات المدمرة لإندلاع الفوضى والحرب الأهلية العراقية ذات الطابع

الطائفي والأثني، والحرب طويلة المدى ضد النظـــام، وكـــذلك أيضـــا تشـــابك العوامل الداخلية والإقليمية، حيث إن تطورات المنطقة بها مخيفة ومكلفة جداً.

إن سياسة الولايات المتحدة الأميركية إزاء العراق لا تنبع مـــن المحافظـــة على العدالة في العـــالم، او إحتـــرام حقـــوق الإنســـان والأقليـــات، وتحقيـــق الديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، وتطبيق القرارات الدولية ذات الصـــلة، وإنمـــا تنبع من تجسيم إرادة الدولة العظمى الوحيدة في العالم التي ينبغي علـــى كافـــة الدول الإنصياع لسياستها بإسم الشرعية الدولية، والقـــانون الـــدولي، أي بإســـم إرادة الأقوى والأمر الواقع. والحال هذه، أصبحت الولايات المتحدة الأميركيـــة الدولة الأولى في عالم ما بعد الحرب الباردة الخارجة على القانون الدولي .

٢-التلازم بين العدوان الأمريكي و عجز النظام الرسمي العربي

كانت للإسقاطات المدمرة لجهة إخراج العراق مـــن المنظومـــة العربيـــة، إنعكاسات خطيرة على الأمن القومي العربي – وهذا ما أصبح واضـــحاً وجليـــاً للعيان بعد التحالف الاستراتيجي التركي – الصهيوني برعاية الولايات المتحـــدة الأميركية، الذي إتخذ أبعاداً كبيرة بعد سقوط حكومة (أربكان) حزيران ١٩٩٩، وإستمرار الغزوات التركية لشمال العراق، التي تقود إلى تقسيم العراق ، وهـــو ما سيؤدي إلى نتائج تصيب المنطقة العربية بأكملها، خاصة سوريا .

فبعد مؤتمر مدريد لما يسمى السلام، دخلت الأمة العربيـــة فـــي أوضـــاع أسوأ، تمثلت في « إتفاق أوسلو) أيلول ١٩٩٣، وإتفاقية "وادي عربـــة" ١٩٩٤، وما عنته هاتان الإتفاقيتان من خلل إستراتيجي متزايد في التوازنات العربية مع الطرف الصهيوني، إذ زحف الإستيطان الصهيوني من غيـــر توقـــف، وإقتلـــع معالم الحياة العربية من الأرض في القدس وما حولها من فلسطين إمتداداً إلـــى الجولان، وأصبح الوجود العربي كله مستباحاً بنقطة ومواقعـــه الإســـتراتيجية، وأسواقه، وخلجانه، وشطآنه، بسبب عجز الحكومات العربية عن فعل أي شـــيء ضد العدو الصهيوني، سواء إستمر إحتلاله، أم ضم الأراضي إليه، أم اســـتأنف المشروع الصهيوني لتهويد فلسطين، هذا من جهة، وبسبب أيضاً النظام العربي الرسمي عن مراضاة أميركا والتزلف لها، وإعتبارها شريكاً محايداً، و « طرفا نزيهاً » متناسياً، أنها خططت مع الكيان الصهيوني لإحتلال الأراضي العربيـــة عام ١٩٦٧، وأنها هي التي مكنته من الإحتفاظ بها محتلة طوال فترة صـــراعها

مع القومية العربية، ثم جرته إلى التسوية، عندما أيقنت أن العرب قد دخلوا في زمن إستعماري جديد، من جهة ثانية .

إنه كلما أصبحت سياسة الكيان الصهيوني أكثر تطرفاً، تزايد احتمال تأييد الولايات المتحدة الأميركية له، مخاطبة العرب أن من يريد دخول التسوية أو من دخلها، عليه أن يعبر تلك البوابة وفق إيقاع التصور "الإسرائيلي" لما يسمى بـ " عملية السلام " وليس بشيء آخر. وحقق الكيان الصهيوني مكاسب مهمة لجهة فرض الشروط الصهيونية للتسوية الإستسلامية على العرب، بقدر ما خسرت القضية الفلسطينية .

فالمخطط الأميركي – الصهيوني يريد أن يفرض شرطاً على العراق يتمثل في إنضمام هذا الأخير لمجموعة الدول العربية المستعدة للعيش بسلام مع دولة الكيان الصهيوني، وأن يكون مستعداً للتفاوض على معاهدة سلام في النهاية، ويرمي هذا الشرط إلى إستدراج العراق للقبول بالمشروع القديم الذي عرضه بن غوريون على الفرنسيين والبريطانيين يوم التفاوض على ساعة الصفر لحرب السويس عام ١٩٥٦. وجاء في المشروع ما خلاصته أن العراق يجب أن يقوم بإستقبال مليوني لاجئ فلسطيني يصار إلى نقلهم من لبنان و سورية والأردن إلى وسط العراق. وقال بن غوريون، حسبما يروي موشيه دايان في مذكراته، الصفحة ٢٦٧، لرئيس وزراء فرنسا غي موليه أن العراق قادر على إستيعاب أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين لا يشعرون بالغربة فوق أرضه، والذين يتم إقصاؤهم عن حدود الكيان الصهيوني .

والآن، فإن الخيار الوحيد المطروح عبر الضربات العسكرية المتكررة والحصار الوثيق، هو دفع السياسة العراقية للقبول بمفاوضات السلام مع الكيان الصهيوني، وإلتزام العراق بإستقبال ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني – يشكلون الآن قنبلة بشرية موقوتة للعدو الصهيوني – أنه الخيار المطروح بهدف دفع القيادة السياسية العراقية إلى القبول بمفاوضات السلام، والموافقة على الدخول في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي تمثل أعقد مشكلات المرحلة الأخيرة من المفاوضات .

والحال هذه يمكن تفسير العدوان الأميركي – البريطاني المستمر والحصار المفروض على العراق، بأنهما يدخلان في سياق إستدراج القيادة السياسية العراقية تدريجياً للمساومة على بقاء النظام مقابل الدخول في سلام منطقة الشرق الأوسط، لا في سلام الخليج فقط .

وترى سوريا أن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية ومعها الكيان الصهيوني تستهدف الأمة العربية بإستهدافها العراق، لأن الذي يخضع العراق يخضع الجزيرة العربية والخليج والشام كلها، ويطرق أبواب مصر كما تقول الجغرافية التاريخية. وهكذا، فإن العدوان الأميركي – البريطاني، ومن ورائه الكيان الصهيوني يجب أن يعني كل العرب جميعاً حكومات وشعوباً، لأن غزو القوات الأميركية وإحتلالها العراق، باعتباره خياراً رئيسياً طرحته عملية « ثعلب الصحراء » هو إحتلال لأراضي عربية، وأن تغيير النظام بواسطة القوى الخارجية الغازية لن يقف عن حدود العراق، بل أنه سيعيد المنطقة العربية إلى المرحلة الاستعمارية، لتصبح منطقتنا الوحيدة في العالم المسموح فيها، أو المقبول فيها، تغيير الحكومات والأنظمة علانية وبضغوط وإعتداءات الإمبريالية الأميركية و الصهيونية العالمية .

إن خطة إحتلال العراق والضغط الصهيوني على لبنان، يستهدفان سوريا وإبتزازها، وإعادة ترتيب الوضع في المنطقة لمصلحة المخطط الأميركي – الصهيوني، حيث وصلت دمشق إلى قناعة مفادها، أنه في حال نجاح العدوان الأميركي – البريطاني – الصهيوني في العراق، فإن الوقت حان ليبدل « ثعلب الصحراء » قناعه ويخرج بوجه جديد ربما « إسرائيلي » حتى يكمل المشروع الصهيوني من خلال حكومات لبنان أو عبر سوريا مباشرة، وبعدها إلى باقي الدول العربية .

لهذا السبب كانت الدبلوماسية السورية حريصة كل الحرص على إعادة وبناء سياسة التضامن العربي، التي يكون بمقدورها مواجهة التطرف الصهيوني، وإشاعة نوع من الإطمئنان للدول الخليجية الخائفة من العراق، ووضع حد لتمادي الإستغلال الأميركي، خوف العربي من أخيه العربي .

وأمام خطورة ما يجري في منطقة الشرق الأوسط من عملية تهويد كاملة للقدس، وتوقف للمسار السوري، وعدم إعتراف الكيان الصهيوني بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ في التعامل مع الجانب الفلسطيني، وإندلاع إنتفاضة الأقصى المباركة، فإن مقاومة شروط التسوية المذلة من جانب سوريا تحتاج إلى تضامن عربي فعّال، وهو ما تقوم به وتعمل من أجل السياسة الخارجية السورية، التي سعت إلى رفع الحصار عن العراق، وعودته إلى الساحة العربية والدولية، كي يردع الكيان الصهيوني على التمادي في سياسة التعنت التفاوضي التي يمارسها حتى الآن، خصوصاً و العراق يرفض أن يكون ثمن الحصار القبول بتسوية

مذلة يفرضها الأميركيون والصهاينة على المنطقة العربية .

الولايات المتحدة الأميركية تمارس في حصار العراق لعبة مزدوجة، الشق الأول منها يندرج في إطار الحرب النفسية ضد بغداد بعد أن باتت واشنطن في موقع الدفاع الضعيف إزاء الإستمرار في فرض العقوبات الإقتصادية، بالنظر إلى الإختراق الفرنسي والروسي للحصار، فضلاً عن الضغوط المتزايدة لإنهائه على المستوى الدولي والعربي. والشق الثاني يندرج في إطار إيجاد المبررات الكافية للإبقاء على القوات الأميركية في الخليج .

والحقيقة الثابتة أن السياسة التي تقودها كل من واشنطن ولندن تفتقر حتى الآن إلى إستراتيجية واضحة. فالكلام عن سياسة الإحتواء تحتاج إلى مضمون ،وعملية تبديل النظام تحتاج إلى آلية وخطة قابلة للتطبيق والوسائل المعتمدة حتى الآن زادت النظام العراقي حذراً وصلابة. وقد تبين بالملموس أن ليّ ذراع بغداد ليس بالسهولة التي تتصورها وكالة المخابرات المركزية والدبلوماسية الأميركية، فقد تطورت عملية التعاطف مع العراق، و أسفرت عن شيء من التقارب مع بعض دول الجوار مثل تركيا، وسوريا، والأردن، إضافة إلى التقارب مع العديد من الدول الأجنبية، منها روسيا وفرنسا .

من هذا المنطلق يشهد الموقف الدولي تبدلاً لمصلحة بغداد، وبصورة خاصة في العواصم الأوروبية وموسكو وبيكين. فالذعر الذي أثارته أزمة إرتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة حفز عدداً من الحكومات الأوروبية على التطلع نحو العراق لأن طاقته الإنتاجية تكفي لمعالجة الإرتباكات الإقتصادية و السياسية التي شهدتها أوروبا .

وهكذا، وأمام إنحياز الموقف الروسي والفرنسي الواضح إلى بغداد، أصبح الموقف الأميركي عارياً من كل شرعية، لأن القرار الأميركي لم يعد يتمتع بالتغطية الكافية في مجلس الأمن، وأن قرارات الشرعية الدولية لم تأت على ذكر الحظر على الطيران المدني ولم ترسم خطوط الحظر الجوي شمالاً وجنوباً.

نستطيع أن نقول، منذ أن بدأت حكومة الولايات المتحدة الأميركية، تقوم بالهجوم تلو الآخر، لتخضع الوطن العربي كله، ولتدخله كله ضمن إطار شبكة مخططاتها وأحلافها – حيث بدأ هذا الهجوم عقب طرح الرئيس إيزنهاور سنة ١٩٥٧ برنامج « ملء الفراغ » وما زال مستمراً مترافقا مع حروب الكيان الصهيوني ضد العرب منذ عام ١٩٥٦ وحتى الآن – بأن السياسة الأميركية

منذ ذلك الحين، قد نجحت آلي حد كبير في تحقيق معظم أهدافها، ولعل أبرزها ما حققته في حرب الخليج الثانية. وتمثل ذلك في ضرب القوى الثورية والديمقراطية العربية، وتعزيز مواقع القوى الموالية لواشنطن، ومحاصرة مراكز الرفض العربي، ليبيا، العراق سوريا، وتوسيع نطاق التغلغل السياسي والإقتصادي، والتقني، و العسكري في الوطن العربي، إلي درجة أن منطقة الخليج باتت مستعمرة أميركية بامتياز .

ولا غرابة بعد ذلك في أن يحذو الحكام العرب وهم بالمناسبة كثر حذو السادات الذي إعتبر أن « ٩٩ % من أوراق لعبة الشرق الأوسط » بيد حكومة الولايات المتحدة الأميركية، فسلم هو ومن بعده أمر مصر لواشنطن، وإلتحق بالركب ياسر عرفات و « المجلس الوطني الفلسطيني » الذي شطب على الميثاق الوطني بحضور الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون ليتصدره .و ليس غريبا بأن تستشري حكومة الولايات المتحدة الأميركية وأن تواصل حرب الإبادة ضد العراق المستمرة منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي.

وتستهدف حكومة الولايات المتحدة الأميركية من خلال إنتهاج سياسة عدوانية وتدخلية الأمور التالية :

١ – زيادة الضغط على النظام في بغداد ليسقط، أو ليقبل بالمساومة الأميركية – الصهيونية، المتمثلة في الإعتراف والتوقيع على معاهدة سلام مع العدو الصهيوني، باعتبار العراق مازال خارج دائرة السلام الأميركي – الصهيوني، فإذا سقط، تفاهمت مع الحكومة العراقية العميلة البديلة، وإذا ساوم فاوضته على التنازلات الكبيرة، وبخاصة في مجالي الصراع العربي – الصهيوني، والنفط .

٢ – إتهام حكومتي دمشق وطهران بأن إنتهاج سياسة الصمود والممانعة للمخطط الأميركي – الصهيوني، يكلف ثمنا غاليا، لأن حكومة الولايات المتحدة الأميركية لا تتسامح مع الدول المناوئة لسياستها، أو التي تشكل تهديداً لأمن الكيان الصهيوني، أو الذين يضرون بمصالحها. ولهذا أرادت أن تضرب بأقصى درجات العنف والتدمير، حتى لا يرتفع أي صوت في دمشق وطهران ضد مشروع الإستسلام الذي يقوده عرفات، وحتى تنتهج القوى المعادية لهذا المشروع نهجاً إستسلامياً، فيمتنع بناء موقف عربي صامد بقيادة سوريا، معاد لمشروع الإستسلام الذي أعلنه المجلس الوطني

الفلسطيني الأخير وغطته القوى العربية الصديقة لأمريكا . وهذا ما جعل الحكومة السورية ترد عن طريق إرسال رسالة مدوية لواشنطن من خلال مسيرة المليون التي نددت بالعدوان الأميركي البريطاني على العراق في شهر نوفمبر ١٩٩٨.

ورغم وضوح هذه الحقيقة، فإن القيادات الإستسلامية العربية في مشرق الوطن العربي ومغربه، واصلت برنامج إستسلامها للسياسة الأميركية، وأعلن بعضها عن قلقها وأسفها للعدوان، لكن حقيقة موقف هذه الأنظمة الرسمية العربية كان مع العدوان لأنه يزيح« كابوس صدام حسين» المسلط على رؤوسهم. وما زالت هذه الأنظمة تروج لتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية وتعمل لزيادة الدور الأميركي في وطننا، عبر سياسة التسوية، وبرامج التعاون الأخرى، وتستغل حكومة الولايات المتحدة الأميركية حالة الخضوع هذه، فتزيد من تدخلها، وتتمادى في عدوانيتها .

وفيما أحدث العدوان الأميركي إنقساما واضحا وحادا في المجتمع الدولي، حيث تميز الموقف الروسي في هذا الخصوص عندما سحبت موسكو سفيريها في كل من واشنطن و لندن، وأدانت بشدة هذا العدوان، وإستنفرت قواتها العسكرية، وأتخذ الدوما قراراً شجاعاً بكسر الحصار الظالم على العراق، إلا أن الحكومات العربية لم تتخذ أي قرارات، بشأن العلاقات السياسية والإقتصادية مع حكومة الولايات المتحدة الأميركية، ولا حتى الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربية بإستثناء الدعوة اليمنية، حتى وإن كان مؤتمر القمة لا يرجى منه شيء كثير ويتطلب عقده الإتفاق على أكثر من مشكلة عربية، ولأن معظم الأنظمة العربية لن تقبل أن يكون العدوان على العراق الموضوع الوحيد على جدول الأعمال... وإذا عقد، وهذا إستثناء، فإن الموقف العربي الرسمي، سيساند الموقف الأميركي، لجهة إبقاء الحظر حتى ازالة ما يسمى أسلحة الدمار الشامل، والتهديد للجيران. الخ .

فمن أين ينبع هذا الموقف الرسمي العربي الذي يلوذ بالصمت؟.

إن النظام العربي بدوله مجتمعة ومنفردة لا يملك التماسك الوطني اللازم، ولا العلاقات التي تجعله قادرا على حل مشاكله، داخل أطره. ولذلك عجزت مؤسسة الجامعة العربية عن معالجة مشكلة دخول القوات العراقية إلي الكويت معالجة عربية، فإنقسمت كما هو شأنها عادة، وفي كل القضايا الكبرى، وحتى الصغرى، وإستمرت الدول العربية بفرض الحصار الظالم على العراق، على

الرغم من إن الحصار يمثل علاجا قاتلا صامتا ضد الشعب العراقي، ويعتبر من أعمال الحرب البيولوجية التي يعاقب عليها القانون الدولي .

إن هذا عائد إلي كون معظم الطبقات السياسية الحاكمة في الوطن العربي طبقات غاصبة للسلطة، ولا تمتلك الشرعية السياسية، وبالتالي فهي مرتبطة بمصالحها فقط، وليست مرتبطة بمصالح الوطن والأمة، وهذا يجعل هذه الطبقات السياسية خائفة دائما من شعوبها، مستنفرة للدفاع عن بقائها في السلطة، حتى لو أدى ذلك إلي خراب الوطن العربي.

وكون الطبقات السياسية العربية الحاكمة متخلفة، وبالتالي، فانها تفتقر إلي العقلانية السياسية، وتلجأ إلي وسائل وأساليب متخلفة في قمع الشعب والتعامل مع الدول المجاورة، وفي معالجة كل القضايا المحلية والقومية والدولية. وفضلا عن ذلك، لما كانت هذه الطبقات الحاكمة مرتبطة بالسوق الرأسمالية العالمية، فإنها ليست مستعدة في الأعم الأغلب فض أ سباب السيطرة الأميركية، والعودة إلى الشعب .

إن هذا كله يجعل السمات الرئيسية للنظام الإقليمي العربي تتمثل في التنافر والإرتباط، وإنتهاك حقوق المواطن، والعبث بالمصالح القومية .، لأنه يتألف من أنظمة عائلات، قامت ضمن إطار الخرائط الإستعمارية أو على أساس الإرتباط بالقوى الإمبريالية البريطانية و الأميركية و الصهيونية العالمية.

وجاء العدوان الأميركي – البريطاني الأخير على العراق ليكشف ثلاث حقائق :

الأولى : إن قضية الإستعانة بقوات أميركية بريطانية، أي قوات العدو الرئيس للأمة العربية، قضية مقبولة لدى قطاع واسع من الأنظمة التي وافقت على ذلك، أو حتى التي عارضته، رغم أن ذلك تجرمه الجماهير العربية كما عبرت عنه في المظاهرات الحاشدة والمدوية التي خرجت في دمشق وصنعاء والقاهرة. .، و. .

الثانية : إن معظم الطبقات السياسية العربية الحاكمة، ومعها حواشيها بالطبع، تلتزم بتطبيق الحصار الظالم على العراق، وبتدويل القضايا المحلية بدلا من أن تعمل لرفع الحصار، وتحرير إرادتها من سيطرة القرار الدولي، الذي حرم جماهير الوطن و « دوله » المستقلة من كل إرادة .

الثالثة : إن هذه الأنظمة والقوى لا تعنى بإرادة الشعب، ولا حتى بالمبادئ و القيم التي تعلنها، وحتى تتخذ قرارات كهذه، وهـذا الإسـتعداد للإستعانة بالأجنبي الذي عرفته مصر في عهد الخـديوي توفيـق وعرابي باشا سنة ١٨٨٢، والعراق سنة ١٩٤١، ولبنان في عهـد شمعون سنة ١٩٥٨، ما زال قائما وزاد من قوته عوامل عدة منها تراجع الحركة الشعبية العربية وإتساع سـيطرة القـوى الموالـة لأمريكا، خلال العقدين الماضـيين، وزيـادة الإرتبـاط العربـي بالعولمة الرأسمالية، وإتساع التـرويج للحقـوق الدوليـة بقيـادة الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما أعلنـه السـادات منـذ عـام ١٩٧٢، وما نفذه عبر إتفاقية كامب ديفيد، وما نفذه عرفـات فـي أوسلو ووادي بلانتيشن، وغـزة حـين ألغـى الميثـاق الـوطني الفلسطيني.

ثم لو استطاع النظام الإقليمي العربي، أن يتحلى بـإحترام القـيم الوطنيـة والقومية، وتقديرا لإرادة الشعبية، ورفض السيطرة الأمريكية، لقرر أن يطالـب برحيل القوات الأميركية والأطلسية من الخليج، وأن يفك الحصار الظـالم، وان يبحث عن حل عربي للمسألة العراقية.

ولكن كل الأمور توافرت لتغطية الموقف الأميركي المندفع إلى العـدوان، وحرب الإبادة ضد العـراق .

■■

الفصل السادس عشر

أمريكا... من الردع االى الحرب الإستباقية

١-محور الشر مستوحى من تنبؤات صدام الحضارات

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس جورج بوش الإبن في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ، و الذي بحث فيه عن حال الإتحاد، تحدث عن "محور الشر" الذي تمثله في رأيه دول مثل العراق و إيران و كوريا الشمالية، مظهر ا بذلك نزعة طبيعة الشعب المختار للأمة الأمريكية. و قد جعل بوش من خطابه آنذاك خطابا تعبويا بإمتياز، طالبا من الأمريكيين الوقوف وراءه في حربه المعلنة على الإرهاب، ومكرسا معظم خطابه للحديث عن الحرب رابطا مستقبل أمريكا بتطوراتها، وواعدا الأمريكيين بحملة عسكرية أخرى، لاسيما أنه قال مباشرة أن أفغانستان ليست سوى البداية في الحرب الطويلة على الإرهاب.

إن محور الشر مشتق من إيديولوجية صدام الحضارات التي نظر إليها الكاتب صمويل هنتنجتون الذي أقام دعوته للتجمع حول الولايات المتحدة على التهديد المنبعث من القوس العربي الإسلامي الآسيوي. على الجانب الغربي، يقول هنتنجتون: حددت الولايات المتحدة سبع دول "كدول إرهابية"، بينها خمس دول إسلامية(إيران- العراق-سوريا-ليبا- السودان)و الدولتان الأخريان هما كوبا و كوريا الشمالية. هذا في الواقع يصنفها كأعداء لانها تهاجم الولايات المتحدة و أصدقاءها بأكثر الاسلحة فاعلية في أيديها،و بالتالي فهم يعترفون بوجود حالة حرب معهم. المسؤولون الأمريكيون يشيرون إلى تلك الدول كدول "خارجة على القانون" و "عنيفة" و "شاذة" ، و هكذا يضعونها خارج المجتمع الحضاري العالمي و يجعلون منها أهدافا شرعية لإجراءات مضادة جماعية أو

فردية. حكومة الولايات المتحدة إتهمت الذين فجروا "مركزالتجارة العالمي" بقصد: "شن حرب إرهاب مدني ضد الولايات المتحدة" وقالت إن المتآمرين المتهمين بالتخطيط لأعمال مشابهة في "مانهاتن" "كانوا جنودا" في صراع "يتضمن الحرب" ضد الولايات المتحدة. فإذا كان المسلمون يزعمون أن الغرب يحارب الإسلام ، و الغربيون يزعمون أن الإسلام يحارب الغرب ، يصبح من المعقول أن نستنتج أن ما يدور شيء يشبه الحرب إلى حد كبير. في شبه الحرب هذه يعتمد كل طرف على جوانب قوته الخاصة و على جوانب الضعف لدى الآخر. من الناحية العسكرية هي حرب إرهاب ضد قوة جوية. المجندون الإسلاميون المخلصون لأفكارهم يستغلون المجتمعات المفتوحة في الغرب و يزرعون السيارات المفخخة في أهداف مختارة. العسكريون الغربيون المحترفون يستغلون السماوات المفتوحة في الدول الإسلامية و يلقون القنابل المدمرة على أهداف مختارة، المشاركون الإسلاميون يخططون لإغتيال شخصيات غربية مهمة، الولايات المتحدة تتآمر لقلب الأنظمة الإسلامية المتطرفة. خلال السنوات الخمس عشرة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٥ و طبقا لبيانات وزارة الدفاع الأمريكية ، شاركت الولايات المتحدة في ١٧ عملية في الشرق الأوسط كانت كلها موجهة ضد مسلمين، و لم تحدث أي عمليات أمريكية من هذا النمط ضد أي شعب من حضارة أخرى.... فالمشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام: فهو حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتفوق ثقافته و هاجسه ضآلة قوته(١).

و هكذا فإن الخطاب حول محور الشر يحرض على التحزب و التزمت الديني في بعده الإنغلاقي الأصولي. فيوم ١١ أيلول ٢٠٠١ هو كيوم ٧ كانون أول /ديسمبر من عام ١٩٤١، اليوم الذي سجله التاريخ يوما عصيبا، وذلك عندما و جه الرئيس روزفلت نداءه بإعلان الحرب ضد محور الشر الحقيقي "برلين ، روما، طوكيو" بينما حملة الرئيس بوش الآن ضد ما يسميه محور شر جديد "بيونغ يانغ، طهران ، بغداد" هي إنتقائية تماما لأنها تندرج فيما يسمى "عقيدة الصراع بين النور و الظلام"، وضبابية ، حيث أن الإرهاب لا يحدد بهوية أو يطابق أمة معينة، وليس له وجه مميز .و اذا كانت هناك مقارنة بتحالف ألمانيا النازية و إيطاليا الفاشية و اليابان العسكرية التي كانت موحدة خلال الحرب العالمية الثانية بواسطة تحالف دبلوماسي و تنسيق إستراتيجي، فإن كوريا الشمالية و إيران و العراق بعيدة كل البعد عن تمثيل أي تحالف منظم على المستوى الإستراتيجي أو الإقليمي. فالمحور المزعوم ليس له أي

وجود سياسي أو عسكري.

وفكرة الإرهاب صناعة الولايات المتحدة المتفردة برأيها مما يبعث الشؤم و الرعب من هذا التعريف للإرهاب و محور الشر و نشره بهذا الشكل المغلوط أو إنسجامه مع السياسات المتقلبة لإدارة بوش المتصلبة. و الاسوأ من ذلك كله أن الإرهاب أصبح كلمة مبتذلة و غامضة و حجة سهلة لتصرفات الولايات المتحدة الأحادية الجانب متى أرادت، فإذا أحست بأي ازعاج من دولة ما إتهمتها بالإرهاب مستخدمة هذا المفهوم المبتذل كورقة جوكير دولية رابحة كما تشاء، وهذا ليس غير فعل ارهابي حقيقي و يقود الى أخطار عديدة.

إن الخطاب الأمريكي حول محور الشر يستدعي قوى الخير. وهذا الخطاب الطنان و المنمق عن الحرب الدينية تسجل أسوأ ما يكمن في الذاكرة عن أحداث ١١ أيلول /سبتمبر ، و حرب أفغانستان.و إذا كان محور الشر هذا أصبح وسواسا في عقلية الإدارة الأمريكية الحالية، فإن الخطاب حول "الشر" بصورة عامة هو هاجس مغروس و معشعش في المخيال الإجتماعي للشعب الأمريكي عبر أجياله المتعاقبة مشكلا "لاشعورا جمعيا".

ويعتقد الشعب الأمريكي و قادته أيضا دون غيرهم من شعوب الأرض قاطبة، و على إمتداد تاريخ الولايات المتحدة الحديث، أن جحافل من "جنود الشر" تتربص بهم هنا و هناك فى كل أصقاع الارض.و مفردة "الشر" تستحوذ على إيديولوجية قادة الإدارة الأمريكية في كل العصور إلى الحد الذي يبالغون معه في طرق و أساليب إجتثاثه، مدعين أنهم ملائكة إختيروا بالذات للقيام بهذه المهمة على الأرض. و لقد ألصق القادة الأمريكيون مفردة "الشر" بالزنوج والهنود الحمر في بداية تشكل الأمة الأمريكية ، ومن ثم الصقوه بالشيوعيين في مرحلة الحرب الباردة، ففي خطاب أمام مجلس العموم البريطاني في العام ١٩٨٢ ، وصف الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان، الاتحاد السوفياتي "بإمبراطورية الشر"، وتنبأ بالفوز الأكيد لقوى الخيرفيه.

و من نافل القول أن التسمية التي أطلقها رونالد ريغان على الاتحاد السوفياتي، لاتختلف عن التسمية التي أطلقها الرئيس الحالي جورج بوش الإبن على كل من العراق و إيران و كوريا الشمالية في مطلع العام الحالي، وهكذا لا تتوقف السبحة مهما مرت عقود الزمن من عمر الولايات المتحدة.

و لاشك في أن مفردة الشر التي يستخدمها الرئيس بوش تستمد قوتها أساسا من نزعة الشك و الإرتياب ، وهي نزعة متأصلة في نفوس الشعب

الأمريكي عامة ، وفي الثقافة السياسية و الإيديولوجية لقادته السياسيين بوجه خاص. وهذه النزعة ليست الإحالة مرضية تعكس عدم الثقة المبالغ بها من جانب النخب السياسية و الفكرية و الثقافية الأمريكية حيال تهديدات و اقعية أو وهمية. و قد غذت هذه الحالة المرضية تبني الإدارات الأمريكية المتعاقبة ايديولوجية الحرب الباردة، حيث التربة الخاصة الملائمة لنمو ذهنية متصلبة تستخدم بصورة متزايدة و مستمرة مفردات الأصولية المسيحيةالتي يعتنقها اليمين النيوليبرالي الأمريكي لخدمة الأهداف الآنية و المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الواقع ، فإن الخطاب الذي ألقاه الرئيس جورج ووكر بوش حول محور الشر يعكس بدقةالذهنية السائدة في أوساط الطبقة السياسية الأمريكية الحاكمة التي تختلق الأعداء من مخيلتها لمجرد إن هذه الدولة أو تلك من الوطن العربي و الإسلامي ،أومن عالم الجنوب ، تنتهج سياسة وطنية مناهضة للهيمنة الإمبريالية الأمريكية، وترفض الإمتثال و الإنصياع للشروط الأمريكية – الصهيونية الاستسلامية التي تريد الإدارة الأمريكية الحالية فرضها على العرب و المسلمين.

كما أن توجه الرئيس بوش في خطابه الى الشعب الأمريكي يعكس أيضا نزعة المركزية للامبراطورية الأمريكية لقيادة العالم ، بوصف الامبراطورية الأمريكية الان تطمح الى تحقيق العولمة الرأسمالية المتوحشة على صعيد كوني من خلال الوقائع، ،و بالتالي قيادة هذا النظام الدولي الجديد أحادي القطبية، من أجل الدفاع عن " العالم المتمدن" و فق ماتمليه المصالح الأمريكية الاستراتيجية.

وهكذا فالإدارة العسكرية المهيمنة للولايات المتحدة تحتقر عملائها الصغار، وتتضاعف و بإزدراء متزايد لحلفائها الأوروبيين أيضا، الذين باتوا خاضعين للسيطرة السياسية الأمريكية المطلقة، وهذا ما يعبر عنه بصيغة قاسية في تعبير رائج" الولايات المتحدة تقوم بالحرب و الحلفاء يقومون بالخدمة خلال فترة السلام"، وفي ذلك إنتقاص كبير للأوروبيين و جعلهم مقزمين تجاه أمريكا إلى درجة الخلاء ، وهذا مايذكر بزمن أثينا في عصر الإمبراطور بيريلكس. ويلاحظ وليام بفاف قائلا:" تشكل الولايات المتحدة نوعا من الدولة العالمية الاولى القادرة على قيادة صيغة حديثة للإمبراطورية الكونية، إمبراطورية تلقائية يرضخ أعضاؤها طوعا لسلطتها"(٢) .و على جميع المعارضين

والمنشقين و المقاومين لهذا النظام الدولي الجديد أن يدركوا الآن، أن الإمبراطورية الأمريكية سوف تخوض الحروب الإستباقية على جبهات ثلاث إقتصادية و إيديولوجية و عسكرية ، من أجل القضاء على "بؤر الشر" بإسم "الحرية" مرة ، و بإسم "العدالة" مرة أخرى، وبإسم الرسالة "التمدينية" للعالم مرة ثالثة..

و الأمر المثير أن الرئيس بوش مازال يستخدم التعابير عينها التي سادت إبان الحرب الباردة في فترة كان للعدو الإيديولوجي و السياسي و العسكري فيها إسم وهوية محددة،علما أن العدو الجديد من وجهة نظر اليمين الأمريكي النيوليبرالي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي هو الإسلام. و لهذا ليس غريبا أن يخوض بوش حربه الصليبية الجديدة ضد الوطن العربي و الإسلامي بحجة مكافحة مايسميه الإرهاب. وقد إختتم بوش خطابه بالقول إن مواطنيه إكتشفوا أن الله تعالى كان بجانبهم خلال أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

يقول الكاتب الفرنسي إنياسو رامونه في معرض تحليله لمحور الشر، هناك ثلاث جبهات. فليعلم المواطنون أن العولمة الليبرالية باتت تهاجم المجتمعات على ثلاث جبهات. الجبهة الأولى مركزية و تطاول البشرية جمعاء، إنها جبهة الإقتصاد التي لاتزال موضوعة تحت قيادة ما يجب فعلا تسميته "محور الشر" المكون من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية. و مازال هذا المحور الشرير يفرض على العالم ديكتاتورية السوق و أولوية القطاع الخاص و تقديس الربح و إنزال أضرار جسيمة في كل أنحاء المعمورة، من الإفلاس الإحتيالي الضخم لشركة إنرون إلى الإزمة النقدية في تركيا و الإنهيار المشؤوم في الأرجنتين و صولا إلى الخراب البيئي في كل مكان.. و الجبهة الثانية سرية و صامتة و غير مرئية وهي جبهة الايديولوجيا... أما الجبهة الثالثة و غير القائمة حتى الآن فهي عسكرية، وقد إفتتحت غداة صدمة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و تهدف الى تزويد العولمة الليبرالية بأداة أمينة طبقا للأصول(٣).

إن مفردة محور الشر التي ابتدعها الرئيس بوش هي في الواقع إمتداد في صورة أخرى للضجة التي أثارها رونالد ريغان منذ عشرين عاما حول الاتحاد السوفياتي بوصفه له "بامبراطورية الشر". و لقد تذرع بوش بإمتلاك دول "محور الشر" صواريخ و أسلحة دمار شامل ليرسم إستراتيجية الحروب الإستباقية لضرب دول هذا المحور. وبذلك إبتدعت أمريكا مبدأ الردع بالطاقة

النووية الكبرى ، و هذا ماسعت إليه قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر حيث كانت جهود بيل كلينتون حثيثة في هذا المضمار، وبعده جاء بوش ليصب كل جهوده على تأمين درع صاروخي لضمان الأمن القومي الأمريكي كما يدعي، من أي ضربة نووية طارئة أو من هجمات ضد المراكز و المصالح الأمريكية الحساسة. وقد أصبحت فكرة الردع الصاروخي بعد أحداث ١١ أيلول حاضرة دوما..و مغطاة بمبلغ قدره ٨ ، ٧ مليارد ولار من موازنة عام ٢٠٠٣.

إن حقيقة هذا الدرع الصاروخي هي أنه هجومي و ليس دفاعيا، ويعود بذاكرتنا الى أيام سباق التسلح النووي لمجابهة الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يؤدي بالجميع الى صرف النظر عن أي إبتزاز نووي أو كيميائي – بيولوجي قد يمارس ضد الولايات المتحدة.

و عملت الإدارة الأمريكية على إبراز محور الشر هذا على أنه نوع جديد من العدوان يهدد الغرب، بهدف بسط مظلتها على حلفائها ، زاعمة أن خطرا كبيرا يتهددهم مرده مخاوف نشأت في النصف الثاني من القرن العشرين. وهذا يؤدي الى هجمات مستقبلية بمساعدة صواريخ عابرة القارات و قد يكون ذلك أخطر بكثير من ضربة ١١ أيلول .

من المنظور الأمريكي ليس الرد على دول محور الشر هو إنتهاج سياسة الدفاع بل سياسة الهجوم عبر مشروع الدرع المضاد للصواريخ ، بوصفه درعا مخصصا لحماية الأمريكيين فقط. و يقول المحللون الإستراتيجيون في الغرب إن هذا الدرع المضاد للصواريخ سينقلب الى أداة هجومية تسمح للإمبراطورية الأمريكية العظمى بأن تضرب في كل أنحاء العالم كما تشاء دون أن تعطي شرحا أو تفسيرا لمفهومها الجديد "الإبتزاز" أين أرضه. و يتكشف يوما بعد يوم أن هذا الدرع المضاد للصواريخ هو بحد ذاته حماية لحرية الولايات المتحدة في شن الحروب الإستباقية ضد كل الدول المناوئة لسياستها الخارجية.

فالإنقياد الأمريكي وراء هذه الإستراتيجية هو الذي يجعل الرئيس بوش لا يتأخر في تطبيق منطق الإبتزاز المزدوج ، وبذلك يتغطرس أكثر فأكثر في مطالبته دول محور الشر العراق و إيران و كوريا الشمالية و ربما الصين بالتخلي عما يمتلكونه من سلاح "صواريخ". ذلك هو مبدأ بوش بمقاومة الإرهاب متمسكا و ملحا على جديده "الإبتزاز النووي"، و مستعرضا في الوقت عينه القوة العسكرية الأمريكية الغاشمة القادرة و على الفورعلى أن تنقل المعركة إلى أرض العدو ، كما تجري الآن التهيئة لخوض هذه الحرب

الإستباقية على العراق.

و تبدو الرئاسة الأمريكية مطلقة السيادة أكثر من أي وقت مضى و حريتها بالتصرف تبلغ ذروتها في السياسة الخارجية ، وفي توجيه ضـــربة عســـكرية للعراق في سابقة خطيرة في العلاقات الدولية تســـمح بشـــن هجمـــات وقائيـــة. فالرئيس بوش يملك كل السلطة و يريد أن يلزم بلده بهذه الحرب التي قد تقلـــب الأمور رأسا على عقب لتطال مؤسسي الولايات المتحدة في قبورهم. إنها رغبة جورج بوش الإبن لينهي عملا كان قد بدأه والده قبل إثني عشر عامـــا ، وكـــأن العراق اصبح مكانا مشتركا لهما ، وهو ما يعكس لنا العقلية الإنتقامية و الثأرية المتوارثة لدى آل بوش.

و على الرغم من أن معظم دول العالم و كبار العقلاء في السياسة الدوليـــة يؤكدون جميعا أن الإثباتات التي تورط العراق في العمـــل الإرهـــابي الـــدولي (أحداث ١١ أيلول، أو العلاقة مع تنظيم القاعدة) ليســـت متـــوافرة، وأن ميـــل العراق لإستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة هو إدعاء كـــاذب، إلا أن الرئيس بوش الذي تشجعه الأصوات المجلجلة المســـيطرة علـــى البيـــت الأبيض– و التي جاءت من صفوف اليمين النيـــوليبرالي المعتنـــق إيديولوجيـــة الأصولية المسيحية، واللوبي الصهيوني–، مصر على ضرب العراق. و بهـــذا النهج الاحادي المتسلط للتوجه الأمريكي تتنـــاقض الإدارة الأمريكيـــة بصـــورة واضحة مع باقي الدول التي تشكل شبه إجماع ضـــد الحـــرب، وضـــد تـــورط الولايات المتحدة في هذه الحرب التي لن تكون نزهة أو رحلـــة للتـــرويح عـــن النفس، لأنها تكشف عن مغامرة باهظة الثمن و دموية.

فإعلان الحرب اليوم و الهجوم على العراق يقوض أسس القانون الـــدولي كلها ، و يعري سلوك ومواقف أميركا، المعادية لحقوق الشعوب ولمصـــالحها، والمناقضة للمواثيق الدولية، خاصة فيما يتعلق بالتدخل في الشـــؤون الداخليـــة لدولة ذات سيادة، وعضو في هيئة الأمم المتحدة..وللولايات المتحدة الأميركيـــة سوابق عديدة في عدم الإلتزام بالشرعية الدولية، وإحترام القانون الـــدولي، فقـــد إنسحبت من اليونسكو عام ١٩٨٤ حينما لم يعجبها مســـار اليونســـكو المســـتقل نسبياً عن رغباتها وأهدافها، خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولم توقع على معاهدة قانون البحار عام ١٩٨٦، الذي أدانها بزرع الألغام البحريـــة فـــي نيكارغوا، وفي تأييدها لعصابات الكونترا .

والأمثلة طافحة على ذلك، فالولايات المتحدة لم تحرك ساكناً حين أغـــارت

الطائرات الصهيونية على تونس عام ١٩٨٥، بل على العكس فقد وقفت واشنطن إلى جانب الكيان الصهيوني في مجلس الأمن. و لاشك أن الإدارة الأمريكية بخروجها الفاضح على القانون الدولي و قرارات الامم المتحدة، واستهتارها السافر بآراء حلفائها و أصدقائها ، وتشجيعها المكشوف للإرهاب الصهيوني الذي أودى إلى الآن بحياة عشرات الألوف من الأبرياء و هجر الملايين من ديارهم و أراضيهم وينذر بممارساته بإشعال الحرائق في المنطقة كلها ، تغذي في الحقيقة ظاهرة الإرهاب الدولي.

و قد أكد الرئيس بوش في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة يوم ١٢ سبتمبر٢٠٠٢ أن العراق لم يلتزم بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، و الحال هذه يجب إستخدام القوة العسكرية ضده للامتثال للقرارات الدولية، غير أن الإدارة الأمريكية و معها بريطانيا لم يصدرا أي تحذير بضرورة إمتثال الكيان الصهيوني لـ٢٨ قرارا من قرارات مجلس الأمن التي بقيت حبرا على ورق... ولم تهدد واشنطن و لندن الكيان الصهيوني بالحرب أو بفرض العقوبات.. و يملك الكيان الصهيوني ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية والبيولوجية و الكيمائية.. ولم ترفع واشنطن كلمة إحتجاج واحدة ضده في تأكيد سافر لسيا سة الكيل بمكيالين و المعايير المزدوجة، التي تمارسها بحق الشعوب عامة ، و الشعوب العربية و الإسلامية خاصة. فالحكومة الأمريكية عملت على تهميش الامم المتحدة، وهي لا تتذكرها الا حين تريد إستصدار قرار من مجلس الامن لتوفير الغطاء الشرعي بشن عدوان على العراق.

والملاحظ أن الولايات المتحدة الأميركية لا تنحاز إلى أية دولة عربية، إلا عندما يكون النزاع عربياً – عربياً. وغالبا ما تنتصر الدولة للعربية التي يقف على رأسها نظام تابع مرتبط بها، مستعد لتمرير مخططاتها، أما حين يكون الصراع عربياً – صهيونياً، فإن العرب حينها لا يعودون برأي أميركا بشراً لهم حقوق قومية ..

أما الكيان الصهيوني، فمهما حاولت قيادته أن تبدو منضبطة الآن، إلا أن هذه القيادة ترى ضرورة توجيه ضربة عسكرية حاسمة للعراق، لأن أي تأخر يجعل القوة العراقية تشكل خطراً مستقبلاً. والولايات المتحدة تعتبر المشاركة الصهيونية في الحرب توفر قوى جاهزة وكبيرة تزيد على النصف مليون. وهو ما تحتاجه القيادة الأميركية لما تعتقد أنه يساعدها على تقصير أمد الحرب وتخفيف الخسائر الأميركية. وأن كانت القيادة الأميركية ترى أن يظل الدور

الصهيوني مكتوماً، حتى يأتي وقته .

وترى القيادة الصهيونية أن مشاركتها في الحرب ضرورية لضمان أمرين. أولهما : حسم المعركة مع العراق، وتصفية الكيان السياسي والعسكري والعلمي فيه، وتفتيته، لكي تصبح حدود الكيان الصهيوني متلاصقة مع الحدود الإيرانية مباشرة، لكي يكون الدور القادم على إيران .

وثانيها : تأكيد الدور العسكري للكيان الصهيوني، أمام الحكومة الأميركية والمواطن الأميركي، دافع الضريبة، وضمان المشاركة في أية ترتيبات سياسية لاحقة .

أخيراً، وبعد أن وافق العراق على عودة المفتشين بدون شروط و السماح لهم بالدخول الى المواقع كلها ، وبعد أن نزع الذرائع التي كانت تتحجج بها الولايات المتحد و بريطانيا حان الوقت لوضع سياسة عربية لرفع العقوبات الإقتصادية عن العراق، وإعادة ترتيب البيت العربي عبر تحقيق مصالحة عربية مع العراق، مادامت الأزمة الأخيرة فتحت قنوات عربية للإتصال مع القيادة العراقية بشخص الرئيس صدام حسين، وكرست نوعا من الإجماع العربي على رفض الضربة العسكرية، وعلى رفض الخيار العسكري الأميركي، وأظهرت حدة الإنتقادات العربية والعالمية للإدارة الأميركية، لإزدواجية سياستها الخارجية التي تكيل بمكيالين، والتي فقدت كل صدقية لها في الشارع العربي، فضلاً عن أن هذا الرفض العربي، وفشل سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق، والموقف العربي من مؤتمر الدوحة، ووصول الإتفاقيات الإستسلامية العربية – الصهيونية إلى مأزقها المحتوم، والنتائج المهمة لمؤتمر طهران، كلها عوامل تشكل منطلقا جديدا لإعادة بناء تضامن عربي فعال بدأ يتشكل، ليرفع في وجه أميركا، تعبيرا عن إدراك مصلحة عربية .

بالمقابل فإن إعادة تأهيل العراق، وعودته للأسرة الدولية يحتاج إلى مبادرة جريئة من القيادة العراقية تتمثل في بلورة خطاب سياسي جديد عقلاني وواقعي، بعيد كل البعد عن الخطاب السياسي التقليدي بما فيه من مكابرة وتضليل وتهديد وتضخيم وإستفزاز، وإعلان عفو تشريعي عام، وتفعيل الوعود بالدستور الجديد الذي يفسح في المجال للنشاط السياسي للمعارضة، ويضع أسس الديمقراطية التعددية في العراق، والتداول السلمي على السلطة، باعتبارها الضمانة الحقيقية والفعلية لوحدة العراق أرضا وشعبا ، ولقدرته على هزيمة

العدوان الأمريكي- البريطاني .

٢-هل يخدم مشروع الإطاحة بالنظام العراقي المصلحة العربية؟

ما زال الوطن العربي يتعرض لعدوان القوى الخارجية، وتحديداً الأميركية والبريطانية والصهيونية، المصممة على الإستمرار في التدخل في الشؤون العربية الداخلية، بحجة أو بأخرى، وفرض خيارات سياسية عليه. لأن العدوان الأميركي – البريطاني على العراق، هدفه إسقاط النظام الحالي وإقامة نظام عميل بديل.

وهكذا، فإن العدوان الأميركي – البريطاني المرتقب على العراق يجب أن يعني كل العرب جميعاً حكومات وشعوبا، لأن غزو واحتلال القوات الأميركية العراق، باعتباره خياراً رئيسيا طرحته عملية « ثعلب الصحراء » هو إحتلال لأراض عربية. وفي مقابلة أجرتها صحيفة الحياة مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، بتاريخ ١٢ شباط ١٩٩٩، قال خدام عن المساعي لتغيير النظام العراق من الخارج آنذاك : « العراق ليس حديقة لا يملكها أحدٌ والعراق قطر فيه شعب. وكلنا يقدر الشعب العراقي، وليس هناك غنم في العراق كي يقرر مصيره من الخارج »، مشدداً على ضرورة « العمل لخلق مناخ عربي جديد، بحيث يكون العرب فاعلين وليس منفعلين. ومهما صعبت الظروف فإن هذه المخططات لتي تستهدف تمزيق الوضع العربي وتنفيذ أهداف إسرائيل لن يكتب لها النجاح. ومرت الأمة العربية بظروف أصعب لكن لم يستطع أحد إلغاء هويتها ». ورداً على سؤال آخر أضاف خدام « هناك تصورات تخدم مصالح اسرائيل وتهدف إلى تفكيك العراق. بصرف النظر عن طبيعة علاقتنا مع بغداد وهي مقطوعة منذ فترة طويلة، رأينا أن مخططا كهذا سيؤدي إلى تدمير قطر عربي مهم وعملية التدمير ستكون قنبلة كبيرة تتفجر في الوطن العربي وشظاياها الحارقة ستصل إلى كل مكان ». وزاد « عندما نقف عند أي سياسة تهدف إلى تفكيك العراق، نكون ندافع عن الأمن لكل قطر عربي » .

وقد غاب عن السياسة العربية طرح السؤال التالي، من الذي يمنع في حال نجاح هذا المخطط الأميركي – الصهيوني بإسقاط نظام الرئيس صدام حسين، من أن يتكرر هذا المخطط عينه ضد أي نظام عربي آخر، في ظروف معينة تختارها الولايات المتحدة وبريطانيا وربما الكيان الصهيوني لاحقاً ؟. فمسألة

تغيير نظام الحكم في بغداد مسألة تهم الشعب العراقي وحده. علماً أنه في الوطن العربي، أخرجت الدول العربية الشعوب من عالم السياسة، ونزعت السياسة من المجتمع، وألغت دورها بفعل داخلي إلى درجة أننا نعيش اليوم في ظل عالمين متخارجين، عالم السلطات الحاكمة، وعالم الشعوب. لكن ما هو أخطر الآن هو أن تلغي القوى الإمبريالية الأميركية دور الشعوب العربية، ليصبح مصير الأوطان مرهوناً للأجنبي .

لقد كانت القضية المركزية التي تواجه العرب في الظروف الراهنة ولاتزال هي رفع الحصار الظالم المفروض على الشعب العراقي، الذي يئن تحت وطأته منذ إثنتي عشرة سنة، والحفاظ على وحدة وسيادة العراق الوطنية على كل أراضيه، وتجاوز حالة الإنقسام والتشرذم الواقعين في الوطن العربي، ورفض أي تجاوب إقليمي عربي لمشروع الإطاحة بالنظام العراقي. ورغم أن الأمة العربية كلها مستهدفة حكومات و شعوبا، إلا أن بعض العرب لا يتورع عن تقديم السكين الى الجلاد، سواء أكان أمريكيا أم صهيونيا، ليذبح أخاه، مفترضا بذلك أنه يؤمن سلامته، متغافلا عن حقيقة أن العداء موجه الى "عروبته"، وليس الى كيانه الهش الذي بقرار أقيم و بقرار يزال.وهذا يدخل في سياق سياسة تغليب بعض العرب الثانوي على الرئيسي، التي تخدم مصلحة الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني ،وبالتالي فإن مصلحة الأمة العربية، ومصالح الجماهير العربية، ليستا الأساس، والموقف في الخلاف لا يأخذ مصلحة الوطن وجماهيره بعين الاعتبار. ولذلك كثيراً ما غلب الخلاف في نقطة على كل ما عداه .

وما دام التناقض الرئيس مع الإمبريالية الأميركية والكيان الصهيوني غير محدد في سياسات الدول العربية، فإن الثانوي يصبح الأساس دائماً. وليس غريباً بعد ذلك، أن يكون النظام الرسمي العربي القائم حاليا و الموجود بحكم الإستمرار، وأسباب أخرى ، فاقدا للدينامية السياسية، و عاجزا، وخائفا. والدليل هو أن هذا النظام الرسمي يرفض التفكير بعالم عربي آخر لا تهيمن عليه الولايات المتحدة،و يرفض أيضا البحث في عن إحتمالات المقاومةأو "المواجهة من أسفل"، على الرغم أن الولايات المتحدة تحت قيادة رئيسها الفذ جورج وولكربوش تخوض حربا صليبية ضد العرب و المسلمين.

و حين وصف جورج بوش ما ينوي القيام به، قبل عام، بأنه "حرب صليبية" ، لم يخطىء و لم يزل به اللسان، بل كان التعبير ناقصا، لأن ما شرع

فيه فعلا و ما يعلن أنه سيمضي فيه الى النهاية هو "حرب صليبية و عنصرية" خصوصا إذا ما إنتبهنا الى أن الكيان الصهيوني بقيادة شارون و الشارونيين داخل ادارته، و يدهم هي العليا، هم في موقع الشريك المقرر. إنها حرب صليبية عنصرية يتلاقى فيها مزيج إمبريالي خبيث من الأصولية المسيحية الغربية المهجنة و المستولدة من صلب الأصولية الصهيونية .

إن مواقف بعض الدول العربية المؤيدة لسياسة عزل العراق تشكل خطورة بالغة تضر بالمصلحة العربية عموماً. ذلك أنه لا أحد من هذه الدول العربية يمتلك الحق والقدرة والصلاحية لعزل العراق، أو أي بلد عربي آخر عن محيطه العربي، لأن القبول بتغيير أي نظام عربي بواسطة الإستقواء بالأجنبي، يعني القبول بإعادة المنطقة العربية إلى حظيرة الإستعمار الأمريكي الجديد. فضلاً عن أن هذه المواقف تقوم على تحويل قضايا الصراع الرئيسية مع الأعداء الخارجيين إلى ثانوية، أما القضايا الثانوية مثل الخلافات العربية – العربية فتتحول إلى قضايا صراع رئيسية، حيث أصبح لكل دولة عربية قضيتها المركزية.

إلى متى تشغل الدول العربية الصغائر عن القضايا الرئيسية، بينما الوطن العربي مقبل على كارثة ثانية جديدة، ومصير الأمة العربية مهدد وفي خطر، كما لم يكن من قبل، والجماهير العربية المحرومة من حقوق المواطنة، ومن الخبز، و العلم، والحياة تزداد كل يوم بؤساً ومهانة. . وتعاني كما لو يحدث من قبل .

و تكمن الأهداف الحقيقة للحرب الأمريكية – البريطانية على العراق في الأمور التالية:

أولا: إن الولايات المتحدة التي ورثت تركة الإمبراطريات الإستعمارية الأوروبية ، خصوصا البريطانية، تبنت الثوابت كلها التي حكمت السلوك البريطاني في تعامله مع المنطقة العربية، والذي إنتقل بالإرث الى أمريكا. ومن هذه الثوابت مقررات مؤتمر بانرمان(١٩٠٧) التي أكدت على تلاقي المصالح الإستعمارية الأوروبية و تحديدا البريطانية مع المشروع الصهيوني. وقد جاء في التوصية – القرار مايأتي :" على جنوب البحر الأبيض المتوسط و شرقه يعيش شعب له وحدة الأرض و اللغة و التاريخ و الدين و العادات و التقاليد و المصالح المشتركة، كل مقومات الترابط الضروري و التوحد و التقدم، وهنا يكمن الخطر على بريطانيا العظمى و سائر الإمبراطوريات الأوروبية، فيما لو

قيض لهذا الشعب أن يتوحد. و لذلك يجب العمل و بشكل سريع على درء الخطر الكامن في هذه المنطقة و ذلك بفصل جزئها الآسيوي عن جزئها الإفريقي، عبر زرع جسم غريب يكون على الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا و على مقربة من قناة السويس الشريان الحيوي لأوروبا و الممر الأقرب الى المياه الدافئة، وان يكون هذا الجسم عدوا لسكان المنطقة و صديقا لنا (أي بريطانيا)".

و ثاني هذه الثوابت وعد بلفور، وثالث هذه الثوابت إتفاقية سايكس بيكو.وعندما إنتقل مركز الرأسمالية العالمية من أوروبا الى الولايات المتحدة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، إنتقل إليها مركز التأثير الأول في النظام الدولي ثنائي القطبية، و بالتالي انتقلت اليها الولاية و الوصاية على المولود الجديد الذي رأى النور على يد بريطانيا، وعملت الولايات المتحدة على إدخال الكيان الصهيوني كإرث سياسي ضمن منظومة إستراتيجيتها العامة حيال الأمة العربية و المرتكزة أساسا على ضمان أمن الكيان الصهيوني و تفوقه على العرب ، وضمان أمن النفط أيضا.

وتعمل الولايات المتحدة على صرف الأنظار عن القضية الفلسطينية ، وما يدور على الساحة الفلسطينية من جرائم فظيعة ترتكب يوميا على يد قوات الإحتلال الصهيونية، قمعا للإنتفاضة، و سعيا الى فرض شروط تسوية استسلامية على الطرف الفلسطيني. وقد نجحت في جعل المسألة العراقية تحتل مركز الصدارة و الإهتمام على صعيد كوني ، و في صرف الأنظار عن قضية فلسطين في الوطن العربي.و هذا الوضع يشجع الكيان الصهيوني على تصعيد إعتداءاته القمعية في التصدي للإنتفاضة من أجل و أدها.

ثانيا:إضافة الى البعد الصهيوني في التسخين ضد العراق، هناك أسباب أمريكية داخلية، فالرئيس الأمريكي بوش يريد أن يحقق نصرا في العراق، يعوض من خلاله إستمرار أخفاقه في تحقيق الأهداف المعلنة لحربه في أفغانستان، سواء لجهة إعتقال أسامة ابن لادن و الملا عمر، أم لجهة ترتيب الوضع الداخلي ، كي يكون محطة إمتداد و سيطرة على آسيا الوسطى وثرواتها النفطية. و إذا حققت الولايات المتحدة نصرا كاسحا على العراق ، تحولت الى قوة قاهرة في المنطقة تأمر و تنهي و فق ما تقتضيه مصالحها الإستراتيجية و مصالح الكيان الصهيوني ، فتفرض تسوية إستسلامية مذلة لقضية المنطقة من دون الإلتفات إلى الحقوق و المطالب العربية.إن إنحياز

أمريكا السافر للكيان الصهيوني، وقوة الضغط الصهيوني على الإدارة الأمريكية داخل المجتمع الأمريكي ، وازدراء الإدارة الأمريكية للانظمة العربية، كل ذلك كفيل بحمل الولايات المتحدة على فرض تسوية إستسلامية تنسجم مع مخططات الكيان الصهيوني الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية ، وتهويد فلسطين كلها، وتحقيق الترانسفير للشعب الفلسطيني خارج أرضه.

فبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ، حصل تظهير جديد في موقف الإدارة الأمريكية حيال الوطن العربي، هذا التظهير تمثل بمقاربة موقف الولايات المتحدة للرؤية الصهيونية بشأن الترتيبات الأمنية و السياسية للموضوع الفلسطيني، التي ترتكز على مشروع توطين الفلسطينيين خارج أراضيهم، ورفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم رفضا قاطعا،و تهجير المزيد من الفلسطينيين من أرضهم و توطينهم في العراق ، الذي كثيرا مايقال أنه قادر بمساحته و امكاناته على استيعاب المزيد من السكان. و يبدو واضحا أن الموقف الأمريكي تجاوز ذلك إلى مقاربة الرؤية الصهيونية في استراتيجيتها نحو الوطن العربي. هذه المقاربة التي قطعت شوطا في التعامل مع القضية الفلسطينية، وماحصل من إتفاق حول ترتيب الوضع في جنوب السودان، يتجلى أيضا في التعامل مع المسألة العراقية.

ثالثا: إن أخطر مايمكن أن تسفر عنه تداعيات الحرب الأمريكية على العراق ،هو تشظي العراق الى دويلات طائفية ، الأمر الذي قد يكون من تداعياته إستثارة الأقليات في طول الوطن العربي و عرضه، وإستنفارها تحت شعارات مطلبية تخدم مخطط إعادة تقسيم الكيانات العربية التي قامت على أساس إتفاقيات سايكس بيكو، الى دول طائفية وأثنية جديدة. وما أكثر الأقليات المتربصة لإعادة تقسيم الوطن العربي.

و يشتد التركيز على العراق هذه الأيام ، لأن العراق بمكوناته الأساسية وقدراته و موقعه الجغرافي ، وخطابه السياسي المقاوم للمخطط الأمريكي الصهيوني للتسوية، إنما هو كيان أساسي يشكل مع سوريا و مصر قاعدة الهرم في بنيان الوطن العربي، وأي تداع في بنيانه يحدث إرتجاجا يطاول العمق العربي برمته إمتدادا شرقا حتى باكستان.و لما أصبحت الإستراتيجية الأمريكية متطابقة مع الرؤية الصهيونية لأوضاع الوطن العربي، فإن هزيمة العراق في الحرب الأمريكية عليه ستقود إلى تداعي الهرم العربي مما يجعل الكيانات الأساسية الاخرى أكثر إنكشافا أمام الهجمة الأمريكية الصهيونية ، خصوصا

سوريا و مصر.

رابعا: ليس خافيا على أحد أن الإمبريالية الأمريكية و معها الكيان الصهيوني ما إنفكا يحاربان أي محاولة لقيام حالات توحد سياسي عربي، خصوصا في دول الحوض العربي و تحديدا مصر و سوريا و العراق.و لهذا ركزت الإمبريالية الأمريكية و "إسرائيل" على ضرب مصر و سوريا والعراق، لأن هذه الدول الثلاث تشكل تاريخيا دولا إقليمية كبيرة في الوطن العربي لعبت أدوارا تاريخية، و هي الآن تشكل مركز ثقل في الوطن العربي المعاصر. فهذه الدول هي التي تستطيع إخراج جيوشها خارج حدودها لمحاربة العدو القومي الأمريكي– الصهيوني، و هي بحكم تراثها السياسي و المؤسسي، تقترب في ادارتها لشؤون المجتمع من المفهوم الحديث للدولة، و هي مهيأة أكثر من سواها لخوض الصراع السياسي و العسكري مع الكيان الصهيوني. إذا ما أعادت صوغ و بلورة المشروع القومي الديمقراطي على أسس جديدة.

و لهذه الاسباب مجتمعة رمت الإمبريالية الأمريكية بكل ثقلها في المنطقة العربية، فأخرجت مصر من دائرة الصراع العربي – الصهيوني ، وإنحازت بإطلاقية إلى جانب الكيان الصهيوني من أجل جر سوريا الى توقيع إتفاقية سلام معها ، يعلم الكيان الصهيوني أنها لاتشكل نهاية المطاف، و السبب بسيط يدركه الأمريكان و الصهاينة وهو أن هذه الإتفاقيات الموقعة بين بعض الدول العربية و الكيان الصهيوني أو التي يمكن أن توقع لاحقا ليست إلا نتاجا لمفاعيل موازين القوى السائدة على الأرض.

و تعلم الولايات المتحدة و معها الكيان الصهيوني أن موازين القوى متحركة و ليست ثابتة، و الحال هذه إذا ما تعدلت هذه الموازين لاحقا، فإن كل الإتفاقات التي عقدت بالإستناد الى معطيات الموازين السابقة ستسقط من تلقاء نفسها. و من هذا المنطلق تركز الإمبريالية الأمريكية و الكيان الصهيوني في إطار مقاربتهما المشتركة على اثارة الصراعات الطائفية و الأثنية في الدول العربية الأساسية مصرو سوريا و العراق ، من أجل تفتيتها من الداخل ، وتحول دون أن تتحول الى دول قوية تمتلك القدرة على إتخاذ قرار بإدارة الصراع مع الكيان الصهيوني.

يقول أوديد نيون و هو باحث صهيوني في قضايا الإستراتيجيا شغل منصب مستشار في وزارة الخارجية إبان حكومة مناحيم بيغن، في وثيقة نشرها عام ١٩٨١:" إن أمن إسرائيل لا يتحقق فقط بما تملكه من وسائل ردع عسكري

على أهمية ذلك، بل يتحقق من خلال العمل على تفتيت الدول العربية مرورا بإيران ووصولا الى باكستان. و ذلك عبر إثارة الصراعات المذهبية و الطائفية و العرقية و بما يؤسس لقيام قاعدة سياسية إجتماعية تكون منطلقا لإعادة صوغ أوضاع هذه الدول على أسس مذهبية و طائفية و عرقية" .

و يستطرد أوديد نيون "لقد أنجزت في لبنان حالة تقسيم و اقعي، و هذا النموذج يجب تعميمه ليشمل سوريا و العراق و السعودية و مصر و السودان وإيران و باكستان ". و في التفاصيل يشير إلى تقسيم سوريا إلى ثلاث وحدات سياسية ، وكذلك العراق و السعودية. ويعتبر أنه يجب العمل لإثارة نزاع بين المسلمين و الإقباط في مصر. و أن السودان الذي يضم تنوعا دينيا و قوميا وقبليا مهما لإعادة صوغ أوضاعه على أسس دينية و قبلية. أما إيران فهي تضم أيضا تنوعا دينيا و قوميا بما يجعلها تدخل مع باكستان ضمن مدى مخطط التفتيت الذي يوفر الأمن الضروري لإسرائيل".

إن من يدرس هذه الوثيقة بدقة ، و يستخلص الدروس و العبر من سياقات الأحداث السياسية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين ، يكتشف بمنتهى الوضوح و الجلاء التلاقي بين الإستراتيجية الصهيونية الخاصة مع الإستراتيجية الأمريكية العامة ، لجهة تفتيت الكيانات السياسية العربية القائمة ، و إعادة صوغها على أسس جديدة مذهبية و طائفية و عرقية ، بحيث تصبح حدود الدول العربية حدود الطوائف و المذاهب والقبائل. و هذا المخطط يخدم الأهداف العامة للإمبريالية الأمريكية، و الأهداف الخاصة للكيان الصهيوني، و يقود الى اسقاط آخر مواقع القدرة على إدارة الصراع مع معسكر القوى المعادية للأمة العربية ، وإلى إدخال الوطن العربي من محيطه إلى خليجه في مرحلة جديدة، يعيش فيها تناقضا بنيويا تاريخيا يصعب حله.

إن الحرب الأمريكية على العراق ستفرض تحولا جذريا تتبدل معه الخريطة الجغراسية للعالم العربي. و في هذا الصدد يقول المعلق الأمريكي المعروف و ليام بفاف في مقال نشرته صحيفة "الأنترناشنال هيرالد تريبيون " في عددها الصادر بتاريخ ١٤ – ١٥ أيلول/سبتمبر٢٠٠٢ : إن " بعض المحافظين الجدد المؤيدين لإسرائيل، وهؤلاء من المؤثرين في سياسة إدارة الرئيس بوش ، يدعون الى رؤية الحرب ضد صدام حسين في منطوق سياسة أمريكية طويلة الأمد ترمي الى تحقيق تحول في الشرق الأوسط المسلم. هذه النظرة ترى في تغيير النظام العراقي ، كما في الحملة ضد القاعدة، خطوات

ضرورية في سياق برنامج أمريكي يمتد عبر عقود من الزمن و يرمي فعليا إلى تبديل كل الحكومات القائمة في الشرق الأوسط و إلى تحقيق الإصلاح الإجتماعي و الإقتصادي. ويشبه هؤلاء هذه السياسة بالجهد الأمريكي لإعادة تشكيل أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية".و يردف المقال أن هذه الرؤية" تقوم على تصور لأفغانستان ما بعد الطالبان و لتسوية عربية إسرائيلية بالشروط التي ترضى بها إسرائيل". ويقول:"إن هذه الرؤية تنطوي على دعم المجتمع المدني في المنطقة برمتها، لا سيما في دول حليفة لأمريكا و منها مصر والمملكة العربية السعودية و ربما إتحاد الإمارات". على أن تشمل هذه السياسة أيضا "الشرق الأوسط بأسره إضافة إلى آسيا الوسطى و أفغانستان و باكستان".

العرب الآن أمام مرحلة شديدة الخطورة ، لأنه في ضوء نتائج هذه الحرب سترسم معالم الحاضر العربي و مستقبله، و الحرب في بداياتها بعد... و الاتي أعظم، خصوصا و أن العرب "مسالمون"،و تحولوا الى عبء هائل وإلى عامل من عوامل الثقل الإضافي التي تقع على كاهل العراق و العراقيين، فيجد هؤ لاء أنفسهم محاصرين بمخاوف العرب و عجزهم و بتهافت منظور قواهم الحية و جدبها و إنعدام المبادرة و الخيال لديها...

إن العرب يلاقون ، اليوم، من الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة جورج بوش ما لم يلاقوه من عدوهم الصهيوني حتى بقيادة سفاح مثل أرييل شارون.ورغم وضوح صورة الحرب الأمريكية على العراق، بصدد أهداف الغزو و الإحتلال الأمريكي للعراق، فإن مواقف الدول العربية إكتفت بتقديم النصائح للنظام العراقي حول سبل تجنب العدوان، و هذه مواقف لا تستطيع سوى أن تبعث اليأس في النفوس، لأن سقفها مازال تحت المظلة الأمريكية، بينما المطلوب بلورة موقف عربي معارض لهجمات "الثور الأمريكي الهائج" الذي لا يقيم إعتبارا لمصالح العرب و طموحاتهم و حقوقهم.

العرب في موقع الضحية... لاهم قادرون على التلاقي و التوافق على حد أدنى فيما بينهم، ولاهم قادرون على "المواجهة"، يستوي في ذلك أصحاب المعاهدات مع الكيان الصهيوني و أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاؤها القدامى و الجدد في حربها ضد "الإرهاب".

و في الوقت الذي عمت فيه المظاهرات شوارع العواصم الكبرى في العالم ، خاصة تلك المظاهرة الإستثنائية التي شهدتها لندن ، عاصمة الحليف الأكثر التصاقا بإدارة جورج بوش، وكذلك عواصم و مدن أخرى في

إيطاليا(روما) وفرنسا وأستراليا و حتى في الولايات المتحدة الأمريكية (دنفر) ، منددة بالحرب الأمريكية على العراق، و بالحرب الصهيونية على فلسطين، ومعترضة على النازية الأمريكية الجديدة التي بلغت ذروتها في عهد إدارة جورج بوش ، إلى درجة التباهي بحقها في التفرد بإعلان الحرب على كل بلد أو جهة أو تنظيم أو شخص تقرر أن توجه آليه تهمة "الإرهاب" أو "إنتاج أسلحة الدمار الشامل"، نجد الدول العربية ترى فيها "تطرفا" غير مقبول، و"إستفزازا" باهظ الكلفة، وخروجا عن "الإعتدال" أو عن الإستكانة التي لا تعني أقل من التواطؤ، طلبا لسلامة غير مضمونة.

إن بعض الدول العربيةالصديقة للولايات المتحدة تتعجل الهزيمة في فلسطين بأكثر مما يتمنى أرييل شارون، و تكاد تلومه على تقصيره، و الآن على تورطه في"إغضاب " الأمريكيين بسبب رفضه تنفيذ القرار الجديد لمجلس الأمن الذي يطالبه بفك الحصار عن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، اذ حسب وصف صحيفة "معاريف" الصهيونية، بدا شارون و كأنه قد قام بتلغيم الطريق التي توصل الأمريكيين الى بغداد، من دون ضرورة لذلك...

و بعض هذه الدول العربية الآنفة الذكر لم تجرأ على إعلانها رفض الحرب بشكل رسمي و علني ، مخافة أن تشن عليها الولايات المتحدة حملة من التخويف تهدد مواقع حكامها في السلطة، أو بودائعهم التي قد تكون أغلى من الأوطان. و لهذا ليس غريبا أن تتعجل هذه الدول الحرب ضد العراق بأكثر مما تعمل لها إدارة جورج بوش.. و لقد وصل الأمر ببعض الحكام إلى حد عقد صفقات مبدئية، مع شركات عالمية كبرى، لتعويض أي نقص نفطي ينتج عن توقف النفط العراقي، كما أن بعض "معتمديهم" من "رجال الأعمال" تقدموا ليكونوا واجهة أو سماسرة أو شركاء من الباطن مع بعض الشركات العالمية الكبرى الأمريكية أو التي تحظى برعاية أمريكية، التي سترسو عليها المناقصات لإعادة إعمار العراق(بعد تحريره من كل مرافقه و أسباب الحياة فيه..)

إن الرفض الحقيقي للحرب الأمريكية على العراق جاء من سوريا ولبنان، ومن الأرض المحتلة، حيث تسهم الإنتفاضة الفلسطينية البا سلة في حماية العراق و سائر الأقطار العربية الأخرى بدماء ١٨٠٠ شهيد و حوالي ٤٠ ألف جريح و بألاف العائلات التي فقدت منازلها في عمليات التفجير و التهديم.

٣- العدوان من أجل النفط

ما زالت الأزمة العراقية، التي تظهر أسا سا في بعد مزدوج جيو سياسي عسكري، و سياسي استراتيجي، تحتل المركز الأول في نظام مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية. و لكن هذه الأزمة المفتوحة لم تجد بالمقابل حلولا مهدئة و واقعية تشق طريقها، بسبب عدم التطابق بين المجال الإقتصادي و السياسي و العسكري للنظام الأمريكي كما هو قائم بالفعل، الذي يستند إلى العولمة الرأسمالية الجديدة، و الذي تنتجه السوق الرأسمالية العالمية، و المكتمل بنظام عسكري عدواني يمارس حملات عسكرية فاعلة ، كما حصل في حرب الخليج الثانية، و في الغارات الجوية و الصاروخية على جنوب و شمال العراق، و عبر إصرار إدارة الرئيس بوش على أن تنطلق الآلة العسكرية الأمريكية المتمحورة الهدف حول إسقاط نظام الرئيس صدام حسين في العراق، تقودها في ذلك غرائز الثأر من هجمات ١١ سبتمبر، و بين الخيار السياسي للعراق الذي يرفض منطق الخضوع للإنتداب العسكري على شماله وجنوبه، الذي تفرضه الولايات المتحدة، حيث أن صقور الإدارة الأمريكية لا يحصرون هدف هذه الحرب المرتقبة بـ " إنهاء المهمة " التي أوقف تنفيذها غداة حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، و إنما سعوا و يسعون عبرها إلى الهيمنة على المنطقة العربية، و العبث بثوابت إستقرارها وصولا إلى غايات بعيدة المدى يتوهمون بأن لها علاقة بـ " مكافحة الإرهاب " أو يستخدمون هذا الشعار للتعمية و التمويه .

و يواصل المسؤولون الأمريكيون القصف الإعلامي و الدبلوماسي على بغداد، من أجل تهيئة المناخ الإقليمي للإنقضاض على العراق، بذريعة محاربة " الإرهاب " ، ومنع الدول التي صنفت من قبل الإدارة الأمريكية " بمحور الشر " من إمتلاك أسلحة غير تقليدية. و تأتى الحرب الأمريكية لتغيير النظام في العراق، ضمن سياق إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والعسكرية، باعتبارها قوة إمبراطورية تكثف أنواع عيوب الإمبريالية : والعيوب البنيوية في الإمبراطورية الأمريكية، هي ثلاثة : النزوع إلى السيطرة و العدوان، و إستخدام ذريعة محاربة " الإرهاب " لإبتلاع بلد مثل العراق، وإستخدامه في مد هيمنتها. فمسألة " الحرب على الإرهاب .. لم تكن يوما موضع توافق دولي فيما يتعلق بالخطط و الوسائل، فما زال العالم لم يستوعب كليا مبررات الحرب على أفغانستان. و لم يهضم بعد الحرب الأخرى التي

فجرها شارون مستغلا " الحرب على الإرهاب " لكي يرتكب أفظع الجرائم والمجازر في حق الفلسطينيين. و هذا النهج الأمريكي العدواني، يتعارض على طول الخط مع المساواة و الديمقراطية و حق الشعوب في تقرير مصيرها أولا، و العنصرية الأمريكية ثانيا، و الصهيونية أو إندماجها مع الصهيونية، إذ تعول الولايات المتحدة على الكيان الصهيوني في حربها على العراق، باعتباره الحليف الوحيد الذي تفوق حماسته حماسة صقور إدارة بوش نفسها، من أجل إشعال فتيل هذه الحرب. ذلك أن الكيان الصهيوني يعتبر هذه الحرب بمنزلة الفرصة التاريخية الأولى و الأخيرة لخوض حرب طالما تمناها على العرب جميعا عبر العراق، و بتورط أمريكي، من أجل تحقيق الترانسفير للشعب الفلسطيني و توطينه خارج أرضه السليبة ، و تصفية قضية فلسطين. فهذه حرب أمريكية الإسم لكنها صهيونية الطموحات، ثالثا .

و لعل الهدف الحقيقي من هذه الحرب الأمريكية على العراق، هو النفط ، بتشجيع من الشركات الإحتكارية النفطية، التي يمثلها بوش أساسا و نائبه ديك تشيني، و دونالد رامسفيلد وزير دفاعه. " العراق بلد لا يمكن الإستغناء عنه لكل شركة نفطية تستحق هذه التسمية.." هذا القول لمسؤول كبير في شركة نفطية أوروبية معروفة، يختزل الجانب الصناعي الكوني الذي يدور في الكواليس، في حين يعكف الديبلوماسيون الغربيون على وضع تشريعات دولية من شأنها سد الطريق على الحكومة العراقية.

ذلك أن العراق ينعم بإحتياطي نفطي يصل الى ١١٢ مليار برميل أي ١١ % من الإحتياط العالمي، و هو البلد الثاني بعد السعودية... وإلى هذا الرقم يضيف الخبراء /٢٢٠/ مليار برميل إضافي من الإحتياطي المرجح نظرا لأن أعمال التنقيب عن النفط متوقفة منذ سنين طويلة بسبب حرب الخليج. و يعد العراق من أكثر الدول إستقطابا لشهية الشركات النفطية بما فيها الشركات الأمريكية.و لهذا السبب بالذات تحاول إدارة الرئيس بوش الإستحواذ على النفط العراقي بأرخص الأسعار و بأية وسيلة كانت.

و كانت شركات النفط الأمريكية صاحبة القرار في الكونغرس مهدت الطريق أمام وصول جورج بوش الإبن إلى سدة الرئاسة في واشنطن ، وحصلت على ماتريد لتدخل تروستات نفط تكساس و بوش الإبن مرشحها القوي إلى البيت الأبيض من بوابته العريضة. و سرعان ما فضحت مناورات السياسة الأمريكية الأخيرة النوايا المبطنة لإدارة بوش الإبن التي تريد وضع

اليد الأمريكية على ثروات العراق ، منسجمة بذلك مع أطماع لوبي تكساس النفطي، علما أن الرئيس بوش و نائبه تشيني – و كلاهما ينحدران من الصناعات النفطية و يقيمان علاقات وثيقة معها– من أبرز أركان اللوبي المذكور..و هما يعرفان أيضا أن زيادة الإستهلاك في الولايات المتحدة وإنخفاض الإنتاج الداخلي يجعلان بلدهما أكثر تبعية حيال إستيراد النفط من الخارج.و إذا أضفنا الى ذلك أن السعودية تشكل الممول الرئيسي للولايات المتحدة و أن العلاقات الأمريكية – السعودية تشهد نوعا من الفتور منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فإننا نستطيع أن نتفهم دوافع و اشنطن لشن الحرب على العراق.

و جاءت حملة مكافحة الإرهاب التي أطلقها البيت الأبيض ، للتمويه على تلك الأطماع الممتدة من العراق إلى آسيا الصغرى، أو ما يدعي "دائرة محيط بحر قزوين ". و اليوم تستعد الولايات المتحدة لشن العدوان على العراق ، والإستيلاء على مايسمى "إلدورادو" الشرق الأوسط أي منابع نفط العراق.

وقد وظفت بغداد هذه الحقيقة للتنديد بالخطط الأمريكية حين تحدثت عن أهداف و اشنطن الحقيقية في وضع اليد على الثروات النفطية.ولا شك في أن إستغلال النفط العراقي حلم كبير لكل شركات النفط العالمية. و هنا نشير الى أن تكاليف إنتاج برميل من النفط في منطقة القوقاز تتراوح بين ٧و ٨ دولارات في حين أ ن برميل النفط العراقي لا يكلف سوى /٧٠/ سنتا أي قرابة ثلاثة أرباع الدولار.

ومنذ أحداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لم يشتك "لوبي النفط" من جورج بوش و لاحتى من ديك تشيني اللذين لم تغفل أعينهما لحظة واحدة عن هدفهما غير المعلن من حربهما ضد الإرهاب: تنويع مصادر الإمدادات النفطية لأمريكا. و ينتمي الرئيس الأمريكي و نائبه الى عالم صناعة النفط، و هذا ما دفعهما منذ أكثر من عام الى توجيه جهودهما لتنويع مصادر الحصول على الثروات النفطية و ضمان مصادر جديدة لأمريكا، وذلك من آسيا الوسطى الى أنغولا مرورا بموسكو و الخليج العربي. و هذا مايفسر قولهما بضرورة بذل كل المساعي الرامية للتخلص من الرئيس العراقي صدام حسين بدلا من نزع أسلحته، أي وضع اليد و السيطرة على الذهب الأسود العراقي.

ومنذ أن تم التركيز على مخطط إزاحة الرئيس صدام حسين ، سيطر هاجس إرتفاع أسعار برميل النفط الى نحو ٣٠ دولارا، على الولايات المتحدة

مما ضاعف من مخاوفها. و أنتجت الولايات المتحدة ٣٥٤ مليون طنا من النفط الخام في عام ٢٠٠٠(أي أكثر من ٦ ملايين برميل يوميا)، حسب إ حصـــائيات الوكالة الدولية للطاقة. و تظل الولايات المتحدة ثاني دولة منتجة للنفط ، خلـــف السعودية (٤٢٧ مليون طن)و متقدمة على روسيا(٣٢٢ مليون طن).

ومع ذلك تظل الولايات المتحدة المستورد الأول للـــنفط فـــي العـــالم(٤٩٤ مليون طنا من النفط الخام)، حتى و ان كانت أمريكا تختزن في باطن أراضيها، و على سواحلها المائية إحتياطات نفطية هائلة(١٧٣ مليـــار برميـــل). وتنـــتج شركات تكرير النفط الأمريكية ٣ ،١٥ مليون برميـــل يوميـــا، فـــي حـــين أن الإستهلاك المحلي من المشتقا ت النفطية يصـــل الـــى٨ ،١٩ مليـــون برميـــل يوميا.وتبلغ الواردات الأمريكية من النفط الخا م٢، ٩ مليون برميل يوميـــا، و٣ ،٢ مليون برميل يوميا من مشتقات النفط المكرر.

و يشير تقرير نشر من قبل مجلس العلاقات الخارجيـــة الأمريكيـــة عـــام ٢٠٠١ أن الولايات المتحدة بدأت تتأثر بإنخفاض إنتاج النفط في العـــالم، علـــى إعتبار أنه يشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكـــي حســـب المفهـــوم السياســـي لواشنطن. و من المعروف أن المشكلة المصيرية بالنسبة للمواطنين الأمـــريكيين تكمن في حصولهم على مستلزماتهم اليومية من الطاقة بسعر رخيص و بـــدون إنقطاع أو توقف و دون إضطرار هم لتقديم أي تضـــحيات أو تنـــازلات علـــى الصعيد المعيشي. فوسائل النقل في الولا يا ت المتحدة علـــى ســـبيل المثـــال لا الحصر مسؤولة عن إنبعاث ٦٦% من الغازات المحترقة في الجو ممـــا يهـــدد بإتساع ثقب الأوزون.

و منذ الازمات البترولية الأولى فـــي أعـــوام ١٩٧٣ و ١٩٧٩ ، عملـــت الولايات المتحدة على تنويع مصادرها النفطية، وضمان مموليها من هذه المـــادة الحيوية ،حتى وإن كان إحتياطي النفط في آسيا الوسطى لا يشكل الا / ١,٦ % / من الإحتياطي العالمي، إلا أن إجتياح أمريكا لأفغانستان الشتاء الماضي قـــد سمح لها بتثبيت أقدامها في هذه المنطقة الغنية بالثروات المعدنية والنفطية..

و تظل المملكة العربية السعودية هي المزود الرئيسي للولايـــات المتحـــدة الأمريكية بالنفط(٥٦ ،١ مليون برميل يوميا) في حزيران ٢٠٠٢.و تأتي فيمـــا بعد كندا بنحو(٤٥ ،١ مليون برميل يوميا)، و المكسيك(٤٤٧ ،١ مليون برميل يوميا)، ثم فنزويلا(٩٥٨٠٠٠ برميل يوميا).أما على صعيد القـــارة الأفريقيـــة لإن أكبر بلدين منتجين للنفط و هما نيجريا و أنغولا، فيصدران معا إلى أمريكـــا

مامجمله(١٤ ، ١ مليون برميل يوميا). و تشكل أنغولا أحدى أهم البلدان التي تزود الولايات المتحدة بالنفط بنحو ٥٧ % منذ عام. و تعول الولايات المتحدة على نفط أنغولا و الغابون في حال أسفر الغزو الأمريكي للعراق عن أشعال أسعار الذهب الاسود،مما يعني بعبارة أخرى إمكانية حصول الولايات المتحدة من أنغولا و الغابون و الدول الأخرى المنتجة للنفط على مضاعفة صادراتها في حال حدوث طارىءما.

و تملك الولايات المتحدة إحتياطا إستراتيجيا بنحو٦ ،٥٨٣ مليون برميل حسب تحقيق الوكالة الدولية للطاقية خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٢، وهو مايسمح لها بضمان تدفق النفط إلى السوق بمايقارب ١٠ مليون برميل في اليوم مدة شهرين، أي ما يعادل الواردات في الظروف الحالية.

و النفط العراقي، الذي كان أحد أهدافها هو الذي أغرى دائما شركات النفط الأمريكية التي لم تصل إليه بعد، و أغرى أيضا الأوروبيين و اليابانيين كمصدر مستقل للنفط خارج نطاق السيطرة الأمريكية، مما يقر فرض مناطق الحظر الجوي على المناطق النفطية شمالا و جنوبا، بهدف إضعاف سيطرة السلطة المركزية في بغداد على هذه المصادر، و من ثم البحث في إستغلالها مع السلطات المحلية، كما في كردستان العراق. و هكذا فإن أية محاولة من قبل السلطة في بغداد لإعادة فرض سيادتها على هذه المناطق، تعني فشلا للبعد النفطي في " عاصفة الصحراء ".

و لقد أغضب الحكومة الأمريكية تصرف السلطات العراقية، الذي كان على ما يبدو " رسالة سياسية قوية إلى واشنطن " المنشغلة هذه الأيام في إعداد السيناريوهات لتغيير النظام في بغداد، ألا و هو إحتمال توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي بين روسيا و العراق بقيمة ٤٠ مليار دولار خلال المرحلة المقبلة، الأمر الذي يقود إلى إحداث شرخ كبير في الحصار الإقتصادي المفروض على العراق منذ ١٢ عاما. و هذا الوضع يضعف موقع الولايات المتحدة دوليا، التي تخوض حربا تجارية و نقدية من أجل إحكام قبضتها على كل من اليابان وأوروبا، من خلال خنقهما بالنفط الذي تسيطر عليه أمريكا .و لما كان النفط في العراق خارج السيطرة الأمريكية، فإن الإدارة الأمريكية لا تسمح للحكومة العراقية بإبرام إتفاقيات مع روسيا أو فرنسا للحصول على عقود إستثمارية في نفط جزر مجنون الذي يقدر إحتياطه بنحو ١٠٠ مليار برميل، و هو ما أغرى الشركات النفطية الأمريكية .

و لما كان النفط العراقي متغيرا إقتصاديا إستراتيجيا، و أحد أهداف حرب الخليج الثانية التي هيأ لها النظام العراقي، و لم تفصله الولايات المتحدة الأمريكية عن سياستها الخارجية، فإن السيطرة على النفط العراقي تعتبر القضية المركزية في الحرب المرتقبة التي ستشن على العراق.

فقد نجح بوش الإبن في الإنتخابات الرئاسية الأخيرة بدعم من الإحتكارات النفطية، و مباركة من الإيباك و المجلس الأعلى للحاخامات اليهود في أمريكا، و بمشاركة مباشرة من مافيا فلوريدا أمريكا. فكوند اليزارايس مثلا دربت في شركات النفط التابعة لآل بوش و تعلمت اللغة الروسية كي تتحدث بها مع رؤساء آسيا الوسطى، و رامسفيلد له علاقات وثيقة بشركات نفط عديدة، و هو شريك بوش في شركة أفرون وورلدكوم. و هذا يفسر أمورا كثيرة لسياسة الإدارة الأمريكية الحالية في عهد بوش.

فالحرب في أفغانستان تدخل في مخطط قوس التوتر الذي تحدث عنه مستشار الأمن القومي السابق زبيغنو بريجنسكي ، هذا القوس الذي يشمل الشرق الأوسط مرورا بإيران و أفغانستان وصولا إلى نفط بحر قزوين. و قد رأينا السهولة التي إنتشرت بها القوات الأمريكية في دول آسيا الوسطى (الجمهوريات السوفياتية سابقا)، و ذلك نتيجة لتواطؤ و عجز بوتين، و رضى رؤساء تلك الجمهوريات الذين تحولوا إلى بارونات نفطية (أو بتعبير آسيوي آغاوات نفطية) يحملون دفاتر شيكات بالأموال المنهوبة و الوافدة في المصارف الغربية.

و بعد أن تسنى للولايات المتحدة إحكام قبضتها المتشددة على نفط بحر قزوين و شبه الجزيرة العربية تبرز حقول النفط العراقية كهدف إستكمالي يعقبه النفط الإيراني. فالنفط مازالت تعتبره الولايات المتحدة الضامن الحقيقي لإستقرار الإقتصاد الرأسمالي العالمي، ما دامت الشركات الإحتكارية النفطية الأمريكية، هي المتحكمة في عمليات إنتاج و تسويق هذه المادة الخام، والطاقة، وأسعارها، و في إخضاعه لآلية إعادة إنتاج العلاقات الإنتاجية الرأسمالية على الصعيد العالمي، و فق ما تقتضيه عملية التراكم الرأسمالي على مستوى عالمي، وإستقرار الأسواق، و إتساعها، و لجهة إستغلاله من جانب حكومة الولايات المتحدة بشكل واضح في إطار حربها التجارية المتزايدة ضد أوروبا واليابان من أجل إخضاعهما و إيقاعهما تحت سيطرتها .

وكانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على ضرب الدولتين

الكبيرتين في منطقة النفط، أو ما سمته هي " الشرق الأوسط " و تعني العراق و إيران. و لذلك كانت الحرب العراقية الإيرانية الطويلة، و التي نجم عنها جيش عراقي قوي، لم تستطع إيران إلحاق الهزيمة به، الأمر الذي إعتبرته الولايات المتحدة، أي خروج العراق غير مهزوم عسكريا، نصرا لصدام حسين، يستطيع إستغلاله لتحسين موقعه في الأوبك، لفرض إرتفاع في أسعار النفط، و نصيب أكبر في الإنتاج، من شأن هاتين الخطوتين إعطاء العراق موارد إضافية هائلة تسمح له بتقوية بنيته العسكرية الضخمة، بما في ذلك المشاريع النووية و مشاريع الصواريخ. و هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ على عاتقها مسؤولية تدميره أو تحجيمه. و لعلها أكثر ميلا إلى تحجيمه لأن إضعاف العراق أكثر مما يجب، يؤدي إلى نظرة معكوسة، تجعل إيران تسعى لملء فراغ القوة للإبقاء على ظل من توازن إقليمي مع إيران على الأقل، و جعله يمارس دور فزاعة ترهب دول الخليج، و لكن بعد إضعاف قدرات العراق الهجومية، و من دون تدمير قدرته على الصمود أمام أطماع جيرانه في الخليج. على أنه لا يمكن الركون الآن في ظل إدارة بوش الإبن إلى أن الولايات المتحدة ستحافظ على ذلك التوازن بين العراق و إيران. و الأرجح أن الإدارة الأمريكية و هي تعلن الحرب على العراق، ستعمل على إضعاف كل من إيران و العراق، و تدمير ما لديهما من عناصر القوة الهجومية، في سبيل تفردها بالسيطرة على النفط في كلا البلدين .

هل يمكن أن تشكل الحرب على أفغانستان، سابقة يحتذى بها لإسقاط النظام العراقي ؟ سؤال طرحه العديد من المحللين الإستراتيجيين في الغرب، وقدموا مقاربة منطقية، تقوم على النحو التالي : مقارنة مع " المسألة الأفغانية " لا بد أولا من ملاحظة أن مرحلة ما قبل إسقاط نظام " طالبان " إنطوت على وجود جسم سياسي عسكري أفغاني معروف بـ" تحالف الشمال " تقوده شريحة عرقية كبرى (الطاجيك). شكلت البديل المتحيز" لنظام طالبان "، و تقاطع الدعم الإقليمي و الدولي حولها، فيما " المسألة العراقية " تفتقر لمثل هذه الشريحة، و في حال وجودها، التعويل على إدارتها لعراق المستقبل متشعبة ومتعددة. فالتنظيم الشيعي المعروف بـ" المجلس الأعلى للثورة الإسلامية " لا يتوقع الوثوق به من جانب الولايات المتحدة و بعض الأطراف الإقليمية، نظرا لإرتباطه بإيران ، و كذلك هي حال القوى الكردية المنظمة. فالأكراد محظور عليهم أن يحكموا العراق، في حين أن الشريحة السنية لم تنتج لغاية اللحظة قوة منظمة تشكل بديلا جاهزا للنظام .

و من هذا المنطلق، فإن مقدمات الحرب الأمريكية على أفغانستان لا تبدو منطبقة على الواقع العراقي. فلا " المعارضات " تمتلك أهلية " تحالف الشمال " الأفغاني و عموده الفقري من الطاجيك، و لا دول الجوار (على الأقل في العلن) توافق على تحويل أراضيها منطلقا للحملة الأميركية لضرب العراق .

إضافة إلى ذلك كله، التقويمات الأمريكية حول إنتشار ظاهرة " الإرهاب " تعزوه إلى تقلص السلطات المركزية في العديد من الدول المنهارة مثل أفغانستان سابقا، و الشيشان و الصومال و الجزر الأندونيسية النائية و جنوبي الفليبين و غيرها. و تتخوف القوى الإقليمية و حتى في داخل الإدارة الأمريكية نفسها من أن إسقاط السلطة المركزية في بغداد قد يشيع حالة من الفوضى في المنطقة، في ظل تعثر إقامة نظام بديل يمسك بكل العراق، و بالتالي سوف تتحول الأراضي العراقية إلى منبت يسهل ولادة المنظمات " الإرهابية "،هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فإن إسقاط النظام العراقي الحالي، الذي يعتبر " المعادل الاستراتيجي " لإيران، يعني أن القوة الاستراتيجية الوحيدة في منطقة الخليج ستكون إيران. و هذا السيناريو لا يتناسب مع مخططات الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان الصهيوني اللذين يرفضان إفاضة القوة إلى إيران، وهو الأمر الذي ينطبق على دول مجلس التعاون الخليجي و مصر أيضا.

لقد دأب المنظرون الإستراتيجيون في الولايات المتحدة على بلورة إستراتيجية تقوم على أهمية المحافظة على " إستدامة الجغرافيا القلقة " في منطقة الشرق الأوسط. و إذا كان إسقاط نظام الرئيس صدام حسين سيؤدي إلى إنفراج العلاقات العراقية مع دول الجوار الإقليمي، إلا أن مثل هذا الإنفراج وعودة علاقات حسن الجوار و التعاون المثمر بين العراق و جيرانه، تتناقض جذريا و بتمامية مطلقة مع إستراتيجية " الجغرافيا القلقة " التي تعتمدها الولايات المتحدة كمبرر لإدامة القواعد العسكرية الأمريكية المباشرة في منطقة الخليج، و التي سطرت عناوينها الأولى، ابتداء من حرب الخليج الأولى، و تفاقمت تفاصيلها في حرب الخليج الثانية .

الولايات المتحدة الأمريكية، بعد موت الاتحاد السوفياتي، و إصطفاف دول التحالف الدولي، خاصة أوروبا الغربية عامة على أرضية الخط السياسي والعسكري الأمريكي، و عدم إبداء الصين أية معارضة له، ليس لديها موقف خاص من أي شعب عربي على حدة، عراقيا كان أو فلسطينيا، سوريا كا ن أو مصريا. و في كثير من الأحيان لا تميز السياسات الأمريكية بين شعوب الأمة

العربية، فللولايات المتحدة الأمريكية موقف واضح و محدد من الأنظمة العربية و كيفية إحتوائها، و جعلها جزءا مما ترغب أن تسميه النظام الدولي الجديد أو النظام الأمريكي. فها هي العلاقات الأمريكية – السعودية تتأزم على ضوء التقرير الذي أعدته مؤسسة " راند كوربوريشن " للمجلس الاستشاري التابع لـ" البنتاغون " و الذي صنف المملكة بأنها دولة " عدوة " و وصف السعوديين بأنهم " ناشطون على كل مستويات السلسلة الإرهابية ".و دعا إلى " إستهداف آبارها النفطية و إستثماراتها في الخارج " إذا لم تستجب للرغبات الأمريكية. والمملكة العربية السعودية دولة صديقة بل حليفة للولايات المتحدة. و مهما حاول المسؤولون الأمريكيون التنصل من آراء " راند " لتفادي انفجار أزمة دبلوماسية لم يحن أوانها بعد مع الصديق القديم، فإن إرتباط هذه المؤسسة " بالبنتاغون " لا يُناقش. فهي توصف بأنها " واحدة " من مجموعات هذه الوزارة الرئيسية في أمريكا، و مهمتها تسهيل عملية صنع القرار الأمريكي عبر وضع الأبحاث و التحليلات على طاولة المسؤولين الكبار، و عملها لا يقتصر على الدراسات الإستراتيجية و الدفاعية بل يطول كل شيء. كما أن هذه المؤسسة أمدت الإدارت الأمريكية المتعاقبة بسيا سيين كبار معظمهم من " الصقور " ومنهم ريتشارد بيرل ". و هذه المؤسسة الفاعلة تفتخر بكاتب تقريرها عن السعودية لوران مد راويك. فهو من محلليها الكبار في المجال الجيوبولتيكي. وكان يعمل مستشارا في وزارة الدفاع الفرنسية قبل أن ينتقل إلى واشنطن " ليغني " السياسة الأمريكية. و آخر " إبتداعاته " الفكرية، مثل تقريره السعودي دراسة عن " الإرهاب الإسلامي " قدمت في آذار ٢٠٠٢.

وهكذا، فإن تجدد الحملة الأمريكية على السعودية بتسريب تقرير " راند " عبر كبرى الصحف، يبدو كأنه يهدف إلى تطويع الممانعة السعودية لمخطط ضرب العراق، و فك إرتباط الرياض بسلطة ياسر عرفات، و الحؤول دون وصول أموال التبرعات و الجمعيات الإسلامية إلى " حماس " و " الجهاد " في ظل الحرب المفتوحة على العمليات الإستشهادية .

و مصر ذاتها، رغم أنها دولة موقعة معاهدة الصلح الأولى مع الكيان الصهيوني في كامب ديفيد ، إلا أنها تتعرض حاليا لحرب أمريكية شرسة لا تتورع عن إستخدام سلاح ضدها : من " مسألة تجسس " إبراهيم سعد الدين إلى محاولة إستعداء النظام السوداني مجددا، إلى العقوبة المباشرة بوقف مساعدة خاصة قيمتها ١٥٠ مليون دولار .

و ها هي الولايات المتحدة تصعد حملتها على مصر، و ترى إتفاق أشوه بين النظام السوداني (الذي كان على قائمة الأعداء إلى أن " إهتدى " بعد أن تخلى عن سياسة تطبيق الشريعة و العداء للإمبريالية الأمريكية). و بين عدوه اللدود جون غارانغ، لإقامة نظام ثنائي القومية و الدين و الدستور يرجح أن ينتهي بإنفصال جنوب السودان عن شماله ... و كل ذلك من خلف ظهر مصر، و على حساب أمنها القومي، و بما يهدد شريان حياتها ممثلا بالنيل (فضلا عن علاقاتها التاريخية الطبيعية و الثابتة مع السودانيين شمالا و جنوبا) .

نستنتج من كل ذلك أن الدول العربية التي كانت تعتبر " صديقة " لواشنطن أثناء حربها ضد الشيوعية، لن تكون في الموقع نفسه في الحرب الأمريكية الجديدة، إذا لم تغير ما في داخلها ليتناسب و ضرورات الصداقة الجديدة ومفاهيمها، و الدول التي شكلت قواعد لأمريكا عندما إعتمدت سياسة الردع والإحتواء في العقد الأخير من القرن الماضي، قد تكون الأكثر تأثرا بعد تخلي الرئيس بوش الإبن عن هذه السياسة و إعتماده سياسة الهجوم الوقائي .

الحرب الأمريكية بدأت و لم تنتظر وصول القوات الأمريكية إلى بغداد ولا إطاحة الرئيس العراقي صدام حسين .فالجبهة مفتوحة واسعة مع الدول الصديقة لأمريكا، ولنترك جانبا دولا أخرى تشملها الحرب – مثل سوريا – فهذه لم تكن يوما مصنفة في خانة الحلفاء و/ أو الأصدقاء لأمريكا .و في الواقع يوجد الآن إمبراطورية أمريكية تقوم بالحملات الحربية، التي تخدم في المحطة النهائية النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، و بالتالي النظام الأمريكي. و هذه الحملات العسكرية في ظل النظام الدولي القائم، تظل أحادية القطبية، أي من جانب واحد يقررها الرئيس الأمريكي. و هذه الإمبراطورية الأمريكية ليست معنية بتطبيق القانون الدولي، و الشرعية الدولية، بل إنما توظف القانون الدولي، و قرارات مجلس الأمن، و التدخل الإنساني، في خدمة السياسة الإمبريالية الأميركية. فوراء الحرب الأمريكية على العراق بصرف النظر عن الذريعة التي تتخذها واشنطن لشنها، يقف دائما السياسي و الإستراتيجي والجيوبولتيكي، الذين لا يرتكزون على خدمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة فقط، و إنما أيضا على التمثيل الأمريكي للعالم من موقع القوة العظمى الوحيدة، التي تسعى الآن إلى الإمساك و الهيمنة على السياسة العالمية بلا منازع .

الإمبراطورية الأميركية و إستراتيجيتها الكونية، و سياساتها إزاء الوطن العربي، لا تستطيع إستيعاب العراق قويا، و لا سورية قوية، ناهيك عن أمة

عربية، أو تضامن عربي ، لأن ذلك يعرض مصالحها النفطية للخطر، و يهـدد وجود الكيان الصهيوني، و يحرمها من إمتيازات الموقع الإستراتيجي باعتبارها منطقة مفتوحة أمريكيا .

ومن هذا المنظور لا تعود الحرب الأمريكية المحتملة على العراق حربـا لإسقاط الرئيس صدام حسين فقط، بل إن اصـرار الولايـات المتحـدة علـى الضربة العسكرية يعود لحاجتها الماسـة إلـى تنويـع مصـادرها النفطيـة ، والسيطرة الكاملة على النفط العراقي لعقود مابعد الحـرب، كمـا فعلـت فـي الكويت،و ترويع كل من تسول له نفسه الخروج على السياسة الأمريكية ، بـل هي نقطة بداية لتفكيك و إعادة تركيب نظام إقليمي أمني شرق أوسـطي يحتـل فيه الكيان الصهيوني مركز الريادة، بوصفه الحليف الوحيد للولايات المتحدة في المنطقة. وما الحشد العسكري الأمريكي الحالي إلا لتجسيد هذه الإستراتيجية.

٤-هل سينجح السيناريو الأمريكي لإسقاط النظام العراقي

أكدت وسائل إعلام بريطانية و أمريكية أن الخطـة التـي أعـدتها وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) و وكالة الاستخبارات المركزيـة (سـي أي أي) لقلب نظام الحكم في العراق، أقرهاالرئيس الأميركي جورج بوش، و أن حلفـاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أبلغوا أن قـرار مهاجمـة العـراق إتخـذ بالفعل. و يعتبر خيار غزو و إحتلال العراق من جانب القوات الأميركية خيارا قديما – جديدا، إذ أن هذا الخيار كان أعده جون هيلان الباحـث فـي الشـؤون الإستراتيجية في مجلس العلاقات الخارجية و مقره في نيويورك، و كـان مـن بين الضباط الأميركيين الذي شاركوا في العدوان الأميركي على العـراق فـي عام ١٩٩١. و يقوم هذا الخيار أساسا على تجديد الدعوة إلى إجتياح العراق .

و كان خيار غزو العراق قد تردد صراحة خـلال أزمـة التفتـيش عـام ١٩٩٨، حين قام نحو ٣٦ من الباحثين و خبراء الشرق الأوسط فـي واشـنطن الذين ينتمون إلى اللوبي الصهيوني و اليمين المتطرف في الولايـات المتحـدة الموجودين في مختلف معاهد و مراكز الأبحـاث الأميركيـة بحـث الحكومـة الأميركية على غزو العراق عسكريا و تنصيب حكومة عراقية مؤقتة توفر لهـا الحماية و تسلمها منشآت النفط العراقية في جنوب العراق .

إن قرار شن حرب مريرة و كاسحة على العراق قد إتخذ بالفعل، و الـذي

عجل به فعليا النجاح الذي حققته الولايات المتحدة الأميركية في حملتها العسكرية ضد أفغانستان تحت مظلة " الإئتلاف الدولي ضد الإرهاب " .غير أن خيار إطاحة الرئيس العراقي هو خيار أعدته واشنطن ليس بالإشتراك مع هذا " الإئتلاف الدولي "، باستثناء رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير الذي إنضم أخيرا إلى حليفه الأقوى الرئيس الأميركي جورج بوش في " تعجيل " الإستعدادات لضرب العراق بهدف إطاحة نظامه، و تركيب نظام بديل خلفا له من صيغة الولايات المتحدة مماثل لنظام الحكم الجديد في أفغانستان .

و تلحظ خطة الحرب على العراق التي شارك في وضعها قادة القيادة العسكرية الأميركية و مخابراتها السي أي ايه و مكتب الأمن القومي، إرسال ٢٠٠ ألف جندي أميركي إلى المنطقة لغزو بغداد. و تتكون هذه القوة الأميركية البرية من ٤ فرق أميركية (واحدة محمولة جوا، و واحدة للهجوم الجوي واثنتان إحداهن مدرعة و الأخرى ميكانيكية). و فوج أميركي مدرع واحد من سلاح الفرسان، و لوائين أميركيين من طائرات أباتشي. و من لوائين من ألوية المشاة الميكانيكية البريطانية الإحتياط، و من ٣ إلى ٤ ألوية مشاة مدرعة و ميكانيكية من الحرس الوطني الأميركي. أما هجوم الإسناد فيتكون من فرقتين أميركيتين (إحداهما مارينز و الثانية ميكانيكية و من فوج مدرع أميركي من سلاح الفرسان خفيف .

و يتكون الاحتياط من ثلاثة إلى أربعة ألوية مشاة مدرعة و ميكانيكية من الحرس الوطني الأميركي. و سيلعب سلاح الجو دورا رئيسا في هذه الحرب، و هو يتكون من ٨ أجنحة أميركية لمقاتلات تكتيكية و جناح بريطاني لمقاتلات تكتيكية، أي ما مجموعه من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ طائرة إسناد، إضافة إلى القوات البحرية و البحرية الجوية المتكونة من ٤ حاملات لقوات المعركة و ٦٠ سفينة حربية .

و كشفت معلومات وزارة الدفاع الأميركية النقاب عن أن عصب الحرب المقبلة على العراق سيتركز في قوات أميركية و تركية و صهيونية تستعد الآن لإجراء ثلاث مناورات عسكرية في المنطقة باسم " النسر الأناتولي " تعتبر بمنزلة الإستعدادات النهائية لإطلاق الحملة العسكرية ضد نظام الرئيس صدام حسين. و ستجري هذه المناورات في قاعدة " كونيا " التركية التي ستنضم إلى قاعدة إنجيرليك كنقطتي إنطلاق شماليتين (نسبة الى العراق) لأسلحة الجو للدول الثلاث ضد المواقع العراقية .

و تعتبر القوة الجوية الأميركية ضرورية، إذ أنها ستقوم بحصة الأسد في هذه الحرب من أجل تحطيم التشكيلات المقاتلة العراقية، و حماية قوات المعارضة من الهجمات المضادة. و ستقنع هذه الضربات القادة العسكريين العراقيين بأن إستمرار الرئيس العراقي يشكل تهديدا لبقائهم الشخصي كما أن الجنود و ضباط الصف قد يفرون على نطاق واسع للنجاة من الهجمات الأميركية. و سيكون طلب إستخدام القوة الجوية الأميركية هائلا. و ستحاول الولايات المتحدة تحقيق نصرا ثبت أنه بعيد المنال خلال التاريخ العسكري ، وهو إجبار نظام حكم منافس على الإستسلام عن طريق القوة الجوية بالكامل تقريبا .

إن مهمة القوات الأميركية و من معها من قوات التحالف الدولي ستكون إحتلال كامل العراق و الإشتباك مع أي قوة عسكرية عراقية أو جميع القوات التي تقاوم الغزو و إلحاق الهزيمة بها. و سيحقق القائد العسكري الأميركي ذلك بواسطة حملة مشتركة لقوات متعددة الجنسيات جوية و بحرية و برية و قوات عمليات خاصة ستقوم بضرب المقاومة العراقية في عمق و عرض قاعدتها. ولما كانت وحدات الحرس الجمهوري و الحرس الجمهوري الخاص " مركز الثقل " للرئيس العراقي، فإنها ستكون موضع تركيز الحملة البرية. و ستقوم القوات الأميركية و من معها من قوات التحالف بالتحرك بسرعة للإشتباك مع هذه الوحدات و تدميرها متجاوزة بذلك القوات العراقية الأخرى من أجل القيام بهذا الهدف .

إن غزو و إحتلال العراق سيتحقق خلال أربع مراحل. و في أي وقت خلال هذه المراحل يمكن تحقيق الهدف و إزاحة الرئيس صدام حسين من السلطة. و هذه الإمكانية يجب أن لا تستبعد احتلال العراق و إقامة حكومة إنتقالية جديدة. و هذه المراحل هي :

١-**مرحلة الإنتشار الأولى**، و تنتهي هذه المرحلة ببدء الحملة الجوية و الوقت المقدر لها هو ٢٥ إلى ٤٠ يوما بعد الإعلان عن الانتشار .

٢-**الحشد و الهجوم الجوي**، و تحقيق السيطرة على الجو، و منع عمليات الثأر العراقية ضد الحشد العسكري الأميركي و تمزيق القيادة الإستراتيجية و السيطرة. و ستكون الأهداف : الأنظمة المضادة للطائرات و مراكز القيادة و السيطرة و البنى التحتية و مواقع أسلحة الدمار الشامل و قواعد إطلاق صواريخ سكود و القوة الجوية العراقية و القواعد الجوية و وحدات الحرس الجمهوري. و ستتولى وحدات العمليات الخاصة العمل داخل العراق أثناء هذه المرحلة، و بخاصة في

المساعدة في تنظيم عمليات كردية و شيعية دعما للأهداف الأميركيـــة. و هذه المرحلة تنتهي ببدء المرحلة البرية .

٣-**مرحلة الغزو.** و هذه المرحلة تتكون من عملية الغزو الفعلي للعراق و هزيمة وحدات الحرس الجمهوري و الإستيلاء على بغـــداد. و خـــلال هذه المرحلة فإن معظم الحملة الجوية ستتحول لضرب الأهداف التـــي تعيق بصورة مباشرة الغزو البري .

و تؤكد خطة الحرب الأميركية على أن الأهداف التـــي ستضـــربها القـــوة الأميركية هي الأهداف التي يعتبرها النظام حيوية لقاعدة قوته، و هي القصـــور الجمهورية و مصانع إنتاج الأسلحة و التســـهيلات ذات الإســـتخدام المـــزدوج، والحرس الجمهوري و منشآت المخابرات و الإذاعة و التلفزيون و أجهزة البث والإتصالات السلكية و اللاسلكية و الأقمار الصناعية .

و يذهب المحللون الإستراتيجيون الأميركيون إلـــى أن الجـــيش النظـــامي العراقي هو خارج نطاق الخطة بصورة أساسية و أن معظمه لن يقاتـــل، و أن القوة الجوية العراقية لن يكون لها تأثير و أن مناطق واسعة من العراق ســـتكون صديقة للقوات الأميركية أو على الأقل ستقف منها موقفا سلبيا (أكراد الشـــمال وشيعة الجنوب) و أن الحرس الجمهوري و قوات الأمن الأخرى للنظـــام لـــن تدافع عن بغداد و المدن الأخرى في حملة من بيت إلى بيت .

و عندما تنتهي هذه الحملة العسكرية، فإن الخطوة التالية هي ضمان إنتقال هادئ من حكم صدام المنهار إلى تشكيل حكومة عراقية جديـــدة عاملـــة. و إذا كان ليس المقصود أن تحتل الولايات المتحدة العراق لعقود مـــن الـــزمن علـــى غرار ألمانيا أو اليابان، إلا أن اشتراك القوات العسكرية الأميركية في احـــتلال العراق سيكون لفترة طويلة كافية لحمايـــة عمـــل الســـلطة الإنتقاليـــة الدوليـــة ،ولتعزيز إستقرار نظام الحكم العراقي الجديد. كما أن هذا الاشتراك يمكـــن أن يكون قصيرا بما يكفي لتقوية الطبيعة المؤقتة للـــدور الأميركـــي فـــي إحـــتلال العراق و مسؤولية الحكومة لكي تحكم بفعالية بدون دعم من القـــوات الأجنبيـــة التي تحتل البلاد. و حتى يتحقق ذلك من الممكن أن تصبح الولايـــات المتحـــدة غارقة في مستنقع الإحتلال للعراق أو أن تنهار الحكومة العراقية الجديـــدة بعـــد إنسحاب قوات الإحتلال مباشرة. و المعضلة لصناع السياسة الأميركية هـــي أن السبيل المؤكد لضمان النجاح في هذه المهمة هو البقاء فترة زمنية طويلة و هو وضع لن يتم التساهل بشأنه داخل الولايات المتحدة أو في المنطقة .

إذا كان هذا هو السيناريو الأميركي للإطاحة بالنظام العراقي، كما عرضناه، فإن المسألة العراقية مازالت موضوع إنقسام بين حلفاء أميركا، إذ أصبح العراق بصورة متزايدة مسألة إنقسامية بين أميركا و حلفائها في الغرب و الوطن العربي، و أصبحت سياسة واشنطن تجاه العراق مصدر توتر في علاقاتها مع العرب. و سيظل العراق مسألة دولية : هذا ما أكدته روسيا و فرنسا و من ورائهما أوروبا. فقد تميز الموقف الأوروبي عن السياسة الأميركية من خلال الأسابيع القليلة الماضيةالتي بلورت مناخا أوروبيا يقترب من النظرةالفرنسية و تقديراتها الأوروبية، و بمعنى آخر يعبر الموقف الفرنسي في قراءته لمجريات الأحداث و المختلف عن القراءة الأميركية عن المصالح الأوروبية .

فثمة عين أوروبية أخذت ترى أن السياسة التي تتبعها واشنطن إزاء المنطقة سياسة خطرة جدا. و هذه الرؤية من الممكن القول إنها القاسم المشترك أو الفكرة العامة التي تلتقي حولها أوروبا و إن كانت تختلف كدول في المسافة التي تفصلها عن الولايات المتحدة بخصوص هذه الأفكار. .

لقد كشف خطاب بوش حول الاتحاد، و الخطة الأميركية لغزو و إحتلال العراق، أن العراق يشكل التحدي الأكبر لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. و يعترف الرئيس صدام حسين نفسه أن العراق مسألة دولية لا يمكن جعلها مشكلة محلية. و في الحقيقة إن "المعركة من أجل العراق " هي القضية الإستراتيجية الأكثر أهمية في الشرق الأوسط. و نتائج هذه المعركة ستحدد التطور الإستراتيجي للمنطقة خلآل العقدين المقبلين .

إن غزو و إحتلال العراق يمكن أن يؤدي إلى وجود صعوبات لصناع السياسة الأميركيين و الجيش الأميركي، منها أن يهدد الغزو وجود الرئيس صدام حسين فلن يكون لديه سوى حافز ضئيل يمنعه من إستخدام كل سلاح في ترسانته الحربية. و هذا قد يؤدي إلى عدد كبير من القتلى، ويجبرالولايات المتحدة و الكيان الصهيوني إذا كانا هدفا لهجماته على الرد بوسائل كانت تفضل عدم إستخدامها. كما أن ما بعد الغزو قد يكون أكثر صعوبة من الحرب نفسها : فقد تجد الولايات المتحدة أنه من الصعب للغاية إعادة بناء العراق وإقامة حكومة هناك. فالمعارضة الموجودة خارج العراق لا تتمتع إلا بتأييد محدود، و مقدرتهاعلى حكم العراق قانونيا هي موضع شك .

إن نهاية اللعبة في العراق تبدو خادعة : يمكن أن تغوص الولايات المتحدة في مستنقع العراق و هي تحاول إدارته، و يمكن أن تكون السلطة الدولية والحكومة

العراقية الجديدة أقل نجاحا و أكثر إثارة للمشاكل مما كان مفترضا . و هذا سيحمل الجيش الأميركي (كما كان الحال في الصومال و البوسنة، وحاليا في أفغانستان) ملء الفراغ بتحمل المسؤولية أكثر و أكثر لبناء دول الطوائف في العراق بعد تقسيمه. و قد لا يكون الغزو مقبولا في " الشارع العربي "، و أن رد الفعل ضد غزو أميركي للعراق ،يكون قد أدى إلى إصابات كثيرة في صفوف العراقيين يمكن أن يسبب للحكومات العربية الصديقة للولايات المتحدة مشاكل كبيرة في التعامل مع العناصر الراديكالية و مع شعوبها بشكل عام. كما أن الغزو يمكن أن يستحضر صور الإستعمار الأميركي الجديد للمنطقة العربية.

و يمكن أن توصم الولايات المتحدة بأنها مستأسدة على من هم أضعف منها على الصعيد الدولي مما قديحفز الدول الكبرى الأخرى على التجمع لمعارضة التفرد الأميركي، أي إتخاذ موقف أحادي الجانب .وإذا حدث غزو، وهو الإفتراض الحقيقي ، فإن الولايات المتحدة يمكن أن ترى نفوذها الدولي قد تضاءل في الوقت الذي تشكل أوروبا بزعامة فرنسا و ألمانيا، و الصين وروسيا، و دول أخرى، كتلة لمعارضة قرارات مماثلة أحادية الجانب .

أخيرا ستكون كلفة هذه الحرب مقاربة لكلفة حرب الخليج ٢٠٠ مليار دولار تقريبا. و ستتحمل بعض الدول الخليجية الأعباء المالية الأكبر لتغطية نفقات الحرب المقبلة على العراق . ومن المفترض أن هناك نفقات حتمية أخرى بعد الصراع أي نفقات وضع قوات إحتلال وحفظ سلام ضخمة في العراق لمدة طويلة بعد الحرب وتقدر لجنة الميزانية في الكونغرس أن يتكلف الإحتلال ما بين ١٧ و ٤٥ مليار دولار سنوياً، أي حوالي ٢٥٠ ألف دولار لكل فرد من أفراد حفظ السلام في العالم.

■■

الهوامش:

(١)–صامويل هنتنجتون – صدام الحضارات– إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة : طلعت الشايب، تقديم :د صلاح قنصوه ، الطبعة الثانية ١٩٩٩ ،صادر عن Simon et Schuster Rockefeller Center 1230 Avenue of the Americas New York ,NY10020

International Herald Tribune ,7janvier 2002–(٢)

(٣)–انياسو رامونه– محور الشر– لوموند ديبلوماتيك، آذار/ مارس ٢٠٠٢

■■

الخاتمة

١-أزمة الثقة في الليبرالية الأمريكية

تختلف الرأسمالية المعاصرة(الليبرالية الجديدة)منذ الربع الأخير من القرن الماضي ،إلى حد بعيد عن رأسمالية مابعد الحرب العالمية الثانية، حين شكلت الكينزية النظرية السائدة في العالم الرأسمالي.

مشهد "الرأسمالية المعاصرة"منذ السبعينات و الثمانينات،بات مشهد "رأسماليات"أو نماذج رأسمالية، وأشكال رأسمالية، بدأت تتحددو تتمثل في الليبرالية الجديدة"النموذج الأمريكي – البريطاني–أي نموذج السوق الحرة الإنكلوساكسونية " ، و نموذج "أوروبا الوسطى"، أي نموذج إقتصاد السوق الإجتماعية الألمانية، أو مابات يعرف ب"نموذج الراين" للرأسمالية المختلف إختلافا أساسيا و جذريا عن رأسمالية السوق الحرة الأمريكية، ونموذج "الرأسمالية اليابانية" المهندسة على أساس من الترابطات المتبادلة للآقتصاد الياباني، التي تجعله جزءا لا يتجزأ من حياة المجتمع.و هذا بدوره مثل السوق الإجتماعية الألمانية، يختلف إختلافا جذريا و أساسيا عن المذهب الفردي– والمغرق في فرديته– المتمثل في نموذج السوق الحرة الإنكلوساكسونية.

إن الليبرالية الجديدة لا تجيز الأشكال الإجتماعية للسوق أو أي شكل معروف من أشكال "الحمائية"لصالح مبدأ، أو فكرة"دولة الحد الأدنى"،أي تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية حتى أقصى حد ممكن،و تدعو إلى سوق حرة و متحررة من كل قيد أو ضابط و من أي إشراف، أو نظام مراقبة، بدعوى أن السوق الحرة "تنظم نفسها بنفسها".

غير أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر٢٠٠١، طرحت أسئلة مهمة على صعيد العولمة، لم يعد ممكنا طمسها:هل ولى زمن سيطرة الإقتصاد؟ و هل نشهد الآن

إكتشاف جديد لأولوية السياسي؟ وهل أن المسيرة المظفرة لليبرالية الجديدة التي بدت لا تقاوم، تكسرت إندفاعتها فجأة؟

تطرح كبريات المجلات الليبرالية المتخصصة في الولايات المتحدة معادلة جديدة تتمثل في إعادة التفكير في دور الإقتصاد بعد الهزة العنيفة التي تعرضت لها القناعات القديمة لليبرالية الجديدة الأمريكية، في بلد يسود فيه السوق سيدا مطلقا، ولا يحظى فيه تدخل الدولة في الإقتصاد بأي ترحاب.

إن الفلسفة الليبرالية الجديدة تركز على تنظيم الإقتصاد، و عولمة الأسواق ، بوصفهما عاملين سوف يحلان المشاكل الكبرى للإنسانية، وأن تحرير الأنانيات سوف يسمح بمحاربة عدم المساواة على صعيد عالمي، وتحقيق العدالة في الكون كله أيضا. غير أن قناعات الثوريين الرأسماليين هذه إنتهت الى وهم خطير. ففي أوقات الأزمة تعجز الليرالية الأمريكية المتوحشة عن تقديم أجوبة سياسية، إذ ذكرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بعدة حقائق كان إنتصار الفلسفة الليبرالية الجديدة قد طردتها من قاموسها: القطع بين الإقتصاد العالمي و السياسة هو وهم، وبدون دولة وقطاع عام،لا يوجد أمن، وبدون ضرائب، لا توجد دولة.و بدون ضرائب لا توجد ديمقراطية. وبدون رأي عام، وديمقراطية،و مجتمع مدني، لا يوجد شرعية. وبدون شرعية، لايمكن أن يتحقق الأمن .

و في ظل تنامي الأخطار العالمية، أصبح شعار الفلسفة الليبرالية الجديدة الذي ينص على إستبدال السياسة و الدولة بالإقصادغير مقنع، يشهد على ذلك عودة الدو لة في الولايات المتحدة الى لعب دور مهم في الإقتصاد.وبعد سنوات من تمتع الولايات المتحدة بدولار قوي، و نقد صلب، تستيقظ اليوم، وقد أصيبت بجفاف في بلعومها، وإنقطاع في أنفاسها، فقد تلقت الليبرالية الجديدة، التي تشكل حجر الأساس في النمو الأمريكي صفعة قوية،إذ منذ اتخاذ إدارة الرئيس بوش الإجراءات الحمائية لمادة الفولاذ، و خشب البناء، و الزراعة، و التعهدات المقطوعة بخفض الحواجز الجمركية في قفص الإتهام، رغم أن انكماش التجارة العالمي ليس في مصلحة أحد في العالم.و يعتبر العجز في ميزان المدفوعات عاملا آخر في ضعف عودة الإنتعاش الإقتصادي الأمريكي. و من المتوقع أن يبلغ هذا النمو عام ٢٠٠٣ ، ٧ ،٥ % من الدخل الوطني الصافي ، وحيث أن النمو لا يمكن تمويله إلا بمساعدة الوفر العالمي، فإن المتعا ملين في هذه الأسهم و السندات يثيرون مخاطر إشباع المستثمرين على الفعاليات الامريكية.

لقد كانت الولايات المتحدة على الدوام محرك إقتصاد العالم، ولكن جميع المحركات لم تنطلق بعد.فبعد عشر سنوات متصلة من الإزدهار الإقتصادي خلال التسعينات ، بدأ انكسار موجة الصعود للإقتصاد الحقيقي (العيني)المنتج مع مطلع القرن الحادي و العشرين. و بدأت تعليقات المحللين تتحدث عن "القلب المتعفن للرأسمالية الامريكية".

ففي بداية شهر أكتوبر ٢٠٠٢، رسم تلميذ كينز ، وأهم الإقتصاديين الكينزيين الأحياء جون كينيث غالبرايث ، لوحة سوداء للإقتصاد الأمريكي. فجورج بوش بحسب ماقاله الإقتصادي الأمريكي العجوز(٩٣عاما) لمجلة الأبزرفر البريطانية، لايملك من الخطط إلا إعفاء الأغنياء من الضرائب والتعويل الأحادي على البنك المركزي (الإحتياطي الفيدرالي). و بدوره ينهي فريدريك برايور في كتابه عن "مستقبل الرأسمالية الأمريكية" بهذه الفقرة" لحسن الحظ يعتمد المستقبل على عوامل عدة يشكل التدخل الإنساني المتعمد أحد أهمها.و الكثير من المخاطر التي إستشرف ترتكز على فرضية مخبأةهي:إما أن تتخذ إجراءات سياسية ضرورية للتغلب على المشكلات الإقتصاديةالظاهرة، أو أن تتخذ إجراءات تتبدى عديمة النفع إما في رسمها أو في تنفيذها.و أعتقد أن هذه الفرضية واقعية:جزئيا لأن تعقيدات المشكلات الإقتصادية الظاهرة لا تسمح بشرحها بطريقة بسيطة تحولها إلى قضايا سياسية حيوية،على مادلت الحملة الرئاسية عام ٢٠٠٠ فيما خص توقعات الموازنة و خصخصة الضمان الإجتماعي،و جزئيا لأن المصالح ذات التمويل الجديد سوف تقاتل بضراوة لمنع الحلول التي تترتب عليها أثار مختلفة، فيما تكون المصلحة العامة أضعف تمويلا. و بالنتيجة ، و بمتابعة القوى العاملة على مدى بعيد ، و التي تشكل المؤسسات الإقتصادية الأهم في الولايات المتحدة سوف يتطور النظام الإقتصادي الأمريكي بطرق شتى نحو رأسمالية ذات وجه لا إنساني، إنني آمل أن أكون مخطئا".

في النصف الثاني من القرن العشرين كان المحللون الإقتصاديون في الغرب ينظرون إلى الإقتصاد الأمريكي المتغير من زاوية "الرأسمالية في مواجهة الشيوعية"، لكن بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي بات السؤال أدق و أقل حمولة إيديولوجية، أي نوع من الرأسمالية ، ذي الهم الإنساني الممزوج بالربح أم الربحي العاري ؟

الرأسمالية الأمريكية لديها نقاط قوتها ، لكنها تتجه الآن نحو ما يسميه

برايور "إقتصاد سوق أوليغارشي" ، يمكن إستشرافه في عدة أوجه– مرتكزات:

–فهناك التباطؤ في النمو الإقتصادي ، حيث يشير عدد من المعطيات إلى أنه سيقل في النصف الأول من القرن الواحد و العشرين، عماكان عليه في النصف الثاني من القرن العشرين.

ثم إن إنحسار الرأسمال الإجتماعي و تراجع الثقة بالحكومة سيخلقان صعوبات أكبر أمام صياغة و تنفيذ سياسات حكومية تستطيع توفير بيئة إقتصادية أشد مواءمة للنمو، و في الوقت عينه أمنع في و جه الركود الإقتصادي.

–و هناك أيضا القابلية المتزايدة للإقتصاد للعطب، مع تعاظم العولمة ، الذي سيضعف بالتدريج قدرة السياسات المالية و النقدية للدول الوطنية على إحداث إستقرار إقتصادي. و عولمة كهذه قد تفاقم قابلية النظام الأمريكي للهزات الخارجية الناجمة عن الإقتصاد الكوني.

–لكن الأهم يتجسد في إتساع الهوة التي تفصل الأغنياء عن الفقراء مع تعاظم الفوارق في المداخيل و المرشحة للتزايد مستقبلا. فحركة تركز الثروة مصحوبة بمراكمة أرباح أكبر متأتية عن تركز صناعي أعلى و تنافس سوقي أدنى ، سوف يعملان على تسمين مداخيل الشرائح الأغنى.

الرأسمالية الليبرالية الأمريكية لن تثبت على شكلها الراهن بصفته المطاف الأخير ، بسبب أزمتها ، التي يحاول الرئيس بوش إيجاد مخرج لها عن طريق الحرب الإمبريالية الأمر كية في منطقة الشرق الأوسط، حيث سيكون العراق في قلب الإعصار الأمريكي القادم. أما مسألة إغداق المديح على الليبرالية الجديدة و على العولمة الإقتصادية ، و سياسة الولايات المتحدة الخارجية مع المثابرة على نقد دول محور الشرحسب الفهم الأمريكي ، و إدانة النزعة التقدمية، و تقديم دعم مطلق للكيان الصهيوني ، فهي أمور تعكس لنا السياسة اللاعقلانية في المسلك الأمريكي.

و حيثما تصر الولايات المتحدة على التصرف و كأنها القوة العظمى الوحيدة في العالم ، يتعين أن نرى في تصميمها الهيستيري هذا تعبيرا عكسيا عن شعورها المبطن، في قراءة نفسها، بأنه لم يعد في مستنطا عها أن تتصرف و كأنها هي بالفعل القوة العظمى الوحيدة في العالم. فالإمبراطو رية الأمريكية لن تقوم لها قائمة ، بسبب فقدانها لعدد من المقومات لكي تفرض هيمنتها على العالم كقوة عظمى وحيدة .

في كتابه الجديد "بعد الإمبراطورية:قراءة في تفكك النظام الأمريكي" الصادر عن دار غاليمار بباريس ، يقول المفكر الفرنسي إيمانويل طولد: من الناحية الإقتصادية يصح وصف الولايات المتحدة بأنها "نصف إمبراطورية" أكثر منها "إمبراطورية". فصحيح أن الولايات المتحدة التي لا تشكل سوى ٢,٢ من إجمالي سكان العالم ، تتحكم بنحو ٢٢% من ناتجه الإجمالي ، لكن الناتج الإجمالي ليس بحد ذاته معيارا للقوة الإقتصادية. فالخدمات تشكل ٧٥% من الناتج القومي الأمريكي، مقابل ٢٢,٥ للصناعة و ٢,٥ للزراعة.و الحال أن الخدملت تدخل في المحاسبة القومية، لكنها لا تدخل في المحاسبة العالمية.

و ظاهر القوة الإقتصادية يأخذ أبعادا أقل "إمبراطورية"بكثير متى ماقسنا القوة الإقتصادية، لا بمعيار الناتج القومي الإجمالي ، بل بمعيار الناتج الصناعي الصرف. فالناتج الصناعي الأمريكي، الذي كان يمثل غداة الحرب العالمية الثانية نحوا من نصف الإنتاج الصناعي العالمي، بات اليوم أدنى بقليل من الناتج الصناعي الأوروبي و أعلى بقليل من الناتج الصناعي الياباني. و بعد أن كان الميزان التجاري موجبا حنى نهاية الستينات، شرع يصير سالبا منذ مطلع السبعينات. بل إ ن العجز التجاري الأمريكي ارتفع نحو ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ليتعدى ٤٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠.و الخطير في هذا العجز أن بند النفط لا يمثل فيه، خلافا لما قد يتبادر إلى الظن ، سوى ٨٠ مليار دولار، على حين أن بند المنتجات الصناعية المستوردة يمثل ٣٦٦ مليار دولار.و ليس أدل على موقع التبعية لا موقع التحكم- الذي باتت تحتله الولايات المتحدة في الإقتصاد العالمي، من كون عجزها التبادلي مع الصين- و هي دولة لم يكن لها وجود فعلي في الدارة الإقتصادية العالمية قبل ربع قرن- قد بلغ في عام ٢٠٠١ نحوا من ٨٣ مليار دولار، وهو رقم يفوق العجز الأمريكي إزاء القطبين الإقتصاديين التقليديين :اليابان (٦٨ مليار دولار)و الاتحاد الأوروبي (٦٠ مليار دولار). و لايغير شيئا في موقع التبعية المستجد هذا مايقال عن موقع التحكم الذي تحتله الولايات المتحدة في مجال تصدير التكنولوجيا العالية. فالميزان التجاري الأمريكي كان يمثل بالفعل في هذا المجال فائضا بمقدار ٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٠، لكنه انخفض إلى ٥ مليارات دولار عام ٢٠٠١، وصار سالبا إبتداء من كانون الثاني ٢٠٠٢.

لهذه الأسباب مجتمعة دخلت الرأسمالية الليبرالية الأمريكية في أزمة عميقة، فضلا عن أن "روحية الرأسمالية" بالمعنى الفيبري تعرضت و تتعرض

للتآكل، و هذا ماجعل الولايات المتحدة تخوض حربا تجارية و نقدية ضد حلفائها في الاتحاد الأوروبي ، و هي تنادي بحرية التجارة العالمية.و هذا يقودنا إلى الإستنتاج التالي، أن قوة الإمبراطورية الأمريكية و أهميتها لسيتا حائلا دون إعادة النظر ببعض ما يعتبر ثوابت راسخة فيها ، و في إقتصادها.

أولا:"حرب الصلب"والنفاق الأميركي

أدانت أوروبا مجتمعة الولايات المتحدة الأميركية بسبب القرار الذي إتخذته واشنطن ببدء الرسوم الجديدة على واردات الصلب من أوروبا و آسيا وأميركا اللاتينية، و التي تصل إلى ٣٠ في المئة. و يضر القرار الأميركي بنحو ١٠% من تجارة الصلب العالمية، أي ما يعادل ٢٠ مليون طن كل سنة. وسوف تقود هذه الإجراءات الحمائية الأميركية إلى خسارة الاتحاد الأوروبي ما يعادل ٤ ملايين طن من صادرات الصلب إلى الولايات المتحدة، و تحويل ١٦ مليون طن من الصلب نحو أوروبا، و هي الكمية التي تصدرها كل من روسيا و آسيا، و اليابان، و البرازيل ،إلى الولايات المتحدة الأميركية .

و يعتبر الاتحاد الأوروبي أول مصدر للصلب إلى الولايات المتحدة، فأوروبا الغربية تصدر بنحو ٢٥، ٧ مليون طن، و أوروبا الشرقية ٦٧، ٤ مليون طن، منها ٣٨، ١ مليون طن لروسيا. و آسيا ٢٢، ٨ مليون، منها ٨٣، ١ مليون طن لليابان، و كندا ٧٧، ٤ مليون طن، و أميركا الجنوبية ٥١، ٤ مليون طن منها ٢٨، ٣ مليون طن للبرازيل، و المكسيك ٩٥، ٢ مليون طن .

و يقول الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، بريطانيا ، فرنسا ، إسبانيا و إيطاليا) أنه الضحية الرئيسية المنتجة للصلب الأوروبي،اذ سيخسر نحو ملياري دولار سنويا جراء تطبيق التعرفة الجمركية الأميركية. و يتعين على بروكسل الإنتظار ١٨ شهرا على الأقل قبل أن تضطر الولايات المتحدة للتراجع عن قرارها و ذلك وفقا للمسار الذي تتخذه عادة إجراءات تسوية الخلافات في منظمة التجارة العالمية.

و يعتبر باسكال لامي مفوض الاتحاد الأوروبي و المسؤول عن التجارة، أن الواردات ليست هي سبب المصاعب الأميركية، فهذه الواردات إنخفضت بنحو ٢٣% خلال عام ٢٠٠١، و هي الآن أقل من مستواها الذي بلغته في ١٩٩٥ و ١٩٩٦. و يتهم الأوروبيون الذين يمتلكون أربع مصانع من بين العشرة المصانع المنتجة العالمية – من بينهم االرقم الأول العالمي " أرسيلور "،

الأميركيين، الذين لا يمتلكون أي مصنع في قائمة العشرة الأوائل، بأنهم لم يستغلوا عقد التسعينات لكي ينتهجوا مسار إعادة الهيكلة و التحديث لمصانعهم .

من الناحية التاريخية، تحفظت الحكومة الأميركية الفيدرالية على تمويل صناعة الحديد، و الصلب الوطنية. و هذا ما جعل من إعادة الهيكلة و التحديث لهذه الصناعة تقع علىكاهل القطاع الخاص. و يكمن المشكل الرئيس في القرار الأميركي الأحادي الجانب، في حين أن التجارة بعد نجاح قمة الدوحة –التي أطلقت في نوفمبر ٢٠٠١، جولة جديدة من المفاوضات التجارية أحد القطاعات القليلة – بدأت تسود فيها لعبة التعددية. ثم إن القرار الأميركي بإنتهاجه طريق الحماية الجمركية هو في حد ذاته لطمة كبيرة لنظام التجارة العالمية .

ففي مجال التبادل الحر، كما في مجالات أخرى، أراد الرئيس بوش أن يكون أصوليا، و رجل مبادئ و قيم. فهو أصولي في مجال حرية التجارة، وعقائدي في مجال النمو بوساطة إندماج الأسواق، و بشكل مختصر فهو يحمل كل الصفات الليبرالية المناقضة تماما للرجل السياسي التجريبي. غير أن قرار الرئيس بوش الذي إتخذه يوم ٥ آذار / مارس و إعتبره بأنه " علاج مسموح به من قبل منظمة التجارة العالمية " لحماية صناعة الصلب الأميركية، يجسد النفاق بعينه. أنه تاريخ المسيح الذي خلع ثوب الكهنوت، وو فى بدينه لخدمة مصالحه الخاصة جدا، (و الحالة هذه إنتخابية)، و إستمر في إعطاء دروس في الأخلاق. (و الحال هذه تجارية) للآخرين .

و ليس خافيا على أحد أن كبريات الإحتكارات الأميركية للصلب تمر بمرحلة صعبة، إذ أفلست بعضها، وسط مخاطر التأثيرات المدمرة على الأجور و نظام التقاعد اللذين يمسان مئات الآلاف من عمال الصلب، الذين يطالبون بحماية الدولة الفيدرالية. و قد منحهم الرئيس الجمهوري بوش هذه الحماية .

و لا شك أن قرار الرئيس بوش يعتبر نقيضا للصواب من حيث الأسلوب الذي إستخدمه، لأنه لم يستشر أحدا، و جاء ليؤكد طريقة واشنطن الأحادية الجانب. فالولايات المتحدة الواثقة من عظمتها و من حقها ، والتي تمارس سياسة الغطرسة بكل جدية كاملة في ظل الحصانة من العقاب، تحدد محور الشر، و محور الخير، حسب ،ما تمليها عليها مصالحها، و تختارتطبيق القواعد التي تخدم مصالحها فقط. و في هذا القرار الأخير، تكمن مصلحة الرئيس بوش في بعدها الإنتخابي. إذ أن الإنتخابات التشريعية التي جرت في نوفمبر ٢٠٠٢ أراد من خلالها الفوزببعض المقاعد المهمة لتحقيق الأكثرية في مجلس النواب.

و بما أن بعض الولايات المتحدة الأميركية تتمركز فيها صناعة الصلب مثل أوهايو، و بنسلفانيا، و فرجينيا، فإنها لعبت دورا رئيسا في تلك الانتخابات التي عززت موقع الرئيس بوش في الكونغرس.

و يعتبر المحللون الاقتصاديون أن صناعة الصلب الأميركية القديمة سوف لن تكون ضحية المنافسة الخارجية، و إنما ضحية جيش من الشباب الخبراء في الصلب، الذين يتميزون بتحقيق إنتاجية عالية ، و بكلفة إنتاج أقل. و كان على الرئيس بوش أن يختار خطة لتقديم المساعدات المالية الفيدرالية من أجل منحها مباشرة لمئات الآلاف من عمال الصلب، حيث أن مهنتهم هي في طور إعادة الهيكلة. و هذا ما قامت به أوروبا منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، باسم مبدأ التضامن الاجتماعي.

و بدلا من سلوك الطريقة الأوروبية في معالجة أزمة صناعة الصلب، إتهم الرئيس بوش المنافسين الأجانب، بعرقلة مسيرة إعادة الهيكلة لصناعة الصلب الأميركية. و هذا يتناقض كليا مع قواعد المنافسة الشريفة التي أقرتها منظمة التجارة العالمية .

فالرئيس بوش الذي يمتلك قناعات فولاذية في دفاعه المستميت عن العالم الحر، و حرية التجارة، و التبادل الحر، و الحرية الإقتصادية، و إنفتاح الأسواق، خسر كثيرا من مصداقيته التي لا يتمتع بها أصلا في هذه القضية. وفي ظل إنحسار العولمة الرأسمالية المتوحشة يمكن أن تتوسع الحرب التجارية بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي إلى مجالات أخرى غير صناعة الصلب .

و أعلنت المفوضية الاوروبية في بروكسيل منذ ٢٨ أذار/مارس ٢٠٠٢" إجراءات : حماية" تمثلت في فرض حقوق الجمارك الإضافية التي تمتد من ٩% ،١٤الى% ٢٦على واردات الصلب، متجاوزة المستوي الذي بلغته في عام ٢٠٠١. و الهدف من هذه الإجراءات هو حماية السو ق الأوروبية من فيض واردات الصلب القادمة من البلدان الأخرى المتضررة من الحماية الأميركية.وفضلا عن ذلك، فقد تقدمت المفوضية الأوروبية بشكوى رسمية الى منظمة التجارة العالمية، و إتخذت إجراءات حمائية،ضد و اشنطن اذا أصرت هذه الأخيرة على رفض دفع تعويضات إلى الإتحاد الأوروبي.

ثانيا:مسلسل فضائح الشركات الأمريكية

ما إنفكت أزمة الثقة في الليبرالية الرأسمالية، تتعمق أكثر فأكثر، جراء إنتشار مسلسل الفضائح المالية المكتشفة حديثا في الولايات المتحدة الأمريكية. فما أن إنفجرت فضيحة شركة " إنرون " العملاقة للطاقة التي كانت بداية سلسلة فضائح محاسبة في الشركات الأمريكية، حتى كرت السبحة، فإنهارت بدورها شركة " وورلد كوم " و شركة " أندرسون " و شركة " ميريل لينش " و شركة " تايكو " و شركة " كزيروكس ". و باتت صفحات الإقتصاد و الأعمال في الصحف الكبرى أشبه ما تكون بالصفحات الأمنية و القضائية .

و بدأ الشك ينتشر كالنار في الهشيم، موجها ضربة قاسية لليبرالية الرأسمالية، النظام الذي كانت مزاياه قد تم تمجيدها من قبل المنظر الإقتصادي الشهير آدم سميث منذ القرن الثامن عشر .و يقول الرأسمالي الأسطوري وارين بوفيت أن المرء " لا يستطيع أن يعرف من الذي يسبح عاريا قبل جزر الموج في البحر ".

و يكاد لا يمر يوم واحد من دون أن تنفجر فضيحة محاسبة، حول هذه الشركة، أو تلك، إذ تواجه الولايات المتحدة الأميركية حاليا أزمة مالية خانقة تأخذ أبعادا كارثية، من الهبوط في أسعار الأسهم ،و تدهور سعر الدولار، وسيادة التشاؤم في أوساط " وول ستريت " و التسارع في تسريح العاملين في الشركات و المؤسسات تنبئ بأن الولايات قد تكون مقبلة على انهيار اقتصادي كبير شبيه بالإنهيار الذي حدث عام ١٩٢٩، و الذي كانت له نتائج قاسية على العالم كله .

و المسألة الرئيسية، أن ثمة شركات أمريكية كبرى تخفي أرقامها الفعلية، تزورها، تضخم أرباحها بشكل مصطنع و مزور ،و تعلن عن مبيعات وهمية، و تخفي حقيقة خسائرها، و ديونها، و تستكمل بذلك، إنفصال الدائرة المالية عن دائرة الإقتصاد الفعلي، بحيث تحلق الأولى نحو أرقام فلكية من دون أن تتبعها الثانية. ثم تبين أن بيوتات التدقيق المالي الكبرى متورطة، في معظمها، بسبب لجوئها إلى ممارسات في المحاسبة قائمة على الغش و الإحتيال و التستر على هذه الألاعيب، و ذلك لسبب بسيط هو أنها غيرمحايدة مادامت تقبض لتدقق بعد أن تكون قبضت لتقدم إستشارات. و بهذا المعنى نشأت لها مصلحة مؤكدة في تزيين نتائج إستشاراتها مستفيدة من أن شرطة البورصة بعدتها و عديدها، عاجزة عن الملاحقة. و قد فعلت هذا كله بهدف تعزيز أسعار أسهمها لتضمن

حصول المسؤولين الكبار فيها على أرباح خيالية في الأسواق المالية، في عملية يطلق عليها أسم " خيار البورصة ". و لكن ما هو هذا الخيار ؟ أنه الحق الذي يمنح للمسؤول التنفيذي عن الشركة شراء عدد من الأسهم في موعد مستقبلي، و لكن بسعر يتم الإتفاق عليه في البداية. حتى إذا ما ارتفع سعر السهم في السوق المالية يشتري المسؤول الأسهم بالسعر المتفق عليه، و يبيعها بسعر السوق و يضع الفرق بين السعرين في جيبه .

و قد حصل كل هذا منذ بداية عقد التسعينات، إذ كتب بارتون بيغس المهندس الإستراتيجي لبنك مورغن ستنالي، و الشركات العملاقة الآنفة الذكر، مايلي :" نحن نعرف أن كل هذا كان عبارة عن كازينو، و لكن نعتقد أنه كان شريفا على الأقل ". ففي كل مرة تبدو الروايات عن الشركات مختلفة، لكن في المحصلة النهائية هي متشابهة : فقد قام مديرو هذه الشركات الجشعون بتضليل أصحاب الأسهم ، و الموظفون الصغار، من أجل مراكمة ملايين الدولارات، وتحقيق الثراء الفاحش و السريع. و كان كبار المدراء و المسؤولين التنفيذيين يستفيدون من التضخم الوهمي للأرباح، و تحويل الخسائر إلى مكاسب، من أجل مغادرة السفينة قبل الغرق. فلقد إفتعلوا ما يسمح برفع أسعار الأسهم. وباعوا، ثم " ذاب الثلج " عن كوارث أدت بودائع صغار الموظفين الذين يستثمرون في أسهم شركاتهم معاشات التقاعد اللاحقة. و لكن حينما عرفت الأسعار المغشوشة، و تدهورت أسعار الأسهم، فقد مالكو الأسهم الصغار والموظفون الصغار مدخراتهم، و في معظم الأحيان فقدوا وظائفهم .

لقد حقق المسؤولون عن هذه الشركات الأمريكية أرباحا خيالية، يكفي أن نعطي بعض الأمثلة للدلالة على ذلك : في عام ٢٠٠١ تلقى كبار المسؤولين عن شركة " إنرون " ٧٤٥ مليون دولار كرواتب، و مكأفات و أرباح من سوق الأسهم المالية. و قام المدير العام السابق لشركة " إنرون " كينيث لي ببيع أسهم في "خيار البورصة" ببيع أسهم في " خيار البورصة " بنحو ٣٤ مليون دولار، وحصل على مبلغ بفيمة ٤٩ مليون دولار كرواتب و مكافأت. ومن بين المسؤولين الآخرين ، جيفري سكيلينغ الذي إستقال من منصبه كمدير عام لشركة "انرون" في شهر يوليو٢٠٠١، وقد حصل على ٢٦ مليون دولار من "خيار البورصة"، بعد أن حصل على ٦٩ مليون دولار في العام السابق.و بصورة إجمالية، فإن ممارسة "خيار البورصة"و الإباح المتأتية من الأسهم الممنوحة إلى أعضاء مجلس الإدارة و ١٤٠ كادر من شركة "انرون" جلبت

مبلغا بقيمة ٤٣٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٠١. أما دونيس كـوزلزد يسـكس المدير العام السابق لشركة " تايكو " فاستخدم أموال الشركة لشراء شـقة بنحـو ١٨ مليون دولار و لشراء بعض اللوحات الفنية النادرة بـ ١٣ مليـون دولار. أما مديرا شركتي " برني ابرز " و " ورلدكوم "فاتهمها بالحصـول علـى ٨، ٣ بليون دولار عن طريق الغش و الإحتيال .

إن المسؤولين الكبار عن الشركات قاموا بكل هـذه الأعمـال فـي ظـل الحصانة من العقاب، بسبب تواطؤ البنوك، و مـدققي الحسـابات، و عجـز أو تعامي سلطات المراقبة المالية. و هكذا أصبح كل النظام الرأسمالي مهددا اليوم. لقد صمدت الرأسمالية أمام أعتى الأزمات الإقتصـادية و الحـروب العالميـة، وإنتصرت على الشيوعية، لكنها لا يمكن لها أن تتجاوز مسألة الثقة. فالإستثمار هو عمل ثقة في المستقبل، و في المجتمع، و في القيـادات للشـركات. " و إذا كان الموظفون الصغار و أصحاب الأسهم في مجتمع معين ليسوا متأكـدين أن الأرباح المعلنة هي حقيقية بإنصاف ، و أن مسـؤولي الشـركات لا يسـتغلون مناصبهم من أجل جني أرباح فاحشة على حسابهم، فلا توجد رأسمالية ". هكـذا يلخص روبيرت ليتان، المسؤول عن قسم الدراسات الإقتصادية فـي مؤسسـة بروكينغس. و يقول الخبير في إدارة الأعمال بيتردروكير " أن الفضائح كانـت أسوأ في أوروبا خلال سنوات ١٩٢٧ – ١٩٣٠، و في الولايات المتحدة ما بين ١٩٣٢ و ١٩٣٤". و لكن حجم و أثر الغش و الإحتيال هو أكثر بكثيـر اليـوم، وخلق شعورا من السخط المعمم شمل المواطنين الأمريكيين، ذلك أن الولايـات المتحدة هي " أمة المستثمرين الصغار ".

يؤكد آرثور ليويت الرئيس السابق للجنة أمـن البورصـة، عـن سـلطة الأسواق " مع غبطة البورصة، تلخصت ثقافة مدراء الشركات في أخذ كل مـا يستطيعون أخذه في طريقهم أكثر منها في الإهتمام بمصلحة المساهمين ". كمـا أثار أكثر من مرة آلان غرسبين، رئيس الخزانـة الفيدراليـة الأمريكيـة ،أن " خيار البورصة " قد لعب دورا كبيرا في السعي المحموم إلى الإثراء الفـاحش. فالمداخيل المتأتية من " خيار البورصة " تمثل معدلا وسطيا في نهايـة سـنوات ١٩٩٥، ما يقارب ٨٠ % من مكآفات مدراء الشركات. و في عام١ ١٩٨، كان العشرة مدراء للشركات الذين يتقاضون رواتب عالية في الولايـات المتحـدة، تتراوح مداخيلهم ما بين ٣، ٢ و ٧، ٥ مليون دولار. أما في العـام الماضـي، فإن مداخيلهم تتراوح ما بين ٦٤ و ٧٠٦ مليون دولار حسب ما أوردته مجلة "

Business week "الأميركية .

في ظل هذا الوضع، واصلت أسواق الأسهم الدولية خسائرها مقتربة من أدنى مستويات تبلغها منذ ١١ سبتمبر الماضي، وسط موجة بيع من المستثمرين الذين واصلوا التخلص من الأسهم و الإنتقال إلى إستثمارات أكثر ضمانا مثل السندات و الذهب و بعض العملات. و تعرض الدولار إلى ضغوط شديدة نتيجة الهبوط الحاد في بورصة نيويورك بداية صيف العام ٢٠٠٢، وإستمرار مسلسل الفضائح المحاسبية للشركات الأمريكية الذي زعزع الثقة بالأصول الأمريكية .

خلال الفترة الماضية، لم يتحرك الرئيس بوش، بل إن الجمهوريين متهمون سلفا بممالاة رجال المال. و ما فعله بوش، منذ سنة و نصف هو سلسلة إجراءات تصب كلها في خدمة الشرائح الأكثر غنى في المجتمع و لو على حساب الأكثر فقرا (خفض الضرائب، تشريعات العمل) أو على حساب العالم كله (الإنسحاب من معاهدة كيوتو)، محاولا في الوقت عينه حماية النموذج الأمريكي من الرأسمالية، إلى أن تعمقت أزمة الثقة، و إنهارت البورصة، وبدأت رؤوس الأموال تنتقل من الولايات المتحدة نحو أوروبا .

و عندما إنفجرت الأزمة حاول الرئيس بوش، أن يعيد الثقة إلى الأسواق المالية، بالإعلان عن إتخاذ عقوبات قاسية ضد المسؤولين الفاسدين في الشركات، تصل إلى عشر سنوات سجن. و هي إجراءات أخلاقية فارغة، ومحدودة لحصر الأفراد و قطع الطريق على أي استغلال للفضائح المتلاحقة.

.فللأول مرة منذ سنوات١٩٢٠، نشهد إنهيارا في البورصة الأمريكية بينما الإقتصاد يقلع ثانية. و هناك سببان رئيسيان لشرح هذه الحالة الشاذة : الأول يتعلق بأزمة الرأسمالية الأميركية التي ليست مهددة فعلا بالإنهيار، لكنها مهددة بتشويه سمعتها في الخارج، لجعلها صعبة التصدير، و تضعف الثقة بالأسواق، و تعد المستثمرين من الخارج، علما أن الولايات المتحدة هو البلد الأكثر " جذبا " للإستثمارات. فالمدافعون عن النموذج الأمريكي من الرأسمالية قاموا بتضليل أصحاب الأسهم، الأمر الذي نجم عنه فقدان الثقة و المحبة من جانب المدخرين من الموظفين الصغار. أما السبب الثاني، فيكمن في حالة سوق البورصة .

غير أن السبب الأكثر أهمية لأزمة الثقة هذه، تكمن في الركض وراء الربح الفردي، الذي يعكس نظرية تيار فكري يكتشف اليوم حدود إمكانياته.

فمدرسة شيكاغو التي يرأسها عالم الإقتصاد الحائز على جائزة نوبل غاري بيكر، هي التي طورت مفهوم الليبرالية المتوحشة، لكي تشمل كل المجتمع. وحسب هذه النظرية، الذي يقود الناس في الحياة هي الأنانية و ها نحن نشهد اليوم، كيف أن التجاوزات و الإسقاطات المدمرة لهذه النظرية، أصبحت مدانة ، حتى إن الاقتصادي الليبرالي الأمريكي فرانسيس فوكوياما في كتابه حول الثقة و القوة الصادر عام ١٩٩٧، أعلن عن اختلافه مع هذه النظرية، لأن النشاط الإنساني لا يمكن إختصاره بالبحث عن الربح الشخصي فقط .

إن أحد مشاكل الليبرالية الأمريكية المتوحشة التي ظهرت مع مجئ ريغان إلى السلطة في مطلع الثمانينات، هو أنها تخلت عن الإقتصاد السياسي. فبعد المرحلة الأولى من الليبرالية الكلاسيكية التي إنتهت بأزمة ١٩٢٩، ها هي المرحلة الثانية من النيوليبرالية الأمريكية المتوحشة التي قادها ريغان مع مطلع الثمانينات، تصل إلى أزمتها الاقتصادية الدورية، بعد أن تداعت الثقة في الشركات الأمريكية العملاقة، و إفلاس النموذج الأمريكي من الرأسمالية. .

و إذاكانت أزمة الرأسمالية العالمية قد قادت الدول الصناعية الكبرى في الغرب إلى تفجير الحروب الإمبريالية، بهف إعادة إقتسام العالم ، و تقسيم مناطق النفوذ، و زيادة نهب خيرات الشعوب و الأمم المضطهدة في عالم الجنوب،فإنه في ظل أزمة الرأسمالية الأمريكية الراهنة، تتهيأ إدارة الرئيس بوش لخوض الحرب ضد العراق ، من أجل تصدير أزمتها. فالرئيس جورج بوش، و نائبه ديك تشيني،ووزير الفاع دونالد رامسفيلد و نائبه بول وولفويتز,وكبار الحزب الجمهوري و رؤساء الشركات الكبرى، و لأسباب ذات علاقة بالفساد و تورط بعض رجال الحزب الحاكم و الإدارة الأمريكيةالمزعوم بفضائح مالية يجب التغطية عليها، يستخدمون أفضل الوسائل، وسيلة" الوطنية" خصوصا في مرحلة مابعد الحرب على الإرهاب،لكي يشنوا الحرب في منطقتي الشرق الاوسط و الخليج أولا.

فالمهمة الأولى للرئيس بوش الآن هي حمايةالليبرالية الرأسمالية المتوحشة، عن طريق تصدير الحرب إلى الخارج ، للتستر على الفساد الداخلي، الذي قد يكون متورطا فيه هو شخصيا. و الرئيس بوش يريد الآن حروبا، لأنه يحتاجها،و لأسباب فاسدة ، كما تفيد الجولة الحالية من التهيئة العسكرية لخوض الحرب القذرة على العراق.

و في عالم لاتستطيع فيه الولايات المتحدة أن تتصرف بمنطق

الإمبراطورية مع الأقطاب الدولية الأخرى ، كالإتحـــاد الأوروبـــي و روســـيا والصين و اليابان ، لأنها لاتجمعها مع الولايات المتحدة علاقة إســـتتباع ، كمـــا يقضي المنطق الإمبراطوري، بل علاقة شراكة و تحالف ، فإنه لا يبقـــى أمـــام الإمبريالية الأمريكية من خيـــار غيـــر أن تتجبـــر علـــى الأقـــزام السياســـيين والعسكريين، مثل دول "محور الشر"، كيما تثبـــت لنفســـها و للعـــالم عظمتهـــا الإمبراطورية.

٢-الوطن العربي أمام المخاطر الحقيقية

أولا: العجز الرسمي العربي يغذي الهجمة الأمريكية - الصهيونية

الحديث عن سمات الوضع العربي، لا يغني عن الغوص في تفاصيله .وإذا كان حديث السمات العامة مطلوبا، لتحديد القواسم المشتركة، و لإبراز القـــوانين التي تحكم الوضع العام، فإن الغوص في التفاصيل يكشف أبعاد هـــذه الســـمات العامة، و المرتكزات التي تقوم عليها قوانينها .

و لا نعتقد أننا بحاجة إلى التأكيد، على أن هناك قوانين عامة، تحكم الوطن العربي كله، و أن العوامل الداخلية و الخارجية، تتكامل فـــي عملهـــا، لتخـــرج الصورة الملونة التي نراها، على الرغم من كل ما فيها من تنـــاقض و تنـــوع. وإذا عدنا إلى دراسة جزئيات الواقع العربي الراهن، فلكـــي نغنـــي الصـــورة، ونبرز التلوينات التي تتكون منها، على الرغم من قناعتنا بالقوانين العامة التـــي تحكمها .

و نحن هنا نختلف مع القطريين الـــذين يبـــرزون " الحـــالات الخاصـــة " باعتبارها حالات قائمة بذاتها، و نختلـــف أيضـــا مـــع أصـــحاب نظريـــات " الخصوصيات " و " الأمم الناشئة " و " التفاوت الإجتمـــاعي و الإقتصـــادي " لا لأننا ننكر أن هناك خصوصيات و تفاوتا إجتماعيا، فهناك شيء من ذلك، و لكن لأننا نرى أن هذه الخصوصيات و التفاوتات لا تلغي وجود الأمة، و لا تحـــول دون وجود قوانين عامة، تحكم الوضع العام في الوطن العربي .

فإلى جولة في الواقع العربي، تربط فيه ما يبدو متأخرا و تكشف ما يغطيه دخان الوقائع، و تحدد ما يبدو غائما أو غامضا. لأن وطننـــا العربـــي يواجـــه أخطارا محدقة، لا تحلل أبعادها و لا تكشف خفاياها، و لأن أساسيات القطريـــة،

تعكس تحليلات قطرية، و مواقف قطرية. و هذه السياسات القطرية تدافع عما هو قائم، و تبرر للحاكمين مواقفهم، و تسعى لإقناع المواطن العربي بما يتناقض مع مصالحه. و لا يكشف هذه السياسات إلا النظرة القومية الديمقراطية التي تنظر إلى مصالح الشعب القومية و مصالح الأمة، و لا تقف عند مصالح الطبقات و الفئات الحاكمة .

فإذا ما ألقينا نظرة إلى هذا الوطن العربي المترامي الأطراف، وجدنا المخاطر الخارجية تتفاقم. فهناك النفوذ الأميركي المتزايد سياسيا و عسكريا وإقتصاديا، و هناك الخطر الصهيوني الذي يزداد حدة، و الذي يرتبط بالسياسة الأميركية ارتباطا تاما، و هناك الحرب الأميركية ضد العراق المستمرة منذ ١٢ عاما و أخطارها الداهمة .

هذا من جهة، و من جهة ثانية، فإن هذه الأخطار تترافق مع وجود أخطار داخلية، لا تقل خطورة و من ذلك : أ- العمل على إثارة الصراعات الطائفية والأثنية، و إستنزاف الجماهير في التطاحن الداخلي. ب - : ترسيخ الحدود القطرية و الطائفية، لتصبح حدود أمم متنازعة، و تكوين فئات حاكمة في كل قطر، و كل طائفة، معادية لما هو قومي من جهة، و لمصالح الجماهير الشعبية من جهة أخرى، ج – تدمير الإقتصاد الوطني، عن طريق ربطه بالعولمة الرأسمالية المتوحشة، و تحويله إلى إقتصاد و تصدير و خدمات. د – توسيع دائرة التسوية الإجتماعي لدى الطبقات و الفئات الشعبية، و ربط قطاعات منها بأفكار و قيم معادية للقومية و التحرر و التقدم .

إلا أن الأخطر من هذا و ذاك، هو أن أغلبية القوى تبذل جهودها لتصفي الإحساس بهذه الأخطار الخارجية و الداخلية، و لتبدد مشاعر النقمة، و لتخلق شعورا عامرا بمشاغل أخرى متعددة. و سنحاول تناول حالات معينة، جرى فيها تحويل الرأي العام، أو قطاعات فئة على الأقل، من حالة إلى أقوى. و من هذه الحالات :

١- **الموقف من الإمبريالية الأميركية :** إن الموقف من الإستعمار، وبالتالي من الإمبريالية، ظل يتصاعد من أول القرن العشرين، حتى بلغ ذراه في الخمسينات و الستينات منه. و إستطاعت الموجات الشعبية أن تجعل الوجود الإمبريالي، أو حتى العلاقة مع الإمبريالية، أمرا غير مقبول. و لقد إضطر هذا الوضع الفئات الحاكمة، إلى التفاوض على إنهاء وجود القوات و القواعد الأمنية، حتى لم يبق وجود لهذه القواعد في أي قطر عربي. و ظل الوجود

الصهيوني وحيدا وسط جماهير معادية، و أنظمة ترتجف فزعا أمام جماهيرها.

و لكن الأمور بدأت تتغير، منذ أوائل السبعينات، و مع تراجع الحركة الوطنية العربية، أخذت الدول العربية تفتح أبوابها لمزيد من الوجود الإمبريالي السياسي و الإقتصادي و العسكري. فعاد ميزان التبادل التجاري إلى تسجيل تطور كبير في ميداني الإستيراد و التصدير. و لم تقف الأمور عند هذا الحد بل بدأ الوجود الإمبريالي المادي و المعنوي في الظهور، حتى صار واقعا أن يكون للإمبريالية الأميركية إتفاقيات معلنة مع أحد عشر بلدا عربيا، حول وجود قواعد و تسهيلات عسكرية، هذا عدا الإتفاقات غير المعلنة، و التعاون السري الإستخباراتي، و الإتفاقيات الممولة .

و هذا التحول الذي يجعل وطننا العربي تابعا أو شبه تابع، و يهدد أمننا القومي و وجودنا القومي، لا يكشف الآن على حقيقته، و لا تجعله الحركة السياسية العربية موضوع تعبئة، كما كانت تعبئ ضد القواعد العسكرية و الوجود الإمبريالي في الخمسينات أو الستينات من القرن الماضي .

و بينما تحرص القوى العربية و الرسمية و " الشعبية " المتصارعة على تصعيد الصراع فيما بينها، فإنها لا تعطي كل هذا " الغزو " الإمبريالي السياسي و الإقتصادي و الثقافي و العسكري أي إهتمام يذكر. كيف حدث هذا التحول؟ لماذا حدث ؟ و ماذا يعني حدوثه ؟ إن كل ذلك لا يحظى بإهتمام القوى السياسية، و لا يجد من يناقشه مناقشة واعية متأنية حتى في الكواليس. إلا إذا كان هناك من يحرص على سرية مثل هذه المناقشة وحدها في وطن عربي كل أسراره و عيوبه مكشوفة لعابر السبيل و هذا ما لا نرجحه .

و ها هو الرئيس الأميركي جورج بوش الذي يحتاج إلى أهل النفوذ والمال، و شبكات الضغط و بينها كبريات الشركات، و التروستات الإحتكارية داخل أميركا و خارجها، عموما، و غياب " الوجود" العربي الفاعل، يتكلم مع العرب عموما و الفلسطينيين تحديدا، بمنطق شارون و يتبنى شروطه فيفرضها على ياسر عرفات المحاصر و المستضعف و المستهدفة " سلطته " باعتبارها " الرابط " السياسي بين أشتات الفلسطينيين المعزول بعضهم عن بعضهم الآخر في " الداخل " و المعزولين بمجموعهم في " الخارج " و الذين عزل العرب أنفسهم عنهم و تركوهم بذرائع و أعذار متعددة بينها الصحيح و بينها ما هو " حق أريد به باطل ". و لعل بين ما أغرى إدارة بوش و دفعها إلى منطق شارون تبعثر العرب و غرقهم في دوامة الذعر من " أمير الانتقام " الأميركي،

و إنسحاقهم تحت الشعور بإنعدام القيمة و التأثير و مبالغتهم في الإحساس بالذنب إزاء أحداث ١١ أيلول .

إن الوطن العربي غير مصدوم بهذا النموذج من الإدارة الأميركية بل هو مجروح من التذبذب الذي تتعامل به و تقدم وعودا دون إكتراث او مبالاة. فأميركا تقول شيئا و تفعل شيئا آخر، و هي تغير تحالفاتها بسهولة: الهند ثم باكستان، تتبنى بلدانا و تتخلى عنها، تختار أصدقاءها في الخارج تتأمل مصالحها لوقت قصير ثم تلقي بهم و هذا هو السبيل الذي يؤدي إلى خلق أعداء لها. ثم إن تصريحات إدارة بوش اليوم بأن الإرهاب هو معطيات أخلاقية ومسألة أن تكون مع أو ضد فهذا تهور، خاصة بالنسبة لبلد مثل الولايات المتحدة التي تنوي أن تكيف مفاهيمها الأخلاقية وفق الظروف الراهنة. و من ثم فإن وجود الكيان الصهيوني و الصراع العربي الصهيوني و انحياز أميركا إلى جانب " إسرائيل " بهذا الشكل الفج يشرح أكثر من دافع لوجود مشاعر مضادة لها لاستهتارها و عدم مراعاتها للمشاعر القومية العربية و الأنظمة السياسية والحدود الوطنية .

٢- **الموقف من الكيان الصهيوني :** منذ أن أعلن الكيان الصهيوني دولته، سنة ١٩٤٨، و الأمة العربية ترفض الإعتراف به، و الأنظمة العربية المرتبطة و غير المرتبطة، تجد حرجا في إعلان قبولها بالتسوية. و لقد كانت كلمة " إسرائيل " غير متداولة، و كان موقف الجماهير من الصلح و الإعتراف عدائيا جدا. إلا أن هذا الوضع تغير خلال العقد الماضي، فمنذ حرب ١٩٧٣، بدأ التحول ينكشف، و بدأ الخرق يتسع. و كان الحديث عن التسوية العادلة والشاملة و الوطنية خجولا، أما اليوم فان الحديث عن التسوية لا يحتاج إلى تبرير. و في الماضي كان قسم من الأنظمة يطرح التسوية، و قسم يعارضها، وكانت الحركة السياسية العربية، ما عدا جزء يسير، يعتبر حديث التسوية حديث خيانة، أما اليوم فلا يوجد في الأنظمة من يرفض التسوية، و إن كان هنالك خلاف فيها، و هناك قطاعات واسعة من الأحزاب و القوى الوطنية العربية لا ترى في حديث التسوية خللا أو خطرا، و تعمل على أساس تحقيقها. و لم يبق في الأحزاب و القوى الوطنية إلا القليل الذي يعارض سياسات التسوية، و إن عارضها، فإن معارضته لا تأخذ الأسلوب الحاد الذي كانت تأخذه من قبل .

و على الصعيد الفلسطيني، بدأت فتح الكفاح المسلح سنة ١٩٦٥ على

أساس التحرير الكامل، و هكذا بدأت كل الفصائل. و الآن لـيس فـي السـاحة الفلسطينية موقف من التسوية و الحل المرحلي كما كان حتى سنة ١٩٧٤ .

كيف حدث ذلك. إلى أين سيؤدي ؟ من أحدثه ؟ إن هذه الأسئلة بلا أجوبة. و مازالت القوى المعارضة لكل ما يجري لا تطرحها جديا، و لا تناقشها جديا، و إن كانت الثرثرات تتناول بعض جوانبها أحيانا .

و يبدو حاليا أن القرار الصهيوني الذي تشـرف الإدارة الأميركيـة علـى تنفيذه الآن هو سحق الشعب الفلسطيني عبر تشجيع شـارو ن علـى إرتكـاب مجازر دمو ية بحقه في كل المدن و القرى و المخيمات الفلسطينية، بإسـتخدام الأسلحة الأميركية الإستراتيجية خاصة الطائرات أف١٦و اف ١٥، و الـدبابات الحديثة ، و الصواريخ المو جهة بالليزر، و رفض حقه فـي تقريـر مصـيره، وتحويل حقوق الفلسطينيين في أرضهم (وصولا إلى إقامة دولتهم فوقها) مـن قضية سياسية وطنية، من الدرجة الأولى على مستوى العـالم و بتأييـد شـبه إجماعي من دولـه، إلى مشكلة أمنية صهيونية عنوانهـا " الإرهـاب " و قتـل المدنيين الأبرياء، تحلها قوات الإحتلال معززة بجيش المستوطنين.

و فيما يدور الحديث بين واشنطن و تل أبيب، حول مـا إذا كـان ينبغـي الحفاظ على ياسر عرفات أم إقصائه، فإن جورج بوش تقبـل منطـق السـفاح شارون ففرض على ياسر عرفات الخيار المر، أن يقبل وصفه بأنه " ابـن لادن إسرائيل " و أن يتحول مع شرطته إلى ما يشبه " تحالف الشمال " في أفغانستان فيؤمن الواجهة و الغطاء للجيش الصهيوني و هو يطـارد بالقتـل و الإغتيـال والإعتقال المجاهدين الأبرار، بل إبادة كل الشعب الفلسـطيني. و ذلـك يـذكر بحقبة العهود الإستعمارية القديمة حينما كان يجري التباحث بخصـوص تغييـر حاكم ما.

إن الولايات المتحدة الأميركية التي وقفت إلى جانب الحكومات الصهيونية المتعاقبة، كشفت عن مغالاتها في دعم السياسة الصهيونية المتعنتة، و لم تتـردد إدارة بوش في إستخدام الوعيد، و تهديد جميع أولئك الـذين يطـالبون الكيـان الصهيوني بالخضوع لإستحقاقات القانون الدولي ، كما و لم تتردد كـذلك فـي إتهام كل من ينتقد السياسات الصهيونية القمعية " باللاسامية ". إن خطـر هـذا الوضع الدولي لا يهدد فقط الشعب الفلسطيني، أو شعوبا أخرى ضـحية قمـع مماثل، روسي أو أميركي، أنه خطر يهدد كل الشعوب.

٣- التشديد على الهوية القطرية : شهدت الخمسينات و السـتينات مـن

القرن الماضي نضالا من أجل الوحدة العربية. و كان المد الشعبي واسعا وجارفا. و في ظل هذا المد تحققت وحدة مصر و سوريا سنة ١٩٥٨، و عقد إتفاق القاهرة بين مصر و سوريا و العراق سنة ١٩٦٢ و لكن الوحدة لم تتحقق سنة ١٩٦٣، و وحدة ١٩٥٧ إنفصمت سنة ١٩٦١. إلا أن هذا لم يلغ المد القومي الوحدوي .

و الآن يشهد الوطن العربي أنظمة تدافع عن حدودها، و قوى سياسية وطنية تنتهج سياسات قطرية، و قوى طائفية و أثنية تعمل لتفتيت أقطارها إلى دويلات طائفية و أثنية. و لقد عرفت السبعينات نمو القوى الطائفية، مع إنفجار الحرب الأهلية اللبنانية، لتشهد الثمانينات مدا طائفيا، بدأ تصاعده مع إنتصار الثورة " الإسلامية " في إيران .

كان المد القومي يسعى لتوحيد الوطن العربي و لتحريره، و لإقامة دولة قومية عربية، و جاء المد الأصولي بفكرة دولة إسلامية، و بنماذج دويلات طوائف.

التحول كبير و الخلاف كبير .. كيف حدث ذلك ؟ من أحدثه ؟ و إلى أين يمكن أن يؤدي ؟ أسئلة ما زالت بحاجة إلى أجوبة أيضا. و لو حاولنا أن نبحث عن التحولات لوجدناها كبيرة و كثيرة، و لكننا لن نمضي الآن قدما في ذكرها لأن الأمر يتعلق بحصر هذه التحولات الآن، و لأن الهدف من هذه الدراسة، ليس حصر التحولات و تحليلها بل الإشارة إلى هذه التحولات و أهميتها، وكيف تقف الأنظمة العربية من هذه التحولات.

إن الأنظمةالعربية أسهمت بإحداث هذه التحولات، كل بأسلوبه و لتحقيق أهدافه. فالأنظمة المعتدلة أسهمت لأحداث هذه التحولات، لأنها تحقق سياساتها. و طبيعي أن تكو ن هذه الأنظمة معنية بتطوير العلاقات العربية الأميركية وبقضية العداء العربي للإمبريالية عامة و الأميركية خاصة، و مهادنة العدو الصهيوني و حتى مصالحته، و بإثارة حرب الطوائف. لأن من مصلحة الأنظمة المعتدلة إحباط الحركة القومية العربية و تصفية المقاومة الفلسطينية .

أما الأنظمة العربية الأخرى، فقد عرفت تحولات سياسية و إقتصادية وإجتماعية أدت إلى إنضمام بعضها لمعسكر الأنظمة التقليدية. و قادت هذه التحولات إلى تحولات هامة في الموقف من الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني ، و العلاقات مع الأنظمة التقليدية العربية .

و هكذا تراجع الصراع مع العدو الصهيوني، من دق طبول الحرب إلى

الحديث عن التسوية الشاملة العادلة، و من تأييد المقاومة المسلحة و حرب الشعب ، إلى نسيان حرب الشعب، و محاولة إخضاع المقاومة تماما .

أما على صعيد الصراع مع الإمبريالية الأميركية، فقد تحول الموقف من الجمل الرنانة و الكلمات الطنانة إلى حديث المناسبات غير المتحمس، و تحولت السياسات العربية الداعية إلى المواجهة، من سياسات صدام، إلى سياسات تكيف.

و صار لكل نظام قضيته المركزية. و هذه القضايا المركزية المفروضة، ضمن المخطط الصهيوني – الإمبريالي، تشل قوى عربية رئيسية ،و تجمد قواها. و حتى لا تخرج هذه القوى من مأزقها، تظل مصررهينة قضية كمب ديفيد، و يظل العراق وحده في الحرب الأميركية– البريطانية الظالمة، و تظل سوريا محاصرة ، و الجزائر و المغرب مشغولين بقضية الصحراء الغربية اللذين حولاها إلى أكبر من قضية فلسطين. و هكذا. و مادام كل نظام " وحده " في " معركته " فلماذا لا يصمت عن الوحدة العربية، و يجمد معاداة الإمبريالية، و يقبل حلا إستسلاميا على الجبهة الفلسطينية ؟

هل هذا يعني أن ما يجري هو نتيجة تخطيط إمبريالي فقط ؟ لا أبدا، فهناك مشاركة أنظمة و قوى عربية، و هناك أخطاء سياسية استراتيجية ونظرات قاصرة، و تواطؤ سري و مكشوف، و سياسات قطرية، و حسابات ذاتية .

و هذه السياسات كلها تهدد وحدة الوطن العربي، و الشعب و تقود الأنظمة إلى مآزقها الحتمية، و تفتح الأبواب للتغلغل الأميركي، و الغطرسة الصهيونية، في ظل القمع الرسمي، و حرمان الصحافة من دورها، و إخضاع الأحزاب و القوى السياسية، و تحريم حرية الرأي .

و كان مفروضا أن تلعب الأحزاب و القوى الوطنية موقفا فعالا في هذا المجال، إلا أنها لم تفعل، و قام معظمها على النقيض من ذلك، بإنتهاج سياسات تخدم سياسات الأنظمة .

و لقد غلبت الأنظمة العربية الثانوي على الرئيسي، و بالتالي فإن مصلحة الوطن، و مصلحة الشعب ليست هي الأساس، و الموقف في الخلاف لا يأخذ مصلحة الوطن وجماهيره بعين الإعتبار. و لذلك كثيرا ما غلب الخلاف في نقطة على كل ما عداه. و مادام الرئيس غير محدد، فإن الثانوي يصبح الأساس دائما. و ليس غريبا بعد ذلك ألا تتحد القوى، و أن يسود الصراع و التشرذم

وأن ينتصر الصراع على الجبهة الداخلية و يضعف على الجبهة الخارجية .

إن مواقف الأنظمة هذه و مواقف قطاعات من هـذه الأحـزاب و القـوى الوطنية، أدى إلى الإشكالات التي نعيشها اليـوم، فـي المشـرق و المغـرب. الأنظمة تتصارع بقوة، و تعمل لتهدئة الصراع مع الكيان الصهيوني، و يستنفر نظام على آخر، في الوقت الذي تفتح فيه كل الأنظمة، و إن بـدرجات متفاوتـة أبوابها للتفاهم مع الإمبريالية الأميركية. و قضايا الصـراع الرئيسـية تتحـول ثانوية، أما القضايا الثانوية، فتتحول إلى قضايا صراع رئيسية. أليس واضـحا أن الإتجاه إلى محاربة العدو الصهيوني ضعف كثيرا .

إن الأمم المستعبدة، والبلاد التابعة، كالأمة العربية والوطن العربي، تحتاج إلى بناء قوتها الذاتية لمقاومة الإمبريالية الأميركية، تلك بديهية لا تحتـاج إلـى برهان، والمضحك المبكي أن هناك إتفاقا عاما حولها، وإن اختلف المثقفون فـي مستوى وعي هذه القضية .

هل نحاول أن نثبت لماذا تحتاج الأمة العربية و الإسلامية إلى بناء قوتهـا الذاتية في مواجهة حلف الولايات المتحدة الأميركية، وغطرسة حكامها .

إن الاجابة سهلة وبسيطة، ذلك أن هذه الأمة العربية لم تخضع إلا بسـبب ضعفها وتخلفها وتبعيتها للغرب، وهي بالتـالي لـن تكسـر ربقـة الإسـتعباد الأميركي – الصهيوني، الا عندما تملك القوة اللازمة لذلك .

ومن هذا المنطلق، فإن تحررها مرتبط ببناء قوتها الذاتية، وإثبات القـدرة على الإنتصار. كيف ؟ إن ذلك لا يتم إلا عبر إعـادة بنـاء الـوعي السياسـي العربي القومي و الديمقراطي على أساس الربط بـين الإمبرياليـة الأميركيـة والصهيونية العالمية و الكيان الصهيوني، وعلى أساس صراع الأمة العربية مع معسكر العدو الرئيسي، الإمبريالية الأميركية التي تزداد تـوغلا وتوسـعا فـي السيطرة على الوطن العربي، وتريد بناء نظام شرق أوسطي يتمحور حول قوة اقليمية واحدة هي الكيان الصهيوني. وهذه الترتيبات تقع في صلب الإستراتيجية الأميركية التي ترى أن هناك تماثلا في الوظائف السياسـية بـين البرجوازيـة الكمبرادورية العربية والكيان الصـهيوني، اللـذين يخضـعان كليهمـا لـذات الإيديولوجيا المدافعة عن الغرب الرأسمالي الإمبريالي، والمعادية لحركة الوحدة العربية، وتحاربان المعارضة العربية ،علـى إخـتلاف مرجعياتهـا الفكريـة والسياسية.

إن المدخل المنطقي والتاريخي، وربما المدخل الوحيد الممكن لإسـتنهاض

الأمة العربية، وإستعادة الشعب العربي إلى دائرة الفعل السياسي الراديكالي، هو المدخل الديمقراطي، وإعادة بناء الحركة السياسية العربية القومية الديمقراطية بالمعنى الحديث والعقلاني والتاريخي للكلمة، ويلعب المثقفون العرب، دوراً اساسياً، بل مفتاحاً في ذلك.

إن أول شرط للإنتصار على الإرهاب الأميركي – الصهيوني، يتلخص في بناء الحركة الشعبية، القادرة على حشد الجماهير ذات المصلحة، وبناء قواعدها السياسية المؤهلة لتحقيق الإنتصار، والتي تعمل في الإتجاه المعاكس، تنمية القوة الذاتية، والعمل على بناء القوة القادرة على الإنتصار .

ويعزز دعوتنا هذه الإتجاه السائد عند العرب، الذين ذلوا منذ إعتمادهم على قوة القوى الخارجية، من الأتراك، إلى السلاجقة الأتراك، إلى المماليك والعثمانيين، إلى الدول الأوروبية، وأخيراً إلى الإمبريالية الأميركية . وسيظل العرب أذلاء ما داموا يرون أوراق « اللعبة » بين باريس ولندن وواشنطن .

ويلاحظ أن القوى العظمى، منذ بدء المسألة الشرقية، عودت قيادات الجماهير العربية المضطهدة أن تتظلم إلى ملوك هذه الدول ورؤوسائها. ولقد أخذت هذه السياسة شكلا أكثر خبثا، بعد نشوء هيئة الامم المتحدة، إذ صار بالإمكان أن يبدو التظلم، وكأنه تظلم مشروع إلى هيئة محايدة. وهذه السياسة هي سياسة الأقوياء، أي سياسة الإمبريالية الأميركية، التي تريد للضعفاء العرب أن يظلوا خاضعين وتابعين وأن يتبعوا الأسلوب الذي يجعل النتائج بيد الأقوياء دائماً .

ولذلك فإن أسلوب الإسترحام، ومناشدة السلام الأميركي الذي إنتهجته مصر ما بعد الزعيم عبد الناصر وإتبعته معظم الدول العربية الأخرى، لم يحرر فلسطين ولا باقي الأراضي العربية الأخرى المحتلة، لأن منطق السلام الأميركي لا يعكس الشرعية الدولية، ومبادئها، ولأن الموقف الأميركي من السلام الذي يمثل السياسة الخارجية الأميركية عمليا، يقوم على إستعراض القوة والعظمة للإمبريالية الأميركية، وإنتهاج إستراتيجية الحرب على الأقطار العربية المناوئة لسياستها وبخاصة العراق وليبيا و السودان أي الأقطار العربية التي تعاني من الحصار الأميركي الظالم، باعتباره وسيلة من وسائل تنفيذ سياسة القوة والعدوان وإرهاب الدولة. أليس تجويع الشعب العراقي وجعله يموت موتا بطيئا، ودعم شارون على إرتكاب مجازر بشعة يو مية بحق الشعب الفلسطيني، هما أسطع مثالين على سياسة الإرهاب الأميركي .

ولم تثبت الإمبريالية الأميركية إنها معنية بمكافحة الإرهاب بل إنها هي التي تمارس الإرهاب الدولي من أجل إقتسام العالم، ونهب ثرواته الطبيعية، كما هي الحال بالنسبة للنفط العربي، وإبقاء الأمة العربية خاضعة وتابعة ، وخوض الحرب ضد أفغانستان من أجل السيطرة على نفط بحر قزوين.

أما الهيئات الدولية، ومنها الأمم المتحدة، فإنها منبر خطابة لا أكثر، تحكمه الدول الخمس الكبرى، وتتحكم به سياسة حكومة الولايات المتحدة الأميركية. وإذا كان بالإمكان إلغاء خطابات مزعجة لممثلي الإمبريالية، فإنه ليس ممكنا إتخاذ قرارات مزعجة، أو قرارات تغيير موازين القوى لمصلحة الأمم الخاضعة التابعة، إلا عندما يميل ميزان القوى ميدانيا لمصلحة هذه الأمم .

ثم أنه على الصعيد العربي هناك قضايا لا تحل إلا بالقوة، مثل تصفية الإحتلال الصهيوني الإستيطاني لفلسطين. وفي مثل هذه القضايا، يكون التفكير والعمل بالحل السلمي وفقا للشروط الأميركية – الصهيونية، وفي ظل الإختلال الجذري في موازين القوى إستسلاما وخيانة وطنية، لأن السلام في مثل هذه الحالة مجرد خنوع واستسلام للعدو الأميركي – الصهيوني .

إن هذا الإتجاه هو إتجاه االبلدان العربية بإستثناء البلدان الممانعة والمقاومة لهذا الإتجاه و على رأسها سوريا و لبنان و العراق. إن معظم الأنظمة تشجع على التوجه خارجياً، وتنمي روح المناشدة لدى واشنطن، و تبحث في حل لتصفية قضية فلسطين في واشنطن، وعن حل لمشكلة « الإرهاب » في واشنطن أيضا، وتطوف وفود الأنظمة العربية عواصم الدول الكبرى والصغرى، بحثا عن الحلول، وتتربع قيادات على كراسي القيادة، تطلب القوة من واشنطن. وما ذلك إلا لأن هذه الأنظمة المرتبطة بالقرارات الأميركية، والساعية دائما لإقناع جماهير الشعب العربي بإنتهاج سياسة المناشدة الدولية، تفتقر إلى الثقة بالشعب العربي، بل لأنها تخافه وتعتبره العدو الرئيس الأول .

وهكذا، فإن المؤمنين بمحاربة الإرهاب الأميركي – الصهيوني، عليهم أن يعملوا على بناء القوة الذاتية العربية، قوة الجماهير العربية المنظمة. وفي تنمية هذه القوة يجب أن نخوض الصراع الإيديولوجي والسياسي ضد خط الإعتماد على الخارج، لأنه الخط الإستسلامي الرئيسي في السياسة العربية الرسمية وغير الرسمية. إنه خط الأنظمة التابعة والقوى المستسلمة، خط التجار والسماسرة والعملاء وخط الوجاهات السياسية والإيديولوجية المرتبطة بالسياسات الدولية .

وستظل القوة الرئيسية في مواجهة الإرهاب الأميركي – الصهيوني، هي قوة الجماهير العربية، وقواها المنظمة المصممة على تحقيق أهدافها .

ثانيا:مقولة " الشارع العربي " بين الوهم و الحقيقة

تعود مقولة " الشارع العربي " في تاريخها إلى نهاية حرب الخليج الثانية، و تعزز إستخدامها في السنوات الأخيرة من قبل أولئك الذين يتحدون سطوة الغرب، منطلقين مما يمكن أن يساعد على العموم موقفا معاديا للإمبريالية الأميركية و قاعدتها الإستراتيجية في المنطقة ممثلة بالكيان الصهيوني. و لما كان الوطن العربي يبدو للكثير أشد المناطق تأزما و تفجرا في حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة و إنهيار المعسكر الإشتراكي، إذ يمكن القول بأن الوطن العربي شكل ساحة للحروب بين الدول أكثر مما شكلته أية منطقة أخرى من العالم، فقد تنبأ العديدون بأن تلعب مقولة " الشارع العربي " دورا مركزيا في مواجهة الأعمال العدوانية الموجهة ضد العرب و المسلمين .

و في الواقع، نقول اليوم " الشارع العربي " مثلما كنا نقول في السابق " الجماهير الشعبية " و " الشعب العامل "و " الطبقة البروليتارية " و " الثورة الوطنية الديمقراطية ". و لكل مرحلة تاريخية معينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، و الموجات التي إستتبعتها من حركات تحرر وطني معادية للإستعمار، و حركات قومية راديكالية علمانية، و أحزاب اشتراكية و حركات إسلاموية، تبحث كل مقولة من هاته المقولات الآنفة الذكر في تعيين الأطراف الفاعلين الذين يحددون مجرى الأحداث السياسية. و لكل مقولة من هذه المقولات دينامية تؤكد دفعة واحدة خضوع الوطن العربي للهيمنة الداخلية ممثلة بالأطر النكوصية السلطوية الموروثة من مرحلة الحرب الباردة، و للهيمنة الخارجية ممثلة بالإمبريالية، و توفر فرصا لمستقبلات بديلة، أكثر ديمقراطية وسليمة، و بصرف النظر عن مدى تطابق هذه المقولات مع حاجات الواقع وعملية تغييره نحو الأفضل .

و في ظل الوطن العربي الذي دخل القرن الواحد و العشرين و هو محفوف بالمخاطر حقا، إذ أن العلاقة بين الوطن العربي و الإقتصاد العالمي مازالت علاقة ضعف، و إلى حد كبير علاقة تبعية، و لا زالت سياسة الولايات المتحدة الأميركية منحازة بإطلاقية للكيان الصهيوني و متواطئة مع الأطر

السلطوية، و لا زالت اللامساواة الصارخة في توزيع الثروة و السلطة والحقوق، و هي لا مساواة تعرف أيضا باسم الإمبريالية – قائمة، في ظل هذا الوضع ليس الشارع العربي في المحصلة النهائية، سوى المصيبة الأخيرة، وهو يدق جرس إنذار عن مأزقه. لأن الإنتقال من البروليتاريا، و الفلاحين الفقراء، و الجماهير الشعبية، و القوى الإجتماعية المعادية للإمبريالية و الصهيونية، إلى مقولة " الشارع العربي "، يعني الإنتقال من الدقيق نسبيا إلى المرونة على وجه الخصوص، من العياني إلى الجمهور الضبابي الصامت ليس بسبب شرطه الإجتماعي– و بدرجة أقل من قبل إيديولوجيته السياسية – و إنما بسبب الغضب الشديد بلا شرط، أي غياب الوعي السياسي المطابق الذي ينشد التغيير الراديكالي .

قد تكون مقولة " الشارع العربي "، مفيدة بالدرجة الأولى، للمثقفين العضويين بالمعنى الغرامشي المتميزين عن النخب العربية(أكاديميين، مؤرخين، روائيين و صحافيين) المتواطئة مع السلطات، و التي تعيد إنتاج الدوغما الرسمية، بدلا من لعب دور الإنتلجنسيا في مواجهة التحديات. كما أصبحت مقولة " الشارع العربي " تحتل موقعا مركزيا في الخطاب السياسي لقوى المعارضة على إختلاف مشاربها الفكرية و السياسية في الوطن العربي، نظرا لأن الشارع العربي من وجهة نظرها يجسد الملاذ الأخير للآمال التي تم هدرها، و هي تعتقد أنه يتمرد و ينتفض ضد مضطهديه. إذ أن التاريخ المعاصر للوطن العربي كان و لا يزال مسألة حرمان من الحقوق لكل الإتجاهات الفكرية و السياسية التي إنخرطت في نضالات شعوب المنطقة منذ الستينات و السبعينات و الثمانينات حيث كانت قوام هذه النضالات مناهضة التدخل الإمبريالي الخارجي بشقيه الأميركي و الصهيوني، و مقاومة القهر المسلط على مستوى الجنسين، و ضد قمع الصحافة و مصادرة الحرية الأكاديمية و نفي الأمن، و من أجل الظفر بالحريات الفردية و العامة المتساوقة مع حقوق الفئات الإجتماعية .

و لكن التاريخ السياسي العربي منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، و بعد رحيل الإستعمار الفرنسي و البريطاني عن معظم الأقطار العربية، و بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، حين بدأت حركات راديكالية تتحدى الأنظمة العربية " البرجوازية الصغيرة "، و بعد حرب تشرين ١٩٧٣ التي إستخدم فيها العرب سلاح النفط أول مرة، و بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ التي بشرت بلاهوت

التحرير في العالمين العربي و الإسلامي، بوصفه وسيلة حقيقية جديدة للتحرير، و في عام ١٩٩١ حين تضافرت هزيمة العراق، هذا التاريخ السياسي الداخلي للأمة العربية، و التاريخ المعـــوق بالضـــغوط الإســـتعمارية و الإمبرياليـــة ولا ســـيما الأميركية منها، و بالإحتلال الإستيطاني الصهيوني، و السياق الفكري المتغير في الغرب، طعنا في المشروع القومي العربي التحرري من بعض النواحي. و نـــأتى فيما بعد إلى عزو المسؤولية ليس إلى شطط المراقب الذي لم يستوعب الديناميات الإجتماعية و السياسية للدول العربية، و إنما إلى سمات الشيء المراقب ، و الحال هذه، جانبه غير المتوقع .

فمن جهة، ليس الإضطهاد، و مصادرة الحقوق ،و الديكتاتورية،و العدوان و التدخل العسكري من إمتياز الدول الخارجية، لكي نلقي بالمسؤولية علـــى عـــاتق الإمبريالية و العدو الصهيوني وحدهما فقط. فـــ " الشـــارع العربـــي " فـــي هـــذا الإحساس هو الفاعل السياسي المثالي ،و هو بإمتياز غير قابل للحجز أو المـــوت السياسي، أمام تفاقم التهديد لحقوق الإنسان، و العدوان الإمبريالي الخارجي. فهـــو يمثل في آن معا الإستقالة و الإعتزال عن السياسة في مواجهة الخمول الســـائد و الحالة الإنتظارية المتجددة بلا إنقطاع لتمرد فجائي و غير متوقع .

هذا الأمل المهدور من " الشارع العربي "الذي لم يحرك ساكنا أمـــام حـــرب الإبادة التي تخوضها حكومة الإرهابي شارون في فلسطين المحتلـــة، و الحـــرب الأميركية في أفغانستان المسلمة، و في عز شهر رمضان الفضيل، يتوطد قبلا في سياق التحليل الإجتماعي أو السياسي، و يتمسك اليوم يائسا بالحدس.

مع تفاقم النزعة العدوانية الصهيونية إلى حدها الأقصى، خاصـــة بعـــد أن إعتلى سدة الحكم في الكيان الصهيوني مجموعة من أكثـــر الصـــهاينة إرهابـــا و تطرفا، و بعد أن بات التفوق الأميركي ساحقا، و الهيمنة الأميركية مطلقة عقـــب أحداث ١١ أيلول، حيث أن الذي سيعاد ي الولايات المتحدة الأميركية سيجد نفسه وحيدا أمامها دون أي حليف بجانبه، أصبح مفهـــوم " الشـــارع العربـــي " يخـــدم حاجات الدول العربية نفسها و قسما من أوروبا، التي في نظرها يشـــكل الشـــارع آخر متراس في مواجهة مخططات الولايات المتحدة، التي تصدر القوائم بالـــدول العربية و الإسلامية المحتمل أن تكون هدفا لضربات أميركية مقبلة .

فأحداث ١١ أيلول إستغلتها الولايات المتحـــدة لتكـــريس هيمنتهـــا الكونيـــة بإطلاقية كما فعلت منذ عام ١٩٩١ بعد إنهيار الاتحـــاد الســـوفياتي، إذ إعترفـــت عواصم أوروبا و آسيا ضمنيا بهذا التفوق الأميركـــي، و بـــدت الـــدول الغربيـــة

الكبرى و روسيا و الصين أمام هذا التفوق الأميركي قزمة، و الحال هـذه فـإن " الشارع العربي " يعيش حالة من الموات السياسي. و من هذا الصمت في الشارع يبدو أن الولايات المتحدة توصلت إلى بعض الإستنتاجات، منها أن الـرأي العـام العربي لا يحترم إلا القوة. فبعد العقاب الذي أنزلته بأفغانستان والذي هو بمنزلـة تحذير مرعب للعراق، إستولى اليمين الأميركي على مقولة " الشارع العربـي "، الذي لم يكن يؤمن بها في يوم من الأيام لتبرير استخدام سياسة القـوة العسـكرية الضاربة، التي طالما نادى بها في السابق .

هل سيتحرك الشارع العربي في حـال حصـول العـدوان الأمريكـي – البريطاني على العراق؟

يرى بعض المثقفين العرب المقربين من الأوساط السياسية الأمريكيـة أن هناك نموذجين تم إختبارهما، حسب ذوي نصيحة إهمـال الشـارع العربـي : نموذج الحرب على العراق في أوائل التسعينات حين قرعت طبـول المخـاوف من الشارع المصري أولا، و ما يليه في الشارع العربي. و هـذا لـم يحـدث. ونموذج " غضب " الشارع العربي بين الحين و الآخر إحتجاجا علـى بطـش رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون بالفلسطينيين، مـن دون تماسـك و لا إستمرارية .

أما مستشارو جورج بوش، فيرون أن " الغليان " في الشارع العربي، الذي يتحدث عنه علنا بعض القادة و يشير إليه المحللون السياسيون، ليس سوى ثورة مؤقتة لا تلبث أن تعود إلى نيران خافتة جدا. هبة ساخنة و هبـة بـاردة، فـلا خوف و لا داعي للقلق. فهذا شعب لا يخاف. هذا شعب لا يحسـن المطالبـة، سوى عبر غوغائية الغضب و التحريض و الإحباط و الصـراخ فـي الغـرف المغلقة – فهو لا يملك المؤسسات الديمقراطية التي تمكنه من التعبير عن رأيـه و مطالبه. و هو فوضوي بطبيعته، لم يدرب على النظام، حجب عنه، بفاعليـة خيار المعارضة الإحتجاجية السلمية، و هو أمام ردود الفعل القمعية يخاف مـن العقا ب .

و في نهاية المطاف أقنع هؤلاء المستشارون بوش، بأن معظـم الأنظمـة العربية ستستخدم أدوات الأمن لمنع الإحتجاج الساخط على أمريكا، لـيس مـن أجل أمريكا فحسب، و إنما من أجل مصالح الأنظمة نفسـها. فـلا داع للقلـق، الوضع العربي مضمون و مطمئن. كل الخيوط محاكة، معسكر التطـرف فـي قفص الإحتواء، الحكومات لن تسمح للشارع بالإنفجار، و معسكر الإعتدال لـن

يتأهب مادام أنه لا يطلب سوى الستر .

و مع حذف معادلة الشارع العربي، و إحتراسا لسوء التقدير و الحسابات، يرى مستشارو الرئيس بوش أن أسوأ السيناريوات قد يكون في مصلحته في أي حال : فلنقل إن ذلك الشارع، إنتهى، و أن الفوضى باتت سيدة الساحة. عندئذ، فليسقط الشارع تلك الأنظمة، و لتلتهب المنطقة، و ليختار الناس من يريدون في الحكم. فهذا أولا يمكن إستخدامه ضمن منطق حان الآوان للشعوب كي تقرر من يحكمها و تلتحق بالديمقراطية و هذا مفيد لأمريكا.

و قد أثبتت التجربة التاريخية المعاصرة القريبة منا زمنيا، و الحاضرة في وعينا و وجداننا، أن التحرك الفعلي و المتبقي للشارع العربي، يتقدم بتوافر شرطين أساسيين ضروريين : أولهما وجود دولة وطنية كدولة مصر الناصرية هي جنين دولة قومية أو دولة قومية بالقوة، يمكن أن تصبح كذلك بالفعل عند توافر الشروط الذاتية و الموضوعية اللازمة، و ثانيهما نمو الحركة الشعبية في مناخ الحرية الفكرية و السياسية. فلن تتبلور ملامح المشروع القومي الديمقراطي العربي المناهض للإمبريالية الأميركية و للكيان الصهيوني واقعيا وجديا، إلا في ظل نمو هذه الحركة التي ركبت موجها الأحزاب السياسية، ثم ما لبثت أن خذلتها إن لم نقل خانتها.

و ليست ظاهرة الصمت السائدة في " الشارع العربي " و إنطلاق مسلسل الإنتهاك الإمبريالي – الصهيوني المذل و المدمر، و عملية التهميش المضاعف التي يتعرض لها الرأي العام العربي، و القوى السياسية، في ظل الرأسمالية المتوحشة الأميركية و الدول المرتبطة بها، التي عملت في كل مكان على تقليص مساحة الحرية، و محيط الديمقراطية، و سعت إلى ما يمكن أن يدمر جهاز أمن العولمة، سوى مظهر من مظاهر أزمة السياسة في الوطن العربي .

إن أزمة السياسة هي أزمة المجتمع والدولة و أزمة العلاقة بينهما. و قد كانت الأزمة و لا تزال تتجلى في ضآلة الطبقة السياسية في الوطن العربي، و هشاشتها، و إختراقها من قبل الدوائر الإمبريالية، و طابعها النخبوي، فضلا عن تأخر وعيها و إستلابها الإيديولوجي و السياسي بوجه عام، إضافة إلى صمت "الشارع العربي " .

و يتساءل المحللون الأكاديميون في الغرب، كيف يمكن تفسير التعايش، من جهة بين إفرازات العولمة التي عمقت هوة عدم العدالة، و عدم المساواة، والفقر على المستوى العربي، و إعطاء بعض العرب القوة لأميركا الأمر الذي جعلها

قادرة على أن تفرض الكثير من شروطها المذلة على الأمة العربية و أن تستخف بالمواقف العربية، و أن تستهين بالحقوق العربية، و من جهة أخرى الصمت السياسي في " الشارع العربي ". و ماذا يمكن القول عن الوطن العربي، الذي يبدو أنه أفلت من رياح الهجمة الشاملة نحو الديمقراطية ؟

عندما تخور الدولة و المجتمع في الوطن العربي، تخور بالدرجة الأولى المدينة العربية و تتحول إلى صحراء قاحلة، حتى و إن كانت مسكونة بملايين من البشر. و يتجلى هذا بوضوح في موت " الشارع العربي " .

لذلك كله و لغيره من الأسباب التي لا يتسع المجال للحديث عنها في هذا البحث، فإن مستقبل مقولة " الشارع العربي " مرهون بإعادة إنتاج السياسة في صلب المجتمع العربي، و إعتبار المدخل الديمقراطي هو المدخل الضروري بل المدخل الوحيد الممكن لإطلاق سيرورة هذا " الشارع العربي " لمقاومة الإمبريالية لا سيما الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني، و مقاومة الصفقات المشبوهة و ما سينجم عنها من بلايا، هي الوجه الآخر لهذا المدخل .

■■■

أهم مراجع الكتاب

الكتب العربية

- إسماعيل راجي الغاروفي – أصول الصهيونية في الدين اليهودي – القاهرة – معهد البحوث والدراسات العربية ٦٣/١٩٦٤).
- بول هيرست و جراهام طومبسون – ما العولمة – الإقتصاد العالمي و امكانات التحكم – ترجمة د. فالح عبدالجبار — سلسلة عالم المعرفة – العدد ٢٧٣ – سبتمبر ٢٠٠١.
- جورجي كنعان – الأصولية المسيحية في نصف الكرة الغربي – الجزء الأول الدعوة و الدعاة – بيسان للنشر و التوزيع – بيروت – الطبعة الأولى تموز ١٩٩٥.
- جورجي كنعان – وثيقة الصهيونية في العهد القديم – الطبعة الأولى نيسان ١٩٧٧.- جيف سيمونز- التنكيل بالعراق – العقوبات و القانون و العدالة-إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- الطبعة الثانيةبيروت كانون الاول/ديسمبر١٩٩٨.
- ح. وايزمان : مولد " اسرائيل
  منشورات غاليمار ، باريس ١٩٥٧ Naissance D,ISRAEL.
- ديفيد ديوك- أمريكا – اسرائيل و ١١ أيلول ٢٠٠١- ترجمة سعد رستم- دار الأوائل ، دمشق- الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
- شمعون بيرس – الشرق الاوسط الجديد- دار الجليل ، عمان _ الطبعة الاولى ١٩٩٤ .
- صامويل هنتنجتون – صدام الحضارات- إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة : طلعت الشايب، تقديم :د صلاح قنصوه ، الطبعة الثانية ١٩٩٩،صادر عن Simon et Schuster Rockefeller Center 1230 Avenue of the Americas

New York ,NY10020
International Herald Tribune ,7janvier 2002 –
–.عبد الوهاب المسيري – نهاية التاريخ – دراسة في بنية الفكر الصهيوني – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – الطبعة الأولى حزيران ١٩٧٩ .
–عاطف قبرصي – الاثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد – مؤسسة الدراسات الفلسطينية– الطبعة الاولى ١٩٨٢– من المقدمة.
–فريد هاليداي – ساعتان هزتا العالم – ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ : الأسباب و النتائج – ترجمة عبدالإله النعيمي – دار الساقي – الطبعة الأولى ٢٠٠٢
–فريد هاليداي– الاسلام و الغرب – خرافة المواجهة، دار الساقي – لندن– الطبعة الاولى ١٩٩٧.
– محمد عبد العزيز ربيع – المعونات الأمريكية لاسرائيل– مركز دراسات الوحة العربية– الطبعة الاولى– كانون الثاني ١٩٩٠ .
–مكسيم رودنسن – "اسرائيل" واقع استعماري– ترجمة احسان الحصني– مراجعة أنطون مقدسي، منشورات وزارة الثقافة و السياحة و الارشاد القومي في سورية، الطبعة الاولى ١٩٦٧ –ميشال بوغنون – موردان – أميركا التوتاليتارية – الولايات المتحدة و العالم : إلى أين. قدم له بيار سالينجر – عربه خليل أحمد خليل – دار الساقي – الطبعة الأولى ٢٠٠٢ (ص ١١٣).
–مايكل هاردت و أنطونيو نيغري –الإمبراطورية – امبراطورية العولمة الجديدة،تعريف فاضل جتكرو مراجعة د.رضوان السيد. الناشر : مكتبة العبيكان – الرياض – الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .
– هنري كيسنجر – هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية ؟ ترجمة عمر الأيوبي – دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .
– هانس – بيتر مارتين و هارالد شومان – فخ العولمة – الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية – ترجمة د. عدنان عباس علي – مراجعة و تقديم د. رمزي زكي – سلسلة عالم المعرفة العدد ٢٣٨ – أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٨ – الكويت
–هاني الهندي "حول الصهيونية و اسرائيل"، دار الطليعة – بيروت الطبعة الاولى ١٩٧١، (ص٢٠٤).
–والتر لاكبر (محرر) قراءات في الصراع العربي – الإسرائيلي تاريخ وثائقي لصراع الشرق الأوسط (نيويورك فهانتايم – بوكس ١٩٦٩ .
–ياسين الحافظ – الهزيمة و الإيديولوجيا المهزومة – دار الطليعة – بيروت ،الطبعة الأولى تموز ١٩٧٩ .

الدوريات

– أحمد ابراهيم محمود – الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٩، تموز / يوليو ٢٠٠٢ .

–أحمد ابراهيم محمود – الإرهاب الجديد : الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية – مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام – العدد ١٤٧ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٢ .

– أنياسو رامونه– محور الشر– لوموند ديبلوماتيك، آذار/ مارس ٢٠٠٢.

–بول ماري دو لا غورس، منطق الحرب في الشرق الاوسط، جريدة لوموند ديبلوماتيك الشهرية، أيلول ٢٠٠١ ، النسخة العربية التي تصدرها مؤسسة الرأي للصحافة.

–توفيق المديني – " طالبان "و الصراع على آسيا الوسطى – مجلة شؤون الأوسط – العدد ٧٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٨ .

–جميل مطر– مقال بعنوان :حملة التبشير بالشرق أوسطية في ذروتها_ صحيفة الحياة ، تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٧.

–خالد عبدالعظيم – منتدى بورتو اليجري : إعادة طرح لحوار الشمال و الجنوب – مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٤ – أبريل / نيسان ٢٠٠١ – القاهرة .

–رضا محمد هلال – مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة : القضايا و المكاسب – مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، القاهرة .

–رضا محمد هلال و كرستين عبدالله – قمة كيبك و ردود الفعل الإقليمية و الدولية – مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١ – القاهرة .

–راوية عاطف مختار – الأزمة المالية الأرجنتينية – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٤٨ ابريل ٢٠٠٢. القاهرة .

–سعيد عكاشة – الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٤٩ ،يوليو ٢٠٠٢ تصدر عن مؤسسة الأهرام القاهرة .

صالح بشير – مناهضة مناهضي العولمة أفدح نقائص الديمقراطيات - ملحق تيارات – صحيفة الحياة،٢٤ حزيران ٢٠٠١ .

–صامويل هانتنجتون – " زمن حروب المسلمين "– مجلة نيوزويك العربية – العدد ٨١، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠١ .

عبدالعزيز محمد الدخيل " العبث الأمريكي يغذيه صمت الشارع العربي " – مجلة المستقبل العربي العدد ٢٧٣ – نوفمبر ٢٠٠١ – يصدرها مركز دراسات الوحدة

العربية – بيروت .

-عبدالعليم محمد – جدل الدولة و السيادة في المسار الفلسطيني – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٣٨. أكتوبر ١٩٩٩ تصدر عن مؤسسة الأهرام – القاهرة.

-عوني فرسخ – " الشرق الاوسط الجديد " و تحديات الحاضر و احتمالات المستقبل- صحيفة المجد الاردنية تاريخ ١٢ أيلول /سبتمبر ١٩٩٤.

-عماد جاد، القضية الفلسطينية و تداعيات الحادي عشر من سبتمبر، مجلة السياسة الدولية الفصلية، التي تصدر عن مؤسسة الاهرام – القاهرة، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢ .

– عماد جاد – نموذج شارون في إدارة الصراع و انعكاساته المستقبلية – مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، تموز / يوليو ٢٠٠٢.)

غرينفيل بايفور- الإرهاب باسم مكافحة الإرهاب أو" الحرب الخاطئة" -عن مجلة " فورين أفيرز- تموز – آب و نشرة " فري سبيتش " الأمريكية التقدمية – جريدة المحرر العدد (٣٥٦)٢- ٨ آب ٢٠٠٢ .

فيليس بينيس – قانون الإمبراطورية – جريدة لوموند ديبلوماتيك الشهرية – النسخة العربية الصادرة عن دار النهار. كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٩ .

-مولي مور و جون وارد اندرسون، المفجرون الانتحاريون يغيرون الموازين العسكرية في الشرق الأوسط، مجلة News Weekباللغة العربية، تاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢ .

– محمد الميلي – عولمة و أصولية و بن لادنية كتب يقرؤها الغرب عن الإسلام – مجلة وجهات نظر – العدد الأربعون – مايو ٢٠٠٢ .

محمد سعد أبو عامود تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران و تركيا و روسيا – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٤٧ – يناير / كانون الثاني ٢٠٠٢ .

– مروان بشارة –عصر الحروب اللامتساوقة – جريدة لوموند ديبلوماتيك الشهرية – النسخة العربية الصادرة عن المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي – تشرين الأول ٢٠٠١ .

نزيرة الأفندي – المشكلة الأرجنتينية – أزمة سياسات أم صراعات حزبية ؟

مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٨ – أبريل ٢٠٠٢ – القاهرة .

– نعوم تشومسكي- الولايات المتحدة بين الافراط في القوة و في السيطرة- الإرهاب سلاح الاقوياء، صحيفة لوموند ديبلوماتيك الشهرية- النسخة العربية التي تصدرها المؤسسة الصحفية الاردنية-الرأي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

– ناجي صادق شراب، الدولة الفلسطينية : و التداعيات و المكانة الاقليمية (رؤية

مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، كانون الثاني /يناير ٢٠٠٢

هبة رؤوف عزت – أبراج أمريكا العاجية ...و حروبها غير المقدسة – مجلة وجهات النظر – العدد الأربعون – مايو ٢٠٠٢ .

الكتب و الدوريات الأجنبية

-A VI Shlaim,The Rise and Fall of All –Palestine Government in Gaza Journal of Palestine Studies, vol. Xx, no, 1, Autumn 1990.

–BEN ALI Ahmed, La tribalisation par la mondialisation, casbah Editions ,Alger1999.

- Emmanuel Told , Apres L Empire:Essai sur la Decomposition du systeme Americain. Editions Galimard,Paris, 2002.

-Escritores en Prosa Anteriores al Siglo Xv (Biblioteca de Autores Espanoles de Rivadeneira:Madrid , 1952.

-Frederic L. Pryor , The Future OF U.S Capitalism - Cambridge Press, University Cambridge, 2002.

مستقبل الرأسمالية الأمريكية

-Ignacio Ramonet - un autre monde est possibleBesoin D Utopie. Le Monde Diplomatique N530, Mai1998.

-James Steinberg , in Brooking s Forum on, America s New war ag ainst terrorism :the Impact on u.s .foreign policy The economy and theway we live (Washington dc : the Brookings institution September 14.

-L es dossiers de L ETAT du monde- la mondialisation au dela des mythes- Paris- la decouverte, 1997.

-Olivier Roy ,Avec les Talibans la charia plus le gazoduc Le Monde diplomatique Novembre 1996.

-Robert Kurz et Ernest Lohoff; ALLEMAGNE ;LaGauche- Paie seshesitations , Le Monde diplomatique N 540 , mars 1999.

-Seumas Milne , Les ambiguites du (Blairisme)en Grande– Bretagne , le monde diplomatique , N 537 , Decembre 1998.

-Unholy War : terror in the Name of Islam. Johns Esposito oxford university press 2002.

-Ivory Towers on Sand : faillure of Middle Eastern Studies in America.

(أبراج عاجية فوق الرمال : فشل دراسات الشرق الأوسط في أمريكا) .

-Stephone Allix De la resistance a la prise de Kaboul I histoire Secrete des talibans, Le Monde Diplomatique .Janvier 1977

■■■

الفهرس

مقدمة ٦

القسم الأول: العولمةالرأسمالية المتوحشة..... ١٧

الفصل الأول: الليبرالية الجديدة و حقائق العولمة ١٨

١- هل يمكن تنظيم العولمة؟ ١٨

٢- العولمة...حرية التجارة في خدمة الدول الصناعية الغربية ٢٢

٣- تحدي العولمة مشروط بالديمقراطية المتكاملة ٣٠

الهوامش : ٤١

الفصل الثاني العولمة السيئة و راديكالية المناهضين لها ٤٢

١-العولمة و المواجهة بين بورتو أليغري و دافوس ٤٩

٢- منتدى بورتو الليغري :مسيرة ضد العولمة النيوليبرالية..... ٥٥

الهوامش: ٥٩

الفصل الثالث عودة الصراع بين الشمال و الجنوب في ظل العولمة

المالية و العسكرية ٦٠

٢-أمريكا عراب جديد للقارة الأفريقية. ٧٦

الشراكة التجارية الأميركية-الإفريقية ٧٨

الدولارات والديمقراطية لغزو الفضاءات الإفريقية العذراء..... ٨٣

صوغ جغرافيا سياسية جديدة في إفريقيا : ٨٦

٣- إفلاس الأرجنتين ٨٩

الهوامش: ٩٤

الفصل الرابع أزمة الإشتراكية الديمقراطية وعولمة الطريق الثالث. ٩٦

١-تاريخ فكرة الإشتراكية الديمقراطية ٩٦

٢-*الاشتراكية الديمقراطية نجحت ثقافيا بعد إنهيار الشيوعية* ٩٩
تجاوز الإشتراكية الديمقراطية..... ١٠٢
٣-*الإشتراكية الديمقراطية فقدت هويتها،و قدرتها على الوجود كبرنامج للإصلاح*..... ١٠٣
٤- *الدعوة إلى الطريق الثالث* ١١٠
٥-*"البليرية" في بريطانيا بنت السيطرة النيو ليبرالية*..... ١١٥
الولاية التشريعية، قبل ٢٠٠٦..... ١١٩
٦- *المسيرة الكبرى للصين نحو الرأسمالية المعولمة* ١٢٢
الهوامش: ١٢٦
القسم الثاني : الإمبراطورية الأميركية تحريض على الإرهاب ١٢٧
الفصل الخامس ١١ أيلول و تحول أمريكا إلى ساحة للإرهاب ... ١٢٨
١- *من مرحلة مابعد الحرب الباردةالى تضخم الإرهاب* ١٢٨
٢- *النظام الرأسمالي العالمي يضرب في الصميم* ١٣٥
٣-*حساسيات متضاربة في الموقف الفرنسي من الحرب الأمريكية* ١٤٤
٤ -*هل دخلت الإمبراطورية الأمريكية في طور الأفول* ١٥١
الهوامش: ١٥٨
الفصل السادس الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى ١٦٠
١-*حركة طالبان تنهزم هزيمة تاريخية عادلة*..... ١٧١
أولا- فما هو التاريخ السري لحركة طالبان ١٧٤
ثانيا-لعبة باكستان ١٧٦
ثالثا-بداية مسيرة حركة طالبان ١٨١
رابعا-دور حركة طالبان في تجارة الأفيون ١٨٣
خامسا: طالبان وقضية النفط..... ١٨٥
٢- *أفغانستان في لعبة المجابهات الإقليمية و الدولية*..... ١٨٧
٣- *باكستان تدخل مرحلة الزوابع الخطرة*..... ١٩٥
٤-*الإمبريالية و الحرب* ٢٠١
الهوامش: ٢٠٦
الفصل السابع: هل يستمر تماسك التحالف الدولي ضد الإرهاب؟ . ٢٠٨
١-*خلفيات تعمق التحول الغربي عند فلادمير بوتين* ٢٠٩
٢-*الحلف المقدس الأمريكي - الروسي* ٢١٨
٣- *حصاد باكستان المالي و السياسي*..... ٢٢٢
٤-*الهند و باكستان على حافة الحرب* ٢٢٦
الهوامش: ٢٣١

الفصل الثامن من المسؤول عن العداء المتجذر لأمريكا ٢٣٢
١-*بوش والحرب ضد العدو الجديد الإرهاب* ٢٣٢
٢-*الحرب على الإرهاب من منظور المثقفين الأمريكيين الديمقراطيين* ٢٤١
الهوامش: ٢٤٨
القسم الثالث: القضية الفلسطينية و تداعيات ١١ سبتمبر ٢٤٩
الفصل التاسع أمريكا و الكيان الصهيوني و الإرهاب ٢٥٠
١- *الإنحياز الأمريكي الأعمى للصهيونية* ٢٥٠
٢-*الإرهاب في الفكر و الممارسة الصهيونيين* ٢٦١
أ- الأسس المذهبية للإرهاب في الفكر الصهيوني ٢٦٢
ب – الإرهاب في خطاب المنظرين لقادة الصهاينة ٢٦٧
ت – العلاقة الوطيدة بين الصهيونية و النازية ٢٧٠
٣-*شارون و التمسك بالعقيدة الصهيونية* ٢٧٧
الهوامش: ٢٨١
الفصل العاشر: النظام الإقليمي الشرق أ وسطي الجديد ٢٨٤
١ -*الشرق أوسطية مجال حيوي" لإسرائيل" كإمبريالية فرعية* ٢٨٥
٢- دعوة لربط الإقتصاد العربي بعجلة التطور الصهيوني ٢٩٥
٣ -*أهمية الجبهة الثقافية في مقاومة التطبيع:غارودي أنموذجا* ٣٠٠
٤ -*العر ب و تفعيل المقاطعة* ٣٠٥
الهوامش: ٣٠٩
الفصل الحادي عشر: الإنتفاضة الفلسطينية وإستراتيجية الحرب الصهيونية ٣١٠
١-*الحرب و جدية التهديدات الصهيونية* ٣١٠
٢- *الإنتفاضة تعمق مأزق شارون* ٣١٤
٣- *الشراكة الأمريكية – الصهيونية في العدوان* ٣١٩
٤-*إستراتيجية شارو ن – بوش: القضاء على المقاومة* ٣٢٧
٥ – *الأصولية المسيحية الأمريكية و حربها الصليبية* ٣٣٧
الهوامش: ٣٤٧
الفصل الثاني عشر: رؤية نقدية لمقولة الدولة الفلسطينية ٣٥٠
١- *جدل الدولة الفلسطينية في ظل مرجعية أوسلو* ٣٥٠
٢-*السلام الأمريكي – الصهيوني يطلق رصاص الرحمة على أوسلو* ٣٦٤
٣ -*هل يشكل القرار ١٣٩٧ أساسا لقيام دولة فلسطينية؟* ٣٦٩

الهوامش: ٣٧٥
الفصل الثالث عشر: القضية الفلسطينية في مواجهة خطر التصفية
..... ٣٧٦
١-خلفيات أزمة السلطة الفلسطينية ٣٧٦
٢- إصلاح السلطة .. من المنظور الأمريكي-الصهيوني..... ٣٨٣
٣- إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية ٣٨٥
القصور الإستراتيجي في رؤية تحرير فلسطين ٣٩١
الهوامش: ٤٠٣
القسم الرابع : الحرب الإستباقية على العراق..... ٤٠٥
مقدمة:ضرب العراق تجسيد لمبدأ الحروب الاستباقية..... ٤٠٦
الفصل الرابع عشر أثر الصهيونية والقطبية الأحادية في إستمرار الحصار على العراق ٤١٦
١-العقوبات الإقتصادية الدولية ضد العراق (١٩٩٠ - حتى الآن)
..... ٤١٦
٢-"يونسكوم": ألعوبة في أيدي الإستخبارات الأميركية والصهيونية ٤٢٢
٣- بداية تفكك التحالف الدولي وعزلة أمريكا ٤٢٥
الهوامش: ٤٢٩
الفصل الخامس عشر إخفاق إستراتيجية الإحتواء العسكري..... ٤٣٠
١- مرتكزات الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط ٤٣٢
أولا: المصالح الإقتصادية الإستراتيجية..... ٤٣٣
ثانياً : التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية و
"إسرائيل" ٤٣٥
ثالثاً : الهيكل الأمني الإقليمي ٤٣٧
رابعاً : إزالة أسلحة الدمار الشامل : ٤٣٨
خامساً : الإحتواء العسكري على طريق إسقاط النظام ٤٤٠
٢-التلازم بين العدوان الأمريكي و عجز النظام الرسمي العربي.. ٤٤٦
الفصل السادس عشر أمريكا.. من الردع الى الحرب الإستباقية . ٤٥٤
١-محور الشر مستوحى من تنبؤات صدام الحضارات ٤٥٤
٢-هل يخدم مشروع الإطاحة بالنظام العراقي المصلحة العربية؟ . ٤٦٣
٣- العدوان من أجل النفط..... ٤٧٢
٤-هل سينجح السيناريو الأمريكي لإسقاط النظام العراقي..... ٤٨٢
الهوامش: ٤٨٧

الخاتمة ٤٨٨
١-أزمة الثقة في الليبرالية الأمريكية ٤٨٨
أولا:"حرب الصلب"والنفاق الأميركي..... ٤٩٣
ثانيا:مسلسل فضائح الشركات الأمريكية ٤٩٦
٢-الوطن العربي أمام المخاطر الحقيقية..... ٥٠١
أولا: العجز الرسمي العربي يغذي الهجمة الأمريكية -الصهيونية
..... ٥٠١
ثانيا:مقولة " الشارع العربي " بين الوهم و الحقيقة..... ٥١١
أهم مراجع الكتاب ٥١٧
الكتب العربية ٥١٧
الدوريات ٥١٩
الكتب و الدوريات الأجنبية ٥٢١
الفهرس ٥٢٣

■■■

توفيق المديني

كاتب وباحث من تونس.
مهتم بدراسة ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي، وله العديد من المؤلفات المتخصصة في مجال الفكر الديمقراطي، ونشر العديد من الأبحاث والمقالات في مجلات وصحف عربية.

من مؤلفاته:

١-أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس -١٩٨٩.
٢-محاضرات في الوعي القومي الديمقراطي- ١٩٩٤.
٣-المسألة القومية في وعي الإسلام السياسي- ١٩٩٦.
٤-المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي- ١٩٩٧.
٥-الجزائر: الحركة الإسلامية والدولة التسلطية- ١٩٩٨.
٦-أمل وحزب الله في حلبة المجابهات المحلية والإقليمية -١٩٩٩.
٧-المغرب العربي والشراكة مع الاتحاد الأوربي ٢٠٠٠.
٨-الدولة البوليسية في تونس المعاصرة- ٢٠٠١.
٩-المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها-٢٠٠١.

❐❐